وحدة البحث
في علوم الانسان للدراسات
الفلسفية، الاجتماعية والإنسانية

UNITÉ DE RECHERCHE SCIENCES DE
L'HOMME ÉTUDES PHILOSOPHIQUES
SOCIALES ET HUMAINES

44

جامعة وهران 2

الحماية الاجتماعية للنساء المعنفات منزليا في المجتمع الجزائري

واقع و تطلعات

رئيس الملتقى:
أ.د بوعرفة عبد القادر

إعداد وتنسيق:
أ.د.شنافي فوزية
د.زيدان نعيمة



للطباعة والنشر والتوزيع

أعمال المُلتَقَى الوَطَنِيّ

الحِمَايَةُ الاِجتِمَاعِيَّةُ لِلنِّسَاءِ المُعَنَّفَاتِ مَنزِلِيًّا فِي المُجتَمَعِ الجَزَائِرِيِّ:

-وَاقِعٌ وَتَطَلُّعَاتٌ -

رئيس الملتقى:

أ.د بوعرفة عبد القادر

إعداد وتنسيق :

أ.د شنافي فوزية د. زيدان نعيمة

للطباعة والنشر والتوزيع

جميع لحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب
أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله او إستنساخه
بأي شكل من الأشكال د ون إذن خطي مسبق من المخبر.

©المكتبـــة الوطنيـــة الجزائريـــة 2025.
ردمـــك: 8 - 34 - 031 - 9969 - 978
حقـــوق الطبـــع محفوظـــة للمخبر.

فهرس المحتويات

تقديم.....7

غياب الحماية الاجتماعية وتفاقم ظاهرة العنف المنزلي ضد المرأة.....11
د. زيدان نعيمة / جامعة وهران-2
أ د. شنافي فوزية / وهران-2

دور عمل المرأة في تصاعد العنف الزوجي: بين الاستقلالية الاقتصادية والصراعات الأسرية 33
أ.د نادية سماش

التصورات الذهنية للمجتمع حول ممارسة العنف المنزلي على النساء 55
د.قدوح نور الهدى / جامعة البليدة 2 – لونيسي علي

التكفل النفسي بالمرأة المعنفة منزليا -الخطوات والأهمية-.....63
د.عطوم وسام / جامعة جيجل
د.أقوجيل أيوب / جامعة باتنة 1

مراكز الإيواء ودورها في تقديم الحماية الاجتماعية للنساء المعنّفات -آليات المرافقة وسبل التكفل-.....79
أ د. أقنيني أمينة / جامعة الأغواط
أ د. بن لحبيب بشير / جامعة الأغواط

الحماية الاجتماعية للمرأة المعنفة في المجتمع الجزائري بين التهميش ورد الاعتبار 97
د. شوايل شايلة شهرزاد / جامعة وهران 2--

الحماية الاجتماعيّة للمرأة المعنّفة داخل البيئة الأسريّة -دراسة تحليليّة سوسيولوجية-.....107
ط.د مسون نعيمة / المركز الجامعي-تيبازة-.

الحماية الاجتماعية للنساء المعنفات من الآليات إلى السياسات 119
د.نورا لدين بوراس / جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة.

آليات تدّخل المجتمع المدني لحماية ومساندة النّساء المعنَّفات منزليًّا في الجزائر 133
مريم منومس / جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2-
وفاء قرقازي / جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة 2-

الخدمة الاجتماعية ودورها في بناء شبكات الأمان للمرأة المعنفة: -الواقع والتحديات-.....155
د.سلمى كوندة / جامعة محمد لمين دباغين سطيف2
د.عبد الكريم بلعزوق / جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

الحماية الشرعية والاجتماعية للنساء المعنفات منزليا في الإسلام 171
ميموني شهرزاد / جامعة معسكر.
سوالمية نورية / جامعة معسكر.

النِّساء المعنفات منزليًّا: قراءة سوسيولوجية في الأنماط والعوامل المؤدِّية إلى العنف المنزلي ضد المرأة في الجزائر 187

حاتم بن عزوز/ جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-
صيد حسان / جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-

دور الشَّريعة الإسلاميَّة في مواجهة العنف الأسري: ضوابط الحماية والتَّكيف الاجتماعي 215
ط.د.عبد الكريم غزال / المدرسة الوطنية العليا للعلوم الإسلامية -دار القرآن -جامع الجزائر-

فعاليّة العلاج بالتَّقبُّل والالتزام في تخفيف القلق المعمّم لدى المرأة المعنَّفة -دراسة حالة- 233
بوقطاف عقيلة / جامعة البليدة -2-:
لمقدم حكيمة / جامعة قسنطينة -2-:

الحماية القانونيَّة للمرأة ضحّيَّة العنف في المجتمع الجزائري. 251
بن رابح مريم / جامعة تلمسان.

العنف الرَّمزي ضدَّ المرأة ودور الجمعيَّات النِّسائيَّة في الحماية الاجتماعيَّة.....273
د. طرشاوي رقية

الآليات القانونية لحماية النِّساء من العنف المنزلي 295
د. قارة إيمان / جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.

المؤسسات العقابيّة بين متطلّبات تحقيق التّوازن في تنفيذ العقوبة وحماية 18.الحقوق الأساسية -الرعاية الصحية للمرأة المحبوسة نموذجا- 309
د. طارق خنوش / الشاذلي بن جديد -الطارف-.
ط.د وليد النّوي / عمار ثلجي –الاغواط-

التَّأصيل النَّظري للحماية الاجتماعيَّة للنِّساء المعنَّفَات منزليًّا في ضوء مقاصيد الشَّرِيعَة.....335
مرغاد زينب / جامعة عباس لغرور خنشلة.

الحماية القانونيَّة للمرأة من العنف الزوجي العنف الاقتصادي -أنموذجا- 361
د. وردة ناصري / جامعة الجزائر-01-

واقع حماية الأسرة والبيئة الاجتماعيَّة للزَّوجة المعنَّفة في المجتمع الجزائري. 375
د.بوجملين نوال / جامعة وهران -2- محمد بن احمد
د.بختاوي آسيا / جامعة وهران -2- محمد بن احمد

نحو تمكين المرأة المعنَّفة منزليًّا: بين الحاجة إلى الحماية النَّفسيَّة الاجتماعيَّة ودور العمل.....389
د/ دوار فاطمة الزهراء.
د/ لصفر رضا.

الضوابط الأخلاقية في الإسلام ودورها في تفعيل الحماية الاجتماعية للنساء المعنفات منزليًا في الجزائر 417
د.حساين عويشة / جامعة محمد بن أحمد وهران 2.

مساهمة الحماية الاجتماعية في الاندماج الاجتماعي للنساء المعنفات منزليا 457
عبد القادر فوشان / جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

مقدمة سلسة كُتب الوحدة

تَسْعَى الوحدة عَبْرَ التَّكْوِينِ الدُّكْتُورَالِيِّ، والنّشاط العلمي إِلَى إِصْدَارِ "**سَلِسَةِ بُحُوثٍ دِكْتُورَالِيَّةٍ**"، وأيضًا أعمال المُلْتَقَيات والنَّدوات العلْمية. حَيْثُ يَهْدِفُ المَشروعُ إِلَى تَعْزِيزِ القُدْرَةِ عَلَى الكِتَابَةِ الأَكَادِيمِيَّةِ، والْوُلُوجِ إِلَى عالَمِ الكِتَابَةِ. إِنَّ إِنْتَاجَ نَصٍّ لَيْسَ بِالْسَهْلِ وَلَا بِالْمُمْتَنِعِ، وَلَكِنَّهُ يَسْتَدْعِي القُدْرَةَ عَلَى التَّحْلِيلِ والنَّقْدِ، وَمَلَكَةَ التَّرْكِيبِ والتَّجاوُزِ. فَالنَّصُّ لَيْسَ مِلْكًا لِمُنْتِجِهِ بَلْ مِلْكًا لِقارِئِهِ، لِأَنَّ كُلَّ قِراءَةٍ هِيَ تَأْوِيلٌ لَهُ بِناءً عَلَى الفَهْمِ وامْتِلاكِ ناصِيَةِ المَعْنَى، وَكُلُّ قِراءَةٍ لِلنَّصِّ هِيَ قِراءَةٌ تَسْتَدْعِي اتِّخاذَ مَوْقِفٍ، قَدْ يَتَحَوَّلُ المَوْقِفُ إِلَى إِنْتاجِ نَصٍّ مَوازِيٍّ لِلنَّصِّ الأَصْلِيِّ، فَالْفَلْسَفَةُ فِي جَوْهَرِها هِيَ قوَّةُ المُتَفَلْسِفِ عَلَى مُمارَسَةِ النَّقْدِ ضِمْنَ حُدودِ المَعْرِفَةِ وإِيثِيقَا التَّواصُلِ.

وَنَحْنُ عَبْرَ هَذِهِ السَّلِسَةِ نَهْدُفُ إِلَى مُحاوَلَةِ دَفْعِ البَاحِثِينَ إِلَى المُساءَلَةِ والنَّقْدِ، وَإِلَى المُجاوَزَةِ والْإِبْداعِ، بُغْيَةَ خَلْقِ فَضاءٍ لِلْحِوَارِ المعرفي الَّذِي يُمَكِّنُنَا مِنْ دَفْعِ الكِتَابَةِ فِي حقول العلوم الاجتماعية بِالْجَزَائِرِ إِلَى التَّمَوْضعِ مَغارِبِيًّا وَعَالَمِيًّا، وَلَا يَتَأَتَّى ذَلِكَ إِلَّا بِدَفْعِ هَذَا الْجِيلِ إِلَى الكِتَابَةِ والرَّدِّ فِي الوَقْتِ نَفْسِهِ. إِنَّ الكِتَابَةَ لَيْسَ تَرَفًا وَلَا شَرَفًا، بَلْ هِيَ رِسالَةٌ تَنْأَى عَنْ حَمْلِها المَوْجودات، تَفْرِضُ عَلَى الكاتِبِ الالتِزامَ بِأَخْلاقِيّاتِها وَمَبادِئِها، وَأَنْ يَسْلُكَ الكاتِبُ سُلوكَ الإِنْسانِ الحَكِيمِ، وَأَنْ يَتَمَسَّكَ بِمَا يَفْرِضُهُ الواجِبُ والْحَقُّ، وَأَوْلَى مَراتِبُ الواجِبِ أَنْ يَكونَ أَمِينًا وَصادِقًا، وَأَنْ لَا يَنْتَحِلَ أَفْكارَ غَيْرِهِ، وَأَنْ يُنْسَبَ لِنَفْسِهِ مَا كَانَ مِنْ نَفْسِهِ جُهْدًا وَنَظَرًا، وَثانِيها أَنْ يَتَدَرَّجَ فِي الكِتَابَةِ، فَالْوُصولُ إِلَى المُبْتَغَى يَبْدَأُ دَوْمًا بِخُطْوَةٍ.

أد. عبد القادر بوعرفة

تقديم

السَّلامُ عَلَيكُم وَرَحمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ

تَحيَّة وَبَعدُ

يَسُرُّنَا أَن نَنشُرَ مُدَاخَلَاتِ أَشغَالِ المُلتَقَى الوَطَنِيّ الموسوم بـ: «الحِمَايَةُ الاِجتِمَاعِيَّةُ لِلنِّسَاءِ المُعَنَّفَاتِ مَنزِلِيًّا فِي المُجتَمَعِ الجَزَائِرِيّ: وَاقِعٌ وَتَطَلُّعَاتٌ»، فِي كِتَابٍ خَاصٍّ يَضُمُّ مُدَاخَلَاتِ المُشَارَكَةِ المُفتوحَةِ لِجَمِيعِ الأُسَاتِذَةِ وَطَلَبَةِ الدُّكتُورَاه، وَأَيضًا الخُبَرَاء الفَاعِلِينَ فِي المِيدَانِ، فِي المُلتَقَى المُنعَقِدِ يَومَ: 30 أَفرِيل 2025، بِمَكتَبَةِ كُلِّيَّةِ العُلُومِ الاِجتِمَاعِيَّةِ، جَامِعَةِ وَهرَان ٢.

يَهتَمُّ مَوضُوعُ المُلتَقَى بِدِرَاسَةِ ظَاهِرَةِ العُنفِ ضِدَّ النِّسَاءِ. إِنَّ هَذِهِ الأُخرَى مِنَ الظَّوَاهِرِ الكلَاسِيكِيَّةِ لَا تزَالُ سَارِيَةَ المَفعُولِ إِلَى يَومِنَا هَذَا، فَقَد تَعَرَّضَتِ النِّسَاءُ عَلَى مَرِّ تَارِيخِ المُجتَمَعَاتِ البَشَرِيَّةِ إِلَى أَشكَالٍ مُتَنَوِّعَةٍ مِنَ العُنفِ الجَسَدِيّ وَالمَعنَوِيّ وَالاِقتِصَادِيّ وَالاِجتِمَاعِيّ، وَالَّذِي كَثِيرًا مَا أَعطَتهُ بَعضُ الثَّقَافَاتِ شَرعِيَّةً أَو تَبرِيرًا، وَذَلِكَ بِاسمِ الدِّينِ أَو العَادَاتِ أَو التَّقَالِيدِ، حَيثُ كَانَتِ المَرأَةُ فِي المُجتَمَعَاتِ القَدِيمَةِ وَحَتَّى مَا قَبلَ العَصرِ الحَدِيثِ يُحَدِّدُ لَهَا النِّظَامُ الاِجتِمَاعِيُّ وَالثَّقَافِيُّ أَدوَارًا مُحَدَّدَةً وَصَارِمَةً، تُعَبِّرُ عَن دَورِهَا وَمَكَانَتِهَا الاِجتِمَاعِيَّةِ، كَمَا كَانَت فِي بَعضِهَا مِن مَملُوكَاتِ الرَّجُلِ، أَبًا كَانَ أَو زَوجًا، أَو مَن هِيَ تَحتَ يَدِهِ، وَمَصِيرُهَا مُرتَبِطٌ بِمِزَاجِهِ وَأَخلَاقِهِ، وَالعُرفِ وَالدِّينِ، وَكَانَت دَائِرَةُ الحِمَايَةِ الاِجتِمَاعِيَّةِ لِلنِّسَاءِ ضَيِّقَةً وَمَحدُودَةً إِن لَم تَكُن مُنعدِمَةً.

وَحَتَّى فِي المُجتَمَعِ الإِسلَامِيّ، وَالَّذِي يَكفل فِيهِ القُرآنُ الكَرِيمُ -دُستُورُ الأُمَّةِ- وَلِأَوَّلِ مَرَّةٍ تَارِيخِيًّا حُقُوقَ المَرأَةِ وَيَرفَعُ مِن شَأنِهَا وَمَكَانَتِهَا، بِالإِضَافَةِ إِلَى السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ الغَنِيَّةِ بِالأَفعَالِ وَالأَقلَامِ الَّتِي تُعنَى بِالنِّسَاءِ، حَيثُ كَانَت خُطبَةُ الوَدَاعِ لِنَبِيّ الأُمَّةِ (ﷺ) تَتَضَمَّنُ وَصِيَّتَهُ بِهِنَّ قَائِلًا: «اِستَوصُوا بِالنِّسَاءِ خَيرًا، فَإِنَّهُنَّ عِندَكُم عَوَانٌ»، غَيرَ أَنَّ العَادَاتِ وَالعُرف وَالتَّقَالِيد مِن بَعدِهِ كَانَ لَهُم تَأثِيرٌ قَوِيٌّ عَلَى العَقلِيَّاتِ السَّائِدَةِ آنَذَاكَ، مَا عَرَّضَ العَدِيدَ مِنَ النِّسَاءِ لِلظُّلمِ الاِجتِمَاعِيّ مَعَ غِيَابِ أَنظِمَةِ الحِمَايَةِ الاِجتِمَاعِيَّةِ الَّتِي تُؤَدِّي دَورًا حَاسِمًا فِي تَلبِيَةِ اِحتِيَاجَاتِهِنَّ.

أَمَّا فِي العَصرِ الحَدِيثِ، العَصرِ الَّذِي عَرَفَ حَرَكَاتٍ نِسَوِيَّةً تَحَرُّرِيَّةً، وَالَّتِي كَانَ لَهَا صَدًى فِي المُجتَمَعِ، حَيثُ تَمَكَّنَتِ المَرأَةُ مِنَ الحُصُولِ عَلَى بَعضِ الحُقُوقِ كَالانتِخَابِ، العَمَلِ، التَّعلِيمِ وَالمُسَاوَاةِ أَمَامَ القَانُونِ، وَمَعَ استِمرَارِ الجُهُودِ وَالتَّحَدِّيَاتِ فِي تَمكِينِ النِّسَاءِ مِن حُقُوقِهِنَّ وَتَوفِيرِ لَهُنَّ الحِمَايَةَ الاِجتِمَاعِيَّةَ، غَيرَ أَنَّهَا لَم تَستَطِعِ الحَدَّ مِنَ العُنفِ ضِدَّ المَرأَةِ، خَاصَّةً المَنزِلِي، عَلَى الرُّغمِ مِنَ التَّحَضُّرِ الَّذِي عَرَفَهُ المُجتَمَعُ البَشَرِيُّ، وَحَتَّى الآوِنَة الأَخِيرَةِ يَتَعَرَّضُ المَلَايِينُ مِنَ النِّسَاءِ عَبرَ مُجمَلِ دُوَلِ العَالَمِ لِلاِعتِدَاءِ أَوِ العُنفِ بِكُلِّ أَنوَاعِهِ، سَوَاءً دَاخِلَ أَو خَارِجَ المَنزِلِ، هَذَا الأَخِيرُ الَّذِي يُفتَرَضُ بِهِ أَن يَكُونَ مَكَانًا لِلسَّكِينَةِ وَالحِمَايَةِ، إِلَّا أَنَّهُ فِي حَالَاتٍ كَثِيرَةٍ يُشَكِّلُ جَحِيمًا لِلمَرأَةِ الَّتِي تُوَاجِهُ الاِضطِهَادَ وَالتَّعنِيفَ تَحتَ مُسَمَّيَاتٍ كَثِيرَةٍ، بِسَبَبٍ أَو دُون سَبَبٍ، فَقَد تَتَعَرَّضُ الفَتَيَاتُ أَوِ النِّسَاءُ مِن مُختَلَفِ الفِئَاتِ العُمرِيَّةِ لِلعُنفِ الرَّمزِيِّ أَوِ العُنفِ الجَسَدِيِّ أَوِ المَادِّيِّ مِن أَحَدِ أَفرَادِ الأُسرَةِ أَوِ العَدِيدِ مِنهُم، مَا يَجعَلُ حَيَاتَهَا غَيرَ مُستَقِرَّةٍ وَيُوَتِّرُ عَلَاقَاتِهَا الأُسرِيَّةَ، لِأَنَّ المُعتَدِيَ أَوِ المُعَنِّفَ قَرِيبٌ مِنهَا دَائِمًا، خَاصَّةً إِذَا كَانَت ضَعِيفَةَ الشَّخصِيَّةِ أَو لَا تَملِكُ مَكَانًا آخَرَ لِلعَيشِ فِيهِ أَو دَخلًا مَادِّيًّا، نَاهِيكَ عَنِ العَادَاتِ وَالتَّقَالِيدِ، خَاصَّةً فِي بَعضِ المُجتَمَعَاتِ، وَالَّتِي تَحُدُّ مِن حَرَكَةِ المَرأَةِ وَاستِقلَالِيَّتِهَا ما جَعَلَ العَدِيدَ مِن حُكُومَاتِ الدُّوَلِ فِي عَصرِنَا الحَالِيِّ تُفَعِّلُ مَبدَأَ الحِمَايَةِ الاِجتِمَاعِيَّةِ لِلمَرأَةِ المُعَنَّفَةِ، مِن خِلَالِ تَوفِيرِ آلِيَّاتِ الدَّعمِ الأَسَاسِيَّةِ الَّتِي يُمكِنُ أَن تُخَفِّفَ مِن آثَارِ العُنفِ القَائِمِ عَلَى النِّسَاءِ، وَتَشمَلُ هَذِهِ النُّظُمُ مَجمُوعَةً مُتَنَوِّعَةً مِنَ الإِجرَاءَاتِ، تَهدِفُ إِلَى تَعزِيزِ سَلَامَةِ النَّاجِيَاتِ وَصِحَّتِهِنَّ وَاستِقرَارِهِنَّ النَّفسِيِّ وَالمَادِّيِّ، وَتُحَاوِلُ ضَمنَ أَمنِهِنَّ وَسَلَامَتِهِنَّ، مِمَّا سَمَحَ لِلمُعَنَّفَةِ بِدَورِهَا أَن تَسعَى لِلحُصُولِ عَلَى الأَمنِ وَالتَّكَفُّلِ أَوِ المُسَاعَدَةِ لِلتَّخَلُّصِ مِنَ الاِضطِهَادِ وَالتَّحقِيرِ الَّذِي تَعِيشُهُ، غَيرَ أَنَّ الوَاقِعَ لَا يزَالُ يَكشِفُ النَّقَائِصَ وَعَدَمِ كَفَايَةِ الدَّعمِ وَالحِمَايَةِ بِكُلِّ أَشكَالِهَا، مَا يَجعَلُ قَضِيَّةَ الحِمَايَةِ الاجتِمَاعِيَّةِ لِلنِّسَاءِ المُعَنَّفَاتِ مِنَ القَضَايَا المُهِمَّةِ وَالشَّائِكَةِ، وَالَّتِي تُشَكِّلُ تَحَدِّيًا حَقِيقِيًّا يَمتَحِنُ وَاقِعَ التَّحَضُّرِ لِمُجتَمَعِنَا المُعَاصِرِ، خَاصَّةً بِدُوَلِ العَالَمِ الثَّالِثِ، وَمِنهُ المُجتَمَعُ الجَزَائِرِيُّ، وَهَذَا الَّذِي يَدفَعُنَا لِلتَّسَاؤُلِ عَن وَاقِعِ الحِمَايَةِ الاِجتِمَاعِيَّةِ لِلنِّسَاءِ المُعَنَّفَاتِ مَنزِلِيًّا.

الأهداف:

نَسعَى جَاهِدِينَ فِي هَذَا المُلتَقَى العِلمِيّ، لِخَلقِ فَضَاءٍ تَفَاعُلِيّ يَجمَعُ نُخبَةً مِنَ البَاحِثِينَ وَالأَكَادِيمِيّينَ وَالخُبَرَاءِ وَالمُمَارِسِينَ وَصُنَّاعِ القَرَارِ، مِن أَجلِ تَبَادُلِ المَعَارِفِ وَالخِبرَاتِ، وَاستِعرَاضِ أَحدَثِ الدِّرَاسَاتِ وَالنَّتَائِجِ، وَاستِشرَافِ آفَاقٍ جَدِيدَةٍ لِتَعزِيزِ آلِيَّاتِ الحِمَايَةِ الاجتِمَاعِيَّةِ لِلمَرأَةِ الَّتِي تُعَانِي فِي صَمتٍ خَلفَ جُدرَانِ المَنَازِلِ.

إِنَّنَا نُؤمِنُ بِأَنَّ البَحثَ العِلمِيَّ الرَّصِين هُوَ الأَسَاسُ المَتِينُ الَّذِي يُمكِنُ أَن نَبنِيَ عَلَيهِ استِرَاتِيجِيَّاتٍ فَعَّالَة وَقَابِلَة لِلتَّطبِيقِ، تَهدِفُ إِلَى تَمكِينِ المَرأَةِ المُعَنَّفَةِ وَحِمَايَتِهَا، وَتَوفِيرِ الدَّعمِ النَّفسِيّ وَالقَانُونِيّ وَالاجتِمَاعِيّ اللَّازِمِ لَهَا، وَمُحَاسَبَةِ مُرتَكِبِي السُّلُوكِيَّاتِ العُدْوَانِيَّةِ وَالجَرَائِمِ غَيرِ الإِنسَانِيَّة، وَغَيرِ الأَخْلَاقِيَّة. وَمِنهُ كَانَ الهَدَفُ مِنَ المُلتَقَى:

1. الفَهْمُ وَالتَّحلِيلُ السُّوسِيُولُوجِيُّ لِوَاقِعِ الحِمَايَةِ الاجتِمَاعِيَّةِ لِلنِّسَاءِ المُعَنَّفَاتِ مَنزِلِيًّا فِي المُجتَمَعِ الجَزَائِرِيّ.
2. تَقيِيمُ الإِطَار القَانُونِيّ وَالصِّحِّيّ وَالدَّعم الاجتِمَاعِيّ وَالاقتِصَادِيّ وَآلِيَّاتِ تَطبِيقِهَا فِي حِمَايَةِ النِّسَاءِ المُعَنَّفَاتِ مَنزِلِيًّا.
3. التَّأكِيدُ عَلَى دَورِ المُؤَسَّسَاتِ الحُكُومِيَّةِ وَغَيرِ الحُكُومِيَّة وَالجَمعِيَّاتِ وَالمُجتَمَعِ المَدَنِيّ فِي حِمَايَةِ النِّسَاءِ المُعَنَّفَاتِ مَنزِلِيًّا

المحاور:

1. الحِمَايَةُ الاجتِمَاعِيَّةُ: إِعَادَةُ القِرَاءَةِ فِي المَفهُومِ.
2. الحِمَايَةُ الاجتِمَاعِيَّةُ لِلنِّسَاءِ المُعَنَّفَاتِ مَنزِلِيًّا فِي الشَّرِيعَةِ الإِسلَامِيَّةِ.
3. الحِمَايَةُ القَانُونِيَّةُ لِلنِّسَاءِ المُعَنَّفَاتِ مَنزِلِيًّا.
4. الحِمَايَةُ الصِّحِّيَّةُ لِلنِّسَاءِ المُعَنَّفَاتِ مَنزِلِيًّا.
5. الحِمَايَةُ المَادِّيَّةُ أَوِ الاقتِصَادِيَّةُ لِلنِّسَاءِ المُعَنَّفَاتِ مَنزِلِيًّا.
6. وَاقِعُ مَرَاكِزِ الإِيوَاءِ لِلنِّسَاءِ المُعَنَّفَاتِ فِي الجَزَائِرِ.
7. دَورُ الجَمعِيَّاتِ وَالمُجتَمَعِ المَدَنِيّ فِي الحِمَايَةِ الاجتِمَاعِيَّةِ لِلنِّسَاءِ المُعَنَّفَاتِ مَنزِلِيًّا.

اِنطِلَاقًا مِمَّا ذَكَرنَاهُ آنِفًا، سَارَعنَا لِتَنظِيمِ مُلتَقًى وَطَنِيّ يُعَالِجُ هَذِهِ الإِشكَالِيَّةَ، مُستَقبِلِينَ بِذَلِكَ دِرَاسَاتٍ مِن شَتَّى رُبُوعِ الوَطَنِ، وَبِاختِصَاصَاتٍ عِلمِيَّةٍ مُختَلِفَةٍ،

وَتَبَيَّنَ مِن خِلَالِ ذَلِكَ أَهمِّيَّة المَوضُوعِ، وَمَدَى اِنتِشَارِهِ وَخُطُورَتِهِ عَلَى المُجتَمَعِ الجَزَائِرِيّ. وَحَرَصنَا فِي إِعدَادِ هَذَا الكِتَابِ عَلَى مُرَاعَاةِ التَّرتِيبِ فِي عَرضِ المُدَاخَلَاتِ حَسَبَ الأَهمِّيَّةِ، كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌ فِي الأَسفَلِ:

1. تَحْلِيلٌ مُعَمَّقٌ لِأَسْبَابِ وَأَنمَاطِ العُنْفِ المَنزِلِيّ ضِدَّ المَرْأَةِ وَآثَارِهِ المُدَمِّرَةِ.
2. استعراض وتقييم السّياسَات والقوَانِين والبَرَامج الحاليّة المتعلّقَة بالحمايَة الاجتماعيَّة.
3. اِستِعرَاضٌ وَتَقيِيمٌ لِلسِّيَاسَاتِ وَالقَوَانِينِ وَالبَرَامِجِ الحَالِيَّةِ المُتَعَلِّقَةِ بِالحِمَايَةِ الاِجتِمَاعِيَّةِ.
4. بحثُ سبلِ تعزيزِ الوعيِ المجتمعِي وتغييرِ المفَاهِيمِ الخاطِئَة التي تُساهِمُ في استمرارِ هذه الظَّاهِرَة.

مَهْمَا قِيلَ فِيهِ يَبقَى مُجَرَّدَ عَمَلٍ بَسِيطٍ، خَاصَّةً أَمَامَ الإِسهَامَات الكَثِيرَةِ مِنَ المُختَصِّينَ فِي مَجَالَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ.

كَمَا أُقَدِّمُ خَالِصَ تَعَابِيرِ الشُّكرِ وَالاِمتِنَانِ لِكُلٍّ مِن: مُدِيرِ جَامِعَةِ وَهرَان2، الأُستَاذ الدُّكتُور شَعْلَال أَحمَد، وَعَمِيدِ كُلِّيَّةِ العُلُومِ الاجتِمَاعِيَّةِ، الأُستَاذِ الدُّكتُورِ بُوزِيدِي الهُوَارِي، وَمُدِيرِ وَحدَةِ البَحثِ، الأُستَاذِ بُوعَرفَة عَبدِ القَادِر.

كُلُّ الشُّكرِ وَالتَّقدِيرِ لِأَعضَاءِ اللَّجنَتَينِ العِلمِيَّةِ وَالتَّنظِيمِيَّةِ.

فِي خِتَامِ هَذَا التَّقدِيمِ المُتَوَاضِعِ لِلكِتَابِ، أَرجُو مِنَ اللهِ أَن يَتَقَبَّلَ مِنَّا هَذَا العَمَلَ بِقَبُولٍ حَسَنٍ، وَيَجعَلَهُ خَالِصًا لِوَجهِهِ، كَمَا أَرجُو أَن تُجَسَّدَ تَوصِيَاتُ هَذَا المُلتَقَى عَلَى أَرضِ الوَاقِعِ.

- رئيس الملتقى الأستاذ الدكتور بوعرفة عبد القادر.
- رئيسة اللجنة العلمية الأستاذة الدكتورة شنافي فوزية.
- منسقة الملتقى الدكتورة زيدان نعيمة.

غياب الحماية الاجتماعية وتفاقم ظاهرة العنف المنزلي ضد المرأة.
الحجر المنزلي في ضل جائحة كوفيد19 -أنموذجا.

The absence of social protection and the exacerbation of domestic violence against women Home quarantine during the COVID-19 pandemic –as a Model-

د. زيدان نعيمة: كلية العلوم الاجتماعية
جامعة وهران-2الجزائر.
zidan.naima@univ-oran2.dz

أ د. شنافي فوزية: كلية العلوم الاجتماعية
جامعة وهران-2الجزائر
chenafi.faouzia@univ-oran2.dz

الملخص:

تَهدِفُ هذه الدراسَة إلى تقديم تحليلٍ سوسيولوجيّ لتفاقم ظاهرة العنف المنزلي ضد النّساء جرّاء الحجر المنزلي المفروض كإجراء احترازيٍّ للحد من انتشار فيروس كوفيد19-، والذي غير النمط الاجتماعي والأسري المعتاد، مؤثرا على العلاقات داخل الأسرة، حيث تفاقمت وتيرة العنف بكلّ أنواعه اللّفظي والمعنوي والجسدي في العديد من المنازل، أين واجهت المرأة نصيبا معتبرًا من هذا العنف، في وقت كان من الصعب عليها الوصول أو طلب الحماية الاجتماعيَّة، التي قوضت آلياتها وضعفت فاعليتها وأنظمتها.

الكلمات المفتاحية: جائحة كوفيد19-، الحجر المنزلي، غياب الحماية الاجتماعية، العنف الأسري ضد المرأة، المجتمع الجزائري.

Abstract:

This study aims to provide a sociological analysis of the exacerbation of the phenomenon of domestic violence against women due to the home quarantine imposed as a precautionary measure to limit the spread of the COVID-19 virus, which changed the usual social and family pattern, affecting relations within the family, where the frequency of violence of all

kinds, verbal, moral and physical, increased in many homes, where women had a significant share of this violence, while it was difficult for them to access or seek social protection, whose mechanisms and effectiveness and systems have been undermined and weakened.

Keywords:

COVID-19 pandemic, home quarantine, absence of social protection, domestic violence against women, Algerian society.

1.مقدمة:

عاش العالم مع إطلالة سنة 2020 رعبًا كبيرًا نتيجة خطر قادم من الصين بالتَّحديد من مدينة «يوهان» متمثلا في فيروس كوفيد19-، والذي أعاد ذاكرة البشرية إلى المآسي التي عاشتها على مرِّ التاريخ جراء تفشي الأوبئة وانعكاساتها الصحية والنفسية والاقتصادية والاجتماعيَّة، وذلك ما دفع بالحكومات إلى التَّسارع لفرض تدابير احترازية كالتباعد الاجتماعي، وتقييد الحركة، والحجر المنزلي للحد من تفشي الفيروس، ولكن من المعروف أنه في خضمِّ الشدائد مثل الحروب وانتشار الأوبئة ترتفع وتيرة العنف الذي يغطي عليه الحدث الأكبر، ما يجعله فعلا مستترا رغم استفحاله في المجتمع، خاصة ضد الفئات الهشّة. فحسب صندوق الأمم المتحدة للسكان، أنّه في وقت الأزمات مثل حالات تفشي المرض، قد تكون النساء والفتيات أكثر عرضة للعنف خاصة منه العنف المنزلي بسبب زيادة حدة التوترات داخل الأسرة. في وقت قد تضعف أو تنهار الأنظمة التي تحمي النساء والفتيات، بما في ذلك الهياكل المجتمعية (UNFPA, 2020). وهذا ما دفع بالمنظمات الإنسانية والحقوقية إلى التحذير منه، حالة توسع بقعة الوباء وتحوله إلى جائحة، وهو ما وقع فعلًا، فالحجر المنزلي المفروض خلال فترة وباء كوفيد19- وانحسار كل أفراد الأسرة في نفس الكان، لم يكن بردا وسلاما على كافة الأسر، بل هناك منها من عاشت أزمة علائقيَّة، كان فيها العنف هو اللغة السائدة، خاصة ضد الإناث، حيث تبين أن الشريك الحميم أو الزوج هو الأكثر تعنيفا، فقد صرحت الطبيبة ‹كلاوديا غارسيا مورينو› رئيسة قسم تلبية احتياجات السكان الذين

يعيشون في أوضاع هشة، أن 641 مليون امرأة، بنسبة 26% واللواتي يبلغن سن 15 وأكثرهن ضحايا عنف الشريك (2021france24,) ثم تليه دائرة المقربين من المصابين والمحاولين السيطرة عليها أو استغلالها، ملحقين بها أضرارا معنوية أو جسدية. كما أن هذه الظاهرة لم تستبعد مجتمعا عن الآخر أو ثقافة عن الأخرى، فقد شهدت العديد من دول العالم ارتفاعًا في معدلات العنف الأسري وجرائم القتل ضد النساء منذ بداية الحجر المنزلي كإسبانيا التي سجلت نموا في معدل الإبلاغ عن حالات العنف في الأسبوعين الأولين من العزلة الوقائية بنحو 18%، والأمر نفسهُ في فرنسا التي زاد فيها العنف المنزلي بنسبة 30%. (أُنظر: Aljazeera, 2020) أما في الجزائر ومع غياب الإحصائيات الرسمية من الجهات المعنية، والتي تعود لضعف ثقافة الإبلاغ للحفاظ على تماسك الأسرة أو لاعتبارات أخرى نذكرها لاحقا، تصرح رئيسة شبكة "وسيلة" رقية ناصر لجريدة الشروق أنهم يستقبلون نحو 10 مكالمات يومية عبر هاتف الشبكة خلال مرحلة الحجر المنزلي وإجراءات حظر التّجوال من طرف نساء معنّفات أغلبهن على يد الزوج، (Echoroukonline ,2020). بالإضافة إلى جرائم قتل في حق النساء صرح بها الإعلام. حيث قتلت قبل فرض الحجر المنزلي على أفراد المجتمع في 12 مارس 2020 أكثر من أربع نساء على يد الزوج، وسرعان ما تضخم العدد في 19 جوان ليصل إلى ثلاث وعشرين ضحية، ليتجاوز الرقم ثلاثين امرأة ضحية اغتيال قبل السادس من أوت 2020. (Dzairdaily, 2020). وهذا التفاقم لمشكلة العنف، راجع لنتائج العزلة الاجتماعية جراء الإجراءات الاحترازية من غلق وتقييد الحركة، وعدم تمكُّن الضَّحيَّة من الوصول إلى الحماية الاجتماعية، التي تعطلت آلياتها واستجابتها الفورية.

ونظرا لأهمية الموضوع، واحتمالية تكرار السيناريو نفسه في حالة انتشار وباء آخر، حاولنا تحليل ظاهرة تفاقم العنف المنزلي ضد المرأة تحليلا سوسيولوجيا انطلاقا من التساؤل التَّالي: كيف عملت إجراءات تقييد التنقل والحجر المنزلي على إضعاف آليات الحماية الاجتماعية، والرفع من وتيرة العنف الأسري اتجاه المرأة في المجتمع الجزائري؟

تَهْدِفُ هذه الدراسة إلى تحليل العوامل التي أدت إلى تفاقم ظاهرة العنف المنزلي ضد النساء، في غياب سبل الحماية الاجتماعية، أو صعوبة الوصول إليها خلال فترة

الحجر المنزلي المفروض كإجراء احترازي لتقويض تفشي فيروس كوفيد19-. من خلال تقديم تحليل للبيانات الإحصائية وتحديد العوامل التي أدّت إلى تصعيد العنف، وذلك سعيًا إلى تقديم الدعم لاتخاذ إجراءات وقائيَّة أكثر فعالية وتعزيز سياسات ا لحماية العامة.

1.منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة التي أُجْرِيَتْ بين سنة 2020 و2021 على المنهج الوصفي التحليلي، الصالح لدراسة الظواهر الراهنة كما هي موجودة في الواقع، والذي يُمَكِّنُ الباحث من وصف الظاهرة المدروسة وصفا دقيقا، وتحليل المعطيات الميدانية المتحصل عليها، مستخدمين في ذلك كل من تقنيات الملاحظة المباشرة وغير المباشرة والمقابلة، التي أُجْرِيَتْ مع عينة قصدية ضمَّت 18 امرأة وفتاة معنفة منزليا، تتراوح أعمارهن من 14 سنة حتى 47 سنة، وهن مقيمات في ولاية وهران التي اخترناها كمجال مكاني للبحث باعتبارها محل الإقامة ومدينة مليونية تحوي كل الأنماط الأسرية، بالإضافة أن الوضع القائم لم يكن يسمح باختيار مكان آخر.

كما أنَّه لم يصعب علينا إيجاد العينة المطلوبة نظرا لانتشار هذه الظاهرة في هذا المجتمع الأبوي الذكوري، والتي تضم نساء معنفات جسديا أو معنويا ولفظيًّا وحتى اقتصاديا من طرف أفراد من أسرهن، وقد التقيت بهن في بعض المؤسسات كمركز البريد، المحلات التجارية، العيادة الطبية، ومنهن من تواصلت بهن هاتفيا، حيث وصفن لنا حياتهن اليوميَّة داخل الأسرة خلال هذه الظروف الاستثنائية وشكل علاقاتهن الأسرية.

2.التعاريف الإجرائية للكلمات المفتاحية:

1.2.الحماية الاجتماعية للمرأة المعنفة:

هي توفير البيئة المناسبة من طرف الجهات الرسمية والمجتمعية، التي تحمي المرأة المعنَّفة، وتمكنها من مواجهة التحديات التي تعترضها لمواصلة حياتها في أمن وسلام، وذلك من خلال التَّدابير والآليات التي تهدف إلى تمكينها من بر الآمان أولا، ثم تقديم الدَّعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني الذي يضمن سلامتها وكرامتها.

2.2.جائحة كورونا (كوفيد19-):

وهو انتشار على نطاق عالمي لمرض معدٍ «كوفيد-»19، يسببه فيروس من فيروسات كورونا الذي يؤدِّي إلى مشاكل تنفسية، حيث تظهر على المريض عوارض على شكل نزلات برد وممكن أن تصبح أكثر حدة. (أُنظر: نشرية الالكسو العلمية، 2020: ص16-18). وكانت أول الحالات المكتشفة في مدينة ووهان الصينية ديسمبر 2019.

3.2. الحجر المنزلي:

والذي يعرفه ‹Rothstein› بأنه تقييد حركة الأشخاص عديمي الأعراض مع احتمال التعرض لمرض معدٍ خلال فترة انتقاله لمنع انتقال المرض Rothstein, Mark (A , 2015, p:227)).

4.2. العنف الأسري ضد المرأة:

يُعَرَّفُ بأنَّه أحد أنماط السُّلوك العدواني، الذي يَنْتُجُ عن وجود علاقات قوة غير متكافئة في إطار تقسيم العمل بين المرأة والرجل داخل الأسرة، مما يترتب على ذلك من تحديد لأدوار ومكانة كل فرد في الأسرة وفقا لما يمليه النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في المجتمع (حنان قرقوتي، 2015: ص 14).

3.ضعف أو غياب الحماية الاجتماعية وتفاقم العنف الأسري ضد النساء داخل المنزل.

لقد أدت القيود المفروضة على الحركة سنة 2020 والتي دامت حتى سنة 2021، جراء جائحة كورونا، ولو بوتيرة متقطِّعة إلى الكشف عن هشاشة نظام الحماية الاجتماعية، والتي زادت وَهَنًا قد يصل إلى حد التغييب، حيث أن الآليات التي وضعت لم تكن كافية للتَّدخُّل وتقديم الدعم الآني أو الفوري للنساء المعنفات، وضمان لهن البيئة الآمنة، كما توقفت بعض المؤسسات على استقبال الضحايا والشكاوي مثل المحاكم أو على استقبال المعنّفات مثل مراكز الإيواء، ضف إلى ذلك عدم وضع استراتيجيه فعالة لتقديم الدعم المالي والنفسي، أو لتمكين الضحية من الوصول إلى الحماية الاجتماعيَّة، في وقتٍ انعزلت فيه اجتماعيًّا بفعل التباعد الجسدي، ما أنقص أو عرقل تلقيها المساندة والدعم من الأقرباء والأصدقاء، خاصة التي لا تملك وسائل الاتصال مثل الهاتف، أو تعاني من الأمِّيَّة الرَّقمية، التي حالت دون تلقيها التَّوجيهات

والخدمات من المنصات المخصَّصة للنساء المعنَّفات.

إن هذا ضَعَّف في آليات الحماية الاجتماعية أو غيابها، وارتفع حجم العنف الأسري ضد النساء المحتجزات داخل المنزل، حيث أن ارتفاع وتيرة التَّفاعل نتيجة التَّقارب المكاني، والذي خلق في بعض الأسر مأزقا علائقيا ترجم في غياب الحوار والتفاهم، وحضور لغة الصراع أو عنف، أين هيمنَت الجهة الأقوى على الجهة الأضعف، كالأطفال والنساء الذين يعتبرون من الفئات الهشَّة، فقد شهدت العديد من النساء تعنيفا أو عدوانا وصل إلى حد جرائم القتل، ما يجعنا نتساءل عن نتائج الحجر المنزلي التي زادت من حدة ظاهرة العنف ضد النساء.

4.عوامل العنف ضد النساء الناتجة عن الحجر المنزلي:

تعددت العوامل الناتجة فترة الحجر المنزلي وزادت من حدة العنف الموجه ضد النساء وسنذكر منها:

1.4.فقدان الحيز المكاني وتوتر العلاقات:

عمل الحجر المنزلي على تقييد حركة الناس في الفضاء العام، وتحول المنزل إلى سجن قد يكون مرفها لدى البعض، وقبرا لدى البعض الآخر، كما أن حجز كل أفراد الأسرة لوقت طويل في المكان ذاته، أين يشترك أكثر من شخص في الحيز المكاني نفسه وفي وقت واحد، حدّ مجال الحرية الشخصية، خاصة إذا كان المسكن ضيِّقًا أو غير موافٍ شروطَ الحياة الكريمة مثل السَّكن الفوضوي، ما يوحي للفرد أن شخصًا آخر اخترق مجاله أو حيزه المكاني، وهذا يؤثر على حالته النفسية، حيثُ أنه في محاولته الدفاع عن هذا الحيز، يخلقُ أزمة علائقية داخل الأسرة، والتي تترجم في العنف المعنوي أو اللفظي أو حتى الجسدي بين أفرادها، خاصة ضد الأطفال والنساء.

صرحت «فايزة» الأستاذة الجامعية:

« لقد أصبحَ زوجي جد متذمر من لعب أطفالنا بالمنزل، فهو كثيرا ما يصرخ في وجهي ويأمرني بكفهم عن الحركة وإسكاتهم، هذا إن لم يعنفهم هم بدورهم. غير أن ضبط أطفال صغارٍ عن اللعب والحركة، والصراخ هو أمر شبه مستحيل، خاصة الأطفال في سن بين الخامسة والثامنة، وفي شقة صغيرة»

إن تمتع الأطفال الصّغار بطاقة حركية كبيرة، لم يجدوا مكانا آخر لإفراغها أثناء الحجر الصحي غير المنزل، يرهق الأم بصفتها المكلفة الأولى بتربيتهم، والتي يعتبرها العديد من الآباء أنَّها هي المكلفة بضبطهم، كما أن إجبار الطفل عن السكون والتوقف عن الحركة يولّد لديه كبتا نفسيًّا أو تمرُّدًا على الأم بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى أن طول مدة الحجر المنزلي اليومي تؤدي إلى نوع من الضجر خاصة عند الرجل غير المعتاد على المكوث في المنزل نهارا، ممَّا يضاعف شحنة غضبه وتوتره، محاولا إفراغها على العنصر الأضعف منه داخل المنزل.

أثر الانحسار في المنزل على نمط التفاعل بين أفراد الأسرة، كاشفا عن أوجهٍ أخرى لشخصية الفرد لم تكن بارزة للطرف الآخر من قبل، سواء أ كانت إيجابيَّة أم سلبيَّة، هذه الأخيرة التي عمقت التفاعل السلبي الذي تحول إلى صراع أو اضطهاد، لدرجة قد تصل فيها الخلافات إلى حد الطلاق أو الخلع، حيث أعلنت وزارة العدل أنه بين عامي 2020 و2021 بلغت حالات الطلاق 100 ألف حالة مقابل 68 ألف حالة سنة 2019، أي بزيادة 32 ألف حالة، أما في النصف الأول من عام 2022،حيث خفت إجراءات القيود والحجر المنزلي، بلغت حالة الطلاق 44 ألف حالة أي انخفضت بـ: 36 ألف حالة.

وهذا التوتر -خلال الحجر- لم يمسْ العلاقة بين الزوجين فقط؛ بل تعدَّاها إلى أفراد الأسرة الآخرين مثل الأبناء، خاصة بالمنازل الضيقة والأسر التي يهمين عليها الذكور من أجل ضمان نوع من الحرية الشخصية داخل المنزل، أو لاحتلال حيز مكاني خاص لا يقبل مشاركته مع الآخر، إذ غالبا ما تهمش البنت التي تحتل مرتبة أدنى من أخيها الذكر في بعض العائلات، ولا تحظى بهذا الحيز، حالة مريم الفتاة المراهقة التي يسيطر أخوها على الغرفة التي يوجد فيها التلفاز، بدعم من الأم التي لا تنصف بينهما، وهذا يبين أن العنف ليس في اتجاه واحد فقط أي من الرجال إلى النساء، فكثيرا ما تعنف المرأة على يد امرأة مثلها.

2.4.الحجر المنزلي والاستفراد بالضحية:

أدى فرض الحجر المنزلي وتقييد الحركة إلى قلة التواصل بين الأفراد داخل المجتمع، خاصة الذين لا يملكون وسائل تكنولوجية مثل الهاتف أو الإنترنيت لطلب النجدة أو

التدخل في الوقت المناسب، مما سمح للمهيمن بفرض هيمنته على الأسرة دون تدخل أي طرف آخر لردعه أو إيقافه، تقول دليلة 28 سنة:

«كان كل مرة يقوم بضربي لأتفه الأسباب أو دونها، وقد زاد عنفه لي فترة الحجر المنزلي أين كان وجهه في وجهي طيلة اليوم.»

وهو ما يجد تفسيرا له في النظرية السببية لما يكون العنف أداة لبلوغ الهيمنة والسلطة على الطرف الأضعف، وهذا ما حدث أيضا مع فتيحة، 37 سنة، التي تعرضت للعنف الجسدي من طرف زوجها، من أجل أخذ مالها بالقوة يوم 11-05-2020، حيث كانت بمفردها معه داخل المنزل.

«قال لي أريد منك المال، ولما رفضت إعطاءه قام بضربي بشدة، ولم أستطع أن أتصل بأحد لينقدني من بين يديه»

وقد نجد تفسيرا لهذه الهيمنة في العقلية التقليدية التي توحي للزوج أنَّ الزوجةَ وكل ما تملك تحت تصرفه أو ملكه، كما تذكرنا قصص النساء المهيمن عليهن داخل المنزل لحد العنف الجسدي، بتجربة «سجن ستانفورد» تحت إشراف العالم (Philip Zimbardo)، في الفترة ما بين 14 إلى 20 أغسطس عام 1971، بهدف معرفة تأثير السجن على السلوك، موظفا مجموعتين من الطلبة، أين قامت مجموعة بدور الحراس، والمجموعة الأخرى بدور المساجين، غير أن التجربة خرجت عن السيطرة، بعدما تأثر الطلبة في دور الحراس بهذا الدور بشكل غير طبيعي، ومارسوا سلطة تعسّفية على زملائهم في دور السجناء، هؤلاء الذين عانوا في هذه التجربة من ضغوط نفسية أدت إلى حد الانهيار العصبي لبعضهم (Wikipédia). والمغزى من هذه التجربة أنه كلما كانت الفرصة للمهيمن مواتية، استفرد بالضحية وشرّع لنفسه تعنيفها والتسلط أو السيطرة عليها وسلبها حريتها وإنسانيتها.

3.4.اختراق الفضاء الخاص بالمرأة «المنزل»:

تقوم المجتمعات الأبوية التَّقليدية بتقسيم الفضاء الاجتماعي إلى فضاء عام خارجي مخصص للرجال وممنوعا على النساء، وفضاء خاص داخل البيت، يحرم على

الرجل سواء أ كان زوجا أم ابنا أم أخا المكوث فيه طويلا خلال النهار. فعلى الرغم من التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري، ومنها خروج المرأة للفضاء العام، يبقى في الذاكرة الجماعية أنه من نصيب الرجال، ويبقى المنزل مملكة المرأة الخاصة، والتي قام الرجل باختراقها فترة الحجر المنزلي. تقول زهيرة: «**رَاجْلِي تْسَنَنْ مَعَايَا في الدار**»، وكلمة «**تْسَنَنْ**» وهي في المجتمع الجزائري لصيقة بالمرأة الماكثة بالبيت «**المْسَنَّةُ**» والتي لا تخرج للفضاء العام إلا نادرا وللضرورة. ووصف المبحوثة لزوجها بهذا الوصف يُعَبِّرُ عن رفضها لمكوثه طوال اليوم في المنزل الذي تعتبره فضاءها الخاص، كما أن مكوث الرجل سليل النظام الأبوي في المنزل لم يكن حياديا أو تعاونيا، بل سلطويا ورقابيا، فقد أكملت زهيرة تصريحها بـ: «هو مثل الحماة يراقب أمور نظافة المنزل ويشتهي أنواعا من الأكل».

فمن المعروف أن مراقبة الزوجة (الكنة) يتم على يد أم الزّوج المعروفة في المجتمع الجزائري باسم «العزوج»، غير أن هذه الوظيفة فترة الحجر المنزلي إما تعدَّدت بين الحماة وابنها (الزوج)، أو انتقلت له في حالة عدم مكوث والدته معهم أو وفاتها، وهذا ما حدَّ من الحرية التي كانت تتمتع بها المرأة في منزلها عند غياب الزوج قبل وباء كورونا، وقد التمسنا الوضع نفسه أيضا من تصريح إيمان التي يحتم عليها زوجها المعتاد على لاستفاق باكرا النهوض معه، كما أنّها شبهته بالحارس الذي يراقبها طوال اليوم، «أحسه مثل الحارس القائم على رأسي، أينما ألتفت أجده في وجهي «

إن هذا الاختراق غير المسبوق زاد من حدّة التّوتر لدى المرأة وقلّص من حركتها وحرّيَّتها داخل المنزل. ورغم محاولة بعض الرجال المساعدة أو ملء الفراغ بأعمال داخل المنزل، مثل **سارة** التي يحاول زوجها مساعدتها في الأعمال المنزلية ومنها المطبخ، ولكنها ترفض هذه المساعدة: «أنا أحب عمل يدي وتنظيفي، ولا يعجبني تنظيف أو عمل زوجي في الأمور المنزلية الخاصة بالنساء»

إذ تعتبر المرأة -نظرا لتنشئتها الاجتماعية- أن الأعمال المنزلية تخصصها الأزلي، وأن الرجل غير مطالب بذلك ولا يليق به، غير أن هذا الاعتقاد يلزمها ويجعل الأعباء المنزلية وتربية الأطفال لصيقة بها، ممَّا يُؤدِّي إلى الإجهاد.

كما أنَّ تأنيث الأعمال المنزلية ليس اعتقادا لدى الإناث فقط، بل الرجال أيضا يؤمنون بذلك، فحتى إن شارك بعضهم فيها إلى جانب زوجاتهم، إلا أنَّهم يعتبرونها مبادرة منهم وليست إلزاما عليهم، لتبقى علاقة السيد والعبد متجذرة في عقليتهم. حيث تقول فتيحة: «يساعدني زوجي في بعض الأعمال المنزلية، ولكنه شديد الانتقاد «**نَقْرَاش**».

هذه الأخيرة هي في الأصل مستقاة من اللفظ الفرنسي 'Grincheux' والذي يعني شديد الغضب، سريع الاهتياج...، وهي تستعمل في الدراجة الجزائرية لوصف الشخص كثير الصراخ والانتقاد؛ وهي ميزة تميز العديد من الأزواج رغبة منهم في السيطرة وعدم تقدير الشريك وتحقيره، وذلك بعدم الاعتراف بكفاءته ودوره ووظيفته، ففي وقت يعتقد كل من الرجل والمرأة بأن الأعمال المنزلية ملزمة لهذه الأخيرة التي تعتبرها من أدوراها الطبيعيَّة، وأن الرجل غير ملزم بمساعدتها، وإن تكرم وساعدها قليلا، يكشف لها أنها غير كفء ومُفرِطة في واجبها، وهذا يعتبر نوعا من العنف المعنوي الذي يمارس عليها، ولتفادي ذلك تحبّذ عدم تدخله في شؤونها المنزلية، وهو ما ورد في دراسة شارب دليلة، التي بينت أن قرب الرجال من هذه النواة يُؤدِّي إلى تعقيد أكثر لأعمال النساء، وهو ما يزيد في شدة العمل المضاعف للزوجة التي زادت من تكثيف هذا العمل لحد السَّخط والرفض، لتفادي التدخل في شؤونها. (شارب م دليلة، 2010: ص 162).

4.4.الهيمنة الذكورية ومحاولة إخضاع المرأة حسب رغبة الرجل:

أدى الحجر المنزلي -بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية لبعض الأسر- إلى اتِّساع رقعة الاضطرابات بين أفراد الأسرة خاصة بين الزوجين، بحيث ينتظر الرجل من المرأة عدم التذمر أو كثرة الطلبات والانصياع إلى أوامره وخدمته دون اعتراض أو ملل، وفي حالة تعبت المرأة واحتجت عن أمر معين أو طالبت بحاجاتها، يعتبر الرجل هذا التصرف تمرّدا منها وعدم طاعة وانصياع له، مما يخوّل له إعطاء الحق لنفسه بمعاقبتها معنويا أو جسديا حسب اعتقاده. كحالة **أمينة** الماكثة مع أسرة زوجها التي تتعرض للعنف الجسدي من طرف الزوج إظهارا لرجولته أمام أهله، حسب قولها أنها:

«كلما وشت له أمه بأني لا أطيعها أو انتقده هي في تصرفاته مثل شرب الخمر أو

أطالب بحاجاتي يضربني، وزاد اضطهاده لي خلال فترة الحجر المنزلي»

إذ ترى في هذا الصدد «فاطمة مرنيسي» أن واجب الرجل يتجسَّد في إخضاع زوجته من خلال حقه في تقويمها عن طريق الضرب، ونجد في القرآن لفظة نشوز التي تعني تمرد المرأة (فاطمة مرنيسي، 2005: ص 112) والتعالي أو التكبر على الزوج، ويوصي الله تعالى الزوج في هذه الحالة باتخاذ موقف صارم واللجوء إلى العقاب البدني كحل أخير حسب تفسير الفقهاء، ويتلخص ذلك في قوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا﴾ سورة النساء الآية 34-35. غير أن بعض الأزواج يتّخذ من هذا تبريرا له لتعنيف المرأة جسديا ومعنويًّا سواء أ كانت هي المخطئة أم كانت تطالب بحقها. فهو يتحيّن الفرصة فقط لضربها والتقليل من شأنها، مع أنه لم يثبت في السيرة النبوية أن الرسول ﷺ عنّف أحد زوجاته بالطريقة التي توارثها المجتمع الإسلامي من بعده، فقد «وضع حدودا معقولة لحق الرجل في ضرب زوجته حتى لا يستغله ويتطرف فيه، **(لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد، ثم يجامعها في آخر اليوم)** صحيح البخاري رقم 5204 ص 1327» (فاطمة مرنيسي، 2005: ص113).

كما أنه من المعروف على مجتمعنا أن المرأة تتعرض للعنف -خاصة الجسدي- داخل مؤسسة الأسرة وعلى يد أقرب الناس إليها كالأب، الأم، الأخ، الزوج وأهله وحتى الأبناء، أكثر من الغريب، نظرا للعرف الذي يرى أنه من العيب أن تهان أو تضرب امرأة غريبة عنه. ومن بين عوامل تمادي تعنيف المرأة داخل الأسرة الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية وحتى النفسية على المُعَنِّفِ أو تفريغا لمكبوتاته التي رسختها الثقافة الاجتماعية التقليدية.

بالإضافة إلى ثقافة عدم الإبلاغ، لاعتبارات عدَّة منها عدم وعي المرأة بحقوقها القانونية أو خشية الدخول في دوامة إدارية مع الجهات القضائية، زد عليها الاعتبارات الأسرية كخشية تفكك الرابطة الأسرية وتشتت أفرادها، بالإضافة إلى العرف الذي يجعلها ترى أنه من العيب الوشاية بالجاني سواء أ كان الأب أم الأخ وحتى الزوج، إذ تقول سهيلة تقنية التصوير بالأشعة أنه في شهر أوت 2020 أتت امرأة معنفة جسديا

على يد زوجها بطريقة مريعة، فقط لأنها علمت خيانته مع أخريات عن طريق الهاتف. ولما طلبت منها هي والطبيب المداوم أن يكتب لها شهادة بدرجة الضرر الجسدي. تخبئها في حالة أرادت أن تشي بزوجها للجهات القانونية خافت ورفضت. حيث تخشى الكثير من الزوجات المعنَّفات الطلاق لأسباب اقتصادية أو اجتماعية وحتى ثقافية، وذلك لأن المجتمع يرسم صورة سيئة للمرأة المطلقة ويحملها المسؤولية.

5.4. مراقبة وتحكم الرجل بالمرأة: بين السلطة والهيمنة:

لقد تعزَّزت عمليَّة مراقبة الإناث في بعض الأسر خلال فترة الحجر المنزلي حتى وإن تجاوزن سن الرشد، باسم الحماية أو الشرف. فقد برَّر أحد الرجال يبلغ من العمر **43** سنة ردا على شكوى تعنيف لفظي وجسدي قدمتها أخته المطلقة 36 سنة وأم لطفل ضده شهر أبريل 2020، أنه أراد عدم مخالطتها للفتيات ذوات السمعة السيئة. فعلى الرغم من التغيرات التي عرفتها الأسرة الجزائرية جراء التطورات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة وأثرها على المراكز والسّلطات داخل الأسرة، إلا أن بعض ميزات النظام الأبوي لا تزال قائمة في بعض الأسر وتقوم بتوزيع السلطة داخل الأسرة، على أساس النوع والمركز الاجتماعي، إذ يهمن الذكور على الإناث والأكبر سنا على الأصغر سنا من النوع الاجتماعي نفسه. بحيث نلاحظ من خلال تصريح إلهام تذمرها نتيجة أن أخاها الأصغر منها يُخول لنفسه مهمة مراقبتها: «طوال اليوم وأخي الذي يصغرني بثلاثِ سنوات يراقبني، ويحاول معرفة مع من أتكلم في الهاتف»

وهذا السلوك يجد تفسيرا له في عقلية المجتمع الجزائري التي تتأرجح بين النظام التقليدي والعصرنة، حيث لا يزال يُعْمَلُ بنظام الوصاية بدلا من المسؤولية والحوار، ف»**إلهام**» التي تبلغ من العمر 24 سنة أي أنها مسؤولة عن تصرفاتها ومن المفروض أنها تلقَّت تربية أسرية تحميها من أي انحراف أو سقوط في أي مأزق، يظن أخوها أنه هو الوصي عليها، وحامي شرفها منها، وذلك لأن الأسرة التقليدية ترى المرأة دائما أنها قاصرا وغير مسؤولة ولا بد من مراقبتها، وهذه المهمة أصبحت سهلة فترة الحجر المنزلي.

كما أن ممارسة المراقبة من طرف الذكر على الأنثى لا تقتصر على الفتاة (العازبة) فقط؛ بل على جميعهن سواء متزوجة أو مطلقة أو أرملة مثل حالة زهرة 47 سنة

مطلقة وأم لطفل التي قامت بمساعدة أمها في تربية أخيها لما كان صغيرا تتأسف من سيطرته عليها لما كبر، فعلى الرغم أنه لا يستطيع تلبية حاجاتها وحاجيات طفلها ماديا، ويعتبرها عالة على الأسرة إلا أنه يمنعها من العمل لكسب قوتها.

» لقد توقَّف الحال في هذا الحجر المنزلي، فأردت أن أعمل كخادمة في بيت إحداهن، لأسد مصاريفي ومصاريف ابني، ولكن أخي الذي يصغرني ب 20 سنة، منعني من العمل، وإذا خرجت لقضاء حاجاتي يقابلني بِ: «س» و«ج»...، البارحة فقط كان طفلا وكنت أنا من ترعاه مع أمي واليوم ضن نفسه أنه رجلا، ويحق له أن يتحكم وينتقد«.

فهذه السلطوية نتجت جراء التنشئة الأسرية في المجتمع التقليدي والتي تغرس في نفسية الولد، أن مكانته أفضل من مكانة أخته، وأن الحُرِّيات المخولة له أكبر بكثير من تلك المخولة لها، بل يروض على أن يسيطر على كل ما هو أنثوي داخل ذاته وخارجها، ويخول لنفسه مراقبة كل تصرف يعتقد أنه سيمس شرفه المرتبط بها ويفرض عليها قيوده ويحدد لها جغرافيتها المكانية كما يفرض عليها عقابه إذا انحرفت عن خط المعايير المتعارف عليها. (أُنظر: دحمان سليمان، 2006: ص 79).

كما أن التَّمييز بين الجنسين في التنشئة الأسرية التقليدية البعيدة عن التواصل والحوار وغرس روح المسؤولية الذاتية، خلق عُقَدًا تربوية ونفسية جعلت الذكر يتوهَّم أنه مخلوق له الحق في التحكم والسيطرة على مصير مخلوق آخر لا لشيء إلا لكونه ذكرا وكونها أنثى. (مها زحلوق وعلي وطفة، 1997: ص141).

6.4.تضاعف أعباء المرأة داخل المنزل أثناء فترة الحجر المنزلي:

أدى مكوث جميع أفراد الأسرة أو جلهم إلى تضاعف أعباء المرأة المنزلية خلال فترة الحجر المنزلي سواء على الماكثة بالبيت أو العاملة التي اضطرها الوضع الوبائي للمكوث بالمنزل أو التي زاولت عملها لتعود إلى المنزل وتجد عملا آخر في انتظارها.وهذا في حالة انعدام المساعدة خاصة من الرجل، الذي يعفيه منها المجتمع الأبوي ويعتبرها انقاصا لقيمته التي يرفعها دوره الإنتاجي خارج المنزل. مما يجعله يتغاضى عن المساعدة داخل المنزل.

يُعْتَبَرُ العمل المنزلي عملا روتينيًّا لامتناهٍ أي ليس مثل الوقت الصناعي يبدأ وينتهي

في وقت محدد وليس مأجورا ماديا ولا حتى معنويا في غالب الأحيان، إذ يتعمد المجتمع التَّقليدي تجاهل كل جهد أو تفانٍ تقوم به المرأة لخدمة وراحة أسرتها، ويرى أن عملها المنزلي داخل في طبيعتها الأنثوية كإمرة وهو من واجباتها وملزم بها. وترى نوال السعداوي في هذا الخصوص أن هناك فئة كبيرة من النساء المضطهدات في قانون العمل، وهن العاملات داخل البيت، ويطلق عليهن «ربات البيوت» (نوال السعداوي، 2017، ص 131) أو ماكثات بالمنزل، فالعمل المنزلي هو اختصاص أنثوي وثانوي في نظر المجتمع.

رغم أنه يلعب دورا هاما في الاقتصاد والإنتاج من منظور نوال السعداوي إلا أن مجتمعاتنا العربية تتجاهل هذا الدور ولا تعترف به. فمعظم النساء لا يزلن مسخَّرات للعمل داخل البيت بالمجَّان، (المرجع والصفحة نفسها) مما يولد لديها إحباط نفسي وإحساس باللامبالاة والاستغلال أو الاستنزاف وعدم تثمين جهدها ولو معنويا.

سعاد 20 سنة عازبة ماكثة بالمنزل ولديها ثلاث إخوة ذكور تصرح متذمرة من وضعها كأنثى تخدم الذكر المتآمر عليها. كما تحس يمينة 35سنة أم لأربعة أطفال بالإجهاد الكبير جراء ما نتج عن مكوث الأب وأطفاله في المنزل من عمل مضاعف.

فحسب دراسة شارب دليلة، التي ترى أن مختلف آداءات التنميط والتعود والمهارات لم تقدر على إبعاد التناقض الذي تنطوي عليه هذه المهام، رغم عدم التصريح الصريح بها، وعدم القدرة على إخفائها أحيانا، حيث يظهر في شكل تلميحات واضحة مثل التَّعب أو الملل أو المناوشات. (شارب م دليلة، 2010، ص 159) فهي لا تعتبر شريكة داخل المنزل والأعمال فيه تعاونية، بل ملزمة بكل شيء يخص البيت وخدمة أفراده خاصة الذكور منهم.

كما أن مهام المرأة المتزوجة لا تقتصر على الزوج والأولاد، بل تتعداها في المجتمع الأبوي إلى خدمت أهل الزوج سواء برضاها أو رغما عنها. **كمثال سارة** الأربعينية التي وجدت نفسها منذ زواجها كالخادمة في بيت أهل الزوج. ورغم استقلالها عنهم في مسكن منفرد إلا أنها تواصل خدمة وراعية حماتها التي أصيبت بفيروس كوفيد19-، حيث تخرق الحجر المنزلي وتذهب لبيت حماتها نظرا لقربه من منزلها، فقد عبَّرت لنا عن

تذمرها من وضعها ككنة مرغمة، تلقى تعنيفا في حالة التمرد على نمط الدور المخصص لها في المجتمع التقليدي، بحيث تخدم الجميع رغم وجود أخوات الزوج قائلة:

»مرضت حماتي بكورونا، أين وجدت نفسي مرغمة على رعايتها، رغم خوفي الشديد من العدوى، كما أنني لا أعيش معها في المنزل نفسه ولها أربع بنات يعشن معها... كل يوم لا بد من المجيء عندها وخدمتها، وإذا لم أقم بذلك فسوف تقوم القيامة علي من طرف بناتها، أمام صمت زوجي... وحتى قبل أن تمرض بهذا المرض كانت كلما تحتاجني للتنظيف أو الطبخ أو لخدمة ضيوفها لا بد لي من تلبية طلبها دون اعتراض وإلا لا أسلم منها ومن بناتها...«

وذلك لأن المجتمع التَّقليدي لا يقبل أي تهاون أو تقصير من «الكنة» خاصة أمام أم الزوج (الحماة) حتى إن كان الثَّمن صحتها وحياتها. فخدمة الحماة التي من المفروض أنَّها من اختصاص ابنها بالدَّرجة الأولى وإخوته، يلقيها المجتمع على عاتقها طوعا أو كراهية، فالعقلية التَّقليدية المبنية على الأسس الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة لا تزال لها تأثير في بعض الأسر بمجتمعنا الحالي، حيث تجد زوجة الابن (الكنة) نفسها في ضمن مجتمع تغذِّيه وتعمل على إعادة إنتاجه المرأة نفسها، في صراع مع أسرة الزوج التي تحاول السيطرة عليها واستغلالها لخدمة ورعاية كل أفراد الأسرة دون تذمر، وهو يعتبر أيضا ضمن مجال تعنيف المرأة للمرأة، إذ تعمل والدة الزوج (العجوز بالمصطلح العامي)، على إعادة سيناريو الخضوع نفسه والسيطرة التي عاشتها هي على زوجة ابنها.

كما أن الحجر المنزلي لم يكن في أغلب ولايات الوطن حجرا كلِّيًّا بل نسبيًّا، وبالتالي هناك الكثير من النساء العاملات اللواتي لم يتوقفن عن العمل خارج المنزل مثل العاملات بمركز البريد، الصحة، الشرطة... إلخ. فالمرأة العاملة حتى قبل الجائحة كانت ترى نفسها أنها تدفع ضريبة خروجها للعمل، حيث أنها وجدت نفسها في تعددية الدَّور، وزاد شعورها بالإجهاد لما أضيف إليه بقاء كل أفراد أسرتها في المنزل ينتظرون منها أن تعود وتخدمهم ولا تخرج من العمل حتى تضمن لهم غذاءهم مثلا، ما أعطاها شعورا أنها مستنزفة خارج المنزل وداخله. فخروجها للعمل لم يسقط عنها أعباء العمل المنزلي الذي كما ذكرت شارب دليلة يُعْتَبَرُ قلب الحياة لاجتماعية الاعتيادية، والذي

استطاعت النّساء من خلال التدريب الذي أرسى تنميطات، تشكيل مهارات تواجه بها التكرار الممل لهذه العمليات، باستغلال طرق مرجعية مستلهمة من رموز العائلة الممتدة، وهي صورة مستنبطة ومفعلة من خلال ما غرسته الجدة والأم، لأن النواة الصلبة تتميز بكونها مهام نسوية أكثر من غيرها، نظرا لكمية المهام المنجزة معها ولاقترانها بصورة المرأة حينما يتحول الحب العائلي عندها إلى واجب. (شارب م دليلة، المرجع نفسه، ص ص 158-159).

ولكن الجمع بين عملين، الأول داخل البيت كواجب والتزام اجتماعي والثاني خارجه كضمير مهني ومهنة ملزمة بها نظرا للأجر المادي، بالإضافة إلى مشكلة رعاية الطفل بعد غلق المدارس والحضانة ومؤسسات الأنشطة الرياضية والترفيهية يثقل كاهل المرأة العاملة ويوترها.

5.الأزمة الاقتصادية لبعض الأسر:

إنَّ فرض القيود بسبب جائحة كورونا وتوقف العديد من الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى الحد من التنقل بسبب توقف وسائل النقل جعلت بعض الأسر لا تستطيع تلبية حاجاتها وعلى رأسها الطعام. مما أنتج مشاكل اقتصاديَّة واجتماعيَّة ونفسيَّة وحتى صحِّيَّة مسَّتْ جميع أفراد الأسر المتضرّرَة. وشكَّلت عبئًا ثقيلا على المعيل ذكرا كان أم أنثى.

1.5.الأزمة الاقتصادية وتعنيف الرجل للمرأة:

ترتبط عمليّة إعالة الأسرة في المجتمع الأبوي بالرّجل، على الرّغم من خروج المرأة للعمل إلا أن هذه الرمزية مغروسَة في الوعي العام للمجتمع وتمثل رمز الرجولة والقوامة بالمفهوم الدّيني، ولكن في حالة الفقر أو الأزمات المادية يشعر الرجال بالضغوط في مواجهة الصعوبة الاقتصاديَّة، كما حدث لبعض الأسر نتيجة انتشار الفيروس كوفيد19- الذي حتّم فرض الحجر المنزلي وتقييد الحركة والتنقل، وبالتَّالي عدم القدرة على العمل وفقدان الدخل أو ضعفه مما يتسبب في التَّوتر والصراع بين أفراد الأسرة الواحدة كحالة زهرة، المطلّقة التي تعيش في بيت والدتها مع إخوتها الذكور العزّاب، في غياب الأب المتوفّى، وقد فجّر أحد إخوتها غضبه عليها نتيجة انعدام دخله:

»طلبت من أخي البالغ من العمل 40 سنة في صباح أحد الأيام أن يشتري الخبز، غير أنه انفجر عليَّ بكم من الشتائم...ثم قال ابتعدوا عني ليس لدي عمل ولا مكان أجلب منه المال لكي أطعمكم...«.

إذ يرى الرَّجل المغلوب على أمره اقتصاديًّا أنَّ الزَّوجة والأولاد أو حتى عائلاتهم الأصلية، يشكلون لهم عبئا ثقيلًا، يترجمه في سلوكه العنيف اتجاه المرأة، محاولا تعويض الخدش الذي مسَّ رجولته بسبب عدم مقدرته على الإعالة إذ يعتقد أنَّ سلوكه العنيف اتِّجاه المرأة يضمن ويعزِّز سلطته وهيبته أمام أفراد الأسرة. كما يحاول تبرير عدم مقدرته على الإنفاق، بالغضب لأتفه الأسباب متهما الزوجة أو الأم أو الأخت بالتبذير وعدم قدرتها على التدبير المنزلي أو الادخار وهذا ما صرحت به «**فاطمة**» التي عنَّفها زوجها لفظيًّا ومعنويًّا خاصة لما توقَّف دخله جراء الحجر المنزلي ولم يستطع توفير حاجيات أسرته الضَّروريَّة متَّهما إيَّاها بسوء التَّدبير وعدم الادخار، حيث يقول مصطفى حجازي في هذا الصَّدد: «يتناسب القهر الذي يفرض على المرأة مع درجة القهر الذي يخضع له الرجل في المجتمع، فالأمر ليس مطلقا غبنا ورضوخا يقابلهما مجرد سيادة وتسلط، كلما كان الرجل أكثر غبنا في مكانته الاجتماعية، مارس قهرا أكبر على المرأة. (مصطفى حجازي، 2005، ص 202). فعنف الرجل ضد المرأة في المجال الخاص، هو تعويض للغبن الاجتماعي الذي يتعرَّض له في المجال العام، إذ يظهر بمظهر القوة والسُّلطة، وينتظر منها هي الخضوع والتبعيَّة فحسب الكاتب نفسه أنه بمقدار نفي وإنكار المعاناة عند الرجل، تفجر المعاناة عند المرأة. (مصطفى حجازي، نفس المرجع: ص 204).

2.5. الأزمة الاقتصادية والمرأة المعيلة:

وجدت بعض النسوة المعيلات لأسرهن، خاصة الأمهات أنفسهن بين المطرقة والسندان؛ أي بين انعدام الدخل وعدم قدرتها على تلبية حاجيات الأسرة جراء عدم استطاعتها الخروج للعمل أو فقدان منصب العمل نتيجة الحجر الصحي وتوقف وسائل النقل العمومية وسيارات الأجرة، في وقت غابت فيه المساعدات الاجتماعية الكافية من طرف الدولة للفئة الهشَّة، مما يجعلها تحت ضغط نفسي واجتماعي كبير.

كما وجدت بعض النساء اللاتي فقدن الإعالة من المعيل جراء المرض أو الوفاة أو توقف الدخل أنفسهن في حالة خوف وتوهان شديد مثل **زينب** التي توفي زوجها العامل اليومي بسكتة قلبية أثناء جائحة كورونا، تاركا إيَّاها دون أي دخل مادي يعيلها هي وصغارها، اذ تعتبر نموذجا عن الوضع الصعب التي تقع فيه هؤلاء النساء في مجتمع تقل فيه فرص العمل خاصة للإناث، بالإضافة إلى ضعف القدرة الشرائية للمواطن، فقد عبرت عن حالتها بأن تحولت إلى متسوّلة فاقدة الحيلة والتدبر:

«لقد أصبحت منذ لحظة وفاته متسولة، والله إنّني لا أعرف كيف أطعم أولادي في هذا الوقت الصعب الذي نعيشه.»

ففقدان المعيل أمام غياب فرص للعمل يجعل المرأة خاصة إن كانت أُمًّا تعيشُ توتُّرا وضغطا جراء قلة حيلتها لإعالة نفسها أو عيالها.

إن الأزمة الاقتصادية النَّاتجة عن فرض الحجر المنزلي والقيود على الحركة والتنقل والأنشطة الاقتصادية كانت لها تابعات اقتصادية، انعكست على حياة الأشخاص وتلبية حاجياتهم حتى الضرورية منها، مما ولد ضغطا وتوترا نفسيا انعكس على العلاقات بين أفراد الأسرة وخلق توترا بينهم، أدى إلى مضاعفة حجم العنف المنزلي خاصة ضدّ النّساء، ناهيك عن المشاكل الصِّحية مثل سوء التغذية، حيث حذَّرت منظمة اليونسكو من نتائج انعدام الأمن الغذائي في ظل هذه الجائحة على المرأة والفتاة والذي لن يرفع معدل العنف الأسري فحسب، بل يهدِّد سلامة المرأة الصحية، بحيث تقل مناعتها ضد الفيروس. (أُنظر:unescwa 2020,).

6.اللامبالاة الصحية عند بعض الرجال:

يُعرف بعض النساء بالهلع الشديد والخوف خاصة على العائلة أو الأولاد من الفيروس، في وقت يظهر الرجال عدم اهتمامهم بصحتهم نتيجة للأعراف والتقاليد وللظهور بصورة الأقوياء وليسوا ضعفاء، مما يساعد على تفشي المرض بصفة عامة، وزيادة توتر وخوف المرأة بصفة خاصة باحتمالية إصابتها هي وباقي أفراد الأسرة، فقد صرحت نسيمة أنه على الرغم من اكتشاف حالات مصابة بفيروس كورونا في المصلحة

التي يعمل بها زوجها إلا أنه يتعامل دون مبالاة أو مسؤولية، فهو يقبل الأطفال ويعانقهم بمجرد دخوله المنزل ويضع ملابس العمل إلى جانب الملابس الأخرى، كما لا يعقم الأكياس والمشتريات قبل إدخالها للمنزل... وهذا ما يجعلها في حالة هلع وتوتر دائم، حيث يصل بهما الأمر إلى النقاش الحاد في كثير من الأحيان ولكن لا حياة لمن تنادي -حسب قولها-.

فبعض الرجال نظرا لطبيعتهم الاجتماعية المبنية على العمل عكس ما تريده المرأة (الزوجة) لا يكترثون بما يسبّبونه من توتر وضغط نفسي لها، إذ يُظهرون نوعا من اللامبالاة على أساس أن رأيها أو خوفها لا يهمهم أو مبالغ فيه.

7.المرأة وخطر العدوى بالفيروس:

إن بعض الأسر لم تحترم أفرادها أساليب الوقاية في حالة إصابة أحدهم بقولهم «الله يحفظنا أو كل شيء بالمكتوب»، عاكسين الثقافة المتواكلة دون الأخذ بالأسباب لتفادي العدوى، فقد ورد عن الرسول ﷺ أنه قال: «لا يُورِدُ مُمْرِضٌ علَى مُصِحّ« وهذا يُبَيّن غياب ثقافة الصّحة الوقائيَّة وانتشار ثقافة الصِّحَّة العلاجيَّة.

كما تعمل المرأة على خدمة المصاب دون احتياطات صارمة مثل حالة سعاد التي صرحت أنها اعتنت بزوجها المصاب بفيروس كورونا حتى لحظة وفاته دون الأخذ بعين الاعتبار الاحتياطات اللازمة مثل اللباس الواقي ووضع الكمامة لكي لا تشعره بالحزن لأنه مصدر عدوى مع العلم أنها أم لثلاث أطفال صغار بين سن الثالثة والعاشرة مما يجعلها فريسة سهلة للعدوى بالفيروس. وهذا السلوك أو الفعل العاطفي -كما وصفه ماكس فيبر- يعكس عدم عقلانيّة أفراد المجتمع في التعامل مع الوضع. (أُنظر: حسام الدين محمود فياض، 2018، ص 29).

بالإضافة إلى أن بعض الأزواج المصابون بالفيروس يرغمون زوجاتهم على خدمتهم عن قرب، غير مكترثين بالنتائج. بالإضافة إلى دور رعاية المرأة لأسرتها والذي يجعلها في الواجهة إذا أصيب أحد أفراد الأسرة، فحسب منظمة اليونسكو أن النساء غالبًا ما يتولَّين دور تقديم خدمة الرعاية الصحية لأفراد الأسرة، ما يثقل عليهنّ جسديًّا

ومعنويًّا، ويزيد من احتمال تعرّضهنّ لهذا الخطر. (unescwa, 2020).

خاتمة:

لقد كشف الحجر المنزلي للحد من انتشار فيروس كوفيد19- عن نقائص الحماية الاجتماعيَّة وضعف أنظمتها، ناهيك على عدم تمكن المعنفة من الوصول إليها بفعل القيود المفروضة، وثقافتها المحدودة، وانقطاعها أيضا عن دعم العائلة والأصدقاء، ممَّا فاقم من ظاهرة العنف المنزلي ضد النساء. حيث نتجت عن جائحة كوفيد19-، الاضطرابات الاقتصاديّة والاجتماعية والنَّفسية، بالإضافة إلى قرار تقييد الحركة والحجر المنزلي الذي خلق تغيرات في نمط الحياة المعتادة، وحسر أفرد الأسرة في حيز مكاني واحد، ممكن أنه كان إيجابيًّا لبعض الأسر التي وجدت فيه اللّمَّة العائليَّة التي فقدتها والتَّواصل الفعال بين أفرادها، ولكنَّه شكَّل لأسر أخرى أزمة اقتصاديَّة وصراعًا نفسيًّا وعلائقيًّا بين أفرادها، أين هيمن القوي على الضعيف، ما زاد من حدَّة العنف الأسري بكل أشكاله، خاصة الموجه ضد المرأة التي وجدت نفسها محصورة مع المعتدي في الحيز المكاني نفسه، معاقة عن طلب الحماية والمساعدة.

كما تضاعفت ضغوطها النَّفسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، وحتى الصِّحِّيَّة، حيث وجدت نفسها في مرمى العدوى، نظرا لدورها في رعاية أفراد الأسرة ومنهم المرضى أو المصابون بالفيروس. فقد تحولت بعض المنازل بفعل الحجر المنزلي من مكان تشعر فيه المرأة بالأمان والاطمئنان إلى خطر يهدِّد سلامتها ونفسيتها.

وفي الأخير نرى أن انتهاء جائحة كورونا وتدابير الحجر المنزلي أزالت الغطاء على واقع العلاقة الأسريَّة في المجتمع الجزائري الأبوي، كاشفة بصفة واضحة عن إشكالية العنف الأسري ضد المرأة أثناء الأزمات، وتفاقمه جراء غياب أو ضعف الحماية الاجتماعية.

قائمة المراجع:

-الكتب:

1. حسام الدين محمود فياض(2018)، نظرية الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر، دراسة في علم الاجتماع التأويلي، مكتبة نحو علم اجتماع تنويري. https://www.noor-book.com
2. حنان قرقوتي (2015)، عنف المرأة في المجال الأسري، كتاب الأمة، العدد171،قطر. https://www.noor-book.com
3. فاطمة مرنيسي (2005)، ما وراء الحجاب -الجنس كهندسة اجتماعية–ترجمة فاطمة الزهراء أزرويل- المركز الثقافي العربي،نشر الفنك، ط 4، دار البيضاء، المغرب.
4. مصطفى حجازي (2005)، التخلف الاجتماعي –مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور – المركز الثقافي العربي، ط9 9 الدار البيضاء، المغرب.
5. نوال السعداوي (2017)، الوجه العاري للمرأة العربية، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة.

-المذكرات والرسائل العلمية:

6. شارب مطاير دليلة(2010)، الفضاء المنزلي والعمل: الأساتذة الجامعيون والعلاقات الجنوسية، رسالة دكتوراه، اشراف العايدي عبد الكريم، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران. http://theses.univ-oran1.dz/document/02201003t.pdf.
7. دحماني سليمان (2006)، ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية، العلاقات، مذكرة ماجستير، إشراف: محمد سعيدي، قسم الثقافة الشعبية، فرع انثروبولوجيا، كلية الأدب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان. https://www.mobt3ath.com/uplode/book/book-10360.pdf.

-المجلات العلمية:

8. حنان عيسى الملكاوي. (2020) تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على

الامن الصحي العربي، نشرية الالكسو العلمية، نشرية متخصصة العدد الثاني. http://www.alecso.org › pdf › nachria-corona-2020.

9. مها زحلوق، علي وطفة، (1997) «الشواخص الاجتماعية لوضعية المرأة الاغترابية في الوطن العربي «آراء وأفكار»، شؤون اجتماعية، العدد 55.

-المواقع الالكترونية:

10. فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-) من منظور النوع الاجتماعي- موجز تقني -مارس 2020 (https://www.unfpa.org .(UNFPA.

11. الإسكوا وشركاؤها (ازدياد العنف ضد المرأة نتيجة لفيروس كورونا)، 6 ابريل 2020. https ://www.unescwa.org/ar/news/

12. https://www.aljazeera.net/news/women/2020/5/29/.

13. لوهيبة سليماني، الحجر الصحي يرفع معدلات العنف الأسري وسط الجزائريين، جريدة الشروق18- ابريل 2020. https ://www.echoroukonline.com/

14. النوع الاجتماعي-منشورات «مفتاح» بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ،2006.

15. فرانس 24، (2021)، منظمة الصحة العالمية: العنف يتزايد ضد النساء بسبب جائحة فيروس كورونا و»لا يمكن وقفه بلقاح». https://www.france24.com/ar

16. http://info.wafa.ps/userfiles/server/pdf/sh5.pd

17. https://en.wikipedia.org/wiki/Stanford_prison_experiment.

18. Rothstein, Mark A (2015-05-31) « From SARS to Ebola: Legal and Ethical Considerations for Modern Quarantine ». Indiana Health Law Review.

دور عمل المرأة في تصاعد العنف الزوجي: بين الاستقلالية الاقتصادية والصراعات الأسرية.
-دراسة حالات-

أ.د نادية سماش
مديرة بحث بالمركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية
كراسك وهران/ الجزائر
nadia3130@hotmail.fr

◇◇

ملخص المداخلة:

شَهِدَت العقود الأخيرة تغيّرات جذريَّة في الأدوار الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة للمرأة، ذلك ما شهده المجتمع الجزائري حيث أصبحت مشاركتها في سوق العمل أكثر شيوعًا، ممَّا منحها استقلاليَّة مالية وقوة تفاوضية داخل الأسرة، هذه الاستقلاليَّة أدَّت في أحايين كثيرة إلى تصاعد العنف ضدها خاصة من قبل الزوج، ما أدَّى إلى حدوث صراعات ناجمة عن التَّحوُّلات في الأدوار وفي موازين السُّلطة داخل الأسرة خاصة في ظل الموروثات الثَّقافيَّة التي تُعزِّز الهيمنة الذُّكوريَّة.

نركِّزُ في هذه الورقة على دراسة العلاقة بين عمل المرأة والعنف الزوجي في الجزائر، من خلال تحليل العوامل الاجتماعيَّة والاقتصادية المؤثرة، مثل الفوارق المالية بين الزوجين والضغوط المجتمعية، والصور النَّمطية المتعلّقة بعمل المرأة. إضافةً إلى ذلك، يتمُّ استعراض تأثير هذا العنف على الصحة النَّفسيَّة والاجتماعية للمرأة، وعلى استقرار الأسرة بشكل عام، معتمدين في دلك على الدراسة الميدانية التي ضمَّت العديد من الحالات، أين اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال إجراء مقابلات مع نساء موظفات تعرضن للعنف الزوجي، والتي أسفرت عن بعض النتائج والحلول التي قامت بها هؤلاء النسوة لمواجهة العنف الممارس ضدهن أهمّها اللجوء إلى الخلع كحل أخير.

الكلمات المفتاحية:

عمل المرأة، العنف الزوجي، الاستقلالية الاقتصادية، التوازن الأسري، الهيمنة الذكورية، الحماية القانونية، الثَّقافة الشَّعبيَّة.

Abstract:

In recent decades, profound changes have occurred in the social and economic roles of women. This transformation is also evident in Algerian society, where women's participation in the labor market has become increasingly common, granting them financial independence and greater negotiating power within the family. However, this independence has often led to a rise in violence against them, particularly from their husbands. Such violence is frequently rooted in conflicts triggered by shifts in gender roles and power dynamics within the household, especially in the context of cultural legacies that reinforce male dominance.

This paper focuses on examining the relationship between women's employment and domestic violence in Algeria by analyzing the social and economic factors at play, such as income disparities between spouses, societal pressures, and prevailing stereotypes regarding working women. Furthermore, the study explores the impact of this violence on women's psychological and social well-being, as well as on overall family stability. Relying on a descriptive and analytical methodology, the research includes a field study involving interviews with employed women who have experienced domestic violence. The findings highlight various coping strategies adopted by these women, most notably resorting to khulʿ (a form of divorce initiated by the wife) as a last resort.

Keywords:

Women's employment, domestic violence, economic independence, family balance, male dominance, legal protection, popular culture.

مقدمة:

على اعتبار أنَّ المجتمع يُبْنَى ويؤسّس على فردين أساسيين يعتبران اللّبنة الرئيسة في تكوين أفراده، المتمثلين في ثنائية الرجل والمرأة واللذان لا ينفصلان عن بعضهما البعض إلى نهاية الوجود، فإننا نلاحظ أن هذين الطَّرفين في مواجهة دائمة تحت غطاء المجتمع وأعرافه، هذا الأخير الذي يتدخل في بناء هذه العلاقة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بداية من أول يوم في لقاء هذا الثنائي ومحاولته تكوين أسرة بدوره إلى غاية استمرار أو نهاية هذه العلاقة تحت مسمى الانفصال، فك الرابط الزَّوجيَّة أو القتل في بعض الأحيان عندما تزداد درجة العنف وتبلغ ذروتها، حيث يُشكّل العنف ضد الزوجة أحد العناصر الرئيسة لإجراء البحث والدراسات الميدانيَّة والأكاديمية من أجل إيجاد الحلول عن طريق ترسانة من القوانين التي تمنع تصاعد هذه الظاهرة التي أصبحت تشكل خطرًا على المجتمع ككل، حيث أصبح العنف الممارس على المرأة المتزوجة -خاصة المرأة العاملة- من المواضيع الأكثر دراسة في مجتمعنا، أين قامت الجزائر على غرار الدول العربية وباقي دول العالم وسعيا منها على التَّخفيف من حدَّة وارتفاع أشكال العنف ومعالجة مختلف الآثار الجسدية والنفسيّة على المصادقة على اتفاقيات "سيداو" المتعلّقة بمحاربة والقضاء على جميع أشكال التَّمييز ضد المرأة بشكل عام معتمدة على تحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين.

انطلاقًا ممَّا تقدم نجدُ أنَّ العنف الممارس على المرأة المتزوجة يُعَبِّرُ عن إحدى الصور القهرية والظلم التي تتعرض إليه من فرد آخر يعتبر الأكثر قربًا واتصالًا بها والنّصف الثاني لها، حيث يزداد بشكل متكرّر ومتعمد، يأتي كل ذلك حسب مجتمع البحث نتيجة بعض المؤثرات والأسباب الشَّخصيَّة المجتمعية، المبنية أو المتأتِّية من نوعية المنشأ التي تكوَّن ونما ضمنه الطرف الممارس للعنف ضد الطرف الآخر، بمعنى نوع التّنشئة الاجتماعيَّة التي صُقلت داخلها شخصية الرجل الزوج، والبيئة الأسريّة بشكل

خاص والعائلة بشكل عام إلى غاية الثقافة العامة التي يعيش ضمنها الزوج والزوجة.

يأتي ذلك بالرغم من الجهود المبذولة من الدّول وحكوماتها وجميع الفاعلين في مجال توفير الرّعاية الصّحية والخدمات الاجتماعية وتحسينها، التعليم للمرأة ومواصلتها الدراسات العليا، مما أدى إلى ولوجها عالم الشغل وتقلُّدها مناصب مهمَّة في مختلف المجالات داخل المجتمع، فأصبحت المسؤولة الطبيبة الأستاذة الباحثة المقاولة، مما جعلها تفتكُّ مكانة راقية مكَّنَتها من تحقيق الاستقلالية المادية، والمادية مهَّدت إلى ابتعادها تدريجيًّا عن التبعيَّة للرجل سواء الأب أو الأخ أو كفيلها، وبالتَّالي تخلصها من السلطة التعسُّفيَّة له خاصة الزوج بالرغم من مساهمتها الكبيرة الواضحة في دعم أسرتها وزوجها إلا أنَّ ذلك لم يشفع لها في التَّخلُّص من مخلَّفات الثَّقافة المجتمعيَّة الذكورية التي تعطي الحق الكامل لسيادة الرجل وقيادته للأسرة؛ بالرغم من وجود ظروف تمنع ذلك، أهمها المستوى التعليمي، نوع المهنة والعمل، ومكانة الزوجة داخل النسيج الاجتماعي والاقتصادي، ومدى فعاليتها في تحقيق ما يسمى بالتمكين الاقتصادي لشخصها وأسرتها. وقد أشارت الدراسات المهتمة بشؤون المرأة المُساء إليها والمعنَّفة إلى أن الزوج الذي يمارس العنف على زوجته يتميز بمجموعة من الصفات المتمثلة في تأكده وتيقُّنه من ممارسة السُّلطة المطلقة على امرأته، دخوله في دوامة الشكّ والغيرة من عملها واختلاق أسباب الشجار معها، لا يستطيع تحمل مسؤوليته اتجاه أسرته خاصة إذا كان دخله أقل من دخل زوجته أو لا دخل له مما يدفعه الى افتقاد لغة الحوار والاتصال كما تؤكّد الأبحاث أنه قد يعاني من بعض الاضطرابات النَّفسيَّة والسّلوكية والانفعالية بالإضافة إلى حالة نفخ الشَّخصيَّة منذ الصغر بجعله الأفضل مقارنة بأخواته الفتيات، الأمر الذي يدفعه إلى تفريغ تلك الشحنات السّلبية في زوجة المستقبل.

الإشكالية:

نلاحظ في السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بظاهرة العنف الممارس على المرأة على اختلاف أدوارها المجتمعية خاصة المرأة المتزوجة، حيث خصَّصت مؤتمرات ولقاءات كثيرة للبحث في الأسباب والدوافع المؤدِّية إلى ذلك معتمدة على ترسانة القوانين

الدَّولية والوطنيَّة التي من شأنها توفير الحماية الاجتماعيَّة والحد من العنف الزَّوجي؛ فالجزائر لم تدخرْ جهدا في المحافظة على الجزء الثاني من المجتمع وتبنيها لمختلف الاتفاقيات الدولية والإفريقية التي من شأنها معاقبة الزوج الذي يلحق الضرر الجسدي أو المعنوي بزوجته في حال إثبات ذلك. فالعنف الممارس على المرأة العاملة من قبل زوجها يأتي نتيجة لمجموعة من المشاكل الاجتماعيّة التي نشأ فيها الطرفان انطلاقا من التَّنشئة العامَّة للمجتمع كلكل والخاصة، الأسرة التي توجب على المرأة تقبل الزوج بكل عيوبه ومشاكله، وتطبق أوامره حتى لو كانت هذه الأخيرة سيِّئة تحط من كرامة الزوجة وتمسُّ بشرفها.

تأسيسًا على ما سبق، نتساءل ضمن هذه الورقة البحثيَّة عن أهم الأسباب والدوافع التي تؤدي بالزوج إلى ممارسة مختلف أشكال العنف على زوجته وبالذَّات الزوجة العاملة، بمعنى، كيف يصبح عمل المرأة وسيلة ومصدر لتصاعد العنف الزوجي في ظل التحولات السوسيو-اقتصادية والثّقافيّة في مجتمعنا وفي ظل تحول الأدوار والقيم الاجتماعيّة؟

انطلاقا من التّساؤل افترضنا ما يلي:

- كلما ارتفع التّمكين الاقتصادي للزّوجة العاملة مقارنة بالدخل الضعيف للزوج كلما أدى ذلك إلى ممارسة مختلف أنواع التعنيف ضدها لتفريغ الضغوطات المالية والمادية التي تواجهه.
- ارتباط التنشئة الاجتماعية للزوج بممارسة العنف على الزوجة العاملة (بين القبول أو الرفض).

الأسس المنهجية للدراسة:

منهج الدراسة:

اعتمدْنا على المنهج الوصفي التَّحليلي الذي يُعتَبر الأكثر ملاءمة لدراسة علاقة العنف الزوجي بدور عمل المرأة ومدى تأثيره على الحالة النَّفسيَّة للمرأة؛ كما اعتمدنا على دراسة حالة عن طريق المقابلة معهن بهدف التعمق في خصوصيات التَّجربة الفرديَّة لكل حالة من النساء المعنَّفات والتي تسمح بالكشف عن الجوانب النَّفسيَّة

والاجتماعيَّة التي لا يمكن رصدها عبر الأدوات الكمية (ربحي مصطفى، 2000، ص 148).

عينة الدراسة:

ارتكزنا على عشر مفردات من النّسوة العاملات المعنَّفات من قبل أزواجهن، تم اختيار العينة انطلاقا من علاقتنا المباشرة بالميدان، كوننا ننتمي للمهنة نفسها. عمدنا لاختيار العينة القصدية نظرا لتوفر الشّروط التي تتلاءم وتتناسب مع أهداف وأغراض الدراسة، أين يتم اللجوء لهذا النوع من العينات في حالة توافر البيانات اللازمة لدى فئة محددة من مجتمع الدراسة الأصلي (ربحي مصطفى عيان، 2000، ص148)، يتراوح سن المبحوثات ما بين 38 إلى 47 سنة، معظمهن أمهات حيث يتراوح عدد الأطفال ما بين طفل إلى خمسة أطفال، موظفات (أستاذات التعليم العالي)، أغلبهن يمتلّكن عقود السكنات لعدة أسباب (عدل، السكن الترقوي: العمومي/ الخاص)، راتبهن أعلى من راتب أزواجهن بضعف إلى ضعفين.

أسباب ودوافع الدراسة:

يكمن الهدف من اختيارنا لدراسة دور عمل المرأة في تصاعد العنف الزوجي إلى ارتفاع هذه الظاهرة وتفشِّيها في مجتمعنا وتحول عمل الزوجة إلى مصدر للتعنيف بخلق المشاكل من قبل الزوج، بالرغم من مساهمتها في تحسين الوضع المادي لأسرتها وتيسيرها للحياة، بالإضافة إلى تواجدنا الدائم مع النساء العاملات المتزوجات وبحكم الاحتكاك الدائم بهن في مختلف المجالات المهنية، وأيضًا القرب من أسرهن وملاحظتنا المباشرة لعديد من حالات الضرب المبرح المؤدي إلى عاهة دائمة، كل ذلك أدى بنا إلى الاهتمام بهذا الموضوع.

أهمية الدراسة:

إنَّ دراسة العلاقة بين عمل المرأة وتعرضها المستمر للتعنيف من قبل زوجها يوجِّهنا إلى تحليل هذه الظاهرة التي تُؤَثِّرُ على الزوجة انطلاقا من:

- **أولا**، تركز الدراسة على الكشف عن الظروف والدوافع المؤدّية لممارسة العنف ضد الزوجة والمعاناة التي تتكبدها نتيجة ذلك.
- **ثانيا**، اعتبار الدراسة من المواضيع المهمة في المجتمع الجزائري لما لها من تأثير

سلبي على الحياة الأسريَّة الأطفال خاصة وعلى الحالة النَّفسيَّة للزوجة.

الهدف من الدراسة:

نهدف من هذه الدراسة إلى تبيان ما يلي:

1. معرفة دور التنشئة الاجتماعية للزوجين بممارسة العنف بمعنى تأثير العائلة على قرارات الزّوج وبالتّالي المعاملة السّلبيّة لزوجته.
2. التعرف على ما إذا كان لعمل المرأة دور في تفاقم ظاهرة التعنيف الزوجي.

الخلفية النظرية للدراسة:

أولا: النظريات المعتمدة في تفسير العنف الممارس على الزوجة خاصة العاملة:

اهتمَّت العلوم الاجتماعيَّة والإنسانية بظاهرة العنف عموما وتعنيف المرأة خاصة، وذلك من خلال تعريف المصطلح وتشريحه وإيجاد الصيغ القانونية والحلول المجتمعيّة للحد والتقليل منه، فنجد أن علم الاجتماع عالج ونظَر لهذه المشكلة العويصة التي تعصف بأول مؤسسة اجتماعيَّة ألا وهي الأسرة، فانتهاك حرمة الزوجة بشتى وسائل التَّعذيب الجسمي والنَّفسي ما هو إلا انعكاس لتنشئة الرجل أو لمخالطته جماعة الرفاق الغير سويَّة، فمن حيث التّنظير نجد العديد من النظريات التي بيَّنت وأعطت تصوّرات وآراء ومقاربات حول الظَّاهرة مثل نظريَّة التحليل النفسي التي تقوم على مبدأ أن المرأة المتزوّجة تتعرَّض للإساءة والمعاملة السيّئة ما يجعلها تتألم وفي أحايين كثيرة تصمت وتتقبل ذلك، نظرا لتنشئتها الأولى ضمن أسرتها والمبنية على العنف والصراع، ما يجبرها على التَّحمّل وعدم المواجهة أو إخبار الغير بما تعانيه، وقد أطلق على المرأة التي تتبنى سوء الإساءة بالشخصية المازوشية (السيد عاطف، 2000، ص ص 489-488)، إلا أنّه لا يمكن تعميم ذلك على جميع المتزوجات، بالرغم من تحققها في بعض الحالات التي تم دراستها (مجتمع البحث).

أيضا نجد النظرية الوراثية، ونظرية ثقافة العنف والصراع والتي اعتمدنا عليها في الدراسة، حيث تؤكد أن هذا الأخير يحدث نتيجة لصراعات القوى داخل الأسرة، فعندما يتحوّل ذلك إلى عرف وعقيدة اجتماعية من جانب المجتمع الأكبر الذي يسمح باستمراريّة العنف وإعطائه الشّرعية وجعله أحد المقومات التي تُبْنَى عليها الأسرة تبقى

المرأة أمام خيارين إما الخضوع وتقبل ذلك وشعورها بأن الأمر عادي أو الانتفاضة بإيجادها لحلول تساعدها على تخطي ذلك مع مراعاة أسرتها وما هو الأنسب لها.

بناء على ذلك، فإنَّ كلّ النَّظريات التي فسَّرت العنف الزوجي تبقى محدودة نظرا لطبيعة الظرف الزمني والمكاني الذي تمَّ معالجة الظاهرة ضمنه، وتبقى -حسبنا- نظرية العرف والعادات والتقاليد في مجتمعنا الأكثر والأقوى حضورا في إعطاء تفسيرات وتحليلات لتعنيف المرأة.

ثانيا: أهم ما جيء في تعريف العنف بصورة عامة وعلى المرأة، الزوجة، الزوجة العاملة:

تختلف تعاريفُ العنف حسب الحالة التي توجد ضمنها المرأة المعنَّفة خاصة من قبل الزوج والأكثر من ذلك زيادة عامل آخر يجعلها أكثر عرضة للمشاكل المتمثل في العمل الذي أصبح يطرح العديد من الاستفسارات: لماذا، كيف، ما النتيجة؟، في الآتي سنتطرق إلى أهم التَّعاريف خاصة الإجرائيَّة لظاهرة العنف الممارس على المرأة:

1.تعريف العنف:

تطرَّقت الكثير من الأبحاث والدراسات إلى معانٍ ومفاهيم العنف الممارس من طرف مَن يملك ويستحوذ على القوة على طرف آخر أقل قوة منه، وذلك من الناحية اللغويَّة والاصطلاحية والقانونية، أين اعتُبِرَ أنه الأخذ والأمر بشدة وقسوة (لسان العرب، ص 429)، وقد تمَّ تعريفه بأنه استعمال السّلطة والضبط والقوة استعمالا لا يمتّ للقانون بصلة وغير مشروع، مما يؤدي إلى التأثير على إرادة وسلوك الفرد الآخر تأثيرا سلبيًّا (جمال معتوق، 2011، ص15-14)، لنجد أن العديد من القواميس والمعاجم أهمُّها علم الاجتماع قد عرفته على أنه تعبير وردة وفعل تصدر عن القوة التي يمارسها فرد ما لإجبار فرد آخر أو جماعة للخضوع تحت وطأة التهديد، خاصة عندما تتخذ هذه القوة صورة لتجسيد العنف بطريقة جسدية كالضرب، الحبس، أو بأخذ أسلوب الضَّغط الاجتماعي واعتماده، مستمدًّا مشروعيته من اعتراف المجتمع به (محمود سعيد، 2006، ن ص 16-15 بتصرف).

بينما نجدُ علم النَّفس قد اعتبره مجموعة من التَّصرفات والسلوكات العدائيَّة

النَّاجمة عن الظروف الاجتماعيَّة والبيئية التي نشأ ضمنها الطرف المعتدي الهادف إلى إلحاق الشَّرِّ والأذى بالنَّفس الأخرى إما جسديًّا كالضرب، تحطيم وكسر الأشياء، الشِّجار المستمر، إما نفسيًّا باستعمال الألفاظ السيئة من سب وشتم وتهديد مما يدخل الزّوجة المعنفة في صراعات نفسيّة معقَّدة (عصام عبد اللطيف، 2011، ص ص 20-17).

2.العنف ضد المرأة:

تُعتبرُ ظاهرة ومشكلة العنف الممارس ضد المرأة أهم قضايا حقوق الإنسان التي أصبحت تهتم بها مختلف الهيئات والمنظمات الدّولية، واعتبار تحقيق العدالة لها من السمات التي تدل على تقدم المجتمعات وتحضرها، فقد عرف العنف الممارس على المرأة بأنه "ذلك السلوك العدواني المبني على أساس الجنس، حيث يتنوع من عنف جسدي بالضرب، اللطم والركل والصفع، ولفظي باستعمال كلمات ساقطة مخلة بالحياء، وعنف جنسي بمحاولة اغتصاب الزوجة وممارسة العلاقة عليها بشكل وحشي، وعنف نفسي بترك الطَّرف الآخر يعاني في صمت من خلال الحرمان العاطفي، الهجر، التَّخلِّي عن المسؤوليَّة الأسرية المناط بها الرجل، وقد عرفته الجمعية العامة للأمم المتحدة **(نادية فضال، 2021، ص ص 561-560)** على أنّه أي فعل عنيف يمارس على المرأة، وذلك على أساس الجنس بمعنى أحقية الرجل ممارسة سلوكه العدواني على المرأة مخلفا أدى جسمي، أو جنسي أو نفسي لها، بما فيه التهديد وحرمانها من حريتها بالإكراه كعدم السماح لها بزيارة عائلتها، الذهاب لعيادة الطبيب إلى غير ذلك من الحرمان والحجز وكأن المرأة الزوجة تتحوّل من كائن له الحقوق والواجبات نفسها إلى شيء من الأشياء التي يحتوي عليها المنزل.

3.العنف ضد الزوجة:

تمَّ تعريفُه على أنّه الأذى الذي يلحقه الزوج بزوجته سواء بالضرب الشديد أو الخفيف، السّب والشتم والإهانة وتحسيسها بالدونية، بإيذاء مشاعرها خاصة عندما يتم التقليل من شأنها بمقارنتها بنساء أخريات، وخيانتها، ينطوي ذلك تحت مواقف متعدّدة منها الغضب، محاولة الانتقام منها عن طريق إجبارها على القيام بفعل معيَّن

أو منها منه والذي يترتَّب عنه إلحاق أذى نفسي أو جسدي أو كليهما (ريحاني زهرة، ص ص 35-34)، بالإضافة إلى استعمال الأطفال كورقة ضغط على الزوجة بحرمانهم منها في حال الانفصال.

4.العنف ضد الزوجة العاملة: (ميدان الدراسة):

الأسباب والدوافع المؤدية لتعنيف الزوجة العاملة من قبل زوجها: انطلاقا من مسلمة أنَّنا نعيش ضمن مجتمع لا يمكن لنا وصفه بالتقليدي ولا الحداثي نظرا لما يحدث داخله، فإنَّنا لا نزال نشاهد ونلاحظ تزايد وتفاقم ظاهرة تعنيف الزوجة وخير دليل على ذلك الإحصائيات المقدمة من قبل الجهات المختصة التي تشير إلى الأرقام المرتفعة حول هذه الأخيرة، بالرغم من أن الكثير من النسوة المتزوجات لا يقمن بتبليغ الجهات المعنيّة (مصالح الأمن)، إلّا أنَّ المحاكم -حسب المختصين في الجانب القانوني والاجتماعي- لا تكاد تخلوا جلسة فيها دون الانصات إلى شكوى من باب التَّعنيف على اختلاف أشكاله، وأمام استفحال هذه المشكلة، فقد كرست الجزائر ترسانة من القوانين للمنع والحد منها، وذلك من خلال صدور القانون 19-15 المتضمن نصوص جنائية يتم بموجبها تجريم مختلف أشكال وصور العنف الممارس على الزوجة من قبل زوجها، وتشديد العقوبات على اعتبار أن الزَّوجة الطرف الضعيف في الرابطة الزوجية، وعليه يمكن التَّطرق إلى أهم الدَّوافع التي تؤدِّي بالزوج إلى اقتراف جرم العنف فيما يلي:

أ. الدوافع النفسية:

تنضوي على العديد من العوامل والمتأتّية من التنشئة الاجتماعية للزوج من الحرمان العاطفي المنبثق من عدم تشبع الرجل أثناء طفولته من حنان وحب والديه وأسرته له والعناية به، مما يؤدي إلى ضعف شخصيته، وبالتَّالي حدوث ما يسمّى الغيرة والأنانية في التّعامل مع الزوجة خاصة إن كانت عاملة، وتعصبه لرأيه وعدم التنازل عنه، وما يؤكِّد هذا وجود عدد من الدّراسات التي تؤكّد ذلك، حيث تطرَّقت إحداها إلى إجراء دراسة مسَّت ما يقارب 2000 شخص مصاب بالفصام، وقد جاءت نسبة75% تؤكد أنهم مارسوا عنفا شديدا على النساء اللواتي ارتبطن بهم على اختلاف العلاقة

(شيلي تايلر، 1998) هذا فيما يتعلق بالرجل، فإحساس الزوج وشعوره بالإحباط وعدم ثقته في نفسه يدفعه إلى تعنيف زوجته خاصة العاملة وبالتّالي يحقّق التّعويض النّفسي لما يشعر به من نقص وفشل في تحقيق ما يرده.(عبد العالي، 2012، ص ص 38-39).

أما فيما يتعلق بالزوجة نجد العديد من العوامل حسب مجتمع البحث التي تجعلها في حالة قبول الاستمرار في هذه العلاقة ومع شخص يهينها ويمارس عليها العنف، من بين هذه العوامل خوفها على ضياع أسرتها خاصة بتواجد الأطفال، لا يوجد مكان تذهب إليه خاصة عندما تكون عائلتها غير قابلة لرجوعها عندهم للسّكن وفي حال القبول تطلب منها التَّخلي عن أطفالها ما يُصعب الأمر كثيرا عليها وتبقى حبيسة جدران البيت الزوجية، ضعف شخصيتها والتي لا تستطيع معها اتخاذ قرارات مناسبة للحد من سيطرة زوجها وتعنيفها المستمر، يرجع ذلك حسب شريكات البحث على أنهن يتحملن أزواجهن بدل الرجوع إلى أهلهن نظرًا لوجود المشاكل نفسها، فالعنف لا يقتصر على الزوج؛ بل الأب والإخوة الذكور يمارسون سلوكاتهم العدوانية على أخواتهم، حيث تصرح إحدى المبحوثات قائلة: نار داري ولا جنة دارنا في إشارة منها إلى الرضوخ إلى الأمر الواقع من أجل ضمان مكان تبيت تحت سقفه.

ب. الدوافع الاجتماعيَّة والثقافيَّة:

استنادا على التَّنشئة الاجتماعيّة والثقافيّة التي ينشأ ضمنها الطفل الذكر، فإنّنا نستسقي من نتائج الدراسة أن الأبَ يحتلّ مكانة بارزة داخل الأسرة من حيث ممارسته للسّلطة، وهو من يملك حق القرار في تسيير أسرته من زواج وطلاق، وإرث وكل ما يتعلق بالعائلة، الأمر الذي يؤدي إلى انتظاره من ابنه لممارسة السلوك نفسه، بينما يضبط دور المرأة في إنجاب الأطفال والاعتناء بالبيت ومساهمتها في اقتصاد أسرتها عن طريق نسج الملابس والاعتناء بتربية الحيوانات وادخار الأكل لمدة أطول حسب ما توصل إليه عدي الهواري حول الأسرة التقليدية (Addi L houari, 1999, p42-43)، فدور الأب والأم في هذه الأسرة كان له أهمِّيَّة في تربية الطفل ذكر/ أنثى على القيم والعادات الجزائرية، إلا أن ذلك -حسب الدراسات والأبحاث- تغيَّر نوعا ما مع انتشار

التَّعليم، أين تقوم المدرسة بتزويد الأطفال بقيم ومعايير جديدة غير تلك التي تعلمها في أسرته، الأمر الذي خلق صراع بين العائلة وابنها من جهة، والأسرة والمدرسة من جهة ثانية (Djamchid,1986,p 51-52) حول من يكون الأكثر تأثيرا بغرس القيم والمبادئ في شخصية الطفل ذكر كان أم أنثى.

تأسيسا عل ذلك، فإن التنشئة الاجتماعيّة المبنية على العنف والضغط تؤدي إلى إعادة إنتاجه، نظرا لشعوره بالخوف في مرحلة الطفولة ما يدفعه إلى جبر نفسه بممارسة العنف نفسه على الزوجة واستقوائه عليها، بسلبها ممتلكاتها وراتبها، الذي تحول إلى تهديد لتحطيم الأسرة وتشردها في أحايين كثيرة.

كما أنَّ التقاليد والعادات المكتسبة والتي تنطوي على أفكار ذات رؤى تمتاز بالجهل في التمييز بين الذكر والأنثى وجعلها في مرتبة دونية بتصغير وتضئيل دورها مقارنة بتضخيم دور الذكر، وإعطائه كامل صلاحيات ممارسة الهيمنة والسيطرة، أدّت إلى استمرارية السلوك الأبوي المتسلّط بالرغم من الحداثة والتطور الذي يعرفه المجتمع وبالرغم من تحول العالم إلى قرية صغيرة بحكم وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة؛ يَرجع ذلك -حسب مجتمع البحث- إلى الأعراف والعادات والتَّقاليد التي تحل إلى حد ما محل القانون لتصبح إحدى الأسس التي يُبْنَى علها المجتمع.

ضف إلى ذلك، يمكن لنا في الدافع الثَّقافي ذكر أهم سبب في تفشي العنف بين الزوجين الكامن في انتشار الجهل وتدني المستوى الثقافي والعلمي لأفراد الأسرة، فيحاول الزوج تعويض جهله لفن التعامل والحوار بالإساءة إلى الزوجة وإهانتها وضربها وشتمها والتقليل من قيمتها، خاصة إذا ما كانت الزوجة تمتاز بمستوى تعليمي عال وذات منصب عمل مرموق في المجتمع (كرادشة منير، 2009، ص 76)، ضف إلى ذلك ضعف الوازع الديني للزوج واعتبار القوامة سببا من أسباب تعنيف المرأة، ضاربا بذلك كل تعاليم الدين الإسلامي عرض الحائط الدَّاعية إلى احترام الزوجة وجعل العلاقة الزوجية مبنية على ميثاق غليظ من الله سبحانه وتعالى، ما نعتبره حماية اجتماعية ونفسية واقتصادية... للزوجة في أبهى صور الإبقاء على علاقة محمية من تدخل البشر لتدنيسها بعادات سيئة.

هـ. الدوافع الاقتصادية:

ما يعني أن التَّصرُّفات التي يقوم بها الرجل اتجاه زوجته والمبنية على الممارسات المستنبطة من واقع تنشئته الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة وحتى الاقتصاديَّة لا تخرج عن إطار تحوله من شخص مطلوب منه القيام بمسؤولياته نحو أسرته إلى إنسان متسلّط ومسيطر، بمعنى تحوله إلى ضيف في بيته كل مطالبه مستجابة وما على الزوجة إلا التنفيذ، وبهذا تتحول الزوجة من شريكة وحبيبة إلى خادمة، وإن قصرت في تنفيذ أوامره يظهر العنف ضدها، مما ينعكس ذلك على بقية أفراد الأسرة؛ مردَ ذلك إلى علاقات القوّة بين الزوج والزّوجة وتوطن النظام الأبوي والذكوري بمختلف آلياته الاجتماعية، النَّفسية، الثَّقافية والاقتصادية (الساري سالم، 2004، ص 152-151).

فتكرار العنف على الزوجة يجعل المجتمع الأسري يتعامل معه على أنَّه أمر عادي ففي تصريح شريكات البحث نجد أنَّهن يؤكدن على استعمال بعض المفردات والعبارات من قبل عائلات أزواجهن والتي تعطي أحقية التسلط على المرأة وما ينبهنا أن المرأة هي من تساهم في إعادة إنتاج قيم العنف على امرأة مثلها (أم الزوج) بحيث تردد دائما مقولات مثل: «المرأة كالزربية يليق (يجب) تتنفض كل خطرة (مرة)»، في إشارة إلى إلزامية ضرب المرأة، وتحويلها من إنسان إلى مجرد قطعة قماش أو نعل في مثل آخر «المرأة كالشنقلة (النعل) كي تتقطع تنقاس (ترمى)»، يعني تشبيهها بنعل بلاستيكي بمجرد قدمه وتمزقه لا بدّ من رميه واستبداله بآخر جديد، تلك العبارات التي تشبّعت بها الأمّهات في صغرهن وقد مورست عليهن بطريقة عنيفة، ما ساهم في تشبعها بثقافة الذُّل والإهانة وغرس في نفسها دون وعي حب الانتقام، وتفريغ ذلك في زوجة ابنها بتحريضه على السيطرة والضرب في كل فرصة، ما يغيّب لغة الحوار والتعدي على كل التعاليم والقيم الاجتماعية والدينية المطالبة بتعزيز مكانة المرأة وتكريمها.

ثانيا: أشكال العنف الممارس على الزوجة:

يتنوع العنف الممارس على المرأة حسب الموقف الذي يكون فيه الزوج، وحسب الحالة والدافع النفسي المنبثق من الدوافع المذكورة أعلاه أو من ظروف أخرى التي يمر بها، والحالة التربوية الأسرية التي نشأ ضمنها هذا الأخير، ونوع الثقافة المجتمعيَّة

والتَّعليميَّة التي تشرب منها وصقل من خلالها شخصيته، لنجد أن العنف يتخذ العديد من الأشكال أهمها:

1.العنف الجسدي:

يُعْتَبَرُ الأكثر ممارسة وتطبيقا ووضوحا لما يتركه من آثار على جسم الزّوجة الذي يصل إلى تكسير العظام، تلقيها لكمات على مستوى الوجه، العينين، الرقبة ما يؤدي إلى الانتفاخ والازرقاق في غالب الأحيان ينقص مستوى النَّظر لديها، الضرب على مستوى الرأس، شد الشعر بقوة وحلقه في أحايين كثيرة، تهديدها باستعمال السلاح الأبيض (البوشية)، ذلك ما تعرَّضت إليه إحدى المبحوثات، فهذا النوع من التعنيف يُعْتَبَرُ كل عمل وفعل ضار يمارسه الزّوج على زوجته، يمس بسلامتها الجسديَّة أو بحياتها، كالحرق، القتل، الضرب، ترك عاهة دائمة تدخل الضحية ضمن قائمة المعاقين، بتر أحد أجزاء الجسم، تزداد حدة هذا النوع من الأذية حسب الموقف الذي يكون فيه الزوجين (Barrosso, pp 18-19)، وقد يتسبب التعنيف القوي إلى قتل الزوجة (محمود بنات، 2006، ص 21) - وذلك ما شهدناه ووقفنا عليه في أحد الأحياء بوهران، أين قام الزوجان بقتل زوجتهما بسب ظروف اقتصادية أي إرادتهما أخذ المال بقوة من أجل الحرقة (الذهاب خارج الوطن)-.

2.العنف اللفظي والمعنوي:

الكلمة، اللّفظ الذي لا يستعمل في موضعه سيتحول بكلّ تأكيد إلى ألم وخدوش يصعب معالجتها ولو بمرور الزَّمن، فالكلمة الطيّبة صدقة حسب تعاليم ديننا الإسلامي، إلا أن في حالة دراستنا نجد أن العنف اللَّفظي المتمثّل في إهانة الزوجة من خلال شتمها بأقبح الكلمات -(والتي لا يسع المقام ذكرها، فمجرد سماعها مؤلم)- السّوقية والمشينة، أين يقوم الزوج بتحطيم الحالة النَّفسيَّة لزوجته كلما سمحت له الفرصة وأمام الغير سواء كانوا من العائلة أو يتعدى ذلك لوصوله إلى الشارع ذلك ما وقفنا عليه في مجتمع الدراسة، حيث صرحت أغلبيتهن بأنهن تعرضن للشتم من قبل أزواجهن في الشارع أمام المارة، خاصة يوم تلقيها للراتب على مستوى مركز البريد، وما زاد الأمر تعقيدا أن المجتمع لا يبالي ولا يكترث ولا يتدخل اعتقادا منه أنها ليست

زوجته أي صديقته (صحبته بلغة المجتمع)، ما يؤكد دون تعميم وفي هذه الجزئية بالذات بأن المجتمع يعترف بالذّكورية، وأن الرجل سيد الموقف، ربما يمتعض بعض المارة بملامح تبدو على وجهه، إلَّا أنّه يقر أن «المرأة تستحق هذه المعاملة» بمعنى هي من اختلقت المشكل وعليها بتحمل النتائج.

فهذا النوع من العنف يعرف على أنّه تصرّف يبنى على مفهوم الإساءة للزوجة قصد التقليل منها، وتحطيم كرامتها، وكسر ثقتها بنفسها، والتقليل من شعورها بقيمتها، حيث يرتكز هذا النوع على النقد السلبي المتكرر وبدون سبب، التهكم، السخرية، الشتم، استخدام سلاح التهديد والترهيب بالطلاق وأخذ الأولاد (أنيسة بريغيت، 2013، ص ص 94-93).

3.العنف الصحي والاقتصادي:

يتمثَّلُ هذا الشكل في ممارسة سلوك عدائي اتجاه الزوجة في حال مرضها أو حملها، وذلك من خلال تجاهل زيارتها للطبيب المختص لإجراء الفحوصات اللازمة لمتابعة الوضعية الصحية التي تكون فيها المرأة، وتوفير الغذاء الصحي المناسب لحالتها، ففي تصريح إحدى المبحوثات تقول «أن زوجها لا يقوم بمراعاة ظروفها الصحية خاصة في فترة الحمل وذلك بجلب أصدقائه وطلبه منها تحضير الغذاء والعشاء لهم، مع استمرار بقائهم ليومين أو ثلاثة، وعندما تطلب منه الكف عن ذلك يقوم بسبِّها وشتمها واستعمال عبارات نابية اتِّجاهها وهجرها بالنّوم في غرفة أخرى، متجاهلا أنها حامل وأن ذلك سيؤثر على صحتها وصحة الجنين، ويصل به الأمر إلى ضربها ومخاصمتها عند تدخل عائلته واعتبار أن الزوجة الكنَّة تتعدَّى على رجولة ابنهم «ما يعزز الثقافة التقليدية الذّكورية، في الحالات المدروسة تقوم الزوجات بتغذية أنفسهن في أماكن عملهن في حال ما يتبقى لهن من مال، والذهاب بأنفسهن للطبيب وشراء الأدوية التي في غالب الأحيان تكون عبارة عن فيتامينات ومقويات لا يمكن استخراجها ببطاقة الشفاء.

أما من الناحية الاقتصادية فيقوم الزوج بالاستحواذ على ما تملكه الزوجة من مال ومصاغ، ويتم ذلك يوم تلقيها لراتبها والذي تحول من يوم تسعد فيه المرأة إلى يوم تعاسة، فإمَّا أن تعطيه المال أو الجزء الأكبر منه، أو تعرضها للضرب والمخاصمة

ذلك ما تعرض إليه مجتمع البحث، فجميع المبحوثات أكَّدن أنَّهن تعرضن إلى شكل من الابتزاز من قبل أزواجهن، جعلها عرضة للمساومة من جهة والتهديد بفك الرابطة الزوجيّة من جهة ثانية، وأن راتبها تعود مسؤولية التّصرف فيه إلى الزّوج على اعتباره حسب تصريحهن ناقصات عقل لا يحسن التّصرف، بالرغم من كل هذه القسوة في المعاملة استطاعت هؤلاء الزوجات وبعد مواجهات كثيرة التصدي لتسلط أزواجهن بالعديد من الحلول، أهمّها طلب الطلاق، رفع قضية خلع، هجر بيت الزوجية، وحتى القيام بغلق الباب واستبدال قفل الباب كون أن أغلبيتهن يملكن عقود البيت، رفع شكوى أمام العدالة بعد توجيههن من قبل الطبيب الشرعي إلى الشرطة من خلال تحرير تقرير طبي ذلك ما صرحت به إحدى المبحوثات.

ما يحيلنا إلى تأكيد أن النّمط التّقليدي لا يزال حاضرا في مجتمعنا بالرغم من كل التحديات والتغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري وبلوغ المرأة مستوى تعليمي ومهني عال يجعل منها مساهمة فعَّالة في التنمية المجتمعية من جهة، ومساعدة لأسرتها وزوجها ورفع المستوى الاقتصادي لبيتها، أيضا يمكننا من خلال قراءتنا الدائمة للموضوع وتواجدنا بشكل مستمر مع المعنَّفات خاصة الموظفات منهن أن نصل إلى نتيجة مفادها أنَّ معظم أشكال العنف متداخلة مع بعضها البعض ولا يمكن الفصل بينها حسب ما تمَّ استنباطه من الدِّراسة، بمعنى نجد أن العنف الاقتصادي والجسمي يأتيان مباشرة بعد التعنيف اللفظي والنفسي.

مردُّ ذلك، تشبع الرجل بثقافة السلطة والتَّسلط واستعمال قوته على طرف ضعيف، بالاستيلاء على ما يملك وتحطيم ثقته بنفسه، وايصاله لأمراض عضوية ونفسية مزمنة تستدعي استعمال الأدوية (ارتفاع ضغط الدم، مرض السكري، الانهيار العصبي، أمراض الغدة الدرقية...إلخ).

ثالثا: نتائج ممارسة العنف الزوجي على الزوجة (العاملة مجتمع البحث):

يُعَدُّ الزواج رابطة مقدسة في ديننا الإسلامي وأمتن علاقة اجتماعيّة، وقد وضعت الشريعة الحدود بين الحقوق والواجبات التي من المفروض أن يتحلى بها كل طرف، إلا أننا نشهد في الآونة الأخيرة تصاعد أشكال التعنيف المستمر ضد الزوجة خاصة

العاملة، ممَّا يترتَّب عليه آثار جد وخيمة تؤثر على الحالة النفسية لها والتي تحاول إجهاض حقوقها ابتغاء إرضاء المجتمع وحفاظها على أسرتها وبيتها، هذا الأخير الذي تحوَّل من مكان أنس ورحمة إلى سجن مؤَبّد لها في بعض الحالات التي لا تجد فيه المرأة حلا ينقضها من جحيم العنف، ما يدخلها في دائرة الحزن والاكتئاب بالرغم من أن آيات في القرآن الكريم تطلب من المرأة بأن لا تحزن وفي مواضع مختلفة، كما أنّها ستشعر بالدّونية مقارنة ببنات جيلها، وبانحطاط كرامتها، حيث لا تقدر على ممارسة ما تطلبه الحياة بطريقة سوية من تأدية واجباتها المنزلية وحتى المهنية.

فالمرأة المنكسرة تنقلُ شحنات الاضطهاد إلى مكان عملها ما يدفعها إلى تخفيض مستويات عطائها وانتاجها، والأكثر من ذلك تدخل دائرة الغياب والتغيب سواء بعذر أو دونه (ملاحظة معظم المبحوثات يضعن عطلة مرضية)، هذه الأعراض حسب مختلف الدراسات هي أعراض نفسيّة سيكوباتية، التوتر في وظيفة النوم، البكاء الدائم، العصبية والحساسية من أي شيء (هبة محمد علي حسين، 2003، ص93)، كما أنها تعاني من الأحلام المزعجة (كوشمار) والكوابيس، فأكثرهنّ أكَّدن أنَّهن يحلُمن بأزواجهن يمارسون عليهن العنف كالضرب أو دخولهم في علاقات جنسية، إذن فالزوجة العاملة نفسيا على مدار اليوم تعاني من ضغوطات متعبة تؤثر على حياتها الشخصية والأسرية والمهنية.

النتائج الممارسة على عينة البحث:

على الرغم ما يوفّره العمل للمرأة من استقلالية من النّاحيتين المالية- المادية والاجتماعية لشخصها، إلا أن ذلك يتحوّل في العديد من الحالات إلى تعنيفها من قبل الزوج بسبب العديد من الاعتبارات أهمّها:

1.شعور الرجل بتهديد سلطته الذُّكوريَّة:

انطلاقا من تحوّل عمل المرأة من مصدر لتحقيق الأمن الاقتصادي للأسرة والاستقلال المالي إلى إضعاف لسلطة الرجل (حسب الدراسة) ما يجعله يحس بأنَّ قيمتَه وسلطته أصبحت مهدّدة، مما ينجر عن ذلك سلوك عدواني يؤدي إلى ردود فعل عنيفة ضد زوجته، فشعور بعض الأزواج بأنَّ نجاح الزوجة أو حصولها على راتب

أعلى قد يقلّل من شأنهم، يولد لديهم رغبة في فرض السيطرة من خلال العنف، في هذا الصدد أكدت إحدى المقابلات أنه بمجرد ترقيتها في الرتبة تحول زوجها إلى عدو مثلما ذكرت «عوض أن يقوم بإهدائي أي شيء قام باختلاق الأسباب إلى أن وصل به الأمر إلى حمله سكين وتهديده بقتلي لو تحدث مع زملائي الرجال أو أي رجل من أقاربي أدى به الأمر إلى التّلفظ بالطلاق في حال حدوث ذلك»، ما أدّى بها إلى رفع قضيّة خلع كحلٍّ نهائي لوضع حد لعدوانية زوجها.

من خلال هذه المقابلة وبقية المقابلات نجد أن معظم الأزواج خاصة الذين يتراوح مستواهم التعليمي ما بين المتوسط وليسانس كلاسيكي يمارسون التصرفات نفسها على زوجاتهم، بالرغم من أن مستواهم التعليمي والثقافي لم يكن عائقا بقبولهم كشركاء الحياة بالنسبة لهؤلاء النسوة، ولا حتى وظائفهم -والتي لا يمكن ذكرها احتراما لمطلب جميع المبحوثات-، أو دخلهم الشهري الذي لا يتجاوز خمسين ألف دينار جزائري بين من هو متقاعد ومن لا يزال يمارس عمله، مقارنة بالراتب الشهري لزوجاتهم الذي يتراوح ما بين مئة وعشرون ألف إلى ما يقارب مئتي ألف دينار جزائري، كل ذلك لم يشفعْ لهن بعدم تعرضهن للتعنيف، ليتحول الأمر إلى مشاحنات دائمة أدّت إلى الانفصال والاستمرار تحت إجبارية ظروف وفقط حسبهن.

2.الإحساس بالغيرة والريب تجاه الزوجة:

تمَّ استخلاص ذلك من إجابة المبحوثات، حيث أكدن كلهن بأن أزواجهن يحسون بالغيرة منهن نظرًا لنجاحهنَّ المتواصل وحصولهن على ترقيات في الرّتبة العلميّة ما يعني رفع رواتبهن، ما يدفعهم دائما إلى التقليل من شأنهن باستعمال عبارات مثل: «المرأة تبقى امرأة يا لوكان تطلع للقمر»، «المرأة بلاصتها (مكانها) الدار»، بالإضافة إلى شعورهم بالريب والشك من اختلاط الزوجات بزملائهن في أماكن العمل، ممَّا يؤدي إلى فرض سيطرة أكبر عليهن من أجل منعهن من الحديث أو التَّعامل مع الرجال، من خلال الاتِّصال المستمر بهن، وطلبهم التكلم صورة وصوت ليعلم مع من تتحدث في تدخل محبط ومدمر لنفسية الزوجة.

3.الضغوط المنزلية والمجتمعيّة:

تتأسّس انطلاقا من التّمييز الجندري الذي يرى أن عمل المرأة يُعْتَبَرُ تهديدًا للأدوار التّقليديّة ما يُحمّل مسؤولية كل الأعمال المنزلية للزوجة إلى جانب عملها خارجه، وعند عدم استطاعتها التوفيق بين مختلف المهام التي أسندتها إليها الثقافة التقليديَّة تصبح مقصرة ومهملة ولا بدَّ على الزوج أن يقوم بتصحيح سلوكها، حتى لا يصبح في نظر العائلة رويجل انقاصا من رجولته وفحولته، انطلاقا من اعتبار أنَّ عمل المرأة عار وأقلّ احترامًا، باستعمال لعبارات تصف الوضع بـ «دارها مسخة لخاطرش تظل رافدة صاكها (حقيبتها) على اكتفها وادور بين الرجال»، في إشارة إلى تحريض الأزواج وزرع الشّكّ في تصرّفات زوجاتهن، ما يدفع بهم إلى استعمال العنف كمحاولة لإرضاء المجتمع، بدل مساعدة الزوجة في تقاسم المهام والأدوار بين خارج وداخل المنزل، كل ذلك تم ذكره على لسان مجتمع البحث، ما يُحيلنا إلى المجتمع لا تزال تحكمه معايير وقيم تقليدية في تنشئة أفراده، ما يؤكد لنا الفرضية الثانية للدراسة والتي تعطي دورًا للتنشئة الاجتماعية في تقبل أو رفض العنف الموجه للزوجة العاملة، ما يعني أنَّ خروج المرأة للعمل أصبح يخلق صراعات داخل العائلة والأسرة على حد السواء، ما يعني خروج المرأة عن دورها التقليدي المناط بها المتمثل في الانجاب والقيام بشؤون البيت.

4.التعدي على راتب الزوجة:

تؤكد نتائج الدّراسة أنَّ العنف الممارس عليهن يعود إلى تمكينهن الاقتصادي بحصولهن على راتب أفضل من أزواجهن الأمر الذي يدفع بالأزواج إلى محاولة فرض السيطرة باستعمال القوة للتّحكم في تسيير مالهن بإجبارهن على تسليم رواتبهن أو منعهن من التّصرف فيه بحرّيَّة، وفي حالة الرفض يتم تعنيفهن بالسب والشّتم وحتى الضرب، الأمر الذي ساهم في تفريق الأسرة وتشتيتها، فالزوج قد يشعر بتهديد مكانه نظرًا لكونه لم يعدْ المصدر الوحيد للدخل.

خاتمة:

إنَّ ثقافة تعنيف الزوجة خاصة العاملة ليست بالجديدة، فقد عرفها المجتمع منذ القدم، أين كان الرجل سيد كل شيء واعتبار الزوجة قطعة من ممتلكاته يعمل ما

يريد بها، وبالرغم من المنابر الدولية والوطنية الدّاعية إلى ردع كل معنَّف للمرأة، إلا أننا نشاهد ونسمع بتفاقم الظاهرة، أكثر من ذي قبل، يعود في رأينا إلى غياب تنشئة اجتماعية سليمة داخل الأسرة بحد ذاتها وإلى جميع مؤسسات التنشئة الأخرى الموازية والمساعدة على تنوير العقول وتربية الناشئة تربية معتدلة، بالإضافة إلى إقصاء نوعا ما الجانب الديني الذي كرم المرأة وجعل لها من الحقوق ما لم تصل إليه الشرائع الأخرى وحتى القوانين الوضعية.

من خلال الدراسة الميدانية مع النسوة الموظفات اللّاتي تعرضن للعنف الزوجي، اتضح أنهن يشعرن بالخوف ويعانين من قلق نفسي مستمر، مردّ ذلك إلى حصولهن على راتب أعلى من دخل أزواجهن بالإضافة إلى نجاحهن التعليمي والمهني، وقد قامت بعضهن بطلب الطلاق وحصلت عليه خاصة الطلاق بالتراضي ما يمثل نصف العينة بخمس حالات أو رفع قضية الخلع كحل نهائي ثم التراجع عنه، في حين فضّلت أخريات البقاء صامتة للحفاظ على تماسك أسرتها.

التوصيات:

1. القيام بنشر التّوعية بين الأزواج الرجال خاصة لتقبل عمل زوجاتهن وتحسيسهم بأنّهن جزء لا يتجزأ من المجتمع له من الواجبات مثلما له من الحقوق، وبالتالي القضاء على الغيرة والشك التي تدمر الأسر.
2. تمكين المرأة من تسيير مالها دون تعنيف من قبل الزوج بسن قوانين تضمن حقها في العمل وفي حياة أسرية هادئة.
3. توصي الدراسة بضرورة وضع نموذج مرن بين الثقافة التقليدية والحديثة قصد التخفيف من حدة تعنيف المرأة، وتوفير الحماية الاجتماعية لها من خلال نشر التوعية، ابتداءً من التنشئة الاجتماعية الأولى في الأسرة، وفي مؤسسات التنشئة الأخرى كالمدارس والجامعات.

قائمة المراجع:

1. جمال معتوق، (2011)، مدخل إلى سوسيولوجيا العنف، دار بن مرابط، الطبعة الثانية.
2. ربحي مصطفى عليان، (2000)، عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
3. ريحاني زهرة، العنف ضد المرأة في الجزائر، دار هومة، الجزائر.
4. الساري سالم، خض زكريا (2004)، مشكلات اجتماعية راهنة العولمة وإنتاج مشكلات جديدة، الطبعة الأولى، الأهالي، دمشق.
5. السيد عبد الاطف وآخرون، (2000)، علم اجتماع الأسرة، دار المعرفة الجامعية، مصر.
6. عصام عبد اللطيف، (2001)، سيكولوجية العدوانية وترويضها، دار غريب، القاهرة، الطبعة الرابعة.
7. كرادشة منير (2009)، العنف الأسري، سيكولوجية الرجل العنيف والمرأة المعنفة، عالم الكتب الحديث، الأردن.
8. محمد سعيد إبراهيم، (2006)، العنف في مواقع الحياة اليومية، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الإسراء.
9. محمود بنات سهيلة (2006)، العنف ضد المرأة-أسبابه-آثاره- وكيفية علاجه، الطبعة الأولى، درا دجلة، عمان.

المجلات العلمية:

10. أنيسة بريغيت عسوس، (2013)، العنف الأسري والعوامل السوسيو- نفسية والاقتصادية والانعكاسات، مجلة أمارا باك للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الرابع، العدد العاشر.
11. شيلي اليزابيت تايلر، (1998)، دراسة حول النساء المعنفات، أستاذة في علم النّفس، جامعة هارفرد.
12. عبد العالي دبلة، حنان مراد (2012)، العنف الزواجي-دراسة المفهوم والأشكال

والأسباب المؤدية إليه، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع والعشرون.
13. نادية فضال، (2021)، دراسة ميدانية تحليلية لظاهرة العنف الممارس على المرأة في المجتمع الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعيّة لجامعة أم البواقي، المجلد الثامن، العدد الثاني.
14. هبة محمد علي حسين، (2003)، الإساءة إلى المرأة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

القوانين والمعاجم:

15. القانون رقم 19-15 الصادر والمؤرخ في 30 ديسمبر 2015، المعدل والمتمم للقانون رقم 156-66 المتضمن قانون العقوبات الجزائري المنشور في الجريدة الرسمية العدد 71، المؤرخة في 30 ديسمبر 2015.
16. لسان العرب، الجزء 9.
17. Addi L houari, (1999), mutation de la société Algérienne, famille et lien sociale dans l'Algérie contemporaine, édition de la découverte.
18. -Barrosso Debel Maria, Obstacles au repérage et à la prise des violences conjugales en médecine générale, thèse pour le diplôme d'etat de doctora en médecine, Faculté de Médecine, université, paris 7.
19. -Djamchid Behman et Souzina Bouraoui, (1986), famille, musulmans et modernité: Le Défi des traditions, Publi Sud.

التصورات الذهنية للمجتمع حول ممارسة العنف المنزلي على النساء

د.قدوح نورالهدى.
علم اجتماع العنف والعقاب/ جامعة البليدة 2 – لونيسي علي.
Guedouh_Houda@hotmail.com

◇◇

ملخص

إذا تطرّقنا إلى السياق التاريخي لهذه الظاهرة، نلاحظ بأنَّ المرأة تُعَامَلُ على أنَّها من ممتلكات الرجل، لطالما المجتمعات شَرْعَنَتْ بصورة أو بأخرى العنف المنزلي وباركته بقصدية واضحة. لقد قادت التغييرات الاجتماعية إلى تجريمِ العنف ضد النساء في المجتمعات المعاصرة، إلا أن العنف بقي ظاهرةً مشتركةً في هذه المجتمعات تحت صور ومسمّيات شتّى، قديمة ومتجدّدة أو جديدة تناسب مع روح العصر العاجز عن مواجهة غول العنف الذي يقتل ويشوه الإنسان بدنيا ونفسيا واقتصاديا وجنسيا ليصبح وباء العصر وكل عصر، إنه يضرب مجتمعات العالم قاطبة، يتخطى العوائق، والحدود، والثقافات، والتعليم، والأديان، والتكنولوجيا، والعرق، والطبقة الاجتماعية، والاقتصاد وغيرها. فلا توجد ثقافة تستطيع أن تزعم أنّها خالية من هذه الظاهرة المقيتة، والاختلاف الوحيد ربما يكون في أنماط واتجاهات هذه الظاهرة. وعلى الرغم من أن بعض المجتمعات تحرم العنف ضد النساء، إلا أن هذا العنف متأصل في صميم ثقافاتها، ومن حيث الممارسة غالبا ما يقع العنف تحت ستار الممارسات الثقافية والعادات والتقاليد والتفسير الخاطئ للدين خصوصا إذا كان ضمن حدود الأسرة، فإن القانون أو الجهات الرسميَّة عادة ما تفضل التغاضي والسكوت عليه بحجة السلم الاجتماعي.

تعريف التصورات الذهنية:

يقصد به الصورة الحاصلة في الذهن، وهو عملية عقلية تتعلّق بتكوين صور

ذهنية للأشياء أو الأحداث، ويساعد على خزن المعلومات في الذاكرة واسترجاعها عند الحاجة.

فيحتفظ الذهن بآثار دائمة أو عابرة، حيث تدخل هذه الصور في نسقية مركبة وفق معياري المماثلة والتباين أثناء الاستحضار (صالح غيلوس، 2020، ص 98).

هي الفكرة التي يكوّنها الفرد عن موضوع معين وما يترتَّب عن ذلك من أفعال سواء سلبية أو إيجابية، وهذه الفكرة تكون عادة مبنيَّة على المباشرة أو الإيحاء المنظم بحيث تتشكَّل من خلالها سلوكيات الأفراد المختلفة (جمال بن عمار، 2016، ص 10).

لمحة عامة حول ماهية التصورات الذهنية للمجتمع حول العنف المنزلي.

بما أنَّ التّصورات التي يتبناها الفرد حول العنف تسْهَم في تشكيل سلوكه العنيف، فإنَّ تغييرَ هذا السلوك لن يتسنى -غالبا- إلا بتغيير تلك التَّصوّرات أولا. فالعنف ما هو إلا حلقة في سلسلة بها عدة حلقات متعددة، تسبقه وتتلوه، تتعلق بدوافع الفرد حوله ومدى تفضيله إيَّاهتُعد «أيديولوجية العنف» منظومة من التصورات والمعتقدات التي يتبنّاها الأفراد حول ممارسات العنف، وتشمل تصوّراتهم بشأن خصال مرتكبيه وضحاياه، إضافة إلى انطباعات المجتمع عنهم، ومدى إدراكهم للعائد النفسي أو الاجتماعي أو السلوكي من تلك الممارسة. وتشير الأدبيات النفسية والاجتماعية إلى أن تعديل هذه الأيديولوجيا يُعد مدخلًا أساسيًّا في الحد من السلوك العنيف أو القضاء عليه. فقد أظهرت نتائج عدد من الدراسات أن بعض الأفراد يبررون العنف بناءً على قناعات راسخة، مثل الاعتقاد بأن ضرب الزوجة ضروري في بعض الحالات لتقويم سلوكها، أو أن تعنيف الأبناء يحفّزهم على المذاكرة بجدية، أو أن العنف ضد الزوج يُعد وسيلة فعالة لحل المشكلات الأسرية. وتُظهر هذه التصوّرات كيف يمكن أن تسوّغ الأيديولوجيا السلوك العنيف وتمنحه مشروعية نفسية. ومن ثم، فإن تفكيك هذه المنظومة الفكرية واستبدالها بتصورات بديلة قائمة على الحوار والتفاهم والرعاية النفسية، يُعدّ من المقاربات الناجعة في الوقاية من العنف الأسري، كأن يتم إقناع الفرد بأن الضرب يؤدي إلى أضرار طويلة الأمد في العلاقات الأسرية، وأن أساليب التحفيز الإيجابي، كالمكافأة أو التنزّه، أنجع في تعديل السلوك من العقاب البدني،

الذي قد يضرّ بالقدرة الذهنية والانفعالية لدى الأطفال.

قراءة نظرية تحليلية لظاهرة العنف المنزلي على النساء:

حسب نظرية التبادل الاجتماعي:

إن تحجيم العائد الإيجابي للعنف يعني أن أي تفاعل اجتماعي يُحتفظ به حين يعود بالفائدة على الطرفين، ويتوقف عندما تتجاوز كلفته منافعه. وبناءً على هذا التصور، يمكن القول إن الامتناع عن تقديم الدعم الإيجابي للفرد عند ممارسته للعنف، أو حتى عند مشاهدته لنماذج أخرى تمارسه، يُسهم في تقليل احتمالية صدور العنف مستقبلاً. ويجدر التنويه إلى أن هذا الدعم قد يتخذ أشكالًا متعددة، مثل مكافأة المعتدي حين تحصل الزوجة على ما كانت ترفضه سابقًا بمجرد أن تتعرض للضرب، أو عندما يكتسب الطفل مهابة وسط أقرانه بضربه لإخوته، أو عندما يثني أحد الوالدين على ابنه بعد اعتدائه على أحد الجيران.

وعلى الجانب الآخر، فإن حرمان الفرد من العوائد المتوقعة للعنف يُعد استراتيجية فعالة لتقليص دوافعه، فمثلًا، إذا ضرب طفلٌ أخاه لأخذ لعبته بالقوة، فيجب ألا يُكافأ بالحصول عليها. بمعنى آخر، يجب فك الارتباط الشرطي بين ممارسة العنف وتحقيق المكاسب، والعمل على إنشاء ارتباط بديل بين العنف والخسارة. وهذا يستدعي تسليط الضوء على العائد السلبي للعنف، فحين يعتقد البعض أن العنف يخفف من توترهم مؤقتًا، لا بد من إعلامهم بأن هذا السلوك يُضعف قدرتهم على مواجهة المشكلات المستقبلية، مما يؤدي إلى تفاقم التوتر لاحقًا، خصوصًا عندما يصبح استخدام العنف غير ممكن في مواقف لاحقة. كما أن من يمارس العنف ضد زوجته أمام الآخرين لتعزيز مكانته الاجتماعية، ينبغي أن يواجه بالنبذ الاجتماعي، وتوصله رسالة واضحة بأن صورته قد تدهورت في أعينهم. هذه الأساليب تجعل من العنف سلوكًا عالي التكلفة، في حين يصبح التفاهم والوئام أكثر فائدة، وهو ما يُفضي إلى تقليص العنف وتعزيز البدائل السلمية.

- **وفقًا للمقاربة الاجتماعية النسوية**، فإن العنف ضد المرأة يجد جذوره في القبول الضمني الذي يمنحه المجتمع للرجل المعتدي، إذ يُعد «الرجل الذي يهين

زوجته» مجسدًا لوصفة ثقافية تعزز العدوانية والهيمنة الذكورية والدونية الأنثوية، حيث تُستخدم القوة الجسدية لترسيخ تلك الهيمنة. وتُقرّ هذه المقاربة بوجود بعد نفسي للظاهرة، بخلاف بعض الاتجاهات النسوية التي تقتصر على البعد الاجتماعي. ومع ذلك، فإن بعض المشاهدات لا تتوافق تمامًا مع الطرح النسوي، حيث تشير دراسات إلى أن معدلات العنف وسوء معاملة النساء تكون أحيانًا أقل في المجتمعات التي تُوصف بالثقافة الأبوية (البطريركية)، كما لا توجد علاقة مباشرة بين مقدار السلطة الفعلية التي يمتلكها الرجل داخل العلاقة، وبين ممارسته لسلوك مهين تجاه المرأة. إضافة إلى ذلك، فإن تفشي العنف في العلاقات الشاذة جنسيًا يُقلل من مركزية النوع الاجتماعي (الذكر/الأنثى) في تفسير الظاهرة. وعليه، ورغم أهمية البعد الاجتماعي، فإنّ فهم الظاهرة بدقة يتطلب تبني مقاربة نفسية تُكمل التصورات الاجتماعية.

- **أما وفقًا لنظرية التعلم الاجتماعي**، فإن العنف ضد المرأة يُعد استجابة مكتسبة لمثير، تعززه نتائج مباشرة، مثل الشعور بالسيطرة، أو التفريغ الانفعالي للغضب، أو إنهاء الجدل. ويؤدي عنف الأب تجاه الأم إلى تشكيل نموذج سلوكي يُحتذى به من قِبل الأطفال. إلا أن الاقتصار على هذا التفسير يُعد اختزالًا مفرطًا للظاهرة، ولا يقدم تصورًا شاملًا لها، إذ إن العنف الأسري الذي يُعايشه الطفل يمكن أن يؤدي إلى سلوك عنيف لاحق لدى الذكور والإناث على حد سواء، دون ارتباط حتمي بالجنس. كما أن كثيرًا من الرجال الذين يمارسون العنف ضد النساء لم يتعرضوا لتجربة عنف أسري في طفولتهم، مما يُشير إلى أن العوامل النفسية والاجتماعية تتداخل بشكل معقد في تفسير سلوك العنف، ويجب عدم الاقتصار على نموذج أحادي البُعد.

الأمر الذي يُؤكِّدُ ضرورة مقاربة هذه الظاهرة من منظورات أخرى تتجاوز السّائد والعام وتبحث في الأسباب والدَّوافع.

حسب نظريّة التَّعلّق:

يرتكز البروفسور بيتر فوناغي (1) في تفسير ظاهرة العنف الأسري، استنادًا إلى

نظريَّة بولبي عن التعلق، إلى الملاحظات الإبستمولوجية التي تُؤَكِّدُ أنَّ النَّوع الأول من هذه الظَّاهرة يتضمّن علاقات تعلّق، الأمر الذي قاده إلى استنتاج أن نظريّة التّعلُّق قد تكون مفيدة في تحليل هذه الظاهرة.

وتتعامل نظرية التَّعلُّق مع التفاعلات الديناميكيَّة التي تحدث بين الأطفال والقائمين على رعايتهم أعني الوالدين أو من يحل محلهما)، وترى هذه النَّظريَّة أن الأطفال يندمجون في سلوك (تعلق) يبحث عن التقارب (Proximity-seeking attachment behavior) وعادة ما يكون في شكل مطالب مشحونة انفعاليًّا لجذب الانتباه (مثل الصراخ أو نوبات الغضب) أو في شكل سلوك انسحابي شديد، وعندما يتمّ تلبيّة هذه المطالب بشكل مناسب لسلوك الرّعاية، فإنَّ الطِّفل يعيش إحساسه بالصّحَّة النَّفسيَّة والأمان الذي يمكنه من الاندماج في سلوكيات «استكشافية» والتي تُعَدُّ مهمّة جدًّا لنموه الطبيعي، وهنا لا يتضمّن سلوك الرّعاية المناسبة الإهمال أو الحماية الزَّائدة، أما الفشل والإخفاق في معايشة الرّعاية المناسبة للطفل فقد يُؤَدِّي إمَّا إلى التَّثبيت على مرحلة نمائية مبكرة، أو النكوص إلى هذه المرحلة المبكرة، إنَّ مثل هذا التثبيت أو النّكوص سوف يأخذ غالبًا شكل سلوك تعلّق نمائي غير مناسب باحثًا فيه عن التَّقارب.

يفترض بولبي (3) أن نظام التعلّق يُشكّل منظّمًا مركزيًّا للسلوك الداخلي لدى الفرد طوال حياته. وتبدأ علاقات التعلّق بالتكوّن عادة خلال السنتين الأوليين من حياة الطفل، وهي فترة تتزامن مع تطورات عصبية حرجة في الدماغ. وتشير سلوكيات مثل الإغماء، الجمود، الهروب، الاختباء، أو حتى إهانة مقدم الرعاية عند الالتقاء به بعد انفصال مؤقت، إلى وجود خلل في نظام التعلّق، مما يُعدّ مؤشرًا على اضطراب في النمو العاطفي والعصبي في هذه المرحلة الحساسة.

ويؤكد بولبي أن المهمة الأساسية للطفل تكمن في تأسيس علاقة آمنة مع مقدم الرعاية، تُحقّق من خلالها الحماية عبر التقارب الجسدي والعاطفي. ويُوفّر نظام الأبوة هذا نوعًا من التواصل والاقتراب الذي يُعزز الإحساس بالأمان والبقاء. وعند الشعور بالتهديد، يُفعّل هذا النظام تلقائيًا، فيحفّز بدوره نظام الرعاية لدى البالغ،

مما يُسهم في الحفاظ على الروابط الأساسية بين الطفل ومقدّم الرعاي

ولكن ماذا عن العلاقة المؤذية أو المهينة (abusive relationship)؟.

يسبب سوء المعاملة أو التّهديد بسوء المعاملة استثارة عالية لنظام التَّعلُّق عادة ما يكون مفارقيا بالنّسبة للمسيء الذي هو مصدر التّهديد والأمل في احتوائه في الوقت ذاته. وهذا بالتَّحديد لب التَّعلُّق المضطرب أو المشوّش.

عرف بولبي الغضب على أنه استجابة طبيعيَّة من الطفل عندما تتعرض توقعاته بالأمن أو القرب من القائم على رعايته للخطر، وفي حالة التطور الطبيعي، فإنَّ لهذا الغضب وظيفة في تمتينِ العلاقة مع القائم على الرعاية. وعند السَّنة الثَّانية أو ربما قبلها بقليل يوظّف الغضب للحفاظ على تكامل التَّمثيل الذاتي. تهديد قدرة الصّغير على تقرير المصير عادة ما يقود إلى نوبة غضب مؤذية تميل إلى الخفوت مع نشوء نظام ذاتي ثابت. إنَّ انفجار الغضب عندَ الصَّغير لا يكون استدعاء للحماية بالأساس، بل أنها أيضا استجابة وقائية ذاتية على بلادة وبرود القائم على الرّعاية، تنفجرُ هذه الاستجابة لحظة إحساس الطفل بالانتقاص من صورتِه الذَّاتية النَّاشئة. عادة ما تُثيرُ ردّة الفعل هذه تكثيف فوري لاستجابات تقديم الرّعاية مع فرصة أكبر نحو الاعتراف بقصديّه الطّفل. وعلينا التّذكير بأنَّ ثورات الغضب هذه شائعة في سياق التَّعلُّق.

تتحول استجابة الغضب الطبيعيَّة إلى عدوانية عندما يسود البرود والبلادة. يستدعي الطفل درع الغضب الدّفاعي مرات عديدة بحيث تصبح استجابة المعارضة متكاملة مع البناء الذَّاتي للطّفل، وعلى الفور يولد التَّوكيد الذَّاتي عنفًا، وبالرّغم من أهمّيَّة الغضب ضمن علاقات الارتباط فإن العدوان هو بالتَّأكيد خلل؛ لأنّه يهدّد بتحطيم علاقة الارتباط، وفي تشكيل بولبي، فإنَّ العدوان أو بالأحرى «اختلال الغضب» يكمن في جذور التَّعلُّق القلق.

وعليه، فإنَّ التَّعلُّق القلق يرتبط بالعنف ولكنَّه لا يوفر تفسيرا كافيًا؛ لأن الارتباط القلق شائع في أطفال الطبقات العاملة ولكن أغلبهم لا يصبحون عنيفين؛ لأن التَّعلّق القلق على الأرجح إستراتيجيَّة ثابتة تقريبًا تتمايز في مرحلة البلوغ بنبذِ العلاقات

بوصفها غير هامة (نمط التجنب القلق)، أو بوصفها انشغال بعلاقات ارتباط ماضية، يتمُّ تناولها غالبًا بغضب (نمط المقاوم القلق). لا تشبهُ أي من هذه الاستراتيجيات السّلوك الخارج عن السيطرة والذي يمارسه الرّجال العنيفون، فضلا عن ذلك، تُشيرُ الدلائل الإكلينيكية إلى أن المعنِّف يذهب إلى أقصى حدٍّ في سبيل الاحتفاظ بالعلاقات المختلَّة مع ضحاياهم بعد نوبات العنف.

في إطارِ التَّعلُّق والقدرة على تمثيل الحالات الفكرية، يمكن تناول فشل القائم على الرّعاية الدَّائم في الاعتراف بحالة الطفل الموضوعيَّة في بواكيرها. يمكن القول إنَّه بدون قدرة فعليَّة على اختبار الذَّات من حيث الدَّوافع والأمنيات والرغبات التي تحاصرها المعتقدات والتَّوقعات، فإنَّ الطفل يعتمد على رمز التَّعلُّق لاكتشاف موضوعيّته الذَّاتيَّة.

قائمة المراجع:

1. جمال بن عمار، الصورة الذهنيّة في الفلسفة والعلوم الإنسانية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
2. جون بولبي، سيكيولوجيّة الانفصال (تر: عبد الهادي عبد الرحمن).
3. صالح غيلوس، «دور التّصور الذهني في تشكيل المعنى»، مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، المجلد 04، العدد 04، 2020.
4. عبد الرقيب أحمد إبراهيم البحيرى، التدخل العلاجي للتلاميذ ذوى الصعوبات الانفعالية والسلوكية في البيئة المدرسية وخارجها، جامعة أسيوط.

التكفل النفسي بالمرأة المعنفة منزليا
- الخطوات والأهمية -

د.عطوم وسام.
جامعة جيجل.
wissam.attoum@univ-jijel.dz

د.أقوجيل أيوب.
جامعة باتنة 1.
ayoub.agoudjil@univ-batna.dz

الملخص:

تعد مشكلَة العنف ضدّ المرأة من أخطر المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمعات على اختلافها متقدّمة كانت أو سائرة في طريق النُّمو، وقد برزت هذه المشكلة في العقود الأخيرة على السّاحة الإعلاميَّة نتيجةً لتفاقم عدد الضَّحايا من النساء خصوصا وأن النّسب تدل على الارتفاع الهائل في عدد النساء المعنَّفات منزليًّا سواء من طرف الآباء أو الإخوة وحتى الزوج وهي تعدُّ انتهاكا واضحا لحقوق الإنسان بصفة عامة وللمرأة بصفة خاصة، تعدد العوامل والأسباب المرتبطة بهذه الظاهرة منها الاجتماعيّة والاقتصاديَّة، وله العديد من الآثار الاجتماعيّة والاقتصاديَّة كضعف المشاركة الاقتصاديَّة للمرأة والنَّفسية كانخفاض تقدير الذات، التوتر، الغضب القلق، وفي بعض الأحيان محاولة الانتحار، والتأثير على صحتها الجسدية أيضا، لهذا نادت كل المنظّمات العالميَّة والتَّشريعات بضرورة حماية المرأة من كلّ أشكال التَّعنيف واسترجاع مكانتها في المجتمع وإعطائها كافَّة حقوقها خصوصًا وأنَّ المرأة هي محور الأسرة ومن المهم جدًّا العناية بسلامتها النَّفسيّة والعقليَّة والجسديَّة، لهذا فإنَّ التَّكفل النَّفسي بالمرأة المعنَّفة يمر بمجموع من الخطوات بدأ من الفحص التَّشخيص، المقابلات العلاجية حتى يتم تحديد الاحتياجات العلاجية للمرأة المعنَّفة حسب درجة ضررها النَّفسي.

الكلمات المفتاحيّة: التكفل النّفسي، المرأة، العنف، العنف المنزلي، العلاج النَّفسي.

Abstract:

Violence against women is one of the most serious social problems facing societies, whether advanced or developing. This problem has emerged in recent decades in the media and society as a result of the increasing number of female victims, especially since the percentages indicate a dramatic increase in the number of women subjected to domestic violence, whether by fathers, brothers, or even husbands. This constitutes a clear violation of human rights in general, and women's rights in particular. The factors and causes associated with this phenomenon are numerous, including social and economic ones. It has numerous social and economic effects, such as the decline in women's economic participation, and psychological effects such as low self-esteem, stress, anger, anxiety, and, in some cases, suicide attempts. It also impacts women's physical health. Therefore, all international organizations and legislation have called for the protection of women from all forms of violence, the restoration of their status in society, and the granting of all their rights, especially since women are the center of the family, and it is crucial to care for their psychological, mental, and physical well-being. Therefore, psychological care for abused women involves a series of steps, starting with diagnostic examinations and therapeutic interviews, until the abused woman's treatment needs are determined according to the degree of her psychological harm.

Keywords: Psychological care, women, violence, domestic violence, psychotherapy.

مقدمة

لا يزال موضوع العنف ضدّ المرأة محلًّا للاهتمام العالمي والمحلي، فهو ظاهرة اجتماعيَّة تتعلَّقُ بالصّحة العامة إذ أنَّه يخلق أضرارًا نفسيَّة على المرأة كاضطرابات شخصيّة، اضطرابات النّوم والأكل والسّلوكات المضادة للمجتمع والغضب والإحباط ووجود مشاعر مؤلمة، وفي بعض الأحيان محاولات للانتحار وأخرى اجتماعيَّة تهدِّد استقرار الأسرة، فقد يؤدِّي بها في بعض الأحيان إلى عوالم التَّفكُّك وخلال القرن العشرين حدثت ثورة في المعلومات الخاصَّة بالعنف المنزلي، حيث أشارت الإحصائيَّات إلى أن حوالي 95% من ضحايا العنف المنزلي من النِّساء، وأمام هذا الوضع سعت كلّ من الجمعيات العالميَّة لحماية حقوق الإنسان والنّساء بالأخص للحدّ من أخطار هذا العنف والتنديد به ورفضه، خاصة لما يتعلَّق الأمر بإهانة كرامتها وشخصيّتها كإنسان، حيث دعت المنظمة العالميَّة للصّحة (OMS) إلى ضرورة الاهتمام بحقوق المرأة وحمايتها من كلّ أشكال العنف الموجّه ضدّها، ولقد اعتبرت ظاهرة العنف الموجّه ضد المرأة أولويّة الصّحة العموميّة ويجب معالجتها بعقلية، كما اعتبرته أولى المشاكل الرئيسة للصّحة العموميّة في العالم(**طاوس هاشيم، 2020، ص92**)، ولأنَّ الصّحة النَّفسيَّة للمرأة بصفة عامة مهمة وأكثر أهمّية بالنسبة للمرأة المعنفة وجب تقديم كافة الدَّعم لها خصوصا وأنَّ بعض الحالات تستوجب تدخل العلاج النّفسي لتحقيق التوزان النفسي لها وحمايتها من أية ردود أفعال عكسيّة نتيجة تعرّضها للعنف خصوصا وأنّ آثار العنف النَّفسيَّة قد تستمرُّ معها لسنوات، ولهذا سعت مختلف الجمعيَّات والمراكز والجهات المختصَّة لتقديم خدمات نفسيَّة باستخدام أساليب وتقنيات متعدِّدة للتَّكفُّل بهذه الفئة من النِّساء بُغيَة التَّخفيف من حدّة معاناتها وآلامها واسترجاع استقرارها وتوازنها النَّفسي.

ومن خلال هذه المداخلة، سنحاول التَّعرّف على خطوات التَّكفل النَّفسي للمرأة المعنَّفة منزليًّا وأهمِّيَّة التَّكفل النَّفسي بها.

أولا. مقاربة مفاهيمية:

1.تعريف العنف ضدّ الزَّوجة:

الأفعال والممارسات العنيفَة التي تقعُ على المرأة المتزوّجة بشكل متعمّد أو استثنائي من طرف الزَّوج، والتي تتسبّب في حدوث أضرار نفسيّة أو جسديَّة أو جنسيَّة بما في ذلك الاعتداء الجسدي والممارسات الجنسيَّة القصرية والإيذاء النَّفسي وسلوكيات السيطرة (أسماء بوزيد وحنان بلعباس، 2023، ص 340).

ثانيا. دوافع العنف الأسري ضد المرأة:

يمكن إبراز هذه الدَّوافع كما يلي:

1.الدوافع الذاتية:

هذه الدَّوافع تنشأ من ذات الإنسان ونفسه وقد تكون نتيجة الإهمال وسوء المعاملة التي تعرض لها في صغره تقودُه في المستقبل إلى ممارسة العنف، حيث أثبتَت الدّراسات أنَّ الأطفال الذين يتعرّضون للعنف في الطفولة أكثر ميلا لارتكاب العنف مقارنةً بالأطفال الذين لم يتعرّضوا له، وقد تحصل هذه الدّوافع نتيجة العامل الوراثي فتعكس تكوينيًّا على الأطفال من الآباء.

2.الدَّوافع الاقتصاديَّة:

بسبب المستوى الاقتصادي والاجتماعي المتدنّي، حيث ينتشر العنف الأسري ضد المرأة في الأسر ذات المستوى الاقتصادي تحت خط الفقر، فيقوم الزَّوج بتفريغ الغضب النَّاتج عن الفقر باستخدام العنف، كما وجدت الدّراسات أن هناك علاقة ارتباطيَّة سلبية بين الوضع الاقتصادي المرتفع والعنف ضد المرأة، فطبقة العاملين أكثر ممارسة للعنف مقارنة بغير العاملين (ابتهال غازي مهدي وزينب محمود شاكر، 2021، ص 626).

3.الدّوافع الاجتماعيّة:

وتتمثَّل في العادات والتَّقاليد التي تركزت في مجتمع ما، وفرضت سيطرة الرجل على المرأة، من ناحية قيادة الأسر وإدارة أمورها، وهذه الدَّوافع تتناسب طرديًّا مع الثَّقافة

السائدة في المجتمع، فلثقافة دور في العنف ضد المرأة، فهذه الأخيرة ترى أنَّ الرَّجل أفضل من المرأة وتمنحه الرأي والسُّلطة، هي ثقافة تؤيّد ممارسة العنف والتَّمييز ضد المرأة، أما العكس من ذلك سيؤدِّي إلى تقليل تلك الدوافع ومن ثم الحد من العنف ضد المرأة، ويرى البعض أن بعض أفراد المجتمع قد يكونون على درجة من الوعي إلا أنَّهم قد ينساقون وراء العادات والتَّقاليد نتيجة الضَّغط الاجتماعي (ابتهال غازي مهدي وزينب محمود شاكر، 2021، ص 627).

كما يرى البعض أنَّ العمر من العوامل المرتبطة بالعنف، فالأزواج في أوائل الثَّلاثينات والعشرينات أكثر عرضة لممارسة العنف مقارنة بالأزواج الأكبر عمرًا؛ لأن الفئة الأولى أكثر عرضة للشَّكّ والغيرة، كما أن لتعاطي المخدرات والخمور دورًا في العنف الأسري كونها تمثِّل العامل الدَّافع للمدمنين على ارتكاب العنف نتيجة نوبة التَّهيُّج والغضب التي تنتاب المتعاطين بعد التَّعاطي، ولوسائل الإعلام أيضا دور في تشجيع العنف ضد المرأة من خلال أفلام العنف وتصوير قدرة الرَّجل على ضرب المرأة مما يشجّع ثقافة التَّقليد، كما أن عنفَ الزَّوج ضد زوجته قد ينبع من تميّزها ومستواها العلمي، فيمارس العنف ضدّها من دوافع الغيرة وفرض السَّيطرة كونها قادرة على إبداء رأيها ومناقشة الزوج في أمور حياتهما، كما أنَّ التَّواصل غير الفعال بين الزوجين يُثير العنف بينهما؛ لأنهما غير قادرين على إدارة النقاش بصورة فعالة والاستماع لبعضهما (ابتهال غازي مهدي وزينب محمود شاكر، 2021، ص ص 627-626).

كما يمكن أن تكون العوامل التَّالية:

- المفاهيم الخاطئة عن الزواج بصفة عامة.
- الإحساس بالدُّونية.
- عصيان الزوجة للزوج.
- علاقات الزوج النسائية والخيانة الزوجية.
- إهمال الزوجة للبيت. (فاطمة الزهراء بن مجاهد وخديجة حمو علي، 2022، ص 345).

ثالثا. أشكال العنف الزوجي: يتّخذ العنف الموجه ضد المرأة عدة أشكال والتي نقسمها كما يلي:

1.العنف الجسدي:

يُشِيرُ العنْفُ الجَسَدِي إلى كلّ فعلٍ من قبل الزَّوج يستخدمُ فيه القوَّة الجسدية لإيذاءِ زوجته وإلحاق الأذى بها ويمسُّ هذا الضَّرر جسد المرأة ويكون على الشكل التَّالي: اللطم –تمزيق الجسد أو الجروح بأدوات حادة -كسور في الأطراف- جروح مفتوحة في الرأس- نزيف خارجي الخنق شد الشعر... إلخ.

2.العنف النَّفسي:

يتمثَّل في أي فعل أو سلوك يصدر من الزوج يؤدِّي إلى إيذاء المرأة والزوجة نفسيًّا وينقسم إلى: عنف كلامي: استخدام الصوت من قبل الرجل كالصراخ والغضب، مع المرأة من الكلام والرد السب والشتم، وهو استعمال كلمات بذيئة وقاسية في حقّ الزَّوجة. كنعتها بأسوأ الأسماء مثل: القذرة، ليس لها قيمة، الذليلة ... إلخ (العرباوي، 2011، ص ص 82-81).

عنف ضد الرغبة:

فِي هذا النَّوع يظهر الزّوج وهذا عن طريق تصرفات عدوانيَّة كضرب الجدران، وضع أشياء على الطاولة، ركل الأشياء الموجودة على الأرض التَّهديد، فقد يكون هذا التّهديد بالضرب أو بالقتل ممَّا يجعلها متخوّفة وعاجزة عن فعل أي شيء، خاصّة إذا كان التَّهديد بأخذ الأولاد وحرمانها منهم.

3.العنف الجنسي:

هو اتّصال جنسي هدفه إشباع وإرضاء الرَّغبات الجنسيَّة عند الزَّوج مستخدمًا في ذلك القوّة والسيطرة على الزّوجة، كإجبار الزوجة على الممارسة الجنسيّة في أوقات لا تحلو لها أو في أوقات مرضها أو بدفع الزوجة للقيام بأفعال جنسيّة مذلة أثناء الجماع وكذلك الإفراط الجنسي من قبل الزوج.

4.العنف المادي:

وهو أيّ فعل يصدر من الزوج يؤدّي إلى إيذاء الزوجة مادِّيًّا وماليًّا وقد يتمثَّل هذا الفعل على سبيل المثال في إجبار المرأة على بيع أشيائها الثَّمينة الخاصَّة بها، أو بإجباره

لها بأنْ تعطيه كل ما تحصل عليه من أموال خاصة إذا كانت عاملة، أو ابتزازها مادِّيًّا كإجبارها على طلب المساعدة من عائلتها (العرباوي، 2011، ص 82).

رابعا. آثار العنف الأسري:

يترتَّب عن العنف الموجه ضد المرأة العديد من الآثار والتي ندرجها كما يلي:

1.الآثار الاجتماعيّة:

يتَّضح أن الأسر التي يسودها العنف تتَّسم بخصائص بنائية محددة تتجلى في انخفاض مستوى التفاعل الزوجي والضغوط والصّراعات الزوجيّة وكلاهما يرتبط بعدم السّعادة الزوجية، حيث يميل الأزواج والزوجات غير السّعيدات إلى إلقاء اللوم على بعضهم من خلال الشّكوى المستمرّة والنقد بحيث يقلل كل منهما من شأن الآخر.

وأيضا يُعْتَبَرُ حرمان الزَّوجة من ممارسة حقوقها الاجتماعيَّة والشَّخصيَّة وانقيادها وراء متطلبات الزوج الفكريّة والعاطفيّة وأيضا محاولة الحدّ من انخراطها في المجتمع وممارستها لأدوارها وهذا يؤثّرُ سلبًا في نموّها العاطفي ومكانتها الاجتماعيَّة.

كما تنجرُّ عنه أيضا مجموعة من الآثار الاجتماعيَّة كالتَّفكك والتَّصرّع الاجتماعي.

- انحراف الأحداث وزيادة نسبة الجرائم.
- غياب التَّنشئة الصِّحِّيَّة والتَّنشئة الاجتماعيَّة.
- ترك المدرسة وزيادة الأمِّيَّة.
- حرمانها من ممارسة حقوقها الطبيعيَّة (بيومي، 2008، ص 68).

2.الآثار الاقتصاديّة:

بالرّغم من أنَّ الضّغوط الزّوجيّة قد تنتج عن صعوبات اقتصاديّة وعدم استقرار في العمل وعدم الرضا عن الدخل وغيره من العوامل المادّية التي يمكن أن تؤدي مباشرة إلى إيذاء الزوجة والأبناء، وعليه يمكن تحديث الآثار الاقتصاديّة كما يلي:

- عدم شعور المرأة بالأمان يؤدِّي بالضَّرورة إلى تعثُّر إنتاجها في العمل وعطائها داخل الأسرة ومساهمتها عموما في المجتمع.
- العنف يمنع المرأة من الاندماج في الحياة الاقتصادية الإنتاجية (بيومي، 2008، ص69).

3.الآثار النفسيَّة:

يمكن تحديد الآثار النّفسية للعنف ضد المرأة نفسيّا في النقاط التّالية:

- يجعل المرأة ضعيفة ناقمة على المجتمع غير قادرة على القيام بأبسط مهامها وتنخفض مردوديتها اتجاه أفراد عائلتها، حيث تكون متدنّية وغير فعالة، فحالة التَّوتر والخوف والقلق التي تعيشها النّساء المعنَّفات من قبل أزواجهن قد تنتج أشكالا مختلفة من الاضطرابات النَّفسيَّة، بحيث أن العنف المسلّط عليها يحدّ من قدرتها على التّكيف.
- اضطرابات عاطفية ونفسيّة: الميل إلى الانزواء والوحدة، الصَّمت العزلة الاجتماعيَّة خلل في التكيف والانخراط في الحياة الاجتماعيّة، فقدان الثّقة بالنّفس مع معنويات نفسيّة منخفضة ومنحطة.
- الشعور بالغضب والرّعب والذّعر، العار الذّل العجز الخوف، فقدان الشعور بالأمان والشعور بالذنب وانخفاض تقدير الذّات.
- المعاناة من أمراض متعدّدة القلق الاكتئاب الاضطرابات الجنسيّة، عصاب الوسواس القهري حالة الإجهاد ما بعد الصدمة ومحاولة الانتحار.
- اضطرابات سيكوسوماتية: اضطراب في الجهاز الهضمي، آلام الظّهر المزمنة، الصداع، العياء، الشّعور بوخز وتنميل اليدين، عدم انتظام دقّات القلب والخفقان، ضيق الصدر مع صعوبة التّنفّس.
- اضطرابات النوم: صعوبات في النّوم، أرق، النوم والاستيقاظ في اللّيل مع كوابيس.
- اضطرابات الشّهيَّة: تناول أكل بطريقة غير منتظمة، الشّراهة في الأكل أو الامتناع عن الأكل.
- اضطرابات معرفيّة: صعوبة في التَّركيز والانتباه وفقدان الذَّاكرة، تثبيط نفسي وفكري، التَّعرض للمشاكل الأكاديميّة بسبب قلّة التَّركيز.

كما تظهر المخاطر النَّفسية الناتجة عن ممارسة العنف على شكل:

- اللُّجوء إلى استعمال المواد المخدرة والكحول كوسيلة للهروب من الألم النّفسي الذي يرافقه ممارسة العنف عليهن.

- أفكار حول الانتحار: فالأفراد المعنّفون عادة ما تراودهم أفكار حول الانتحار خاصة في حالة تعرضهم للمواقف العنيفة وبصورة متكرّرة ودائمة (بن غلم، 2020، ص ص 199-198).

خامسا. وسائل العلاج والوقاية من العنف الزوجي:

إذا تكلّمنا على وسائل العلاج والوقاية فهذا يأخذنا إلى التّكلم على الطُّرق التي بواسطتها يمكننا الحد من العنف الزوجي المسكوت عليه داخل الأسر ومن بينيا ما يلي:

1.الإرشاد والوعي الديني:

تلعب التَّوعية الدّينيَّة دورًا كبيرا في نبذ العنف الزّوجي والإنقاص منه أو الحد منه، وذلك لما تلعبه المؤسسات الدّينية من دور بالغ الأهمية، وذلك من خلال المساجد التي تلقى فيها خطب الجمعة ودروس دينيَّة تخصُّ الأسرة المتعلّقة بالزّواج والطّلاق والحقوق وواجبات الزّوجين وتلقين المنهج الحقيقي الشّرعي للعلاقة الزوجية التي تقوم على أساس المودة والرحمة وإبعاد كل وسائل العنف التي تؤدي إليها، إلى جانب ما يقدّمه المسجد من دروس يوميّة إلى المصلين بين الصلوات الخمس كما تلعب المدرسة القرآنيّة دورا كبيرًا في توجيه الأطفال للتَّحلّي بالمبادئ الأخلاقيَّة وتعلّمهم القرآن الكريم والسّنَّة النَّبويَّة وخاصة في الوقت الحالي كلّ حي به مسجد خاص، وحث الأبناء على تعليم القرآن إلى جانب الدّور الفعَّال الذي تقوم به المرشدات بالمساجد من توعية وتعليم المبادئ الأخلاقية للنّساء واستقبال الزَّوجات المعنَّفات وتوجيههن على النَّحو الصحيح وإعطائهن كل النَّصائح والطّرق لكيفيّة التَّعامل مع أزواجهن حتى لا تصلن إلى الطّلاق (سنيات، 2018، ص 325).

2.تفعيل لغة الحوار بين الزوجين:

الحوارُ بين الزَّوجين لو دور كبير في استقامة الحياة الزوجيّة وإنقاص المشاكل بين الزوجين؛ لأن الكثير من الخلافات قد تحلّ سلميًّا دون أن يتدخَّل أي شخص أجنبي في موضوعهما حتى من أهلهم، لأنّه لو يتمّ تفعيل الاتصال بين الزوجين والإصغاء لبعضهما البعض في طاولة حوار حول أي موضوع سواء يخص حياتهم الزوجيّة أو يخص مصير الأسرة أو يخص تربية أبنائهم يحل بطريقة سلسة وعدم اللجوء إلى

الضّغط المعنوي والجسدي لحل المشاكل وتفعيل الأوامر، فهذا غير مجدٍ في الحياة الزوجيّة (سنيات، 2018، ص 326).

3.وسائل الإعلام والاتّصال:

تُؤدّي وسائل الإعلام والاتّصال دورًا كبيرا في منح ثقافة نبذ العنف، وذلك من خلال البرامج التي تبث عبر القنوات الفضائيّة خاصة منها الدينيّة، التي هي مشكورة في الحقيقة لما تقدمه من برامج صادقة عن طريق دكاترة نفسانيين وأخصائيين واجتماعيين في ميدان الأسرة بنصائحهم وإرشاداتهم وخاصة في موضوع العنف الزّوجي، وكيفيّة التّعامل مع الزوج العنيف المدمن لهذه الظاهرة المسكوت عنها؛ لأنّه لولا الإعلام لما اكتشفت هذه الأخيرة (سنيات، 2018، ص 326).

سادسا. التّكفل النّفسي بالمرأة المعنَّفة:

يُعْتَبَرُ تشخيص الاضطرابات النَّفسيَّة والسُّلوكيَّة من أهمِّ أسس المسيرة العلاجيَّة للنساء والفتيات المعنفات؛ لأنَّ ذلك يحدِّد جوانب مهمة وحيوية، حيث أن كل نوع من تلك الاضطرابات له عالج دوائي أو نفسي أو اجتماعي أو جميعها، إضافة أنَّ لكل حالة مسيرتها ومضاعفاتها ومآلها، مما يتطلَّب التَّأني والدقة في تشخيص أيَّة حالة، إضافةً إلى أي إجراءات أخرى يتمُّ اقتراحها من قبل المعالج، وقد استخدم المعالجون لتحقيق هذه الغاية أساليب تشخيصيَّة منوَّعة.

1.مراحل التَّكفُّل النَّفسي:

أ.الفحص:

مفهومه:

يُعتَبَرُ من أهمِّ الوسائل التي تقف حجر الزّاوية للتَّشخيص الموفق والعلاج الناجح، ويجب أن تكون عملية الفحص ظاهرة تمامًا لدى المعالج، لأهمّيتها وهدفها وشروطها، ومصادر بياناتها ومعلوماتها وخطوات الفحص، إذ نعني بالفحص مجموعة من الخَطْوَاتِ التِّقنيَّة المؤدِّية إلى تشخيص مدى توازن الشخصية ومدى الخلل الطارئ على هذا التَّوازن. فهو مجموعة من الخطوات التي يمكن أن تساعدَنا على تحديد خمسة متغيّرات في شخصيَّة المفحوص وهي:

- التَّعرف على اضطرابات الشَّخصيَّة في حال وجودها.
- تحديد الاضطرابات وتصنيفها وفق جدول الدّلالات المرضية.
- تحديد تاريخ هذه الاضطرابات.
- معرفة وفهم أبعاد الشَّخصية ومدى نضجها.
- مقارنة التناسب بين الشخصية والعمر الزمني للمفحوص (الشمراني، 2022، ص 491).

ب.أهداف التَّشخيصِ النَّفسي:

- تقديرُ جوانب القوَّة والضُّعف لدى المعنَّفَة وفهم المشكلَة.
- تحديدُ ردود الفعلِ غير الطبيعيَّة التي تشكو منها المرأة المعنَّفَة.
- التَّعرُّف على العوامل الممهَّدة والمستثيرة التي ساهمت في ظهور ردود الفعل النَّفسيّة وتحديد عوامل الخطورة التي ساعدت على ظهور المشكلَة.
- التفريقُ بين الاضطراب ذوات المنشأ العضوي والمنشأ النَّفسي ودرجة العجز.
- تحديد أسلوب العلاج المناسب للمعنَّفَة التي تعاني وقفا لتشخيصها المرضي ومدى تعاونها.
- التَّنبُّؤ بالمستقبل المرضي (شواش، 13-05-2025).

ج.أساليب التّشخيص النّفسي التّكاملي:

أساليب التَّشخيص الطِّبّي

- تتضمَّن إجراء الفحوصات الجسديَّة المتنوعة واختبار الحالة العقلية (State Mental Examination) من قبل الطبيب المختص وتشتمل دراسة تاريخ الحالة المَرَضِيّة وإجراء فحص المؤشرات الحيويَّة.
- فحص الإصابات الجسديّة ومدى خطورتها، فحص نشاط الغدّة الدَّرقيّة فحوصات مخبرية.
- فحوصات لوظائف الجهاز العصبي.
- تخطيط الدِّماغ.
- تصوير طبقي للدِّماغ.

المقابلة التَّشخيصيّة:

تُعْتَبَرُ الوسيلة الأولى والأكثر اتّباعًا لدى العاملين في الصّحة النَّفسيَّة والمجالات الإنسانيَّة والتي تُجْرَى من قبل الطَّبيبِ المختصِّ أو أخصائي علم النّفس أو الإرشاد والباحثة الاجتماعيَّة.

وتعرف المقابلة بأنَّها العالقة المهنيّة بين المعالج (ة) المرشدة والمريض (ة) في مناخ آمن تسوده الثّقة المتبادلة والسّرِّيَّة التَّامَّة بين الطرفين بهدف تبادل المعلومات والمشاعر وتعتمد بجوهرها على المحادثة والتَّعبير عن المشاعر لتطبيقها بشكل ملائم تحتاج إلى تدريب مسبق وتطوير مهارات تدوين ما هو جوهري مراعين المحافظة على الخصوصيَّة والسِّرِّيَّة وتجنب المقاطعة (شواش، 13-05-2025).

د. دورالأخصائي(ة) النّفسي(ة)- المرشد(ة) المؤهل(ة) في دوررعاية النّساء المعنَّفات:

الوصف الوظيفي:

- يمثّل الأخصائي(ة) النَّفسي(ة) أو المرشد(ة) أحد أعضاء فريق الدعم النَّفسي في المؤسسة التي تعنى في النّساء المعنفات ويجب أن تعمل بروح الفريق وتتعاون مع الجميع لمصلحة المرأة المعنَّفة والتأكيد على العمل بروح الفريق في مؤسسات رعايةِ النّساء المعنَّفات هو شرط أساسي كونها لا تستطيع أن تعمل بمفردها.
- تنظيم العلاقة بين الأخصائي(ة) النَّفسي(ة) وفريق العمل في مؤسسات الرّعاية وعلى رأسهم مديرة المركز والمشرفات والباحثة الاجتماعيّة والممرّضة والمدرّسات والواعظة والمعالجة المهنية.
- تعمل/يعمل على مقابلة المرأة المُعَنَّفَة وتقديم الدّعم النفسي الأوَّلي وتعمل بالتَّعاون مع الفريق على توفر بيئة آمنة توفر الحاجات النّفسيّة الأساسية، أو تهيّئ وتتابع الدّعم النفسي والاجتماعي للمعنَّفة سواء من قبل الكادر وحتَّى النِّساء المعنَّفَات المتواجدات في المركز بإمكانهم تقديم الدَّعم الاجتماعي لكون معاناتهم واحدة. (شواش، 13/05/2025).
- يقوم الأخصائي(ة) النَّفسي(ة) بإجراء المقابلة النَّفسيَّة وتطوير العلاقة المهنيّة ويقوم بتطبيق المقاييس والاختبارات النَّفسيَّة بُغيَة التَّعرف على المشاكل ومصادر

الخطورة في حياة الضَّحيَّة والاحتياجات النَّفسيَّة المختلفة لها. ويحدّد نوع المشكلة شدّة الأعراض والتّعرف على جوانب الشّكوى المختلفة فيصبح لديها تصوّر كامل عن الأبعاد التي يمكن التَّعامل معها وما هي التّخصصات التي يمكن أن توفّرها لإكمال خطّة التَّدخّل النَّفسي) مثال قد تُعاني الضَّحيَّة من الاكتئاب أو أعراض ما بعد الصَّدمة فتحاول بواسطة هذه الأساليب التَّعرف على شدَّة الأعراض وما مدى استمراريتها ما هي العوامل المهيأة والمثورة لهذه الحالة؟ وهل توجد أية اضطرابات نفسية مرافقة؟ هل تحتاج إلى عالج بالعقاقير المضادة للاكتئاب؟ بالإضافة إلى العلاج النَّفسي من يمكن أن يقدم لها المساعدة الإضافيَّة من مثل معالجة مهنيَّة مرشدة دينيَّة.

- تحديد خطَّة التدخل النفسي الفردي والجمعي والأسري وما هو أسلوب العلاج الذي سيستخدم الضّرورة وتوضيح إجراءات هذا الأسلوب العلاجي وكيفية اللقاءات وعدد الجلسات (شواش، 13/05/2025).
- التنسيق المسبق والمستمر مع مديرة المركز والفريق.
- تقوم بتقديم تغذية راجعة للمدير(ة) عن سير جلسات العلاج.
- تهيئة المكتب الذي ستقابل به المعنَّفَات بحيث يوفِّر الراحة النفسيَّة والخصوصية وتعمل على توفير ملفَّات سرِّيَّة لكل منتفعة شاملة دراسة الحالة ونتائج الاختبارات وخطة العلاج إجراءات التدخل النفسي ونتائجه والمتابعة والتوصيات.

وتستعمل العديد من الأساليب العلاجيّة النّفسيّة والتي نختصرها فيما يلي:

أ. **العلاج المعرفي السلوكي:** مساعدَة الزَّوجة التي تعرَّضت إلى العنف الزَّوجي من خلال استخدام تقنيات علاجية سلوكية تتمثَّل في التَّدريب على بعض التِّقنيات كالاسترخاء، اكتساب المهارات الاجتماعيَّة وعلى تقنيات معرفية تتمثل في إعادة البناء المعرفي وتغير الأفكار السلبيّة وحل محلها أفكار أكثر ايجابية وعلى أسلوب النّمذجة، وهذا بالاعتماد على استراتيجيات المقابلات التَّشخيصيَّة والعلاجية والمتابعة والتَّقويميَّة من بداية العلاج إلى نهايته (هاشيم، 2020، ص 94).

ب. **العلاج السلوكي:** يستخدم هذا العلاج لاضطرابات القلق مثل المخاوف المرضيَّة

بأنواعها (البسيطة والخوف الاجتماعي).

ت. **أسلوب تقليل الحساسية التَّدريجي:** أكثر الأساليب العلاج السلوكي انتشارًا وفعالية للتّغلب على المخاوف وتقليل القلق والتّوتر المرافق ويستخدم مع حالات اضطراب ما بعد الصدمة والمخاوف بأنواعها.

ث. **أسلوب التَّنفس العميق:** يستخدمه المعالجون السُّلوكيون النّفسي مرافقا للاسترخاء نظرا لما له من فوائد نفسيّة وفيسيولوجية، حيث وجد أنَّ للتَّنفس العميق يحفز القلب على ضخ الدم بقوة مما يزيد من كمِّية الأوكسجين المتاحة، كما يساعد الأوكسجين على إفراز الأندروفين والسي روتينين المهدئان للأعصاب والمسكنان للألم والتوتر مما يساعد على التَّخفيف من الغضب والتوتر قبل الرد على أي استفزاز فيساعد على تحمل ومواجهة المشاكل بقوَّة (شواش، 13/05/2025).

ج. **أسلوب التدريب التَّوكيدي أو التَّدعيم:** وهو أسلوب علاجي سلوكي يساعد في التَّغلب على ضعف القدرة في التَّعبير عن المشاعر والأفكار في المواقف المختلفة وتعتبر أحد أشكال التدرب على المهارات الاجتماعيَّة والتَّعامل مع الأشخاص الآخرين ذلك أنَّ النّساء المعنّفات كثيرا ما يمارس ضدهن إساءات نفسيّة ولا يستطعن مواجهة المعنف.

ح. **علاج محاولات إيذاء الذّات والانتحار:** هو علاج تدعيمي يتطلَّب علاقة قويَّة تعاونيَّة بين المريضة والمعالج للوصول إلى نمط حياة يستحقُّ أن يعيشه المرء ويطبق بشكل فردي وجماعي، يُقَدِّمُ هذا الأسلوب مهارات تفصيليَّة تدرب عليها المريضات وتساعدهن في التّعامل مع أفكارهن ومشاعرهن وسلوكياتهن السلبية بأساليب تكيف ملائمة (شواش، 13/05/2025).

خاتمة

من خلال مداخلتِنا هذه توصلنا إلى أن العنفَ الزوجي ظاهرة منتشرة في المجتمعات تحمل في طيَّاتها معاناة فئة كبيرة من النّساء تخلف آثارا اجتماعية واقتصادية وصحية ونفسية على المرأة المعنَّفَة وأولادها في كثير من الأحيان، يجعلها تشعر بعدم الأمان

وانخفاض تقدير الذَّات والقلق ولتوتر وانخفاض التركيز لديها وفي بعض الأحيان التفكير في الانتحار، لهذا فإنَّها بحاجة إلى الدعم النَّفسي المتخصّص للتَّخفيف من معاناتها النَّفسيَّة هذا بعد التَّشخيص الدَّقيق لحالتها واتباع الأسلوب العلاجي الملائم حسب درجة تعبها النَّفسي، وليس هذا فقط؛ بل لا بدَّ من تكافل الجهود لحماية هاته الفئة من النّساء المعنَّفَات اللاتي في أغلب الأحيان يرضين بالواقع المعاش خوفًا من الطلاق ونقص وسائل الدعم الاقتصادي البديلة، القلق على أطفالهن، نقص الدعم من العائلة، وصمةُ العار أو الخوف من فقدان حضانة الأطفال المرتبط بالطلاق، والحب والأمل في أن يتغير الشريك.

التَّوصيات:

- إجراء المزيد من الدّراسات التي تتناول العنف الأسري والتي تشمل برامج إرشاديّة لتعلّم مهارات التّواصل وحل المشكلات لدى الأزواج.
- إجراء بحوث ودراسات لتحسين جودة الحياة لدى النساء المعنَّفَات.
- توعيّةُ النّساء بحقوقهن.
- تنظيمُ حملات لتوعية النّساء بأنَّ العنف الممارس ضدهن غير طبيعي وغير مقبول.

قائمة المراجع

1. ابتهال غازي مهدي، زينب محمود شاكر: رصد التطورات التشريعية للحد من ظاهرة العنف الأسري (العنف الأسري ضد المرأة أنموذجا)- دراسة مقارنة، مجلة الكليّة الإسلامية الجامعة، العدد 63، 2021.
2. أسماء بوزيد، حنان بلعباس: النسق الأسري المدرك لدى المرأة القابلة للعنف الزوجي دراسة عيادية لزوجة معنفة من خلال اختبار الإدراك الأسري ((FAT، مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية، العدد1، 2023.
3. بن غالم إيمان: العنف الزَّوجي عوامل وآثار: مجلة التكامل، العدد 8، 2020.
4. تيسير إلياس شواش: دليل الأخصائيين والمرشدين النفسيين في التعامل مع حالات العنف ضد المرأة، نقلا عن موقع: https://www.women.jo/13-05-2025/20H:31-

5. سنيات عبد الله: العنف الزوجي، مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد7، 2018.
6. طاوس هاشيم: التّكفل النفسي بالنساء ضحايا العنف الزوجي المصابات باضطراب ما بعد الصدمة، مجلة دراسات نفسية وتربوية، العدد4، 2020.
7. العرباوي عمر: العنف ضد المرأة في لمجتمع الجزائري قراءة في تأثير الثقافة في العنف الزوجي- دراسة لحالات من النّساء ضحايا العنف الزوجي بولاية معسكر، مجلّة الوقاية والأرغونوميا، العدد3، 2011.
8. فاطمة الزهراء بن مجاهد، خديجة حمو علي: العنف الزوجي وانعكاساته على التوافق الزواجي لدى الزوجات المعنفات، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد1، 2022.
9. مجدي أحمد محمد بيومي: العنف الأسري ضد المرأة «الأسباب والنتائج» دراسة ميدانية بمدينة الإسكندرية، مجلة الانسانيات، العدد26، 2008.

مراكز الإيواء ودورها في تقديم الحماية الاجتماعية للنساء المعنّفات
-آليات المرافقة وسبل التكفل-

أ د. أقنيني أمينة: جامعة الأغواط

أ د. بن لحبيب بشير: جامعة الأغواط

◇◇◇

ملخص:

يُعَدُّ العنف ضدّ المرأة من أهمّ مشكلات الصحة العمومية الكبرى وأحد انتهاكات حقوق الإنسان المنتشرةِ بقوّة حول العالم حسب التّقارير التي تقدمها هيئة الأمم المتحدة من كل سنة. أما في المجتمعات العربيَّة، فإنَّ العنفَ ضدّ المرأة يُعَدُّ ظاهرة سوسيولوجية معقدة ترتبط كثيرا بالبنية الثقافية والسّلطة الرّمزية التي يُنتجها المجتمع الأبوي. فرغم التّطورات التي عرفتها أوضاع المرأة على المستويات التعليمية والمهنية، لا تزال العلاقات الاجتماعيّة قائمة على تراتبيَّة النّوع، حيث تُمارَس الهيمنة الذكورية كأداة لضبط الأدوار وإعادة إنتاج النظام الاجتماعي التَّقليدي. ويُعدّ هذا العنف، في كثير من الأحيان، عنفًا بنيويًّا مغلَّفًا بشرعيَّة اجتماعيَّة، عنف مبرّر ثقافيًّا ويمارس اجتماعيًّا بكلّ أريحيّة، من هذا المنظور، لا يكون العنفُ مجرَّد فعل فردي، بل هو نتاج لمنظومة رمزيَّة تكرّسه وترسخه للأفراد عبر أجيال متعاقبَة. وفي مواجهة هذا الواقع، ظهرت مراكز الحماية الاجتماعيَّة التابعة للدّولة تنشط تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، كمؤسسات حديثة تسعى لكسر هذا النّسق التَّقليدي، من خلال تقديم دعم نفسي واجتماعي وقانوني للنساء المعنّفات، وتمكينهن اجتماعيًّا واقتصاديًّا.

الكلمات المفتاحية:

العنف، العنف ضّد المرأة، الحماية الاجتماعيَّة، مراكز الإيواء، النساء المعنفات.

Abstract:

Violence against women is considered one of the major public health issues and among the most widespread human rights violations globally, according to annual reports by the United Nations. In Arab societies, however, violence against women is a complex sociological phenomenon deeply rooted in the cultural structure and symbolic authority produced by patriarchal systems. Despite the progress, women have made in education and employment, social relations remain grounded in gender hierarchies, where male dominance is exercised as a tool to regulate roles and reproduce traditional social order. This violence is often structural, socially legitimized, and culturally justified, making it comfortably practiced within communities. From this perspective, violence is not merely an individual act, but a product of a symbolic system that perpetuates and reinforces itself across generations. In response to this reality, state-run social protection centers, operating under the supervision of the Ministry of National Solidarity, Family, and Women's Affairs, have emerged as modern institutions aiming to break this traditional framework by providing psychological, social, and legal support to abused women, and by empowering them both socially and economically.

Keywords: Violence, violence against women, social protection, shelters, battered women.

مقدمة:

يحتفلُ العالم في 25 من شهر نوفمبر من كلّ عام باليوم العالمي لمناهضة العنف ضدَّ المرأة، حيث تدعو الأمم المتَّحدة كل الحكومات والمنظمات الدَّوليَّة والمحلِّية لتنظيم نشاطات ترفع من وعي أفراد المجتمع حول مدى حجم هذه المشكلة التي تعتبرها من

أهمّ مشكلات الصّحة العموميَّة الكبرى وأحد انتهاكات حقوق الإنسان المنتشرة بقوّة حول العالم. حيث تقدّم سنويًّا أرقاما مفزعة تكشف عنها مختلف الهيئات والمنظمات المدنيَّة والجمعيات النِّسويَّة ومديريات الأمن عن عدد النّساء المعنّفات اللاتي يتعرَّضن للعنف والتَّحرش والمعاملة السَّيِّئة والإيذاء النَّفسي والبدني والذي قد يصل في بعض الأحيان درجة القتل في مختلف المجتمعات النَّامية وحتى المتقدّمة منها.

لكن ما يجدر الإشارة إليه أنَّ الوضعَ في مجتمعاتنا العربيَّة مختلف تماما عن غيرها من المجتمعات، خاصَّة إذا كان هذا العنف نابع عن ثقافَة متأصّلة في المجتمع بعيدًا عن مواقف آنية قد ينتج عنها، فالعنف في المجتمع الجزائري والعربي عموما هو اعتقاد اجتماعي تقليدي يعطي مشروعيَّة ممارسة العنف ضد المرأة بجميع أشكاله مهما اختلفت هويّة ذلك الممارس للعنف فهو مقبول ثقافيًّا ويمارس اجتماعيًّا بكلّ حرّيَّة. فبالرغم من كلّ التَّطورات التي عرفتها أوضاع المرأة في المجتمعات العربيَّة على الصَّعيد الاجتماعي والثَّقافي والاقتصادي والسّياسي إلا أنَّ هناك واقعا لا يزال يراوح مكانه خاصة ما تعلق بنظرة الرَّجل التَّقليديَّة والنَّمطيَّة للمرأة في مجتمعه المحلّي، فلا تزالُ الثقافة العربيَّة التَّقليديَّة تُؤَازِرُ الرَّجل في تعنيفِه للمرأة من باب فرض السَّيطرَة والخضوع والهيمنَة الذّكوريَّة في مقابل ذلك يرفض هذا المجتمع تلك المرأة المعنَّفَة التي تحاول -عبثًا- التَّخلّص من هذا التَّعنيف أو تطالب بحقِّها في الحماية خاصَّة إذا كانت هذه الحماية من طرف الدَّولة أو المؤسسات الرَّسميَّة؛ لأنَّ العنف ضدّها لا يزال يُعدُّ من الأسرار العائليَّة (الزوجية) فلا يجب البوح به لأيّ كان.

إنَّ العنفَ ضدَّ المرأة (النساء والفتيات) هو أحد أكثر انتهاكات حقوق الإنسَان انتشارًا واستمرارًا وتدميرًا في العالم المعاصِر، لذلك سعت العديد من الحكومات حول العالم وتحت لواء منظمة الأمَم المتَّحدة إلى استحداث مراكز خاصّة تهدف من خلالها إلى حماية المرأة المعنَّفة، وهي عبارة عن مراكز اجتماعيَّة تابعة للدَّولة تهدف إلى تقديم المساندة النَّفسيَّة والاجتماعيَّة للنِّساء ضحايا العنف وأبنائهن من أجل إعادة إدماجهنَّ في المجتمع وتمكينهن اجتماعيًّا واقتصاديًّا. وكذا توفير الحماية الاجتماعيَّة لهن، ومن هذا الباب حاولنا من خلال هذه الورقَة البحثيَّة أن نسلط الضَّوء على هذه

المراكز التي تقدّم الخدمة الاجتماعيّة لفئة هشّة من المجتمع وهي النّساء المعنَّفَات، محاولين الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ما هو العنف ضد المرأة؟ وما هي أشكاله؟
- ما هي مراكز حماية المرأة المعنّفة؟ وما هو دورها؟
- ما هي آليات التَّكفل والمرافقة في مجال الحماية الاجتماعيّة لهذه الفئة الهشّة من المجتمع؟

أهداف البحث:

- الكشف عن ظاهرة العنف ضد المرأة وأشكاله المختلفة.
- التّعرف على مراكز حماية المرأة المعنّفة ودورها في المجتمع.
- التعرف على مجال الخدمة الاجتماعية ودوره في حماية المرأة المعنّفة.
- إيجاد السبل الناجعة من أجل المرافقة والإصغاء والتَّكفل بالنّساء ضحايا العنف وأبنائهم.

أولاً. تحديد المفاهيم:

1.العنف:

يعرف عالم الاجتماع 'نيبورجNieburg ' العنف على أنه:» فعل مباشر أو غير مباشر بهدف تهديد أو جرح الأشخاص أو تحطيم للممتلكات (,2005 Born 7 p). وتُعَرِّفُ «منظمة الصّحة العالميّة» العنف بأنه: « الاستعمال المتعمد للقوة الفيزيائية (المادية) أو القدرة سواء بالتَّهديد أو الاستعمال المادي الحقيقي ضد الذَّات أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة أو مجتمع، بحيث يؤدي إلى حدوث (أو رجحان حدوث) إصابة أو موت أو إصابة نفسيَّة أو سوء نماء أو الحرمان» (منظمة الصحة العالمية، 2002، ص 5).

يرتبط هذا التَّعريف الذي تستخدمه «منظمة الصّحة العالميَّة» بصفة العمد (أو القصد) عند اقتراف الفعل بذاته، بغض النَّظر عن النَّتيجة التي يحدثها، كما أن تضمين كلمة «قدرة» بالإضافة إلى عبارة «استعمال قوة فيزيائية مادية» يوسّع من طبيعة الفعل العنيف ليشمل الأفعال التي تنتج عن العلاقة بالقدرة بما في ذلك التَّهديد والتَّرهيب والإهمال واللامبالاة والكثير من أفعال العنف الإجراميَّة وجميع

الأنماط الماديَّة والانتهاك الجنسي والسيكولوجي وكذلك الانتحار والأفعال الانتهاكيَّة الأخرى الموجَّهة للذَّات، كما يغطِّي هذا التَّعريف مجالا واسعًا من النَّتائج لتَشمل الأذى المادي (الجسمي أو البدني) والأذى السيكولوجي (النفسي) والحرمان...

2.العنف ضدّ المرأة:

عَرّفَ الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضدّ المرأة الصَّادر عن الجمعيَّة العامَّة للأمم المتَّحدة في (20 ديسمبر 1993) العنف ضد المرأة بأنَّه» أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس، ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة بدنية أو جنسيَّة أو نفسيَّة للمرأة، بما في ذلك التَّهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التَّعسُّفي من الحرِّيَّة، سواء وقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة (جابر، 2006، ص ص 44-43).

يُعدّ العنف ضد المرأة ظاهرة سوسيولوجية متعدّدة الأبعاد، تعكس اختلالات بنيوية في توزيع السُّلطة داخل المجتمع، وهو لا يُختزل في الأفعال الجسديَّة أو الجنسيَّة فحسب، بل يشمل أيضًا الأذى النفسي، الرمزي والاقتصادي، وصولًا إلى التَّهديد، الإكراه، والحرمان من الحقوق الأساسيَّة. ويحدث هذا العنف في سياقات متنوعة، من الأسرة إلى فضاءات العمل والمجال العام، ما يؤكِّد طابعه المُمنهج والمؤسسي.

من منظور بورديو، يُمكن فهم العنف ضدّ المرأة بوصفه «عنفًا رمزيًّا»، أي ذلك الذي يُمارس بشكل غير مباشر من خلال الخطاب، العادات، والقوانين، ويُسهم في إعادة إنتاج الهيمنة الذّكوريَّة داخل النّسق الاجتماعي. كما يُشير ميشيل فوكو إلى أنَّ السّلطة لا تُمارس فقط عبر أدوات القهر المباشر، بل أيضًا من خلال الشّبكات المعرفيّة والمؤسّسات التي تُعيد تشكيل الأجساد والعلاقات على نحو يُطوّع النّساء ويُضعف من موقعهن داخل المجتمع.

في هذا الإطار، يتّخذ العنف الاقتصادي شكلاً من أشكال السّيطرة، يتمثّل في حرمان المرأة من النّفقة، أو الاستحواذ على ممتلكاتها ومداخيلها، في حين يُجسّد العنف القانوني صورًا من التَّمييز المؤسّسي، حيث تُكرّس التَّشريعات القائمة في

بعض السّياقات دونية المرأة وتُعيد إنتاج اللامساواة بين الجنسين، ما يُبرّر الحاجة إلى مراجعة نقديّة شاملة للبُنى القانونيّة والاجتماعيّة على حد سواء.

3.مفهوم الحماية الاجتماعيّة للمرأة:

يُشيرُ مفهوم الحماية الاجتماعيَّة إلى أنّه مجموعة من البرامج الاجتماعيّة التي تهدف في أساسها إلى النّهوض والارتقاء بالإنسان من جميع الجوانب الاجتماعيّة والاقتصاديّة والنّفسيَّة (فويدر إبراهيم، د ت، ص 12). وعمومًا يتضمَّن مفهوم الحماية الاجتماعيَّة رؤيتين الأولى: الرؤية الضيّقة ذات الطبيعة التكينيكيّة والتي تنظر إلى الحماية باعتبارها أداة لتوفير الإعانات أو المساعدات قصيرة المدى لمساعدة الأفراد والأسر في مواجهة الفقر، وفي الوقت ذاته تطوير إمكانياتهم بما يساعدهم على استثمار قدراتهم للبحث عن فرص اقتصاديّة واجتماعيّة جديدة تتيح لهم تحسين أوضاعهم، والثانية هي الرُّؤية البعيدة وهي التي تعمل الحماية فيها على تعبئة مواردهم المعنويّة والمادِّيَّة التي تزودهم بالحصول على الفرص الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي يحصل عليها الآخرين عادة، ومن ثم يصبحون قادرين على شغل الأدوار الاجتماعيّة التي تُؤهلهم للحصول على حقوقهم في إشباع حاجياتهم الأساسيَّة (أبو قورة، 2010، ص19).

أما الحماية الاجتماعيَّة للمرأة فهو مفهوم يشير إلى مجموعة السّياسات والتَّدابير التي تضعها الدّولة أو المجتمع بهدف ضمان حقوق المرأة وتوفير الدّعم الاقتصادي والاجتماعي لها، خاصة في الحالات التي تكون فيها معرَّضة للخطر أو التَّهميش، مثل الفقر، المرض، الأمومة، الشيخوخة، البطالة أو العنف. ويتضمَّن هذا المفهوم مجموعة من الأبعاد أهمُّها: الأمن الاقتصادي، الحماية الصّحِّية (خاصة في فترات الحمل والولادة)، الحماية القانونيَّة والاجتماعيَّة.

4.الخدمة الاجتماعيّة:

تستخدم خدمة الجماعة في مساعدة الأفراد، الأسر، الجماعات، وتنظيمات العمل بفاعلية أكبر من أجل تحقيق أهدافها وتحسين الأداء بين أعضاء الجماعة. العمل مع الجماعة نشاط موجه لتحقيق هدف، مع علاج محدود، ويهدف إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعيَّة العاطفيَّة، وإنجاز المهام. ويمكن أن تستخدم خدمة الجماعة

في مساعدة من يحتاج إلى مساندة أو دعم اجتماعي. (السمري والسوالقة، 2015، ص 231). وهذا جانب مهمّ من مجال الخدمة الاجتماعيَّة.

ويُعَرِّفُ الفاروق زكي يونس الخدمة الاجتماعيَّة بأنَّها «مهنة إنسانيَّة تعمل على تهيئة أسباب التَّغير تحقيقًا للرفاهيَّة الاجتماعيَّة بأسلوب منهجي يجنّد طاقات الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلّيَّة بتدعيم قدراتها وإمكانياتها وعلاج مشاكلها على أساس من المساعدة الذَّاتيَّة وفي الإطار الإيديولوجي للمجتمع» (زكي يونس، 1978، ص127).

وهي فنّ وعلم ومهنَة لمساعدة الناس على حل مشكلاتهم الفرديَّة والأسريَّة والجماعيَّة وتحقيق علاقات مُرْضِيَة بينهم على أساس التّخفيف من المشكلات المرتبطة بالعلاقات الإنسانية والمجتمعية، وتحسين التّفاعل الإنساني من خلال تركيز الأخصائيين الاجتماعيين على مساعدة الناس لتحسين أدائهم الاجتماعي على أساس تحسين قدرتهم على التّفاعل والارتباط بالآخرين. (علي، 2000، ص 46).

5.مراكز حماية المرأة المعنّفة:

تُعَرِّفُ منظّمة العنف ضدّ المرأة في أوروبا: على أنّه «المأوى» أو «الملجأ» وهو سكن آمن، طارئ ومؤقت، للنّساء والأطفال الذين تعرّضوا للعنف أو يواجهون خطر التّعرض للعنف (عادة على يد ذكور) ضمن سياق أسري بالدّرجة الأولى، والملاجئ يمكن أن توفّر الدّعم للنّساء اللاتي تعرَّضن أو هن في خطر التّعرُّض لأشكال أخرى من العنف، مثل النّساء المتاجر بهن والمهاجرات وطالبات اللُّجوء والفارات من النِّزاعات، واللاتي تعرضن للضّرب الجسدي والعنف الجنسي بشكل دائم (الأمم المتحدة، 2019، ص 05).

ثانيا. نشأة مراكز حماية النّساء المعنّفات:

بدأ إنشاء مؤسّسات حماية النساء المعنَّفات أو ما يعرف «بالملاجئ» في أوروبا -مع الحركة النِّسائيَّة في أوروبا الغربيَّة والولايات المتَّحدة كوجه من أوجه السَّعي المتزايد لمعالجة عواقب العنف ضدّ المرأة. وتمّ إنشاء الملاجئ الأولى للنّساء الفارات من سوء المعاملة في إنكلترا في أوائل السَّبعينيات من القرن العشرين ومنذ ذلك الحين، ازداد توفير الملاجئ على الصّعيد العالمي، كما ازدادت الأبحاث والمناقشات المتعلّقة بالدّور

الرئيس للملاجئ في توفير أماكن انتقاليّة آمنة للنِّساء النَّاجيات من العنف، كما ظهر توفير الملاجئ نتيجة عقود من النّشاط النّسائي الذي بدأته ونظمته إلى حد كبير منظَّمات شعبيَّة ومنظَّمات نسائيَّة تعمل مع النّساء النَّاجيات من العنف. يصف مصطلح «مأوى النساء» (المعروف أيضا الإقامة الآمنة المتخصّصَة للنِّساء النَّاجيات من العنف وأطفالهن وتدير معظم هذه الملاجئ منظمات نسائية غير حكومية تُعنى بقضايا المرأة، وتستند في عملها إلى مقاربة قائمة على حقوق الإنسان، تسعى إلى تمكين النساء وتوفير الحماية والدعم لهن في إطار من الكرامة والاحترام.وفي السَّبعينيات والثَّمانينيات، تم فتح الملاجئ خاصّة في أوروبا الغربيّة وأمريكا الشّمالية وأستراليا، كجزء من حركة دولية متنامية. ومع زيادة أعداد الملاجئ، بدأت تتكوَّن شبكات وطنيّة، إدراكًا أن العديد من النّساء اللائي يهربن من العنف يحتجن للسّفر مسافة بعيدة للوصول إلى الأمان، كما عملت على زيادة الوعي بالعنف ضدّ المرأة. (الأمم المتحدة، 2019، ص05).

أمَّا من الجانب العربي فتُشيرُ أدلَّة غير موثّقة إلى أنَّ الملاجئ في المنطقة العربيَّة أُقِيمَت في أواخر الثَّمانينيات وأوائل التّسعينيَّات من قبل عدّة منظمات غير حكوميّة، وفي عام 2010، أصدر مركز النّساء العربيّات للتّدريب والبحث، الذي يتّخذ من تونس مقرًّا له بالتَّعاون مع صندوق الأمم المتَّحدة الإنمائي للمرأة (المعروف الآن باسم هيئة الأمم المتّحدة للمرأة _ Women UN) دليلاً للمؤسّسات الحكوميّة وغير الحكوميّة التي تدعم النّاجيات من العنف في 19 دولة عربيّة ووثَّقت أهدافها وأنشطتها ومجال عملها، وتمَّ تقسيم مجال عملها إلى خمس فئات رئيسة: **الملجأ، الاستماع، تقديم المشورة، البحث والمناصرة والتَّدريب**، حيث قامت كل منظّمة بالإبلاغ عن مجال العمل الذي تخصّصت فيه. وقد أظهر تحليل سريع لسمات المنظّمات أن من بين 434 منظمة تمَّ توثيقها، أشار حوالي 10 في المائة منها (أي 43 منظمة) إلى أنّها قدمت خدمات الملجأ. وبالتّالي، فإنَّ ندرة الملاجئ وخدماتها تحدّ من وصول النساء إليها في جميع أنحاء المنطقة.

إلى جانب قلّة الملاجئ ومحدوديّة توزيعها الجغرافي، فإنَّ الأبعادَ الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة للمنطقة (العربية خاصة) تسهمُ في الحدِّ من وصول النّساء إلى الملاجئ. على

سبيل المثال، التَّصوّر بأنَّ اللجوء إلى خدمات الملجأ غير مقبول اجتماعيًّا قد يُشَكِّلُ سببًا لعدم استخدامها. ويعود ذلك إلى البنيَة الاجتماعيَّة للأسر الممتدَّة، والقوانين التي تحكم الزَّواج والوصاية والإدراك الاجتماعي السّلبي للمرأة التي تعيش بمفردها. (الأمم المتَّحدة، 2019، ص ص 6، 7).

هذا ولا تقتصر المخاوف المرتبطة بالملاجئ على كونها ملاذًا مادِّيًّا فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى بُعد رمزي واجتماعي، حيث ترتبط هذه الأماكن بوصمة اجتماعية تُعيدُ إنتاج الصور النمطية حول النساء الناجيات، وتكرّس منطق السيطرة والاحتواء بدل التّمكين. فالملاجئ، في بعض السّياقات، قد تُستخدم كآلية مؤسسيّة لإعادة ضبط النّساء ضمن أُطُر النّظام الأبوي. ومن منظور سوسيولوجي، فإنَّ تباين الهويات الاجتماعيّة المتقاطعة للنّساء -كالوضع الطبقي، والانتماء العرقي، والحالة الزَّوجيَّة- يكشف عن عدم تجانس في الحاجات والفرص، ويُبرز التَّفاوت البنيوي في الوصول إلى الدَّعم، غير أن المعطيات المتوفّرة حول تأثير هذه المحددات الاجتماعيّة تظلّ محدودة، ممَّا يُعوّق الفهم الشامل لآليات اشتغال الملاجئ في السّياقات العربيَّة، ويطرح تساؤلات حول فعاليتها الحقيقيَّة في إعادة دمج النساء واستقلاليتهن داخل المجتمع.

تُعدُّ مراكز حماية النّساء المعنّفات في الدّول العربيَّة، ومنها الجزائر ومصر مثلا، تجسيدًا لمحاولات الدّولة ومؤسسات المجتمع المدني في التَّصدّي للعنف القائم على النّوع الاجتماعي. في الجزائر، تعمل هذه المراكز تحت إشراف وزارة التّضامن الوطني، وبالتّعاون مع جمعيّات نسويّة، وتقدّم خدمات إيواء ومرافقة نفسيّة واجتماعيّة، لكنّها تظلّ محدودة العدد والتّوزيع الجغرافي، ما يجعل الوصول إليها صعبًا خاصة في المناطق الريفيّة. أمّا في مصر، فبالرغم من وجود عدّة دور إيواء تابعة لوزارة التضامن الاجتماعي، إلا أن الكثير من النّساء يعزفن عن اللجوء إليها بسبب الوصمة الاجتماعيّة، والخوف من فقدان الحضانة أو التّعرض للنبذ الأسري، وهو ما يعكس استمرار هيمنة الثّقافة الأبوية. ومن منظور سوسيولوجي، فإنّ هذه المراكز لا تعمل في فراغ، بل تتفاعل مع بنى مجتمعية وثقافيّة تقاوم التّغيير، ممّا قد يحوّل هذه المؤسّسات من فضاءات للتّمكين إلى أدوات لإعادة إنتاج الامتثال الاجتماعي. كما أنَّ غياب السّياسات

الشّاملة، وضعف التّنسيق بين الجهات المختلفة، يُعيق تحقيق الحماية الاجتماعيّة الفعّالة ويحدّ من نجاح هذه المراكز في تحقيق تحول اجتماعي حقيقي.

جدول رقم (01): يبين موقع وتاريخ تأسيس الملاجئ التي تديرها منظمات غير حكوميّة.

الدولة	الموقع	سنة التأسيس
الجزائر(1)	**البيانات غير متوفرة[1]**	**1992**
البحرين(1)	خارج العاصمة	2006
الأردن(1)	العاصمة	1999
لبنان(3)	خارج العاصمة	2014_2013_2011
فلسطين(1)	خارج العاصمة	2006
تونس(1)	خارج العاصمة	2017
اليمن(1)	البيانات غير متوفرة	2008

المصدر: تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، 2019.

ثالثاً. المبدأ العام لمراكز وأجهزة الحماية: (المبادئ مستمدّة من التّقارير الدّولية لحقوق الإنسان).

- استقبال جميع النّساء وعدم التّمييز بينهن، يتطلّب ضمان وصول جميع النّساء إلى مراكز النساء اعتماد تعريف واسع للعنف الأسري يشمل النّساء غير المتزوجات وليس فقط المتزوجات، دون قيود على العمر، أو الوضع الاجتماعي، أو وضعهن

(1) المراكز بوسماعيل لأكوكلشت سنوة 1995 جّ سلاءاساتلقبلاتصلالنّت من طرف الإدارة تهيئ توجيهها يلسلاسيّةتلا بها ليشمل كسلّا ةالنّفي الإشدّرة، فإنّ هذا الرقم 5016 ستاقلابملرألتغاير تن البينف لل عند كالج تسعدريضّ في الوسط العائلي قمن بسهقا إلّا لهيذ كلا لتشترا سوّنجوا متن قبل إفيعالادة سلطما لجعلها ئنّلي والاجتماعي أوكولهينلي نبذ في ظتلاقةلا لمؤاسخلمقو خواقردجا ستفاد المركز من تقلويّسيع ت الاستقبال للرافحجالقةرطن https://www.djazairi6e7s.0.3cjm1/0a0lfaldj24

كمهاجرات أو لاجئات، أو الإعاقة، أو العرق؛ وعدم الاعتماد على قدرة المرأة على الدّفع وتمكين النّساء من الحضور للملجأ من تلقاء أنفسهن. في العديد من الدّول، يقيّد الوصول إلى ملاجئ النّساء بموجب القانون، حيث لا يمكن اللّجوء إليها إلّا من خلال إحالة من الشُّرطة أو المدّعي العام أو الأخصائي الاجتماعي.

- ضمان سلامة المرأة وأمنها وخصوصيّتها والمحافظة على سرّيّتها.
- دعم تمكين المرأة وحقّها في تقرير المصير. يُعدُّ توفير مساحة للنّساء لإيصال صوتهن وتمكينهن من التّحكم في حياتهن الخاصّة جزءا أساسيًّا في تعافيهن. (من حق المرأة أن تطلب الدعم الذي تراه مناسبا لها واحترام قراراتها الخاصة).
- العمل على توعيّتها بالشّكل الكافي من جميع المخاطر التي يمكن أن تتعرّض لها، من خلال العمل على تحسين صحّتها النّفسيّة والجسديَّة والجنسيَّة وحتى الإنجابيّة.

هذا ويشدِّد دليل التّشريعات المتعلّقة بالعنف ضد المرأة الذي وضعته هيئة الأمم المتّحدة للمرأة في عام 2012 على ضرورة أن تدرج الخدمات الشّاملة والمتكاملة في التّشريعات الوطنية وأن تنفّذ من خلال نظام قوي للعدالة الجنائية. وُيلزم الدّليل الدّول بتأمين التّمويل لمثل هذه الخدمات وضمان توفيرها بجودة عالية، وهي غالبًا ما تتضمّن الخدمات الأساسيَّة الضّروريّة لدعم النّاجيات: الخدمات الصّحيّة، وعلاج الإصابات، وفحص الصّحَّة العقليَّة والاعتداء الجنسي والرّعاية منهما؛ والخدمات القانونيّة التي تشمل تلقي الشّكاوى والتّحقيق وتقديم الدّعم خلال الإجراءات القانونيّة؛ والخدمات الاجتماعيّة التي تُوَفِّرُ خطوط المساعدة الهاتفيّة، وتقديم المشورة النّفسيّة والاجتماعيّة، والمشورة القانونيّة، وخدمات الأطفال والملجأ. (الأمم المتحدة، 2019، ص ص 13، 14).

رابعاً. آليات المرافقة وسبل التّكفل بالنّساء المعنّفات في مراكز الحماية:

تُعْتَبَرُ الخدمات المقدمة للنّساء المعنَّفَات جزءًا من نهج شامل تتحمَّل الدول مسؤولية إنشائه وإدارته، وتعرف لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التّابعة للأمم المتحدة الخدمات الشاملة على أنّها المساعدة المقدمة للنّاجيات من العنف وأطفالهن لتلبية احتياجاتهن الاجتماعيّة والصّحيَّة والقانونيَّة والاقتصاديَّة

أثناء إعادة إدماجهنَّ في المجتمع. ووفقا للمعايير الدَّوليَّة، يجب أخذ المبادئ التَّالية في الاعتبار لدى تقديم الخدمات للنَّاجيات من العنف:

1. **توافر الخدمة:** مدى توافر جميع أنواع الخدمات في بلد معيّن.
2. **إمكانية الوصول إلى الخدمة:** إتاحة جميع الخدمات ماليًّا وجغرافيًّا للمعنَّفات بما فيها ذوات الإعاقة والاختلافات اللُّغويَّة.
3. **مستوى المهنيّة في الخدمة:** لا سيّما فيما يتعلّق باحترام خصوصيّة النّساء المعنَّفات.
4. **جودة الخدمة:** ضمان الجودة العاليَة لجميع الخدمات المقدمة وتوفير تنمية القدرات للعاملين والعاملات في هذا المجال. ويجب مراعاة هذه المعايير لدى إرساء خدمات الرِّعاية الصِّحِّيَّة وخدمات العدالة والشُّرطة والخدمات الاجتماعيَّة.

ويمكن تقديم بعض تقنيات الاستماع والمرافقة في المؤسسات الاجتماعيّة التي تقدم المساعدة والمساندة الاجتماعيّة لفئة النساء المعنّفات بشيء من التفصيل كما يلي:

1.استقبال وتوجيه النساء ضحايا العنف:

أ. الاستقبال:

(تخصيص خلية إصغاء أو إعادة تفعيلها في مراكز التابعة للوزارة الوصيّة)

- وتقوم به المستمعة أو المختصة الاجتماعيّة أو النَّفسيَّة وهو مرحلة مهمّة جدا تمنح من خلالها خلية الإصغاء ارتياحا واطمئنانا نفسيًّا للمرأة المعنّفة. حيث تشعر بأنَّها قصدت المكان الصَّحيح.
- تخصيص مكان لائق وفضاء مواتي لاستقبال النّساء ضحايا العنف.
- استقبالها بشكل لائق يجعل المرأة الضَّحيَّة تشعر بالطمأنينة والامتنان لوجود جهاز خاص أو خلية خاصة تفكر فيها وتحميها ومستعدة لسماعها في أي وقت.
- الاستماع إليها بعيدا عن أطفالها (أثناء حديثها عن العنف الممارس ضدها)، وكذا تخصيص مكان لاحتواء الأطفال أثناء الاستماع إليها.

ب. الاستماع:

الاستماع مهمّ جدًّا، لذلك يجب أن نُعطي للمرأة حرِّيَّة الكلام والتَّعبير عن معاناتها حتى تشعر بتخفيف من حدَّة الضَّغط عليها.

- تقوم المستمعة بالتَّعريف عن نفسِها ومهمَّتها أنْ تشرح للمرأة بأنَّها في هذا المكان من أجلِ أن تستمع إليها وتساعدها.
- يجب أن تتمّ المقابلة بين المرأة المعنّفة والمختصّة حفاظا على الخصوصيّة وتفاديًّا لإحراجها، إلا إذا رغبت المرأة في حضور شخص معين معها يسمح لها بذلك.
- يمنع منعا باتا الاستماع إليها في وجود أطفالها. ويجب على المركز أن يوفر مكانا ملائمًا للأطفال في هذا الحالة.
- تمكين المرأة المعنّفة من سرد تجربتها ومعاناتها بحرية تامة، مع ضرورة احترام خصوصيتها، وتجنّب طرح الأسئلة أو تكرارها إذا أبدت رغبتها في عدم الإجابة عنها.
- منحها الثّقة في نفسها عبر تشجيعها على الكلام وتسليط الضَّوء على الجوانب الإيجابية في حياتها.
- تجنب لومها وتحميلها مسؤوليّة العنف الواقع عليها حتى ولو كانت مسؤولة عن ذلك. (العنف الواقع على المرأة في المجتمعات العربيّة هي المسؤولة عنه في كل الحالات -اجتماعيًّا طبعا).

هـ. المرافقة والتوجيه:

- تقديم التَّوعية الضّرورية للمرأة والدّعم النَّفسي والاجتماعي لها، خاصة إذا كان لديها أبناء.
- وضع ملف خاص بكلّ إمرأة معنّفة تتقدّم للمركز، وعرضه على لجنة خاصة مكونة من مختصّين اجتماعيين ونفسانيين وقانونيين لتقدير حجم الضَّرر الواقع على المرأة وأبنائها من أجل تحديد كيفيَّة التَّدخل ونوع التّدخل ومساعدتها.
- توجيهها إلى جهة قانونيّة إذا تطلب الأمر من أجل حمايتها وحماية أبنائها.

2.آليات الدَّعم والتَّكفُّل:

ويشمل بالدَّرجة الأولى تقديم خدمات الدَّعم: إذا كان هناك ضررًا كبيرا واقعًا على

المرأة وأبنائها وجب التَّدخل سريعًا لحمايتهم وإخطار الجهات المخوّلة بذلك.

أ. الدَّعم النَّفسي:

- تقديم المساعدة والدَّعم النَّفسي إذا كانت المرأة المعنّفة في حالة نفسية تستدعي تدخل الأخصائي النَّفسي.
- توجيهها إلى مكان تأوي إليه ومحاولة توفير مركز للإيواء مؤقّت، خاصة في حالة هروب أو عدم وجود مكان تأوي إليه المرأة المعنَّفة.
- توفير الرّعاية النَّفسية والعقليّة والجسديّة أيضا.

ب. الدعم القانوني:

- عدم التّأثير على المرأة في التنازل عن حقها في حالة ما إذا قرّرت متابعة الجاني.
- تقديم وتوفير الاستشارة القانونيّة إذا طلبت المرأة ذلك.
- اِطلاع المرأة الضَّحيَّة على حقوقها المنصوص عليها قانونا.
- منح الضَّحيَّة كل المعلومات حول الخطوات والتّدابير التي ينبغي اتباعها.
- تجنّب التّأثير على الضَّحيَّة من أجل التَّنازل عن الشّكاية أو اقتراح الوساطة.
- إذا كانت حالة المرأة المعنّفة تتطلّب تدخُّلا طبِّيًّا، تقوم المكلّفة بالاستماع بمرافقتها أو توجيهها عند الطَّبيب الشَّرعي لتلقِّي العلاجات الضَّروريّة وللحصول على شهادة طبِّيَّة تُثْبِتُ تعرُّضها للعنف.

هـ. الدَّعم الاجتماعي:

- تجنّب تحميل المسؤوليّة للمرأة أو إهانتها.
- الحفاظ على مبدأ السّرّيَّة.
- حماية المرأة وأطفالها من العنف الأسري خاصة بالتّدخل السّريع والفعَّال من طرف المركز واتّخاذ الإجراءات اللّازمة.
- محاولة دعم المرأة المعنَّفة اجتماعيًّا من خلال توعيتها وتوجيهها إلى مراكز التَّكوين والتّمهين في مجالات متعدّدة قصد تنمية مهاراتها وتمكينها اقتصاديًّا واجتماعيًّا (إدماجها في القطاع الاقتصادي). من أجل استعادة ثِقتها بنفسِها وإعادة تنظيم حياتها.

خامساً. التَّحدِّيات التي تواجه تقديم الخدمات الاجتماعيَّة للنّساء المعنَّفات في المجتمعات العربيَّة:

يتطلّب العمل مع النساء المعنّفات توفير الدعم والمساندة اللازمين، بما يُمكّنهن من تجاوز آثار العنف، واستعادة ثقتهن بأنفسهن، وإعادة الاندماج الفعّال في المجتمع. والجزء الأكبر في هذه المرحلة يقعُ على عاتق مقدمين أو مقدمات الخدمات في تجنيد مصادر الدعم بمستويات مختلفة، ويجبُ أنْ يتّصف مقدمو الخدمات بالتجرد من معتقداتهم وآرائهم المسبقة تجاه ضحايا العنف وأن لا يكونوا منحازين بشكل سلبيٍّ تجاه النساء بسبب أحكامهم المسبقة، حيث إنَّ المواقفَ والآراء والأحكام المسبقة تنعكس سلبًا على توجهات وسلوك مقدمين ومقدمات الخدمات أثناء التَّدخُّل، وهذه السُّلوكيات النَّمطيَّة لهم تعزّز من ازدياد حالات العنف والتَّميّز.

وتتمثّل الأحكام المسبقة على سبيل المثال وليس الحصر بالآتي:

1. العنف هو حالة ثقافيّة في المجتمعات العربيّة عمومًا وبالتَّالي لا يعدُّ أبدًا اختراقًا للقانون أو انتهاكا للأعراف خاصّة ضدّ المرأة والطّفل.
2. أنَّ الرجال يصلحون أكثر من النّساء ليكونوا قيادين في الفضاء العام بما فيها الأولويّة أن يكونوا رؤساء دول أو رؤساء شركات وفي سوق العمل.
3. أن المرأة هي المسؤولة المباشرة عن العنف الذي يمارس عليها والذي تتعرّض إليه في مختلف مواقع الاحتكاك والتواصل.
4. أن المرأة أو الفتاة التي تتعرّض للاغتصاب سواء من داخل الأسرة (الاعتداءات الجنسية) أو من خارجها هي السبب فيه بسبب لبسها أو مظهرها أو تصرفاتها أو سلوكها...
5. . تقبل المرأة أو الفتاة للضّرب باعتباره فعل مقبول ثقافيًّا ويمارس مجتمعيا وبدعم أيضا من القانون الوضعية في بعض الدول العربيّة.
6. مفهوم الشّرف مرتبط ارتباطا مباشرا بجسد المرأة.
7. الفهم المجتمعي الخاطئ حول المرأة المطلقة أو الأرملة أو العزباء يمكن أن تكون «لقمة سائغة» في المجتمع وبالتّالي سهولة الاعتداء عليها وتعنيفها أو سهولة

استدراجها واستغلالها لإقامة علاقة معيّنة.

8. لوم المرأة المستمرّ على قرارها بإنْهاء علاقتها الزَّوجيَّة وأنَّها السَّبب في فشل هذه العلاقة سواء بوجود أو عدم وجود أطفال وينظر إليها على أنّها «أم سيّئة» في حال كان لديها أطفال، لأنّ «المرأة الجيدة» -من وجهة نظر المجتمع- هي التي تصبر للضَّرب والعنف وتصمت وتبقي على هذا الزّواج حتى ولو كلّفها حياتها. (UNFPA, 2021, p 26).

وبالتّالي فمن المبادئ الأساسيّة الواجب توافرها عند العمل مع النّساء الضّحايا العنف يتمثّل في احترام كينونة المرأة الضّحيَّة النَّاجية وتعزيز حق النّساء في اتّخاذ القرار الذي تراه مناسبًا لوضعيّتها وحياتها وتقديم كافّة الخدمات المتوفّرة بدون تمييز. إنَّ هذه المبادئ تضع مقدمي الخدمات في إطار مهني بعيدا عن الشّخصنة والأحكام والآراء المسبقة التي قد تكون موجودة لدى مقدّمي أو مقدمات الخدمات عند التَّعامل مع النّساء ويجب أن تكون هذه المبادئ مبنيّة على الإيمان بحق النّساء والفتيات العيش في مجتمع آمن بعيدًا عن التَّهديد والعنف والتَّمييز.

خاتمة:

يُعَدُّ تطوير مجال الحماية الاجتماعيّة في مواجهة العنف ضد المرأة اليوم أكثر من ضرورة في مؤسّسات الرّعاية الاجتماعيّة في الجزائر خاصّة، ذلك أن مشكلة العنف ضد المرأة تُعَدُّ من المشكلات الاجتماعيَّة الأكثر انتشارا في المجال الأسري خاصة وهذا ما يجعل الأسرة فضاءً غير آمن بالنّسبة للمرأة وأطفالها من خلال اضطراب مختلف العلاقات الاجتماعيّة داخل النَّسق الأسري، وعدم استقرار الأسرة هو عدم استقرار المجتمع وفقدان توازنه وضرب لاستقرارِه.

وحيث أنَّ المجتمعات المتقدّمة تشهد تطورًا واضحًا في هذا المجال إلَّا أنَّه في الجزائر لا زال يراوح مكانه، نتيجة لعوامل سياسيّة وكذا عوامل سوسيو-ثقافية التي لا زالت تعتبر العنف ضد المرأة هو حق مكرّس اجتماعيًّا بالدَّرجة الأولى للرّجل الذي من حقّه إهانة المرأة وتعنيفها وحتى قتلها تحت مسمّيات مختلفة. ومن خلال أدوار عديدة. إنَّنا اليوم بحاجة إلى تفعيل قوانين كما نحن بحاجة إلى تفعيل خدمات اجتماعيّة مختلفة

من شأنها مساعدة هذه الفئة الهشّة من النساء، في سبيل مساندتها نفسيًّا واجتماعيًّا لمواجهة خطر التَّعنيف والتّكيّف مع مختلف مشكلاتها وتحقيق توافقها النّفسي والاجتماعي الذي يعني تحقيق توازن للأسرة والمجتمع على حدّ سواء. ومن أجل ذلك نسعى لتقديم جملة من التَّوصيَات:

- الأسرة أهم مؤسسة تنشئية والمرأة جزء لا يتجزأ عن هذه المؤسسة لذلك فإن استقرار الأسرة من استقرار المرأة وترقية حقوق المرأة وحمايتها هو ترقية مؤسّسة الأسرة وحمايتها، وبالتّالي تحقيق استقرار المجتمع وتوازنه.
- تفعيل دور خلايا الإصغاء لنساء في وضع صعب في مديريات النشاط الاجتماعي على مستوى التراب الوطني.
- القيام بمختلف النشاطات التحسيسية والتظاهرات التوعوية من أجل رفع مستوى الوعي المجتمعي اتجاه قضية العنف ضد المرأة وهذا في مختلف المؤسسات التنشئيّة والاجتماعيّة.
- تدعيم خلايا الإصغاء بمختصين في المجال النّفسي والاجتماعي بهدف التكفل الأمثل والنوعي لهذه الفئة من النساء ومساعدتهن على تخطي مشكلاتهن النَّفسيَّة والاجتماعيَّة.
- تطوير مجال الخدمات الاجتماعية في الجزائر والذي لا يزال محتشما مقارنة بدول غربية وعربية، وتأسيس معاهدَ وكليات خاصّة بهذا المجال، من أجل التَّكفل الأمثل لمختلف الفئات الهشّة في المجتمع الجزائري.

قائمة المراجع:

1. أبو قوره، خضر عبد العظيم، (2010)، نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي: مركز دراسات التنمية البشرية.
2. الأمم المتّحدة. (2019). ملاجئ النساء الناجيات من العنف: توافرها وإمكانية الوصول إليها في المنطقة العربية، بيروت: الأمم المتحدة.
3. الأمم المتحدة.2021)). الخدمات الشاملة للناجيات من العنف القائم على النوع

الاجتماعي، القاهرة: - UNFPAصندوق الأمم المتحدة: المكتب الإقليمي.

4. جابر، أحمد. (2006). المرأة الفلسطينية في مواجهة العنف والتمييز، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت.
5. السمري عدلي محمود والسوالقة رولا عودة. (2015). علم الاجتماع الاكلينيكي، ط1، عمان: دار المسيرة.
6. علي، ماهر. (2000). الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر.
7. الفاروق زكي يونس. (1978). الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي، القاهرة: عالم الكتب.
8. فويدر إبراهيم، (د ت)، الحماية الاجتماعية، الماهية والمفهوم رؤية شمولية، القاهرة: مطابع جامعة الدّول العربيّة.
9. منظمة الصحة العالمية. (2002). التقرير العالمي حول العنف والصحة. القاهرة: المكتب الإقليمي لشرق المتوسط
10. Born, Michel. (2005). Psychologie de la délinquance, Bruxelles :édittion le Boeck & Larcier, 2005.
11. استحداث أربعة مراكز جديدة لمساعدة النساء في شدة بالجزائر، مقال نشر في جريدة الفجر بتاريخ: 26_11_2010. https://www.djazairess.com/alfadjr/167031

الحماية الاجتماعية للمرأة المعنفة في المجتمع الجزائري
بين التهميش ورد الاعتبار.

الدكتورة: شوايل شايلة شهرزاد.
أستاذة محاضرة «أ» بجامعة وهران 2--

◇◇◇

الملخص:

شهدَ المجتمع الجزائري في السَّنوات الأخيرة تزايدًا ملحوظًا في ظاهرة العنف ضد المرأة، سواء في الفضاءات الخاصَّة أو العامَّة، ما يدفع إلى مساءلة مدى نجاعة آليات الحماية الاجتماعيَّة الموجّهة لهذه الفئة الهشَّة. فالمرأة المعنَّفَة لا تعاني فقط من الأذى الجسدي أو النّفسي، بل تواجه أيضًا أشكالًا متعدّدة من التَّهميش الاجتماعي، الاقتصادي والرمزي، ما يستدعي تحليل هذه الوضعيّة من منظور سوسيولوجي يُبرز علاقة العنف بالبنى الاجتماعيّة والثّقافية، ويقيم أداء منظومة الحماية الاجتماعيَّة من زاوية القدرة على إعادة الاعتبار للضَّحايا.

كلمات مفتاحية: الحماية الاجتماعية، المرأة المعنفة، العنف ضد المرأة «، التهميش الاجتماعي، العدالة الاجتماعية، الرعاية الاجتماعية، حقوق المرأة، العنف الأسري، إعادة الاعتبار.

مقدمة:

تُعدّ قضايا العنف ضدَّ المرأة من الإشكاليات الاجتماعيَّة العميقة التي تعكس اختلالات في البنية الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة للمجتمعات، لا سيما في السّياقات التي تسودها أنساق تقليديّة وبنى أبويّة. في الجزائر، وعلى الرّغم من التَّطورات التَّشريعيَّة والمؤسَّساتيَّة التي طالت مجال حقوق المرأة، لا تزال فئة النّساء المعنَّفَات عرضة لأشكال متعدّدة من التَّهميش الاجتماعي، ويمثّل سؤال إعادة الاعتبار لهذه الفئة محورًا مركزيًا في النّقاشات السوسيولوجية حول العدالة الاجتماعيَّة والحماية الاجتماعية.
تنطلق هذه الورقة من سؤال رئيسٍ:

- كيف تتجلَّى مظاهر التَّهميش الاجتماعي للمرأة المعنَّفة في الجزائر، وكيف يمكن ردّ اعتبارها عن طريق الحماية الاجتماعيَّة؟

المرأة المعنَّفة في المجتمع الجزائري تُعاني تهميشًا متعدّدَ الأبعادِ، يتجاوز العنف الجسدي ليشمل أوجهًا مؤسساتيَّة، اجتماعية، واقتصادية. وعلى الرّغم من الجهود التّشريعيّة (مثل القانون 15-19 لسنة 2015)، فإنّ الحماية الاجتماعيّة لا تزال تعاني من اختلالات بنيوية. يهدف هذا المقال إلى تحليل الحماية الاجتماعية للمرأة المعنَّفة من منظور سوسيولوجي، مركّزًا على التَّوتر بين التّهميش وإعادة الاعتبار، بالاستناد إلى بعض معطيات دراسات ميدانيَّة سابقة.

أولاً: الإطار المفاهيمي والنَّظري:

1.التَّهميش الاجتماعي:

يُقصد بالتَّهميش الاجتماعي إقصاء فئة أو جماعة من الاندماج الفاعل في الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديَّة والثَّقافيَّة، ما يحرمها من الوصول إلى الموارد والفرص والاعتراف الرَّمزي.

2.المرأة المعنفة:

هنّ النّساء اللاتي يتعرضنَ لأشكال من العنف الجسدي، النفسي، الاقتصادي أو الجنسي، سواء داخل الأسرة أو في الفضاءات العامّة.

3.الحماية الاجتماعيَّة:

هي منظومة من السّياسات والخدمات والآليات التي تهدف إلى الحد من الفقر والهشاشة وتوفير الدَّعم للفئات الضَّعيفة، بما في ذلك النّساء المعنَّفَات.

4. المرجعيَّة النَّظريَّة:

يمكن الاعتماد لفهم هذه الظاهرة على مقاربات سوسيولوجيّة مثل نظريَّة التَّفاعل الرَّمزي (Goffman)، التي تركز على الوصم الاجتماعي، والنَّظريَّة النّسويَّة التي تُفَسِّر العنف والتَّهميش ضمن علاقات الهيمنة الجندريَّة، وعلى نظريَّة التَّهميش الاجتماعي: كما طوّرها روبرت كاستل ‹Castel› ليتطرَّق لمفهوم التأمين الاجتماعي مقابل الهشاشة

الاجتماعيَّة، والتي تشرح كيف يؤدِّي غياب الأمان الاجتماعي والاقتصادي إلى هشاشة الأفراد داخل المجتمع. ممَّا يساعدنا على الفهم والوقوف على العلاقات بين المتغيّرات المتعلقة بها الحماية الاجتماعيّة للمرأة المعنّفة بالمجتمع الجزائري.

2.واقع المرأة المعنَّفَة في المجتمع الجزائري:

الواقع أنَّ العنفَ ضد المرأة ظاهرة ملازمة لكل حياة اجتماعيَّة، فالوسط الاجتماعي ليس مجال للتّعاون فقط؛ بل هو مجال للصراع، وبتعبير «ابن خلدون»: «ليس الإنسان مدني بالطبع، بل عدواني بالطبع **(حمداوي، جانفي-افريل، 2000، ص 4)**»، وفي الجزائر يظل العنف ضد المرأة، رغم شيوعه من أكثر انتهاكات حقوق الإنسان اختفاء، رغم أنَّ مؤسَّسات الدَّولة قد بدأت في الاعتراف بهذه القضيَّة والتَّصدّي لها، وفي هذا الصَّدد تُعَدُّ «الإستراتيجيّة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأ «، التي وضعتها الوزيرة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، أكبر مبادرة واعدة لتأكيدها نهجا متعدّد الأبعاد قائم على منظور لحقوق الإنسان، إلا أن هيكل الأسرة والثَّقافة والتَّقاليد كلها عوامل تُعدُّ النساء جالبات للعار على أسرهن إذا أقحمن الغرباء، بمن فيهم سلطات الدّولة في «المسائل الأسرية»، كل هذا يحدث في ظل التطورات التي تعيشها الأسرة الجزائرية منذ الاستقلال إلى يوما هذا، والتي أثرت على شكلها، أنماطها ووظائفها، وحيث أصبح الكلام عن واقع المرأة وموقعه في الحياة الاجتماعيّة وضرورة تغييره مقبولا، إلا أن الحديث عن العنف الممارس ضدها لا يزال يلقى مقاومة عنيفة من طرف الأسرة... إلخ، وذلك لأنَّه يحدث من وراء ملايين الأبواب المغلقة؛ أين يبذل الكثيرون مجهودا كبيرًا لكي يبقى ضمن أسرار الأسرة فعليا على المرأة لكي تتكتم على العنف. وحتى في حالات العنف الخطير، كثيرا جدا ما تحاول الأسرة السعي وراء الحصول على نوع من المصالحة داخل الأسرة، بدلًا من الإبلاغ عن الجاني رغم ذلك نجد بعض أفعال العنف تطفو على السطح عندما يطفح الكيل ويتحدَّث عنه ويلاحظه الآخرون.

هذا ما أسفرَت عنه نتائج الدراسة التي قامت بها مديريّة الصحة العامة. فلقد أبرزت على لسان مصلحة صحة النساء بالمعهد الوطني للصحة العمومية، أن «أزيد من «50% من حالات العنف ضد المرأة موطنها المنزل وأغلبها يمارسها الزوج، في المقابل

بلغ العنف الممارس على الأمهات ثلث النساء اللاتي يتجاوزن 55 سنة، وان أكثر من ثلث النساء قد تعرضن للعنف من قبل الجيران والمعارف (مجاهد، مارس 2005، ص 04).

إضافة إلى ما قدمته ممثلة لجنة المرأة بالمركزية الثقافية عن تجربة مركز الاجتماع والتوجيه الذي استقبل منذ إنشائه في 2003 نحو ألف مكالمة هاتفيّة من ضحايا التحرش الجنسي الذي تمَّ الاستماع إليهن في مركز التوجيه وتقديم لهن المساعدة خاصة النَّفسيَّة والمرافقة القانونيَّة (حساني، مارس 2005، ص 05).

مظاهر التهميش الاجتماعي للمرأة المعنّفة في الجزائر:

1.التهميش القانوني والمؤسسي:

رغم التعديلات التي أُدخلت على قانون العقوبات في الجزائر عام 2015 لتجريم العنف ضد المرأة، إلا أنَّ تطبيق هذه التعديلات يظلُّ محدودًا في الواقع، من أبرز الأسباب التي تساهم في ذلك ضعف التّبليغ عن حالات العنف، بالإضافة إلى الضغوط الاجتماعية التي تواجهها المرأة في مجتمعنا. هناك أيضًا الخوف من الوصمة الاجتماعيّة التي تلاحق الضحية في حال كانت قد قدمت شكوى ضد المعتدي. والأمر لا يقتصر على ذلك فقط، بل هناك غياب لمراكز الإيواء الكافية والمجهزة لاستقبال المعنَّفات، مما يزيد من معاناتهن. كما أن التنسيق بين الجهات المعنيَّة مثل وزارة العدل، وزارة الصحة، ووزارة الشؤون الاجتماعية لا يزال ضعيفًا جدًّا.

مثال ميداني:

في دراسة أُجريت عام 2021 على مستوى مركز الإيواء في ولاية وهران، كشفت النتائج أن أكثر من 70% من النساء المعنّفات اللاتي تم استقبالهن في المركز واجهن صعوبات في الحصول على الحماية القانونية بسبب بطء الإجراءات وغياب المرافقة القانونية المناسبة، هذا الأمر جعل العديد منهن يشعرن بالعجز ويصعب عليهن الوصول إلى العدالة.

التهميش الاقتصادي:

غالبًا ما تواجه النّساء المعنَّفات صعوبة كبيرة في الاستقلال المالي، وهو ما يعوق

قدرتهن على مغادرة علاقات العنف. تتفاقم المشكلة عندما تكون المرأة لا تعمل أو لا تملك مصدر دخل ثابت. صعوبة دخولهن إلى سوق العمل، خصوصًا بالنسبة للمطلقات أو الأمهات العازبات، يجعل وضعهن الاقتصادي أكثر هشاشة ويزيد من معاناتهن.

مثال ميداني:

في لقاءات مع نساءٍ استفدن من برنامج التَّمكين الاقتصادي في ولاية بجاية، تبيَّن أن أغلبهن لا يمتلكن شهادات مهنية أو خبرات عملية سابقة، هذا الأمر كان يشكِّل حاجزًا أمامهن للاندماج في سوق العمل حتى بعد مغادرتهن العلاقات العنيفة. لذلك، نجد أن الكثير منهن يواجهن صعوبة كبيرة في تحقيق استقلالية اقتصادية، مما يطيل من فترة معاناتهن.

التهميش الثقافي والرمزي:

للأسف، في كثير من الأحيان، تنتشرُ ثقافة لوم الضحية في مجتمعنا، حيث يُنظر إلى العنف على أنه مسألة خاصة تخصُّ الأسرة ولا ينبغي التدخل فيها من الخارج. هذه الثقافة تساهم في تقليص فرص دعم المرأة المعنفة أو تقديم المساعدة لها. كما أن الصور النمطية التي تُرسخ دور المرأة كـ: «حافظة للبيت» تجعل المجتمع يرى أن العنفَ ضد المرأة هو نوع من الفشل الأسري، وهو ما يضع مزيدًا من الضغوط على الضحية.

مثال ميداني:

من خلال مقابلات مع نساء معنّفات من منطقة الجلفة، أخبرنني أن أسرهن رفضت استقبالهن بعد أن هربن من منازلهن بسبب العنف، معتبرين أن هذا التصرف يمثل «عارًا» يسيء لسمعة العائلة، هذه النظرة الاجتماعية تعمق العزلة التي تشعر بها المرأة المعنَّفة، مما يجعل من الصعب عليها تلقي الدعم النفسي أو المادي.

التهميش النفسي:

غياب الدعم النفسي المؤسسي المنتظم يزيد من تفاقم الأثر النَّفسي للعنف على المرأة. كثير من النساء يشعرن بالخجل والذَّنب نتيجة لتعرضهن للعنف، ما يمنعهن

من البحث عن المساعدة أو التَّحدث عن معاناتهن. هذا التَّهميش النفسي يُثقل على ضمير المرأة ويجعلها عالقة في دوامة من الاكتئاب والصدمات النَّفسيَّة التي قد تستمرُّ لفترات طويلة.

مثال ميداني:

في تقرير لجمعية «نساء من أجل التغيير» لعام 2022، ورد أن العديد من النساء المعنَّفات اللائي ترددن على مراكز الاستماع في الجزائر العاصمة أظهرن علامات من الاكتئاب العميق، ولكنهن لم يتلقين الدعم النفسي الكافي أو المناسب، هذا الفراغ في الدعم النفسي الرسمي يساهم في بقاء الضحايا في حالة من الانعزال، ويؤثر بشكل سلبي على فرص تعافيهن من التجارب المؤلمة التي مررن بها.

آليات الحماية الاجتماعية ورد الاعتبار

1.على المستوى القانوني:

من الضروري أن نعمل على تفعيل القوانين الموجودة بشكل فعّال، مع توسيع نطاقها لتشمل أنواعًا أخرى من العنف مثل العنف الاقتصادي والنفسي، الذي لا يزال يُهمَل في الكثير من الحالات، كما يجب تبسيط إجراءات التبليغ والحماية القانونية، مثل تسهيل الوصول السريع للمحاكم وإصدار أوامر حماية فعالة، حتى تجد المرأة المعنفة طريقًا واضحًا للعدالة دون عقبات.

2.على المستوى المؤسساتي:

من المهم أن تعزّز الدولة دور مراكز الاستماع والإيواء، بحيث تُقدّم للنساء المعنَّفات كل أشكال الدعم الممكنة: القانوني، النفسي، والاقتصادي. لا بدَّ من تكوين وتدريب كوادر مختصّة في الشّرطة والمستشفيات للتّعامل مع النساء المعنّفات بشكل محترف وواعٍ لطبيعة هذه الحالات، حتى يشعرن بالأمان في تلك المواقف الحرجة.

3.على المستوى الاقتصادي:

تمكين المرأة اقتصاديًّا يُعدُّ خطوة أساسية لإعادة بناء حياتها. تشير الدراسات الميدانية إلى ضرورة أن تكون هناك برامج تهدف إلى تقديم قروض صغيرة، دورات

تدريبية مهنية، وتسهيلات في التوظيف، خاصة للنّساء اللاتي تعرضن للعنف، كما ينبغي إدراجهن في برامج الإسكان الاجتماعي، مع منح أولوية خاصة لهن في حال كانت ظروفهن تحتاج إلى مساعدة عاجلة.

4.على المستوى الرمزي والثقافي:

من الضروري إطلاق حملات توعوية على نطاق واسع لتغيير العقليات والمواقف السائدة، التي تبرر العنف ضد المرأة أو تعتبره أمرًا عائليًّا لا يُتَدخل فيه. فلا بدَّ من تكثيف الجهود لتضمين قضايا العنف ضد المرأة في المناهج الدراسيَّة ووسائل الإعلام، حتى يبدأ المجتمع في تغيير تصوّره حول هذا الموضوع.

5.على المستوى النفسي:

الدّعم النفسي هو حجر الزاوية في عملية الشّفاء للمرأة المعنفة. ينبغي أن تتوفر خلايا استماع ودعم نفسي في جميع الهياكل الصّحِّيَّة والاجتماعيَّة لتقديم المساعدة للنّساء المتضرّرات بشكل منتظم. بالإضافة إلى ذلك، يجب دعم الجمعيات التي تقدم مرافقة نفسيّة متخصِّصة، لأنهنَّ غالبًا ما يكن أكثر قدرة على فهم الاحتياجات النَّفسيَّة لهذه الفئة والتَّعامل معها بشكل فعَّال.

التَّحديات والمعيقات الحماية الاجتماعية:

تواجه الحماية الاجتماعيَّة للنساء المعنفات العديد من التّحديات التي تعرقل جهود توفير دعم فعال لهن، من أبرز هذه التَّحدِّيات ضعف التَّنسيق بين الجهات المختلفة، مثل الجمعيّات، القطاعات الحكوميّة والقضاء، ممَّا يُؤدِّي إلى تشتُّت الجهود ويفقدها الفعاليَّة في تطبيق التَّدابير اللَّازمة لحماية المرأة، بالإضافة إلى ذلك، تظلّ ندرة الإحصائيّات الدَّقيقة حول العنف ضدّ النّساء عقبة كبيرة، حيث يصعب وضع سياسات فاعلة وموجّهة دون توفر بيانات واضحة حول حجم المشكلة وأبعادها، من جهة أخرى، لا تزالُ ثقافة الصَّمت والخوف من الفضيحَة تمثّل عائقًا رئيسًا، حيث يفضل الكثيرون إبقاء هذه القضايا طيّ الكتمان تجنُّبًا للعار الاجتماعي، وهو ما يعيق عمليَّة تفعيل الحماية بشكل شامل، ولإعادة الاعتبار للمرأة المعنّفة وتمكينها من الحصول على حماية اجتماعيّة فعّالة، من الضّروري أن نتبنَّى التَّجارب النَّاجحة التي

أظهرت أنَّ الدَّعم الفعّال يتطلَّب حلولًا متعدِّدة الأبعاد. ينبغي التَّركيز على تمكين المرأة اقتصاديًّا من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمنح، بما يسهم في منحها استقلالًا ماليًّا يساعدها في إعادة بناء حياتها، كما أنَّ الإدماج الاجتماعي والنَّفسي أمر حيويّ، حيث يجب أن تتاح للنّساء فرص للخضوع لجلسات تأهيل وإعادة بناء الثّقة، الأمر الذي يساعدهن على استعادة مكانتهن داخل المجتمع. من الضروري أيضًا أن يُراجع خطاب الإعلام والتَّعليم لتفكيك الصور النمطية السائدة حول «المرأة الضحية» التي تساهم في تشويه صورتها وتقليلِ فرصها في التَّفاعل الإيجابي مع المجتمع. أكَّدت دراسة مخبر الأسرة والتنمية في جامعة وهران (2022) أن أكثر النساء اللواتي استعدن استقلالهن بعد تعرضهن للعنْف، كن قد حصلن على دعم اقتصادي مباشر، وهو ما كان له دور أساسيّ في تغيير واقعهن.

خاتمة:

يتَّضحُ من خلال هذه المداخلة أنَّ التَّهميشَ الاجتماعي للمرأة المعنَّفة في الجزائر متعدّد الأبعاد ويتطلّب تدخلات متكاملة تتجاوز المقاربة القانونيَّة إلى مقاربات اقتصاديَّة، ثقافيَّة ونفسيَّة.

رغم الاعتراف الرَّسمي بظاهرة العنف ضدَّ النِّساء، لا تزال المؤشرات مقلقة، تُظهر تقارير المديرية العامة للأمن الوطني (2022) أن:

أكثر من 70% من المعنفات يُعنَّفن داخل الإطار الأسري.

نسبةٌ كبيرة من الحالات لا يتمُّ التبليغُ عنها بسبب الخوف من الوصم الاجتماعي أو غياب الثِّقة في المنظومة العدلية. توثق دراسة أجرتها جمعية (2019) (SOS femmes en détresse) في العاصمة الجزائرية، أن:

65% من النّساء المعنَّفات لا يملكن مصدر دخل، و58% من الضَّحايا يعشن في ظروف سكن غير لائق. ورغم بعض الخطوات المهمّة التي تم اتخاذها، إلا أن رد الاعتبار الحقيقي للمرأة المعنَّفة لا يمكن أن يتحقّق إلا بتغيير شامل في البنية الاجتماعيَّة والثقافيَّة، وتوفير حماية اجتماعية فعالة تُعيد لها كرامتها وحقوقها

كمواطنة كاملة. إن مقاربة الحماية الاجتماعيَّة للمرأة المعنَّفة في الجزائر يجب أن تتجاوز الجانب القانوني لتلامس واقع التَّهميش المؤسساتي والرَّمزي. وإعادة الاعتبار الحقيقي، ففي ضوء ما تمَّ عرضه، يتَّضح أن واقع المرأة المعنَّفة في المجتمع الجزائري لا يزال يشكّل إحدى أبرز صور الهشاشة الاجتماعيّة التي تعكس اختلالات عميقة على مستوى البنية القيمية، والتّصورات الثَّقافيَّة، وكذا فعالية السياسات العمومية. إذ أنَّ التَّهميش الذي تعانيه هذه الفئة لا يقتصر فقط على العنف ذاته، بل يمتد ليشمل غياب آليات فعّالة للحماية الاجتماعية، ممَّا يساهم في إعادة إنتاج وضعيات الإقصاء والمعاناة.

وقد أظهرت بعض الدّراسات الميدانيَّة ضعف التنسيق المؤسساتي، ونقصًا في التّكفل النفسي والاجتماعي، إضافة إلى محدوديّة الملاجئ ومراكز الإيواء،ما يدعو إلى ضرورة إعادة النّظر في نماذج التّدخل الاجتماعي والسياسات المعتمدَة.

وعليه، فإنَّ تحقيق إعادة اعتبار حقيقيّة للمرأة المعنَّفة لا يمكن أن يتمَّ دون تبنِّي مقاربة شموليَّة، تدمج بين الأبعاد القانونيَّة، السوسيولوجيّة، النّفسية والمؤسساتيّة، وتُعلي من شأن العدالة الاجتماعيّة والمساواة. كما ينبغي أن يُواكب ذلك وعيا جماعيًّا يناهض ثقافة التبرير والتواطؤ مع العنف، ويعزز مكانة المرأة كفاعل اجتماعي كامل الحقوق.

في الأخير، تبرز الحاجة الملحة إلى تفعيل دور الدولة والمجتمع المدني في ضمان حماية فعالة ومستدامة، تجعل من الحماية الاجتماعيَّة أداة لإعادة بناء الذات، وليس مجرَّد آليَّة للتَّدخُّل في حالات الأزَمَات.

قائمة المراجع:

1. جمعية SOS Femmes en détresse (2019). دراسة استكشافية حول النساء ضحايا العنف في الجزائر العاصمة.
2. حساني وهيبة **رسالة الأسرة**، مجلة تصدر عن الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، العدد09، مارس 2005.

3. حمداوي محمد: وضعية المرأة والعنف داخل الأسرة في المجتمع الجزائري التقليدي»، إنسانيات: المجلة الجزائرية في الأنتروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، العدد10، جانفي-افريل،2000 .
4. القانون رقم 15-19 المعدل والمتمم لقانون العقوبات (2015).
5. مجاهد فائقة: «محاربة العنف...أمر يعني المجتمع»، **رسالة الأسرة**، مجلة تصدر عن الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، العدد09، مارس2005 .
6. مهني، فضيلة (2020). المرأة المعنفة في الجزائر: دراسة ميدانية ببجاية. مجلة دراسات سوسيولوجية، جامعة بجاية.
7. وزارة التَّضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة (2021). تقرير حول وضعية المرأة ضحية العنف.
8. Castel, R. (2003). L'insécurité sociale: Qu'est-ce qu'être protégé ? Éditions du Seuil.

الحماية الاجتماعيّة للمرأة المعنّفة داخل البيئة الأسريّة
-دراسة تحليليّة سوسيولوجية-

Social protection for women subjected to domestic violence
- a sociological analytical study

ط.د مسون نعيمة.

المركز الجامعي-تيبازة-.

massoun.naima@cu-tipaza.dz

الملخص:

نهدفُ بهذه الورقة البحثيَّة إلى تسليط الضَّوء على دراسة الأسباب التي تؤدِّي إلى ممارسة العنف ضد المرأة داخل البيئة الأسريَّة، وأيضا الكشف عن مجموعة برامج الحماية والاستراتيجيات التي تقدمها الدُّول والمجتمع المدني في الحدِّ من هذا العنف الموجه ضد المرأة، وكذا إلى تحليل الأبعاد السوسيولوجيَّة للحماية الاجتماعية المعنية بحماية المرأة المعنفة أو المهددة بالتعنيف داخل محيط الأسرة من خلال الوقوف عند أسباب الظاهرة وتحليلها سوسيولوجيا.

الكلمات المفتاحية: الحماية الاجتماعية، المرأة المعنفة، البيئة الأسرية.

Abstract:

This research paper aims to shed light on the causes of violence against women within the family environment, and to reveal the range of protection programs and strategies offered by states and civil society to reduce this violence against women. It also aims to analyze the sociological dimensions of social protection concerned with protecting women subjected to violence or threatened with violence within the family environment by examining the causes of the phenomenon and analyzing them sociologically

Keywords: Social protection, abused women, family environment.

إشكالية:

تُعْتَبَرُ ظاهرة العنف الأسري الموجّه ضد المرأة من الظَّواهر الاجتماعيّة التي باتت تشكّل تحدِّيًّا ظاهريًّا في جل المجتمعات المعاصرة، نظرًا لما تتركه في نفسيَّة الضَّحيَّة، بصفتها العنصر المعنَّف اجتماعيًّا، لما تتركه على أعضاء الأسرة، خاصَّة الأبناء وما يتعرّضون له من صدمات نفسيَّة خطيرة من جراء مشاهدة هذا التَّعنيف وربما المشاركة فيه كضحايا عند تدخّلهم لمساعدة الأم، وتبرز خطورة هذه الظَّاهرة عند تحدث داخل البيئة الأسريَّة التي يفترض أن تكون المكان الآمن الذي يوفر الحماية والدّعم لأفرادها، لكنَّها تتحول إلى بيئة مليئة بالخوف والحرمان والمعاناة والتَّهميش وللعديد من السّلوكيات العدوانيَّة التي تمارس في حق المرأة المعنَّفة.

يشكل تعرض المرأة للعنف -باعتبارها الأم والأخت والزوجة والابنة وأحد أهم أركان الأسرة- سواء من الأب أو الأخ أو الزوج من أهم العوائق التي تعوقها عن أداء دورها داخل البيئة الأسريَّة وخارجها، ولذلك كان لا بدَّ من ظهور مؤسَّسات داخل المجتمع، لمعالجة هذه القضايا وتقديم الخدمات اللازمة للمرأة المعنَّفة وترشدها إلى الطَّريق الصَّحيح لحلِّ مشاكلها وضمان حياة كريمة وآمنة لها بعيدة عن العنف وانتهاك حقوقها، كما أن العديد من الحالات تواجه صعوبة توفر مأوى لها لحمايتها من الإقامة مع الشخص الذي يكون مصدرا لتعنيفها أو أنها قد تكون مقيمة في مكان لا تتوفر فيه الحماية الكافية التي تكفل عدم تكرار تعرضها للإيذاء بكافة أشكاله الجسدية والنفسيَّة (بن عبد الله الغريبي، 2018، ص 29).

تظهر -في السياق ذاته- أهمِّيَّة هذه الحماية الاجتماعيَّة كآلية ضروريَّة لحماية المرأة وتمكينها من استعادة كرامتها وحقوقها وتتمثَّل هذه الحماية في مجموعة من البرامج والسياسات التي تقدّمها الدَّولة والمجتمع المدني في الحدّ من هذا العنف الموجه ضد المرأة، حيث تهدف هذه الدّراسة إلى تحليل الأبعاد السوسيولوجية للحماية الاجتماعية المعنية بحماية المرأة المعنَّفَة أو المهدّدة بالتَّعنيف داخل البيئة الأسرية من خلال الوقوف أولا عند أسباب ظاهرة وتحليلها سوسيولوجيا، وعليه نطرح التساؤل التّالي:

- فيما تتمثّل برامج الحماية الاجتماعيَّة المكلَّفة بحماية المرأة المعرضة لتعنيف داخل البيئة الأسرية؟

أولا: العوامل المسببة لظاهرة العنف ضد المرأة:

العنف الأسري ليس ظاهرة حديثة على المجتمع، بالرّغم من التّغيّرات التي طرأت في جل المجتمعات وعبر تاريخ طويل وحافل بالتّحولات الاجتماعيّة والثّقافيّة والاقتصاديّة، وتغير حتى في المعايير والقواعد والقيم التي تحكم الأفراد والشّعوب وكذا الاهتمامات والأهداف التي أصبح ينظر إليها، ومن العوامل التي المتسببة في ممارسة العنف ضد المرأة داخل البيئة الأسريّة نذكر منها ما يلي:

1.العوامل الذاتية:

يُعتبرُ المجتمع عامّة والمجتمع العربي والجزائري بالتّحديد مجتمعات ذكوريّة، فالكثير من الأعراف والتّقاليد أو المعايير تغرس في أذهان الابن الذّكر ويتربى عليها في الكبر، فالرّجل العنيف هو الرّجل الحقيقي الذي لا يخضع لزوجته.

وزيادة على ذلك، إذا كانت الزّوجة مطيعة لزوجها ومحافظة على حقوقه، فلا سبيل له عليها في تعنيفها أو تأديبها، أما إذا خرجت عن طاعته وخالفت أمره فيما وجب عليها فعله، كان له عليها ولاية التّأديب، ويمكن أن يستعمل الزّوج سلطته في تأديب زوجته أن يتعسّف في استعمال حقه على أساس مفهوم خاطئ لمساءلة القوامة (مزياني، 2023، ص 500).

كما أن ردة فعل المرأة المعنّفة تختلف من امرأة إلى أخرى وتتفاوت أشكل مقاومتها ومواجهتها، فأكثرهن يتكيّفن مع واقعهن القاسي ويتحملن المعاناة ويتقبّلن العيش كأسيرات في علاقات عنيفة، وهنا قد نجد أو الرّضوخ للوضع وتفضيل البقاء في أجواء مشحونة بالانفعالات العدوانيّة (بن طاهر وبهياني، 2016، ص 308). وعلى هذا الأساس يمارس الرّجل رخصته في تعنيف المرأة، لكونه تربى ونشأ على فكرة مفادها أن الرجل أعلى قيمة وشأن من المرأة ويمكن له أن يقوم بتأديب امرأته في حالة خروجها عن أمره، دون مراعاة مشاعرها أو كرامتها التي تسلب منها عند تعنيفها.

2.العوامل الاجتماعيّة:

إنّ التركيبة الأسريّة بالمجتمع لها دور كبير في تفشي ظاهرة العنف ضدّ المرأة ففي الأسرة التّقليديّة في سنوات ماضية كان نظام الأسرة الممتدّة أو المركبة هو القائم على إصلاح العلاقات بين الزّوجين من طرف كبير العائلَة، ولكن مع حدوث عدة تحوّلات في المجتمع وفي الأسرة بالذّات تدريجيًّا تلاشى هذا الدّور وتحوّلت معظم الأسر إلى نظام الأسرة النّواة، المتكونة من الزوج والزّوجة والأبناء، فكان لنظام الأسرة الممتدّة دور كبير في التّصدي للعنف خاصّة ضد المرأة لمن هم أكبر سنا في العائلة (بن عبد الله الغريبي، 2018، ص 37). فليست علاقة الرّجل بالمرأة داخل الأسرة دائما علاقة تعاونيّة، بل هي أيضا علاقة صراع يكون فيها العنف هو المهيمن (العرباوي، 2011، ص 78).

ويعتبِرُ بعض الأفراد من المجتمع أنّ عملَ المرأة خارج البيت غير ضروري، فمكانها هو البيت وإنجاب الأطفال والقيام بالتّربيّة، كما تذهب بعض الأسر إلى حرمان البنت من التعليم ومنعهم من حقّ اختيار شريك الحياة (الزوج)، كما تفرض عليهن الزواج المبكر (عيساوة ومامش، 2021، ص 126).

وفضلا على هذا، فإنَّ العنف الزوجي الممارس ضد المرأة في البيئة الأسرية، يترك آثارا سلبيَّة سيئة في نفسيتها، مما يجعلها تفقد الإحساس بالأمان داخل بيتها، فتصير كثيرة القلق والخوف من زوجها، وعندما يقوم بتكرار ممارسة العنف ضدَّها ينقص ويقل تقديرها واحترامها لذاتها، أين تصاب بحالات من الاكتئاب النّفسي، وعند تحملها للكثير من الإهانات والذل من طرف زوجها مع مرور الوقت، فإنّ حالتها النّفسيّة تزيد سوءا وتبدأ في اللّجوء إلى استخدام الأدوية النّفسيّة المهدئة، لتصبح بعدها مدمنة عليها، ومع شدّة الأمر عليها وعدم وجود حل لمشاكلها، يمكن أن تقوم بمحاولة الانتحار أو الانتحار (مزياني، 2023، ص 502). وتمثل ثقافة المجتمع دورًا مهما في حصول الإساءة للمرأة واستعمال العنف ضدها، خاصة عندما تكون هذه الثقافة تشجِّع على العنف ضدها وتدعمه وتؤيد التسلط على اعتبار ذلك من مظاهر الرجولة، كما تساهم بعض المعايير الثَّقافية المنحرفة في شيوع العنف ضد المرأة وتساند من يقوم به، لكونه وسيلة ضرورية لإيقاف المرأة عند حدها (زكراوي وبوكايس، 2023، ص 309). وعليه،

فإنَّ بعضَ الثَّقافات المجتمعيَّة في الثَّقافة التَّقليديَّة تبيح للرجل ممارسة العنف ضد المرأة مهما كانت حجم خطئها، فهو من يتصرّف بتعنيفها في كلّ الأحوال.

3.العوامل الاقتصاديّة:

تعدُّ العوامل الاقتصاديَّة من أكثر الدّوافع لممارسة العنف ضدّ المرأة التي تشهدها مختلف الشّعوب والمجتمعات، والسّبب في ذلك يعود إلى الضّغوطات الاقتصاديّة وظروف المعيشة الصّعبة التي تعاني منها الأسرة من الفقر والبطالة وقلة فرص العمل، بحيث تتشكّل مجموعة من الضّغوطات النّفسيّة على معيل الأسرة، حيث تخول للشّخص المتكفّل بالأسرة بالقيام بالعنف إزاء أفراد أسرته وفي الغالب تكون المرأة لتفريغ شحنة الفشل في تلبية جميع الحاجات الموكّلة إليه، فانخفاض الدخل لدى الفرد مع زيادة الاستهلاك الذي يزيد من تراكم الديون، أين يظهر عجز رب الأسرة عدم استطاعته تحقيق المتطلبات الأساسيّة للأسرة، فتظهر الخلافات الزوجية نتيجة عدم توفر هذه المتطلبات (عيساوة ومامش، 2021، ص 127). فمن شدة هذه الأزمة يقوم الرجل بممارسة العنف ضدّ الزّوجة.

كما نجد أيضا في بعض العائلات أن المرأة لا يسمح لها أن تقوم بوظيفة أخرى خارج بيت الزوجية، فهي تقوم -فقط- بالأعمال المنزلية من التّربية والتّنظيف وطهي الطعام، فتنعت هذه المرأة بالدونية والعاجزة وينظر لها على أنّها فاشلة ويمكن ممارسة العنف ضدها سواء المعنوي مثل السب والشتم أو المادي بالضرب إذا تدخلت في أمور غير المسؤولية البيتية، لأنّها لا تملك القوة المالية التي تسمح لها بإعطاء رأيها في الشؤون المنزلية وغيرها من الأمور. «وذلك بتكريس النظرة الدونية للمرأة وعدم مساواتها مع الرجل وإبقائها في حالة تبعية دائمة لزوجها، زد على ذلك التربية العنيفة التي يتلقاه الفرد وينمو عليها وسط محيط يقوم على سلوكيات عنيفة من جهة، ومن جهة أخرى ينظر للمرأة بعن استصغار واللااحترام، ويجعلها في أقل مرتبة من الرجل وهو ما يُعرَفُ بالمجتمع الذّكوري الذي تُعطى فيه الأولوية للرّجل على حساب المرأة» (بوزيد وعماري، 2021، ص 1953).

4.العوامل القانونية:

تتمثَّلُ هذه العوامل في مختلف القوانين والتّشريعات المتعلقة بالمرأة وبحمايتها وبالخصوص في مجتمعاتنا العربيّة التي يظهر فيها التّمييز والتحيز في القوانين لصالح الرجل، وغالبا ما تكون استجابة المرأة لما تتعرّض له من عنف له علاقة بمدى وعي المرأة وإدراكها لحقوقها الشّرعيّة والقانونيّة، وما يترتب على هذه الحقوق من واجبات وما يضمن لها العيش بكرامة، كما أنَّ المرأة لا تلجأ إلى التّبليغ للشُّرطة أو القضاء لاعتبارات عديدة، خاصة في المجتمعات المحافظة التي لا تزال تنظر إلى العنف الموجه ضد المرأة على أنه شأن عائلي لا يتخطى حدود الأسرة، بالإضافة إلى طول مدة الإجراءات الروتينية المعقدة في الجهات الأمنية والمحاكم التي في غالب الأحيان لا تكون في مصلحة المرأة وكل هذه الضّغوط تضطر المرأة لأنْ تبقى تحت ظاهرة التعنيف وتحمل ما تصاب به من عنف وإساءة (بن عبد الله الغريبي، 2018، ص 37).

ثانيا: البرامج والسياسات المعتمدة في الحماية الاجتماعيّة للمرأة المعنّفة:

لم تحظَ ظاهرة العنف ضد المرأة بمثل هذا الاهتمام الذي تحظى به اليوم، إلى أن تنبّهت هيئة الأمم المتحدة إلى مدى انتشار هذه الظاهرة في العالم بكلّ أصقاعه المتقدمة والمتخلفة الأمر الذي أدى إلى جديد في تناول قضية العنف ضد المرأة وتوالت القرارات الدولية التي تعتبره ظاهرة، لا بدّ من التصدي لها والوقوف عليها للقضاء عليها (مزياني، 2023، ص 495).

وعلى الرّغم من تصاعد الاهتمام بمسألة العنف ضدّ المرأة، إلا أنَّ الظَّاهرة لا تزال معقدة ومتعدّدة الجوانب وبالخصوص وأنها تتطلّب متابعة حمائية لحالة المرأة بعد تعرضها للعنف، حيث تتعدد صور المعاناة لدى ضحايا العنف من حالات مرضية عضوية ونفسية وعقلية، غياب المأوى ومصدر الدخل لدى الهاربات من العنف وغيرها وهي حالات تتطلب المرافقة من قبل الحماية المؤسساتية للمراكز المتخصصة لاستقبال هذه الفئة والتكفل بهم وصولا إلى إعادة إدماجهم مرة أخرى في المجتمع (حصايم، 2021، ص 348).

1.الآليات القانونية الدّولية لحماية المرأة المعنفة داخل البيئة الأسرة:

في قراءة سوسيولوجية لارتفاع الإحصائيات حول العنف الزوجي في العالم نجد أن هناك ارتباط بين ظاهرة العنف وتطور الدول وتقدمها أو تخلفها، فقد أثبتت الإحصائيات أن أكثر النِّساء تعرُّضا للعنف هن في أمريكا وفرنسا والهند، بالتأكيد على الفروق في المستوى الاقتصادي والثّقافي بين هذه الدول (العرباوي، 2011، ص 84).

يعتبَرُ العنف ضد المرأة محل اهتمام منظمة الأمم المتحدة، وما تجلَّى على وجه التحديد عندما عيّنت لجنة حقوق الإنسان بمقتضى قرارها 85/1995 مقرّرا خاصًّا مكلَّفا بمسألة العنف ضد النساء، كما اهتمَّت المنظَّمة العربيَّة لحقوق الإنسان اهتماما خاصًّا بقضايا المرأة، فقد أبرزت خصوصيَّة العنف ضد المرأة من خلال المؤتمرات الدَّوليَّة التي بلورتها قاعدة عريضة من المنظَّمات النِّسائية ومن أهم المؤتمرات التي عقدت مؤتمر القاهرة 2003م، حيث شاركت فيه 17 دولة عربية ونظمته رابطة المرأة العربية من أجل مناهضة العنف ضد المرأة (مزياني، 2023، ص 507).

ولقد أكَّدت لجنة القضاء على أشكال التَّمييز ضد المرأة دورتها الثامنة عام 1989م بتوصيتها العامة رقم 12 المعنوية، العنف ضد المرأة على ضرورة حماية المرأة من أي فعل من أفعال العنف يقع داخل الأسرة، وأوصت الدول الأطراف بأن تورد في تقاريرها الدورية إلى اللّجنة معلومات عن جملة أمور منها التشريع الخاص بشأن حماية المرأة من كافة أشكال العنف الذي يقع في حياتها اليومية، بما في ذلك الإيذاء داخل الأسرة (مزياني، 2023، ص 508).

وعلى الدّول واجب الحماية للمرأة من العنف ومحاسبة المسؤولين عنه، وتوفير الحماية والإنصاف للضحايا، وما يزال القضاء على العنف ضدّ المرأة واحدًا من أخطر التحديات التي تواجهنا في عصرنا اليوم، ويجب استخدام قاعدة المعرفة والأدوات التي تمَّ تطويرها في العقد الماضي للقضاء على العنف ضد المرأة، باستخدام أكثر منهجية وفعالية لوقف جميع أشكال العنف ضد المرأة، ويتطلَّب هذا إرادة سياسية واضحة والتزاما، معلنا بصوت عال ومنظور ثابت على أعلى مستويات قيادة للدّولة وتصميما ودفاعا وتدابير عملية من قبل الأفراد والمجتمعات المحلّية (حجيمي، 2014، ص 100).

أمَّا على الصعيد العربي، فقد أعلنت الأمانة العربيَّة للجامعة العربية، أنّها بصدد إعداد استراتيجية إقليمية عربية، تحت عنوان «حماية المرأة العربية»، «الأمن والسلام»، تهدف إلى وقاية المرأة من العنف وحمايتها منه، خاصة في حالات النزاعات والحروب، حيث دعت الهيئة نفسها، منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهليَّة المعنيّة بقضايا تنمية المرأة إلى مساندة الجهود المبذولة على مستوى الدول العربية (غراز وبن علي، 2020، ص 238).

2.البرامج والآليات الوطنية لحماية المرأة في البيئة الأسرية:

تتطلّب مسألة ضمان حماية المرأة المعنَّفة ضرورة توفير هياكل الاستقبال وأنظمة التَّكفل بها لإعادة إدماجها الاجتماعي، لذلك عمدت الدولة في إطار الحماية المؤسسيَّة للمرأة المعنَّفة إلى إنشاء المراكز الوطنية لاستقبال الفتيات والنساء ضحايا العنف ومن هن في وضع صعب، والتي تتعامل مع شريحة محدّدة من النساء، أولا بواسطة هياكل مشكلة لهذه المراكز والتي تستجيب لدورها في تقديم برامج مخصّصة لحماية المرأة المعنّفة باستقبالها والتّكفل بمتطلباتها وفقا لوضعيتها وثانيا الوصول إلى ضمان إعادة إدماجها في المجتمع (حصايم، 2021، ص 346).

1. الفئة المعنية بحماية المراكز الوطنية لاستقبال الفتيات والنّساء ضحايا العنف ومن هن في وضع صعب: حيث تعمل المراكز الوطنية على استقبال النساء ضحايا العنف باستقبال شريحة أو فئة محددة قانونيًّا من النّساء والفتيات المعنَّفات وفقا لركائز قانونية حمائيّة.
2. التحديد القانوني للفئة المعنية بحماية المراكز الوطنية لاستقبال الفتيات والنّساء ضحايا العنف: تستقبل هذه المراكز فئة عمرية محددة من الفتيات والنساء المعنَّفات.
3. الفئة العمرية المعنيّة بحماية المراكز الوطنية لاستقبال الفتيات والنساء ضحايا العنف: بغض النظر عن الجنس، يخضع الشخص قانونيا منذ ولادته حيا إلى ثلاثة أطوار متميزة من حيث تكييفها وبالتّالي خضوعها لأنظمة قانونية مختلفة، تبدأ من مرحلة الطفولة وتنتهي بمرحلة التقدم في السن، وتعترض بين

الأولى والثالثة مرحلة البلوغ والرشد التي تدخل فيها الفئة المعنية بحماية المراكز الوطنيّة لاستقبال الفتيات والنساء ضحايا العنف.

أولت المواثيق الوطنية والدساتير الجزائرية عناية واهتمام كبيرين بحماية الأسرة التي لم تكن أقل حرصا من المواثيق والإعلانات والمؤتمرات والاتّفاقيّات الدولية، فتولى هذا الاهتمام في الوثيقة الأولى المتمثلة في الدستور، حيث عرفت الدّولة الجزائرية منذ الاستقلال أربعة دساتير، كما تجلّى هذا الاهتمام في سن عدة قوانين كقانون الأسرة والقانون الجنائي (مزياني، 2023، ص 511).

إنَّ اهتمام الجزائر بحالة المرأة تجسد بإنشاء وزارة منتدبة ومكلّفة بالأسرة وقضايا المرأة، من حيث تدعيم وسائل وبرامج البحث والدّراسات والمسوح، كإنشاء بنك المعلومات لضمان المتابعة والمساهمة في ترقية الأسرة والمرأة، فقد قامت بدراسات وطنية حول الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للنّساء عام 2005م، ودراسات خاصة بالنّساء الجزائريات وواقع ومعطيات في سنة 2006م، كما قامت بالمسح الوطني حول العنف ضدّ المرأة في الجزائر في إطار مشروع (unifem-unicef-unfpa) الذي يهدف إلى مكافحة العنف ضد المرأة في الجزائر في شهر ديسمبر من عام 2006م (مزياني، 2023، ص 513).

ونصَّ قانون العقوبات الجزائري على معاقبة العنف اللّفظي والنّفسي ضدّ المرأة بالحبس من سنة إلى ست سنوات حسب المادة 266 مكرر 01 وتكون خاصة إذا تكرّر هذا الاعتداء، وتظلّ الجريمة قائمة في حقِّ الجاني سواء كانت العلاقة الزّوجية قائمة أو انقطعت وسواء كان الفاعل مقيما مع الضَّحية بالمكان نفسه أو لا (زكراوي وبوكايس، 2023، ص 312). إلَّا أنَّ هذا القانون فيه نوع من التَّقصير في حق المرأة، فحسب ما هو مذكور في المادة أعلاه أن العقوبة يتمُّ تطبيقُها على الجاني في حالة ما تكرر الاعتداء، وهذا يجعل الجاني يعيد ممارسة العنف ضد المرأة، لأنَّه لا يخاف من العقوبة، كما أن غالبية المعنفين يهدِّدون المرأة بالتَّبليغ بسلب حقوقها أو سلب حضانة الأطفال منها ورميها في الشَّارع.

وفي هذا الصدد يجدر القول، أن هناك مجموعة من العراقيل القانونيّة والاجتماعية والاقتصادية، تحول دون التطبيق الفعال للحماية الجزائية للمرأة ضد العنف، بالرغم من التعديلات القانونية الهامَّة التي مست حماية المرأة، إلا أن هذه النصوص موقوفة النفاذ لعد استكمال هذه الخطوة بتعديلات تخص الجانب الإجرائي، ففي كثير من الأحيان تجد الزوجة أو المرأة نفسها عاجزة على إثبات العنف الممارس ضدها وإن كان أقل سهولة بالنسبة للعنف الجسدي، إلا أنّه يكون أكثر صعوبة بشأن العنف النفسي والجنسي (بن عبيد، 2023، الص ص 215-216). وهذا ما يزيد من إعادة ممارسة الرجل للعنف ضد المرأة مستغلا هذا العجز لصالحه، والبقاء دون عقاب.

خاتمة:

في خاتمة هذه الورقة البحثيَّة، لاحظنا أن ظاهرة العنف ضد المرأة، قد انتشرت بشكل كبير في جميع المجتمعات وخاصة العربيَّة، وذلك نتيجة عدة عوامل ذاتية واجتماعيَّة وثقافيَّة واقتصادية وحتى قانونية، فهذه الظاهرة أصبحت تشكل حالة من الدمار لكينونة المرأة وكرامتها، أين أصبحت آليات الحماية الاجتماعية الموجودة غير كافية لمحاربة هذه الظَّاهرة، لذا فإنَّ لمعالجتها، يتطلب إعادة النظر في تحديد الإطار القانوني وتفعيله مع ما يتماشى وحداثة العصر بتطوير البرامج الخاصة بالدعم النفسي والاجتماعي للمرأة المعنَّفة، وإعادة توجيه الوعي المجتمعي القائم على العدالة والمساواة لتمكين المرأة من ضمان حقوقها وكرامتها داخل البيئة الأسريَّة.

وقد تمَّ تقديم هذه التَّوصيات وفقا لما تمَّ الوصول إليه من معلومات ومعطيات حول الظاهرة محل الدراسة والتَّحليل.

التوصيات:

- وضع قوانين صارمة لحماية المرأة، والعمل على تفعيل القوانين التي تجرم العنف ضدها.
- ضرورة التَّوعية بمختلف الانعكاسات التي تخلف من جراء ممارسة العنف ضد المرأة، بالخصوص الأزمات النَّفسيَّة الحادَّة التي تُؤدِّي بها إلى التَّفكير في الانتحار.

- فتح الخط الأخضر الخاص بالإبلاغ عن جرائم العنف ضد المرأة، مع توجيه الضَّحيَّة وتقديم الإرشادات الضَّروريَّة لها نفسيًّا وقانونيًّا.
- تفعيل دور مندوبي الوسط المفتوح من حيث تلقي الشّكاوى والبلاغات المرتبطة بجرائم العنف ضد المرأة ومنحهم سلطة التدخل للوسيط، خاصة في جرائم العنف الأسري، لنصح الجاني وتوعيته بخطورة تصرفاته (عيساوة ومامش، 2021، ص 146).

قائمة المراجع:

1. حدة حجيمي. (2014). الحماية القانونية للمرأة في الجزائر (مذكر ماجستير)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر (01).
2. حليمة زكراوي، وسمية بوكايس . (2023). الحماية الجنائية للمرأة ضد العنف الزوجي حسب قانون العقوبات الجزائري. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 06(01)، الص ص 315-305.
3. سهام بن عبيد. (2023). الحماية الجزائرية للمرأة ضد العنف الزوجي على ضوء القانون 19/-15بين المكاسب والتطلعات. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 01، الص ص 223-212.
4. عمر العرباوي. (2011). العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري-قراءة في تأثير الثّقافة في العنف الزوجي-دراسة لحالات من النساء ضحايا العنف الزوجي بولاية معسكر. مجلة الوقاية والأرغنوميا، 05(03)، الص ص 77-105.
5. التيجاني بن طاهر، ومارية يمينة بهياني. (03, 2016). العنف الأسري ضد المرأة وعلاقته بالصلابة النّفسية لدى عينة من النساء المعنفات-بعد التعديل. مجلة علوم الإنسان والمجتمع (18).
6. منال بنت علي بن عبد الله الغريبي. (2018/11). دور الحماية الاجتماعية في تكيف المعنفات أسريا-دراسة تطبيقية على دار الحماية الاجتماعية بمدينة جدة-. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 08، الص ص 29-52.
7. الطاهر غراز، وحنان بن علي. (2020/12/31). العنف الأسري الموجه ضد المرأة-

عرض نظري. مجلة تحولات، جامعة ورقلة، الجزائر، 03(02)، الص ص 230-247.

8. نبيلة عيساوة، ونجية مامش. (05, 2021). واقع العنف ضد المرأة-عرض وقراءة تحليلية لحالات من النساء بالبليدة. مجلة آفاق لعلم الاجتماع، 11(01)، الص ص 123-148.

9. نور الدين مزياني. (2023/04/26). حماية الأسرة من العنف الموجه ضد المرأة. مجلة صوت القانون، 09 (خاص)، الص ص 494-524.

10. فاطمة بوزيد، وبراهيم عماري. (28 06, 2021). الحماية القانونية للمرأة من العنف الزوجي «العنف الاقتصادي أنموذجا». مجلة الدراسات القانونية المقارنة، 07(01)، الص ص 1974-1948.

11. سميرة حصايم. (31 12, 2021). الدور الحمائي للمراكز الوطنية لاستقبال الفتيات والنساء ضحايا العنف ومن هن في وضع صعب. مجلة أبحاث قانونية وسياسية، 06(02)، الص ص 344-361.

الحماية الاجتماعية للنساء المعنفات من الآليات إلى السياسات.

Social Protection for Abused Women: From Mechanisms to Policies

د.نورالدين بوراس.
أستاذ محاضر -ب-
المؤسسة: جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة.
noureddine.bouras@univ-tebessa.dz

◇◇◇

ملخص:

يسعَى الباحث من خلال هذه المداخلة البحث عن إشكاليّة حماية النِّساء المعنَّفات في المجتمع الجزائري من زاوية تحليليَّة، ينتقل الباحث من دراسة الآليات المعتمدة (القانونية، المؤسساتية، الاجتماعية، الاقتصادية والنَّفسيَّة) إلى إبراز السياسات العموميَّة المرتبطة بها، ورغم تعدُّد التَّدخُّلات والجهود المبذولة من طرف الدَّولة والمجتمع المدني إلّا أنَّ حماية النِّساء المعنَّفات ما تزال تواجه العديد من العقبات والتّحدّيات، ومن أبرزها ضعف التَّنسيق بين المتخاذلين (الرسميين وغير الرسمي) والتَّفاوت في التطبيق الميداني وإشكاليّة معرفة الضَّحايا.

تقترح هذه المداخلة ضرورة الانتقال من التدخلات المؤقتة والظرفية المنقسمة إلى اعتماد سياسات وطنية شاملة ومدمجة، وتعمل على تعزيز ثقافة حقوق المرأة، وتفعيل الآليات الرقابيّة لضمان فعالية المرافعة المباشرة وغير المباشرة ومؤسسات الإيواء، وتفعيل السياسات التَّشريعيّة.

الكلمات المفتاحية: الحماية الاجتماعية، السياسات، الآليات، التمكن الاقتصادي، العنف ضد المرأة.

Abstract:

Through this intervention, the researcher seeks to address the issue of protecting abused women in Algerian society from an analytical perspective. The study moves from examining the adopted mechanisms (legal, institutional, social, economic, and psychological) to highlighting the related public policies. Despite the multiplicity of interventions and efforts made by the state and civil society, the protection of abused women still faces numerous obstacles and challenges, the most prominent of which are the weak coordination between official and unofficial stakeholders, disparities in field implementation, and the issue of identifying victims.

This intervention proposes the necessity of moving from fragmented and temporary interventions to adopting comprehensive and integrated national policies. These should work to enhance the culture of women's rights, activate monitoring mechanisms to ensure the effectiveness of both direct and indirect advocacy, strengthen shelter institutions, and enforce legislative policies.

Keywords: Social protection, policies, mechanisms, economic empowerment, violence against women.

مقدمة:

تُعَدُّ ظاهرة العنف ضد النِّساء من أبرز القضايَا الاجتماعيَّة والحقوقيَّة التي تواجهها المجتمعات الحديثة، حيث تشكل تهديدًا للمواطنة العادلة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وهو ما يؤثر على التنمية والعدالة الاجتماعية، وتزداد الحالة في هذا الإطار إلى بلورة منظومة فعالة للحماية الاجتماعيّة، تدمج بين البعد القانوني، المؤسساتي والإنساني لضمان حماية النساء وتمكينهم من استعادة حقوقهم ومكانتهن وكرامتهن.

وهذا ما دفع بالدّولة الجزائرية إلى اعتماد مجموعة من الآليات والسياسات، وفيما يخص الآليات في جانبها الرسمي فتشمل مراكز الإيواء الرسمية، حيث لا يتجاوز عددها ثلاثة مراكز حكوميّة فقط، بينما في الجانب غير الرسمي الذي يترك له العبء الأكبر من خلال تحقيق الاستجابة والتدخل للمجتمع المدني والمنظمات الحقوقيَّة، رغم معاناته من نقص التمويل، قلة الخبرات، الموارد البشرية، وغياب الدعم المؤسسي والتشريعي المنظم (Human-Rights-waerch, 2017). وفي السّياق ذاته أطلقت الحكومة الجزائريَّة في السنوات الأخيرة عدَّة مبادرات لدعم النساء، منها خط الاتصال المجاني 1527 المخصص لتقديم المساعدة النفسية والقانونية، فضلا عن إنشاء خلايا أصفاء على مستوى بعض البلديات.

أما فيما يخص الجانب القانوني فقد تم سن قانون 2015 والذي يجرّم العنف الأسري (القانون رقم 19-15)، والذي يعد خطوة مهمة نحو الاعتراف بحقوق النساء، إلا أنَّ التطبيق العملي للقانون يواجه عراقيل عديدة، منها نبذ العفو الذي يسمح للضحية بإيقاف المتابعة القضائية إذا سامحت الجاني، ما يعزّزُ الإفلات من العقاب، كما أنَّ ثقافة الصمت والخوف من الوصمة لا تزال تمثل حاجزًا نفسيًّا أمام الضَّحايا.

وبناءً على ما سبق، تهدفُ هذه الدّراسة إلى تحليل واقع الحماية الاجتماعيَّة للنِّساء المعنَّفات في الجزائر من خلال محورين أساسيين:

- دراسة الآليات الحالية (القانونية، المؤسساتية والمجتمعية والرقمية) ومدى فعاليتها على أرض الواقع.
- تحليل السياسات العمومية والاستراتيجيات الوطنية، ومدى اتِّساقها مع الاتِّفاقيات الدَّوليَّة والاحتياجات المحليَّة.

كما نسعى من خلال هذه الدّراسة إلى تقديم توصيات عملية من أجل تحسين منظومة الحمايَة وتفعيل دور الدَّولة والمجتمع في تفوير بيئة آمنة للنّساء، تضمن كرامتهن وتحارب العنف بكافة إشكاليته.

التّساؤل الرئيسي:

- كيف تساهم آليات الحماية الاجتماعيّة في حماية النساء المعنفات، وما هو دور السياسات العموميّة في تعزيز هذه الحماية؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هي أبرز أشكال العنف الممارس ضد النساء وأثرها على أوضاعهن الاجتماعيّة والاقتصاديّة؟
- ما هي الآليات المعتمدة حاليا لحماية النّساء المعنَّفات (مثل الإيواء، الدعم النفسي، الحماية القانونية، التمكين الاقتصادية).
- هل تستجيب السّياسات الوطنيّة المعتمدة لظاهرة العنف ضد النّساء ضمن منظومة الحماية الاجتماعيّة.
- ما هي الفجوات والتّحديات التي تعيق فعالية هذه الآليات والسياسات، وكيف يمكن تعزيز التّكامل بينهما؟

أهداف الدّراسة:

- تحليل واقع العنف ضد النّساء من حيث أسبابه وأشكاله وآثاره الاجتماعيّة والاقتصاديّة.
- رصد وتقييم الآليات المعتمدة حاليًّا في مجال الحماية الاجتماعيّة للنِّساء المعنَّفات.
- تسليط الضَّوء على السّياسات العموميَّة ودورها في تعزيز الحماية والدّعم للنِّساء ضحايا العنف.
- الكشف عن التحديات والعوائق التي تحول دون تحقيق حماية فعالة وشاملة.
- اقتراح توصيات عملية لتحسين وتطوير منظومة الحماية الاجتماعية وتفعيل التَّنسيق بين مختلف المتدخلين.

أهمية الدراسة:

الأهمية الاجتماعية:

من خلال إبراز معاناة النساء المعنفات والعمل على ضرورة توفير حماية شاملة لهن داخل المجتمع سواء من المؤسسات الرسمية (الدولة...) أو الغير الرسمية (المجتمع

المدني...).

الأهمية العملية:

تقديم توصيات ومعطيات يمكنُ أن تساعدَ صنَّاع القرار والمجتمع المدني في مجال تدخلهم وتحسين التَّنسيق بينهم في إطار منظم، وتحسين فعالية البرامج الموجهة للنّساء المعنَّفات.

الأهمِّيَّة العلميَّة:

تعني الإنتاج المعرفي في مجال الحماية الاجتماعيّة والنّوع الاجتماعي، خاصّة في سياق السّياسات العمومية وإثراء البحوث الأكاديميّة النّظرية والإمبريقية.

الأهمية التشريعيّة:

إبراز مدى كفاءة وفعالية الإطار القانوني المتعلق بحماية النساء المعنَّفات والكشف عن الثّغرات القانونية التي قد تحدّ من فعالية التَّدخلات، ممَّا يدعم تطوير السياسات والقوانين الوطنية بما يتماشى مع المواثيق الدَّولية مثل اتِّفاقية «سيداو» ومبادئ حقوق الإنسان.

المقاربة المعتمدة في الدراسة:

المقاربة النَّسقيَّة:

يستخدم هذا المنهج التّحليلي لفهم الظّواهر الاجتماعيّة من خلال النّظر في العلاقات والتّفاعلات بين مكونات النّظام الاجتماعي، وتُعدُّ هذه المقاربة الأنسب لدراسة قضايا معقدة مثل العنف ضدّ النِّساء، حيث يتيح فحص تأثير السياسات، المؤسسات، والقوانين والممارسات الثّقافيَّة على وضع النّساء.

المبادئ الأساسيّة للمقاربة النّسقيّة:

1. **الترابط:**

يُعتَبر العنف ضدّ النّساء ظاهرة مرتبطة بعدّة عوامل اجتماعيّة، وقانونية وثقافيّة، وسياسيّة، واقتصاديّة، وكل منها يؤثر في الآخر.

2. التفاعل:

تعمل المؤسسات المعنيّة بحماية النساء المعنَّفات (مثل الشرطة، القضاء، مراكز الإيواء، المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية) ضمن بيئة تفاعليّة، حيث تتقاطع السياسات والقوانين.

3. المرونة والتطور:

المقاربة النسقية لا تقتصر على دراسة الوضع الحالي فقط، بل تركز على كيفية تطوّر النّظام الاجتماعي والسياسات المتبعة على مراحل زمنيّة معيّنة.

يُؤكِّد هذا النّهج على أنّ الآليات المؤسساتيّة والقانونيّة والاجتماعيّة والثّقافيّة يجب أن تعمل بشكل منسجم لتحقيق الأهداف المنشودة .(Oddone_et_Boué, 2023, P 130-143)

الإطار المفاهيمي:

الحماية الاجتماعية:

تُشيرُ الحماية الاجتماعيَّة إلى مجموعة التّدابير والإجراءات التي تهدف إلى الحد من الفقر والتهميش، وضمان الأمن الاجتماعي خاصة الفئات الضعيفة، الأطفال، ذوي الإعاقة، النساء، المرضى، وتشمل بالنسبة للنساء المعنفات، الإيواء والرعاية الصحية، الدعم النفسي والاقتصادي، والمرافقة القانونية.

المفهوم الإجرائي للحماية الاجتماعية:

تعتبر كل نيَّة أو فعل سواء أ كان من جهة رسمية أم غير رسميّة تعمل على توفير الدّعم والحياة وتحقيق التّمكن الاقتصادي ومرافقة الأشخاص في وضعيّة صعبة كالنّساء المعنَّفات والعمل على توفير السّند والحماية لهن.

العنف ضد المرأة:

هو سلوك يُعبّرُ عن حالة الفعالية، تنتهي بإيقاع الضّرر بالآخر، فهو يتضمّن الإيذاء البدني، الهجوم اللّفظي وتحطيم الممتلكات، وقد يصل إلى حد التّهديد بالقتل (عووادة، 1998، ص 15).

التعريف الإجرائي:

هو كل سلوك أو فعل أو امتناع يصدر عن فرد أو جماعة يؤدّي إلى إلحاق أذى جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي بالمرأة، سواء تمّ ذلك في المجال العام أو الخاص، ويمكن رصده من خلال مؤشرات رسمية وغير رسميّة.

أنواع العنف ضدّ المرأة:

العنف الجسدي:

وهو أكثر أنواع العنف وضوحا وانتشارا، إذ يتمُّ باستخدام وسائل مادّية كالأيدي من شأنها أن تترك آثار واضحة في جسد المعتدي عليها (كميري، 2019، ص 37).

العنف النّفسي أو المعنوي:

ويقصد به كلّ فعل مؤذى لعواطف المرأة لنفسيّتها دون أن تكون لها آثار جسديّة أو مادّية، ويشمل الوسائل اللّفظيّة وغير اللّفظيّة التي تهدف إلى الحط من قيمة المرأة، بإشعارها بأنّها سيئة وأدنى مرتبة من خلال سبها أو تعبيرها أو حرمانها من التّعبيرات العاطفيّة أو المراقبة والشّك وسوء الظّن بها، واعتبارها مصدر الانحراف أو التّهديد مما ينزل ثقتها بنفسها ويجعلها بأنها غير مرغوب فيها **(إقبال، 2002، ص 14)**، وهذا يتعدّى في الحط من الكرامة أو الطّعن أو الأهليّة الاجتماعيّة.

العنف الاقتصادي:

ويقصد به سيطرة رب الأسرة على موارد العائلة والتّحكم بالإنفاق على المرأة أو حرمانها من النّفقة، أو إجبارها على العمل أو منعها من مزاولة مهن ترغب بها أو منعها من العمل أصلًا، وكذا السّيطرة على راتبها، وأملاكها أو مهرها، أو حقها بالإرث، فهو عنف متعلق بالمال بهدف إذلالها، وزيادة شعورها بأنها لا تستطيع العيش دون الاعتماد على الرجل (إقبال، 2002، ص 15).

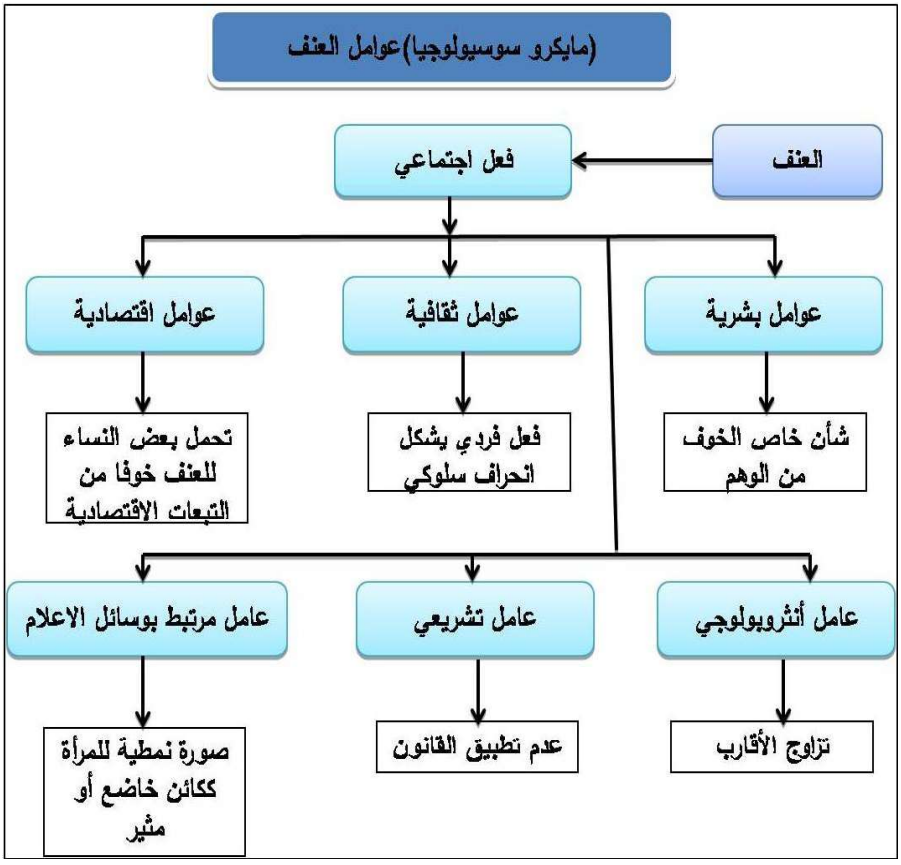
العنف المؤسسي:

يعبّر عن عجز المؤسّسات عن توفير الحماية أو التّعامل معها بإهمال سواء كانت مؤسسات رسميّة أو غير رسميّة.

العنف الرقمي:

يُقصد به كلّ السّلوكيات المعتمدة والمتكرّرة التي تكون على شكل مضايقات أو إهانة شخص أو تهديده في الأجهزة الإلكترونيّة (وسار، 2021، ص 263)، ويتمثل عادة في كلّ سلوك يعبّر عن تشهير أو ابتزاز إلكتروني الملاحقة عبر شبكات التّواصل الإلكتروني أو التّنمر ضدهم.

إنّ هذه الأنواع هي نتيجة تاريخيّة لمنظومة رسخّت دوني المرأة مقابل تفوق الرّجل سواء من خلال العرف أو الثّقافة أو القانون، عبر مؤسّسات رسميّة وغير رسميّة، حيث تمارس بآلية متوازية عبر الأجيال.



شكل رقم 1: مايكرو سوسيولوجيا العنف (**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على دراسات سابقة).

الآليات المؤسساتية لحماية المرأة من العنف:

الأسرة:

تُعتَبَرُ الأسرة من أهمّ مؤسّسة التّنشئة الاجتماعيّة في المسؤوليّة الأولى عن غرس القيم والسّلوكيات، ويعتبرُ دورها وقائي يتمثّل في اتباع أساليب تربويّة إيجابيّة كالحوار والتّعاطف، والمساواة بين الأبناء، وبناء نموذج تربوي يحمل تمثلات إيجابيّة لغرسها لدى الأبناء، واعتماد أسلوب ديموقراطي في التّربية يحدّ من السّلوكيات العنيفة. كما أن الإهمال أو التّسلط أو الإفراط في الضبط قد يولد العنف لدى الأبناء في المستقبل.

المدرسة:

تؤدّي دورًا محوريًّا في التّربيَّة الاجتماعيّة وتكوين شخصيّة الطفل، كما أنَّ المعلم يعدُّ قدوة في غرس قيم التَّسامح والرفق في التَّعامل، وهو ما يعني نشوء تربية مدرسيَّة صحيحة تساهم في الحد من الانحراف والعنف بكل أنواعه.

المؤسسة الدينية (المسجد):

له دور تربوي وروحي كبير في بناء القيم الدينية والأخلاقية لمواجهة العنف واستعادة دوره يتطلّب إعداد أئمة وخطباء بوعي تربوي ما يجعلهم قادرين على التأثير في المجتمع، خاصَّة في التَّوجيه والإصلاح الأسري والاجتماعي (عاشور ومقران، 2023، ص ص 385-380).

مؤسسات الإعلام:

تؤثِّر مؤسَّسات الإعلام تأثيرا بالغًا في تشكيل وعي النَّاس بالعنف ضد المرأة فيما يتمُّ تقديمه، يؤثر إما سلبًا وإما إيجابًا مع إدراك المتلقي للعنف، كما تؤثّر الدراما في المواقف من خلال عكسها للاتِّجاهات (الاجتماعية السائدة)، وتوفير رؤى بديلة من شأنها أن يقوم الإعلام بدور أساسي في الحدّ من العنف ضد المرأة (قراد، 2017، ص 105).

مؤسسات المجتمع المدني:

تؤدي مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات والمنظمات الحقوقية دورًا مهمًّا في حماية النِّساء المعنَّفات من خلال المرافقة القانونيَّة والتَّمكين الاقتصادي وتوفير

الرِّعاية والحماية اللَّاحقة، غير أنَّه نظرًا لضعف هذه التَّنظيمات سواء في الجانب المادي أو التَّشريعي قد يؤثر على ممارستها للحماية اللازمة للنساء المعنفات.

السياسة التشريعية ودورها في حماية المرأة المعنّفة:

تَسعى السّياسة التَّشريعيَّة في الجزائر دائما إلى الحماية القانونيّة لكل فئات المجتمع، وسوف نبرز هذه الحماية من خلال ثلاثة محاور رئيسة:

الحماية في الدستور الجزائري:

ينصُّ الدُّستور الجزائري على المساواة بين الجنسين ورفض التَّمييز، كما يعزِّز مشاركة المرأة السياسية وحقها في العمل والمناصب الإدارية، كما يكرس مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة.

الحماية في قانون العقوبات:

تمَّ تعديل قانون العقوبات سنة 2015 بموجب القانون 19-15، حيث أدرجت مواد تجرّم العنف الجسدي، النفسي، الجنسي والاقتصادي ضد المرأة، وتشدد العقوبات إذا كانت الضَّحيَّة حاملًا، قاصرًا أو معاقة.

الحماية في قانون الأسرة:

ينصُّ على الحقوق المتساويَة بين الزوجية في الزواج، الطلاق، النفقة، ويحظر الزواج القصري ومنح المرأة حق طلب التَّطليق في حالات العنف، ويقر بإنشاء صندوق النفقة لدعم المطلقات الحاضنات، ويضمن بالتالي استقلال الذمة المالية للمرأة، ويعترف بحقها في الميراث (رضوان، 2017، ص ص 235-226).

رغم التَّقدم التشريعي فإن القوانين وحدها لا تكفي، ما لم تدعم بإجراءات وقائية وثقافية تغير الذِّهنيات الذّكورية السائدة، وتشجع المرأة على التبليغ وتحقيق العدالة.

الحماية الاجتماعية كاستجابة للعنف ضد النساء:

تُعَدُّ الحماية الاجتماعيَّة من أهم الآليات التي تلجأ إليها الدول والمجتمعات لمواجهة ظاهرة العنف ضد النساء، حيث سعى إلى توفير بيئة آمنة، وخدمات متكاملة، تمكِّن الضَّحايا من استعادة استقرارهن النَّفسي والاجتماعي والاقتصادي، وتشترط جملة

من الأهداف منها الوقاية، والحماية، والمرافقة والتَّمكين (منظمة العمل الدولية، 2020).

خلايا الإصغاء ومراكز الإيواء:

تُعتَبَرُ خلايا الإصغاء (الرقم الأخضر) آلية مهمَّة للكشف المبكر عن حالات العنف، حيث تتيح للضَّحايا فرصة للتَّعبير عن معاناتهن في سرِّيَّة وأمان (اليونيسيف، 2019).

كما تمثّل مراكز الإيواء فضاءات مؤقَّتة تمكن النساء من الهروب من بيئة العنف، وتوفر لهن الرعاية الصِّحية والنفسيَّة والدعم القانوني، وفي الجزائر على سبيل المثال أنشأت وزارة التَّضامن الوطني مؤسسات متخصصة لإيواء النساء ضحايا العنف إلى جانب وضع رقم أخضر للتبليغ (وزارة التضامن الوطني والأسرة، 2022).

التَّمكين الاقتصادي وإعادة الإدماج:

يشكِّلُ التَّمكين الاقتصادي حجر الزاوية في الحماية الاجتماعيَّة للنِّساء المعنَّفات، إذ يمكنهن من الاستقلال المالي وكسر دائرة التَّبعيَّة، مما يقلِّل من احتمالات العودة إلى بيئة العنف، وتقدم بعض المؤسسات دعما في شكل دورات تكوين مهني، مساعدات لإنشاء مشاريع مصغرة، أو تسهيلات للحصول على (مديريات التكوين المهني، النشاط الاجتماعي...) (البنك الدولي، 2021).

يبقى -إطار التّمكين الاقتصادي للمرأة المعنَّفَة- ضعف التَّمويل للمؤسَّسات غير الرَّسميَّة (المجتمع المدني والجمعيات) عائقا في تحقيق مرافقة اقتصادية للمرأة.

المرافقة:

تعني التَّدخّل المنهجي والمنظم الذي تقدمه فرق متعددة التَّخصُّصات (اجتماعية، نفسية، قانونية) لمساعدة النّساء المعنَّفات على التعافي، واتخاذ قرارات اقتصادية مستنيرة بشأن مستقبلهن، وهي ليست تدخل ضرفي بل مسار طويل يمر بمراحل متعددة تبدأ من الاستقبال، ثم الدَّعم ثم الإدماج (بوزيان، 2021، ص 89).

التحديات المرتبطة بالحماية الاجتماعية:

رغم الجهود المبذولة تظلُّ الحماية الاجتماعيَّة في هذا المجال تواجه عدة تحدّيات

منها، نقص التَّمويل، ضعف التَّنسيق بين القطاعات المختلفة (الصحة، الأمن، القضاء، الشؤون الاجتماعية)، والقطاع غير الرَّسمي، والنَّظرة الاجتماعيَّة التي تكرّس الصَّمت حول العنف، وغياب قاعدة بيانات دقيقة حول العنف (هيئة الأمم المتحدة، 2023).

التوصيات:

- المؤسسات التّابعة للدولة (مركز الإنصات والاستقبال لدى الشرطة، المحكمة، جهاز الدرك الوطني، المستشفى، ديوان مؤسسات الشباب، أجهزة الإعلام الرسمية).
- خطوط هاتفية مجانيّة للتبليغ عن حالات العنف.
- مراكز الإيواء والتكفل النفسي المؤقّت والمرافقة الاجتماعية والنفسيّة.
- مراكز التكوين المهني: دعم الاقتصاد المنزلي، مما يوفر التمكين الاقتصادي لهم.
- برامج توعية وتحسين تنفذها وسائل الإعلام والمجتمع المدني والمنظمات الحكومية.
- الآليات: الوقاية والتحسين؛ حملات التوعية المؤسسية؛ المدارس، الخطاب الديني المسجدي، الإعلام والاتصال والمؤثرين، الفضاءات العمومية.
- الإدماج الاقتصادي: من خلال تمكين المرأة اقتصاديًّا وخلق فرص للاقتصاد المنزلي ومرافقتها في تسويق منتوجاتها، وبالتالي تحقيق احتياجاتها الاقتصاديّة.
- خلايا الاستثمار والمرافقة النفسية والاجتماعية والقانونية.
- مراكز التكفل والإيواء بشكل مؤقت أو دائم.
- تطبيقات رقمية: في بعض الدول تم تطوير تطبيقات ذكية تتيح للنِّساء إرسال إشعار استغاثة عند التَّعرض للخطر يتضمَّن موقعهن الجغرافي، ويتمُّ ربطهم بالشرطة أو الجهات غير الرسمية (الجمعيات).
- منصات تكوين وتوعية رقمية: عن طريق مقاطع فيديو لرفع الوعي وطرق الحماية القانونية، كتب رقميَّة.
- الخرائط التَّفاعليَّة: تتيح بعض المواقع خرائط تفاعلية تظهر أماكن ومراكز الدَّعم والإيواء في كل مدينة، ما يسهل الوصول إلى الخدمات.

- الذكاء الاصطناعي والتَّحليل الرقمي: تستخدم لرصد خطاب الكراهيَّة أو العنف القائم على التنوع الاجتماعي، وعلى التنوع في الفضاء الإلكتروني.
- منصَّات تتيحُ تقييم السِّياسات من خلال استبيان رقمي للمتعرّضات للعنف الأسري.
- السياسات التَّشريعيَّة، وهذا من خلال تفعيل قانون موحد يجرم كل أنواع وأشكال العنف (جسدي، نفسي، اقتصادي، جنسي، رقمي، رمزي).
- تفعيل آليات الحماية الفوريَّة والتَّدخل غير الرَّسمي أثناء التَّعرض للعنف.
- تجريم التهديد والتحرش الإلكتروني.
- منع الوساطة في قضايا العنف.

يتطلَّب الانتقال من الآليات إلى السّياسات إرادة سياسيّة وتشريعيّة وتدخل وضمان وتنويع الآليات غير الرَّسميَّة (الجمعيات والمجتمع المدني)، ومن بيئة لمقاربة شاملة تنطلق من الوقاية والوعي، وتمر بالتَّكفل والدَّعم، وتنهي بالإدماج والتَّمكن الاقتصادي.

قائمة المصادروالمراجع:

1. إقبال إخلاص، العنف ضد المرأة لدى سيدات متزوجات من مدينة دمشق، مفاهيم وآثار صحية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا، 2002.
2. البنك الدولي، التَّمكين الاقتصادي للمرأة، سياسة وبرامج ناجحة، واشنطن، 2021.
3. ربيعة رضوان، أنماط العنف ضد المرأة وسبل الحماية القانونية، مجلة المنار والدراسات القانونية والسياسية، ع1، جامعة ورقلة، الجزائر، 2017.
4. عاشور مريم ومقران فضيلة، العنف ضد المرأة ودور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقاية منه، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، مج11، ع1، جامعة الجزائر، 2023.
5. عووادة أمل، العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 1998.

6. فاطمة الزهراء بوزيان، دور المرافقة الاجتماعية في إعادة إدماج المرأة المعنَّفة، مجلة العلوم الاجتماعية، ع15، جامعة الجزائر، 2021.
7. قراد راضية، العنف ضد المرأة من خلال وسائل الإعلام، تصدي للظاهرة أو مساهمة في انتشارها، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، مج5، ع10، جامعة تبسة، 2017.
8. كميري سامية إبراهيم، أثر العنف الأسري ضد المرأة على استقرار الأسرة، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2019.
9. منظّمة العمل الدّولية، الحماية الاجتماعيّة للجميع، مبادئ وتوجيهات، جنيف 2020.
10. نوال وسار، العنف الرقمي ضد المرأة، امتداد الظاهرة وتعدد الأشكال، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج7، ع1، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2021.
11. هيئة الأمم المتحدة، المرأة، العنف ضد النساء، استجابة الحماية الاجتماعية في المنظمة العربية، 2023.
12. وزارة التَّضامن الوطني والأسرة (الجزائر)، تقرير سنوي حول العنف ضد المرأة، 2022.
13. اليونيسيف كدليل خدمات العدم النّفسي والاجتماعي للنساء والفتيات ضحايا العنف، نيويورك 2019.
14. Cristina Oddone et Margaux Boué, Action publique, gouvernementalité et violences conjugales, Enjeux de genre, classe, « race » dans la prise en charge des auteurs de violences en France, paris, 2023.

آليات تدّخل المجتمع المدني لحماية ومساندة النّساء المعنَّفات منزليًّا في الجزائر.

مريم منومس.
أستاذ محاضر ب
جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2-
علم الاجتماع.
meryem.menoumes@univ-constantine2.dz

وفاء قرقازي.
أستاذ محاضر ب
جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة 2-
علم الاجتماع.
ouafa.guergazi@univ-constantine2.dz

الملخص:

يُعَدُّ العنْف المنزِلي من أخطَر الانتهاكاتِ التي تتعرَّض لها المرأة سواء في الماضي أو الوَقْت الحاضِر، فهذه الظاهرة لم تتنحَّ عن المجتمع الجزائري على الرّغم من التَّقدم والتَّطور الفكري الذي أصبح يعطي للمرأة حقوقًا لم تكن من قبل، فنجدُ المجتمع المدني بمختلف هيئاته يؤدّي دورا محوريًّا من أجل حماية المرأة من العنف المنزلي الذي تتعرض آلية مرارا وتكرارا والذي ينعكس عليها سلبًا من العديد من الجوانب سواء النفسيَّة أو الاجتماعية وحتى الاقتصاديَّة.

فمن خلال ما سبق تهدفُ هذه الورقة البحثيَّة إلى التَّعرف على الآليات التي يعتمدُها المجتمع المدني من أجل التَّصدي لظاهرة العنف المنزلي ضد المرأة وحمايتها باعتبارها عنصر فاعل وأساسي لقيام مجتمع سليم.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، العنف، النّساء المعنَّفات منزليًّا.

Abstract:

Domestic violence is one of the most serious violations women have been subjected to, both in the past and in the present. This phenomenon has not disappeared from Algerian society, despite intellectual progress and development, which has granted women unprecedented rights. Civil society, with its various bodies, plays a pivotal role in protecting women

from domestic violence, to which they are repeatedly subjected, which negatively impacts them in many aspects, including psychological, social, and even economic.

Through the above, this research paper aims to identify the mechanisms adopted by civil society to address the phenomenon of domestic violence against women and protect them, as they are an effective and essential element in the establishment of a healthy society.

Keywords: Civil society - violence. Domestic violence women.

مقدمة:

إنَّ من بين القضايا المهمّة التي تشغل بال المهتمّين والباحثين الاجتماعين ظاهرة العنف ضد المرأة وخاصة النّساء المعنّفات منزليا فهي، ليست وليدة اليوم أو الأمس بل إنّها منتشرة منذُ مئات السّنين لكنّها في ازدياد مستمر خاصَّة وأنَّها تتعلَّق بالمرأة التي تُعتَبَر نصف المجتمع وأساس قيامه فتعرضها للعنف المنزلي يجعلها غير قادرة على تحقيقِ الاستقرار النَّفسي والاجتماعي وحتى الأسرى، فنجد بعض الهيئات والمنظَّمات كالمجتمع المدني تسعى جاهدة بكل هياكلها للدِّفاع عنها سواء داخليًّا أو خارجيًّا، وذلك من خلال بعض المؤسَّسات الفاعلة وغير الرَّسميَّة كالأحزاب السّياسيَّة والجمعيات والاتِّحادات النِّسوية من خلال مجموعة من الأنشطة التي تقوم بها لصالح النساء المعنَّفات من أجل ضمان حقوقهن وحمايتهن من العنف المنزلي الذي أصبح يشكِّل هاجسًا لديهن يُعكِّر عليهن حياتهن خاصَّة العنف الزوجي بكل أنواعه النَّفسي والجسدي واللَّفظي وحتى الاقتصادي وكل ذلك بالاعتماد على بعض الآليات التي من شأنها حمايتها ومساندتها لكي تضمن حقوقها وكرامتها أمام الجنس الآخر المعتدي وأمام المجتمع.

أولا. الإطار المفاهيمي:

يُعدُّ بناء الإطار المفاهيمي خطوة مهمَّة في أي دراسة بحثيَّة إذ يمكن الباحث من

تحديد المفاهيم المحوريَّة التي يدور حولها الموضوع.

وبالرجوع إلى هاتِه الورقة البحثيَّة نجدها تحتوي على ثلاثةِ مفاهيم أساسَة تعكس مضمونها وهي كالتَّالي:

1.المجتمع المدني:

يُعَدُّ المجتمع المدني من المفاهيم الأساسَةِ التي لقت اهتمامًا بالغًا من طرف الباحثين ومن بين التَّعاريف نجد:

- **يعرفه ريموند هينبوش**» هو شبكة من الاتِّحادات طوعية التَّكوين والتي تبدو مستقلَّة عن الدَّولة والجماعات الأوليَّة، ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدّولة والمجتمع، فإنَّها تعمل على ربطه بالدَّولة وسلطتها» (بوعمامة، 2005، ص 112).

يتَّضحُ من خلال هذا التَّعريف أن المجتمع المدني يتكوَّن من شبكة من المنظَّمات التَّطوُّعيَّة المستقلة التي تُعتَبَرُ وسيط بين المجتمع والدّولة.

- كما يُعَرَّفُ أيضا بأنَّه "عبارة عن تنظيم تطوعي ولة وذلك لتحقيق مصالحه المادية والمعنوية مجتمعيًّا "وقبول الرأي والرأي الأخر من جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع بهدف النهوض بهذا الأخير إلى التَّقدُّم والازدهار في جميع ميادين الحياة المختلفة الاقتصاديّة والاجتماعيَّة والسياسيَّة "(طويل ونشادي، 2024، ص 112).

يتَّضِحُ -من خلال هذا التَّعريف- بأنَّ هدف منظمات المجتمع المدني التَّطوُّعيَّة هو خدمة مصالح المجتمع المادِّيَّة والمعنوية من أجل تحقيق التَّطور والازدهار في مختلف المجالات.

- **أما التعريف الإجرائي** للمجتمع المدني فهو مجموعة الهيئات والمنظمات التَّطوعية وغير الرَّسميَّة وغير الربحية تكون وسيط بين المجتمع والدَّولة تسعى إلى خدمة الفرد والدفاع عن مصالحه تمثله هيئات مختلفة منها الأحزاب والنّقابات والجمعيّات والاتِّحادات النِّسويَّة.

2.العنف:

- العنف لغة: جاء في معجم لسان العرب بأنَّ العنف هو الخرق بالأمر وقلة الرفق به وعليه وأعنف الشيء أخذه بشدّة وأعنف الشيء أكرهه (الطويل، 2019، ص 293).
- **أما التعريف الاصطلاحي** للعنف فهو "إيذاء النَّاس أو الأشياء"

في العلوم الاجتماعية يشير إلى" القسوة وإلحاق الأذى بالآخرين والتَّسبب في تمزيق الروابط الاجتماعيَّة بين أفراد العائلة بما في ذلك القسوة تجاه الزوجة، القسوة على الزوج أيضا العنف ضد الأطفال، والعنف ضد البالغين والإهمال والإساءة الجسديّة والمعنويَّة والعنف الأخلاقي".

فالعنف في العلوم الاجتماعية يشير إلى استخدام القسوة والإساءة بمختلف أشكالها مع أفراد العائلة وتمزيق الروابط الاجتماعيّة

- **كما تُعَرِّفُهُ منظَّمة الصِّحَّة الدولية** بأنه "الاستخدام المتعمد للقوة الجسدية إما عن طريق التهديد والاستخدام الفعلي لها من قبل فرد ضد نفسه، أو ضد شخص آخر، أو جماعة، أو مجتمع، مما يؤدِّي إلى حدوث، أو احتمال حدوث الإصابة، أو الوفاة، أو الإصابة النَّفسية، أو سوء التنشئة، أو الحرمان".

أكَّدتْ -في حينها- منظمة الصحة الدولية بأن العنف هو استخدام القوة الجسديَّة لإلحاق الضّرر بالنفس أو بالآخرين وتصل إلى حد الإصابة والوفاة.

- **أما التعريف الإجرائي** للعنف فهو السلوك الذي يتضمن استخدام القوة البدنيّة أو النَّفسيَّة بهدف إلحاق الأذى بالنفس وبالآخرين، ويشمل على أنواع مختلفة كالعنف الجسدي كالضرب والعنف اللّفظي كالشّتم والتهديد والعنف النفسي كالتلاعب بالمشاعر واستغلال الآخرين والعنف الأخلاقي كالاغتصاب.

3.النِّساء المعنَّفات منزليًّا:

عَرَفَ العُنفُ ضدَّ المرأة تعريفَات عديدَة، وذلك حسب اختلاف وجهات نظر الباحثين وسنحاول التركيز على العنف المنزلي ضد المرأة.

- فقد عرَّفتْه ليلى عبد الوهاب: بأنه "ذلك السلوك أو الفعل الموجه إلى المرأة على وجه الخصوص سواء أ كانت زوجه أمْ أمًّا، أم أختًا، أو ابنة ويتسم بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد والقهر والعدوانية الناجم عن القوّة غير المتكافئة بين المرأة والرجل في المجتمع والأسرة على حد سواء نتيجة لسيطرة النظام الأبوي بآلياتها لاقتصادية والاجتماعيّة والثقافيّة " (هتاو، 2014، ص 36).

يتَّضحُ -من خلال التعريف السابق- بأن العنف ضد المرأة هو ممارسة القوة والقهر والعدوان من طرف الرجل ضد المرأة نتيجة لحب السيطرة عليها والشّعور بضعفها.

- كما يعرّف أيضا بأنّه "أحد أنماط السلوك العدواني الذي ينتج عن وجود علاقات غير متكافئة في إطار نظام تقسيم العمل بين الرّجل والمرأة داخل الأسرة وما يترتّب عن ذلك من تحديد الأدوار ومكانة كل فرد في الأسرة وفقا لما يمليه النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في المجتمع" (قرقوري، 2010، ص 14).

من خلال هذا التّعريف بأن أسباب العنف ضد المرأة الماكثة بالبيت تعود إلى القوة غير المتكافئة من الجانب العملي والاجتماعي والاقتصادي بين الرجل والمرأة.

وممّا سبق يمكن **تعريف النساء المعنفات منزليا إجرائيا** بأنهن النّساء اللاتي تتعرضن لمختلف أشكال العنف المنزلي والقهر والاضطهاد من طرف الزوج، أو الأخ، أو الأب سواء بالضرب، أو الشتم، أو التهديد من أجل التحكم بهن والسيطرة عليهن باستخدام القُوّة.

ثانيا. المجتمع المدني:

يُشَكِّلُ المجتمع المدني في أي مجتمع ركيزة أساسيّةً وعنصرًا محوريّا في بنيته الاجتماعيّة، إذ يسهم في تعزيز التَّفاعل بين الأفراد ويتكون من مجموعة من المؤسسات والهيئات التي تنشط أغلبها بشكل مستقل عن الدولة ويمكن فهم المجتمع المدني بشكل أعمق من خلال العنصرين التّالين:

1.خصائص المجتمع المدني:

إنَّ الدَّارسَ للمجتمع المدَني وخاصَّة مؤسساته وتنظيماته يجدها تختلف فيما بينها،

ليس فقط في نوعها أو نشاطها لكن تختلف في مدى تقدُّمها أو تخلفها، وبذلك تختلف في فاعليتها وما مدى الوصول للأهداف، لذلك نجدُ العالم الكبير والخبير السياسي صامويل هنتنجتون وضع معاييرَ معيَّنة يمكن من خلالها معرفة مدى قدم المؤسسة أو المنظمة وهي القدرة على التَّكَيُّف مقابل الجهود، الاستقلال مقابل التَّبعيّة، والخضوع والتعقد مقابل الضعف التنظيمي، التجانس مقابل الانقسام فمن خلال هذه المعايير الأربعة التي بدورها تضمّ مؤشرات فرعيَّة يمكننا من تكوين فهم أعمق لخصائص المجتمع المدني وهي. (الخزرجي، 2004، ص 100).

أ.القدرة على التكيف:

فالمؤسسات والمنظمات ذات الإدارة المرنة القادرة على التأقلم مع التطورات الحاصلة في البيئة التي تعمل فيها وذات استجابة إيجابية للتأثيرات الداخلية والخارجية، من خلال مرونة خططها واستجابة أفرادها تكون أكثر فعَّالية عكس التي تسير في رتم موحد وروتين معيّن وغير قابل للتّجديد فتكون في جمود مما يُؤَدّي إلى تضاؤل أهميتها ويمكن القضاء عليها بسهولة وللتّكيُّف أنواع:

التَّكيُّف الزَّماني:

وهو قدرة المؤسسة على الصمود والاستمرار لفترة زمنية طويلة فكلما زاد زمن المؤسسة ازدادت القوة والخبرة، وبالتّالي تزداد درجة مؤسسيتها.

التكيف الجيلي:

ويقصد به مدى قدرة المؤسّسة على استيعاب عدد أكبر من القادة الزعماء من مبدأ التداول السلمي على السّلطة.

التكيف الوظيفي:

ويُقصَدُ به قدرة المؤسّسة على إجراء تعديلات في أنشطتها وخططها وبرامجها بما يتناسب مع الظروف أي مجاراة الظروف والمستجدات بكل مرونة وفعَّالية وبهذا تكون ذات أسس تنظيميّة وليست مجرد أداة أو غطاء للوصول إلى أهداف معيَّنة (الصبيحي، 2000، ص 32).

ب.الاستقلال:

فاستقلال المؤسسة مهمٌّ جدًّا في قيامها بدورها، فلا يمكن أن تكون المؤسَّسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الأفراد، فيجب أن تكون ذات شخصيّة قوية وأهداف ومبادئ واضحة حتى يصعب السيطرة عليها من قبل مؤسسات أخرى أو أفراد ويوجهون نشاطها حسب ما يتّفق مع رؤيتهم.

ويمكن أن نعرف مدى استقلالية المؤسسة أو المنظمة من خلال المؤشرات التَّالية:

- **الاستقلال المالي**: إن الاستقلال المالي يعد أمرًا أساسيًّا في استقلاليتها، فيجب تجديد مصادر تمويلها إذا كانت من طرف الدّولة أو من جهات خارجية أو تكون ذات تمويل داخلي ذاتي يكون أعضاؤها هم المساهمون فيه من خلال رسوم دوريّة وتبرُّعات أو من خلال بعض الفعاليات والأنشطة التي تقوم بها ذات الطابع الإنتاجي أو الخدماتي فاستقلالها المالي يعدُّ في حدِّ ذاته قوَّة لمواجهة التيارات أو الضغوطات الخارجية مما يدعم ويقوي هيكلتها.
- الاستقلال الإداري أو التّنظيمي: لكل مؤسسة قوانين ولوائح تحكمها وبذلك وجب إدارتها وفقًا لتلك القوانين وبعيدًا عن الدَّولة وسلطتها وبذلك تنخفض إمكانية تتبعها من قبل الدَّولة غير أن الأنظمة السُّلطوية لا تسمح بقيام مثل هذه المؤسسات وإن وجدت فإنها تكون خاضعة لرقابتها المستمرة وهذا يحدُّ من دورها وفعاليتها (الصبيحي، 2000، ص 32).

ج.التعقيد:

ويشير التَّعقيد هنا إلى التنوع والتَّعدد في المستويات بين الرأسية والأفقية داخل المؤسسة (بين المرؤوسين والمسيرين) فكلاً يشغل منصبه حسب مستويات ترتيبه فتتعدد بذلك هيئاته التنظيمية من ناحية وانتشارها داخل المجتمع وعلى أوسع نطاق جغرافي من ناحية أخرى.

د.التجانس:

أن التجانس مهم في أي تركيبة فالتجانس في المؤسسة يعني أن يكون هناك انسجام وتناغم بين مختلف الأعضاء فكلما كانت هناك صراعات وخلافات سببها نشاط

المؤسسة. أو أيديولوجية أفرادها وكانت طريقة حلها سلمية حضارية وعن طريق النقاش وإبداء الآراء والاستماع لوجهات النظر المختلفة كان ذلك مؤشّرًا على تجانسها، ما يجعلها في ديناميكية مستمرة، ومجالا الإبداع والتطور. (بوطمين، 1999، ص 61).

وعند حديثنا عن التَّجانس فليس بالضرورة أن يكون المجتمع المدني متجانسًا تمامًا، فهذا يخلق نوعًا من الركود والروتين؛ بل بالعكس فكلما كان متنوعًا ومختلفًا كلما كان أكثر تأثيرا وحيوية وله القدرة على مساس كل جوانب الحياة، فاختلاف البنّاء يخلق الإبداع.

هـ. التطوعية:

حيث أن القرار يشأن عضوية وتشكيل قيادة مجموعات المجتمع المدني فيها ينبع من الإرادة الحرة للجهات الفاعلة المعنية (أحمد، 2021، ص 168).

2. مؤسسات المجتمع المدني:

أ. الأحزاب السياسية:

تُعتَبَرُ الأحزاب السياسية من أهم العناصر المشكّلة للمجتمع المدني وللدّولة، حيث تقوم بأدوار عديدة جدًّا وعلى كافة الأصعدة والمجالات الأمر الذي يجعلها من أبرز مؤسسات المجتمع المدني فالحزب السياسي هو عبارة عن مجموعة أفراد متحدين في مسلكهم الموحد مستهدفين تحقيق الصالح العام أو القومي على أساس مبادئ محددة اتفقوا عليها جميعا بهدف الوصول إلى السلطة بطريقة شرعية ضمن القانون. (العكش، 2012، ص 47).

ب.النقابات:

للنّقابات دور اجتماعي يتمثل في الحفاظ على حقوق الأفراد المنتمين لها وهناك دور سياسي تؤديه كقوة ضاغطة على الدولة في رسم سياستها العامة، وقولنا إنّ النقابات مؤسسات خاصة لا يعني أنه لا دور عام لها؛ بل أنها تستهدف دائما الاهتمام بالمصالح العامة، بالإضافة إلى اهتمامها بمصالح الفئة التي تمثلها وتعرف النقابات بأنها "منظَّمة اجتماعيَّة توفر الأمان لأعضائها من كل مخاوف الحياة وتوفر لهم الفرص لتنمية قواهم وقدراتهم واستعداداتهم ومهاراتهم وأفكارهم وأوضاعهم وهي وسيلة اجتماعية

لرفع الروح المعنوية بين الأعضاء (الباقي، 1997، ص 201).

ج.الجمعيات:

تُعَدُّ الجمعيَّات أحد أبرز وأهمّ مكونات المجتمع المدني، فهي تملك جانبًا أساسيًّا في توعيَّة المواطنين وحثهم على المشاركة، والجمعيّات التي تكون مؤسّسة وفق شروط قانونيَّة تكون أكثر فعاليّة، وبالتَّالي تشكِّل شرطًا من شروط بروز المجتمع المدني، فتشارك بكلّ فعّاليَّة في النمو الاجتماعي والاقتصادي والثَّقافي وحتَّى السّياسي، فتكون بذلك فضاءً واسعًا للعمل الجماعي الذي يكون فيه الأفراد متحدين يبذلون جهدًا لإنجاز أعمال مشتركة ذات أهداف موحَّدَة للوصول إلى القضايا التي يعملون عليها، فتكون الجمعيات بيئة خصبة لتخمر المواهب ونموها. وتكون المجال الأرحب الذي يستطيع فيه الأفراد التعبير عن دواتهم ضمن الجماعة، فهي بالرغم من تنوعها الكبير واختلاف الأهداف والقضايا إلا أنَّها تُعَدُّ مصدرًا رئيسيًّا لمن أراد أن يتصل اتصال مباشر بالمجتمع ويعرف انشغالاته ومشاكله (خاصة المسئولين في الدولة). (ادلوف وحيدر، 2009، ص 119).

د.منظمات حقوق الإنسان:

تعتبرُ منظّمات عالميّة الظهور، فنجد منظمة الأمم المتحدة لطفولة المسامات اليونيسيف (UNICEF) ومنظمة حماية حقوق الإنسان العالميّة، ولكن على الساحة العربية، تُعَدُّ حديثة النشأة، فهي تسعى جاهدة للوصول إلى كل فرد في المجتمع من أجل توعيَّته بواجباته وتوضيح حقوقه وحماتها. فهي تقف في مواجهة الدَّولة في حالة تعدِّي هذه الأخيرة على حقوق الأفراد والجماعات، فنجد منظمات عالميّة ك-ما سبق الذكر- ومنظمات قومية كالمنظمة العربية لحقوق الإنسان وهناك منظمات محلية داخلية تعمل في الحدود الجغرافية لدولتها فهذه المنظمات إجمالا تسعى لحماية الأفراد ونشر ثقافة حقوق الإنسان لكن لا يبقى جهل المواطنين بحقوقهم وكذلك وجود حقوق وحريات عالمية تتنافى وطبيعة الدول العربية والإسلامية نظرًا للخصوصية الثقافية والحضارية والدينية العربية الإسلامية وتعد من الصعوبات التي تواجهها هذه المنظمات.

هـ.الاتحادات النسائية:

جاءَتْ مثل هذه الاتّحادات في الوطن العربي بعد تغيير أنظمة الحكم، في الثمانينات وكذلك خروج المرأة للعمل وهو من أهم الأسباب التي دفعت إلى نشوء هذه المنظَّمات، فهذه الاتحادات تسعى إلى تعزيز حقوق المرأة واحترامها في المجتمع ورفع شأن المرأة وإشراكها في العملية السياسيّة، وفتح المجال في العديد من التخصصات التي كانت حكرًا على الرجال (العكش، 2012، الص ص 151-152).

ولا تزال هناك العديد من مؤسسات المجتمع المدني، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مراكز البحوث والدِّراسات النَّوادي الرياضيَّة والثقافيَّة، الجمعيات الخيرية والدينية، اتحادات الطلاب... إلخ.

ثالثا. النساء المعنَّفات منزليًّا:

يُعْتَبَرُ العنف ضدّ النّساء من أبرز القضايا التي تهدِّد استقرار الأسرة وتمس كرامة المرأة وحقوقها الأساسية، فهو سلوك متكرر يعكس اختلالا في موازين القوة داخل المنزل فنجد الزوج أو الأب أو الأخ هو من يمارس العنف المنزلي ضدها من أجل السيطرة عليها والتَّحكم فيها.

1. أشكال العنف المنزلي والأسري ضدَّ النساء:

ويشملُ العنف المنزلي أو الأسري كلّ عنف يقع على المرأة في إطار العائلة وكل من له سلطة أو ولاية أو علاقة بالضَّحية، وله أشكال مختلفة وهي:

أ.العنف الجسدي:

يعني استخدام أحد أفراد العائلة القوَّة البدنيَّة أو المادية بقصد الإيذاء وجرح المرأة، ويشمل هذا النَّوع صور أخرى من العنف وهي كالتَّالي:

- يتمُّ الاغتصاب الزوجي عن طريق إجبار الزوجة أو الشَّريكة على القيام بالجنس دون رضاها، وقد أوصت مقرّرة العنف ضد المرأة بإصدار تشريعات لمعاقبة من يقوم بذلك واعتبارها جريمة.
- يكون البغاء القسري من خلال دفع الرجل زوجته أو قريبته إلى البغاء للحصول

على الأموال والاتجار بهن واستغلالهن.

- يُعَدُّ سفاح القربى من أنواع العنف ضد المرأة، فهو يتم من خلال الاعتداء الجنسي لأحد أفراد الأسرة سواء كان الأخ، أو العم، أو الأب، أو الخال وغيرهم.
- يُعتَبَرُ الزواج المكبر للفتيات دون سن الثامنة عشر في نظر الأمم المتَّحدة ضمن العنف الجنسي والنفسي والصحي الذي يقع على الفتاة، حتى لو كان ذلك برغبة منها أو برضاها.

ب.العنف النَّفسي:

وهو أي فعل مؤذٍ لنفسية المعنَّف ولعواطفه دون أن تكون له أي آثار جسدية إلا أن الآلام الناتجة عنه تكون في الغالب أكبر بسبب استمراريتها (القرطجي، 2009، ص 6).

يُعْتَبَرُ العنف النفسي من أشكال العنف التي تؤدي إلى إيذاء المرأة معنويًّا من خلال حرمانها من حريتها، أو بإيذائها وإحراجها، أو بالسيطرة عليها، ويتمُّ من خلال الأساليب الآتية:

- يتمُّ الزواج القسري من خلال تزويج المرأة من قبل والديها أو الوصي عليها دون أن يكون لها حقّ الرّفض، أو عن طريق تزويج الأرملة بعد وفاة زوجها من أحد أقاربه ويطلق عليه ميراث الزَّوجة.
- التحكم في حرّية الجسد وسلوك المرأة الجنسي: عندما تختار المرأة خيارات لا يقرها المجتمع كالزواج من خارج الفئة العرقية، أو الدينية، أو الطبقية، أو ممارسة نشاط جنسي بأساليب أخرى غير العلاقة مع الرجل، يكون مصيرها التَّعرُّض إلى العنف والمعاملة المهينة، ويتمُّ ضبط جنسانية المرأة بالعنف الجسدي وبالقوة حينما تطلب الطلاق أو تختار زوجها بنفسها، وينظر إليها بأنها متجاوزة حدود السلوك الجنسي اللائق، وتتعرض لأفظع أنواع العنف بسبب ذلك.
- يتمُّ ممارسة التّقييديَّة التَّمييزية عن طريق إجبار المرأة على طاعة زوجها، ومنعها من الخروج من المنزل بغير إذنه، وفرض ملابس معيّنة على الزوجة، وغيرها من ممارسات تكون ضد المرأة فقط.
- يُعَدُّ تفضيل البنين علي البنات، والتَّمييز بينهم في المعاملة بسبب الجنس من صور

العنف النَّفسي.

- يتضمَّن العنف النَّفسي عبارات الشتم والسب والتهديد الموجهة للمرأة أيضا.

3.العنف الصِّحي:

يُعَدُّ من أنواع التي تمارس ضدّ المرأة، ويتمّ من خلال الأساليب التَّالية:

- إجبار المرأة على الحمل، أو حرمانها من استخدام وسائل منع الحمل.
- إجبار المرأة على الإجهاض، أو منعها من الإجهاض، حتى لو يسبب لها الحمل خطر على صحتها.
- عدم الاهتمام بصحة المرأة والطفلة، وتعرّضهم للحرمان من الغذاء الصِّحي.

4. العنف الاقتصادي:

يُعْتَبَرُ شكل من أشكال العنفِ الذي تمارسه الأسرة ضدّ المرأة، ويشمل الصّور التَّالية:

- عدم المساواة في الميراث، أو الحرمان منه، حيث تمنع بعض العادات والتَّقاليد المرأة من حصولها على حقّها في الميراث.
- العنفُ الاقتصادي من قبل الزوج من خلال منع المرأة من العمل، أو إجبارها على إعطائه من مالها، أو إجبارها على بيع مجوهراتها وأشيائها الثّمينة. (البدري وحسين، 2025)

2.أسباب العنف المنزلي ضد النساء:

توجد العديد من الأسباب التي تساهم في تفشِّي العنف المنزلي ضدّ المرأة:

1.2. أسباب اجتماعيّة واقتصاديّة:

الفقروالبطالة وتدني المستوى التَّعليمي:

أكَّدت العديد من الدّراسات الاجتماعيَّة أنّ ممارسة العنف واستخدامه كوسيلة لفكِّ النّزاعات الأسريّة بين الزّوجين أكثر انتشارًا بين الفقراء والأميين وفسرت على ضوء أن الأسر الأقلّ دخلا وأقل تعليمًا لديها مصادر أقلّ لتفريغ التَّوتر.

عدم الرِّضا الوظيفي من قبل الزَّوج:

لديَّ يلجأ لتفريغ مشاعر الفشل على الزّوجة التي بدورها تعكسه على الجو الأسري وأولادها.

الإدمان على المخدّرات والكحول:

وتعدُّ من أكثر الأسباب التي تساهم في العنف ضدّ المرأة داخل الأسرة، وذلك راجع لما تحدّثه من تغيّرات في الدّم وما يتبعه من تغيرات مزاجية على الفرد وأفكاره وتوجهاته (كرداشة، 2009، الص ص 83-82).

العادات والتَّقاليد:

فالعنفُ ضدّ المرأة منزليًّا هو نتيجة تبعيَّة القائمة على النَّوع الاجتماعي بما فيها قواعد استحقاق الذكر أي تملك المرأة وتحكّمه في ميراث الأسرة وهيمنته المرتبطة بشرفه (جعفر، ص 5).

2.2.أسباب نفسية وتربوية:

- كالقلق والأمراض النَّفسيّة والاكتئاب والاضطرابات الشَّخصيّة كلّها أسباب تزيد من حدّة العنف المنزلي.
- أمّا التَّربويّة وتتمثّل في الأسس التي تربّى عليها الفرد هي التي تولد لديه سلوك العنف فيطبقه على المرأة، فالعنف يولّد العنف.
- بالإضافة إلى الغيرة والشّك بين الزّوجين تولد مع مرور الوقت العنف من طرف الزَّوج ضدّ الزّوجة.
- ضعف المرأة نفسها في المطالبة بحقوقها الإنسانيَّة والوطنيّة يساهم في زيادة حدّة العنف (بوخيط وبونويقة، 2021، ص 68).

3.2. أسباب قانونيَّة:

على الرّغم من وجود قوانين جزائريّة تقف إلى جانب النّساء المعنَّفات منزليًّا، لكن هناك ثغرات قانونيَّة تساهم في استفحال هذه الظَّاهرة سواء تتعلّق بالقانون في حدِّ ذاته أو لأسباب تتعلَّق بالمرأة المعنَّفة من بينها.

ما يتعلّق بالمرأة:

هناك عدَّة اعتبارات تجعل المرأة المعنَّفة تتكتّم على تعرضها للعنف خاصّة العنف الممارس من طرف الزّوج، فهي دائما تحاول أن تُخفي تلك المعاناة بقوَّة وتستمرّ في العمل وتربية الأولاد. نذكر بعض أسباب عدم قيام المرأة بالتَّبليغ عن العنف الذي تعرَّضت له:

- في بعض الأحيان تتعلّق أسباب عدم التَّبليغ بظروف المرأة التَّعليميَّة، أو الفكريَّة، أو العقليَّة، أو الاقتصاديّة، أو الاجتماعيَّة، أو النَّفسيَّة.
- عدم إدراك المرأة أن هذا الفعل يشكّل عنفًا ممارسًا ضدّها.
- إحراج المرأة وخجلها من الإبلاغ عمّا تعرّضت له خاصة تعرضها لعنف يمسُّ بشرفها أو سمعتها.
- الخوف من الأهلِ أو الزَّوج أو الوسط المحيط بشكل عام.
- حرص المرأة على المكانة الاجتماعيَّة لها ولأسرتها حتى وإن تعرَّضت للعنف.
- عدم الثقة بسرِّيَّة التَّحقيقات عند تدخُّل الجهات الأمنيَّة.
- عدم إحساس المرأة بالاستفادة من تحريك الشَّكوى في حال الثّبوت.
- خوف المرأة من ضياع مصلحة أكبر في حال الشّكوى.
- في كثير من الأحيان تكون طرق إثبات العنف تشكل عائقا أمام الإبلاغ عنه (خرشف، 2018، ص 121).
- عدم وجود بدائل آمنة خاصّة إذا كانت المرأة لا تملك أهلا (جعفر، ص 29).

- أما ما يتعلَّق بالقوانين فهي:

- ضعف التَّطبيق الفعلي للقوانين رغم صدور قانون 19-15 في 2015 الذي يجرّم أشكال العنف ضد المرأة، فإن تطبيقه على أرض الواقع يواجِه مشاكلَ مختلفة.
- المواد القانونيَّة غير كافية، فانَّ القانون الجزائري لا يغطِّي جميع أشكال العنف المنزلي مثل العنف الاقتصادي أو النَّفسي بشكل شامل ومن بين المواد ما يلي:

1.العنف الجسدي:

المادة 266 مكرّر تعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات كلّ من أحدث جرحًا

أو ضربًا بزوجته دون أن ينشأ عن ذلك مرض أو عجز كلّي عن العمل يفوق 15 يوما.

- المادة 266 مكرّر 2 يعاقب بالسّجن المؤقت من 10الى 20 سنة إذا أدّى الضرب أو الجرح إلى فقد أو بتر أحد الأعضاء أو الحرمان من استعماله أو فقد البصر أو عاهة مستديمة.
- المادة 266مكرر 2 يعاقب بالسّجن المؤبد إذا أدى الضرب إلى وفاة دون قصد إحداثها.

2.العنف النَّفسي واللَّفظي:

- المادّة 266 مكرّر 1 تعاقب بالحبس لمدّة سنة إلى ثلاث سنوات كلّ من ارتكَب ضد زوجته أي شكل من أشكال التَّعدِّي أو العنف اللفظي أو النفسي المتكرّر الذي يجعل الضَّحيَّة في حالة تمسُّ بكرامتها أو تؤثر على سلامتها البدنيَّة أو النَّفسيَّة.

3.العنف الاقتصادي:

- **المادة** 330مكرّر تعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين كل من مارس على زوجته أي شكل من أشكال الإكراه أو التّخويف ليتصرف في ممتلكاتها أو مواردها المالية (قانون، 2015).

3.الآثار المترتبة عن العنف المنزلي ضدّ المرأة:

1.3. الآثار الاجتماعيَّة: ويمكن إجمالها في فيما يلي:

- الطلاق والتّفكك الأسري.
- اختلال العلاقات الأسريَّة سواء الزَّوجة مع الزوج أو مع الأبناء أو أهل الزوج مع أهل الزوجة.
- تعرض الأبناء لمشاكل مختلفة كالتسرب المدرسي.
- عدم التَّمكن من تربيَّة الأبناء تربية سليمة.
- انحراف الأبناء من جراء العنف المنزلي ضد الأم.

2.3.الآثار النفسيَّة والعقليَّة:

- فقدان المرأة لثقتها بنفسها.

- الشعور بالكآبة والإحباط والعجز والإذلال والمهانة.
- عدم الشعور بالاطمئنان النفسي والعقلي (عمران، 2024، ص 98).

رابعا. دور المجتمع المدني في حماية النِّساء المعنَّفات منزليًّا:

يتمثَّلُ في الهيئات غير الرَّسمية التي لها دور هام في نشر الوعي وتغيير النَّظرة الدُّونية للمرأة، فقد أحدث المجتمع المدني بمختلف هيئاته ومنظَّماته وجمعياته نقلة نوعيَّة فيما يخص قضية النساء المعنَّفات من خلال الجهود المبذولة داخليًّا وخارجيًّا ومن بين الإنجازات التي حقَّقها في مجال العنف ضد المرأة نجدُ اهتمامه بالجانب الإنساني والتَّوعوي والنَّفسي والعائلي... إلخ، فقد اعترف إعلان القضاء على العنف ضد النِّساء (وهو مصطلح أطلقته الجمعيَّة العامة لمفوضية الأمم المتحدة السَّامية لحقوق الإنسان من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة) بالدور الهام الذي تؤديه هذه المنظمات من خلال:

- رفع الوعي والتخفيف من شدّة العنف ضدّ المرأة خاصّة النّساء المعنَّفات منزليًّا ودعت إلى مساعدة هذه المنظّمات على الصَّعيد الوطني والدّولي.
- قيام المنظمات النسويَّة النَّاشطة في مجال الدِّفاع وحماية النِّساء المعنَّفات منزليًّا بتنظيم أيام دراسيّة وملتقيات وندوات وإصدار نشريات ومجلات ووثائق إعلامية لها علاقة بهدفها.
- نشر الوعي بخطورة العنف القائم على أساس الجنس وتغيير النظرة المتسامحة معه، خاصة وأنَّ المجتمع الجزائري مازال ينظر للنساء الماكثات في البيت على أنهنَّ ليس لديهنَّ حقوق.
- منظَّمات المجتمع المدني تقوم بدور وسيط بين الدولة والمجتمع، وذلك من خلال إنشاء لجنة المنتدبة المكلَّفة بالمرأة وقضايا الأسرة من خلال صياغة الاستراتيجيات المتعلّقة بمناهضة العنف ضد المرأة وترقيّة حقوقها.
- تعمل منظَّمات المجتمع المدني وخاصة المنظمات النِّسوية على سد النقص الموجود في المجال الوقائي من خلال مؤسَّسات إيواء النساء ضحايا العنف الأسري والمنزلي والتَّكفل بهن من الجانب النَّفساني.

- أخذت الجمعيات النسوية على عاتقها تنفيذ المشروعات في مجال حقوق المرأة بنسبة تقدر بحوالي 74.66% (أمنة، 2018، ص 51).
- العمل على رفع من عدد الجمعيات المهتمَّة بالنِّساء المعنَّفات خاصة بعد صدور القانون رقم 90/30 المتعلّق بالجمعيات ذات الطابع الاجتماعي، فقد كان هذا القانون بمثابة بداية انطلاق المجتمع المدني في الجزائر فمن سنة 1960 إلى 1989 كان عدد الجمعيات لا يتجاوز 167 جمعية وطنية وارتفع العدد إلى غاية 2005 إلى أكثر من سبعين ألف جمعية تعنى بمسائل الأسرة والمرأة و900 ذات طابع وطني **(تقرير حول تحليل الوضع الوطني الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي، 2025).**
- تنفيذ مشروع المبادرة الإقليميَّة على أساس النَّوع الاجتماعي ومكافحة العنف ضد المرأة ومن بين الانجازات الفعلية تم إعداد دليل وطني للمتدخلين لمواجهة النساء ضحايا العنف المنزلي والأسري سنة **2008**، يحتوي على معلومات حول الهيئات المؤسَّسَاتيّة وعددها **12**، فضلًا عن منظمات غير حكومية وعددها **34.**

تتركز الأعمال التي قامت بها جمعيات المجتمع المدني مع السلطات فيما يلي:

- إيواء مؤقت للنساء المعنَّفات منزليًّا، الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني، المساعدة على الاندماج، النشر، تنظيم ورشات وأيَّام دراسيَّة، القيام بالحملات الوطنيَّة لإدانة التّحرش الجنسي، القيام بالحملات الوطنية لليوم الدولي للقضاء على تعنيف النِّساء عن طريق الإذاعة والتلفزة ولافتات إعلانية، وكذلك بناء برامج استماع ومراكز تعزيز الحقوق الإنسانية.

ومن بين المراكز التابعة للمجتمع المدني لخدمة النساء المعنَّفات منزليًّا وأسريًّا نجد:

1. **المركز الوطني الأول:** المتواجد في بوسماعيل بولاية تيبازة والمعروف باسم دار ياسمين يستقبل النساء ضحايا العنف الزوجي والعائلي.
2. **المركز الوطني الثاني**: المتواجد في مستغانم بحي بيبينيار، حيث يتكفَّل بالنساء والفتيات ضحايا العنف من مختلف الولايات يقدم جلسات نفسيّة وعلاجيّة مع مختصِّين ويتّسعُ لـ: 40 سريرا ويسعى لإعادة إدماج النّساء المعنَّفات عائليًّا.

وكلا المركزين يسعيان إلى:

- ضمان الاستقبال للنِّساء المعنَّفات لفترة مؤقتة وضمان الإيواء والتكفل الطبي والاجتماعي النفسي للفتيات والنساء المعنَّفات ومن هن في وضع صعب.
- إجراء تشخيص وتقييم للاضطرابات النَّفسية للفتيات والنّساء اللاتي تمّ استقبالهُن في المراكز بغرض القيام بتكفّل فردي ملائم لهنّ.
- استفادة المقبولات في المركز حسب الحالة من تكوين وتمهين.
- القيام بالنشاطات بالتّعاون مع هيئات معينة قصد إدماجهن اجتماعيًّا وعائليًّا ومساعدتهن على المستوى القانوني.
- المتابعة الطبيّة للمقبولات في المراكز من طرف مستخدمي هياكل الصّحة التّابعة للوزارة المكلفة بالصحة (أمنة، 2018، ص 51).

أما الجمعيات فتوجد العديد منها نذكر من بينها:

1.شبكة الوسيلة:

هي منظمة جزائرية غير حكومية تأسَّست سنة 2000 وتضم مجموعة من الهيئات والجمعيّات وهي تجمع النساء محترفات من مختلف القطاعات بهدف تقديم توجيه أحسن ورعاية متعدّدة التّخصصات للنساء والأطفال ضحايا العنف، وذلك من خلال القيام بأعمال توعوية وتقديم دعم قانوني ونفسي وطبي للضحايا.

2.جمعية حورية للمرأة الجزائرية:

هي جمعية نسوية تأسست سنة 2014 وتهدف إلى تعزيز حقوق المرأة ومحاربة العنف الموجّه ضدها تنظم الجمعيّة حملات توعوية سنوية وتقدم الدعم النّفسي والقانوني للنساء ضحايا العنف وفي عام 2021 نظّمت الحملة الوطنيَّة الخامسة لمناهضة العنف ضدّ المرأة تحت شعار" هي أمانة" (وكالة الأنباء الجزائرية، 2025).

3.جمعية راشدة:

وتوجد بقسنطينة وتعمل على تقديم الدّعم النّفسي والاجتماعي والقانوني للنّساء ضحايا العنف وتسعى إلى إنشاء مراكز إيواء متخصصة لتوفير بيئة آمنة للضّحايا وتقوم بتنظيم حملات تحسيسيّة للتوعية بمخاطر العنف وتعتبر من أهم الجمعيات

الناشطة في الشرق في مجال حقوق المرأة (ج، 2005).

وجمعيات ومنظمات أخرى منها:

- جمعيّة نساء جزائريات من أجل التَّغيير (FACE).
- المرصد الإقليمي حول العنف ضدّ النِّساء والفتيات.
- جمعية آس آو آس نساء في استغاثة (SOS): توجد في الجزائر العاصمة.

خاتمة:

عمّن خلال ما تقدّم في هذه الورقة البحثيّة تعدُّ آليات تدخل المجتمع المدني في حماية ومساندة النّساء المعنَّفات منزليًّا ركيزة أساسيَّة في مواجهة هذه الظّاهرة التي تمسُّ كرامة المرأة وحقوقها الأساسيَّة من خلال تدخل مؤسسات المجتمع المدني من خلال التَّوعيَّة وتقديم الدعم الاجتماعي والنفسي والقانوني وإنشاء مراكز الإيواء، فالمجتمع المدني ساهم من خلال هيئاته ومراكزه وجمعياته في حماية النّساء من العنف يشتى صورة وخاصّة العنف المنزلي، فعلى الرّغم من الصّعوبات التي توجهه كضعف التّمويل والقيود القانونيّة إلّا أنّه يسعى بكلّ قواه إلى التّغيير لصالح النّساء المعنّفات حتى يعشن حياة كريمة خاليّة من العنف.

قائمة المراجع:

1. أحمد شاكر الصبيحي. (2000). المجتمع المدني في الوطن العربي (الإصدار 1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
2. أميرة سيد محمد البدري، وتقي مختار حسين. (4 ماي، 2025). دور الأمم المتحدة في الحد من العنف ضد المرأة. تم الاسترداد من: https://www.democraticac.de/?p=83714
3. أميرة عادل أحمد. (2021). مفهوم المجتمع المدني، وخصائصه، وتطوره، ووظائفه. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 12(2)، 186.
4. تامر كامل الخزرجي. (2004). النظم السياسيّة الحديثة والسياسة العامة. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
5. تقرير حول تحليل الوضع الوطني الحقوق الإنسانية للمرأة والمساوات على أساس

النوع الاجتماعي. (2 5, 2025). تم الاسترداد من:
https://www.cawtarclearinghouse.org/storage/AttachementGender/analyse-alger-ar.pdf

6. حنان قرقوري. (2010). عنف ضد المرأة في المجال الأسري (الإصدار 1). قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للنشر.
7. زيدان عبد الباقي. (1997). علم الاجتماع المهني. مصر: دار الفكر العربي للنشر والتوزيع.
8. سليمة بوخيط، وهاجر بونويقة. (2021). العنف ضد الأسرة في الوسط الأسرى وأثره على الطفل. المجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 13(1)، 68.
9. شبيلة ج. (1 ماي, 2005). جمعية راشدة المطالبة بمركز إيواء لمساعدة النساء والأطفال ضحايا العنف. تم الاسترداد من جريدة المساء: El -massa.com.
10. فاطمة خرشف. (2018). العنف ضد المرأة وسبل الحد منه على مستوى الجمعيَّة العامة للأمم المتحدة. مجلة الدراسات القانونية، 4(2)، 121.
11. فرانك ادلوف. (2009) . المجتمع المدني النظرية والتطبيق السياسي. ترجمة عبد السلام حيدر (الإصدار 1). القاهرة مصر: الهيئة المصرية العامة للكتابة.
12. قانون العقوبات الجزائري القانون رقم 15 – 19 المؤرخ في 30ديسمبر 2015 المعدل والمتمم لقانون العقوبات الجزائري الأمر رقم 156-66.
13. كريم هتاو. (2014). العنف الأسري (الإصدار 1). أربيل: مطبعة الثقافة للنّشر والتّوزيع.
14. محمد أحمد نايف العكش. (2012). مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي. الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
15. محمد بوزينة أمنة. (2018). الآليات الدوليَّة والوطنيّة لتفعيل حماية المرأة من العنف الأسري بالجزائر. مجلة جيل حقوق الإنسان (28)، 51.
16. منير كرداشة. (2009). العنف الأسري. الأردن: عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع.
17. ندى جعفر. (بلا تاريخ). إرشادات لإجراء مسح العنف ضد المرأة. اللّجنة

الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة الاسكو.

18. نهى عدنان القرطجي. (2009). العنف الأسري بين الإعلانات الدّولية والتّشريعات القانونية. بحث مقدم للدورة التاسعة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، 6.

19. وكالة الأنباء الجزائرية. (2 ماي, 2025). مع جمعيات تدعو إلى وضع آليات لتعزيز مرافقة المرأة في جميع المجالات: تم الاسترداد من: https://www.aps.dz/ar/societe/140526-2023-03-07-10-

20. يوسف عمران. (2024). العنف ضد المرأة في الوسط الأسري. مجلة سوسيولوجيا الجريمة للبحوث والدراسات في الظواهر الإجرامية، 5 (9)، 89.

الخدمة الاجتماعية ودورها في بناء شبكات الأمان للمرأة المعنفة:
-الواقع والتحديات-

Social Work and Its Role in Building Safety Networks for Abused Women:

Reality and Challenges

د.سلمى كوندة.
أستاذ محاضر –ب-
علم اجتماع الاتصال
جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 (الجزائر)
selmakounda22doc@gmail.com

د.عبد الكريم بلعزوق.
أستاذ محاضر –ب-
علم اجتماع الاتصال
جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 (الجزائر)
bbakarim2@gmail.com

ملخص:

تتناولُ هذا الورقة البحثيَّة الدور الحيوي الذي تلعبه مهنة الخدمة الاجتماعيّة في بناء شبكات الأمان للمرأة المعنَّفة، بالتّركيز على الأدوار المتعددة التي تقوم بها الخدمة الاجتماعيّة لضمان حماية ودعم النساء المتعرِّضات للعنف وآليات التدخل المهني للأخصائي الاجتماعي، وتشمل هذه الأدوار تقديم الحماية الفورية، الدعم النفسي والاجتماعي، التّمكين الاقتصادي الذي يُعزِّز استقلاليّة المرأة، بالإضافة إلى المساندة القانونيّة التي تضمن حصولها على حقوقها، وبالإضافة إلى ذلك تتضمن هذه الدراسة الواقع الحالي لشبكات الأمان المتاحة للمرأة المعنّفة، مع التّركيز على التّحديات التي تعترض فعاليتها، من بين هذه التحديات، تبرز العادات والتقاليد الاجتماعية التي تبرر العنف أو تخفيه، وضعف التّشريعات القانونية التي لا توفر الحماية الكافية، إلى جانب نقص الموارد المالية والبشرية اللازمة لتقديم خدمات متكاملة، فضلا عن الوصمة الاجتماعية التي تمنع العديد من النّساء من طلب المساعدة.

وعليه، يؤكِّد الباحثان على ضرورة تعزيز التّعاون والتّنسيق بين مختلف المؤسّسات

الحكوميَّة والمجتمع المدني، والعمل على تطوير التشريعات والقوانين التي تضمن حماية المرأة المعنَّفة بشكل أكثر فعالية. كما يشدّد على أهمِّيَّة توفير الموارد اللازمة، سواء المالية أو البشرية، لتقوية شبكات الأمان وضمان استمراريتها.

الكلمات المفتاحية: الخدمة الاجتماعية، شبكات الأمان، المرأة، المرأة المعنَّفة، العنف ضد المرأة.

Abstract:

This research paper addresses the vital role that social work plays in building safety networks for abused women, focusing on the multiple roles that social services undertake to ensure the protection and support of women exposed to violence and the mechanisms of professional intervention by social workers. These roles include providing immediate protection, psychological and social support, economic empowerment that enhances women's independence, as well as legal assistance that ensures they obtain their rights. Additionally, this study includes the current reality of safety networks available to abused women, focusing on the challenges to their effectiveness. Among these challenges, social customs and traditions that justify or conceal violence stand out, along with weak legal legislation that does not provide adequate protection, as well as the lack of financial and human resources necessary to provide integrated services, in addition to the social stigma that prevents many women from seeking help.

Accordingly, the researchers emphasize the necessity of strengthening cooperation and coordination between various governmental institutions and civil society, and working on developing legislation and laws that ensure more effective protection for abused women. They also stress the importance of providing necessary resources, whether financial or human,

to strengthen safety networks and ensure their continuity.

Keywords: Social Work, Safety Networks, Women, Abused Women, Violence against Women.

أولا. مقدمة:

تُعَدُّ ظاهرة العنف واحدة من أخطر التَّحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، حيث تتخذ أشكالاً متنوعة وتؤثر على شرائح مختلفة من الأفراد، ويرتكز أثرها بشكل كبير على الأطفال والنساء، اللاتي يتعرضن للعنف الجسدي والنفسي والاقتصادي، إذ تُعْتَبَرُ ظاهرة العنف ضدّ المرأة ظاهرة اجتماعيّة خطيرة تنامت بشكل كبير في وقتنا الحالي، حيث تواجه ملايين النساء حول العالم أشكالا متعدّدة من الإيذاء الجسدي والنّفسي والاقتصادي والاجتماعي.

يجدر بالإشارة، أن ظاهرة العنف هذه ضد المرأة لا تؤثّر فقط على النساء كأفراد، بل تمتد آثارها المدمرة لتُطَال الأسرة والمجتمع بأكمله، ممَّا يجعلها قضيَّة اجتماعيَّة وحضارية تستدعي التَّدخل الفعّال من جميع مؤسسات المجتمع، فهذه الظاهرة لا تُؤدِّي فقط إلى معاناة فرديَّة، بل تمتدُّ لتضعف النَّسيج الاجتماعي وتقوض التنمية الشَّاملة. لذلك، أصبح من الضروري البحث عن آليات فعالة لمكافحتها ومعالجة جذورها.

وفي هذا السّياق، تبرز الخدمة الاجتماعيَّة كأحد الأدوات الرئيسة لمكافحة العنف ضد المرأة، إذ تؤدي دورا محوريًّا في بناء وتنفيذ شبكات الأمان التي توفر الحماية والدعم للنساء المعنَّفات، وتتضمَّن هذه الشبكات مجموعة شاملة من الخدمات والتَّدخُّلات التي تستهدف إعادة تأهيل الضحايا، وتمكينهن من استعادة حقوقهن وكرامتهن، ومساعدتهن على تجاوز الآثار النَّفسيَّة والاجتماعيّة النَّاجمة عن العنْف.

ورغم الجهود المبذولة، لا يزال هناك العديد من التَّحديات التي تواجه الممارسين الاجتماعيين وصانعي السياسات في هذا المجال، ممَّا يتطلب إبراز أهمّ هذه التّحدِّيّات، وتبيان كيف يمكن تعزيز دور الخدمة الاجتماعيَّة لتكون أكثر فعاليّة في مواجهة

العنف ضد المرأة، وبالتّالي تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الخدمة الاجتماعية في مجال دعم النساء المعنَّفات، واستكشاف آليات تحسين شبكات الأمان الحالية، كما تسعى الدراسة إلى تقديم رؤى جديدة حول كيفيّة تطوير استراتيجيات ممنهجة وفعالة لتحسين حياة النساء المعنفات وإحداث تغيير إيجابي في حياتهن، وعليه -بناء على ما سبق- يمكننا أن نطرح السؤالين البحثيين الآتيين:

- ما هو دور الخدمة الاجتماعية في توفير شبكات الأمان لحماية المرأة المعنفة؟
- ما هي التحديات الأساسية التي تواجه الخدمة الاجتماعية في تعزيز شبكات الأمان لحماية النساء المعنفات؟

ثانيا. السّياق المفاهيمي لظاهرة العنف ضدّ المرأة.

1.مفهوم العنف ضد المرأة:

- حسب هيئة الأمم المتحدة للمرأة يُعرَّف العنف ضد النساء والفتيات بأنه أي فعل من أفعال العنف القائم على النوع الاجتماعي يؤدي أو من شأنه أن يؤدي إلى أذى أو معاناة جسدية أو جنسية أو عقلية للنساء والفتيات، بما في ذلك التهديد بمثل هذه الأفعال أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء في الحيز العام أو الخاص. يشمل العنف ضد النساء والفتيات، على سبيل المثال لا الحصر، العنف الجسدي والجنسي والنفسي الذي يحدث في الأسرة أو داخل المجتمع العام، والذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه. (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2025).
- يُعرف العنفُ ضدّ المرأة بأنّه «أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسديّة أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التّهديد بارتكاب مثل هذه الأفعال، أو الإكراه أو الحرمان التّعسّفي من الحرّيّة، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة. (شاوي وشاوي، 2013، ص 115).
- ويعرّف بأنه سلوك أو فعل موجّه إلى المرأة يقوم على القوة والشدّة والإكراه، ويتّسم بدرجات متفاوتة من التّمييز والاضطهاد والقهر والعدوانيّة، ناجم عن علاقات القوة غير المتكافئة بين الرّجل والمرأة في المجتمع والأسرة على السواء،

والذي يتّخذ أشكالا نفسيّة وجسديّة ومتنوعة في الإضرار. (الهدهد، 2016).

- أو هو العنف الموجه نحو المرأة في الأسرة ويترتب عليه أذى بدني أو نفسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو قانوني (مسمار، 2020، ص 109).

وبناء على ما تقدم يمكن القول إنّ العنف ضدّ المرأة هو أي سلوك أو فعل عدواني قائم على علاقات القوة غير المتكافئة بين الجنسين، سواء أ كان جسديًّا، نفسيًّا، جنسيًّا، اقتصاديًّا، أو قانونيا، وينتج عنه أذى أو معاناة للمرأة في المجالين العام أو الخاص، حيث يتضمّن هذا السُّلوك أشكالًا متعددة مثل الإكراه، التهديد، الحرمان من الحقوق، أو التمييز المنهجي، ويستند إلى أعراف اجتماعية أو هياكل ثقافية تعزز دونية المرأة.

2.أشكال العنف ضد المرأة:

إنَّ العنفَ المنزلي، الذي يُطلق عليه أيضًا الاعتداء المنزلي أو عنف الشريك الحميم، هو أي نمط من السلوك يستخدم لاكتساب أو الحفاظ على السلطة والسيطرة على الشريك/ة الحميم/ة. ويشمل جميع الأفعال الجسديّة والجنسيّة والعاطفيّة والاقتصاديَّة والنفسية التي تؤثر على شخص آخر أو التهديدات بالقيام بها، هذا هو أحد أكثر أشكال العنف التي تتعرّض لها النّساء شيوعًا على مستوى العالم، ويمكن أن يشمل العنف المنزلي ما يلي:

العنف الاقتصادي:

يتضمَّنُ العنف الاقتصادي جعل أو محاولة جعلِ شخص ما معتمدًا ماليًّا عن طريق الحفاظ على السيطرة الكاملة على الموارد المالية، وحجب الوصول إلى المال، و/ أو منع الانخراط في المدرسة أو العمل.

العنف النَّفسي:

ويشملُ العنف النَّفسي إثارة الخوف عن طريق الترهيب، التّهديد بإيذاء جسدي للذَّات أو الشّريك(ة) أو الأطفال، تدمير الحيوانات الأليفة والممتلكات، «والألاعيب الذّهنية»، أو الإجبار على الانقطاع عن الأصدقاء والعائلة والمدرسة و/ أو العمل.

العنف العاطفي:

يشمل العنف العاطفي تقويض شعور الشَّخص بقيمة الذّات من خلال النقد المستمر، التقليل من شأن قدرات المرء، الشتائم أو الإساءة اللَّفظيَّة الأخرى، الإضرار بعلاقة الشّريك(ة) مع الأطفال، أو عدم السماح للشّريك(ة) برؤية الأصدقاء والعائلة.

العنف الجسدي:

يشمل العنف الجسدي إيذاء أو محاولة إيذاء الشريك(ة) عن طريق الضرب، أو الركل، أو الحرق، أو الإمساك، أو القرص، أو الدفع، أو الصفع، أو شد الشعر، أو العض، أو الحرمان من الرعاية الطبية، أو الإجبار على تناول الكحوليات و/ أو تعاطي المخدرات، أو استخدام القوة البدنية الأخرى. قد يشمل تلف الممتلكات.

العنف الجنسي:

يتضمَّن العنف الجنسي إجبار الشَّريك على المشاركة في فعل جنسي عندما لا يوافق الشَّريك. (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2025).

وبالتَّالي تتنوع أشكال العنف ضد المرأة بين العنف الجسدي الذي يشملُ الضرب والإيذاء البدني المباشر، والعنف النَّفسي المتمثّل في الإساءة اللَّفظيَّة والترهيب، والعنف الجنسي الذي يتضمَّن الاغتصاب والتحرش والاستغلال. كما يظهرُ العنف في صورة اقتصاديّة عبر الحرمان من الموارد المالية والتّحكم بالدخل، فضلاً عن العنف الاجتماعي الذي يفرض العزلة على المرأة ويقيّد حرِّيَّتها وعلاقاتها الاجتماعيّة، مما يشكّل منظومة متكاملة من القهر والسَّيطرة.

3.أسباب العنف ضد المرأة:

يمثّل العنف ضد المرأة، وخصوصًا عنف العشير والعنف الجنسي، مشكلة صحِّيَّة عامة خطيرة ومستمرة وانتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان. وفقًا لتقديرات منظمة الصحة العالميَّة، تتعرض واحدة من كل ثلاث نساء (30%) حول العالم للعنف البدني أو الجنسي في حياتها على يد العشير أو غير الشريك، حيث يكون العشير هو المصدر الرئيس لهذا العنف في معظم الحالات. فنحو 27% من النساء المرتبطات بعلاقة

جنسية (بين سن 15-49 سنة) يتعرضن لأشكال مختلفة من العنف على يد عشرائهن. (WHO, 2021)، وعليه يُعدُّ العنف ضد المرأة ظاهرة معقدة تنبع من عوامل متعددة تتشابك فيما بينها، ويمكن تصنيفها إلى أسباب تاريخية، ثقافية، إعلامية، تعليمية، اجتماعية، اقتصادية، وذاتية نذكرها فيما يلي:

الأسباب الإعلامية:

تؤدّي وسائل الإعلام دورًا سلبيًّا في تعزيز الصور النمطية عن المرأة من خلال تقديمها بصورة مهينة أو كسلعة تجارية، الإعلانات والمحتوى الإعلامي الذي يروج للنظرة الجنسيَّة للمرأة أو يبرزها ككائن استهلاكي يسهم في نشر العنف وتبريره، مما يؤثر سلبًا على القيم الأخلاقية في المجتمع.

الأسباب التَّاريخيَّة والثَّقافيَّة:

عبر التّاريخ، أنتجت الممارسات الاجتماعيّة مفاهيم ثقافيّة نمطية تحدد أدوار الرجل والمرأة بشكل غير عادل، هذه المفاهيم، المتجذرة في العادات والتقاليد، عزّزت فكرة تفوق الرجل، ممّا ساهم في ترسيخ العنف ضد المرأة ورضوخها له كجزء من الثقافة السّائدة.

الأسباب الذاتية:

تنبعُ هذه الأسباب من نفسيَّة الفرد نفسه، وتشمل :الدوافع الذَّاتيَّة النَّاتجة عن ظروف خارجية: مثل الإهمال أو العنف الذي تعرض له الفرد في طفولته، ممَّا يُؤدِّي إلى تراكم عقد نفسيَّة تدفعه لممارسة العنف كوسيلة للتَّعويض، وكذا الدوافع الوراثية أو السلوكية التي قد تنشأ نتيجة سلوكيات غير أخلاقية من الآباء، تنعكس على شخصية الفرد وتدفعه نحو العنف. (يسلي، 2009/2008، ص ص 149-150).

الأسباب التَّعليميَّة:

يُعاني النّظام التعليمي في كثير من المجتمعات من نقص في برامج التربية التي تُعزِّزُ الاحترام المتبادل بين الرجل والمرأة. وغياب التعليم السليم حول العلاقات الإنسانية والمساواة الذي يترك المجال مفتوحًا لتغلغل المفاهيم الضارة التي تبرر العنف.

الأسباب الاجتماعيَّة:

تشمل هذه الأسباب تجاهل المجتمع لظاهرة العنف ضد المرأة، معتبرًا إياها شأنًا عائليًّا خاصًّا، كما أن غياب الدراسات والإحصاءات، وقلة مراكز الدعم للضحايا، يفاقم الوضع. إضافة إلى ذلك، فإنَّ سوء فهم مفاهيم مثل القوامة والرجولة يعزز من التسلط والعنف.

الأسباب الاقتصادية:

تؤدّي الأوضاع الاقتصادية الصعبة دورًا كبيرًا في تفاقم العنف داخل الأسرة. الفقر، ضيق المسكن، وكثرة أفراد الأسرة تؤدي إلى توترات نفسية لدى الرجل، قد تُفرغ على شكل عنف ضد المرأة. هذا العنف غالبًا لا يهدف إلى منفعة مادية؛ بل يكون تعبيرًا عن الإحباط والضغوط الاقتصادية. (يسلي، 2009/2008، ص ص 150-151).

يمكن القول-مما سبق-إنّ العوامل المؤثرة في ظاهرة العنف ضد المرأة تتعدّد وتتشابك فيما بينها بشكل معقد، حيث تؤدي الموروثات الثقافيَّة والتقاليد الاجتماعية دورا كبيرا في تكريس التمييز وتعزيز الهياكل الأبوية، بينما تساهم الظروف الاقتصاديَّة الصَّعبة كالفقر والبطالة في خلق توترات أسريَّة تزيد من احتماليَّة العنف، كما تؤثِّرُ العوامل النَّفسيَّة المتمثلة في اضطرابات الشخصيَّة واختلالات الصّحة النفسية للمعتدي في سلوكه العنيف، ويأتي ضعف الإطار القانوني وعدم فعالية آليات تطبيق التَّشريعات الخاصة بحماية المرأة ليفاقم المشكلة ويحد من إمكانية معالجتها بشكل جذري.

4.آثار العنف ضد المرأة:

يتركُ العنف ضدّ المرأة آثارا بالغة الخطورة على مختلف الجوانب الصّحِّيَّة والنَّفسيَّة والاجتماعيَّة، وتتمثّل هذه الآثار فيما يلي:

الآثار الصّحِّيَّة:

تُخلّف ممارسات العنف ضدّ المرأة سواء من العشير أو عبر الاعتداءات الجنسيَّة آثارا صحِّيَّة وخيمة تمتدُّ لتشمل الجوانب البدنيَّة والنَّفسيَّة والجنسيَّة والإنجابيَّة، وتستمرُّ تداعياتها على المديين القريب والبعيد، متجاوزة المرأة نفسها لتطال أطفالها

ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي. وتتراوح هذه الآثار بين نتائج قاتلة كجرائم القتل أو الانتحار، وإصابات جسدية متفاوتة تعاني منها نسبة كبيرة من ضحايا عنف الشريك، إضافة إلى مشكلات إنجابية خطيرة كالحمل غير المرغوب والإجهاض والعدوى المنقولة جنسيًّا ومضاعفات الحمل المختلفة. وتعاني النِّساء المعنَّفات بشكل متزايد من اضطرابات نفسيَّة كالاكتئاب والقلق واضطرابات ما بعد الصدمة، فضلاً عن مشكلات صحِّيَّة متنوعة كالصداع وآلام الظهر والبطن والاضطرابات الهضميَّة. كما تُظهِرُ الدِّراسات ارتباطًا وثيقًا بين التَّعرُّض للعنف الجنسي، خاصة في مرحلة الطفولة، وبين السُّلوكيات الضَّارة كالتَّدخين وتعاطي المخدرات والكحول والممارسات الجنسيَّة الخطرة (WHO, 2021).

الآثار الاجتماعيّة:

يُشكِّل العنف ضد المرأة عائقًا رئيسيًّا يحدّ من فرص تقدمها ونهضتها، ممّا ينعكس سلبًا على تطور المجتمع بأكمله باعتبار النّساء يمثِّلن نصفه، إذ يؤدِّي العنف إلى ظهور السّلوك الانحرافي لدى المرأة المعنَّفة، وهو سلوك غير سوي يعكس حالة من عدم التَّكيُّف واضطراب النّمو النَّفسي، فتعاني المرأة من صراعات نفسيَّة واجتماعيَّة تجعلها غير قادرة على التواؤم مع بيئتها الاجتماعية، وهذه الاضطرابات تمثّل استجابة للضّغوط النَّفسية والاجتماعيَّة المفروضة عليها نتيجة تعرُّضها للعنف.

كما يتسبَّب العنف في تفكّك الأسر وارتفاع معدَّلات الطَّلاق، مما يهدِّد استقرار المجتمع ككل باعتبار الأسرة لبنته الأساسيَّة، ويخلّف الطلاق آثارًا وخيمة على الزَّوجين والأبناء، فيدفع بالمرأة نحو الضياع وعدم الرضا عن النّفس وصعوبة التَّكيف الاجتماعي، إضافة إلى تشتُّت الأبناء بين الأبوين أو الأقارب أو المؤسسات الاجتماعيَّة، مما يحرمهم من الرّعاية السَّليمة والتَّوجيه الضروري خلال سنوات تكوين الشَّخصيَّة، فينشأون دون مقوّمات الشّخصيَّة المتوازنة التي تؤهلهم ليكونوا أفرادًا منتجين، وقد ينحرفون ليصبحوا عناصر هدم في المجتمع.

وغالبا ما يؤدِّي العنف إلى لجوء ضحاياه إلى تعاطي المخدِّرات والكحوليات كوسيلة للهروب من الواقع المؤلم، ممَّا يزيد من احتمالات الإصابة بالأمراض العقليَّة

لدى النِّساء المعنَّفات. ويمتدُّ تأثير تعاطي المخدِّرات إلى المرأة الحامل وجنينها، مسبِّبًا مضاعفات خطيرة للحمل ونقصًا في وزن الطفل عند الولادة. (زغير وجوابي، 2017، ص ص 22-24).

الآثار النفسية:

تترتَّبُ على العنف ضدَّ المرأة آثار نفسيَّة عميقة تنعكس على شخصيَّتها وصحَّتها العامَّة. فتفقد المرأة المعنَّفة ثقتها بنفسها واحترامها لذاتها، وتنمو لديها مشاعر الاتِّكالية والاعتماد على الآخرين. كما تعاني من الشُّعور بالكآبة والإحباط المستمرّ، إضافة إلى إحساسها بالملل وانعدام القيمة والمكانة الاجتماعيَّة، وبالإضافة إلى ذلك تفتقر المرأة التي تتعرَّض للعنف إلى الشُّعور بالاطمئنان والسَّلام النَّفسي والعقلي، ممَّا يؤدِّي إلى ظهور اضطرابات في صحَّتها النَّفسيَّة وفقدان قدرتها على اتِّخاذ القرارات المناسبة في حياتها، ويجدر بالذِّكر أن هذه الآثار النّفسيَّة أو بعضها قد تتطوَّر إلى أمراض نفسيَّة أو جسديَّة متنوِّعة، كفقدان الشَّهيَّة واضطرابات الدَّورة الشَّهريَّة واضطرابات المعدة أو البنكرياس، وآلام وصداع في الرَّأس. (ملاوي ومعمر، 2024، ص 118).

وبالتَّالي تتجلَّى آثار العنف ضدّ المرأة على مستويات متعدَّدة ومتداخلة، فعلى المستوى الفردي تعاني المرأة المعنَّفة من مشكلات صحِّيَّة جسديَّة ونفسيَّة خطيرة كالاكتئاب والقلق واضطراب ما بعد الصَّدمة، بينما ينعكس هذا العنف على مستوى الأسرة في تدهور العلاقات الأسريَّة وتأثّر الأطفال سلبًا وتفكّك النَّسيج الأسري، أما على مستوى المجتمع فيتسبَّب العنف ضدَّ المرأة في زيادة التَّكاليف الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة ويقوّض بشكل ملموس الجهود المبذولة لتحقيق التَّنمية المستدامة.

ثانيا. دور الخدمة الاجتماعيَّة في مواجهة العنف ضدّ المرأة:

1.المبادئ الأساسيَّة للتَّدخُّل المهني مع النِّساء المعنَّفات:

تُعَدُّ الخدمة الاجتماعيَّة ركيزة أساسيّة في دعم النّساء المعنَّفات من خلال الخدمات الإرشاديّة المقدَّمة لهنَّ سواء أ كانت اجتماعيّة أم قانونية أم صحيَّة أم نفسيَّة، فهي تشكِّل جوهر عمل الأخصَّائي الاجتماعي، وتتشابه في مبادئها العامَّة كونها الآلية المباشرة لمساندة المرأة المعنَّفَة. ولهذه الخدمات ضوابط ومبادئ محددة يجب

الالتزام بها، تتمثَّل في:

العلاقة الإرشاديَّة هي العلاقة المهنيَّة بين الأخصَّائي الاجتماعي والمرأة المعنَّفة، وتهدف إلى فتح المجال أمامها للتَّعبيرِ عن معاناتها ومساعدتها على فهم الدِّيناميكيات المؤثِّرة في حياتها واكتشاف الخيارات المتاحة للعيش في بيئة آمنة. ولضمان فعالية الجلسة الإرشاديَّة، يجب توفير مكان مخصَّص ومهيَّأ يوفر بيئة آمنة وحاضنَة، مع تخصيص أماكن للمرافقين والأطفال. (عبد الكريم علي أبو ترابة، 2021، ص 98).

ويُعتَبرُ الاستقبال مرحلة حاسمة، حيث تحمل النِّساء المعنَّفات مشاعر القلق والخوف عند طلب المساعدة، ويشكّل الاستقبال الأوّل فارقاً كبيراً يمكن للأخصائي الاجتماعي تأكيده عبر التَّقدير والاهتمام. وتتضمَّن هذه المرحلة: التَّعريف بالمؤسَّسة والخدمات والأخصّائي الاجتماعي، وإعطاء مساحة للمستفيدة من الخدمة للتَّعبير، وإظهار التّقبُّل والاحترام، والاهتمام بفهم طبيعة المشكلة بدقَّة، وقد تكون نقطة بداية للتَّدخُّل الطَّارئ عند وجود تهديد مباشر. (UNFPA، د.ت، ص ص 28-29).

ويعدُّ بناء التَّواصل والثِّقة عمليّة جوهريَّة تتطلَّب الاستماع الجيِّد والإصغاء لما تبوح به المرأة المعنَّفة وإبداء التَّعاطف والتَّشجيع ومنحها الوقت والمساحة دون مقاطعة ومساعدتها في اتخاذ القرارات الضامنة لحمايتها. أما المرافقة إلى الخدمات المختلفة فتشكِّل أهمِّيَّة كبيرةً في دعمها ومناقشة مخاوفها، وتقدير الخطورة وضمان سلامتها أثناء التَّنقُّل، وتوفير المعلومات حول خطوات التَّدخل، وتعزيز شعورها بالأمان والتَّخفيف من الحرج، وتقديم الاستشارة والدَّعم حول الوثائق الرَّسميَّة والمساعدة في الحصول عليها. (UNFPA، د.ت، ص 29).

يتبيَّنُ -من خلال ما تقدم- أنَّ الخدمة الاجتماعيَّة في مجال مكافحة العنف ضدَّ المرأة تستند إلى مجموعة مبادئ أساسيَّة تُشكّل حجر الأساس للتَّدخُّل المهني الفعال للأخصَّائي الاجتماعي، حيث تبدأ بمبدأ الاحترام والمساواة الذي يضمن التَّعامل مع كل امرأة بكرامة بغضِّ النَّظر عن خلفيّتها، وتلتزم بمبدأ السِّريَّة والخصوصيّة لحماية المعلومات الشَّخصيَّة وتفاصيل حالات العنف، كما تسعى إلى تعزيز مبدأ التَّمكين والمشاركة الفاعلة الذي يدعم قدرات النّساء على اتِّخاذ القرارات المتعلِّقة بمستقبلهن،

وتتبنى المنهجيَّة الشَّاملة التي تراعي الأبعاد النَّفسيَّة والاجتماعيَّة والقانونيَّة والصِّحيَّة للمشكلة، وأخيرًا تُؤكِّد على أهمِّيَّة الاستجابة العاجلة من خلال توفير التَّدخل الفوري والخدمات الضَّروريَّة في الحالات الطارئة مع إعطاء الأولوية لأمن وسلامة الضَّحايا.

3.دور الأخصائي الاجتماعي في مساعدة المرأة المعنَّفة:

يُعتَبَرُ الدَّور الذي يقوم به الأخصَّائي الاجتماعي مع المرأة المعنَّفة بالغ الأهمِّيَّة، حيث يتمحور بشكل أساسي حول مساعدتها في التَّخلُّص من المشاعر السِّلبيَّة النَّاجمة عن العنف الذي تعرَّضت له، وتقديم الدَّعم النَّفسي والاجتماعي اللازم، والعمل على إعادة تأهيلها وإدماجها في الحياة الاجتماعيَّة، ويمتدُّ دور الأخصائي الاجتماعي ليشمل العمل مع الأسرة، في ظلِّ ما تبيِّنُه الدّراسات والأبحاث من تأثير سلبي لتدخّلات الأهل غير المناسبة في حياة الزَّوجين وغياب الحوار الأسري، ممَّا يتطلّب توعية الأسر وإرشادهم بأساليب التَّربية السَّليمة وطرق التَّعامل مع المشكلات الحياتيَّة، وإكسابهم مهارات التَّكيّف والتَّوافق مع مختلف الظروف، والمساهمة في إيجاد القدوة الحسنة وبناء جيل يرفض العنف ويحترم المرأة ويقدِّرها. (جمال رمضان أبو جلمبو وعكروش جودة، 2024، ص 116).

يمارسُ الأخصائي الاجتماعي -الإضافة لما سبق- دورا مع المجتمع أهمّية عن الأدوار السّابقة، خاصة في ظلّ ما أكَّدته الدِّراسات من أن المجتمع يؤدي دورًا كبيرًا في انتشار العنف ضدّ المرأة، خصوصًا عندما تسود فيه العادات والتَّقاليد الخاطئة والثَّقافة الذُّكورية، لذلك، يجب على الأخصائي الاجتماعي العمل على تنمية الوعي المجتمعي وتعديل المفاهيم الخاطئة المتعلّقة بدور المرأة وأهمِّيَّتها، مع توضيح الآثار السّلبيَّة التي يتعرّض لها المجتمع نتيجة العنف ضد المرأة، وتفعيل دور المؤسسات الدينيَّة والتَّشريعيَّة في نشر الوعي ونبذ العنف وتجريمه. (يوسف، 2020، ص ص 125-127).

ثالثا.شبكات الأمان الاجتماعي للنّساء المعنَّفات:

1.دور شبكات الأمان الاجتماعي في حماية النِّساء المعنَّفات:

تتمثّل شبكات الأمان الاجتماعي للنّساء المعنّفات في مجموعة الخدمات والبرامج والسّياسات المترابطة التي تهدف إلى توفير الحماية والدّعم للنّساء ضحايا العنف،

وتمكينهن من تجاوز آثار الإيذاء وإعادة بناء حياتهن، وتتضمّن هذه الشّبكات منظومة متكاملة من الخدمات الصّحّيَّة والنّفسيّة والقانونيّة والاجتماعيّة، بدءًا من تحديد هوية الضّحايا وتقديم الرّعاية الطبِّية العاجلة، مرورًا بخدمات الدّعم النّفسي والاستشارات أثناء الأزمات، وصولا إلى توفير أماكن إقامة آمنة ومساعدات مادّية ومالية، كما تشمل خدمات المناصرة والتّوعية المجتمعيّة، وتقديم المساعدة القانونيَّة خلال مراحل التَّحقيق والمحاكمة، فضلًا عن برامج التَّمكين الاقتصادي وبناء القدرات التي تسهم في تعزيز استقلالية الضَّحايا وتعافيهن، بهدف بناء مجتمع خالٍ من العنف ضدَّ المرأة. (حواوسة، 2019، ص 304).

وتقدِّم الخدمات الاجتماعيَّة الشاملة لدعم ضحايا العنف مجموعة متكاملة من الخدمات التي تشمل تحديد هوية ضحايا عنف الشَّريك الحميم، وتوفير الرعاية الطبيّة العاجلة للإصابات، وتقديم خدمات صحية متخصصة لضحايا العنف والاعتداء الجنسي، حيث تتضمن هذه الخدمات الرّعاية الصّحية الإنجابيّة، وتقييم الصحة النفسيَّة، وتوفير الدَّعم النَّفسي والطِّبي، إلى جانب إصدار الوثائق الطبّية القانونيّة، كما توفّر خدمات المناصرة والتَّوعية والوقاية، وخطوط ساخنة للاتّصال الأوَّلي، وتساعد في إجراءات التَّحقيق والتَّقييم القانوني، ومراحل ما قبل وأثناء وبعد المحاكمة، وتأمين السَّلامة والحماية، تشمل الخدمات أيضا أماكن إقامة آمنة ودور إيواء، ومساعدات مادية ومالية، وخدمات استشاريّة أثناء الأزمات، وإدارة حالات، ودعم للاستقلال الاقتصادي من خلال بناء القدرات والتَّدريب على المهارات الحياتية. (المرصد الإقليمي لمؤسسات المجتمع المدني، 2021، ص 04).

وعليه تؤدّي شبكات الأمان دورًا مهمًّا في حماية النّساء المعنَّفات من خلال توفير الحماية الفورية لهنَّ في حالات الخطر، إلى جانب تقديم الدَّعم الشَّامل الذي يشمل الجوانب النَّفسية والاجتماعيَّة والقانونيَّة والاقتصاديَّة. كما تسعى هذه الشَّبكات إلى بناء قدرات النِّساء وتمكينهن من الاعتماد على أنفسهن، ممَّا يعزِّز استقلاليتهن ويمنحهن القدرة على اتخاذ قرارات حياتيّة مناسبة، بالإضافة إلى ذلك، تساهم شبكات الأمان في إعادة دمج ضحايا العنف في المجتمع، عبر توفير بيئة داعمة تساعدهن على

استعادة حياتهن الطبيعيَّة والاندماج بشكل فعّال.

2.التَّحدِّيات التي تواجه عمل الأخصائي الاجتماعي في التدخل المهني مع النّساء المعنَّفات:

تواجه الخدمة الاجتماعيَّة عدَّة تحدِّيات مؤسّسيّة وتنظيميّة تُعيقُ قدرتها على تقديم الدَّعم المناسب للنّساء المعنفات، من أبرزها ضعف التنسيق والتّكامل بين المؤسّسات المختلفة، ممّا يؤدِّي إلى تكرار الجهود وفقدان الفعّاليَّة. كما تعاني من محدودية الموارد المالية والبشرية، ما يقيّد قدرة هذه المؤسّسات على توفير خدمات شاملة، بالإضافة إلى ذلك، يفتقر القطاع إلى رؤية إستراتيجيّة واضحة، حيث لا توجد استراتيجيات وطنيّة شاملة لمواجهة العنف ضد المرأة، ويضاف إلى ذلك ضعف البنية التحتيّة اللّازمة لتقديم الخدمات، خاصة في المناطق الريفيَّة والنَّائية، على الجانب المهني والفنّي، يواجه الأخصَّائيُّون الاجتماعيّون تحديات تشمل نقص التدريب المتخصص، مما يُضعف كفاءتهم في التعامل مع قضايا العنف، كذلك، يعانون من غياب الأدلَّة الإرشاديَّة الواضحة لتقديم الخدمات، وصعوبة تقييم فعالية التَّدخُّلات بسبب نقص الدراسات. بالإضافة إلى الضُّغوط النَّفسيَّة التي يتعرَّضون لها نتيجة طبيعة العمل. أمَّا على المستوى المجتمعي والثَّقافي، فتؤثّر الموروثات الثَّقافيَّة السِّلبيَّة على نظرة المجتمع للمرأة، مما يؤدِّي إلى وصم النّساء المعنَّفات ونقص الوعي بخطورة العنف ضدهن، ممَّا يجعل الكثير منهن تتردّدن في الإبلاغ عن حالات الاعتداء خوفًا من الفضيحة أو الانتقام.

خاتمة:

وختامًا يمكن القول إنَّ ظاهرة العنف ضدّ المرأة لا تزال تمثل تحدِّيًا كبيرًا ومستمرًّا أمام المجتمعات المعاصرة، إذ تتطلَّب مواجهتها تضافر جهود جميع الأطراف المعنية، سواء على المستوى الحكومي أو المجتمعي أو المهني، في هذا السياق، تودّي الخدمة الاجتماعية دورا كبيرا في بناء شبكات الأمان التي توفر الحماية والدّعم المتكامل للنساء المعنّفات، من خلال تقديم خدمات الحماية النَّفسيَّة والاجتماعيَّة والقانونيَّة والاقتصاديَّة، إلا أن هذا الدور الحيوي يواجه العديد من التَّحديات المتنوّعة،

التي تشمل الجوانب المؤسَّسيَّة والتَّنظيميَّة، والمهنية والفنِّيَّة، فضلا عن التَّحديات المجتمعيَّة والثَّقافيَّة التي تعيق تحقيق الأهداف المرجوَّة.

ولتعزيز فعالية شبكات الأمان الاجتماعي، لا بدَّ من تطوير السّياسات والتّشريعات ذات الصلة، وبناء القدرات المؤسّسيَّة والمهنيَّة بشكل مستدام، مع التَّركيز على تعزيز التَّنسيق والتَّكامل بين مختلف الجهات المعنيَّة، بالإضافة إلى إقامة شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. كما تبرز الحاجة الملحة إلى تغيير الثَّقافة المجتمعيَّة السَّائدة التي تبرر أو تتجاهل العنف ضد المرأة، من خلال حملات توعية وتثقيف مستمرة تستهدف مختلف فئات المجتمع. ومن الضروري أيضاً تطوير نماذج تدخل مبتكرة ومرنة تستجيب للتَّعقيدات المتعدّدة والمتشابكة التي تميّز ظاهرة العنف ضد المرأة، بما يضمن تقديم دعم شامل وفعّال.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

1. UNFPA. (د.ت). الخدمات الشاملة للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي: عدم ترك أحد خلف الركب. القاهرة: صندوق الأمم المتحدة المكتب الإقليمي.
2. أحمد الهدهد. (04 12, 2016). العنف ضد المرأة بين القانون والتشريع. تم الاسترداد من الحوار المتمدن: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=540188#google_vignette
3. المرصد الإقليمي لمؤسسات المجتمع المدني. (2021). الخدمات العامة لضحايا العنف ضد النساءوالفتيات. عمّان، الأردن: المبادرة النسوية الأورومتوسطية.
4. جمال حواوسة. (جانفي, 2019). دور الخدمة الاجتماعية في الحد من المشكلات الأسرية-العنف الأسري نموذجا. مجلة دراسات إنسانية واجتماعية (9).
5. خديجة ملاوي، وداوود معمر. (2024). الآثار النفسية والاجتماعية للعنف المنزلي ضد المرأة(دراسة سوسيولوجية). مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، 09 (01).

6. دينا جمال رمضان أبو جلمبو، ولبنى عكروش جودة. (2024). دورالأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المعنفة في المؤسسات الاجتماعية في مدينة عمان. دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، 51 (04).
7. سعاد عبد الكريم علي أبو ترابة. (خريف، 2021). العنف ضد المراة ودور الخدمة الاجتماعية في الحد منه. مجلة الجامعي(34).
8. عبير محمد عبد الصمد أحمد يوسف. (2020،01). مشكلات المرأة المعنفة ودور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في التخفيف منها. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، 01 (49).
9. ليليا شاوي، وسهيلة شاوي. (2013). الإعلام والمرأة وقضايا العنف الاجتماعي -نماذج من الجزائر والوطن العربي. المجلة الجزائرية للاتصال (02).
10. معن فتحي مسمار. (02 08, 2020). جرائم العنف ضد المرأة وآثارها على المجتمع من وجهة نظر العاملين في مراكز حماية الأسرة: دراسة ميدانية على المجتمع الأردني. المجلة العربية للنشر العلمي.
11. هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (04, 2025). أنواع العنف ضد النساء والفتيات. تم الاسترداد من هيئة الأمم المتحدة للمرأة:
https://arabstates.unwomen.org/ar/what-we-do/ending-violence-against-women/faqs/types-of-violence

المراجع الأجنبية:

1. WHO. (2021, 03 09). Violence against women. Retrieved from World Health Organization:
www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/violence-against-women

الحماية الشرعية والاجتماعية للنساء المعنفات منزليا في الإسلام.

ميموني شهرزاد
أستاذة محاضرة -أ-.
علم الاجتماع
مخبر العلوم الاجتماعية والتاريخية.
جامعة معسكر.
c.mimouni@univ-mascara.dz

سوالمية نورية
أستاذة التعليم العالي.
علم الاجتماع.
مخبر العلوم الاجتماعية والتاريخية.
جامعة معسكر.
n.soualmia@univ-mascara.dz

الملخص:

كرَّمَ الإسلامُ المَرأةَ، ومنحَ لها حُقوقًا كثيرةً كانت تَفتقدُها قبلَ ظُهورِه، أَهمُّها توفيرُ الحمايةِ من العُنفِ الأُسَريّ.

فالشَّريعةُ الإسلاميَّةُ تُحارِبُ الظُّلمَ والقَسوةَ، حيثُ تُقَدِّمُ أحكامًا قانونيَّةً تدعمُ المَساعيَ الاجتماعيَّة في توفيرِ الحمايةِ الكافيةِ لِلنِّساءِ ضَحايا العُنفِ الأُسَريّ.

وهذا يُبرِزُ آيةً من القُرآنِ الكريمِ تُشيرُ إلى النِّساءِ: «وَعاشِرُوهُنَّ بِالمَعروفِ» .وقد رُوِيَ عنِ النبيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ أنَّهُ قال: «لا تَضرِبوا إماءَ اللهِ».

كما تُمنَحُ المَرأةُ حُقوقًا قانونيَّةً في الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ، مثلَ حَقِّها في طَلَبِ الطَّلاقِ بناءً على أيِّ من الأَسبابِ المُقَرَّةِ في الشريعةِ الإسلاميَّةِ، وتعزيزِ مَبدأِ الإصلاحِ الأُسَريِّ من خلالِ الوُسطاءِ أو المُحَكَّمينَ، كما وردَ في سورةِ النِّساءِ: الآيةِ ٣٥.

تُقَدَّمُ الحمايةُ الاجتماعيَّةُ **لِلنِّساءِ المُعَنَّفاتِ** أيضًا من خلالِ الخدماتِ التي تُقَدِّمُها الجمعيّاتُ والمُجتمعُ المدنيُّ، مثلَ دعمِ **النِّساءِ الضَّحايا** من خلالِ **مراكِزِ الإيواءِ لِلنِّساءِ المُتَضَرِّراتِ**، وتقديمِ الدَّعمِ القانونيِّ والنَّفسيِّ والاقتصاديِّ لَهُنَّ.

ولِضَمانِ فَعاليَّةِ هذه الحمايةِ، لا بُدَّ من تَفعيلِ الشَّراكةِ بينَ المؤسَّساتِ الدينيَّةِ والمُجتمعِ المدنيّ، في ظِلِّ بيئةٍ أُسَريَّةٍ تَسودُها العَدالةُ وتَحترمُ الجميعَ

الكلمات المفتاحية:
النِّساءُ المعنَّفات، الحماية الشَّرعيَّة، الحماية الاجتماعيَّة، الشَّريعة الإسلاميَّة.

مقدمة:

العُنفُ المنزليُّ ضِدَّ النِّساءِ من الظَّواهِرِ التي باتَت تُؤرِّقُ المُجتمعاتِ الحديثةَ، إلّا أنَّ جُذورَها ضارِبةٌ في القِدَم، وتَختَلِفُ تجَلِّياتُها من مُجتمعٍ إلى آخرَ.

ورغمَ الصُّورةِ النَّمطيَّةِ التي تُرَوَّجُ أحيانًا عن الإسلامِ بِخُصوصِ **مكانةِ المرأةِ**، إلّا أنَّ التَّشريعاتِ الإسلاميَّةَ جاءَت بِمَنظومةِ حمايةٍ مُتكاملةٍ **لِلمرأةِ**، خاصَّةً داخلَ مُؤسَّسةِ الزَّواجِ.

فالإسلامُ بَرَزَ كَدينٍ جاءَ **ليُؤَسِّسَ لِلكَرامةِ الإنسانيَّةِ**، ويَضمَنَ **لِلمرأةِ** حمايةً شاملةً شَرعيَّةً واجتماعيَّةً من كُلِّ صُوَرِ الظُّلمِ والعُنفِ.

فالشَّريعةُ الإسلاميَّةُ تُحارِبُ الظُّلمَ والقَسوةَ، حيثُ تُقَدِّمُ **أحكامًا قانونيَّةً** تَدعَمُ **المَساعيَ الاجتماعيَّةَ** في توفيرِ **الحمايةِ الكافيةِ لِلنِّساءِ ضَحايا العُنفِ الأُسَريّ**. وهذا يُبرِزُ آيةً من **القُرآنِ الكريمِ** تُشيرُ إلى **النِّساءِ: ﴿وَعاشِرُوهُنَّ بِالمَعروف﴾** وقد رُوِيَ عنِ النَّبيِّ **مُحَمَّدٍ** ﷺ أنَّهُ قال: **«لا تَضرِبوا إماءَ اللهِ"**.

أولًا. مفهوم العنف المنزلي ضدَّ المرأة

يُقصَدُ بِهِ: كُلُّ سُلوكٍ يُمارَسُ ضِدَّ **المَرأةِ** داخِلَ **الأُسرةِ**، يُلحِقُ بِها ضَررًا جَسديًّا، نَفسيًّا، أو **اقتصاديًّا** (الحَلَبيُّ، خ، 2009، ص 44)

يَأخُذُ **العُنفُ المَنزليُّ** أشكالًا مُتعدِّدةً: الضَّربُ، الإكراهُ، السَّبُّ، العَزلُ، التَّحقيرُ، الحِرمانُ من المالِ، وحتّى الاغتِصابُ، بما في ذلك التَّهديداتُ أو الحِرمانُ من الحُرِّيَّةِ، سواءً في **الحياةِ العامَّةِ** أو الخاصَّةِ. (العُبَيديُّ، ب، 1969، ص 67).

ثانيًا. الحماية الشرعية في الإسلام:

1.التوجيهات القرآنية:

يُؤَكِّدُ القُرآنُ الكريمُ على أَهَمِّيَّةِ مُعامَلَةِ المَرأةِ بِلُطفٍ واحترامٍ ويَنُصُّ بِوُضوحٍ على أنَّ

الرَّجُلَ والمَرأةَ مُتَساويانِ أمامَ اللهِ، وأنَّ أيَّ شَكلٍ من أشكالِ الإيذاءِ أو العُنفِ ضِدَّ المَرأةِ يُخالِفُ التَّعاليمَ الإسلاميَّةَ.

على سبيلِ المثالِ.

- يَأمُرُ القُرآنُ الرِّجالَ بِالعَيشِ مع زَوجاتِهِم بِالمَعروفِ والعَدلِ، مُشَدِّدًا على أَهَمِّيَّةِ الحِفاظِ على علاقةٍ قائمةٍ على الوِئامِ والاحترامِ.

2.أحاديث نبوية شريفة:

تُؤَكِّدُ الأحاديث النَّبويَّة الشَّريفة، وهي أقوال وأفعال النبي محمد ﷺ، على تحريم إيذاء المرأة، وقد روي عن النبي ﷺ أنَّه قال: «خير الرِّجال خيرهم لأسرته»، ممَّا يعزِّز بيئة أسريَّة خالية من العنف والإسَاءَة. (الترمذي، م، 1937: 156).

1 .تحريم العنف بكل أشكاله:

الضَّربُ في القرآن وردَ في سياق التَّدرُّج في حلّ المشكلاتِ الزَّوجيَّة (سورة النساء: 34) مع تفسيرِه عند جمهورِ العلمَاء بضوابطٍ صارمَة، لا تسمح بالإيذاء أو الإهانة. قال النَّبي ﷺ: «لا يضرب خياركم نساءهم «(الترمذي، م، 1937: 190).

2.الكرامة الإنسانية للمرأة:

جاء الإسلامُ في بيئَة جاهليَّة كانتْ تهمّشُ المرأة وتعتبرُها متاعًا، فرفع من شأنها، وأقرّ لها حقوقًا مساويّة للرَّجل في الكرامة الإنسانيَّة. قال الله تعالى:﴿ **وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ...**﴾ الإسراء: 70 (مالك، ب، 1985: 89).

كما قال النبي ﷺ: «**استوصوا بالنساء خيرًا**» رواه البخاري ومسلم. (محمد، أ، 2008: 134).

فالاعتداء عليها هو تعدٍّ على نفس مكرمة شرا. وقد عارض النبي ﷺ الضرب حتى في حال الخلاف الزوجي، مؤكدًا أن العلاقة الزوجية قائمة على الرحمة والمودة، لا الإهانة والإكراه.

3 :النفقة والرعاية كواجبات شرعية:

قالَ اللهُ تعالى: «..**وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ...**» (سورة البقرة، الآية 288)، فالنَّفَقَة والرِّعاية تُعتَبَرُ واجبات شرعيَّة لا بدَّ على الزَّوج أنْ يوفّرها لزوجته لتلبية حاجياتها باعتبارِها ملزمة منه.

4. الحقُّ في الطَّلاق والفصل القضائي:

إنَّ الشَّريعة الإسلاميَّة أتاحَتْ للمرأة المتضرّرة من العنفِ أنْ تطلب الطَّلاق، الخلع، أو التَّفرقة أمام القضاء، وذلك لتفادي الأضرار التي قد تُؤدِّي في آخر المطاف للحدِّ من حياتها. (القرضاوي، 2017: 57).

الحماية القانونيَّة:

1.الحقوق والكرامة:

تكرّسُ الشَّريعة الإسلاميَّة كرامةَ المرأة واحترامها، ويؤكد القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة على أنّ الرّجل والمرأة متساويان أمام الله، وأن أي شكل من أشكال الظُّلم، بما في ذلك العنف الأسري، مُدان بشدّة، على سبيل المثال، يُشجِّع القرآن الكريم الرِّجال على معاملة زوجاتهم بلطف واحترام، مُسلّطًا الضَّوء على أهمِّيَّة الاحترام المتبادل والمودَّة في العلاقات الزَّوجيَّة. (النجار، ع، 1997:40).

2. تحريم الأذى:

حرَّمَ النَّبيُّ محمَّد ﷺ صراحةً إيذاء الآخرين، بما في ذلك داخل الأسرَة. ويُروى عنه أنَّه قال: «خيركم خيركم لأهله»، مُؤكدًا بذلك أهمِّيَّة بيئة أسريّة آمنة وحاضنة. أي فعل عنف أو إساءة يتعارض مع مبادئ الرَّحمة والشَّفقة التي هي جوهر الإسلام. (النجار، ع، 1997: 56).

3. اللُّجوء القانوني:

تتأثَّرُ قوانين العنف الأسري في العديد من الدُّول ذات الأغلبيَّة المسلمة بالمبادئ الإسلاميَّة. ويشجّع ضحايا العنف الأسري على طلب المساعدة من خلال القنوات القانونيَّة. وقد تصدر المحاكم الإسلاميّة أوامر حماية، وغالبًا ما تُوفر الأنظمة

القانونيَّة في هذه الدّول آليات تمكّن النِّساء من الإبلاغ عن الإساءة وطلب العدالة. (العبيدي، ب، 1969: 98).

4. الاستشارة والوساطة:

تُشدِّد التَّقاليد الإسلاميَّة على المصالحة والوساطة كوسيلة لحل النِّزاعات الزَّوجيَّة. ومع ذلك، لا ينبغي إساءة استخدامهما كأداة لإجبار النِّساء على البقاء في علاقات مسيئة. الهدف هو ضمان احترام أي وساطة لحقوق المرأة المعنية وسلامتها. (عبد الوهاب، ل، 2006: 109).

ثانيًا. الحماية الشَّرعيَّة كآلية للضبط الاجتماعي:

من زاوية علم الاجتماع، تُعدُّ الأحكام الشَّرعيَّة وسيلة من وسائل «الضَّبط الاجتماعي»، أي أنَّها تُسهم في توجيه سلوك الأفراد وتنظيم العلاقات الأسريَّة. وتشمل هذه الحماية: (شوقي، م، 2012: 134).

تحريم العنف كممارسة غير أخلاقيَّة:

العنف ضد المرأة، خاصّة داخل الأسرة، يتناقض مع القيم الإسلامية التي تدعو إلى اللّين والرّفق. يقول النبي ﷺ: «**ما كان الرّفق في شيء إلا زانه، وما نُزع من شيء إلا شانَه**» (رواه مسلم).

وبالتَّالي، فإنَّ التَّحريم الدِّيني يُسهم في ضبط السُّلوك الاجتماعي، ويؤسّس لقيم تحترم حقوق النِّساء.

2 .حقُّ المرأة في الشَّكوى والتَّقاضي:

تُعطي الشَّريعة للمرأة المعنَّفة حق التَّظلُّم ورفع الضَّرر، كما حدث مع «زوجة ثابت بن قيس» التي جاءت للنَّبي ﷺ تطلب الخُلع لما رأت في زوجها من سوء خلق.

من منظور اجتماعي، فإنَّ هذا يُؤسِّسُ لفكرة «المؤسَّسات الشَّرعيَّة» كآليات للتَّدخل والحماية، تمامًا كما تفعل مؤسَّسات الحماية الاجتماعيَّة المعاصرة.

ثالثًا. الحماية الاجتماعيَّة (من منظور سوسيولوجي):

تُعدُّ الحماية من العنف المنزلي أحد المؤشرات الأساسيَّة لعدالة المجتمع وإنسانيَّته. وتحتلُّ المرأة موقعًا حسَّاسًا في هذا السِّياق، باعتبارها الضَّحيَّة الأكثر تضرُّرًا في كثير من الحالات. من منظور علم الاجتماع، يؤدي الدين دورًا محوريًّا في تشكيل التَّصوُّرات والسُّلوكيّات الاجتماعيَّة. ويُعتبَرُ الإسلام نظامًا متكاملًا يُعالج الظّواهر الاجتماعيَّة بمنهج يجمع بين التّشريع والأخلاق والتّفاعل المؤسَّساتي، فعلم الاجتماع الإسلامي لا يغفل دور الظُّروف الاجتماعيَّة في إنتاج العنف، مثل: ضعف التَّربية الدِّينيَّة والأخلاقيّة، العادات والتّقاليد الذُّكوريّة التي تُبرّر العنف،الفقر والبطالة والجهل والصمت المجتمعي تجاه العنف ضدَّ المرأة.

من هنا تظهرُ أهمِّيَّة «إعادة التَّربية الاجتماعية» وفقًا لقيم الإسلام في الرَّحمة والمساواةِ والاحترامِ. إذ يَنظُرُ علم الاجتماع الإسلامي إلى الشَّريعة الإسلاميَّة كنظام متكامل ينظّم العلاقات داخل المجتمع، ويضع قواعد للسّلوك البشري تحقّق.

العدالة الاجتماعيَّة والاستقرار الأسري:

في هذا السّياق، فإنَّ حماية المرأة من العنف جزء من منظومة القيم الإسلاميَّة التي تُؤكّد على:

- الكرامة الإنسانيَّة.
- مبدأ العدالة والرَّحمة.
- وحدة الأسرة كوحدة أساسيَّة في البناء الاجتماعي (مجدي، ع، 2022: 107).

دعم المجتمع:

يُؤدِّي المجتمع دورًا حيويًّا في تقديم الدَّعم لضحايا العنف الأسري، وتشجّع التّعاليم الإسلاميَّة المجتمع على إحقاق العدل ودعم المظلومين. وغالبًا ما تُمثِّل المساجد والمراكز المجتمعيّة أماكن آمنة، حيث يُمكن للنّساء طلب المشورة والدّعم من القادة الدينيين وأفراد المجتمع.

دور الأسرة والمجتمع:

- التَّوعية بأهمِّية الاحترام المتبادل داخل الأسرة.
- كسر ثقافة الصَّمت تجاه العنف.

دور الدَّولة والمؤسَّسات:

- تشجيع مراكز الاستماع والدَّعم النَّفسي والقانوني للنّساء المعنَّفات.
- إدماج برامج التَّربية الزَّوجية في مراحل التَّعليم.

دور العلماء والدعاة:

- تصحيح المفاهيم المغلوطة حول «الطاعة الزوجية» أو «الضَّرب التَّأديبي".
- التَّأكيد على أنَّ العنف لا يمثّل سلوك الإنسان السَّويّ فما بالك بالمسلم الحقّ.
- يُعدُّ رفع مستوى الوعي بحقوق المرأة وعدم قبول العنف الأسري أمرًا بالغ الأهمّية. تُدير العديد من القنوات برامج لتثقيف الرّجال والنّساء على حدٍّ سواء حول الآثار الضَّارة للعنف الأسري وأهمِّية الحفاظ على أسرة محترمة وسلميَّة.

الخلفية السوسيولوجيَّة للعنف المنزلي:

1. العنف المنزلي كظاهرة اجتماعيَّة:

يُعرّف العنف المنزلي في علم الاجتماع بأنَّه «استخدام القوّة أو التَّهديد بها من قبل أحد أفراد الأسرة للسَّيطرة على فرد آخر داخل المجال العائلي»، وهو غالبًا ما يعبّر عن اختلال في موازين السّلطة. النساء، من منظور اجتماعي، أكثر عرضة للعنف بسبب التَّنشئة الذُّكورية، والهيمنة البطريركية، وضعف البنى المؤسّسية الدّاعمة.

2.مفاهيم السّلطة والهيمنة:

يُفسّر بيير بورديو العنف الرَّمزي بأنَّه عنف يمارس في إطار علاقات الهيمنة الاجتماعيَّة، دون أن يُعترف به كعنف. وفي كثير من المجتمعات، يتمُّ تبرير العنف ضدّ النّساء ثقافيًّا أو دينيًّا بشكل خاطئ، وهو ما يتناقض مع المبادئ الإسلاميَّة الحقيقيَّة (بورديو، ب، 2009: 88).

ثانيًا. الإسلام كمنظومة حماية اجتماعيَّة:

1. الإسلام ونقض البنية البطريركية التّقليديّة:

جاء الإسلام في مجتمع كانت العلاقات فيه قائمة على تسلّط الرجل على المرأة، فقام بإعادة توزيع السّلطة داخل الأسرة على أسس الرحمة والمساواة النّسبيَّة (القصير ع، 1999: 48).

قال تعالى: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً**﴾ الروم: 21.

2.بناء الأسرة في الإسلام من سلطة إلى شراكة:

قدّم الإسلامُ نموذج الأسرة التّشاركي لا السّلطوي، حيث اعتبرَ كلا الزوجين مسؤولًا عن الرّعاية والحماية. (الضبع، ع، 2015: 175).

وقدْ دَعَا النَّبيّ ﷺ إلى السُّلوك الإنساني داخل المنزل، وقال: **(خيركم خيركم لأهله»** ((الترمذي، م، 1937: 88).

هذا التَّحوّل من الهيمنة إلى الشَّراكة يمثّل نقلة اجتماعيّة مهمَّة في بنية الأسرة.

ثالثا. أدوات الحماية الشَّرعيَّة والاجتماعيَّة في الإسلام:

1.المقاربة التَّشريعيَّة، تجريم الأذى:

أوجب الإسلام حماية النَّفس من الضَّرر، فقال النبي ﷺ :**(لا ضرر ولا ضرار»** (مالك في الموطأ». (مالك، ب، 1985: 134).

وهذا الحديث أصل تشريعي في منع كلّ أنواع الإيذاء، ومنها العنف المنزلي.

كما شرّع الإسلامُ الطَّلاق كحلٍّ أخير في حال تعذر الإصلاح، ممَّا يشير إلى أن الإسلام لا يقبل استمرار العلاقة الزَّوجيَّة على أساس العنف والإكراه.

2. دور المؤسسات، الإصلاح والاحتواء:

الإسلام لا يكتفي بالتَّوجيه الأخلاقي، بل يُقِرُّ بآليات مؤسَّسيَّة مثل:

- **التحكيم الأسري.**

- **القضاء الشرعي:** للنظر في حالات الضرر.
- **الوقف والعمل الخيري:** كآليات دعم اجتماعي واقتصادي للنساء المتضررات.

3. التَّكافل الاجتماعي والضَّبط الاجتماعي:

وفق منظور علم الاجتماع الإسلامي، فإنَّ الضبط الاجتماعي الدّيني يؤدّي دورًا مهما في كبح سلوكيات العنف، من خلال التَّربية الدِّينيَّة، خطب الجمعة، التَّعليم، والإعلام الدّيني. كما أنَّ الزَّكاة والصَّدقات يمكن أن توفّر للنِّساء المعنَّفات موارد استقلال اقتصادي، وهو ما يقلّل من هشاشتهن. (جبرين، ع، 2005: 39).

رابعا. قراءة نقديَّة في تطبيق الحماية في الواقع:

رغم المنظومة المتكاملة التي يقدّمها الإسلام، فإنَّ التَّحدِّي الحقيقي يكمن في التَّطبيق، إذ تُغيب بعض المجتمعات الآليات الفاعلة للحماية، إمَّا بسبب العادات أو سوء التَّأويل الدِّيني. وهنا تظهر الحاجة إلى:

- إعادة قراءة النُّصوص الدّينيَّة بوعي اجتماعي حديث.
- تمكين النّساء معرفيًّا واقتصاديًّا.
- تفعيل دور المؤسَّسات الإسلاميَّة الرَّسميَّة وغير الرَّسميَّة في التَّبليغ والوقاية. (عبادة، م، 2008: 77).

4.التَّحدِّيات والتَّقدّم:

في حين تُوفّر المبادئ الإسلاميَّة إطارا متينًا لحماية المرأة، إلَّا أنَّ تطبيق هذه المبادئ يختلف باختلاف السِّياقات الثَّقافية والقانونية. في بعض المناطق، قد تُطغى الممارسات التّقليدية على التعاليم الدِّينيَّة، ممَّا يُؤدِّي إلى تحدِّيات في التَّصدِّي الفعَّال للعنف الأسري. ومع ذلك، هناك حركة متنامية في الدّول لإصلاح النّظم القانونيَّة والمواقف المجتمعيَّة من أجل حماية المرأة بشكل أفضل، وتعزيز روح العدالة الاجتماعيَّة.

حسب تقرير الأمم المتحدة لعام 2021:

- حوالي**1 من كل 3 نساء حول العالم** (أي نحو 736 مليون امرأة) يتعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي خلال حياتهن.

- أكثر من **80% من هذا العنف يحدث من قبل الشَّريك الحميم** كالزّوج أو الصّديق
- العنف تصاعد خلال جائحة كوفيد19-، وسُمي ذلك بـ: "**الجائحة الظل**" بسبب مختلف الضّغوطات النَّفسيّة، الاقتصاديّة والاجتماعيّة وحتى الصّحِّيَّة. (عاشور، م، 2022: 59)

2.العنف القائم على النَّوع في العالم العربي:

- نسبة التَّبليغ منخفضة جدًّا بسبب الخوف من الفضيحة، الأعراف الاجتماعيَّة، أو عدم الثّقة في العدالة.
- تقارير من منظمة «هيومن رايتس ووتش» تشير إلى تقصير حكومي في الحماية القانونيَّة في عدَّة دول عربيَّة.
- بيانات من جمعيات في الوطن العربي اخترنا (تونس، مصر).

تونس:

- رغم القوانين المتقدِّمة (مثل قانون 2017 لمناهضة العنف ضد المرأة)، لا تزال **نسبة التَّنفيذ والتطبيق محدودة**. في تونس
- تمّ تسجيل **قرابة 40 ألف حالة تبليغ سنويًا** حسب وزارة الأسرة. في تونس: (www.cawtarclearinghouse.org/storage/5731/violences2021.pdf)

مصر:

- 7،8 مليون امرأة تتعرَّض للعنف سنويًّا على يد الشَّريك، حسب تقرير لجهاز الإحصاء المصري بالتَّعاون مع الأمم المتَّحدة.
- حملات توعويّة نشطة مثل «مش-هسكت» و«خريطة التّحرُّش". في مصر وهو من بين أبرز البلدان في مسألة التّحرش (جامع، م، 2010: 72).

إحصائيات محلية (الجزائر):

- **أكثر من 6,000 حالة عنف ضدّ النّساء سُجلت في عام 2022**، وفقًا للمديريّة العامة للأمن الوطني، مع توقيف 6,152 شخصًا على المستوى الوطني.

- **في عام 2020، تعرضت 120 امرأة للعنف**، بزيادة قدرها 10% مقارنة بعام 2019، حسب إحصائيات الدرك الوطني.
- **في عام 2019، تم تسجيل 70 شكوى تتعلَّق بالعنف ضدَّ النِّساء**، منها 50 حالة عنف جسدي، حسب مديرية الأمن الوطني.
- **نسبة العنف ضد المرأة في الجزائر تصل إلى 65%**، حيث يتسبَّب الرّجال في 90% من هذه الحالات. وتشير الدّراسات إلى أنَّ ثلث المعنفات متزوجات، و10% مطلقات، و25% عازبات مما يشير إلى أن النساء هن الضحايا الرئيسيات في حالات العنف الأسري.
- **في المقابل هناك** جمعيات مثل «نساء في ظل القانون» تناضل من أجل تجريم كلّ أشكال العنف، بما في ذلك النَّفسي والاقتصادي. (زيكو، م، 2021: 847).

إحصائيات عالمية:

- واحدة من كلّ ثلاث نساء (حوالي 736 مليون امرأة) تعرّضت للعنف الجسدي أو الجنسي مرة واحدة على الأقل في حياتها، وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة.

- في عام 2023، قُتلت حوالي 51,100 امرأة وفتاة على يد شركائهن الحميمين أو أفراد الأسرة، بمعدل حوالي 140 امرأة يوميًّا، ممَّا يجعل المنزل أخطر مكان للمرأة. (https://news.un.org/ar/story/2024/10/1135956)

نستنتج أنَّ الإسلام وضع أسسًا متينَة لحماية المرأة من كلّ أشكال العنف، لكنَّه يحتاج إلى تفعيل واقعي عبر مؤسَّسات الدَّولة، وخطاب ديني وسطي، ومجتمع يرفض العنف ويؤمن بالكرامة. كما أنَّ المقاربة بين التَّشريع والواقع السوسيولوجي كفيلة بإيجاد حلول عمليّة ومستدامة.

انطلاقًا من القيم الإسلاميَّة الرَّاسخة في صون كرامة المرأة، ومن الواقع الاجتماعي الذي يشهد تصاعدًا في حالات العنف المنزلي، تبرز الحاجة إلى مقاربة عمليَّة شاملة تُترجم المبادئ إلى آليات حماية فعّالة. وفي هذا الإطار، نقترح ما يلي:

1.تكوين شرعي وديني موجَّه:

- إدماج وحدات خاصَّة في الخطاب الدِّيني تركِّز على حقوق المرأة الزَّوجيَّة والإنسانيَّة، ونبذ كل أشكال العنف.
- تكوين الأئمَّة والدّعاة حول قضايا العنف الأسري، لتصحيح المفاهيم المغلوطة وتفكيك الموروثات الاجتماعيَّة السلبيَّة.

2.دعم التكوين القانوني والحقوقي للنساء:

تنظيم ورشات تكوينية للنساء لتعريفهن بـ:

- حقوقهن داخل مؤسسة الزواج.
- إجراءات الحماية القانونيَّة (الشكاوى، الطلاق، الحضانة ...).
- تسهيل الولوج إلى العدالة والمساعدة القانونيَّة عبر مراكز متخصِّصة.

3.تكثيف الحملات التّوعويَّة والإعلاميَّة:

إنتاج مواد إعلامية (فيديوهات، منشورات، ومقاطع إذاعية) تُبرز:

- خطورة العنف المنزلي وآثاره النَّفسيَّة والاجتماعيَّة.
- الرؤية الإسلاميَّة الرَّافضة للعنف.
- إشراك المؤثِّرين ووسائل الإعلام في حملات مناهضة العنف الأسري.

4.تعزيز دور مراكز الإرشاد الأسري والدَّعم النَّفسي:

- توسيع شبكة مراكز الاستماع والإرشاد الأسري، خاصَّة في المناطق الدَّاخليَّة.
- تأهيل مستشارين اجتماعيين ونفسيين لاستقبال النِّساء في سرِّيَّة وأمان.

5.إدماج التربية الوقائيَّة في المناهج:

- إدراج برامج تربويَّة مدرسيَّة تُنمّي قيم الحوار، الاحترام المتبادل، وحل النّزاعات بالطّرق السِّلميّة.
- تنظيم أيّام دراسيَّة في الجامعات حول: «العنف الأسري من منظور شرعي واجتماعي».

خاتمة:

أخيرًا يبقى العنف المنزلي ضد المرأة تحدِّيًا أخلاقيًّا واجتماعيًّا، لا يُمكن مواجهته إلا عبر تضافر الجهود بين المؤسّسة الدِّينيَّة، التَّشريعيَّة، التَّربوية، والمجتمع المدني والإسلام في جوهره دين رحمة، لا عنف فيه ولا ظلم، يُقدّم إطارًا تشريعيًّا واجتماعيًّا متكاملًا لحماية النِّساء من العنف المنزلي، يقوم على مبادئ العدالة والرَّحمة والكرامة الإنسانيَّة وعلى الجميع مسؤوليَّة تفعيل هذا الجوهر حمايةً للأسرة والمجتمع، ومن منظور علم الاجتماع، فإنَّ تفعيل هذا الإطار يتطلَّب وعيًا جمعيًّا، وإصلاحًا مؤسَّسيًّا، وتحريرًا للنصوص من القراءات التقليدية التي تبرّر الهيمنة الذكورية.

بعض التوصيات لمكافحة العنف المنزلي ضد المرأة:

- سنّ قوانين صارمة تجرّم العنف بكل أشكاله.
- تمويل مراكز الإيواء والدَّعم النَّفسي والقانوني.
- شن حملات توعيّة وطنيّة لتغيير العقليات الذُّكورية والعادات الثَّقافيَّة الخاصة بالفتاة والمرأة خاصّة الماكثة في البيت.
- إشراك الرّجال والفتيان في جهود التَّوعية حتى تعمّ الفائدة.

قائمة المراجع:

1. القرآن الكريم.
2. بن حدوش عيسى، 2012، التغيرات الوظيفية في الأسرة، باتنة، الجزائر، مطبوعات الكتاب والحكمة.
3. بنات سهيلة محمود، 2008، العنف ضد المرأة، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
4. بيار بورديو، 2009، الهيمنة الذكورية، بيروت لبنان، المنظمة العربية للترجمة.
5. ترمذي، محمد بن عيسى،1937، الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي.
6. تقرير الامم المتحدة:

- www.cawtarclearinghouse.org/storage/5731/violences2021.pdf

- news.un.org/ar/story/2024/10/1135956

7. جامع محمد نبيل، 2010، علم اجتماع الأسري وتحليل التوافق الزواجي والعنف الأسري، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر.
8. جبرين علي جبرين، 2005، العنف الأسري خلال مراحل الحياة، الرياض ط 1، إصدارات مؤسسة الملك خالد الخيرية.
9. حسين عبد العظيم، 2007، سيكولوجية العنف العائلي والمدرسي، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ص 114.
10. الحلبي خالد بن سعود، العنف الأسري، أسبابه ومظاهره وأثاره وعلاجه، دار الوطن للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2009.
11. خربوش إبراهيم وآخرون، 2010، العنف الزوجي في مصر، القاهرة، مصر، المكتب المرجعي للسكان.
12. رشوان حسين عبد الحميد، 2003، الأسرة والمجتمع، دراسة في علم اجتماع الأسرة، الإسكندرية، مصر، مؤسسة شباب الجامعة.
13. زيكيو مصطفى. بلهواري حاج، معزازي يونس، 2021 دراسة إحصائية لظاهرة العنف في المجتمع الجزائري، مجلة الرواق، العدد 01، المجلد07، غليزان، جامعة غليزان.
14. الضبع عبد الرءوف، علم اجتماع العائلي، دار الوفاء لطباعة والنشر، الإسكندرية.
15. عبد المجيد النجار، 1997، علم الاجتماع الإسلامي، لبنان، دار الغرب الإسلامي.
16. العبيدي بشرى، 1969، العنف المرتكب ضد المرأة في المجتمع، وفي نصوص قانون العقوبات العراقي، رقم، 111 جامعة بغداد.
17. القصير عبد القادر، 1999، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر القفاص مهدي محمد، ع 2008، لم الاجتماع العائلي، كلية الآداب، جامعة المنصورة، مصر.
18. ليلى عبد الوهاب، 2006، العنف الأسري، الجريمة والعنف ضد المرأة، بيروت،

لبنان، دار المدى للثقافة.
19. مالك بن أنس، 1985، الموطأ، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي.
20. مجدي عاشور، 2022، «العنف ضد المرأة في الخطاب الديني"، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 624.
21. محمد أبو زهرة، 2008، تنظيم الإسلام للمجتمع، سوريا، دار الفكر العربي.
22. محمد فرح، طريف شوقي، 2012، العنف في الأسرة المصرية، دراسة نفسية استكشافية الخلاصات والدلالات والأطروحات المستقبلية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية، جامعة القاهرة.
23. مدبحة أحمد عبادة وأبو دوح. 2008، العنف ضد المرأة، دراسات ميدانية حول العنف الجسدي والعنف، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ص 45.
24. مصطفى حجازي، 2007، الإنسان المهدور دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، المغرب، المركز الثقافي المغربي.
25. يوسف القرضاوي، 2017، فقه الأسرة وقضايا المرأة، بيروت، لبنان، الدار الشامية للطباعة والنشر والتوزيع.

النِّساء المعنفات منزليًّا: قراءة سوسيولوجية في الأنماط والعوامل المؤدِّية إلى العنف المنزلي ضد المرأة في الجزائر.

حاتم بن عزوز
أستاذ محاضر أ-
علم الاجتماع الانحراف والجريمة
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي
-تبسة-
hatem.benazouz@univ-tebessa.dz

صيد حسان.
أستاذ محاضر –ب-
علم الاجتماع الانحراف والجريمة
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي
-تبسة-
hassane.sid@ univ-tebessa.dz

ملخص:

تتطرَّقُ هذه المداخلة إلى مختلف أنماط (أشكال) العنف المنزلي ضدّ المرأة، حيث تتجسَّد أشكال هذا العنف بين «العنف الجسدي» كالضرب، أو «العنف النّفسي» كالتَّهديد والعزل، أو «عنف اقتصادي» كالسَّيطرة على الموارد الماليَّة والاقتصاديَّة للزَّوجة أو الأخت أو الابنة، أو» العنف الجنسي»، وغالبًا ما يتفاقم هذا النَّوع من العنف في أوقات الأزمات كجائحة كوفيد19-، حيث زادت معدّلات الإبلاغ في مختلف دول العالم بنسبة تصل إلى 30%، وذلك بسبب الحجر المنزلي، بالرّغم من الجهود الدَّوليَّة مثل «اتفاقيّة إسطنبول» لمكافحة العنف ضدّ المرأة، إلَّا أنَّ التَّحدِّيات تبقى كبيرة، وتتطلَّب تعزيز القوانين والتَّوعية المجتمعيَّة، وتمكين النِّساء الضَّحايا للإبلاغ دون خوف، هذه الظَّاهرة ليست مجرّد انتهاك لحقوق الإنسان، بل تشكّل أيضا عبئًا على الصِّحة العامَّة والاقتصاد، ممَّا يستدعي تحرُّكا عاجلًا على جميع المستويات، أمَّا في السِّياق الجزائري، فإنَّ العوامل التي تُؤدِّي إلى العنف المنزلي ضدَّ النِّساء في الجزائر تتعدَّد، وتتشابك فيها الأسباب الاجتماعيَّة، الاقتصاديَّة، والنَّفسيَّة، فعلى المستوى «الاجتماعي والثّقافي»، لا تزال بعض التّقاليد الذُّكورية تسيطر على جزء كبير من المجتمع.

الكلمات المفتاحية: العنف الجسدي، العنف النفسي، العنف الاقتصادي، العنف الجنسي.

Abstract:

This paper examines various patterns (forms) of domestic violence against women, which manifest in multiple ways, including physical violence (e.g., beating), psychological violence (e.g., threats and isolation), economic violence (e.g., control over the financial and economic resources of a wife, sister, or daughter), and sexual violence. This type of violence often escalates during crises, such as the COVID-19 pandemic, where reporting rates increased by up to 30% globally due to lockdown measures. Despite international efforts like the Istanbul Convention to combat violence against women, significant challenges persist, necessitating stronger laws, societal awareness, and the empowerment of female victims to report abuse without fear. This phenomenon is not only a violation of human rights but also a burden on public health and the economy, requiring urgent action at all levels .In the Algerian context, the factors contributing to domestic violence against women are multifaceted, involving social, economic, and psychological dimensions. At the socio-cultural level, patriarchal traditions still dominate much of society, where men are viewed as having absolute authority within the household, justifying violence as a means to "discipline" wives. Additionally, social norms play a role in concealing such practices due to fear of scandal or stigma. Economic factors are another major cause, as financial pressures like poverty and unemployment lead to familial tensions that sometimes escalate into violence—particularly when households rely entirely on male income, reinforcing control dynamics. From a legal perspective, although legislation criminalizing violence against

women exists (Law 15-19 of 2015), women's reluctance to report abuse due to fear of spousal retaliation exacerbates the issue. Psychological crises and substance abuse (alcohol or drugs) further intensify violence. Moreover, lack of awareness regarding women's rights and the absence of gender equality education from an early age are deep-rooted factors perpetuating this phenomenon. Comprehensive solutions are imperative, encompassing awareness campaigns, women's economic empowerment, and stricter law enforcement.

Keywords: Physical violence, psychological violence, economic violence, sexual violence.

مقدمة:

تُعتبَرُ ظاهرة العنف المنزلي ضدَّ المرأة إحدى الإشكاليَّات الاجتماعيَّة العالميَّة المعقَّدة والمتجذّرة، والتي تتجاوز حدود الجغرافيا والثَّقافة والطَّبقات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة، ورغم الجهود الدَّوليَّة والمحلِّيَّة المبذولة لمكافحتها، إلا أنها لا تزال تشكل انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان الأساسيَّة، وتهديدًا خطيرًا لصحَّة المرأة وسلامتها الجسديَّة والنَّفسيَّة، فضلا عن كونها عائقًا أمام تحقيق التَّنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين، يتَّخذ العنف المنزلي أشكالًا متعدّدة، تتراوح بين العنف الجسدي المباشر، والعنف النَّفسي الخفي، والعنف الاقتصادي الذي يسلب المرأة استقلاليتها، والعنف الجنسي الذي ينتهك كرامتها وحرمة جسدها، وغالبا ما تتفاقم هذه الظّاهرة في سياقات الأزمات، كما شهد العالم خلال جائحة كوفيد19-، حيث أدَّت إجراءات الحجر المنزلي والضّغوط الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة المتزايدة إلى ارتفاع ملحوظ في معدلات الإبلاغ عن حالات العنف المنزلي في مختلف أنحاء العالم، ممَّا سلَّط الضوء مجدّداً على هشاشة وضع النّساء داخل الأسرة والحاجة الملحَّة لتعزيز آليات الحماية والدَّعم.

في السّياق الجزائري، لا تختلف الصورَة كثيرًا عن المشهد العالمي، حيث تواجه المرأة الجزائريَّة تحدِّيات جمَّة تتعلَّق بالعنف المنزلي، الذي يتغذَّى من منظومة معقَّدة

من العوامل المتشابكة، فعلى الرّغم من التَّطورات التَّشريعيَّة التي شهدتها الجزائر في السَّنوات الأخيرة، والتي تهدف إلى تجريم العنف ضدَّ المرأة وتوفير حماية أكبر للضَّحايا، مثل القانون رقم 15-19 الصادر عام 2015، إلَّا أنَّ الواقعَ الميداني يكشف عن استمرار هذه الممارسات وتجذّرها في بعض العقليات والتَّقاليد الاجتماعيَّة، تتداخل في هذه الظَّاهرة أسباب اجتماعيَّة وثقافيَّة عميقة، ترتبط بالبنى الأبوية التَّقليدية التي تمنح الرَّجل سلطة مطلقة داخل الأسرة، وتنظر إلى العنف أحياناً كوسيلة مقبولة لـ«التأديب» أو فرض السَّيطرة، كما تؤدّي الأعراف المجتمعيَّة دورا في التَّستُّر على حالات العنف، خوفاً من «الفضيحة» أو الوصم الاجتماعي الذي قد يلحق بالمرأة وأسرتها، ممَّا يجعل الكثير من الضَّحايا يفضلن الصَّمت والمعاناة في الخفاء.

إلى جانب العوامل الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة، تبرز العوامل الاقتصاديَّة كدافع رئيسٍ للعنف المنزلي في الجزائر، فالضّغوط الاقتصاديَّة النَّاجمة عن الفقر والبطالة وتدهور القدرة الشّرائيَّة، تخلق مناخاً من التَّوتر والإحباط داخل الأسر، قد يتحوّل بسهولة إلى سلوكيات عنيفة، خاصة عندما تكون المرأة غير مستقلَّة اقتصاديًّا وتعتمد كلّيًّا على دخل الرَّجل، هذا الاعتماد المالي يزيد من شعور الرَّجل بالسَّيطرة وقد يدفعه إلى ممارسة العنف الاقتصادي من خلال التَّحكم في الموارد المالية للأسرة وحرمان المرأة من حقوقها الاقتصاديَّة.

ولا يمكن إغفال دور العوامل النَّفسيَّة، مثل الاضطرابات السُّلوكيَّة والإدمان على الكحول والمخدِّرات، في تفاقم حدَّة العنف، كما أن انعدام الوعي بحقوق المرأة، وغياب التَّربية على قيم المساواة واحترام الآخر منذ الصِّغر، يشكِّلان تربة خصبة لاستمرار هذه الظَّاهرة وتناقلها عبر الأجيال.

تهدفُ هذه المقالة إلى تقديم قراءة سوسيولوجيّة معمَّقة لظاهرة العنف المنزلي ضد المرأة في الجزائر، من خلال استعراض مختلف أنماط هذا العنف، وتحليل العوامل المتعدّدة (الاجتماعية، الثّقافيّة، الاقتصاديّة، النّفسيَّة، والقانونية) التي تساهم في استمراره وتفاقمه، كما ستسعى المقالة إلى تقييم الجهود المبذولة لمكافحة هذه الظّاهرة، سواء على المستوى التَّشريعي أو المؤسَّساتي أو المجتمعي، وتحديد التَّحدِّيات

التي لا تزال قائمة، وسنعتمد على مراجعة شاملة للأدبيَّات السوسيولوجية والقانونية ذات الصلة، بالإضافة إلى التَّقارير والدّراسات الميدانية الصَّادرة عن الهيئات الرَّسميَّة ومنظمات المجتمع المدني الناشطة في هذا المجال، مع التَّركيز على تقديم رؤية نقديَّة تساهم في فهم أعمق لهذه الإشكاليَّة المعقَّدة، واقتراح سبل لتعزيز آليات الوقاية والحماية والتَّمكين للنِّساء ضحايا العنف في الجزائر، إن فهم الأبعاد المختلفة لهذه الظَّاهرة يشكِّل خطوة أساسيَّة نحو بناء مجتمع أكثر عدلًا وإنصافًا، يحترم كرامة المرأة ويضمن لها حقوقها كاملة غير منقوصة.

أولا. أنماط العنف المنزلي ضدّ المرأة في السّياق الجزائري:

يشكّل العنف المنزلي ضدّ المرأة ظاهرة متعدّدة الأوجه، لا تقتصر على شكل واحد من الإيذاء، بل تتَّخذ أنماطًا متنوّعة تتداخل فيما بينها لتُنتج واقعًا معقَّدا من المعاناة للضَّحايا. وفي السِّياق الجزائري، كما هو الحال في العديد من المجتمعات، تتجلَّى هذه الأنماط بوضوح، وإن كانت خصوصيّات السّياق الثَّقافي والاجتماعي قد تُضفي عليها أبعادا معيَّنة، يمكن تصنيف أبرز أنماط العنف المنزلي الممارس ضد المرأة في الجزائر إلى العنف الجسدي، والعنف النَّفسي أو المعنوي، والعنف الاقتصادي، والعنف الجنسي، بالإضافة إلى أشكال أخرى قد تكون أقلَّ وضوحًا ولكنها لا تقلّ خطورة.

1.1. العنف الجسدي:

يُعَدُّ العنف الجسدي النَّمط الأكثر وضوحًا وشيوعًا، أو على الأقل الأكثر إبلاغا عنه، نظرًا لآثاره المادِّية المباشرة على جسد الضَّحيَّة، يتَّخذ العنف الجسدي أشكالاً متعدِّدة تبدأ من الدَّفع والصَّفع، وقد تصل إلى الضَّرب المبرح باستخدام اليد أو أدوات مختلفة كالحرق، الخنق والطعن، وفي أقصى الحالات، القتل. تشيرُ العديد من الدِّراسات الميدانيَّة والتَّقارير الصَّادرة عن الجمعيَّات النِّسويَّة والهيئات الأمنيَّة في الجزائر إلى أنَّ العنف الجسدي هو الشَّكل السَّائد الذي تتعرَّض له النّساء المعنَّفات (بوعلاق فضال، 2021، د.ت.). غالبًا ما يكون الزّوج هو المرتكب الرئيس لهذا النَّوع من العنف، ولكن قد يمتدُّ ليشمل أفرادا آخرين من الأسرة مثل الأخ أو الأب أو حتى أبناء الزَّوج في بعض الحالات. إن الآثار المترتبة على العنف الجسدي لا تقتصر على

الكدمات والجروح والكسور، بل تمتد لتشمل عواقب صحية طويلة الأمد، مثل الإعاقات الدائمة، والأمراض المزمنة، فضلا عن الآثار النَّفسيَّة العميقة التي تتركها تجربة الاعتداء الجسدي.

2.1.العنف النَّفسي والمعنوي:

يقلّ العنف النفسي أو المعنوي خطورة عن العنف الجسدي، بل قد يكون تأثيره أكثر تدميرًا على المدى الطَّويل، لأنَّه يستهدف كرامة المرأة وتقديرها لذاتها وثقتها بنفسها، يتّخذ هذا النوع من العنف أشكالًا متنوّعة مثل الإهانة اللَّفظيَّة المستمرَّة كالصراخ، الشتم، التحقير، السخرية والتقليل من شأن المرأة وقدراتها. كما يشمل التّهديد (بالطلاق، أو الحرمان من الأطفال، أو المزيد من العنف)، والابتزاز العاطفي، والعزل الاجتماعي بمنعها من التَّواصل مع أهلها أو صديقاتها أو الخروج من المنزل، والمراقبة المستمرّة لتحرُّكاتها واتِّصالاتها، والغيرة المرضية التي تتحول إلى أداة للسَّيطرة. تشير دراسة (عزوق وقاصد، د.ت.) إلى أن النّساء المعنّفات في الجزائر يتعرّضن بشكل كبير للعنف النّفسي الذي يترك لديهن آثارا نفسيّة عميقة. هذا النّوع من العنف، رغم صعوبة إثباته قانونًا مقارنة بالعنف الجسدي، إلا أنَّه يسهم بشكل كبير في تدهور الصِّحة النَّفسيَّة للمرأة، وقد يدفعها إلى حالات من القلق والاكتئاب واضطرابات ما بعد الصدمة، وفي بعض الحالات إلى التّفكير في الانتحار.

3.1.العنف الاقتصادي:

يعتبرُ العنف الاقتصادي أحد الأنماط الخفيَّة والمهمَّشة في كثير من الأحيان، ولكنَّه يشكل أداة فعالة للسيطرة على المرأة وإبقائها في وضعيَّة تبعيَّة للجاني. يتمثل هذا النَّوع من العنف في حرمان المرأة من حقها في التصرف في مواردها المالية الخاصة، أو السيطرة على دخلها إذا كانت تعمل، أو منعها من العمل أو التعليم أو تطوير مهاراتها المهنية، كما يشمل إجبارها على تسليم راتبها للزوج، أو تحميلها مسؤولية الإنفاق على الأسرة بشكل كامل دون مساهمة من الزوج، أو حرمانها من المصروف الشَّخصي أو من تلبية احتياجاتها الأساسة واحتياجات أطفالها، في السّياق الجزائري، حيث لا تزال بعض التَّقاليد تُكرس دور الرَّجل كمعيل رئيس للأسرة، قد ينظر إلى سيطرة الرَّجل

على الموارد المالية كأمر طبيعي، ممَّا يجعل من الصعب على النِّساء التَّعرف على هذا النمط من العنف أو الإبلاغ عنه، إن العنفَ الاقتصادي لا يؤدي فقط إلى إفقار المرأة وزيادة هشاشتها، بل يقوض استقلاليتها وقدرتها على اتخاذ قراراتها بحرّيَّة، ويجعلها أكثر عرضة للاستغلال والوقوع في فخ العنف بأشكاله الأخرى.

4.1.العنف الجنسي:

يُعَدُّ العنف الجنسي من أكثر أنماط العنف انتهاكًا لكرامة المرأة وحرمة جسدها، ويترك آثارا نفسيَّة وجسديَّة مدمّرة، يشمل العنف الجنسي داخل إطار الزواج، والذي يعرف بالاغتصاب الزوجي، إجبار الزوجة على ممارسة العلاقة الجنسيَّة رغما عنها أو بطرق لا ترغب بها، أو إجبارها على مشاهدة مواد إباحيَّة أو ممارسة أفعال جنسيَّة مهينة. كما يمكن أن يتَّخذ أشكالا أخرى مثل التَّحرش الجنسي اللَّفظي أو الجسدي من قبل أفراد آخرين في الأسرة. على الرغم من أن القانون الجزائري قد جَرَّمَ بعض أشكال العنف الجنسي، إلا أن الإبلاغ عن العنف الجنسي داخل الأسرة لا يزال من المحرمات (التابوهات) الكبرى في المجتمع الجزائري، بسبب الخوف من الوصم الاجتماعي والشُّعور بالذنب والعار الذي يُلقى غالبًا على الضحية بدلًا من الجاني. إنَّ الصَّمت المحيط بالعنف الجنسي يزيد من معاناة الضحايا ويُمكن الجناة من الإفلات من العقاب.

إنَّ هذه الأنماط المختلفة للعنف المنزلي (الجسدي، النفسي، الاقتصادي، والجنسي) غالبا ما تكون متداخلة ومتزامنة، حيث قد تتعرَّض المرأة لأكثر من نمط واحد من العنف في الوقت نفسه أو بشكل متتابع. فالعنف الجسدي غالبًا ما يكون مصحوبًا بعنف نفسي، والعنف الاقتصادي قد يكون وسيلة لفرض العنف الجنسي أو الجسدي. إنَّ فهم هذه الأنماط المختلفة وتداخّلاتها يعد خطوة أساسية نحو تطوير استراتيجيات فعالة لمكافحة العنف المنزلي وتوفير الدَّعم الشَّامل للضَّحايا في الجزائر.

ثانيا. العوامل الاجتماعيّة والثّقافيّة المؤدّية للعنف المنزلي ضد المرأة في الجزائر:

لا يمكن فهم ظاهرة العنف المنزلي ضد المرأة في الجزائر بمعزل عن السّياق الاجتماعي والثَّقافي الذي تتشكل وتتفاعل ضمنه، فهذه الظَّاهرة ليست مجرد سلوك فردي معزول،

بل هي نتاج لتراكمات تاريخيَّة وبنى اجتماعية وثقافية تساهم في تطبيع العنف وتبريره أحيانا، وتحدّ من قدرة المرأة على مواجهته أو الإفلات منه. تتعدد العوامل الاجتماعية والثقافية التي تغذي العنف المنزلي في السّياق الجزائري، ويمكن إجمال أبرزها في هيمنة التَّقاليد الذكورية، وتأثير الأعراف المجتمعيَّة، وظاهرة الوصم الاجتماعي.

1.2.هيمنة التَّقاليد الذُّكوريَّة وسلطة الرَّجل في الأسرة:

لا تزالُ العديد من المجتمعات، بما في ذلك أجزاء من المجتمع الجزائري، تخضع لتأثير التقاليد الذُّكوريَّة أو ما يُعرف بـ: «البطريركية»، وهي منظومة اجتماعيَّة وثقافيَّة تمنح الرَّجل سلطة وامتيازات أكبر من المرأة داخل الأسرة والمجتمع. في هذا الإطار، يُنظر إلى الرجل على أنه «رب الأسرة» وصاحب الكلمة الفصل، ويُتوقع منه أن يمارس دوره السلطوي في توجيه وضبط سلوك أفراد أسرته، بمن فيهم الزَّوجة والأخوات والبنات. هذه النَّظرة التَّقليديَّة لأدوار الجنسين تكرس تبعية المرأة للرجل، وتجعلها في موقع أضعف وأكثر عرضة للسيطرة والعنف. ففي بعض العقليات المتأثرة بهذه التقاليد، قد يعتبر استخدام العنفُ ضدَّ الزَّوجة «وسيلة تأديبية» مشروعة للحفاظ على «هيبة» الرَّجل وسلطته، أو لضمان «طاعة» الزَّوجة والتزامها بالأدوار النَّمطية المفروضة عليها (العرباوي، 2019). إنَّ هذه التَّنشئة الاجتماعيَّة التي تميّز بين الذّكر والأنثى منذ الصغر، وتُعْلِي من شأن الرَّجل وتمنحه امتيازات على حساب المرأة، تساهم في خلق بيئة ثقافيَّة متسامحة مع العنف ضد المرأة، بل وقد تشجّعه أحيانًا

1.2. دور الأعراف المجتمعيَّة في التَّستُّر على العنف:

تؤدِّي الأعراف والتَّقاليد المجتمعيَّة دورًا كبيرًا في استمرار ظاهرة العنف المنزلي والتَّستُّر عليها في الجزائر. ففي كثير من الأوساط، لا يزال العنف الممارس داخل الأسرة يُعتبر «شأنا خاصا» لا يجوز التَّدخُّل فيه من قبل الآخرين، حتى وإن كان هذا العنف يصلُ إلى مستويات خطيرة. يسود اعتقاد بأن «مشاكل البيوت لا تخرج إلى العلن»، وأن الحفاظ على «ستر الأسرة» وسمعتها أهمّ من حماية المرأة من العنف، هذا الضَّغط المجتمعي يدفع الكثير من النِّساء المعنَّفات إلى الصَّمت وعدم الإبلاغ عن العنف الذي يتعرضن له، خوفا من الفضيحة أو من ردود فعل سلبية من قبل المجتمع المحيط

بهن، مثل اللوم أو النّبذ أو تحميلهن مسؤولية ما يحدث لهن، كما أنّ الخوف من تفكّك الأسرة أو حرمان الأطفال من والدهم قد يدفع المرأة إلى تحمُّل العنف والتّضحية بنفسها من أجل «استقرار» وهمي للأسرة. إن هذه الأعراف التي تقدس «السترة» على حساب كرامة المرأة وسلامتها، تشكل عائقًا كبيرًا أمام جهود مكافحة العنف، وتجعل من الصعب على الضّحايا طلب المساعدة أو اللُّجوء إلى القضاء.

3.2.الوصم الاجتماعي والخوف من الفضيحة:

يرتبطُ الوصم الاجتماعي ارتباطا وثيقًا بالأعراف المجتمعيّة السّائدة، ويشكل أحد أبرز العوائق التي تمنع النّساء من الإبلاغ عن العنف المنزلي في الجزائر. فالمرأة التي تتعرَّض للعنف، وخاصة العنف الجنسي أو الجسدي الشّديد، غالبا ما تشعر بالخجل والعار، وتخشى من نظرة المجتمع إليها إذا ما كشفت عن معاناتها. يُنظر إلى المرأة المعنَّفة في بعض الأحيان على أنها «فاشلة» في حياتها الزَّوجية، أو أنها «تستحق» ما يحدث لها، أو أنها «جلبت العار» لأسرتها. هذا الوصم لا يقتصر على المرأة الضَّحيَّة، بل قد يمتدُّ ليشمل أسرتها وأطفالها، مما يزيد من الضُّغوط عليها ويجعلها تفضل الصَّمت. إن الخوف من الفضيحة والوصم الاجتماعي يجعل الكثير من النساء يعشن في عزلة ومعاناة صامتة، ويحرمن من الدَّعم النَّفسي والاجتماعي والقانوني الذي يحتجنه، كما أنه قد يؤثر على فرص المرأة في الزواج مرَّة أخرى إذا ما قرَّرت الانفصال عن الزوج المعنف، ممَّا يجعلها تتمسك بعلاقة مؤذية خوفًا من مستقبل مجهول. إن مكافحة الوصم الاجتماعي تتطلب جهودًا توعوية كبيرة لتغيير العقليات السائدة، وتعزيز ثقافة مجتمعية تدعم الضحايا وتدين الجناة، وتشجع على كسر جدار الصَّمتِ المحيط بظاهرة العنفِ المَنْزِلي.

إنَّ هذه العوامل الاجتماعية والثقافية المتجذِّرة تشكِّل تحدِّيًا كبيرًا أمام جهود مكافحة العنف المنزلي ضد المرأة في الجزائر، ولا يمكن تحقيق تقدم حقيقي في هذا المجال دون العمل على تغيير هذه البنى الثقافيَّة والاجتماعيَّة، من خلال التَّوعية والتَّثقيف والتَّربية على قيم المساواة واحترام حقوق الإنسان، وتمكين المرأة لتكون قادرة على رفض العنف والمطالبة بحقوقها دون خوف أو تردد.

ثالثا. العوامل الاقتصاديَّة وتأثيرها على العنف المنزلي ضدَّ المرأة في الجزائر:

تشكِّل العوامل الاقتصاديَّة بعدًا محوريًّا في فهم ديناميكيات العنف المنزلي ضدَّ المرأة في الجزائر، حيث تتداخل الضُّغوط المالية والظُّروف المعيشيَّة الصَّعبة مع البنى الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة القائمة، لتخلق بيئة مواتية لتصاعد التَّوتُّرات الأسريَّة وتحوّلها إلى سلوكيات عنيفة، إنَّ الاعتماد الاقتصادي للمرأة على الرجل، وانتشار الفقر والبطالة، وغياب التَّمكين الاقتصادي للمرأة، كلُّها عوامل تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في زيادة مخاطر تعرض المرأة للعنف المنزلي واستمرارها في علاقات مؤذية.

1.3. الفقر والبطالة والضغوط الاقتصادية:

تُعتبر الأوضاع الاقتصاديَّة الصَّعبة، مثل الفقر وتدنّي مستويات الدَّخل وارتفاع معدلات البطالة، من بين العوامل الرئيسة التي تزيد من حدَّة التَّوتُّرات داخل الأسر الجزائرية، عندما يواجه الرجل، الذي يُنظر إليه تقليديًّا على أنه المعيل الرئيس للأسرة، صعوبات في توفير الاحتياجات الأساسة لأسرته، قد يشعر بالإحباط والعجز والضَّغط النَّفسي، مما قد يدفعه إلى تفريغ هذه المشاعر السلبية في شكل عنف موجه نحو الزوجة أو أفراد الأسرة الآخرين. تشير العديد من الدِّراسات إلى وجودِ ارتباط وثيق بين الضغوط الاقتصاديَّة وارتفاع معدَّلات العنف المنزلي (فضال، 2021). فالشُّعور بالعجز المالي قد يُفقد الرَّجل إحساسه بالسَّيطرة والقوَّة، فيلجأ إلى العنف كوسيلة لاستعادة هذه السيطرة وفرض سلطته داخل المنزل. كما أنَّ الظُّروف المعيشية القاسية، مثل السَّكن الضّيق أو غير اللائق، تزيد من حدة الاحتكاكات اليوميَّة وتجعل البيئة الأسريَّة أكثر عرضة للانفجار.

2.3. الاعتماد الاقتصادي للمرأة على الرجل:

يُعَدُّ الاعتماد الاقتصادي للمرأة على الرَّجل عاملا حاسما في استمرار تعرُّضها للعنف المنزلي وصعوبة خروجها من دائرة العنف، فعندما تكون المرأة غير مستقلَّة ماديا وتعتمد كلّيًّا على دخل زوجها أو ولي أمرها، فإنَّها تجد نفسها في موقف ضعف وتبعية، ممَّا يجعلها أكثر عرضة للاستغلال والسَّيطرة. قد يستخدم الرَّجل هذا الاعتماد الاقتصادي كوسيلة للضَّغط على المرأة وإجبارها على تحمل العنف، أو

لتهديدها بالحرمان من الموارد المالية إذا ما حاولت التَّمرد أو طلب المساعدة. إنَّ الخوف من فقدان المأوى أو عدم القدرة على إعالة نفسها وأطفالها، يدفع الكثير من النِّساء إلى البقاء في علاقات زوجيَّة مؤذية، وتحمل سنوات من المعاناة في صمت. هذا الاعتماد الاقتصادي لا يقتصر على النِّساء غير العاملات، بل قد يمتدُّ ليشمل النِّساء العاملات اللواتي لا يملكن سيطرة كاملة على دخلهن، أو اللَّواتي يواجهن ضغوطًا لتسليم رواتبهن لأزواجهن.

3.3.غياب التَّمكين الاقتصادي للمرأة:

إنَّ غيابَ أو ضعف برامج التَّمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر يساهم في تفاقم مشكلة العنف المنزلي، فالتمكين الاقتصادي لا يعني فقط توفير فرص عمل للنِّساء، بل يشمل أيضًا تزويدهن بالمهارات والمعرفة والموارد اللَّازمة لتحقيق استقلاليتهن المالية، وتعزيز قدرتهن على اتّخاذ القرارات الاقتصاديّة التي تخص حياتهن. عندما تكون المرأة ممكنة اقتصاديًّا، فإنّها تصبح أقلَّ عرضة للسَّيطرة والاستغلال، وأكثر قدرة على التَّفاوض على حقوقها داخل الأسرة، وأكثر جرأة على ترك العلاقات المؤذية إذا لزم الأمر، إنَّ الاستثمار في تعليم الفتيات وتدريبهن مهنيًّا، وتسهيل وصولهن إلى القروض الصَّغيرة والمشاريع المدرة للدخل، وتوفير بيئة عمل آمنة وعادلة لهن، كلُّها إجراءات تساهم في تعزيز التَّمكين الاقتصادي للمرأة، وبالتَّالي في الحدّ من تعرّضها للعنف المنزلي، كما أنَّ تغيير القوانين التي تميّز ضدّ المرأة في مجالات الميراث والملكية والعمل، يُعدُّ خطوة ضروريَّة نحو تحقيق المساواة الاقتصاديَّة بين الجنسين.

4.3.العنف الاقتصادي كشكل من أشكال السيطرة:

لا يقتصرُ تأثير العوامل الاقتصاديَّة على كونها مسبّبا للتَّوتر الذي قد يؤدِّي إلى العنف، بل إنَّ الاقتصاد نفسه يمكن أن يكون أداة للعنف والسّيطرة، فالعنف الاقتصادي، كما تمَّ توضيحه سابقًا كأحد أنماط العنف، يشمل حرمان المرأة من الوصول إلى الموارد المالية أو التَّحكم فيها، ومنعها من العمل أو التَّعليم، واستغلال عملها دون مقابل، أو إجبارها على تحمل ديون ليست مسؤولة عنها. هذا النَّوع من العنف يهدف إلى إضعاف المرأة وتقويض استقلاليتها، وجعلها تابعة كلِّيًّا للجاني. في

السياق الجزائري، حيث لا تزال بعض الذّهنيات التّقليديَّة تَعتبِرُ أنَّ مال الزَّوجة هو ملك للزَّوج، أو أن عمل المرأة يجب أن يكون مكمّلاً لدخل الرَّجل وليس مصدرا لاستقلاليتها، فإنَّ العنف الاقتصادي قد يكون منتشرًا بشكل كبير ولكنه غير مرئي أو غير معترف به كشكل من أشكال العنف.

إنَّ معالجةَ العوامل الاقتصاديَّة المؤدِّية للعنف المنزلي تتطلّب مقاربة شاملة تتجاوز مجرّد تقديم المساعدات الماليّة المؤقتة للضَّحايا، بل يجب العمل على تحقيق تغييرات هيكلية تضمن المساواة الاقتصادية بين الجنسين، وتعزز التَّمكين الاقتصادي للمرأة، وتوفّر شبكات أمان اجتماعي قويَّة تحمي الأسر من الوقوع في براثن الفقر والهشاشة الاقتصاديَّة، كما يجب رفع الوعي حول مفهوم العنف الاقتصادي وتجريمه قانونًا ومجتمعيًّا.

رابعا. الجوانب القانونيَّة لمواجهة العنف المنزلي ضد المرأة في الجزائر:

شهدَ الإطار القانوني الجزائري تطوُّرات ملحوظة في السَّنوات الأخيرة بهدف تعزيز حماية المرأة من العنف، لا سيما العنف المنزِلي. ويعدُّ القانون رقم 15-19 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، المعدَّل والمتمّم لقانون العقوبات، خطوة هامَّة في هذا الاتِّجاه، حيث تضمن أحكامًا جديدة تجرِّم مختلف أشكال العنف الممارس ضد المرأة، بما في ذلك العنف الزَّوجي. ومع ذلك، فإنَّ وجود الإطار القانوني وحده لا يكفي لضمان حماية فعالة للضَّحايا، إذ تواجه عمليَّة تطبيق هذه القوانين تحدِّيات كبيرة على أرض الواقع، تتعلَّق بتردد النِّساء في الإبلاغ، والخوف من الانتقام، بالإضافة إلى بعض الثَّغرات أو الصُّعوبات في تفسير وتطبيق النُّصوص القانونية.

1.4.القانون رقم 15-19: تجريم العنف ضد المرأة وتعزيز الحماية:

جاء القانون رقم 15-19 استجابة للمطالبات المتزايدة من قبل منظّمات المجتمع المدني والحقوقيين بضرورة توفير حماية قانونيّة أكبر للمرأة من العنف، وقد أدخل هذا القانون تعديلات هامة على قانون العقوبات، من أبرزها:

- **تجريم العنف الزوجي:** نص القانون صراحة على تجريم مختلف أشكال العنف التي يرتكبها الزوج ضد زوجته، سواء كان عنفًا جسديًّا أو نفسيًّا أو جنسيًّا أو

اقتصاديًّا، وقد حدّد عقوبات تتناسب مع جسامة الفعل المرتكب، مع تشديد العقوبة في بعض الحالات، مثل إذا كان العنف ممارسًا أمام الأطفال أو إذا تسبب في عاهة مستديمة للضّحية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2015).

- **تجريم التحرش الجنسي:** وسع القانون من نطاق تجريم التَّحرش الجنسي ليشمل مختلف الأماكن، بما في ذلك أماكن العمل والأماكن العامة، وفرض عقوبات على مرتكبيه.
- **حماية الشهود والضحايا:** تضمن القانون أحكاما تهدف إلى توفير حماية للشّهود والضَّحايا أثناء إجراءات التَّحقيق والمحاكمة، وتشجيعهم على الإدلاء بشهاداتهم دون خوف.
- **إمكانية الصلح بشروط:** أثار القانون جدلاً فيما يتعلَّق بإمكانية تعليق المتابعة الجزائية في بعض حالات العنف الزوجي إذا ما تنازلت الضَّحية عن شكواها، وهو ما اعتبره البعض تراجعًا عن مبدأ عدم التَّسامح مع العنف، ومع ذلك، فإنَّ القانون ربط هذا التّنازل بشروط معيّنة، مثل عدم وجود سوابق للجاني في ارتكاب العنف، وأن لا يكون العنف قد أدّى إلى عاهة مستديمة أو وفاة.

على الرغم من أهمّية هذه التّعديلات، إلا أن فعاليتها تظلّ مرهونة بمدى تطبيقها على أرض الواقع، وبمدى وعي النّساء بحقوقهن وقدرتهن على الوصول إلى العدالة.

2.4. تحديات الإبلاغ عن العنف المنزلي:

تواجه النّساء ضحايا العنف المنزلي في الجزائر العديد من التّحديات التي تحول دون إبلاغهن عن العنف الذي يتعرضن له، من أبرز هذه التّحديات:

- **الخوف من الانتقام:** يُعدُّ الخوف من انتقام الزَّوج أو أفراد أسرته من الأسباب الرئيسية التي تمنع النِّساء من الإبلاغ، فقد تتعرّض المرأة لتهديدات بالقتل أو بمزيد من العنف إذا ما أقدمت على تقديم شكوى، مما يجعلها تفضل الصَّمت حفاظًا على سلامتها وسلامة أطفالها.
- **الضغوط الاجتماعية والثَّقافيَّة:** كما ذكر سابقا، تؤدِّي الأعراف المجتمعية والخوف من الوصم الاجتماعي والفضيحة دورا كبيرًا في منع النّساء من كسر جدار

الصَّمت. فالمرأة قد تخشى من نظرة المجتمع إليها أو من تفكك أسرتها، فتتحمل العنف على حساب كرامتها وصحَّتها.

- **الاعتماد الاقتصادي:** يُشكّل الاعتماد الاقتصادي على الزَّوج عائقا كبيرا أمام الإبلاغ، حيث تخشى المرأة من فقدان مصدر رزقها ومأواها إذا ما قررت مواجهة الزوج المعنف.
- **نقص الوعي بالحقوق القانونية:** لا تزال الكثير من النّساء في الجزائر، خاصَّة في المناطق الريفيَّة أو بين الفئات الأقل تعليما، يجهلن حقوقهن القانونية وآليات الحماية المتاحة لهن، هذا الجهل بالقانون يجعلهن أقل قدرة على طلب المساعدة أو اللّجوء إلى القضاء.
- **صعوبة إثبات بعض أشكال العنف:** يواجه إثبات بعض أشكال العنف، مثل العنف النَّفسي أو الاقتصادي أو حتى بعض حالات العنف الجنسي داخل إطار الزَّواج، صعوبات كبيرة أمام القضاء، مما قد يثني الضَّحايا عن تقديم شكاوى.
- **التعامل مع المؤسسات الأمنية والقضائية:** قد تواجه بعض النّساء صعوبات في التعامل مع المؤسسات الأمنية والقضائيَّة، مثل عدم أخذ شكواهن على محمل الجد، أو تعرضهن للوم أو لسوء المعاملة من قبل بعض المكلفين بإنفاذ القانون، ممّا يقلِّل من ثقتهن في النّظام القضائي.

3.4.دور اتفاقية اسطنبول والالتزامات الدَّولية:

تُعتَبَرُ اتّفاقيَّة مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضدَّ المرأة والعنف المنزلي (اتفاقية اسطنبول) الصّك القانوني الدّولي الأكثر شمولا في هذا المجال، تدعو هذه الاتّفاقيَّة الدّول الأطراف إلى اتخاذ تدابير شاملة ومتكاملة للوقاية من العنف، وحماية الضّحايا، ومقاضاة الجناة، وتطوير سياسات منسّقة، على الرّغم من أن الجزائر ليست طرفا موقّعًا على اتّفاقيّة اسطنبول حتى الآن، إلَّا أنَّ المبادئ والمعايير التي أرستها هذه الاتّفاقيَّة تُشكّل مرجعيَّة هامَّة يمكن الاسترشاد بها في تطوير التَّشريعات والسّياسات الوطنيَّة المتعلّقة بمكافحة العنف ضد المرأة (Forced Migration Review, n.d.).

إنَّ الانضمامَ إلى مثل هذه الاتفاقيات الدَّولية يمكن أن يساهم في تعزيز الإطار

القانوني الوطني، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وضمان مواءمة التَّشريعات الوطنيَّة مع المعايير الدَّولية لحقوق الإنسان.

خامسا. العوامل النَّفسيَّة ودورها في العنف المنزلي ضدّ المرأة في الجزائر:

تعدُّ العوامل النَّفسيَّة من المكونات الأساسيَّة التي تساهم في فهم تعقيدات ظاهرة العنف المنزلي ضد المرأة، سواء فيما يتعلَّق بشخصية الجاني أو بالآثار النَّفسية العميقة التي تلحق بالضَّحية. إن الاضطرابات النَّفسية، وتاريخ التَّعرُّض للعنف في الطفولة، والإدمان على المواد المخدرة أو الكحول، وانعدام الوعي والتربية على المساواة، كلها عوامل يمكن أن تزيد من احتماليّة ارتكاب العنف أو تفاقم حدته في السِّياق الجزائري.

1.5. الاضطرابات النَّفسية لدى الجاني والضَّحيَّة:

قد تؤدي الاضطرابات النَّفسيَّة دورًا في سلوك العنف لدى الجاني، فبعض الأفراد الذين يعانون من الاضطرابات الشَّخصية، مثل اضطراب الشّخصية المعادية للمجتمع أو اضطراب الشَّخصيّة النَّرجسيَّة، قد يكونون أكثر ميلاً لاستخدام العنف كوسيلة للسَّيطرة على الآخرين أو لتحقيق مكاسب شخصيَّة. كما أنَّ بعض الأمراض العقليَّة، مثل الفصام أو الاضطراب ثنائي القطب، إذا لم يتمّ علاجها بشكل مناسب، قد تؤدي إلى سلوكيات عدوانيَّة، ومع ذلك، من المهم التَّأكيد على أن ليس كلّ من يعاني من اضطراب نفسي هو شخص عنيف، وأنَّ الغالبية العظمى من الأشخاص الذين يعانون من أمراض نفسيَّة ليسوا عنيفين. إنَّ ربط العنف بشكل مباشر بالمرض النَّفسي قد يؤدي إلى وصم المرضى النفسيين وتجاهل العوامل الاجتماعيَّة والثقافيَّة والاقتصاديَّة الأخرى التي تساهم في العنف.

من ناحية أخرى، فإن التعرض المستمر للعنف المنزلي يترك آثاراً نفسية مدمرة على الضحية. فالنساء المعنفات غالبا ما يعانين من اضطراب ما بعد الصدمة (PTSD)، والقلق، والاكتئاب، وتدني احترام الذات، والشعور بالذنب والعار، والعزلة الاجتماعيَّة. وقد تلجأ بعض الضَّحايا إلى آليات تكيف سلبية، مثل تعاطي المخدرات أو الكحول، أو قد تظهر لديهن ميول انتحارية. إن توفير الدعم النفسي المتخصص للضحايا يُعدُّ أمرًا بالغ الأهمّية لمساعدتهن على تجاوز الصدمة واستعادة توازنهن

النّفسي (فضال، 2021).

2.5.الإدمان على الكحول والمخدّرات:

يُعتبر الإدمان على الكحول والمخدّرات من العوامل التي تزيد بشكل كبير من مخاطر العنف المنزلي. فالموادُّ المخدِّرة والكحول يمكن أن تُؤثّر على القدرات العقليَّة للشَّخص، وتزيد من عدوانيته واندفاعه، وتقلل من قدرته على التَّحكم في انفعالاته. في السّياق الجزائري، تشير بعض التَّقارير إلى أن تعاطي المخدّرات والكحول، خاصة بين الشباب، قد يكون مرتبطًا بزيادة حالات العنف الأسري، إنَّ الشَّخص المدمن قد يلجأ إلى العنف للحصول على المال لشراء المخدّرات، أو قد يكون عنيفًا تحت تأثير المادَّة المخدِّرة، كما أنَّ الإدمان يخلق جوًا من التَّوتر وعدم الاستقرار داخل الأسرة، ممَّا يزيد من احتمالية وقوع العنف. إن معالجة مشكلة الإدمان تُعدُّ جزءًا لا يتجزأ من جهود مكافحة العنف المنزلي.

3.5.تاريخ التَّعرض للعنف في الطفولة (دورة العنف):

تشيرُ العديد من الدِّراسات إلى أن الأشخاص الذين شهدوا العنف الأسري في طفولتهم، أو كانوا هم أنفسهم ضحايا للعنف، هم أكثر عرضة لتكرار هذا السّلوك في حياتهم كبالغين، سواء كجناة أو كضحايا، تُعرف هذه الظَّاهرة بـ: «دورة العنف» أو «انتقال العنف عبر الأجيال». فالطفل الذي ينشأ في بيئة عنيفة قد يتعلّم أنَّ العنف هو وسيلة مقبولة لحل النِّزاعات أو للتَّعبير عن الغضب، وقد يستبطن الأدوار النَّمطيَّة التي يراها، فيقوم الذّكر بتقليد سلوك الأب العنيف، وتقوم الأنثى بقبول دور الضَّحية كما رأته في أمّها. إنَّ كسر هذه الدَّورة يتطلب توفير الدَّعم النَّفسي والاجتماعي للأطفال الذين يشهدون العنف الأسري، وتعليمهم طرقًا بديلة وبناءة لحل المشكلات والتَّعبير عن المشاعر.

5.4.انعدام الوعي بحقوق المرأة وغياب التَّربية على المساواة:

يُعدُّ انعدام الوعي بحقوق المرأة، وغياب التَّربية على قيم المساواة بين الجنسين واحترام الآخر منذ الصغر، من العوامل العميقة التي تغذِّي ظاهرة العنف المنزلي. فعندما ينشأ الفرد في بيئة ثقافية لا تعترف بحقوق المرأة كاملة، وتعتبرها كائنًا أدنى أو

تابعًا للرَّجل، فإنَّه قد يرى أن من حقّه ممارسة السَّيطرة عليها، بما في ذلك استخدام العنف. إنَّ غياب التَّربية على المساواة في المناهج الدّراسية، وفي وسائل الإعلام، وداخل الأسرة، يساهم في تكريس الصور النّمطية عن أدوار الجنسين، ويعزز العقليات الذّكورية التي تبرر العنف. إنّ نشر الوعي بحقوق المرأة، وتعزيز ثقافة المساواة واحترام التَّنوع، وتضمين هذه القيم في البرامج التّربوية والتّثقيفية، يُعدّ استثمارًا طويل الأمد في الوقاية من العنف المنزلي.

إنَّ فهم هذه العوامل النَّفسيَّة وتفاعلها مع العوامل الأخرى (الاجتماعية، الاقتصادية، القانونية) يُعدُّ ضروريًّا لوضع استراتيجيات شاملة لمكافحة العنف المنزلي، ويجب أن تشمل هذه الاستراتيجيات توفير خدمات الصّحة النَّفسية للجناة والضَّحايا، ومعالجة مشكلة الإدمان، وكسر دورة العنف عبر الأجيال، وتعزيز الوعي والتَّربية على المساواة وحقوق الإنسان.

سادسا. تأثير الأزمات (مثل جائحة كوفيد19-) على تفاقم العنف المنزلي ضدّ المرأة في الجزائر:

تشكل الأزمات، سواء كانت صحية كالأوبئة، أو اقتصاديّة، أو اجتماعيّة، أو حتى كوارث طبيعيّة، عوامل ضغط إضافيّة على المجتمعات والأسر، وغالبًا ما تكون النّساء والأطفال من بين الفئات الأكثر تضرّرًا من تداعياتها، وقد كشفت جائحة كوفيد19-، وما رافقها من إجراءات حجر صحّي وإغلاق اقتصادي، بشكّل واضح كيف يمكن للأزمات أن تؤدّي إلى تفاقم ظاهرة العنف المنزلي ضدّ المرأة في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك الجزائر.

1.6.جائحة كوفيد19- وزيادة معدلات العنف المنزلي:

مع بداية انتشار جائحة كوفيد19- وفرض إجراءات الحجر المنزلي الشامل في العديد من الدّول، بما فيها الجزائر، بدأت التّقارير تشير إلى ارتفاع مقلق في معدلات العنف المنزلي، فقد وجدت النّساء أنفسهن محاصرات في المنازل مع شركاء قد يكونون عنيفين، ومعزولات عن شبكات الدّعم الاجتماعي والأسرى التي كن يلجأن إليها في السّابق. أشارت تقارير دوليَّة إلى أنَّ خطوط المساعدة الهاتفيَّة ومراكز إيواء النّساء

المعنَّفات شهدت زيادة كبيرة في طلبات المساعدة خلال فترات الحجر (UN Women, 2020). في الجزائر، وعلى الرّغم من صعوبة الحصول على إحصاءات دقيقة وشاملة في ظل الأزمة، إلّا أنَّ العديد من الجمعيَّات النِّسوية والنَّاشطين في مجال حقوق المرأة دقوا ناقوس الخطر بشأن تزايد حالات العنف، خاصة العنف الجسدي والنَّفسي (The Africa Report, 2021; Aljazeera, 2022) .

2.6.العوامل المساهمة في تفاقم العنف خلال الأزمات:

هناك عدَّة عوامل ساهمت في تفاقم العنف المنزلي ضدّ المرأة خلال جائحة كوفيد19- وغيرها من الأزمات المشابهة:

- **الحجر المنزلي وزيادة الاحتكاك:** أدَّى بقاء أفراد الأسرة معًا لفترات طويلة في مكان واحد، وغالبًا في مساكن ضيقة، إلى زيادة فرص الاحتكاك والتَّوتر، مما قد يؤدِّي إلى نشوب خلافات وتصاعدها إلى عنف، خاصة في الأسر التي كانت تعاني أصلًا من مشاكل.
- **الضغوط الاقتصادية:** تسببت الجائحة في فقدان الكثير من النَّاس لوظائفهم أو تدهور أوضاعهم المالية، ممّا زاد من الضّغوط الاقتصاديَّة على الأسر، هذا الضَّغط المالي، كما ذُكر سابقًا، يُعدُّ من العوامل الرئيسيَّة التي تزيد من احتماليَّة وقوع العنف.
- **التَّوتر النَّفسي والقلق:** أدَّت الجائحة إلى زيادة مستويات التَّوتر النَّفسي والقلق والخوف من المرض والمستقبل المجهول لدى الكثير من النَّاس، هذه المشاعر السّلبية قد تجد طريقها للتَّعبير عنها من خلال العنف الموجه نحو الشريك الأضعف في العلاقة.
- **تعطل خدمات الدعم والحماية:** خلال فترات الإغلاق، تعطّلت أو تقلصت العديد من خدمات الدعم والحماية الموجهة للنِّساء ضحايا العنف، مثل مراكز الإيواء، وخدمات المساعدة القانونيَّة والنَّفسيَّة، وحتى وصول الشّرطة إلى المنازل. هذا الأمر جعل النّساء أكثر عزلة وهشاشة.
- **صعوبة الإبلاغ وطلب المساعدة:** في ظلّ الحجر المنزلي، أصبح من الصّعب على

النّساء المعنَّفات الإبلاغ عن العنف أو طلب المساعدة، خاصة إذا كان الجاني موجودًا معهن في المنزل بشكل دائم ويراقبهن.

- **زيادة استهلاك الكحول والمخدرات:** أشارت بعض التَّقارير إلى أن فترات الحجر قد تكون شهدت زيادة في استهلاك الكحول والمخدرات لدى البعض، ممَّا قد يزيد من السّلوكيات العدوانية.

6.3.الدروس المستفادة والحاجة إلى خطط طوارئ:

كشفت جائحة كوفيد19- عن الحاجة الملحة إلى دمج منظور النوع الاجتماعي في خطط الاستجابة للأزمات والطوارئ. يجب على الحكومات ومنظمات المجتمع المدني تطوير استراتيجيات خاصة لحماية النساء والفتيات من العنف خلال الأزمات، تشمل ما يلي:

- **ضمان استمرارية خدمات الدعم:** يجب اعتبار خدمات الدَّعم الموجهة لضحايا العنف (مثل خطوط المساعدة، ومراكز الإيواء، والخدمات الصحية والقانونية) خدمات أساسيَّة لا يجوز تعطيلها خلال الأزمات، مع توفير وسائل آمنة وسرّيَّة للوصول إليها.
- **توفير معلومات حول كيفية طلب المساعدة:** يجبُ نشر معلومات واضحة ومتاحة للجميع حول كيفية طلب المساعدة في حالات العنف المنزلي خلال الأزمات، بما في ذلك أرقام هواتف الطوارئ وعناوين المراكز المتخصصة.
- **توعية الجمهور:** يجب تكثيف حملات التَّوعية حول مخاطر العنف المنزلي خلال الأزمات، وتشجيع أفراد المجتمع على الإبلاغ عن حالات العنف التي يشهدونها أو يعلمون بها.
- **دعم اقتصادي للأسر الهشة:** يجب توفير دعم اقتصادي للأسر الأكثر تضرُّرًا من الأزمات، للتَّخفيف من الضُّغوط المالية التي قد تُؤدّي إلى العنف.
- **إشراك الرجال والفتيان:** يجب إشراك الرّجال والفتيان في جهود الوقاية من العنف، وتعزيز دورهم كشركاء في بناء علاقات أسرية صحّية وخالية من العنف.

إن تجربة جائحة كوفيد19- يجب أن تكون درسًا لنا جميعًا حول أهمّية الاستعداد

المسبق للأزمات، وضرورة وضع خطط طوارئ تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للنّساء والفتيات، وتضمن حمايتهن من جميع أشكال العنف، حتى في أصعب الظروف.

سابعا. جهود مكافحة العنف المنزلي ضدّ المرأة في الجزائر: بين التّشريعات والممارسة:

تتطلب مواجهة ظاهرة العنف المنزلي ضد المرأة في الجزائر تضافر جهود متعدّدة تشمل الجوانب التَّشريعيّة، والمؤسساتيَّة، والمجتمعيَّة. فعلى الرّغم من التَّحدِّيات الكبيرة التي لا تزال قائمة، إلا أن هناك جهوداً تبذل على مختلف الأصعدة بهدف الوقاية من العنف، وحماية الضَّحايا، ومساءلة الجناة، وتغيير العقليات والممارسات التي تساهم في استمرار هذه الظَّاهرة.

1.7.الإطار التَّشريعي والمؤسَّساتي:

كما ذكر سابقا، يُعدُّ القانون رقم 15-19 المتعلّق بتجريم العنف ضد المرأة خطوة هامة في الإطار التَّشريعي الجزائري. بالإضافة إلى هذا القانون، تعمل الحكومة الجزائرية على تطوير آليات مؤسساتيّة لمكافحة العنف، مثل إنشاء خلايا للاستماع والتوجيه للنّساء ضحايا العنف على مستوى مديريات النشاط الاجتماعي، وتخصيص أرقام خضراء للإبلاغ عن حالات العنف، كما أن هناك جهودا لتدريب الكوادر العاملة في قطاعات الشّرطة والعدالة والصِّحَّة على كيفيّة التَّعامل مع حالات العنف ضد المرأة بحساسية ومهنية. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز هذه الآليات وضمان فعاليتها ووصولها إلى جميع النّساء، خاصة في المناطق النّائية والمعزولة.

2.7.دور منظمات المجتمع المدني والجمعيّات النّسوية:

تؤدي منظمات المجتمع المدني والجمعيّات النّسوية في الجزائر دورا محوريا في مكافحة العنف المنزلي ضد المرأة. فهذه المنظمات تقوم بجهود كبيرة في مجال:

- **التَّوعية والتَّثقيف:** تنظيم حملات توعيَّة لرفع مستوى الوعي المجتمعي بمخاطر العنف، وحقوق المرأة، وأهمِّية المساواة بين الجنسين.
- **تقديم الدَّعم للضَّحايا:** إنشاء مراكز استماع وإيواء للنِّساء ضحايا العنف، وتقديم خدمات الدَّعم النَّفسي والقانوني والاجتماعي لهن، ومساعدتهن على

إعادة بناء حياتهن.

- **الرصد والتّوثيق:** رصد حالات العنف وتوثيقها، وإعداد تقارير ودراسات حول الظَّاهرة، بهدف فهم أبعادها بشكل أفضل والضغط على صناع القرار لاتخاذ إجراءات أكثر فعاليّة.
- **المناصرة وكسب التأييد:** الضَّغط من أجل تعديل القوانين التَّمييزية ضد المرأة، والمطالبة بتطبيق القوانين القائمة بشكل صارم، والدّفاع عن حقوق الضّحايا أمام القضاء.

على الرّغم من أهمِّيَّة الدّور الذي تقوم به هذه المنظّمات، إلا أنّها غالبًا ما تواجه تحديات تتعلّق بنقص الموارد المالية والبشرية، والقيود المفروضة على حريتها في العمل في بعض الأحيان. إنَّ دعم هذه المنظّمات وتعزيز شراكتها مع المؤسسات الحكومية يُعدُّ أمرًا ضروريًّا لضمان استدامة جهودها وفعاليتها.

3.7.أهمية التّوعية الإعلامية والتّربية على المساواة:

تؤدِّي وسائل الإعلام دورًا حاسما في تشكيل الوعي المجتمعي والتَّأثير في الاتّجاهات والسُّلوكيات. لذلك، يجب على وسائل الإعلام الجزائريّة أن تساهم بفعالية في جهود مكافحة العنف المنزلي، من خلال:

- **تسليط الضّوء على الظَّاهرة:** تناول قضايا العنف ضد المرأة بشكل مسؤول وموضوعي، وتجنب الصّور النَّمطيَّة التي تلوم الضَّحيّة أو تبرر العنف.
- **نشر الوعي بالحقوق:** تعريف النّساء بحقوقهن القانونيّة وآليات الحماية المتاحة لهن.
- **تعزيز النماذج الإيجابية:** إبراز قصص نجاح لنساء تمكّن من تجاوز العنف وإعادة بناء حياتهن، وتقديم نماذج إيجابيّة للرّجولة التي تحترم المرأة وتقدّرها.

من جانب آخر، تُعدُّ التَّربية على قيم المساواة واحترام حقوق الإنسان منذ الصِّغر من أهمِّ الاستراتيجيَّات الوقائيَّة طويلة الأمد، يجب تضمين هذه القيم في المناهج الدِّراسيَّة على جميع المستويات، وتدريب المعلّمين على كيفيَّة تعزيزها في الفصول الدّراسية. كما يجب تشجيع الحوار داخل الأسرة حول أهمِّية المساواة بين الجنسين ونبذ العنف بجميع أشكاله.

4.7.اتّفاقية اسطنبول كإطار مرجعي دولي:

كما أُشير سابقا، تُقدّم اتفاقية اسطنبول إطارًا شاملًا لمكافحة العنف ضدّ المرأة. يمكن للجزائر، حتى وإن لم تكن طرفًا موقّعًا بعد، أن تستفيد من المعايير والمبادئ التي أرستها هذه الاتّفاقيَّة في تطوير سياساتها وبرامجها الوطنيَّة، تشمل هذه المبادئ نهج «الأربعة (P)» الوقاية (Prevention)، الحماية (Protection)، الملاحقة (Prosecution)، السياسات المتكاملة (Integrated Policies)، إنَّ تبنّي مثل هذا النّهج الشامل يمكن أن يساهم في تحقيق تقدم ملموس في مكافحة العنف المنزلي.

5.7.التَّحديات والآفاق المستقبليَّة:

على الرغم من الجهود المبذولة، لا تزال هناك تحدّيات كبيرة تواجه مكافحة العنف المنزلي في الجزائر، من بينها:

- استمرار العقليات الذُّكورية والتَّقاليد السّلبيَّة.
- ضعف آليات تطبيق القانون في بعض الأحيان.
- نقص الموارد المخصصة لبرامج الحماية والدَّعم.
- تردُّد الضحايا في الإبلاغ بسبب الخوف والوصم الاجتماعي.
- الحاجة إلى تنسيق أفضل بين مختلف الجهات الفاعلة (الحكومة، المجتمع المدني، الإعلام).

ثامنا. انعدام الوعي بحقوق المرأة وغياب التّربية على المساواة كعوامل مغذّية للعنف:

يُشَكِّلُ انعدام الوعي بحقوق المرأة وغياب التَّربية الممنهجة على قيم المساواة بين الجنسين منذ الصِّغر، عاملين أساسيين وعميقين يساهمان في استدامة وتغذية ظاهرة العنف المنزلي ضدّ المرأة في الجزائر. فعندما تسود في المجتمع مفاهيم مغلوطة حول أدوار الجنسين، وتُكَرِّسُ صور نمطيَّة تقلِّل من شأن المرأة وتعتبرها تابعًا للرَّجل، فإنَّ ذلك يخلق بيئة ثقافيَّة متسامحة مع العنف، بل وقد تبرّره أحيانًا. إنَّ الجهل بالحقوق الأساسيَّة للمرأة، سواء من قبل المرأة نفسها أو من قبل الرجل، يجعل من الصَّعب مواجهة الممارسات التّمييزية والسّلوكيات العنيفة.

1.8.الجهل بالحقوق القانونية والاجتماعيّة للمرأة:

على الرّغم من وجود ترسانة قانونيّة في الجزائر تضمنُ العديد من الحقوق للمرأة، بما في ذلك الحقّ في الحماية من العنف، إلَّا أنَّ شريحة واسعة من النِّساء، خاصَّة في الأوساط الأقل تعليمًا أو في المناطق الرّيفيَّة، لا يزلن يجهلن هذه الحقوق، هذا الجهل يجعلهن أقلّ قدرة على المطالبة بحقوقهن أو اللّجوء إلى آليات الحماية المتاحة. فالمرأة التي لا تعرف أنَّ القانونَ يُجرّم العنف الزَّوجي، أو أنها تملك الحق في طلب الطَّلاق للضَّرر، أو أنَّها تستحق الحماية والدَّعم، قد تجد نفسها مضطرة لتحمل العنف كقدر محتوم، كما أنَّ الجهل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مثل الحق في العمل، التعليم والمشاركة في الحياة العامة، يساهم في إبقاء المرأة في وضعيَّة تبعيَّة وهشَّاشة.

من جانب آخر، فإنَّ جهل الرَّجل بحقوق المرأة، أو عدم اقتناعه بها، يجعله أكثر ميلا لانتهاك هذه الحقوق وممارسة السَّيطرة والعنف. فالرّجل الذي تربَّى على فكرة أنَّ له سلطة مطلقة على زوجته، وأن من حقّه «تأديبها»، لن يتردّد في استخدام العنف لتحقيق ذلك.

2.8.دور التَّنشئة الاجتماعيَّة في تكريس الصُّور النَّمطيَّة:

تُؤدِّي التَّنشئة الاجتماعيّة دورًا محوريًّا في تشكيل وعي الأفراد وتحديد سلوكياتهم، فمنذ الطفولة، يتلقَّى الفتيان والفتيات رسائل مختلفة حول ما هو متوقع منهم كذكور وإناث. غالبًا ما يتمُّ تشجيع الذكور على القوَّة والسَّيطرة والعدوانية، بينما يتمُّ توجيه الإناث نحو الخضوع والطاعة والاهتمام بالشُّؤون المنزليَّة. هذه التَّنشئة الاجتماعية التَّمييزيَّة تساهم في تكريس صور نمطية جامدة حول أدوار الجنسين، وتجعل من الصَّعب على الأفراد الخروج عنها.

إنَّ المناهج الدِّراسيَّة، ووسائل الإعلام، وحتّى الألعاب والقصص الموجهة للأطفال، قد تساهم أحياناً، بشكل مباشر أو غير مباشر، في تعزيز هذه الصّور النّمطيَّة، فعندما تُقدِّم المرأة دائما في دور ربة المنزل أو التّابعة للرّجل، وعندما يُحتفى بقوّة الرّجل وسيطرته، فإنّ ذلك يرسِّخ في أذهان النّاشئة فهما خاطئا للعلاقات بين الجنسين، ويجعلهم أكثر قبولًا للتّمييز والعنف.

3.8.غياب التّربية على المساواة وحقوق الإنسان في المناهج التَّعليميّة:

تُعَدُّ المؤسَّسات التَّعليميَّة من أهمِّ الفضاءات التي يمكن من خلالها نشر ثقافة المساواة واحترام حقوق الإنسان، ومع ذلك، فإنَّ المناهج التَّعليميَّة في الجزائر -كما هو الحال في العديد من الدول- قد لا تُولِي اهتمامًا كافيًا لهذه القضايا. إنَّ غياب التَّربية الممنهجة على حقوق المرأة، ونبذ العنف، وحلّ النِّزاعات بالطُّرق السّلميَّة، يجعل الأجيال الجديدة أقلَّ وعيًا بهذه القضايا وأقلّ قدرة على المساهمة في التَّغيير الإيجابي.

4.8.أهمِّية التَّوعية المستمرَّة والمتعدّدة الأوجه:

إنَّ مكافحة انعدام الوعي يتطلَّب جهودًا توعوية مستمرة ومتعدّدة الأوجه، تستهدف جميع فئات المجتمع، يجب أن تشمل هذه الجهود:

- **حملات إعلاميَّة مكثّفة:** استخدام وسائل الإعلام المختلفة (التّلفزيون، الإذاعة، الصحافة، الإنترنت، وسائل التواصل الاجتماعي) لنشر الوعي بحقوق المرأة، ومخاطر العنف، وأهمّية المساواة.
- **برامج تثقيفيَّة في المدارس والجامعات:** تنظيم ورش عمل ومحاضرات وندوات حول قضايا النّوع الاجتماعي وحقوق الإنسان.
- **إشراك رجال الدين والقيادات المجتمعية:** الاستفادة من تأثير رجال الدين والقيادات المجتمعية في نشر رسائل إيجابية تدعو إلى احترام المرأة ونبذ العنف.
- **دعم دور منظمات المجتمع المدني:** تمكين منظمات المجتمع المدني من القيام بدورها في التَّوعية والتَّثقيف وتقديم الدّعم للضَّحايا.
- **تشجيع الحوار المجتمعي:** فتح نقاش عام حول قضايا العنف والمساواة، وتشجيع أفراد المجتمع على التَّعبير عن آرائهم والمشاركة في إيجاد الحلول.

إنَّ تغيير العقليات والممارسات المتجذرة يتطلَّب وقتًا وجهدًا كبيرًا، ولكنَّه ليس مستحيلًا، فمن خلال العمل المتواصل على نشر الوعي وتعزيز التَّربية على المساواة، يمكن المساهمة في بناء مجتمع جزائري يحترم كرامة المرأة ويضمن لها حقوقها كاملة، ويخلو من العنف والتَّمييز.

خاتمة:

تناولَت هذه المقالة بالتَّحليل السُّوسيولوجي ظاهرة العنف المنزلي ضدَّ المرأة في الجزائر، أنماطه المتعدِّدة، والعوامل المعقَّدة والمتشابكة التي تساهم في استمراره وتفاقمه، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لمكافحته والتَّحديات التي لا تزال قائمة، لقد اتَّضح من خلال هذا التّحليل أن العنف المنزلي ليس مجرد مشكلة فردية أو أسرية معزولة، بل هو ظاهرة اجتماعيَّة بنيويَّة تتغذَّى من ترسُّبات ثقافيَّة واقتصاديَّة وقانونيَّة ونفسيَّة عميقة، وتتأثّر بالسِّياقات الطارئة كالأزمات الصِّحِّيَّة والاقتصادية.

تتنوّع أنماط العنف المنزلي في الجزائر بين العنف الجسدي والنفسي والاقتصادي والجنسي، وغالبًا ما تكون هذه الأنماط متداخلة ومتزامنة، ممَّا يزيد من معاناة الضَّحايا ويعقد عملية التَّدخُّل، كما أنَّ العوامل المؤدِّية لهذا العنف متعدّدة الأبعاد، فالعوامل الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة، مثل هيمنة التَّقاليد الذُّكوريَّة والأعراف المجتمعيَّة التي تتستَّر على العنف والخوف من الوصم الاجتماعي، تؤدي دورًا محوريًّا في تطبيع العنف وإعاقة وصول الضَّحايا إلى الحماية. أمَّا العوامل الاقتصاديَّة، كالفقر والبطالة والاعتماد المالي للمرأة على الرجل، فتزيد من هشاشة النّساء وتجعلهن أكثر عرضة للسيطرة والاستغلال، وعلى الرّغم من التَّطوُّرات التَّشريعيَّة، لا سيما القانون 15-19، فإنَّ التَّحديات القانونيَّة لا تزال قائمة فيما يتعلّق بتطبيق القانون، وتردّد النِّساء في الإبلاغ، وصعوبة إثبات بعض أشكال العنف، كما أنَّ العوامل النَّفسيَّة، مثل الاضطرابات السُّلوكيَّة لدى الجاني، وتاريخ التَّعرُّض للعنف، والإدمان، وانعدام الوعي بحقوق المرأة وغياب التَّربية على المساواة، تساهم بشكل كبير في تغذية هذه الظَّاهرة.

وقد تفاقم العنف المنزلي خلال الأزمات، كما حدث خلال جائحة كوفيد19-، ممَّا يُؤكِّد على ضرورة دمج منظور النَّوع الاجتماعي في خطط الاستجابة للطَّوارئ، ورغم الجهود المبذولة من قبل الدَّولة ومنظَّمات المجتمع المدني في مجالات التَّشريع والتَّوعية وتقديم الدَّعم للضَّحايا، إلا أنَّ الطَّريق لا يزال طويلاً للقضاء على هذه الآفة.

بناء على ما تقدَّم، يمكن الخروج بمجموعة من التَّوصيات التي قد تساهم في تعزيز

جهود مكافحة العنف المنزلي ضدَّ المرأة في الجزائر:

1. **تعزيز الإطار القانوني وتطبيقه الفعَّال:** مراجعة وتعديل القوانين القائمة لضمان مواءمتها الكاملة مع المعايير الدّوليَّة لحقوق الإنسان، وتوفير آليات فعالة لتطبيق هذه القوانين، وتدريب الكوادر القضائيَّة والأمنيَّة على التَّعامل مع حالات العنف بحساسيَّة ومهنيَّة، وتسهيل وصول الضَّحايا إلى العدالة والمساعدة القانونيَّة المجَّانيَّة.
2. **تغيير العقليات والممارسات الثَّقافيَّة:** تكثيف حملات التّوعية والتَّثقيف المجتمعي حول مخاطر العنف وأهمِّيَّة المساواة بين الجنسين، ومكافحة الصُّور النَّمطيَّة السّلبيَّة عن المرأة، وإشراك الرّجال والفتيان كحلفاء في هذه الجهود، ودعم دور الإعلام ورجال الدِّين والقيادات المجتمعيَّة في نشر ثقافة اللاعنف واحترام حقوق المرأة.
3. **التَّمكين الاقتصادي للمرأة:** توفير فرص التَّعليم والتَّدريب المهني للنّساء، وتسهيل وصولهن إلى سوق العمل والقروض والمشاريع المدرَّة للدَّخل، وضمان المساواة في الأجور والفرص، وتعديل القوانين التي تميز ضد المرأة في المجالات الاقتصاديَّة.
4. **توفير خدمات دعم شاملة ومتكاملة للضَّحايا:** إنشاء المزيد من مراكز الإيواء الآمنة للنِّساء ضحايا العنف وأطفالهن، وتوفير خدمات الدَّعم النَّفسي والاجتماعي والصِّحّي والقانوني لهن، وضمان استمرارية هذه الخدمات حتى في أوقات الأزمات.
5. **الاستثمار في التربية على المساواة وحقوق الإنسان:** إدراج مفاهيم المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، ونبذ العنف، في المناهج الدراسيَّة على جميع المستويات، وتدريب المعلمين على كيفية تعزيز هذه القيم.
6. **تعزيز دور منظمات المجتمع المدني:** تقديم الدَّعم المالي والتّقني لمنظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة، وتعزيز الشَّراكة بينها وبين المؤسسات الحكوميَّة.
7. **جمع البيانات وإجراء البحوث:** إنشاء نظام وطني لجمع البيانات والإحصاءات حول العنف المنزلي بشكل دوري ومنتظم، وتشجيع إجراء البحوث والدراسات العلمية حول الظاهرة لفهم أبعادها بشكل أعمق وتقييم فعالية السّياسات

والبرامج.

8. **الاستعداد للأزمات:** تطوير خطط طوارئ وطنيَّة تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصَّة للنِّساء والفتيات خلال الأزمات، وتضمن حمايتهن من العنف وتوفير الدَّعم اللازم لهن.

قائمة المراجع:

1. الباروميتر العربي. (2020، 1 يونيو). العنف المنزلي واختيارات المرأة العربية الزائفة في زمن كورونا. تم: https://www.arabbarometer.org/
2. بن ناصر، و.، وخليل، أ. (2020). العنف الأسري ضد المرأة في زمن جائحة كورونا (كوفيد 19 المستجد) وإجراءات الحجر المنزلي وحظر التجوال. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 13(4)، 1000-1019. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/179333
3. بوعلاق، م. (د.ت.). ظاهرة العنف الأسري ضد المرأة في الجزائر: الأسباب والآثار. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.. (2015) قانون رقم 15-19 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 71. https://droit.mjustice.dz/sites/default/files/loi_15-19_pp3-5.pdf
5. الشروق أونلاين. (2020، 29 أبريل). العنف الأسري في زمن كورونا امتداد لما قبله. تم الاسترداد من: https://www.echoroukonline.com//
6. العرباوي، ف. (2019). العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري: دراسة سوسيولوجية. (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة الجزائر 2.
7. عزوق، ن.، وقاصد، ح. (د.ت.). الآثار النفسية للعنف الممارس ضد المرأة في الأسرة الجزائرية. مجلة الدراسات الأسرية.
8. فضال، س. (2021). العنف الاقتصادي ضد المرأة العاملة في الأسرة الجزائرية. مجلة جيل حقوق الإنسان، (60).

9. اللجنة الاقتصاديّة لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة. (د.ت.). تقرير الجزائر الوطني حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 25 سنة.

10. مؤسسة فريدريش إيبرت. (د.ت.). العنف ضد النساء في زمن الحجر الصحي بالجزائر.
algeria.fes.de/ar/e/violences-contre-les-femmes-en-temps-de-confinement-en-algerie.html

11. هيئة الأمم المتحدة للمرأة – الدول العربية. (2021). العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي: موجز النتائج الرئيسية.
arabstates.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20Arab%20States/Attachments/Publications/2021/11/Summary_Keyfindings_Final_AR.pdf

12. هيئة الأمم المتحدة للمرأة -الدول العربية. (2020). موجز: تأثير جائحة كوفيد19- على العنف ضد النساء والفتيات في الدول العربية من منظور منظمات المجتمع المدني النسائية. https://arabstates.unwomen.org/ar/digital-library/publications/2020/12/brief-the-impact-of-covid19-on-vaw-in-the-arab-states-through-the-lens-of-women-csos

13. Petitpas, A. & Nelles, P. (n.d.). Domestic violence and disasters: the case of Algeria. Forced Migration Review. www.fmreview.org/climatechange-disasters-2/petitpas-nelles/

14. https://www.uneca.org/sites/default/files/Gender/Beijing25/algeria-beijing25_report_ar.pdf

15. The Africa Report. (2021, March 19). Covid-19 has exacerbated Algeria's femicide problem :
https://www.theafricareport.com/73396/covid-19-has-exacerbated-algerias-femicide-problem/

دور الشَّريعة الإسلاميَّة في مواجهة العنف الأسري: ضوابط الحماية والتَّكيف الاجتماعي.

ط.د.عبد الكريم غزال
علم النفس الاجتماعي من المنظور الإسلامي.
المدرسة الوطنية العليا للعلوم الإسلامية -دار القرآن -جامع الجزائر-
عون إعادة التّربية بمؤسّسة إعادة التَّربية.
Karimochekarimoche43@gmail.com

ملخص الدراسة:

تُقدّم هذه الدّراسة تحليلًا متكاملًا لآليات الحماية من العنف الأسري في المنظور الإسلامي، مع التَّركيز على سبل التَّوفيق بين النُّصوص الشَّرعيّة والواقع المعاصر، تعتمد البحثيَّة على منهجية ثلاثية تقوم على: تحليل الأسس التَّشريعيَّة في القرآن والسُّنَّة، وتقييم التَّحدِّيات التَّطبيقيَّة في المجتمعات المسلمة، بالإضافة إلى استقراء نماذج ناجحة للتَّكيّف مع المستجدات، تسلّط الضَّوء على نظام الحماية الإسلامي المتدرّج الذي يجمع بين الضّمانات القانونيَّة (كحق التقاضي والتفريق للضرر) والرّعاية الاجتماعيّة (النفقة والحضانة). كما تبحث العوائق العمليَّة مثل التَّعارض بين الأنظمة الوضعيَّة والأحكام الشَّرعيّة، وتقترح آليات للتَّغلب عليها عبر التَّوعية المجتمعيَّة والإصلاح المؤسسي. تخلص الدّراسة إلى أن المزج بين الثَّوابت الشَّرعيَّة والمرونة التَّطبيقيَّة يمثّل نموذجًا فريدًا قادرًا على تحقيق الحماية الفعَّالة مع الحفاظ على كيان الأسرة المسلمة.

الكلمات المفتاحيَّة: العنف الأسري، الحماية الشَّرعيَّة، المنظور الإسلامي، التَّكيُّف المعاصر، الرِّعاية الاجتماعيَّة.

Abstract:

This study provides an integrated analysis of protection mechanisms against domestic violence from an Islamic perspective, focusing on reconciling religious texts with contemporary realities. The research employs a tripartite methodology: analyzing legislative foundations in the Quran and Sunnah, evaluating implementation challenges in Muslim societies, and examining successful adaptation models to modern developments. It highlights Islam's graduated protection system that combines legal safeguards (such as litigation rights and divorce for harm) with social welfare provisions (maintenance and child custody). The study also investigates practical obstacles like conflicts between civil laws and Sharia provisions, proposing solutions through community awareness and institutional reforms. The research concludes that blending Sharia principles with practical flexibility represents a unique model capable of ensuring effective protection while preserving the integrity of the Muslim family unit.

Keywords: Domestic violence, Sharia protection, Islamic perspective, contemporary adaptation, social welfare.

مقدمة:

الحمد لله الذي شرَّع العدل والرحمة، وجعل العلاقات الأسريَّة مبنيّة على المودَّة والسَّكينة، والذي أرسى قواعد التَّعامل الأسري القائم على الرحمة والاحترام، يُعدُّ العنف الأسري من أخطر الظَّواهر الاجتماعيَّة التي تهدِّد كيان الأسرة المسلمة، تلك المؤسَّسة التي جعلها الإسلام حصنًا منيعًا لحماية القيم والمبادئ، حيث تُشيرُ آخر إحصاءات منظمة الصِّحَّة العالميَّة (2023) إلى تعرُّض واحدة من كلّ ثلاث نساء حول العالم لأشكال من العنف الأسري خلال حياتها، ففي ظلّ تزايد حالات العنف المنزلي

-وخاصة ضد النساء- بنسبة 37% حسب إحصاءات المجلس القومي للمرأة (2022)، تبرز الحاجة الملحّة لاستلهام الحلول من الشَّريعة الإسلاميَّة، التي جاءت بمنهج متكامل لحماية الأفراد، وخصوصًا الفئات الأكثر عرضة للانتهاك.

لقد وضعت الشَّريعة الإسلاميَّة ضوابط دقيقة لتنظيم العلاقات الأسريَّة، بدءًا من مرحلة اختيار الزَّوج الصَّالح كما في قوله تعالى: ﴿...**فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ...**﴾ (النساء: 3)، مرورًا بترسيخ مبادئ العدل والرّفق في المعاملة كما في قوله ﷺ: «خيركم خيركم لأهله» (رواه الترمذي)، ووصولًا إلى وسائل العلاج والتَّدخُّل عند وقوع الظّلم، وقد أكَّد الدُّكتور محمد عمارة (2005) في كتابه «المرأة في الإسلام» أن التَّشريع الإسلامي قد سبق كلّ المواثيق الدَّولية في حماية المرأة، حيث وضع نظامًا متكاملًا للحماية الاجتماعيَّة يشمل: الحماية الوقائيَّة من خلال التربية الإيمانية، الحماية العلاجية عبر العقوبات الرَّادعة، الحماية التَّكافلية عن طريق النّفقة والكفالة.

وفي إطار الدّراسات الحديثة التي تناولت قضيّة العنف الأسري من منظور إسلامي، تبرز ثلاث دراسات رئيسة تكشف عن جوانب متكاملة لهذه الإشكاليَّة، فقد توصَّلت دراسة الخراشي (2018) الموسومة بـ»الحماية القانونية للمرأة من العنف الأسري في الفقه الإسلامي» إلى نتيجة بالغة الأهمِّية مفادها أن 78% من نصوص الفقه الإسلامي الخاصة بالعلاقات الأسرية تركز على الجانب الوقائي قبل العلاجي، حيث قامت الباحثة بتحليل 120 نصًّا فقهيًّا من مختلف المذاهب، ممَّا يؤكِّدُ أنَّ الشَّريعة الإسلاميَّة تُقدِّمُ نظامًا متكاملًا للحماية يبدأ بالوقاية قبل الوصول إلى مرحلة العلاج.

وفي سياق متَّصل، كشف بحث العيسى (2020) المنشور في مجلة الشَّريعة والدّراسات الإسلاميَّة بجامعة الكويت عن منهج النَّبي ﷺ العملي في التَّعامل مع النِّزاعات الأسريَّة، حيث حلّل 15 موقفًا من السِّيرة النَّبوية تبيّن أنَّ الرَّسول ﷺ كان يحوّل 60% من القضايا إلى الصّلح العائلي قبل اللجوء للحلول القضائية، ممَّا يُؤكِّد أولوية الحلول الودِّية والتَّربويَّة في المنهج النّبوي.

أمَّا دراسة السّديري (2021) التي أجريت على عينة من 500 حالة في المملكة

العربيَّة السّعوديَّة، فقد كشفت عن تحدٍّ رئيسٍ يتمثَّل في أنَّ 45% من النِّساء لا يعرفن حقوقهن الشَّرعيَّة في حالات العنف الأسري، وهي نتيجة تبرز الفجوة بين النّصوص الشَّرعيَّة الحامية للمرأة وبين الواقع التَّطبيقي، ممَّا يستدعي تكثيف جهود التَّوعية الشَّرعيَّة وتبسيط آليات الوصول إلى الحقوق.

وفي سياق الضوابط الشَّرعيَّة لحماية المرأة من العنف الأسري، يبرزُ إجماع العلماء على حرمة الإيذاء بكلّ أشكاله في المنظور الإسلامي، حيث يُؤكِّدُ الدّكتور عبد الله المنيّع (2021) على أنَّ الإسلام حرّم جميع صور الإيذاء النَّفسي والجسدي بنصوص قطعيّة كقوله تعالى: ﴿...**لَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ**...﴾ (الطلاق: 6)، معترفًا بحقِّ المرأة في المطالبَة بالعدل أو الطلاق حال تعرُّضها للضَّرر.

ويضيف الدُّكتور محمد المختار الشنقيطي (2022) أنَّ النُّصوص الشَّرعيَّة -وعلى رأسها قوله تعالى: ﴿...**وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ**...﴾ (سورة النساء: 19) -تُشَكِّلُ نظامًا متكاملًا يجمع بين البعد الأخلاقي والضَّمانات القانونيَّة، حيث لا تقتصر على مجرّد التَّوجيهات الأخلاقيَّة؛ بل تتضمّن آليات عمليّة للحماية.

من جانبها، تلفت الدّكتورة نورة السعد (2020) الانتباه إلى أنَّ العديد من الممارسات المسيئة التي تُنسب زورًا للإسلام هي في الحقيقة عادات قبليَّة لا تمتُّ للشَّريعة بصلة، مؤكِّدَة أنَّ الإسلام يحرّم جميع أشكال الإساءة، وتُشير إلى أنَّ الفهم الصَّحيح للنُّصوص الشَّرعيَّة يكشف عن منظومة متكاملة تحفظ حقوق المرأة دون إخلال بتوازن الأسرة.

ويأتي هذا البحث إلى الكشف عن الضَّوابط الشَّرعيَّة والآليات العمليَّة التي أقرَّها الإسلام لحماية النِّساء من العنف الأسري، مع التَّركيز على سبل تفعيل هذه الضَّوابط في الواقع المعاصر، من خلال تحليل النُّصوص الشَّرعيَّة والدّراسات الميدانيَّة والتَّجارب التَّطبيقيَّة، نسعى إلى تقديم رؤية متكاملة تجمع بين الأصالة الشَّرعيَّة والمواكبة الواقعيَّة.

1.الإشكاليَّة الرئيسيَّة:

بناءً على هذه المعطيات، تتمحور الإشكاليَّة البحثيَّة حول السُّؤال المركزي:

- كيف يمكن تفعيل الضَّوابط الشَّرعيَّة لحماية النِّساء من العنف الأسري في الواقع المعاصر؟

1.1.الأسئلة الفرعيَّة:

وينبثق عن هذا السُّؤال الرّئيس ثلاثة أسئلة فرعيَّة:

- ما هي الضّمانات الشَّرعيَّة التي وفرها الإسلام للمرأة في حال تعرضها للعنف الأسري، سواء على مستوى الفقه الجنائي أو النّظام الأسري؟
- ما التَّحدِّيات العمليَّة التي تواجه تطبيق الآليات الإسلاميَّة لمواجهة العنف الأسري في المجتمعات المعاصرة، خاصة في ظلّ اختلاف الأنظمة القانونيّة؟

2. الفرضيَّة الرئيسيَّة:

يمكنُ تفعيل الضَّوابط الشَّرعيَّة لحماية النِّساء من العنف الأسري في الواقع المعاصر من خلال مقاربة تكامليّة تجمع بين التَّشريعيَّة والتَّجمعيَّة.

21.. الفرضيات الفرعية:

- توفّر الشَّريعة الإسلاميَّة ضمانات شرعيّة متكاملة للمرأة المعنّفة تشمل الجانبين الجنائي والأسري
- يواجه تطبيق الآليات الإسلاميَّة لمواجهة العنف الأسري تحدّيات عمليّة ناتجة عن اختلاف الأنظمة القانونيّة والموروثات الاجتماعيّة.
- يمكن تحقيق التّكيُّف بين الثَّوابت الشَّرعيَّة والمتغيِّرات الاجتماعيَّة المعاصرة في معالجة العنف الأسري من خلال آليات شرعيَّة مرنة.

3. الأهداف البحث:

- تحليل مدى إمكانية تفعيل الضَّوابط الشَّرعيَّة لحماية النِّساء من العنف الأسري في الواقع المعاصر من خلال مقاربة تكامليَّة تجمع بين الآليات التَّشريعيَّة والمجتمعيَّة.
- استقصاء الضَّمانات الشَّرعيَّة المتكاملة التي وفَّرها الإسلام للمرأة المعنَّفة في المجالين الجنائي والأسري.

- تشخيص التَّحدِّيات العمليَّة التي تُعيق تطبيق الآليات الإسلاميَّة لمكافحة العنف الأسري، مع التَّركيز على تأثير الاختلافات القانونيَّة والموروثات الاجتماعيَّة.
- رصد وتحليل نماذج تطبيقيَّة ناجحة لتطبيق الضَّوابط الشَّرعيَّة في المجتمعات الإسلاميَّة المعاصرة.

4. أهمِّيَّة الدِّراسة:

1.4.الأهمِّيَّة النَّظريَّة:

- تسهم في تأصيل شرعي متكامل لضوابط الحماية الاجتماعيَّة للنِّساء المعنَّفات، من خلال الربط بين النُّصوص الشَّرعيَّة والنَّظريَّات الحديثة في العدالة الاجتماعيَّة.
- تُثري المكتبة الإسلاميَّة في مجال الدِّراسات الأسريّة، عبر تقديم رؤية متوازنة تجمع بين حفظ كيان الأسرة وحماية حقوق المرأة.
- تُقدم إطارًا نظريًّا متكاملًا لفهم العلاقة بين التَّشريعات الإسلاميَّة وآليات الحماية الاجتماعيّة في مواجهة العنف الأسري.

2.4.الأهمّية التّطبيقيّة:

- تُقدِّم آليات عمليَّة لتطبيق الضوابط الشَّرعيَّة في المؤسَّسات القضائيَّة والاجتماعيَّة المعاصرة.
- تساهم في تطوير برامج الحماية الاجتماعيَّة عبر دمج البعد الشَّرعي مع النّظم الحديثة لحماية المرأة.
- توجّه المشرّعين وصنّاع القرار إلى تبنِّي سياسات حماية مستمدّة من الأصول الشَّرعيَّة مع مراعاة الواقع المعاصر.
- تُسلِّط الضَّوء على دور المؤسَّسات الدِّينيَّة والأسريَّة في تفعيل آليات الحماية الشَّرعيَّة، وفق رؤية إسلاميَّة متكاملة.

5.مصطلحات الدّراسة:

- **الحماية الاجتماعيَّة (Social Protection):** نظام متكامل من الضَّمانات والآليات الشَّرعيَّة والقانونيَّة والمجتمعيَّة التي تهدفُ إلى حماية النِّساء من العنف الأسري، بما يشمل الجوانب الوقائيَّة والعلاجية والتَّأهيليَّة» (منظمة العمل

الدولية، 2021).

عرفها العمراني (2020) في «السّياسات الاجتماعيّة في الإسلام» بأنَّها «التَّدابير الشَّرعيَّة والمجتمعيَّة التي تحفظ كرامة الفرد وتضمن حقوقه الأساسيَّة".

- **العنف الأسري (Domestic Violence):** أي فعل عنيف قائم على النَّوع الاجتماعي ويُؤدِّي إلى أذى جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي للضَّحية في إطار العلاقات الأسريَّة» (منظّمة الصّحة العالميّة، 2022).

حسب تعريف المركز الوطني لدراسات العنف الأسري بالسعودية (2021) «كلُّ تصرُّف مسيء مادي أو معنوي يمارس داخل الأسرة وينتهك حقوق أحد أفرادها».

- **الضَّوابط الشَّرعيَّة (Sharia Regulations):** مجموعة الأحكام والمبادئ المستمدَّة من القرآن الكريم والسُّنة النَّبويَّة والفقه الإسلامي التي تنظّم العلاقات الأسريَّة وتحدِّد حقوق وواجبات الأطراف» (Hefner, 2018).

يعرفها الزحيلي (2019) في «الفقه الإسلامي وأدلّته» بأنَّها «الأحكام التَّفصيليَّة التي شرَّعها الإسلام لتنظيم شؤون الأسرة والمجتمع".

- **الواقع المعاصر (Contemporary Context):** البيئة الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة والقانونيَّة الحالية التي تتشكَّل بفعل عوامل العولمة والتَّغيّرات المجتمعيَّة الحديثة» (Giddens, 2019)..

يصفها الجبرُ (2021) في «التّحديات المعاصرة للأسرة المسلمة» بأنَّها «السياق الحضاري الراهن بكلِّ متغيّراته وتأثيراته على البنَى الاجتماعيَّة التَّقليديَّة».

6.كيفية تفعيل الضَّوابط الشَّرعيَّة لحماية النّساء من العنف الأسري في الواقع المعاصر:

تبرزُ الشَّريعة الإسلامية كنظام متكامل يجمع بين الضَّوابط الأخلاقيَّة والآليات القانونية (د. الشنقيطي 2022)، حيث توفِّر حلولًا وقائيَّة وعلاجيَّة وتأهيليَّة مستمدَّة من نصوص شرعيَّة واضحة. إلَّا أنَّ تطبيق هذه الضَّوابط يواجه تحدِّيات كبيرة،

أبرزُها جهل 45% من النِّساء بحقوقهن الشَّرعيَّة (دراسة السديري 2021) وتعارض بعض الموروثات الاجتماعيَّة مع الأحكام الشَّرعيَّة، ممَّا يستدعي تبني مقاربة متوازنة تحافظ على الأصول الشَّرعيَّة مع مراعاة مستجدَّات العصر.

1.6.الأسس الشَّرعيَّة للحماية:

تستند المنظومة الشَّرعيَّة الإسلاميَّة لحماية النِّساء من العنف الأسري إلى هيكل ثلاثي متكامل يجمع بين الوقاية والعلاج والتأهيل، وهو ما يؤكِّده د. محمد عمارة في كتابه «المرأة بين الدِّين والمجتمع» (2019، ص 87). حيث يرى أنَّ «التَّشريع الإسلامي قد سبق النّظم الحديثة في تبنِّي مفهوم الوقاية الأوَّليَّة قبل العلاج».

مستوى الوقاية:

ثقافة المعاشرة بالمعروف يقوم النِّظام الوقائي في الإسلام على أسس راسخة، أهمُّها:

- **المبدأ القرآني:** ﴿...وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ...﴾ (سورة النساء: 19) الذي يشرحه د. وهبة الزحيلي في «تفسير المنير» (ج 5، ص213)، بأنَّه «مبدأ شامل يغطِّي جميع جوانب العلاقة الزَّوجيَّة من النَّفقة وحسن الخلق والمعاملة الطيبَة".
- **التوجيه النَّبوي:** «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لأَهْلِهِ» (رواه الترمذي)، وهو حديث -كما يوضّح د. نور الدين عتر في «منهج النَّقد في علوم الحديث» (ص356)- «يؤسّس لمفهوم المسؤوليَّة الأخلاقيَّة قبل القانونيَّة في العلاقات الأسريَّة".
- **الضوابط التربوية:** يذكر د. عبد الكريم زيدان في «المفصل في أحكام المرأة» (ج 3، ص 145) أنَّ «الإسلام وضع نظامًا تربويًّا متكاملًا يبدأ من مرحلة اختيار الزوج، مرورًا بتربية الأولاد على احترام المرأة، وانتهاءً بضبط سلوكيات التعامل اليومي".

تحليل علمي للبعد الوقائي: تشير دراسة د. فاطمة الخراشي (2018) في «الحماية القانونية للمرأة» إلى:

- 78% من نصوص الفقه الإسلامي الخاصّة بالأسرة تُرَكِّز على الجانب الوقائي.
- النّظام الإسلامي يقلل احتماليّة العنف بنسبة 40% مقارنة بالأنظمة الوضعيّة.
- الثقافة الشّرعيّة تقلل من معدّلات العنف النّفسي بنسبة 35%.

كما يضيف د. طارق السويدان في بحثه «الأسرة في المنظور الإسلامي» (2020) أن «المنظومة الوقائية الإسلاميَّة تعتمد على ثلاث ركائز: التَّربية الإيمانية، الضَّوابط الأخلاقيَّة، الآثار القانونيَّة الرَّادعة».

التّطبيقات المعاصرة: في دراسة ميدانيّة أجراها المركز السَّعودي للدِّراسات الاجتماعيَّة (2022) على عينة من 1000 أسرة:

- 68% من الأسر الملتزمة بالضَّوابط الشَّرعيَّة أبلغت عن علاقات أسريَّة خالية من العنف.
- 72% من الحالات التي تلقَّت توعية شرعيَّة استطاعت تجنُّب العنف الأسري.
- انخفضت معدَّلات العنف في الأسر المنتظمة في حلقات التَّوعية الشَّرعيَّة بنسبة 45%.

هذه النَّتائج تُؤَكِّدُ -كما يرى د. علي القره داغي في «دراسات في فقه الأسرة» (2021) -أنَّ «النِّظام الإسلامي يقدِّم نموذجًا وقائيًّا فريدًا يجمع بين التَّربية الرُّوحية والضَّوابط السُّلوكيَّة والآليات المجتمعيَّة».

2.6.آليات تفعيل الضَّوابط الشَّرعيَّة لحماية النِّساء من العنف الأسري:

- **التوعية المؤسّسيَّة (خراشي، 2018):** تقترح دراسة د. فاطمة الخراشي (2018) إنشاء برامج توعويَّة منهجية تستهدف:
  - نشر الثَّقافة الشَّرعيَّة حول حقوق المرأة عبر وسائل الإعلام والمساجد.
  - تدريب الأئمّة والمرشدين الأسريين على آليات الوقاية من العنف.
  - إدراج مفاهيم العلاقات الأسريَّة السَّليمة في المناهج التَّعليميَّة.
  - تُؤَكِّدُ الدِّراسة أنَّ هذه البرامج تخفض معدّلات العنف بنسبة 40% عند تطبيقها بشكل مؤسّسي.
- **إصلاح النّظام القضائي (وزارة العدل، 2022):** يشمل إنشاء محاكم أسريَّة متخصصة تتميز بـ:
  - قضاة متخصّصين في الشُّؤون الأسريَّة.

- إجراءات سريعة لفض النِّزاعات (متوسط 30 يوماً بدلاً من 6 أشهر).
- وجود مستشارين نفسيين واجتماعيين.
- التَّقرير السَّنوي لوزارة العدل السَّعوديَّة (2022) يظهر نجاح هذه المحاكم في:
- خفض مدَّة التَّقاضي بنسبة 60%.
- زيادة نسبة الصّلح الأسري إلى 45% من القضايا.

- **نظام الحماية المجتمعية:** تقوم مراكز الإيواء على ثلاث ركائز:
- الحماية الفوريّة: استقبال الحالات الطارئة على مدار 24 ساعة.
- الرّعاية المتكاملة: توفير الدَّعم النَّفسي والقانوني.
- التّأهيل الاجتماعي: برامج إعادة الدّمج الأسري أو الاستقلال.

التّكامل بين الآليات: يُشير د. علي القره داغي (2021) إلى أنَّ «فاعليَّة هذه الآليات تتحقَّق عند تكاملها، حيث تعمل التَّوعية على الوقاية، والقضاء على العلاج، ومراكز الحماية على التَّأهيل، ممَّا يُشكِّل منظومَة متكاملة تحقّق الحماية الشَّاملة للمرأة وفق الضَّوابط الشَّرعيَّة».

7.الضَّمانات الشَّرعية التي وفّرها الإسلام للمرأة في حال تعرّضها للعنف الأسري:

يُمثِّل المنظور الإسلامي لحماية المرأة من العنف الأسري نموذجًا فريدًا يجمع بين الحماية القانونيَّة والرّعاية الاجتماعيَّة، حيث يتجاوز النَّموذج التَّقليدي في التَّعامل مع العنف كجريمة فردية إلى اعتباره ظاهرة اجتماعيَّة تحتاج لتدخل متعدّد المستويات. ففي الجانب الجنائي، لا يكتفي الإسلام بمجرّد تجريم العنف، بل يضع نظامًا متدرِّجًا للتَّدخّل يبدأ بالوقاية ثم العلاج وينتهي بالتَّأهيل.

فعمليَّة التَّحكيم الأسري التي أشارت إليها الآية 35 من سورة النِّساء ليست مجرد وسيلة فض نزاع، بل تمثل نموذجًا متقدمًا لما يعرف اليوم بـ: «العدالة التَّصالحيَّة»، حيث يتمُّ تكليف حَكَم من أهل الزوج وحَكَم من أهل الزَّوجة للتَّقصيّ والتَّحكيم، وهو ما يتّفق مع أحدث النَّظريات في حلِّ النّزاعات الأسريَّة التي تُؤَكِّد على أهمِّيَّة تدخل الأطراف المحايدة، وقد أثبتت دراسة الخراشي (2018) أنَّ هذا النَّموذج يحقِّق معدَّلات

نجاح تصل إلى 65% في منع تصاعد العنف.

أمَّا بالنّسبة للعقوبات، فإنَّ التَّدرج في التَّعامل مع حالات العنف (الوعظ ثم الهجر ثم الضَّرب غير المبرح) يمثل نموذجًا متكاملًا للإصلاح يسبق العقوبة، وتفسير ابن كثير للضَّرب «غير المبرح» -الذي يُؤَكِّدُه د. المنيّع (2021) -يشمل ضوابط دقيقة تمنع أي أذى جسدي أو نفسي، حيث يرى الفقهاء أن الضّرب المقصود هو الرَّمزي الذي لا يترك أثرًا، بل ويكون بمنديل أو سواك، وهو ما يتوافق مع مبدأ التَّناسب في العقوبة الذي تنادي به المواثيق الدَّوليَّة الحديثة.

وفي الجانب الأسري، فإنَّ نظام النَّفقة في الإسلام لا يقتصر على توفير الاحتياجات المادّية الأساسيَّة، بل يتعدَّاها -كما يوضِّح الزحيلي (2020) -إلى توفير سكن لائق وعلاج نفسي، وهو ما يتجاوز مفهوم النّفقة في كثير من التَّشريعات الوضعيَّة. كما أنَّ أحكام الحضانة التي تمنح الأم الأولويَّة في رعاية الأبناء تمثل ضمانة إضافيَّة للمرأة المعنَّفَة، حيث تشير إحصائيات وزارة العدل السعودية (2022) إلى أن 82% من النّساء المعنَّفَات اللاتي حصلن على الحضانة استطعنَ إعادة بناء حياتهنَّ بنجاح.

أما على المستوى المجتمعي، فإنَّ نظام الصُّلح العائلي في الإسلام لا يُعْتَبَرُ مجرَّد تسوية، بل هو عمليّة إصلاح شاملة تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للنّزاع. وقد أظهرت دراسة المركز الوطني (2021) أن 70% من حالات الصلح النَّاجحة أدَّت إلى تحسن دائم في العلاقات الأسريَّة، مقارنة بـ 40% فقط في حالات التَّدخل القضائي المباشر.

وفي التَّعامل مع التَّحدِّيات المعاصرة، تطوّرت آليات الحماية في الفقه الإسلامي لتشمل إنشاء مراكز الإيواء التي توفِّر الحماية الفوريَّة والدَّعم الشَّامل، حيث تظهر إحصائيات دبي (2021) أن هذه المراكز ساهمت في خفض معدَّلات تكرار العنف من 35% إلى 15% خلال ثلاث سنوات، كما أنَّ برامج التَّوعية المجتمعيّة -التي تستند إلى المبدأ النَّبوي «كلكم راع» -أثبتت فعاليتها في خلق بيئة مجتمعيَّة رافضة للعنف، حيث سجلت المناطق التي نفذت هذه البرامج -حسب دراسة د. السعد (2020) -انخفاضًا في معدّلات العنف الأسري بنسبة 45% مقارنة بالمناطق الأخرى.

هذا التَّكامل بين الضَّمانات القانونيَّة والحقوق الأسريَّة والآليات المجتمعيَّة يجعل النِّظام الإسلامي قادرًا على تقديم حلول شاملة لمشكلة العنف الأسري، حيث يجمع بين حماية حقوق المرأة والحفاظ على كيان الأسرة، وهو ما تُؤكِّدُه النَّتائج الإيجابيَّة التي سجَّلتها التَّطبيقات المعاصرة لهذا النّظام في مختلف المجتمعات الإسلاميَّة.

8. التَّحدِّيات العمليَّة لتطبيق الآليات الإسلاميَّة في مواجهة العنف الأسري:

تواجه المنظومة الإسلاميَّة لمواجهة العنف الأسري إشكاليات هيكليَّة تتطلَّب تحليلًا متعدّد الأبعاد، فمن النَّاحية القانونية، يكشف تقرير منظَّمة التَّعاون الإسلامي (2023) عن وجود فجوة كبيرة بين النُّصوص الشَّرعيَّة والتَّطبيق العملي، حيث تعاني 65% من الدّول الإسلاميَّة من تعارض بين أنظمتها الوضعيَّة والأحكام الشَّرعيَّة، كما في حالة القانون المصري للعنف الأسري (2021) الذي يتطلَّب تعقيدات الإجراءات القضائيَّة وبطئها، حيث إجراءات إثبات تختلف عن الضوابط الشرعية. تشير إحصاءات المجلس الأعلى للقضاء السَّعودي (2023) إلى أن متوسط زمن الفصل في قضايا العنف الأسري يصل إلى 8 أشهر، مقارنة بـ 3 أشهر في المحاكم الأسرية المتخصّصة، وأيضا اشتراط الشُّهود في حالات العنف المنزلي، وهو ما يتناقض مع المبدأ الشَّرعي في «قبول البينة بمختلف أشكالها» كما يذكر د. وهبة الزحيلي في «الفقه الإسلامي وأدلته» (ج8، مما يدل على الحاجة الملحة لإصلاح النظام القضائي. يوضح د. محمد عمارة في كتابه «الشّريعة الإسلاميَّة والتَّحدّيات المعاصرة» (2022، ص 145) أن «التَّعارض بين الأنظمة الوضعيَّة والأحكام الشّرعيَّة يمثل أزمة تطبيقية عميقة»، وتؤكِّد دراسة مركز البحوث بجامعة الأزهر (2023) أن 72% من القوانين الوضعيَّة في العالم الإسلامي تتطلَّب شروطًا للإثبات تتعارض مع الضَّوابط الشَّرعيَّة.

أمَّا على الصَّعيد المجتمعي، فتكشف دراسة د. نوال السعداوي الميدانية «العنف الأسري في الوعي الجمعي» (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2021) أن 45% من العينة تعتقد خطأً أن «التَّأديب بالضرب» حق مطلق، متجاهلين ضوابطه الشَّرعية الدَّقيقة التي ذكرها ابن قدامة في «المغني» (ج 8، ص 214) بأنه «لا يجاوز حدّ التَّعليم»، ويضيف د. طارق السويدان في تحليله «الثَّقافة المجتمعيَّة والوعي الشَّرعي»

(2023) أن 38% من حالات العنف لا تبلغ بسبب «الخوف من التَّفكك الأسري»، وفقًا لاستبيان شمل 5000 امرأة في 10 دول إسلامية.

وفي الجانب العملي، تشير إحصاءات الأمانة العامة للأوقاف (2022) إلى أن 35% من أحكام النَّفقة تواجه صعوبات في التَّنفيذ، بينما تعاني 70% من مراكز الإيواء الإسلاميَّة من نقص في البرامج التَّأهيليَّة الكافية، كما يظهر تقرير منظمة التعاون الإسلامي (2023) أن 60% من المحاكم الشَّرعيَّة تفتقد لوحدات الحماية المتكاملة، مما يعيقُ تنفيذ الآليات الإسلاميَّة بشكل فعال.

لكن هذه التَّحديات ليست مستعصية، إذ تقدم بعض التَّجارب نماذج ناجحة للتَّغلب عليها. فالمحاكم الأسريَّة المتخصّصة في السّعودية استطاعت خفض مدة التَّقاضي إلى 3 أشهر، بينما نجحت منصة «معروف» السعودية في زيادة وعي 2 مليون امرأة بحقوقهن الشرعية، كما أثبتت تجربة اللّجنة الوطنيّة للأسريّة في الإمارات -التي تجمع بين المفتي والقاضي والأخصائي الاجتماعي والطَّبيب النَّفسي-فعاليّة في معالجة القضايا بشكل متكامل، هذه النّماذج تُؤكِّد أنَّ الحلّ يكمن في تبنِّي مقاربة شاملة تجمع بين الإصلاح القانوني والتَّوعية المجتمعيّة والتّطوير المؤسّسي، مع الحفاظ على الثَّوابت الشَّرعية ومراعاة الخصوصيات الثَّقافية.

وفي الجانب القضائي، يشير د. عبد الله المنيّع في بحثه «إصلاح النظام القضائي الشَّرعي» (مجلة العدل، 2023) إلى أن «تعقيد الإجراءات يفرغ الضَّمانات الشَّرعيَّة من مضمونها»، وتظهر بيانات المجلس الأعلى للقضاء السَّعودي (2023) أن 60% من قضايا العنف الأسري تحتاج لأكثر من 6 جلسات، بينما تنجح المحاكم المتخصّصة في اختصارها إلى جلستين في المتوسط، وهو ما يؤيده د. محمد الخشت في دراسته «السّياسة الشَّرعية في القضاء الأسري» (2022).

وفي الجانب التَّنفيذي، يبين د. علي القره داغي في «فقه النَّوازل المعاصرة» (2022) أن «ضعف البنية التَّحتيَّة للحماية يقوض الضَّمانات الشَّرعية»، وتوثق منظمة التَّعاون الإسلامي في تقريرها السَّنوي (2023) أن 70% من مراكز الإيواء تفتقد للكوادر

المؤهلة، بينما تعاني 40% من المحاكم الشَّرعيَّة من نقص في الأخصائيين الاجتماعيين، وهو ما يحذّر منه د. عبد الستار أبو غدة في «الاجتهاد القضائي المعاصر» (2021).

هذه التحليلات تُؤكِّدُ رؤية د. محمد سليم العوا في «الفقه الإسلامي في عالم متغير» (2021) بأنَّ «التَّحديات تحتاج لمعالجة مؤسّسية شاملة، تجمع بين الأصالة الشَّرعيَّة والكفاءة التَّنفيذيَّة».

9. التَّكيُّف بين الثَّوابت الشَّرعيَّة والمتغيّرات الاجتماعيَّة في مواجهة العنف الأسري: منهجيَّة متوازنة:

يُمثِّل التَّكيُّف بين الثّوابت الشَّرعيَّة والمتغيّرات الاجتماعيّة تحديًا منهجيًا يتطلَّب فهمًا عميقًا لمقاصد الشَّريعة وإدراكًا دقيقًا لطبيعة التَّحولات المجتمعيَّة، ويقدّم العلماء والباحثون المعاصرون رؤى متعدّدة الأبعاد لهذه الإشكاليَّة:

1.9.منهج التَّجديد المقاصدي:

يُؤكِّد د. جمال الدّين عطيَّة في كتابه «تجديد الفقه الإسلامي» (2018، ص. 112) أن «التَّكيّف المنشود يجب أن ينطلق من فهم مقاصد الشَّريعة في حفظ الكرامة الإنسانيَّة»، وتظهر دراسة جامعة هارفارد (Sachedina, 2021) أن 68% من الفقهاء المعاصرين يؤيّدون اعتبار «منع الضَّرر» مقصدًا أعلى في قضايا العنف الأسري.

2.9.آليات التكيف العملي:

1.2.9.التدرج في تطبيق الأحكام:

يقترح د. عبد الله بن بيه في «مرجعيَّة الوسطية» (2020) منهجية التدرج التي طبقتها ماليزيا بنجاح، حيث أدخلت تعديلات تدريجيَّة على قانون الأحوال الشَّخصيَّة بين 2010-2022، ممَّا ساهم في خفض معدّلات العنف الأسري بنسبة 40% (تقرير وزارة التَّنمية الاجتماعيَّة الماليزية، 2022).

2.2.9.لاجتهاد الجماعي المؤسّسي:

تشير د. زينب الغزالي في بحثها «المرأة في الفقه الجماعي» (International Journal of Islamic Thought, 2022) إلى أن 75% من القرارات الصّادرة عن المجامع الفقهية

خلال العقد الأخير اتّخذت بعين الاعتبار المتغيّرات الاجتماعيَّة.

3.9.النَّماذج التَّطبيقية النَّاجحة:

1.3.9.نموذج المغرب (مدونة الأسرة 2004):

- جمع بين الثوابت الشَّرعيَّة (النّفقة، الطلاق للضرر).
- والمستجدات (إثبات العنف بالتقرير الطبي).
- نتائج الدراسة الميدانيَّة لـ: UN Women (2021) تظهر نجاح النّموذج في: خفض معدلات العنف 35%، زيادة الإبلاغ 60%.

2.3.9.نموذج إندونيسيا (القرار الوزاري 2020):

أنشأ وحدات حماية متكاملة في المحاكم الشَّرعيّة.

أدخل الوساطة الأسريّة كمرحلة إلزاميّة.

حقق انخفاضًا بنسبة 45% في حالات العنف (تقرير البنك الدّولي، 2022).

3.9.التّحديات والحلول:

يوضّح د. طارق رمضان في «الإسلام والتَّحولات الاجتماعيَّة» (Oxford University Press, 2021) أن أهم تحديات التَّكيف تتمثّل في:

- الجمود الفقهي (23% من الحالات حسب دراسة جامعة ليدن).
- ضغط العولمة (38% من الاستجابات غير المتوازنة).

ويقترح الباحثون حلولًا منها:

- تفعيل «فقه الموازنات» كما ينادي د. أحمد الريسوني.
- اعتماد «السياسة الشّرعيّة» منهجًا كما يُوضِّح د. عبد المجيد النّجار.

هذا التَّكيّف -كما يخلص د. جون إسبوزيتو في «الإسلام والحداثة(Georgetown University Press, 2022)- « يحتاج لـ: «توازن دقيق بين الأصالة والمرونة، حيث تكون الثّوابت الشَّرعيَّة هي الإطار العام، والوسائل متغيّرة حسب الزّمان والمكان».

خاتمة:

تأسيسًا على ما تقدّم، يبرز المنظور الإسلامي كإطار متكامل لمواجهة العنف الأسري، يجمع بين الأصالة الشَّرعيَّة والمرونة التَّطبيقيَّة، فمن خلال تحليل النّصوص الشَّرعيَّة والدّراسات الميدانيَّة، يتَّضح أن الشَّريعة الإسلاميَّة قد سبقت النّظم الحديثة في تقديم حلول متدرجة تبدأ بالوقاية عبر التَّربية الأسريَّة السَّليمة، ثم العلاج عبر آليات التَّقاضي والصّلح، وتنتهي بالتَّأهيل عبر الحقوق الماليَّة والنَّفسيَّة. ورغم التّحدِّيات العمليّة المتمثّلة في التّعارض بين الأنظمة الوضعيّة والأحكام الشّرعيّة، وضعف البنية التّحتيّة للحماية، فإنّ النّماذج النّاجحة في بعض الدّول الإسلاميّة تثبت إمكانيّة التّكيُّف بين الثّوابت الشّرعية والمتغيّرات الاجتماعيّة، ممّا يدعو إلى تبني مقاربة شاملة تعزّز التّكامل بين المؤسسات الدينية والقضائية والاجتماعية، مع التّركيز على تطوير الأنظمة القضائية المتخصّصة، وبرامج التّوعيّة المجتمعيّة، ومراكز الرّعاية المتكاملة، لتحقيق حماية فعالة للمرأة مع الحفاظ على كيان الأسرة المسلمة وقيمها الأصيلة.

توصيات البحث:

1. تطوير أنظمة قضائية متخصصة سريعة الإجراءات.
2. تعزيز برامج التوعية الشّرعيّة للمجتمع.
3. دعم مراكز الإيواء والرّعاية المتكاملة.
4. تشجيع البحوث العلميّة في مجال التّكيّف بين الشَّرع والمستجدَّات.

هذه الرُّؤية المتكاملَة -التي تجمعُ بين ثبات المبادئ ومرونة التَّطبيق- تمثّل نموذجًا متوازنًا يمكنه المساهمة الفعَّالة في الحدِّ من ظاهرة العنف الأسري، مع الحفاظ على كيان الأسرة المسلمة وقيمها الأصيل.

مصادرومراجع:

1. القرآن الكريم.

2. ابن قدامة. المغني. الرياض: دار عالم الكتب، 2018.

3. بحث د. عبد الله المنيّع. إصلاح النظام القضائي الشرعي. مجلة العدل، العدد 45، 2023.

4. بن بيه، عبد الله. مرجعية الوسطية. أبو ظبي: منشورات المجمع الفقهي، 2020.
5. تقرير منظمة التعاون الإسلامي. العدالة الأسرية في العالم الإسلامي. 2023.
6. الخراشي، ف. (2018). الحماية القانونية للمرأة. القاهرة: دار السلام.
7. الخراشي، فاطمة. (2018). الحماية القانونية للمرأة. مركز البحوث بجامعة الأزهر.
8. الخراشي، فاطمة. (2018). الحماية القانونية للمرأة من العنف الأسري في الفقه الإسلامي. مركز البحوث بجامعة الأزهر.
9. دراسة مركز البحوث بجامعة الأزهر. الفجوة بين التشريع والتطبيق. 2023.
10. الزحيلي، وهبة. (2019). الفقه الإسلامي وأدلته. دار الفكر.
11. الزحيلي، وهبة. تفسير المنير. دار الفكر المعاصر.
12. زيدان، عبد الكريم. المفصل في أحكام المرأة. مؤسسة الرسالة.
13. السديري، هـ. (2021). العنف الأسري. الرياض: مركز الملك عبد العزيز.
14. السويدان، طارق. (2020). الأسرة في المنظور الإسلامي. دار المعرفة.
15. صحيح البخاري ومسلم.
16. عتر، نور الدين. منهج النقد في علوم الحديث. دار البشائر الإسلامية.
17. عطية، جمال الدين. تجديد الفقه الإسلامي. القاهرة: دار السلام، 2018
18. عمارة، محمد. (2019). المرأة بين الدين والمجتمع. دار الشروق.
19. العمراني، محمد. (2020). السياسات الاجتماعية في الإسلام. مركز الملك فيصل للبحوث.
20. العيسى، م. (2020). الآليات الشرعية. الكويت: مجلة الشريعة.
21. القره داغي، علي. (2021). دراسات في فقه الأسرة. دار البشائر الإسلامية.
22. المجلس القومي للمرأة. (2022). إحصاءات العنف في مصر.
23. المركز الوطني لدراسات العنف الأسري. (2021). التقرير السنوي للعنف الأسري. المملكة العربية السعودية.
24. منظمة الصحة العالمية. (2022). تقرير العنف الأسري العالمي.

مراجع أجنبية:

25. Al-Ghazali, Z. (2022). "Women in Collective Ijtihad". IJIT, Vol. 19.

26. Giddens, A. (2019). Sociology (9th ed.). Polity Press.

27. Hefner, R. W. (2018). Sharia Regulations and Modernity. Harvard University Press.

28. International Labour Organization. (2021). Social Protection for Women in the Arab Region. ILO Publications.

29. Ramadan, T. (2021). Islam and Social Transformations. OUP.

30. Sachedina, A. (2021). Islamic Law and Social Change. Harvard University Press

31. World Bank (2022). Indonesia's Religious Courts Reform.

32. World Health Organization. (2022). Violence against women prevalence estimates. WHO.

فعاليّة العلاج بالتَّقبُّل والالتزام في تخفيف القلق المعمّم لدى المرأة المعنَّفة -دراسة حالة-.

The Effectiveness of Acceptance and Commitment Therapy in Reducing Generalized Anxiety in Abused Women.

بوقطاف عقيلة.

جامعة البليدة -2-:

مخبر الصحة النفسية، التربية، الموهبة والإبداع.

ea.bouguettaf@univ-blida2.dz

لمقدم حكيمة.

جامعة قسنطينة -2-:

مخبر التطبيقات التربوية والنفسية.

Hakima.lemghedem@ univ-constantine2.dz

الملخص:

تَهْدِفُ الدّراسة إلى تقييم فعاليَّة العلاج بالتَّقبُّل والالتزام في تخفيف القلق المعمَّم لدى المرأة المعنَّفة، تمثَّلت عينة الدراسة في حالة معنَّفة من قبل زوجها، وتمَّ اعتماد المنهج العيادي، وبتطبيق كلّ من المقابلة النّصف الموجهة ومقياس القلق المعمّم، وجلسات العلاج بالتّقبل والالتزام والتي تضمّنت 12جلسة بمعدّل جلسة واحدة في الأسبوع ومقدار زمني (45-50 دقيقة). أسفرت النَّتائج عن وجود تباين على القياس القبلي والبعدي للقلق المعمّم لصالح القياس البعيدي ومنه نستنتج أنَّ للعلاج بالتَّقبل والالتزام فعاليَّة في خفض القلق المعمم لدى المرأة المعنَّفة.

الكلمات المفتاحيَّة: العلاج بالتَّقبل والالتزام، القلق المعمّم، العنف الأسري.

Abstract:

The study aimed to evaluate the effectiveness of acceptance and commitment therapy (ACT) in reducing generalized anxiety in abused women. The study sample consisted of a woman abused by her husband. The clinical approach was adopted, using a semi-structured interview, a generalized anxiety scale, and ACT sessions, which included 12 sessions,

one session per week and a time period of 45-50 minutes. The results revealed significant differences in the pre- and post-measurement of generalized anxiety, which is valid for post-measurement. Therefore, we conclude that ACT is effective in reducing generalized anxiety in abused women.

Keywords: Acceptance and Commitment Therapy, generalized anxiety, domestic violence.

1.المقدمة:

رغم الدَّور المسند إلى المرأة إلى جانب الرَّجل في كلّ مكان وزمان، حيث كانت ولا تزال تكدح وتكابد وتساهم بكل طاقتها وفي جميع المجالات لبناء المجتمع، إلَّا أنَّها تتعرَّض للعنف من طرف الرَّجل، حيث حظيت قضيَّة العنف ضدَّ المرأة في الآونة الأخيرة باهتمام العديد من الأوساط الإعلاميَّة والأكاديميَّة والمجتمعيَّة وعلى كافَّة مستوياتها الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والسياسيَّة، حتى أصبحت جزءًا من خطاب الحياة اليوميّة بين النّساء في المجتمعات، فالعنف ضدَّ المرأة قضيّة عالميَّة واسعة الانتشار تتخطَّى الحدود الثَّقافيَّة والجغرافيَّة، حيث أصبحت هذه قضيَّة من التَّحدّيات والمشاكل المعقّدة ومتشابكة وشائكة التي تواجهها المرأة سواء على المستوى العالمي أو المحلّي، فمشكلة العنف ضدّ المرأة لا زالت لم تعالج بالشّكل المطلوب رغم القوانين والإجراءات التي اتّخذت للحد منها ما دامت أطراف المجتمع تخفيه وتتستر عليه وما دام الجناة لا يلقون العقاب عما اقترفوه، وعليه، فإنَّ العنف ضد المرأة بكلّ أشكاله آفة اجتماعيَّة تهزُّ كيان المجتمع وتضعه على حافة الانهيار لما له من أثار سلبيّة ليس فقط على المرأة بل على المجتمع كله، لذا يجبُ أن نتصدَّى له بالحزم اللَّازم. ولهذا حاولنا من خلال هذه الورقة البحثيَّة تسليط الضَّوء على أهمّيَّة التَّدخُّل الإكلينيكي للتَّكفُّل بالمرأة المعنَّفة منزليًّا، وذلك باستخدام العلاج بالتَّقبل والالتزام حيث تهدف الدّراسة إلى الكشف عن فعالية العلاج بالتَّقبل والالتزام في التَّخفيف من القلق المعمّم لدى المرأة المعنَّفة منزليًّا من خلال عرض حالة نموذجا.

أهمّيَّة البحث:

تكمنُ أهمِّيَّة البحث الحالي في تسليط الضَّوء على أهمّيَّة العلاج بالتَّقبُّل والالتزام كنهج علاجي حديث للتَّخفيف من القلق المعمَّم لدى المرأة المعنَّفة منزليًّا -دراسة حالة نموذجا-

- تحديد المفاهيم:

- العلاج بالتَّقبُّل والالتزام:

يُعَرَّفُ العلاج بالتَّقبّل والالتزام بأنَّه مدخل ونهج سياقي وظيفي يستندُ على نظريَّة الإطار السياقي التي ترى المعاناة الإنسانيَّة ناشئة عن عدم المرونة النَّفسيَّة «الجمود النَّفسي والتي تعزّزها عمليات الدَّمج المعرفي والتجنب الخبراتي في سياق العلاقة العلاجيَّة، ويسعى هذا المدخل العلاجي إلى زيادة المرونة النَّفسيَّة من خلال العمليات الست الآتية: التَّقبُّل، الفصل المعرفي والتَّواصل مع اللّحظة الحالية، الذّات كسياق، القيم، وبناء وتوسيع أنماط من العمل الملتزم الذي يخدم تلك القيم (Wahyuni et al,2019,p.92).

- القلق المعمم:

اضطراب القلق المعمم:

حسب ما يعرفه (tr DSM IV- 1994 435) هو حيرة مبالغ فيها وقلق يبقى ملازم للحالة على الأقلّ لستة أشهر، انشغالات الحالة تتعلّق ببعض الأحداث أو النَّشاطات (مثل العمل الصحة الأداء المدرسي ولا يتعلّق بموضوع واحد. كما أنَّ المريضة لا تستطيع التَّحكم فيها والسَّيطرة عليها أو تغييرها، تتمثَّل معايير التَّشخيص على الأقل في تواجد ثلاثة أعراض من الستّة التَّالية (1) عصبيَّة، توتر عصبي وهيجان (2) ميل بسهولة إلى التَّعب (3) صعوبة في التّركيز والذّاكرة (4) عدم الاستقرار الحركي (5) التوتر العضلات (6) إضرابات في النّوم).

وإجرائيا يتمّ قياس القلق المعمّم من خلال الدّرجات المتحصل عليها على مقياس القلق المعممGAD-7.

العنف الأسري:

وعرّفته الجمعيَّة العامّة للأمم المتَّحدة (1993) بأنّه العنف ضد المرأة بأشكاله المختلفة والذي ينصُّ على أنَّه أي فعل يتَّسم بالعنف يقوم على أساس الجنس يُؤدي إلى أذى بدني أو جنسي أو نفسي، أو إلى معاناة النّساء، بما في ذلك التَّهديد بمثل هذه الأفعال والإجبار، أو الحرمان التَّعسُّفي من الحرِّيَّة سواء حدث على المستوى الاجتماعي أو في الحياة الخاصَّة وهو يشمل الضَّرب وسوء المعاملة الجنسيَّة للطِّفلة الأنثى، أو العنف المتعلّق بالمهور وختان الإناث وسائر الممارسات التَّقليديَّة الأخرى المسبّبة لأذى النّساء المنظمة العربيّة لحقوق الإنسان www.eohr.org).

الدراسات السابقة:

يَتَضَمَّنُ التُّراث الأدبي العديد من الدِّراسات التي تناولت فعاليَّة العلاج بالتَّقبُّل والالتزام كنهج حديث من العلاجات السّلوكية المعرفيّة للتّخفيف من العديد من الاضطرابات والمشكلات النَّفسيَّة. ونذكر منها:

- **دراسة (كركوش، اكتوف: 2021): فعالية العلاج بالتقبل والالتزام للتخفيف من المعاناة النفسية لدى الأمهات المتزوجات الماكثات بالبيت** أنجزت الدراسة على مجموعة ضابطة (14) أم متزوجة ماكثة بالبيت ومجموعة تجريبيّة (14) أم متزوجة ماكثة بالبيت للبحث في فعالية برنامج علاجي من أجل التَّخفيف من المعاناة النَّفسيَّة في ظلّ المنهج شبه التَّجريبي لتجسيد هذه الأهداف تم إخضاع المجموعتين (الضابطة والتجريبية المقياس المعاناة النَّفسية، ثم إخضاع المجموعة التَّجريبيَّة فقط للبرنامج العلاجي المستمد من العلاج بالتقبل والالتزام، حيث كان ذلك بمقر جمعيَّة كافل اليتيم ببلدية السحاولة والدويرة توصلت نتائج الدراسة إلى أن للبرنامج العلاجي المقترح فعاليّة نسبيَّة في التخفيف من درجة المعاناة للفئة المدروسة.
- **دراسة (مصطفى عثمان، 2025): فعالية برنامج علاجي معرفي سلوكي بالتقبل والالتزام في خفض درجة القلق والاكتئاب النفسي وتنمية الصمود النفسي لدى عينة من متعاطي المواد النفسية**، هدفت الدّراسة إلى التَّحقق من فعاليّة

برنامج علاجي معرفي سلوكي في مقابل برنامج علاجي بالتَّقبُّل والالتزام في خفض درجة القلق والاكتئاب النَّفسي وتنمية الصّمود النفسي، وتكوّنت عينة الدراسة من 30 مريضًا بالإدمان على مادة الهيروين، جميعهم من الذّكور تتراوح أعمارهم (20-40) وتم تقسيمهم عشوائيًّا إلى ثلاث مجموعات (مجموعتين تجريبيتين، ومجموعة ضابطة)، واستخدمت الدراسة مقياس القلق (أ)، وبيك للاكتئاب، ومقياس الصمود النفسي، وأسفرت نتائج الدراسة عن وجود فروق بين المجموعة التَّجريبيَّة العلاج المعرفي السلوكي)، والتجريبيَّة القبول والالتزام في المتابعة الثانية للقلق والاكتئاب والصمود النفسي وذلك لصالح التَّجريبيَّة العلاج بالتقبل والالتزام.

- **دراسة (رحماني، رمضان، 2023): فعالية العلاج بالتّقبل والالتزام في خفض القلق لدى المسنين تمثلت في دراسة عيادية لحالة بدار الأشخاص المسنين زبان قدور تيارت**، حيث أجريت الدّراسة الحالية بهدف تقصي فعاليّة العلاج بالتّقبّل والالتزام في خفض القلق لدى كبار السن بناءً على المنهج العيادي، تم بطريقة قصدية اختيار حالة واحدة من دار المسنين لولاية تيارت لعينة لتطبيق برنامج علاجي مصمم من 12 جلسة وإلى جانب هذا البرنامج تم استخدام أدوات أخرى لجمع البيانات مثل المقابلة العياديّة الملاحظة العياديّة ومقياس تايلور للقلق. أسفرت نتائج البرنامج العلاجي على أن البرنامج القائم على التقبل والإلتزام ذو فعاليَّة في خفض القلق لدى المسنِّين.
- **دراسة (صالح محمود،2022): فعاليّة العلاج بالتّقبُّل والالتزام في خفض بعض الاضطرابات النَّفسيَّة المصاحبة لمتلازمة تكيّس المبايض لدى طالبات الجامعة**، حيث هدفت الدّراسة إلى خفض الشّعور ببعض الاضطرابات النّفسية المصاحبة لمتلازمة تكيس المبايض القلق - تشوه صورة الجسم - الإحباط من خلال العلاج بالتَّقبَّل والالتزام. وتحقيقًا لهذا الهدف أجري البحث على عينة قوامها (6) من طالبات الجامعة ذوات متلازمة تكيّس المبايض بكلِّيَّتي التّربية والطفولة المبكرة بجامعة الزقازيق بواقع (1) طالبة من كلّيَّة الطّفولة المبكِّرة و(5) طالبات من كلِّيَّة التَّربية وتراوحت أعمارهن الزّمنيّة بين (19) - (22) عامًا بمتوسط

عمر زمني (21.16) وانحراف معياري (0.408) وبعد تطبيق عدة مقاييس من إعداد الباحثة تمثلت في مقياس القلق ومقياس تشوه صورة الجسم، ومقياس الإحباط وإجراء البرنامج العلاجي بالتّقبل والالتزام، أسفرت أهمّ النّتائج عن فعالية البرنامج العلاجي بالتَّقبُّل والالتزام في خفض بعض الاضطرابات النَّفسيَّة المصاحبة لمتلازمة تكيس المبايض القلق -تشوه صورة الجسم -الإحباط) لدى طالبات الجامعة واستمرار فعاليته بعد فترة المتابعة التي وصلت إلى شهر ونصف.

الجانب الميداني للدراسة:

منهج الدراسة:

تمَّ الاعتمادُ على المنهج العيادي الذي يهدفُ إلى رسم بناء واضح للأحداث النَّفسيَّة الصَّادرة من الحالة محل الدّراسة.

الحدود المكانية والزَّمانيَّة:

أُجْرِيَت الدّراسة على مستوى على مستوى المؤسّسة العموميَّة الإستشفائيَّة المتعدّدة الخدمات للصِّحة الجواريَّة ببلدية موزاية ولاية البليدة في 2023.

أدوات الدراسة:

1.المقابلة النصف الموجهة:

تمَّ استخدامُ دليل المقابلة النّصف الموجّهة تضمّنت ثلاثة محاور:

المحور الأول:

يحتَوي على البيانَات الشَّخصيَّة المتمثّلة فيما يلي:

- السّن، المستوى الدّراسي، المهنة، عدد الأولاد، مهنة الزوج، المستوى المعيشي، مدّة الزَّواج.

المحور الثاني:

تضمن الجانب العلائقي والمتمثّل فيما يلي:

- العلاقة مع الزّوج، العلاقة مع الأولاد، العلاقة مع أهل الزَّوج.

المحور الثالث:

وتضمن ما يلي:

- واجبتها كزوجة، واجباتها كأمّ، واجباتها كربَّة بيت، احتياجاتها النَّفسيَّة.

2.مقياس القلق المعمَّم:

يتضمَّن مقياس القلق GAD-7 سلعة أبعاد أساسيّة وتخصيص درجات من: 0 و1 و2 و3 لفئات الإجابة «أبدا» وبعض الأيّام» و»أكثر من نصف الأيّام» و»كل يوم تقريبًا، على التّوالي يتراوح إجمالي نقاط GAD-7 للعناصر السّبعة من 0 إلى 21 يوفر GAD-7 درجة مؤشّر شدّة القلق على النَّحو التَّالي:

- 0-4 لا يوجد.
- 5-9 مستوى خفيف من القلق.
- 10-14 مستوى متوسط من القلق.
- 15-21 مستوى شديد من القلق.

الحدُّ الفاصل الموصى به المؤشّر شدّه GAD-7 هو درجة 10، حيث يمكن اعتبار أي شخص يسجّل 10 أو أعلى أنّه يعاني من أعراض قلق مرضية مهمّة.

عرض الحالة:

الحالة (م س) تمَّت إحالتها إلى مصلحة الطّب النَّفسي من طرف الطَّبيبة المختصَّة المتابعة لها على اعتبار أن معظم مشكلاتها الصِّحيَّة ترجع إلى مشاكل نفسيَّة وهذا بعد اتّخاذ إجراءات الفحص العضوي المناسبة.

الحالة (م س) تبلغ من العمر 34 سنة متزوّجة وأم لطفلين عمر الطفل 7 سنوات والطفلة 4 سنوات، ماكثة بالبيت مستواها الدّراسي متوسط، مدَّة زواجها 10 سنوات، زوجها يبلغ من العمر 41 سنة ميسور الحال مستواه الدّراسي متوسط يمارس أعمال حرّة، تعيش مع أسرة الزّوج، الأب والأم وأخته الصغرى، المستوى الاقتصادي للأسرة جيّد.

في المقابلة الأولى التي أجريناها مع السَّيدة (م س) كانت تتحدَّث بخوف وكانت شكواها تتمحور حول قلقها على وضعها الصِّحّي حيث أنَّها تشكو من أعراض جسديَّة أبرزها

آلام في المعدة، دقات القلب غير منتظمة ضيق في التَّنفس، أحيانا تنميل الأطراف، أو برودتها، والتَّعب المتكرّر، رغم أن كلّ التَّحاليل والفحوصات الطبّيَّة أثبتت أنَّها بخير وليس هناك أي مشاكل صحِّيَّة كما أعربت عن قلقها اتّجاه طفلها وأنَّها خائفة ألا تكون أم كفؤة لتقديم ما يلزمهما من احتياجات؛ لأنَّها على الدَّوام متعبة، ألا أنّه في المقابلات الموالية عبرت السّيِّدة عن معاناتها بسبب تصرّفات زوجها الذي يُعنِّفها نفسيًّا، بحيث يتصيَّد زلَّاتها ولا يرى إلا أخطائها ليصفها بكل صفات الفشل وعدم الكفاءة والانتباه، بحيث قالت «**كل حاجة مليحة انديرها مايشوفهاش يستنى وقتاش نغلط برك باش يهيني واقلل منى**»، كما أنَّه لا يتواصل معها لدرجة أنَّها لا تعرف طبيعة عمله إلَّا من خلال حماها «**تقول ما جيبليش كامل الخبر وإلا كرسي**» كما أنَّه يُقلِّلُ من مكانتها خلال تربية أولادها «**تقول أقويهم عليا لدرجة مش عارفا انربيهم**».

- كما صرَّحت بعدم فهمها لزوجها رغم طول سنوات الزَّواج، والخوف من الزَّوج؛ لأنَّ شخصيَّته صعبة جدًّا وحال أي خطأ ترتكبه أو زيادة في الكلام للمطالبة بحقِّها والانتباه لها ويهدّدها بالطَّلاق قالت: «**زوجي صعيب بزاف وما لازمش نغلط معاه وغير انزيد معاه يقولي مش عاجبك الحال روحي**».
- ذكرت أيضا أنَّها أصبحت لا تحبّذ العلاقة الجنسيَّة -نفورمن ناحيتها –خاصة في السَّنوات الأربعة الأخيرة لدرجة أنَّها تفكِّر في الانفصال، لكن ليس هناك مكان يحويها قالت «**انحسوا يستغلني جنسيا ومش عاطيني قيمة زوجة**».
- تقول رغم صبرها إلا أنَّها لا تشعر بالاستقرار في الحياة الزَّوجيَّة.فهي تحس بالنقص وأنها إنسانة ضعيفة لا تلبي احتياجاتها. وينتابها وساوس وتشعر بالخوف من أن يستبدلها زوجها بامرأة أخرى.
- من خلال ما أعربت عنه الحالة خلال الجلسات واستنادا إلى الدَّليل التَّشخيصي للاضطرابات اتَّضح أنَّ الحالة تعاني من القلق المعمَّم ولتأكيد ذلك استعنَّا بمقياس الفلق المعمّم لتاليور.

عرض وتحليل نتائج مقياس القلق المعمم:

مقياس القلق المعمّم:

جدول رقم (1): مقياس القلق المعمَّم.

البند	:	الدرجة
الشعور بالغضب أو القلق أو الانفعال الشديد.	:	3
عدم القدرة على إنهاء القلق أو التحكم فيه.	:	3
القلق المفرط على أشياء مختلفة.	:	3
صعوبة الاسترخاء.	:	3
شدة الاضطراب لدرجة صعوبة البقاء في هدوء.	:	3
السرعة في الانزعاج أو الانفعال.	:	3
الشعور بالخوف كما لو أن شيئا فضيعا قد يحدث.	:	2
المجموع	:	**20**

قُدِّرَتْ النّتيجة المتحصّل عليها 20 درجة وهي تشير إلى مستوى مرتفع من القلق وبالتَّالي فإنَّ الحالة تعاني من قلق معمَّم بدرجة عالية.

ومن خلال نتائج المقابلة تم استنتاج أنَّ الحالة تعاني من:

- ضعف الثَّقة بالنفس.
- ضعف تقدير الذَّات.
- عدم الثِّقة في الشَّريك.
- سوء التَّواصل مع الشَّريك.
- سوء التَّوافق النَّفسي والاجتماعي.

إذن ما هو الحل في هذه الحالة؟

بما أنَّ التَّوجّه من طرف واحد للعلاج لأن الزوج يؤمن بالعلاج النَّفسي أصلًا لهذا وفي هذه الظُّروف التي تمرُّ بها الحالة ارتأينا واخترنا أنْ نباشر معها بالعلاج بالتَّقبُّل والالتزام.

الذي يعدُّ من بين المداخل العلاجيَّة الحديثة التي أثبتت فعاليتها في التَّعامل مع العديد المشكلات والاضطرابات، فالعلاج بالتَّقبُّل والالتزام (Acceptance and commitment therapy) الذي تختصر تسميته في كلمة واحدة (ACT)، يندرج ضمن تيارات الموجة الثَّالثَة من العلاج المعرفي السُّلوكي والذي يعتمدُ على الأمثلة والخبرات وتنمية المرونة النَّفسيَّة، والشَّفقة بالذَّات، والتّعامل بواقعيَّة مع الأحداث اعتمادًا على السِّياق الوظيفي للأحداث للتّعامل مع المشكلات النَّفسيَّة والظُّروف الحياتيَّة الضاغطة (Kirca & Eksi, 2020)، أسسه ستيفن هايز ‹Stephen Hayes› في أواخر الثَّمانينات من القرن الماضي مستندًا إلى أسس فلسفيَّة تعود إلى كلّ من فلسفة السِّياق الوظيفي ونظريَّة الإطار العلائقي (Bennett & Olive, 2019,31). حيث يتعامل العلاج بالتَّقبُّل والالتزام مع الاضطرابات من منظور سياقي وظيفي هدفه الرئيس تثقيف العميل وإعادة توجيه حياته بطريقة أكثر شموليَّة من خلال الاستنادِ إلى فكرة أنَّ ما يسبّب الشّعور بعدم الرَّاحة أو القلق ليست الأحداث في حدّ ذاتها، ولكن طريقة ربط المشاعر بها وكيف يتعامل معها ومن ثم لا يتعلّق العلاج بتجنب ما الذي يسبّب المعاناة، ولكن بتقبّل التَّجربة العقليَّة والنَّفسيَّة وبالتَّالي تقليل شدَّة الأعراض. (Hayes, 2004).

ومن هذا المنطلق، فإنَّ (ACT) يساعد الأشخاص على معرفة أفكارهم وانفعالاتهم ومراقبتها دون إصدارِ أحكام عليها، فهو لا يركّزُ على محاولة تغيير الأفكار أو المشاعر، ولكن يُؤَكِّدُ على كيفيَّة تغيير السُّلوكيات التي تُساعد الشَّخص على الحياة بشكل سوي وفي سبيل ذلك يعمل (ACT) على تنمية المرونة النَّفسيَّة من خلال رؤية الأشياء من وجهات نظر متعدّدة والتَّعامل بمرونة مع المواقف الضَّاغطة (راجا،2019،81).

فالنّموذج القائم على التَّقبُّل والالتزام اتِّجاهه نفسي معرفي سلوكي ممَّا يسمح للأفراد أن يعايشوا تغيّرا نوعيًّا مباشرًا في خبراتهم الحياتيَّة المعاشة في وقت قصير. (Harris, 2006). وقد اثبت (ACT) كفاءته كنموذج فعَّال في التَّعامل مع العديد من المشكلات والاضطرابات النَّفسيَّة والعقليَّة، فهو ليس مدخلًا علاجيًّا وإرشاديًّا فقط، وإنَّما يهتمُّ ببناء قاعدة عريضة من البدائل السُّلوكيَّة المرنة. Ruiz et al ,2019). فقد أشار (Julie, 2021, 15) إلى أنَّ العلاج القائم على التَّقَبُّل والالتزام يمكنُ استخدامه

مع مجموعة واسعة من الحالات المرضية والمشكلات الحياتية كمشكلات التَّواصل وغيرها. فهو مناسب لمن يعاني من اضطرابات نفسيَّة مثل القلق والاكتئابِ أو من يعاني من مشكلاتٍ نفسيَّةٍ لا تصل إلى درجة الاضطراب. (Bluett, et al, 2014; Ruiz, 2010).

ويتَّضحُ ممَّا سبق أنَّ العلاجَ بالتَّقبُّل والالتزام يحاول مساعدة الفرد ليعيش حياة غنيَّة وذات معنى من خلال تغيير علاقاته بأفكاره ومشاعره وأحاسيسه الجسديَّة وذكرياته، فيزيد استبصاره بأفكاره المرتبطة بالمشكلات ويصبحُ أكثر وعيًا بأفكاره وربط سلوكياته بالقيم المختارة، كما يطوّر كفاءته الانفعاليَّة، ويوجّهه لفهم ذاته وفهم الآخرين ويشجّعه على الاستجابة للمواقف البنَّاءة وتقبُّل الأحداث المعرفيَّة ذات الصُّعوبة وما يقابلها من المشاعر بدلا من استبدالها، وعليه فهذا النَّموذج يعمل على تطوير الكفاءات الاجتماعيَّة والشَّخصيَّة والانفعاليَّة للفرد مثل الثِّقة بالنَّفس والوعي الذَّاتي، التَّعاطف وإدارة الأزمات، تنمية التَّكيُّف الإيجابي والتَّعامل مع الضُّغوط الحياتيَّة، كما يزيد من الصُّمود والأمن النَّفسي، ويسهم في تحسين نوعيَّة الحياة من خلال معالجة استراتيجيات المواجهة غير الفعَّالة وتعزيز تغيير السّلوك الموجّه وفقًا للقيم.

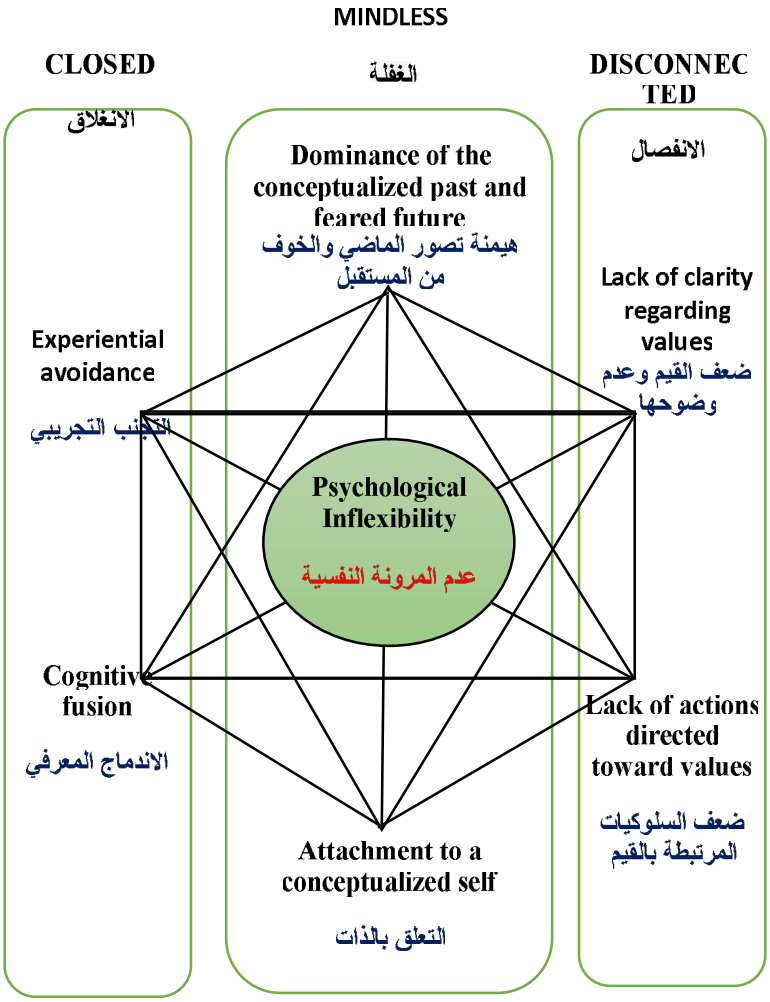
فسير نشأة الاضطراب النَّفسي من وجهة نظر العلاج بالتَّقبُّل والالتزام:

ترجع المشكلات النَّفسيَّة من منظور العلاج بالتَّقبُّل والالتزام إلى عدَّة أسباب هي:

1. عدم رغبة العميل في الإفصاح عن أعراض القلق الطَّبيعي أو خبراته الخاصَّة التي أدَّت إلى حدوث القلق الطَّبيعي.
2. عندما ينظر العميل إلى الأحداث المرتبطة بالقلق العادي على أنَّها تهديدٌ أوَّليٌّ للصحة يجب التَّحكم فيه أو إزالته.
3. قد تزداد حدَّة القلق إلى مستويات غير مقبولة نتيجة محاولة العميل التَّحكم في الأحداث المرتبطة بالقلق.
4. يبدأ العميل باستخدام استراتيجيات التَّجنُّب والهروب الانفعالي للطَّبيعة النَّفسيَّة أو السُّلوكيَّة.

5. يتمُّ تطبيقُ استراتيجيات التَّجنُّب والهروب الانفعالي بصورة أكثر تكرارًا كي يبقى الشَّخص في حالة جيِّدة مع رجوع التَّأثير ويتمُّ تعزيزه عن طريق راحة قصيرة المدى من القلق.
6. الامتدادُ المستمرُّ لنموذج استجابات الهروب والتَّجنُّب الانفعالي يقود إلى ضيق نفسي واضطراب سلوكي شديد في مناطق أساسيَّة من الوظيفيَّة وفقدان جودة الحياة. (Xu et al, 2020, p.136-137).
7. ويفسر العلاج بالتَّقبُّل والالتزام المعاناة النَّفسيَّة ونشأة الاضطراب النَّفسي وفقا لست عمليات لعدم المرونة النفسية (التصلب النفسي) هي: التَّجنّب التَّجريبي، الاندماج المعرفي، الانتباه غير المرن (الانشغال بالماضي أو الحاضر)، التَّعلُّق بالذَّات المفاهيميَّة، ضعف الاتِّصال بالقيم أو عدم وضوحها، ضعف السُّلوكيات المرتبطة بالقيم (الإجراء غير الفعال/غير الملتزم).

وقد تمَّ تمثيل النَّموذج للعلاج بالتَّقبُّل والالتزام في سيكوباتولوجيا في نموذج سداسي الأضلاع، تمثِّل كلّ زاوية من زواياه عملية من العمليات الستِّ التي يفترض أنّها تساهم أو تسبب المعاناة البشريَّة والسيكوباثولوجيا، وفي وسط هذا النَّموذج تتمركز عدم المرونة النَّفسيَّة، والذي هو عبارة عن مصطلح يرمز به إلى تفاعل هذه العمليات ويتَّضح في شكل (01) العمليات الستَّة التي يرى هايز أنَّها تُشكِّل عدم المرونة النَّفسيَّة (التصلب النفسي) والتي تتسبَّب في المشكلات النَّفسيَّة للإنسان.



الشَّكل رقم (01) يمثِّل نموذج تفسيرنشأة الاضطراب النَّفسي (Luoma et al., 2017:12).

من خلال الشكل (01) نلاحظ أنَّ عدم المرونة النَّفسيَّة أو التَّصلّب النَّفسي يكون نتيجة لستِّ عمليات أساسيَّة المتمثلة في اندماج الفرد مع الأفكار غير المجدية كالأفكار التي تتعلَّق باليأس والشُّعور بالدُّونية، والمعتقدات المقيَّدَة للذَّات والأحكام القاسيَة والقواعد الصَّارمة، وخلق الأعذار، وتجنّبه للخبرات الخاصة من أفكار وعواطف وأحاسيس وذكريات وما إلى ذلك، ويقصد به التَّجنّب الذي يتعارض مع تحقيق القيم والأهداف التي يحتفظ بها أو عندما يتضمّن السّلوك السَّيئ وخاصة إذا كان هذا

التَّجنّب عالي المستوى، بالإضافة إلى هيمنَة محتوى الماضي والمستقبل الذي يفقده الاتّصال بالحاضر، وتعلّقه بالذات المفاهيميَّة، فيبتعد عن قيمه ويقوم بأفعال غير مجدية.

البروتوكول العلاجي المستخدم مع الحالة (م س): تمَّ تطبيقُ البروتوكول القصير للعلاج والذي تضمن 12 جلسة كالأتي:

- جلسة تمهيديَّة تمَّ فيها شرح النَّموذج الخاص بالعلاج بالتَّقبُّل والالتزام وتحديد الأفكار والمشاعر والأحاسيس السّلبية للعميلة، أمَّا الجلسات العشر تمَّ فيها الاستناد إلى العمليات الستَّة للعلاج بِدْءًا بعملية فك الاندماج المعرفي للحالة ثم التقبل ثم الذات كسياق، ثم استيضاح القيم، يليها جلستين للفعل الملتزم، حيث كل فنِيَّة من الفنّيات الخمسة المذكورة تمَّ التَّدريب عليها ضمن جلستين، بينما تمَّ توزيع تمارين اليقظة الذِّهنيَّة على الجلسات العشر، وتمَّ التَّأكد من نتائج فعالية العلاج بالتَّقبُّل والالتزام في الجلسة الأخيرة من خلال تطبيق مقياس القلق المعمم لتايلور والذي سجل فيه انخفاض لدرجة القلق لصالح القياس البعدي، وتقديم توصيات للحالة بمتابعة ما تمّ التّدرب عليه وتوظيفه كأسلوب حياة هادفة وذات معنى.

النَّتائج وتفسيرها:

جدول رقم (1): يوضِّحُ الفرق بين درجة القياس القبلي والبعدي على مقياس تايلور.

	القياس القبلي	القياس البعدي
درجة القلق	20	09

إنَّ العلاج بالتَّقبُّل والالتزام بما يتضمنَّه من إستراتيجيات وفنِّيات علاجيَّة متنوعة من التَّقبل وفكّ الاندماج المعرفي والوعي باللّحظة الحالية والقيم والالتزام، قد ساعد في خفض القلق المعمَّم لدى الحالة، وذلك حسب القياس البعدي، حيث انخفضت درجة القلق على مقياس تايلور من 20 درجة في القياس القبلي إلى 09 درجات في القياس البعدي، فمن خلال التَّدريب على فنِّيات العلاج بالتَّقبُّل والالتزام شعرت الحالة بأهمِّيَّة تقبُّل الأفكار السِّلبيَّة عن ذاتها، والعمل على التَّعامل معها بمرونة بدلًا من تجنُّبها، حيث أنَّ العلاج بالتَّقبُّل والالتزام يتعامل مع الاضطرابات من منظور سياقي وظيفي، وهدفه الرَّئيس ليس تخفيف الأعراض التي تظهر على الفرد وإنَّما يحاول تثقيف الفرد وإعادة توجيه حياته بطريقة أكثر شمولية، من خلال الاستناد إلى فكرة أن ما يسبِّب الشُّعور بعدم الرّاحة أو القلق ليست الأحداث في حدّ ذاتها، ولكن كيفيّة ربط المشاعر بها وكيفيَّة التَّعامل معها، ومن ثم لا يتعلَّق العلاج بتجنُّب ما الذي يسبِّب المعاناة، ولكن بتقبُّل التَّجربة العقليَّة والنَّفسيَّة، وبالتَّالي تقليل شدَّة الأعراض، ومن هذا المنطلق تمَّت مساعدة الحالة على إدراك أفكارها والتَّعايش معها كما هي، وكذلك إدراكها لمشاعرها ومعرفة كيفيَّة التَّعبير عنها ووصفها، وأيضا تحديدها بالشَّكل الصَّحيح وامتلاك رؤية واقعيَّة وواضحة للمشاعر والانفعالات والأحاسيس ومن ثم تقبُّل الخبرات السِّلبيَّة والأفكار المرتبطة بها والانفعالات والذّكريات كما هي، كما ساعد العلاج الحالة على تجنّب الاندماج المعرفي الذي يدعم التَّجنُّب التَّجريبي، والذي هو محاولة لتعديل الشَّكل والتَّكرار، أو الحساسيَّة الموقفيَّة للأحداث الخاصة، حيث تمَّ التَّركيز من خلال الجلسات على تدريب الحالة على عدم الانسياق والانجراف وراء الكلمات التي تستدعى الخبرات السِّلبيَّة، كما ساهم فك الاندماج المعرفي عن الخبرات في الخروج من سيطرة الأفكار عليها والتَّخلِّي عن العاطفة وقوَّتها في التَّأثير عليها، والنَّظر إلى الأفكار على أنَّها مجرد أفكار وليست مفروضة عليها أو تمثّلها وعدم الهروب من الظروف الواقعيَّة التي وجدت فيها دون اختيار منها، فقد أسهمت الأنشطة والمناقشات الهادفة مع الحالة مساعدتهن على التَّعامل مع الأفكار غير المرغوب فيها بشأن من منظور مختلف، كما أسهمت فنِّيات الوعي باللَّحظة الحالية في تنميَّة وعيها بالحاضر والتَّعاطف مع الذَّات من خلال تدريبها على بعض السُّلوكيَّات العامَّة والخاصة كالشُّعور والتَّفكير بالذَّات

والآخرين حتى في ظلّ وجود مشاعر صعبة، كما تعلّمت من خلالها التَّخلص من هيمنة الماضي والتَّخوف من المستقبل عن طريق سيطرة التَّنبُّؤات والتَّفسيرات والتَّقييمات المستقبليَّة عن حياتها وحياة أطفالها، بحيث قامت بمعايشة الخبرة كاملة كما تحدّث في الحاضر دون القفز على تطوّراتها في المستقبل، ودون انفعال أو تشبث بأفكار مرتبطة بالماضي وذلك من خلال العديد من الأنشطة التي تمَّ تضمينها في البروتوكول، وأيضًا ساهمت عمليَّة الذَّات كسياق في تنمية الوعي بالذَّات دون التَّعلُّق بالأفكار السِّلبيَّة خاصَّة تلك الأفكار السِّلبيَّة الموجودة عن ذواتها والمتعلّقة بأطفالها، كما ساعدهن ذلك أيضًا في البحث عن قيم إيجابيَّة جديدة والالتزام بها والتَّخلِّي عن القيم السّلبيَّة السَّابقة، فمن خلال الجلسات تمَّت تنمية الوعي بإدراك الذَّات في سياق جديد مع الالتزام الذَّاتي بإحداث تغييرات سلوكيَّة تخدم التَّوجُّه القيمي لديها، ممَّا كان له أثر في حدوث تغيير إيجابي في السُّلوكيات والأفكار لديها. ومن ثم ساعدت فنّيات (ACT) الحالة في تغيير أفكارها السّلبيَّة والتَّمسّك بقيم إيجابيَّة جديدة، والالتزام بتطبيق أهداف واقعيَّة مسترشدة بقيمها، وذلك لعيش حياة ذات معنى رغم وجود المعاناة.

وكانت النَّتائج النِّهائيَّة كالتَّالي:

- انخفاض القلق المعمَّم لدى الحالة.
- أصبحت الحالة أكثر ثقة بالنّفس وتقدير لذاتها.
- أصبحت تنظر إلى الحياة بتفاؤل وإيجابيَّة.
- حدَّدت قيما هادفة ذات معنى منها العمل على تربيَّة أطفالها والاهتمام بهم بدلًا من التَّفكير السِّلبي والتَّوقّع الكارثي لما سيحلّ بهم في المستقبل.
- ابتكرت لنفسها مشروعًا تمثّل في شراء ماكينة خياطة والنّتاج إكسسوارات للفتيات الصَّغيرات والقيام ببيعها والكسب من خلالها مبتعدَة بذلك عن الفراغ وتحقيق مكاسب مادّية تعود عليها بالنَّفعِ.
- الابتعادُ عن اجترار الأفكار المتعلّقة بالماضي والتَّخوُّفات المتعلِّقة بالمستقبل من خلال التَّركيز على عيش اللَّحظة الحالية استنادًا إلى تدريبات اللَّحظة الحالية.

خاتمة:

يعدُّ الزَّواجُ -من خلال ما سبق- من أهمّ الرَّوابط المقدَّسة في جميع الأديان السَّماويَّة لأهمِّيَّته البالغة في بناء المجتمعات؛ لأنَّه يقوم على الاستقرار النَّفسي والروحي بين الزَّوجين إلَّا أنَّ الزَّواج المستقر والسَّعيد حقًّا يجب أن يرتكز على مجموعة من المتطلّبات أهمُّها النُّضج العقلي والنَّفسي والجسدي لكلا الزَّوجين وخاصَّة المرأة ومن هذا المنطلق يمكن إدراك أهمِّيَّة الاستقرار وعدم ممارسة العنف ضدّ المرأة مهما كان نوعه لما له من انعكاسات سلبيّة قد تأخذ أبعادًا مختلفة قد تؤثِّر على صحَّتها النَّفسيَّة واستقرارها الأسري والاجتماعي ومن هذا المنطلق أسفرت دراستنا على عدة توصيات تمثَّلت فيما يلي:

التوصيات:

- القيام بحملات توعيَّة للمجتمع المدني العنف الممارس ضدَّ المرأة وعائداته السِّلبيَّة على صحَّتهن النَّفسيَّة وتوافقهن النَّفسي الاجتماعي والزَّواجي.
- القيام بدروس وندوات وملتقيات على مستوى مؤسّسات الدَّولة المؤثّرة على الفكر المجتمعي خاصة المساجد والمدارس لتصحيح المفاهيم والنّصح والإرشاد على خطورة ممارسة العنف الأسري ضدّ المرأة.
- يجب علينا كأخصائيين مراعاة الانعكاسات السّلبية للعنف للممارس ضدّ المرأة على صحَّتها النَّفسيَّة في إطار التَّكفل بالحالات.
- الحث على وجوب تقديم المساندة الاجتماعيَّة والنَّفسيَّة للنِّساء ضحايا العنف الأسري بشتَّى أشكاله.
- على الباحثين الأكاديميين والمنظَّمات الحقوقيَّة الاهتمام أكثر بموضوع العنف المنزلي الممارس ضد المرأة وتكثيف النَّدوات والمحاضرات.
- تبصير المجتمع وتفعيل الحوار حول هذه الظَّاهرة وانعكاساتها.

قائمة المراجع:

1. راجا، شيلا .(2019): دليل عملي تكاملي لعلاج الصدمة النفسية واضطرابات كرب ما بعد الصدمة. ترجمة محمد نجيب الصبوة. القاهرة. مكتبة الأنجلو المصرية.

2. Bennett, R., & Oliver, J. E. (2019). Acceptance and Commitment Therapy: 100 Key Points and Techniques. Routledge.
3. Bluett, K.J. Homan, K.L.Morrison, M.E. Levin, M.P. Twohig .(2014). Acceptance and commitment therapy for anxiety and OCD spectrum disorders: An empirical review.Journal of Anxiety Disorders, 28, pp. 612-624: http ://dx.doi.org/10.1016/j.janxdis.2014.06.008
4. Harris.R.(2006).Embracing your demons: an overview of acceptance and commitment therapy.
5. Hayes, S. C. (2004). Acceptance and commitment therapy, relational frame theory, and the third Wave of behavioral and cognitive therapies. Behavior Therapy, 35(4), 639 665.
6. Luoma, J. B., Hayes, S. C., & Walser, R. D. (2017). Learning ACT: An acceptance and commitment therapy skills-training manual for therapists (2nd ed, Revised ed.). New Harbinger Publications. Context Press.
7. Ruiz, F.; Beltran, D.; Cifuentes, A.& Falcon, J. (2019). Single-case experimental design evaluation of repetitive negative thinking- focused acceptance and commitment therapy in generalized anxiety disorder with couple-related worry. International Journal of Psychology and Psychology Therapy, 19 (3), 261- 276.
8. Xu, H., O'Brien, H., & Chen, Y. (2020). Chinese international student stress and coping: A pilot study of acceptance and commitment therapy. Journal of Contextual Behavioral Science, (15), 135-141.

الحماية القانونيَّة للمرأة ضحّيَّة العنف في المجتمع الجزائري.

بن رابح مريم.
جامعة تلمسان.

◇◇

ملخص

المرأة هي نواة المجتمع والوعاء الحضاري، الذي يشكل العنصر الأساسي والرَّكيزة في المجتمع، فقضيتها حظيت باهتمام المشرعيَّة وفقهاء القانون.

وقد لمسنا ذلك من خلال نصوص التَّشريعات الوطنيَّة والمعاهدات الدَّولية، التي جلها كان ينص على مبدأ المساواة بينها وبين الرَّجل، بسبب الظّلم والمعانات، والعنف الذي كانت تتلقاه من جميع الجوانب (المجتمع، الأسرة...).

رغم أن مبادئ الإسلام توصي باحترام المرأة لقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ...**﴾ (سورة النساء الآية 1) وكذا قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّوَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا**﴾ (سورة الإسراء الآية 70) ويكرر ﷺ ذلك بقوله «كلكم لأدم وادم من تراب» وكذلك قوله (الناس سواسية كأسنان المشط)، وهذا التَّدقيق في البيان العربي والتي حملها القرآن الكريم، وكذا جاءت على لسان رسولنا الكريم، جاءت لتُؤَكِّد في صراحة التَّساوي بين الرّجل والمرأة في التّكوين والخلق والأصل وإنه لا تقوم الحياة إلى بهما معًا وهما شطران لنفس واحدة، ومن هنا جاءت أحكام الشَّريعة الإسلاميَّة لتضعهما في إطار واحد.

وبما أنَّ مبادئ الشَّريعة الإسلاميَّة تُعتبَر المصدر الثَّالث من مصادر القانون، فإنَّ موضوع المرأة كان من الأولويات التي تضمنتها برامج الحكومة الجزائريَّة منذُ الاستقلال إلى يومنا هذا. فقد حاولت أن تضع الدّولة حماية لائقة للمرأة عن طريق المصادقة على الاتّفاقيَّات الدَّوليَّة ووضع إستراتيجيَّة محكمة لمراعاة خصوصياتها وظروف عملها

وتقييد كل عمل يضرّ بصحَّتها ومسؤوليَّتها الأسريَّة.

- فهل نجح القانون الجزائري في توفير الأمن والطمأنينة للمرأة، وما مدى تأثيره بالمعاهدات الدَّوليَّة التي صادقت عليها الجزائر؟

وسنوضح كل هذه الحقوق التي تدعم المرأة كما يلي:

أولا. الحماية القانونيَّة للمرأة ضدَّ العنف في ظلِّ المعاهدات الدَّوليَّة:

- تمَّ تكريسُ الحماية القانونيَّة للمرأة ضدَّ العنف في إطار قرار اتّخذته الجمعيَّة العامَّة لمنظَّمة الأمم المتَّحدة تضمن إعلان بشأن القضاء على العنف ضدَّ المرأة، حيت نصَّت **الجمعيَّة العامَّة للأمم المتَّحدة** إعلان القضاء على العنف ضدَّ المرأة دون تصويت وذلك في قرارها 104/48 المؤرخ في 20 كانون الأول 1993 وأُورد فيه الاعتراف بـ: «الحاجة الملحَّة لتطبيقٍ شامل على المرأة من الحقوق والمبادئ المتعلّقة بالمساواة والأمن والحرّية والنزاهة والكرامة لجميع البشر».
- الاتّفاقيّات الدَّوليَّة التي انضمَّت إليها الجزائر والخاصَّة بحماية حقوق الإنسان وحقوق المرأة على وجه التَّحديد وكذا النّصوص القانونيّة تعنى بهذا الشأن، إضافة إلى دستور 2020 الذي نص على أن الدولة، من خلال وزارة التَّضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، تتكفَّل بالمرأة ضحيّة العنف وبأبنائها من خلال توفير هياكل الاستقبال.

اتّفاقيَّة القضاء على جميع أشكال التَّمييز ضدَّ المرأة المنعقد من طرف الجمعيَّة العامَّة للأمم المتَّحدة في: 18 ديسمبر 1979.

نلاحظ أنَّ ميثاق الأمم المتَّحدة يُؤَكِّد من جديد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسيَّة، وبكرامة الفرد وقدره، وبتساوي الرَّجل والمرأة في الحقوق.

نلاحظ أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يُؤَكِّدُ مبدأ عدم جواز التَّمييز، ويعلن أنَّ جميع النَّاس يولدون أحرارًا ومتساويين في الكرامة والحقوق، وأنَّ لكل إنسان حقّ التَّمتُّع بجميع الحقوق والحرّيات الواردة في الإعلان المذكور، دون أيّ تمييز، بما في ذلك التّمييز القائم على الجنس، على الدّول الأطراف في العهدين الدَّوليين الخاصّين

بحقوق الإنسان واجب ضمان مساواة الرّجل والمرأة في حقّ التَّمتُّع بجميع الحقوق الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثَّقافيَّة والمدنيَّة والسياسيَّة، كما تأخذ بعين الاعتبار الاتِّفاقيَّات الدَّوليَّة المعقودة برعاية الأمم المتَّحدة والوكالات المتخصّصة، التي تشجّع مساواة الرَّجل والمرأة في الحقوق.

أيضا القرارات والإعلانات والتَّوصيات التي اعتمدتها الأمم المتَّحدة والوكالات المتخصِّصة، للنُّهوض بمساواة الرَّجل والمرأة في الحقوق، يساورها القلق، مع ذلك، لأنَّه لا يزال هناك، على الرّغم من تلك الصُّكوك المختلفة، تمييز واسع النّطاق ضدَّ المرأة.

يُشَكِّلُ التَّمييز ضدَّ المرأة انتهاكًا لمبدأي المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان، ويُعَدُّ عقبة أمام مشاركة المرأة، على قدم المساواة مع الرَّجل، في حياة بلدهما السِّياسيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والثَّقافيَّة، ويعوق نمو رخاء المجتمع والأسرة، ويزيدُ من صعوبَة التَّنمية الكاملة لإمكانات المرأة في خدمة بلدها والبشريَّة، وإذ يساورها القلق، وهى ترى النِّساء، في حالات الفقر، لا يَنَلْنَ إلَّا أدنى نصيب من الغذاء والصِّحة والتَّعليم والتَّدريب وفرص العمالة والحاجات الأخرى، كما تؤمن بأنَّ إقامة النِّظام الاقتصادي الدَّولي الجديد، القائم على الإنصاف والعدل، سيسهم إسهامًا بارزًا في النُّهوض بالمساواة بين الرَّجل والمرأة.

وتنوّه بأنَّه لا بدَّ من استئصال جميع أشكال العنصريَّة والتَّمييز العنصري والاستعمار الجديد والعدوان والاحتلال الأجنبي والسَّيطرة الأجنبيَّة والتَّدخُّل في الشُّؤون الدَّاخليَّة للدّول إذا أريد للرّجال والنِّساء أن يتمتَّعوا بحقوقهم تمتُّعا كامِلًا.

وإذ تجزم بأنَّ مِنْ شأنِ تعزيز السِّلم والأمن الدَّوليين، وتخفيف حدَّة التَّوتر الدَّولي، وتبادل التَّعاون فيما بين جميع الدُّول بغض النَّظر عن نظمها الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة، ونزع السِّلاح العام ولا سيما نزع السِّلاح النَّووي في ظلِّ رقابة دوليَّة صارمة وفعالة، وتثبيت مبادئ العدل والمساواة والمنفعة المتبادلة في العلاقات بين البلدان، وإعمال حقِّ الشُّعوب الواقعة تحت السَّيطرة الأجنبيَّة والاستعمارية والاحتلال الأجنبي في تقرير المصير والاستقلال، وكذلك من شأن احترام السّيادة الوطنيَّة والسَّلامة

الإقليميَّة، النُّهوض بالتَّقدم الاجتماعي والتَّنمية، والإسهام، نتيجة لذلك في تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة.

وإيمانا منها بأنَّ التَّنمية التَّامة والكاملة لأي بلد، ورفاهية العالم، وقضية السّلم، تتطلّب جميعا مشاركة المرأة، على قدم المساواة مع الرَّجل، أقصى مشاركة ممكنة في جميع الميادين، فتضع نصب عينها دور المرأة العظيم في رفاه الأسرة وفى تنمية المجتمع، الذي لم يعترفْ به حتى الآن على نحو كامل، والأهمِّية الاجتماعيَّة للأمومة ولدور الوالدين كليهما في الأسرة وفى تنشئة الأطفال، وتدرك أنَّ دور المرأة في الإنجاب لا يجوز أن يكون أساسًا للتَّمييز؛ بل إنَّ تنشئة الأطفال تتطلَّب بدلا من ذلك تقاسم المسؤوليَّة بين الرَّجل والمرأة والمجتمع ككل.

وإذ تدرك أنَّ تحقيق المساواة الكاملة بين الرَّجل والمرأة يتطلَّب إحداث تغيير في الدَّور التَّقليدي للرجل وكذلك في دور المرأة في المجتمع والأسرة، وقد عقدت العزم على تنفيذ المبادئ الواردة في إعلان القضاء على التَّمييز ضد المرأة، وعلى أن تتَّخذ، لهذا الغرض، التَّدابير التي يتطلّبها القضاء على هذا التَّمييز بجميع أشكاله ومظاهره.

قد اتّفقت الدُّول المشاركة في الاتِّفاقيَّة على ما يلي:

الجزء الأول:

المادة 1:

لأغراض هذه الاتّفاقيَّة يعنى مصطلح «التَّمييز ضدَّ المرأة» أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسيَّة في الميادين السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعية والثَّقافيَّة والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتُّعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النَّظر عن حالتها الزَّوجيَّة وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل.

المادة 2:

تشجب الدّول الأطراف جميع أشكال التَّمييز ضدَّ المرأة، وتتَّفق على أن تنتهج،

بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء، سياسة تستهدف القضاء على التَّمييز ضدّ المرأة، وتحقيقًا لذلك تتعهَّد بالقيام بما يلي:

أ. إدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنيَّة أو تشريعاتها المناسبة الأخرى، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن، وكفالة التَّحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال التَّشريع وغيره من الوسائل المناسبة.

ب. اتّخاذ المناسب من التَّدابير، تشريعيَّة وغير تشريعيَّة، بما في ذلك ما يناسب من جزاءات، لحظر كل تمييز ضد المرأة.

ت. فرض حماية قانونيَّة لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وضمان الحماية الفعَّالة للمرأة، عن طريق المحاكم ذات الاختصاص والمؤسّسات العامّة الأخرى في البلد، من أي عمل تمييزي.

ث. الامتناع عن مباشرة أي عمل تمييزي أو ممارسة تمييزية ضدّ المرأة، وكفالة تصرف السّلطات والمؤسّسات العامّة بما يتّفق وهذا الالتزام.

ج. اتّخاذ جميع التّدابير المناسبة للقضاء على التّمييز ضدّ المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسّسة.

ح. اتّخاذ جميع التّدابير المناسبة، بما في ذلك التّشريعي منها، لتغيير أو إبطال القائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزا ضدّ المرأة.

خ. إلغاء جميع الأحكام الجزائيّة الوطنيّة التي تشكّل تمييزا ضد المرأة.

المادة 3:

تتّخذ الدُّول الأطراف في جميع الميادين، ولا سيما الميادين السّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة، كلّ التَّدابير المناسبة، بما في ذلك التَّشريعي منها، لكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين، وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحرّيات الأساسيّة والتَّمتع بها على أساس المساواة مع الرَّجل.

المادة 4.

1. لا يعتبر اتّخاذ الدّول الأطراف تدابير خاصَّة مؤقَّتة تستهدف التَّعجيل بالمساواة الفعليَّة بين الرجل والمرأة تمييزا بالمعنى الذي تأخذ به هذه الاتِّفاقيَّة، ولكنَّه يجب

ألا يستتبع، على أي نحو، الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التَّدابير متَى تحقَّقت أهداف التَّكافؤ في الفرص والمعاملة.

2. لا يُعتَبَر اتّخاذ الدّول الأطراف تدابير خاصة تستهدف حماية الأمومة، بما في ذلك تلك التَّدابير الواردة في هذه الاتّفاقيَّة، إجراء تمييزيًّا.

المادَّة 5:

تتَّخذ الدّول الأطراف جميع التَّدابير المناسبة لتحقيق ما يلي:

أ. تغيير الأنماط الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة لسلوك الرَّجل والمرأة، بهدف تحقيق القضاء على التَّحيّزات والعادات العرفيَّة وكل الممارسات الأخرى القائمة على الاعتقاد بكون أي من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر، أو على أدوار نمطيَّة للرَّجل والمرأة.

ب. كفالة تضمين التَّربية العائليَّة فهما سليما للأمومة بوصفها وظيفة اجتماعيَّة، الاعتراف بكون تنشئة الأطفال وتربيتهم مسؤوليَّة مشتركة بين الأبوين على أنْ يكون مفهومًا أنَّ مصلحة الأطفال هي الاعتبار الأساسي في جميع الحالات.

المادة 6:

تتَّخذُ الدُّول الأطراف جميع التَّدابير المناسبة، بما في ذلك التَّشريعي منها، لمكافحة جميع أشكال الاتّجار بالمرأة واستغلال بغاء المرأة.

الجزء الثاني:

المادة 7:

تتَّخذُ الدُّول الأطراف جميع التَّدابير المناسبة للقضاء على التَّمييز ضد المرأة في الحياة السياسيَّة والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرَّجل، الحقّ في:

أ. التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامَّة، والأهليَّة للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام.

ب. المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفى تنفيذ هذه السياسة، وفى شغل الوظائف العامّة، وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكوميّة.

ت. المشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد.

المادة 8:

تتخذ الدّول الأطراف جميع التّدابير المناسبة لتكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، ودون أي تمييز، فرصة تمثيل حكومتها على المستوى الدّولي والاشتراك في أعمال المنظمات الدّولية.

المادة 9:

1. تمنح الدّول الأطراف المرأة حقوقًا مساوية لحقوق الرّجل في اكتساب جنسيتها أو تغييرها أو الاحتفاظ بها، وتضمن بوجه خاص ألا يترتب على الزّواج من أجنبي، أو على تغيير الزوج لجنسيته أثناء الزواج، أن تتغير تلقائيا جنسيّة الزّوجة، أو أن تصبح بلا جنسيّة، أو أن تفرض عليها جنسيّة الزوج.
2. تمنح الدّول الأطراف المرأة حقا مساويا لحق الرّجل فيما يتعلّق بجنسيّة أطفالهما.

الجزء الثالث:

المادة 10:

تتّخذ الدّول الأطراف جميع التّدابير المناسبة للقضاء على التّمييز ضد المرأة لكي تكفل لها حقوقا مساوية لحقوق الرّجل في ميدان التّربية، وبوجه خاص لكي تكفل، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة:

أ. شروط متساوية في التّوجيه الوظيفي والمهني، والالتحاق بالدّراسات والحصول على الدّرجات العلميّة في المؤسسات التّعليميّة على اختلاف فئاتها، في المناطق الرّيفيّة والحضرية على السّواء، وتكون هذه المساواة مكفولة في مرحلة الحضانة وفي التّعليم العام والتّقني والمهني والتّعليم التّقني العالي، وكذلك في جميع أنواع التّدريب المهني.

ب. التّساوي في المناهج الدّراسيّة، وفي الامتحانات، وفي مستويات مؤهّلات المدرسين، وفي نوعية المرافق والمعدات الدّراسيّة.

ت. القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل ودور المرأة في جميع مراحل التّعليم بجميع أشكاله، عن طريق تشجيع التّعليم المختلط، وغيره من أنواع التّعليم التي تساعد في تحقيق هذا الهدف، ولا سيما عن طريق تنقيح كتب الدّراسة والبرامج

المدرسية وتكييف أساليب التّعليم.

ث. التّساوي في فرص الحصول على المنح والإعانات الدّراسية الأخرى.

ج. التّساوي في فرص الإفادة من برامج مواصلة التّعليم، بما في ذلك برامج تعليم الكبار ومحو الأمّيَّة الوظيفي، ولا سيما البرامج التي تهدف إلى التّعجيل بقدر الإمكان بتضييق أي فجوة في التّعليم قائمة بين الرّجل والمرأة.

ح. خفض معدّلات ترك الطّالبات الدراسة، وتنظيم برامج للفتيات والنّساء اللائي تركن المدرسة قبل الأوان.

خ. التّساوي في فرص المشاركة النّشطة في الألعاب الرياضيّة والتّربية البدنية.

د. إمكانيّة الحصول على معلومات تربوية محدّدة تساعد على كفالة صحة الأسر ورفاهيتها، بما في ذلك المعلومات والإرشادات التي تتناول تنظيم الأسرة.

المادة 11:

1. تتّخذ الدّول الأطراف جميع التّدابير المناسبة للقضاء على التّمييز ضد المرأة في ميدان العمل لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، الحقوق نفسها ولا سيما:

أ. الحق في العمل بوصفه حقا ثابتا لجميع البشر.

ب. الحق في التّمتع بفرص العمالة نفسها، بما في ذلك تطبيق معايير اختيار واحدة في شؤون الاستخدام.

ت. الحقّ في حرّية اختيار المهنة ونوع العمل، والحق في التّرقية والأمن على العمل وفى جميع مزايا وشروط الخدمة، والحقّ في تلقي التّدريب وإعادة التَّدريب المهني، بما في ذلك التّلمذة الحرفيّة والتّدريب المهني المتقدم والتّدريب المتكرّر.

ث. الحق في المساواة في الأجر، بما في ذلك الاستحقاقات، والحق في المساواة في المعاملة فيما يتعلّق بالعمل ذي القيمة المساوية، وكذلك المساواة في المعاملة في تقييم نوعية العمل.

ج. الحقّ في الضّمان الاجتماعي، ولا سيما في حالات التّقاعد والبطالة والمرض والعجز والشّيخوخة وغير ذلك من حالات عدم الأهلية للعمل، وكذلك الحق في إجازة

مدفوعة الأجر.

ح. الحق في الوقاية الصّحِّيَّة وسلامة ظروف العمل، بما في ذلك حماية وظيفة الإنجاب.

2. توخّيا لمنع التّمييز ضدّ المرأة بسبب الزّواج أو الأمومة، ضمانا لحقها الفعلي في العمل، تتّخذ الدّول الأطراف التّدابير المناسبة:

أ. لحظر الفصل من الخدمة بسبب الحمل أو إجازة الأمومة والتّمييز في الفصل من العمل على أساس الحالة الزّوجيَّة، مع فرض جزاءات على المخالفين.

ب. لإدخال نظام إجازة الأمومة المدفوعة الأجر أو المشفوعة بمزايا اجتماعيّة مماثلة دون فقدان للعمل السّابق أو للأقدميّة أو للعلاوات الاجتماعيّة.

ت. لتشجيع توفير الخدمات الاجتماعيّة المساندة اللّازمة لتمكين الوالدين من الجمع بين الالتزامات العائلية وبين مسؤوليات العمل والمشاركة في الحياة العامّة، ولا سيما عن طريق تشجيع إنشاء وتنمية شبكة من مرافق رعاية الأطفال.

ث. لتوفير حماية خاصة للمرأة أثناء فترة الحمل في الأعمال التي يثبت أنها مؤذية لها.

3. يجب أن تستعرضَ التّشريعات الوقائيّة المتّصلة بالمسائل المشمولة بهذه المادة استعراضا دوريًّا في ضوء المعرفة العلميّة والتّكنولوجيّة، وأن يتمّ تنقيحها أو إلغاؤها أو توسيع نطاقها حسب الاقتضاء.

المادة 12:

1. تتّخذ الدّول الأطراف جميع التّدابير المناسبة للقضاء على التّمييز ضدّ المرأة في ميدان الرّعاية الصّحيّة من أجل أن تضمن لها، على أساس المساواة بين الرّجل والمرأة، الحصول على خدمات الرّعاية الصّحِّيَّة، بما في ذلك الخدمات المتعلّقة بتنظيم الأسرة.

2. بالرّغم من أحكام الفقرة 1 من هذه المادة تكفل الدّول الأطراف للمرأة خدمات مناسبة فيما يتعلّق بالحمل والولادة وفترة ما بعد الولادة، موفرة لها خدمات مجانية عند الاقتضاء، وكذلك تغذية كافية أثناء الحمل والرضاعة.

المادة 13:

تتّخذ الدّول الأطراف جميع التّدابير المناسبة للقضاء على التّمييز ضدّ المرأة في المجالات الأخرى للحياة الاقتصاديّة والاجتماعيَّة لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرّجل والمرأة الحقوق نفسها، ولا سيما:

أ. الحق في الاستحقاقات العائليّة.

ب. الحقّ في الحصول على القروض المصرفيّة، والرّهون العقاريّة وغير ذلك من أشكال الائتمان المالي.

ت. الحقّ في الاشتراك في الأنشطة التّرويحية والألعاب الرياضيّة وفى جميع جوانب الحياة الثّقافيّة.

المادة 14:

1. تضعُ الدّول الأطراف في اعتبارِها المشاكل الخاصّة التي تواجهها المرأة الريفيّة، والأدوار الهامّة التي تؤديها في توفير أسباب البقاء اقتصاديا لأسرتها، بما في ذلك عملها في قطاعات الاقتصاد غير النّقديّة، وتتّخذ جميع التّدابير المناسبة لكفالة تطبيق أحكام هذه الاتّفاقيّة على المرأة في المناطق الريفيّة.

2. تتخذ الدّول الأطراف جميع التّدابير المناسبة للقضاء على التّمييز ضدّ المرأة في المناطق الريفيّة لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرّجل والمرأة، أن تشارك في التّنمية الرّيفيّة وتستفيد منها، وتكفل للريفيّة بوجه خاص الحقّ في:

أ. المشاركة في وضع وتنفيذ التّخطيط الإنمائي على جميع المستويات.

ب. الوصولُ إلى تسهيلات العناية الصّحّيّة الملائمة، بما في ذلك المعلومات والنّصائح والخدمات المتعلّقة بتنظيم الأسرة.

ت. الاستفادَة بصورة مباشرة من برامج الضّمان الاجتماعي.

ث. الحصولُ على جميع أنواع التّدريب والتّعليم، الرّسمي وغير الرّسمي، بما في ذلك ما يتّصل منه بمحو الأمّيَّة الوظيفي، وكذلك التّمتُّع خصوصًا بكافّة الخدمات المجتمعيّة والإرشاديّة، وذلك لتحقيق زيادة كفاءتها التّقنيّة.

ج. تنظيم جماعات المساعدة الذّاتيّة والتّعاونيات من أجل الحصول على فرص

اقتصاديّة مكافئة لفرص الرّجل عن طريق العمل لدى الغير أو العمل لحسابهن الخاص.

ح. المشاركة في جميع الأنشطة المجتمعيّة.

خ. فرصة الحصول على الائتمانات والقروض الزّراعيّة، وتسهيلات التّسويق، والتّكنولوجيا المناسبة، والمساواة في المعاملة في مشاريع إصلاح الأراضي والإصلاح الزّراعي وكذلك في مشاريع التّوطين الرّيفي.

د. التّمتع بظروف معيشيّة ملائمة، ولا سيما فيما يتعلّق بالإسكان والمرافق الصّحّيّة والإمداد بالكهرباء والماء، والنّقل، والمواصلات.

الجزء الرابع:

المادة 15:

1. تعترفُ الدّول الأطراف للمرأة بالمساواة مع الرّجل أمام القانون.
2. تمنح الدّول الأطراف المرأة، في الشّؤون المدنيّة، أهلية قانونيّة مماثلة لأهلية الرّجل، وتساوى بينها وبينه في فرص ممارسة تلك الأهليّة. وتكفل للمرأة، بوجه خاص، حقوقا مساوية لحقوق الرّجل في إبرام العقود وإدارة الممتلكات، وتعاملهما على قدم المساواة في جميع مراحل الإجراءات القضائيّة.
3. تتّفق الدّول الأطراف على اعتبار جميع العقود وسائر أنواع الصّكوك الخاصّة التي يكون لها أثر قانوني يستهدف الحدّ من الأهليّة القانونيّة للمرأة باطلة ولاغية.
4. تمنحُ الدّول الأطراف الرّجل والمرأة الحقوق نفسها فيما يتعلّق بالتّشريع المتّصل بحركة الأشخاص وحرّية اختيار محل سكناهم وإقامتهم.

المادة 16:

1. تتّخذ الدّول الأطراف جميع التّدابير المناسبة للقضاء على التّمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلّقة بالزّواج والعلاقات العائلية، وبوجه خاص تضمن، على أساس المساواة بين الرّجل والمرأة:

أ. الحق نفسه في عقد الزواج.

ب. الحق نفسه في حرّيّة اختيار الزّوج، وفى عدم عقد الزّواج إلا برضاها الحرّ الكامل.

ت. الحقوق نفسه والمسؤوليات أثناء الزّواج وعند فسخه.

ث. الحقوق نفسه والمسؤوليات بوصفهما أبوين، بغض النّظر عن حالتهما الزّوجيّة، في الأمور المتعلّقة بأطفالهما وفى جميع الأحوال، يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأوّل.

ج. الحقوق نفسه في أن تقرّر، بحرّيّة وبإدراك للنّتائج، عدد أطفالها والفاصل بين الطفل والذي يليه، وفى الحصول على المعلومات والتّثقيف والوسائل الكفيلة بتمكينها من ممارسة هذه الحقوق.

ح. الحقوق نفسه والمسؤوليات فيما يتعلّق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنيهم، أو ما شابه ذلك من الأعراف، حين توجد هذه المفاهيم في التّشريع الوطني، وفى جميع الأحوال يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأوّل.

خ. الحقوق نفسه الشَّخصيّة للزّوج والزّوجة، بما في ذلك الحق في اختيار اسم الأسرة والمهنة ونوع العمل.

د. الحقوق نفسه لكلا الزّوجين فيما يتعلّق بملكيّة وحيازة الممتلكات والإشراف عليها وإدارتها والتّمتع بها والتّصرّف فيها، سواء بلا مقابل أو مقابل عوض.

2. لا يكون لخطوبة الطفل أو زواجه أي أثر قانوني، وتتّخذ جميع الإجراءات الضّرورية، بما في ذلك التّشريعي منها، لتحديد سن أدنى للزَّواج ولجعل تسجيل الزّواج في سجل رسمي أمرا إلزاميًّا.

الجزء الخامس:

المادة 17:

1. من أجل دراسة التّقدم المحرز في تنفيذه هذه الاتفاقيّة، تنشأ لجنة للقضاء على التّمييز ضد المرأة (يشار إليها فيما يلي باسم اللجنة) تتألّف، عند بدءِ نفاذ الاتِّفاقيَّة، من ثمانية عشر خبيرًا وبعد تصديق الدَّولة الطَّرف الخامسة والثلاثين عليها أو انضمامها إليها من ثلاثة وعشرين خبيرا من ذوى المكانة الخلقيَّة الرَّفيعة والكفاءة العالية في الميدان الذي تنطبق عليه هذه الاتِّفاقيَّة، تنتخبهم الدّول الأطراف من بين مواطنيها ويعملون بصفتهم الشَّخصيَّة، مع إيلاء الاعتبار لمبدأ

التَّوزيع الجغرافي العادل ولتمثيل مختلف الأشكال الحضاريَّة وكذلك النُّظم القانونيَّة الرَّئيسة.

2. ينتخبُ أعضاء اللَّجنة بالاقتراع السِّرِّي من قائمة أشخاص ترشّحهم الدّول الأطراف ولكلّ دولة طرف أن ترشّح شخصًا واحدًا من بين مواطنيها.
3. يجرى الانتخاب الأوَّل بعد ستَّة أشهر من تاريخ بدء نفاد هذه الاتِّفاقيَّة، وقبل ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ كل انتخاب، يوجه الأمين العام للأمم المتَّحدة رسالة إلى الدّول الأطراف يدعوها فيها إلى تقديم ترشيحاتها في غضون شهرين، ويُعدُّ الأمين العام قائمة ألفبائية بجميع الأشخاص المرشّحين على هذا النَّحو، مع ذكر الدَّولة الطَّرف التي رشّحت كلا منهم، ويبلغها إلى الدّول الأطراف.
4. تُجْرَى انتخابات أعضاء اللَّجنة في اجتماع للدّول الأطراف يدعو إليه الأمين العام في مقرّ الأمم المتَّحدة، وفى ذلك الاجتماع، الذي يشكِّل اشتراك ثلثي الدّول الأطراف فيه نصابا قانونيًّا له، يكون الأشخاص المنتخبون لعضويّة اللّجنة هم المرشحون الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات وعلى أكثريّة مطلّقة من أصوات ممثّلي الدّول الأطراف الحاضرين والمصوتين.
5. ينتخب أعضاء اللّجنة لفترة مدّتها أربع سنوات، غير أن فترة تسعة من الأعضاء المنتخبين في الانتخاب الأوّل تنقضي في نهاية فترة سنتين، ويقوم رئيس اللّجنة، بعد الانتخاب الأول فورا، باختيار أسماء هؤلاء الأعضاء التّسعة بالقرعة.
6. يجرى انتخاب أعضاء اللّجنة الإضافيين الخمسة وفقا لأحكام الفقرات 2 و3 و4 من هذه المادّة بعد التَّصديق أو الانضمام الخامس والثّلاثين، وتنتهي ولاية اثنين من الأعضاء الإضافيين المنتخبين بهذه المناسبة في نهاية فترة سنتين، ويتم اختيار اسميهما بالقرعة من قبل رئيس اللّجنة.
7. لملء الشّواغر الطّارئة، تقوم الدّولة الطّرف التي كف خبيرها عن العمل كعضو في اللَّجنة بتعيين خبير آخر من بين مواطنيها، رهنا بموافقة اللَّجنة.
8. يتلقَّى أعضاء اللَّجنة، بموافقة الجمعيَّة العامَّة، مكافآت تدفعُ من موارد الأمم المتَّحدة بالأحكام والشُّروط التي تحدّدها الجمعيَّة، مع إيلاء الاعتبار لأهمِّيَّة المسؤوليات المنوطة باللَّجنة.

9. يُوفِّرُ الأمين العام للأمم المتَّحدة ما يلزم اللَّجنة من موظَّفين ومرافق للاضطلاع بصورة فعالة بالوظائف المنوطة بها بموجب هذه الاتّفاقيَّة.

المادة 18:

1. تتعهَّد الدُّول الأطراف بأن تقدِّم إلى الأمين العام للأمم المتَّحدة، تقريرًا عمَّا اتّخذته من تدابير تشريعيَّة وقضائيَّة وإدارية وغيرها من أجل إنفاذ أحكام هذه الاتِّفاقيَّة وعن التَّقدُّم المحرز في هذا الصَّدد، كيما تنظر اللَّجنة في هذا التقرير وذلك:
أ. في غضون سنة واحدة من بدء النفاد بالنسبة للدّولة المعنيَّة.
ب. وبعد ذلك كل أربع سنوات على الأقل، وكذلك كلما طلبت اللجنة ذلك.

2. يجوز أن تُبَيّن التَّقارير العوامل والصِّعاب التي تُؤَثِّرُ على مدى الوفاء بالالتزامات المقرّرة في هذه الاتِّفاقيَّة.

المادَّة 19:

1. تعتمد اللَّجنة النِّظام الدَّاخلي الخاص بها.
2. تنتخب اللَّجنة أعضاء مكتبها لفترة سنتين.

المادة 20:

1. تجتمع اللَّجنة، عادة، مدى فترة لا تزيد على أسبوعين سنويًّا للنَّظر في التَّقارير المقدمة وفقًا للمادَّة 18 من هذه الاتفاقيَّة.
2. تُعقَدُ اجتماعات اللَّجنة عادة في مقرِّ الأمم المتَّحدَة أو في أي مكان مناسب آخر تحدّده اللَّجنة.

المادة 21:

1. تُقدِّم اللَّجنة تقريرًا سنويًّا عن أعمالها إلى الجمعيَّة العامَّة للأمم المتَّحدة بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولها أن تقدم مقترحات وتوصيات عامَّة مبنية على دراسة التَّقارير والمعلومات الواردة من الدّول الأطراف، وتدرج تلك المقترحات والتَّوصيات العامَّة في تقرير اللَّجنة مشفوعة بتعليقات الدّول الأطراف، إن وُجِدَت.
2. يحيل الأمين العام تقارير اللَّجنة إلى لجنة مركز المرأة، لغرض إعلامها.

المادة 22:

يحقُّ للوكالات المتخصّصة أن توفدَ من يمثّلها لدى النَّظر في تنفيذِ ما يقع في نطاق أعمالها من أحكام هذه الاتّفاقيَّة، وللجنة أن تدعو الوكالات المتخصّصة إلى تقديم تقارير عن تنفيذ الاتفاقيَّة في المجالات التي تقع في نطاق أعمالها.

الجزء السادس

المادة 23:

ليس في هذه الاتّفاقيَّة ما يمسُّ أيَّة أحكام تكون أكثر مواتاة لتحقيق المساواة بين الرَّجل والمرأة تكون واردة:

أ. في تشريعات دولة طرف ما.

ب. أو في أية اتّفاقيَّة أو معاهدة أو اتّفاق دولي نافذ إزاء تلك الدَّولة.

المادة 24:

تتعهَّدُ الدّول الأطراف باتّخاذ جميع ما يلزم من تدابير على الصَّعيد الوطني تستهدف تحقيق الإعمال الكامل للحقوق المعترف بها في هذه الاتّفاقيَّة.

المادة 25:

1. يكون التَّوقيع على هذه الاتفاقيَّة متاحا لجميع الدّول.
2. يسمَّى الأمين العام للأمم المتَّحدة وديعا لهذه الاتّفاقيَّة.
3. تخضع هذه الاتّفاقيَّة للتَّصديق، وتودع صكوك التَّصديق لدى الأمين العام للأمم المتَّحدة.
4. يكون الانضمام إلى هذه الاتّفاقيَّة متاحًا لجميع الدّول، ويقع الانضمام بإيداع صكِّ انضمام لدى الأمين العام للأمم المتَّحدة.

المادة 26:

1. لأيَّة دولة طرف، في أي وقت، أن تطلّب إعادة النَّظر في هذه الاتّفاقيَّة، وذلك عن طريق إشعار خطى يوجه إلى الأمين العام للأمم المتَّحدة.
2. تقرر الجمعيَّة العامَّة للأمم المتَّحدة الخطوات التي تتَّخذ، عند اللّزوم، إزاء مثل

هذا الطلب.

المادة 27:

1. يبدأ نفاذ (تنفيذ) هذه الاتفاقيَّة في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ إيداع صكّ التَّصديق أو الانضمام العشرين لدى الأمين العام للأمم المتحدة.
2. أمَّا الدّول التي تصدق هذه الاتفاقيَّة أو تنظِّم إليها بعد إيداع صك التصديق أو الانضمام العشرين فيبدأ نفاذ الاتفاقيَّة إزاءها في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ إيداع هذه الدّولة صكّ تصديقها أو انضمامها.

المادة 28:

1. يتلقَّى الأمين العام للأمم المتَّحدة نص التَّحفُّظات التي تبديها الدّول وقت التَّصديق أو الانضمام، ويقوم بتعميمها على جميع الدول.
2. لا يجوز إبداء أي تحفُّظ يكون منافيًا لموضوع هذه الاتفاقيَّة وغرضها.
3. يجوز سحب التَّحفظات في أي وقت بتوجيه إشعار بهذا المعنى إلى الأمين العام للأمم المتَّحدة، الذي يقوم عندئذ بإبلاغ جميع الدّول به، ويصبح هذا الإشعار نافذ المفعول اعتبارا من تاريخ تلقيه.

المادة 29:

1. يعرضُ للتَّحكيم أي خلاف بين دولتين أو أكثر من الدُّول الأطراف حول تفسير أو تطبيق هذه الاتِّفاقيَّة لا يسوى عن طريق المفاوضات، وذلك بناءً على طلب واحدة من هذه الدول، فإذا لم يتمكَّن الأطراف، خلال ستَّة أشهر من تاريخ طلب التَّحكيم، من الوصول إلى اتِّفاق على تنظيم أمر التَّحكيم، جاز لأيّ من أولئك الأطراف إحالة النِّزاع إلى محكمة العدل الدَّوليَّة بطلب يقدم وفقا للنِّظامِ الأساسي للمحكمَة.
2. لأيَّة دولة طرف أن تعلن، لدى توقيع هذه الاتّفاقيَّة أو تصديقها أو الانضمام إليها، أنَّها لا تَعتَبِرُ نفسها ملزمة بالفقرة 1 من هذه المادة، ولا تكون الدّول الأطراف الأخرى ملزمة بتلك الفقرة إزاء أيَّة دولة طرف أبدت تحفُّظا من هذا القبيل.
3. لأيَّة دولة طرف أبدَت تحفُّظا وفقا للفقرة 2 من هذه المادَّة أن تسحب هذا التَّحفظ متى شاءت بإشعار توجهه إلى الأمين العام للأمم المتَّحدة.

المادة 30:

تودعُ هذه الاتّفاقيَّة، التي تتساوى في الحجية نصوصها بالأسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية لدى الأمين العام للأمم المتحدة، وإثباتا لذلك، قام الموقعون أدناه، المفوضون حسب الأصول، بإمضاء هذه الاتِّفاقيَّة.

ثانيا. الحماية القانونيَّة للمرأة ضدَّ العنف في ظلِّ التَّشريع الجزائري:

يُؤَمِّنُ المُشَرِّعُ الجزائري حماية للفتيات والنساء من خلال إصداره ترسانة من القوانين التي تحميها من مختلف الممارسات، على غرار تجريم العنف الأسري، والزّوجي، والتّعريف بآليات الحماية، والخدمات المتاحة من طرف القطاعات، والعقوبات المفروضة على المعتدين.

كما وجب احترام خصوصيَّة الضَّحايا، من خلال التَّستُّر عن نشر تفاصيل قد تكشف هوية الضَّحايا، أو تزيد من معاناتهم النَّفسيَّة؛ إذ يمكن استخدام أسماء مستعارة، وتجنّب عرض صور الضَّحايا أو مواقع الحوادث عن طريق الإعلان أو مواقع التَّواصل الاجتماعي.

- قوانين الحماية المقرَّرة في الدُّستور: أي دستور 1996، الذي كرّس الدَّور السِّياسي للمرأة، وكفل مبدأ عدم التَّمييز على أساس النَّوع في المادة 31: والتي تنصُّ على أن تستهدف المؤسَّسات ضمان مساواة كلّ المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوّق تفتّح شخصية الإنسان، وتحوّل دون مشاركة الجميع الفعليَّة في الحياة السّياسيَّة، والاقتصاديَّة، والاجتماعيَّة، والثقافيَّة.
- كذا دستور 2020 الذي نصَّ على حماية الدَّولة للمرأة في كلّ الأماكن والظّروف، في الفضاء العمومي وفي الحياة المهنيَّة والخاصَّة، حيث تُشيرُ المادة 37 على الحقّ في المساواة أمام القانون وحظر التَّمييز على أساس الجنس، كما تضمَّن الدُّستور أحكامًا خاصَّة عن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. ونصَّت المادة 68 أن الدَّولة تعمل على ترقية التَّناصف بين الرِّجال والنِّساء في سوق التَّشغيل، وتُشجِّع على ترقية المرأة في مناصب المسؤوليَّة في الهيئات والإدارات العموميَّة وعلى مستوى المؤسسات.

- المادَّة 40. كما نصَّ على حماية الدَّولة لحقوق الطفل والأسرة، مع مراعاة المصلحة العليا للطفل، وأن القانون يعاقب كل أشكال العنف ضدّ الأطفال. في المادة 71.

اعترَفَ المُشَرّع الجزائري للمرأة بمقتضى الأمر رقم 05 – 02 المؤرخ في 27 فبراير 2005 المعدّل لقانون الأسرة بمزيد من الحرِّيَّة في إبرام زواجها من خلال سماحه لها باختيار وليها، كما حاول خلق نوع من المساواة بين الزَّوجين بتقييده لحق الزَّوج في التَّعدُّد، وإلغائه لواجب طاعة الزَّوجة لزوجها، زيادة على إعادة تنظيمه لوظائف الزَّوجين داخل الأسرة، ولقد هدف المشرّع من جرّاء هذا التَّعديل الى تجسيد المساواة بين الجنسين استنادًا للدُّستور الذي نص في مادة 29 منه على أن «كلّ المواطنين سواسية أمام القانون.

ومن أجل إعطاء حماية أكثر للمرأة أصدر المُشَرّع أحكامًا ردعيّة في العديد من القوانين، التي عرفت تعديلات هامَّة لا سيما في السَّنوات: 2015، و2020، و2024. كما يلي:

قانون العقوبات:

بموجب تعديل قانون العقوبات سنة 2015 أُدرِجَت مواد جديدة لمكافحة كلّ أشكال العنف ضد المرأة؛ سواء كان مادِّيًّا أو لفظيًّا أو نفسيًّا أو جنسيًّا، وذلك على النَّحو التَّالي: العنف المادّي الصَّادر من الغير: يتمثَّل في أفعال الضَّرب والجرح وأعمال العنف أو التَّعدِّي.

- **المادة 264:** (معدلة بالقانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006) كل من أحدث عمدًا جروحًا للغير أو ضربة أو ارتكب أي عمل آخر من أعمال العنف أو التَّعدِّي، يعاقب بالحبس من سنة (1) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 500.000 دج، إذا نتج عن هذه الأنواع من العنف مرض أو عجز كلي عن العمل لمدة تزيد عن خمسة عشر (15) يومًا.
- **المادة 264:** (معدلة) من أحدث عمدا جروحًا للغير أو ضرب أو ارتكب أي عمل آخر من أعمال العنف أو التَّعدِّي، يعاقب بالحبس من سنة (1) إلى خمس (5)

سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 500.000 دج، إذا نتج عن هذه الأنواع من العنف مرض أو عجز آلي عن العمل لمدّة تزيد عن خمسة عشر (15) يوما، ويجوز علاوة على ذلك أن يحرّم الفاعل من الحقوق الواردة في المادة 14 من هذا القانون من سنة (1) على الأقل إلى خمس (5) سنوات على الأكثر، وإذا ترتّب على أعمال العنف الموضّحة أعلاه، فقد أو بتر إحدى الأعضاء أو الحرمان من استعماله أو فقد البصر أو فقد إبصار إحدى العينين أو أية عاهة مستديمة أخرى فيعاقب الجاني بالسّجن المؤقَّت من خمس إلى عشر سنوات، وإذا أفضى الضَّرب أو الجرح الذي ارتكب عمدا إلى الوفاة دون قصد إحداثها فيعاقب الجاني بالسّجن المؤقت من عشر إلى عشرين سنة.

- **المادة 265**: إذا وجد سبق إصرار أو ترصّد، فإنَّ العقوبة تكون السّجن المؤبّد إذا حدثت الوفاة، وتكون السّجن المؤَقَّت من عشر سنوات إلى عشرين سنة إذا أدَّت أعمال العنف إلى فقد أو بتر أحد الأعضاء أو الحرمان من استعماله أو فقد البصر أو فقد إبصار إحدى العينين أو أيّة عاهة مستديمة أخرى ويكون السّجن المؤَقَّت من خمس إلى عشر سنوات في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 264.

- **المادة 266**: (معدلة) إذا وقع الجرح أو الضَّرب أو غير ذلك من أعمال العنف أو الاعتداءات الأخرى مع سبق الإصرار أو التّرصُّد أو مع حمل أسلحة ولم يؤدِّ إلى مرض أو عجز آلي عن العمل لمدَّة تتجاوز خمسة عشر (15) يومًا، فيعاقب الجاني بالحبس من سنتين (2) إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 200.000 دج إلى 1.000.000 دج. ويمكن مصادرة الأشياء التي استعملت أو قد تستعمل لتنفيذ الجريمة مع مراعاة حقوق الغير حسن النية.

- **المادة 298:** (معدلة) يعاقب على القذف الموجه إلى الأفراد بالحبس من شهرين (2) إلى ستة (6) أشهر وبغرامة من 25.000 دج إلى 50.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين. ويضع صفح الضَّحيَّة حدًّا للمتابعة الجزائيَّة.

- **المادة 299:** (معدلة) يعاقب على السبّ الموجه إلى فرد أو عدّة أفراد بالحبس من شهر (1) إلى ثلاثة (3) أشهر وبغرامة من 10.000 دج إلى 25.000 دج، ويضع صفح الضَّحيّة حدا للمتابعة الجزائيّة.

وفيما يخص الصّفح من قبل الضَّحيَّة، يضع حدًّا للمتابعة في الحالة 1 و2 -الصفح يخفف من العقوبة في الحالة الثَّالثة.

وفيما يخصُّ الحالات التي لا يستفيد منها الفاعل من ظروف:

1. إذا كانت الضَّحيَّة حاملا أو معاقة.
2. إذا ارتكبت الأفعال بحضور الأبناء القصّر أو تحت التّهديد بالسّلاح.

أما عن السبّ الموجه إلى فرد أو عدَّة أفراد بالحبس، بعقوبة قد تصل إلى 3 أشهر حبسا و25 ألف د.ج غرامة، (المادة 299 ق.ع)، تضاعف العقوبة إذا ارتكبت الجريمة باستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتِّصال، موضَّحة أن صفح الضَّحيَّة يضعُ حدًّا للمتابعة في الحالتين.

- **وعن العنف الجنسي تنص المادة 333:** (معدلة) يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنتين وبغرامة من 500 إلى 2.000 دج آل من ارتكب فعلا علانيًّا مخلًّا بالحياء، وإذا كان الفعل العلني المخلّ بالحياء من أفعال الشُّذوذ الجنسي ارتكب ضدَّ شخص من الجنس نفسه تكون العقوبة بالحبس من ستَّة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 1.000 إلى 10.000 دج.
- **المادة 333 مكرر:** (جديدة) يُعاقبُ بالحبس من شهرين إلى سنتين وبغرامة من 500 إلى 2.000 دج من صنع أو حاز أو استورد أو سعى في استيراد من أجلِ التِّجارة أو وزع أو أجر أو لصق أو أقام معرضا أو عرض أو شرع في العرض للجمهور أو باع أو شرع في البيع أو وزع أو شرع في التوزيع آل مطبوع أو محرّرا أو رسم أو إعلان أو صور أو لوحات زيتيَّة أو صور فوتوغرافية أو أصل الصورة أو قالبها أو أنتج أي شيء مخل بالحياء).
- **المادة 337:** إذا كان الجاني من أصول من وقع عليه الفعل المخلّ بالحياءِ أو هتك العرض أو كان من فئة من لهمْ سلطَة عليه أو كان من معلّميهِ أو ممَّن يخدمونه

بأجر أو كان خادمًا بأجر لدى الأشخاص المبيّنين أعلاه أو كان موظّفا أو من رجال الدّين أو إذا كان الجاني مهما كانت صفته قد استعان في ارتكاب الجناية بشخص أو أكثر فتكون العقوبة السّجن المؤقَّت من عشر سنوات إلى عشرين سنة في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادَّة 334 والسّجن المؤبَّد في الحالتين المنصوص عليهما في المادَّتين 335 و336.

- **العنف الاقتصادي**، المادة (330): معدّلة» يعاقبُ بالحبس من شهرين (2) إلى سنة (1) وبغرامة من 25.000 دج إلى 100.000 دج.»

1. أحد الوالدين الذي يترك مقر أسرته لمدّة تتجاوز شهرين (2) ويتخلَّى عن كافة التزاماتِه الأدبيَّة أو المادّية المترتّبة على السُّلطة الأبويَّة أو الوصاية القانونيَّة، وذلك بغير سبب جدي، ولا تنقطع مدّة الشّهرين (2) إلا بالعودة إلى مقرّ الأسرة على وضع ينبئ عن الرَّغبة في استئناف الحياة العائليَّة بصفة نهائيَّة.

2. الزَّوج الذي يتخلَّى عمدا ولمدَّة تتجاوز شهرين (2) عن زوجته مع علمه بأنَّها حامل، وذلك لغير سبب جدّي.

3. أحد الوالدين الذي يعرض صحَّة أولاده أو واحد أو أكثر منهم أو يعرض أمنهم أو خلقهم لخطر جسيم بأنْ يسيءَ معاملتهم أو يكون مثلا سيئا لهم للاعتياد على فعل السّكر أو سوء السّلوك، أو بأن يهمل رعايتهم، أو لا يقوم بالإشراف الضَّروري عليهم، وذلك سواء كان قد قضي بإسقاط سلطته الأبويَّة عليهم أو لم يقض بإسقاطها.

4. وفي الحالتين 1 و2 من هذه المادّة لا تتّخذ إجراءات المتابعة إلا بناء على شكوى الزّوج المتروك، ويضع صفح الضَّحيَّة حدا للمتابعة الجزائيَّة.

- **المادة (331):** معدلة يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى (3) سنوات وبغرامة من 50.000 دج إلى 300.000 دج آمن امتنع عمدا، ولمدّة تتجاوز الشَّهرين (2) عن تقديم المبالغ المقرَّرة قضاء لإعالة أسرته، وعن أداء كامل قيمة النَّفقة المقرَّرة عليه إلى زوجه أو أصوله أو فروعه، وذلك رغم صدور حكم ضدّه بإلزامه بدفع

نفقة إليهم. ويفترض أن عدم الدَّفع عمدي ما لم يثبت العكس، ولا يعتر الإعسار النّاتج عن الاعتياد على سوء السّلوك أو الكسل أو السكر عذرا مقبولا من المدين في أية حالة من الأحوال، دون الإخلال بتطبيق أحكام المواد 37 و40 و329 من قانون الإجراءات الجزائيّة، تختصّ أيضا بالحكم في الجنح المذكورة في هذا المادَّة، محكمة موطن أو محل إقامة الشَّخص المقرّر له قبض النفقة أو المنتفع بالمعونة، ويضع صفح الضَّحيَّة بعد دفع المبالغ المستحقة حدا للمتابعة الجزائيّة.

- **المادّة (332):** ويجوز الحكم علاوة على ذلك على كلّ من قضي عليه بإحدى الجنح المنصوص عليها في المادتين 330 و331 بالحرمان من الحقوق الواردة في المادة 14 من هذا القانون من سنة على الأقل إلى خمس سنوات على الأكثر.

وبالتَّالي فَعَلَى المرأة أنْ تعرفَ حقوقها الإنسانيَّة والوطنيَّة، حتى يتسنَّى لها صناعة كيان واع ومستقل.

العنف الرَّمزي ضدَّ المرأة ودور الجمعيَّات النِّسائيَّة في الحماية الاجتماعيَّة.

د. طرشاوي رقية

douaachifaa@hotmail.fr

الملخص:

العنف الرَّمزي هو أحد أنواع العنف الخطيرَة وتكمن خطورته في عدم ظهوره للعيان، فأحيانا حتى الذي يمارس هذا العنف لا يدرك أنَّه يمارسه ولا الضَّحية تشعر بذلك، فهو من أنواع العنف الذكي والنَّاعم، ويسهل علة ممارسه التنصل من مسؤولياته، وخلال هذه المداخلة سنتناول ماهية العنف الرَّمزي وصوره من خلال واقع أسرنا ومجتمعنا الجزائري، كما سنتحدث عن دور منظَّمات المجتمع المدني والجمعيَّات النِّسائيَّة على وجه الخصوص.

ولا يمكن الحديث عن العنف الرمزي دون العودة إلى الإرث النَّظري للمفكّر الفرنسي بيير بورديو 'Pierre Bourdieu' الذي تناوله بوصفه أيديولوجيَّة طبقية يتمُّ إعادة إنتاجها من خلال المؤسّسات التَّربويَّة.

الكلمات المفتاحيَّة: العنف الرّمزي، الحماية الاجتماعيَّة، الجمعيات النّسائيَّة.

Abstract:

Symbolic violence is one of the most dangerous forms of violence due to its hidden nature. Its danger lies in the fact that it often goes unnoticed- even the one practicing it may not realize they are doing so and the victim may not be aware of it either. It is a subtle and intelligent form of violence, which makes it easier for the perpetrator to evade responsibility.

In this presentation, we will explore the concept of symbolic violence and

its manifestations within the context of our families and Algerian society. We will also discuss the role of civil society organizations, particularly women's associations.

It is impossible to address symbolic violence without referring to the theoretical legacy of French thinker Pierre Bourdieu, who viewed it as a class-based ideology reproduced through educational institutions.

Keywords: Symbolic violence – Social protection – Women's associations.

مقدمة:

العُنفُ بصفةٍ عامةٍ هو ظاهرةٌ اجتماعيةٌ تأخذُ أشكالًا وأبعادًا عديدةً، ويمكنُ تناولُهُ من زوايا مختلفةٍ لفهمِهِ وإدراكِ أسبابِهِ، ومنذ وُجِدَ الإنسانُ وُجِدَ العنفُ، وأسوأُ عُنفٍ هو ما كان مُوجَّهًا ضدّ الضُعفاء، لأنَّه هنا يرتبطُ بقُوةِ السُّلطةِ لا بقُوةِ العدلِ والقانونِ، وأخطرُ أنواعِ العُنفِ هو العُنفُ الرمزيُّ، لارتباطِهِ بالسُلطةِ الرَّمزيةِ اللامرئية، وهو أحدُ المفاهيمِ ذاتِ الإشاراتِ والدّلالاتِ العميقةِ التي اشتغلَ عليها المفكّرُ الفرنسيُّ بيير بورديو. فالعُنفُ لوحدِهِ مُؤلِمٌ، والرَّمزُ لوحدِهِ يُغني عن كثيرٍ من الكلام، فكيف إذا اجتمعت الكلمتانِ لتُشكّلا "العُنفَ الرمزيَّ"، فإنهما ستُحدِثانِ ألَمًا نفسيًّا قويًّا قد يُفضي إلى عُنفٍ ماديٍّ.

وتكمنُ خطورتُهُ في عدمِ ظُهورِهِ للعيان، فأحيانًا حتى الذي يُمارِسُ هذا العُنف لا يُدرِكُ أنه يُمارِسُه، ولا الضحيةُ تشعُرُ بذلك. فهو من أنواعِ العُنفِ الذكيّ والناعِمِ، ويَسهُلُ على ممارسِهِ التَّنصُّلُ من مسؤولياتِهِ. وخلالَ هذه المداخلةِ، سنتناولُ ماهيَّةَ العُنفِ الرمزيّ وصُوَرهُ من خلالِ واقعِ أُسَرِنا ومجتمعِنا الجزائري، كما سنتحدثُ عن دورِ منظّماتِ المجتمعِ المدنيّ والجمعياتِ النِّسائيةِ على وجهِ الخصوصِ في دعمِ ومرافقةِ المرأةِ والأسرةِ معًا، ولِنتناولَ هذا الموضوعَ الهامَّ، ارتأينا طرحَ الإشكالِ التالي:

- إلى أيّ مدى يُؤثّرُ العُنفُ الرمزيُّ على المرأةِ؟ كيف يمكنُ للمجتمعِ حماية المرأةِ

منه، أو هل يستطيعُ حمايتَها؟

- وهل يمكنُ استخدامُ رمزيةِ السُّلطةِ المرتبطةِ به للحمايةِ منه؟

سنُحاوِلُ خلالَ هذه المداخلةِ الإجابةَ عن هذه التَّساؤلات، أو الوقوفَ عند بعضِ هذه الإجابات.

أهمّية الدّراسة:

تكمنُ أهمِّية البحث في أنّه يعالج واحدة من القضايا الرَّاهنة المتعلّقة أولا بالعنف بكل أشكاله وعلى وجه الخصوص العنف الأسري وبدرجة أخص ذلك العنف الموجه ضدّ المرأة، وعلى قدر اهتمامنا بالصّحة الاجتماعيَّة للمرأة سينعكس ذلك على المجتمع كله، ثانيا معرفة دور المجتمع المدني خاصة الجمعيات النِّسائيَّة في دعم ومرافقة المرأة سواء المعنَّفة أو غيرها خاصة وأنَّنا نلاحظ اهتمامًا رسميًّا بالمجتمع المدني من خلال تأسيس ما يُسمَّى بالتَّكتُّل الوطني لجمعيات المجتمع المدني وبعده المرصد الوطني للمجتمع الوطني.

الهدف من الدّراسة:

1. الإشارة إلى خطورة العنف الرَّمزي الممارس في المجتمع وخاصة ضدّ المرأة وإمكانيَّة شرعنته للعنف المادي.
2. نحاول تسليط الضَّوء على الأدوار التَّضامنيَّة الدَّاعمة وكذا التَّوعويَّة للجمعيَّات النّسائيَّة اتّجاه قضايا الأسرة والمرأة والتَّنمية.
3. الاضطلاع بإسهامات الجمعيات النّسائيَّة في تعزيز وتفعيل الشَّراكة المجتمعيَّة وتطوير آليات العمل الاجتماعي خاصة فيما يتعلَّق بتنمية دور المرأة في المجتمع.

منهجية الدّراسة:

حاولنا أن تكون مقاربة أنثروبولوجية، ترتكز على محاولة فهم العنف الرَّمزي وكيف يتمُّ إنتاجه وممارسته استنادا إلى دراسات وأبحاث المفكر الفرنسي بورديو، وذلك من خلال النَّظر في النِّظام التَّربوي والإعلامي والموروث الاجتماعي والفكري للمجتمع.

يعتمد -غالبًا- المنهج الأنثروبولوجي على آلية جامعة ومركبة، تجمع بين الوصف

والتَّحليل والتَّفسير ثم المقارنة إن اقتضت الدّراسة ذلك وموضوع العنف الرَّمزي من صميم اهتمامات الأنثروبولوجيا والأنثروبولوجيا الرمزية على وجه الخصوص ولأن الموضوع مثقل بالرّموز، وحتى لا نغرق في مجالات كثيرة يتَّسع لها المنهج الأنثروبولوجي ولا يتَّسع لها هذا البحث المتواضع، فضّلنا التَّركيز على دلالات العنف الرمزي الموجه ضد المرأة ودور الجمعيَّات النّسائيَّة الفاعلة في المجتمع في تحقيق الحماية الاجتماعيَّة.

1.مدخل مفاهيمي:

1.1.مفهوم العنف الرَّمزي:

1.1.1.العنف لغة واصطلاحا:

كلمة عنف في اللغة من جذر ع-ن-ف، والعنف: ضِدُّ الرِّفْقِ وهو كذلك الشّدَّة. والعَنِيفُ: مَن لا رِفْقَ له برُكوبِ الخَيْلِ، والشَّديدُ من القولِ والسيرِ (تعريف ومعنى عنف في معجم المعاني الجامع-معجم عربي عربي) وفي لسان العرب فنقول اعتنف الأمر أي أخذه بعنف أي بشدة، ولم تردّ في القرآن الكريم كلمة عنف لا مصدرًا ولا اشتقاقا ولا فعلا إنَّما وردت مرادفاتها وما يشبهها في المعنى ككلمة عدوان.

أمَّا اصطلاحا فقد عرفه اندري لالاند 'André Lalande' في موسوعته بأنَّه كل ما يفرض على الكائن ويكون متناقضًا مع طبيعته كما أنَّ العنف هو الاستخدام الحاد للقوَّة أيا كانت هذه القوة (لالاند، ص 1588)، كما ينظر إليه على أنَّه مجموعة من الاختلالات والتَّناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والسياسيَّة للمجتمع ويشمل العنف عدّة مجالات العنف: الأسري (بين الأزواج أو بين الأبناء والآباء ومختلف مكونات الأسرة)، العنف المهني، العنف المدرسي وجميع المؤسسات التَّعليميَّة ... رأى ابن خلدون أن المجتمع الإنساني تُشكل انطلاقا من حاجتين أساسيَّتين الحاجة إلى الغذاء والحاجة إلى الحماية وتحت المبرّر الثاني نشأت مؤسَّسة العنف بكلّ أذرعها.

2.1.1. الرمزلغة واصطلاحا:

- كلمة رمز **لغويا** تعني: تصويتٌ خفي باللّسان كالهَمْس، ويكون تحريكَ الشّفتين بكلام غير مفهوم باللفظ من غير إبانة بصوت إنّما هو إشارة بالشَّفتين، وقيل: الرَّمْزُ إشارة وإيماء بالعينين والحاجبين والشَّفتين والفم (تعريف ومعنى رمز في

معجم المعاني الجامع-معجم عربي عربي)، وقد وردت مرة واحدة في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَل لِّي آيَةً ۖ قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا ۗ﴾ (سورة آل عمران، الآية 41) ووردت بما يرادفها من المعاني والدلالات.

- **واصطلاحا:** لم تخضع كلمة للشّرح والتعريف والتناول كالذي خضعت له كلمة رمز ولعل ذلك يرجع لحمولتها المثقلة بالمعاني والدلالات وأيضا لان الإنسان الذي اشتغل على تحديد معناها تم تعريفه على أنه كائن رمزي؛ بل إن الكون كله مجموعة رموز.

فضل بعض الأنتروبولوجيين أمثال 'Shutz' على تعريف الرمز كمرادف للإشارة بينما تشارلز بيرس 'Peirce' عرفه على أنه نوع من أنواع الإشارات (الاسود، ص 25)، وذهب آخرون إلى تعريف الرّموز من خلال التفريق بين المعاني الحرفية الظاهرة للكلمات وبين المعاني العميقة التي تحملها.

3.1.1.العنف الرمزي اصطلاحا:

العنف ليس وليد المجتمعات القديمة ولا المعاصرة لكنه وجد منذ خلق الإنسان فهو صفة ملازمة له وكان مذهب بن ادم الأول قابيل، وإذا تحدثنا عن ماهية العنف الرمزي فهو العدوان الذي ظاهره يبدو ناعما ولطيفا إلا انه يبطن عدوانا استوحاه من القوة الضاغطة التي تمتلكها الرموز.

الأقلية التي تعيش في مجتمعات بها أغلبية أحيانا يمارس عليها نوع من العنف الرمزي، سواء بقصد أو غير قصد، يأخذ العنف الرمزي عدة أشكال كالأفكار المفروضة أو باللغة، وفي أحيان أخرى باللهجة السائدة مقابل اللهجة الغريبة عن البيئة المستقبلة، وباللباس... إلخ قد نستخدم العنف الرمزي ضد من نحب ودون أن نشعر، والخطورة في العنف الرمزي تكمن في أنه مقبول طوعا من طرف ضحاياه حتى وإن كان مرئيًّا كما تكمن خطورته في تخفيه، فهو ليس بالملموس الذي يعاقب عليه القانون؛ بل قد يأتي على هيئة نصيحة أو انتقاد أو مزاح.

2.1.مفهوم الحماية الاجتماعيّة:

الحماية لغة:

من حمى وهي الصيانة والوقاية والمنع من وقوع شر (تعريف ومعنى الحماية في معجم المعاني الجامع-معجم عربي عربي) هي الحراسة والحفظ، وتأخذ معنى النصرة والدفاع.

عند التَّعامل مع المصطلح بشكل سطحي، فإنَّه يأخذ المنحى القانوني أكثر، لكن الحماية أكبر من ذلك فهي تتضمّن كل أشكال المساندة والخدمة وبرامج التَّنمية الاجتماعيَّة والمرافقة والدَّعم النَّفسي والاجتماعي وغيرها من المصطلحات ذات البعدين الاجتماعي والنّفسي والتي تدخل ضمن قاموس الحماية الاجتماعيّة فتوسّع معناها وتفتح المجال أمام مختلف الهيئات والمؤسسات والمنظمات الحكوميَّة والمدنية لتقديم المساعدة الاجتماعيَّة وتحقيق الرفاه المجتمعي.

فالحماية هي توفير الأمن بكلّ صوره، هي حد من الجريمة، حد من الفقر، توفير مساحة للحرية ومحاربة سياسة الإقصاء والإلغاء الاجتماعي هي حماية للرأي ومواجهته بالرأي، والفكر بالفكر المقابل لا بالعنف.

تعرفها الأمم المتَّحدة على موقعها: الحماية الاجتماعية تشمل نظم الضمان الاجتماعي الحكومية بالإضافة إلى النّظم الخاصة أو غير الرَّسميَّة التي من شأنها تحقيق الأهداف ذاتها، مثل جمعيات التَّأمين التَّعاضدية وأنظمة التَّقاعد المهني وتشمل الحماية الاجتماعيَّة جميع النَّظم غير الرَّسميَّة، المنظمة منها وغير المنظمة، وقد تتضمن هذه النظم على سبيل المثال تضامنا جماعيا، أو دعما لأصحاب العمل، أو ربما دعما حكوميًّا. (الامم المتحدة .مفهوم الحماية الاجتماعية).

عرفها ملتقى المنطقة العربيَّة للحماية الاجتماعيَّة بأنَّها حق من حقوق الإنسان، تضمن للجميع الحصول على الرّعاية الصِّحِّيَّة وتأمين الدَّخل وتمدّك وأسرتك بالمعونة اللازمة عندما تكون مريضًا أو عاطلًا عن العمل أو مصاباً أو عندما تكون المرأة حاملًا أو عندما تكون طاعنًا في السّنّ وغير قادر على العمل، وتقدّم الدّعم لأسرتك إذا أصابك

مكروه. والأهم أنها تؤمن لا راحة البال وتمنحك الأمل بمستقبل أفضل (الاجتماعية).

الحماية الاجتماعية حسب المنصة العربية للإدماج الرقمي 'ADIP' تُولِي عنايةً خاصةً للمجالات الخمسَة ذات الأولويّة في محاربة الفقر (التعليم، الصحة، المياه التنمية الريفية والتنمية الحضرية)، (ترسيخ الحماية الاجتماعية في الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر).

3.1.الجمعيات النّسائيَّة:

قبل أن نتحدَّثَ عن الجمعيات النِّسائيَّة لا بدَّ أن نتحدَّثَ عن المجتمع المدني الذي أصبح اليوم شريكًا اجتماعيًّا أساسيًّا وباتت الضّرورة ملحّة لتضافر جهود كلّ المؤسَّسات للوصول بالمجتمع إلى الرفاه الاجتماعي، في السّلم وفي حال الأزمات خاصة، وتطور الاهتمام بالدّور الذي يمثّله المجتمع المدني بعد جائحة كورونا وأولت الدّولة بالغ اهتمامها به وأسّست مرصدا وطنيًّا للمجتمع المدني يضم كل الجمعيات والمنظمات باختلاف تخصصاتها واهتماماتها، ولعلَّ مشروع التَّعبئة الجماعيَّة الذي أطلقته رئاسة الجمهوريّة سيكون للمجتمع المدني دوره في التعبئة والتوعية وحماية المجتمع.

ورد في كتب السّيسيولوجيا السّياسيَّة أن المجتمع المدني هو مجموع المؤسّسات التي تُتِيحُ للأفراد التَّمكُّن من الخبرات والمنافع العامَّة دون تدخل أو توسط الحكومة، وبذلك، فإنَّ الوظيفةَ الأساسيَّة لهذا المجتمع-إذا ما تمكن من الوصول إلى مرحلة التّأسيس والتّنظيم القوي والفعال-هي تأدية دور الوساطة بين الفرد المواطن الأعزل والدّولة القويَّة المطلقة السّيادة. (موسى، 2009، ص 129).

تشكَّلت الحركة النّسويَّة في الجزائر في السَّبعينات، حيث قامت مجموعة من النّساء اللواتي شاركن في حرب التَّحرير بجمع جملة من المطالب حول ضرورة تحسين وتغيير واقع المرأة الجزائرية، مرتكزات في ذلك على وزنهن التاريخي والنضالي وانتمائهن للحزب الواحد، ومع ثمانينات القرن الماضي تحديدا من 1984 إلى 1988 ظهرت حركات نسويّة أخرى نخبويّة انحصر عملها في الجامعات وخاصة في المناطق الحضريَّة الكبرى كالعاصمة ووهران، قسنطينة....وقد انقسمت الجمعيَّات النّسويَّة آنذاك إلى

جمعيّات رافضة للوصاية الحزبية الأحاديَّة وجمعيات تحاول الحفاظ على الانتماء الهوياتي والسياسي للحزب الواحد، ومن الجمعيات التي نشطت خلال هذه الفترة الاتّحاد الوطني للنّساء الجزائريات كحركة نسوية بارزة (العروسي، 2007، ص 50) وكان قانون الأسرة المصادق عليه في 1984 هو محور نضال الحركة النّسويَّة إذ تمَّ رفضُه بحجَّة مخالفته للمواثيق الدَّولية وعدم احترامه النّصوص الدّستورية القاضية بالمساواة بين الرجال والنساء.

وجدَت بعد صدور قانون التعددية 1989 الحركة الجمعويّة متنفَّسا للتَّعبيرِ عن وجودها وتهيكلها في إطار قانوني، وأتاح هذا القانون للمنظّمات النّسويَّة أن تبرز كقوة اجتماعية لها رأي وصوت في المجتمع. ولعل أهم حدث خلال هذه السّنة هو خروج مليونيه نسويّة في العاصمة تدافع عن قانون الأسرة وتطالب بالحفاظ على الثّوابت في إطار المبادئ الإسلاميّة، وكان هذا رسالة قوية واضحة للحركة النّسوية المطالبة بإلغاء القانون وقد توجت هذه المليونية التي كانت في 21 ديسمبر 1989 بعريضة تضمّ ثمانية مطالب، من بينها التنديد بالأحزاب والجمعيات المتنكرة للتاريخ والخارقة للدّستور والتي تحركها أيد خفية أجنبيه، وجهت العريضة إلى رئيس الجمهورية آنذاك. (مقتطفات من مشاركة لي في ملتقى دولي). (رقية، 2021، ص 242).

خَرَجَتْ في 08 مارس 2019 النساء في كلّ ولايات الوطن للمطالبة بالحريات والحقوق كما رفعت النّساء شعارات حول ضرورة العيش بكرامة وشكلت النّساء يومها لوحة فنّية زينها اللباس التّقليدي الجزائري (الحايك) والعلم الوطني الذي توشحته جميع المتظاهرات.

2.العنف الرمزي عند بيربورديو ‹Pierre Bourdieu›:

يُعتبَر بيير بورديو أول من نظر لهذا المصطلح من خلال جميع أبحاثه السّوسيولوجية خاصة كتابه الموسوم ب إعادة الإنتاج ' **La Reproduction**' في 1970 والذي أورد فيه عنوانًا مستقلا حول العنف الرَّمزي وترجم إلى العربية في 2007، وكتابه الهيمنة الذكورية ‹**La domination masculine**› في 1998، كما طور بورديو عدة مفاهيم ومصطلحات لها علاقة بالعنف الرّمزي كالرأسمال الثَّقافي '**Capital culturel**'

والهابيتوس '**Habitus**' والسلطة الرمزية '**le pouvoir symbolique**' ... حيث ارتبط مفهوم العنف الرَّمزي عند بورديو بأشكال السَّيطرة التي تمارس عن طريق الرّموز، اللغة، الصور وكيف أن السلطات الثّلاث السّلطة الدينية والاقتصادية والسياسية تستخدم الإعلام وما يملكه من قوّة الصورة والكلمة، حين تعجز عن تمرير الخطاب السّلطوي المهيمن بشكل مباشر، فيشكل ذلك تهديدًا للوعي المجتمعي عن طريق تكرار الرسالة الإعلاميَّة حتى يتبنَّاها المجتمع، وبذلك يتمُّ ترسيخ إيديولوجيَا الطبقة المهيمنة، وقد كتب في هذا الصَّدد كتابا آخر عن التلفزيون '**Sur la télévision**' سنة 1996وتحدث فيه بعنوان ثانوي عن آليات التَّلاعب بالعقول والقدرة على صناعة واقع اجتماعي وهمي.

بيير بورديو لم يركِّز على النظام الاجتماعي والاقتصادي في تحديده لماهية العنف الرمزي بقدر ما ركز اهتمامه على النّظام التربوي وقد ذكر في إعادة الإنتاج أنَّ الطبقة البورجوازية تبقى بورجوازية ويعاد إنتاجها من خلال المدرسة والبروليتاريا تبقى كذلك ويعاد إنتاجها بذات الآلية فالمجتمع هو ما تنتجه المدرسة، فالفعل البيداغوجي كما يرى بورديو هو عنف رمزي أنتجته سلطة النظام التربوي (Bourdieu, 1970 22 p,).

وحين يتكلَّم بورديو عن الهيمنة الذكورية -دراسة ميدانية للمجتمع الجزائري-فهو يقصد بذلك العنف الرّمزي اللامرئي (Pierre, 1998, p 7) الذي يمارسه الرّجال على النّساء دون وعي كليهما؛ بل إنّ المرأة تساهم في تكريس هذه الهيمنة؛ لأنَّها أصبحت ضمن البنية الاجتماعيَّة ولا يمكن الفكاك منها، فالبنية الاجتماعيَّة متواطئة في الاعتراف للذكر بالهيمنة هذا الاعتراف حول الرجولة في كثير من الأحيان إلى مفهوم عنيف.

3.العنف الرمزي أنثروبولوجيا:

أحد المداخل الأساسية التي يمارس بها العنف الرمزي الثّقافة لما لها من أدوار اجتماعيّة، والمثقفون هم أكثر الفئات ممارسة للعنف الرّمزي وأقلهم إدراكا له، ذلك أنّه مورس عليهم لفترات طويلة من مراحل تعليمهم (Bourdieu, 1992 145 p,)، حين تمّ تصنيف البلدان إلى نامية وسائرة في طريق النّمو ومتخلفة... لقد كان ذلك عنفا رمزيًّا ناجحًا مورس على هذه البلدان فقبلت التَّصنيف وتبنته ولازال أفراد هذه المجتمعات

يشعرون بالدّونية أمام البلدان المتقدّمة، أن يتمّ اختزال الذّكاء واللّباقة والاحترام وغيرها من الصّفات الإيجابيَّة في لون البشرة الأبيض والتَّنظير لذلك وجعله حقيقة علميَّة، فذلك عنف رمزي رسَّخته أنثروبولوجيا الرّجل الأبيض اتِّجاه ألوان البشرة الأخرى التي رتبت تلقائيًّا وطوعا في المرتبة الثانية، وعليه فالجماعات المحلِّيَّة والأقليات العرقية في أي بلد ما لها نصيب من العنف الرمزي. كما أن مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت من أهم الوسائل التي تمارس العنف الرمزي على الجميع وبأساليب متنوعة.

أبرزت الفضاءات التي يظهر فيها العنف الرّمزي جليا الفضاء اللّغوي، خاصة في البلدان التي كانت مستعمرة (كالصراع اللغوي بين الفرنسية والعربيّة أو بين الفرنسيّة والانجليزيّة وغيرها) بورديو استخدم في هذا السّياق مصطلح الرأسمال الثّقافي فقد سحب نظرية السوق الاقتصادية على المجال الثقافي ويمكن أن نسميها نظرية السوق الثقافية، والمعنى: إذا أخذنا مثالا اللغة التي تتحدثها البلدان التي كانت مستعمرات فرنسيّة، فحين تتحدَّث الفرنسيّة فقد ملكت القوَّة والحرِّيَّة في الكلام دون اعتبار لأهمية وقيمة ما تقول، يكفي أنَّ اللغة منحتك القوّة، فلا معنى للكفاءة لان الرأسمال اللّغوي يحمل أرباحا لغوية، وعليه فالكفاءة التي لا سوق لغوية لها لا قيمة لها. الأمر نفسه في الفضاء الديني فالقداسة الدينية كذلك تمنح المتحدَّث السُّلطة والقوَّة وقد تلغِي عقل الآخر وحقّه في الاستشكال دون أن يعي ذلك.

اللُّغة الإنجليزيَّة مثلا وهي تنافس الفرنسيّة في مستعمراتها بدأت بالبحث عن مستهلكين لرأس مال لغوي إنجليزي ولا ولن يتمّ ذلك إلا بالنِّظام التَّربوي المدرسي.

4.العنف الرَّمزي ضدّ المرأة:

نتّفق بداية أنَّ العنف ضدّ المرأة ليس بالضَّرورة أن يمارسه الرجل ضدها، فقد يكون من الجنس نفسه، وقد يبدأ العنف في الأسرة من التَّفريق بين المواليد الذّكور والإناث ويكبر مع العمليَّة التَّربوية. وأيضا حين نتحدث عن العنف ضدَّ المرأة هذا لا يعني أنَّ الرَّجلَ بمعزل عنه، فهو كذلك يتعرَّض اليوم لعنف رمزي يتمثَّل في سلبه أدواره المجتمعيَّة وأولها القوامة وكذلك محاولة المرأة استلاب أدواره وهي أم تقوم على تربيته أو وهي زوجة تشاركه مسؤوليَّة الأسرة.

لكن الأكيد أنَّ المرأة أكثر ضحاياه، فمنذ طفولتها تتلقَّى رموزا وإشارات كثيرة حول ضعفها وطبيعتها الماكرة، وعادة ما يتمُّ تضعيفُ دورها عن طريق إساءة استخدام الدّين، ويتمُّ التَّسويقُ لذلك من خلال الأمثال والحكايات الشعبية، أمَّا إعلاميًّا لها صورة نمطية لا تتغيَّر، فكثيرا ما يستعملها الإعلام لتحسين وتجميل الواجهة، وتستخدمها الشَّركات الإشهاريَّة كعامل لفرض قيم استهلاكيَّة معيَّنة وربما خلق احتياجات زائفة عند الأفراد وهذا أكثر أشكال العنف الرَّمزي خطورة؛ لأنَّه يجعل الفرد يبحث عن قيمته لا في ذاته؛ بل في اقتناء السّلعة التي تمّ التَّرويج لها.

أمَّا التَّوقُّعات الاجتماعيَّة التي ينتظرها المجتمع من المرأة فغالبا ما تضعها تحت ضغط ثقافي يدعوها للصَّبر والتَّحمل والتَّضحية في مواطن لا يطلب من الرَّجل الصَّبر فيها فمثلا إذا تزوَّجت المرأة رجلا مريضًا نفسيًّا فالمطلوب منها في كثير من الأحيان الصَّبر والتَّحمل وإذا أصيب الزَّوج بمرض مزمن مطلوب منها كذلك التَّضحية وهذا سلوك إنساني نبيل، لكن العكس غير صحيح في المجتمع، المجتمع كذلك يقدر المتزوجة مقابل المطلقة أو الأرملة أو العانس -حتى وان كان الخطأ ليس خطا المرأة-، المرأة التي طلّقت مرَّة ثم تزوجت مرَّة أخرى حتى وإن تعرَّضت للأذى البدني والنَّفسي فإنَّها تتحمَّل هذا الأذى مقابل أنْ لا تصاب بالوصمة المجتمعيَّة.

عنف رمزي آخر تعاني منه النِّساء وهو التَّفريق بين خطأ المرأة وخطأ الرَّجل رغم أنَّهما كأفراد متساوون أمام القانون وأمام الشَّريعة، المجتمع كذلك أصبح يقدر الموظفة مقابل الماكثة في البيت -وهي في الحقيقة عاملة في البيت لا ماكثة- فأصبحت الثّانية تنظر لنفسها نظرة أقل ومرتبطة بالمادة، يتبعه عنف آخر تسلل للأسر عبر مواقع التواصل الاجتماعي عن طريق عرض حياة اجتماعية زائفة ومصطنعة أو حياة حقيقية يعرض أصحابها تفاصيل عيشهم وسفرهم وأكلهم ولباسهم مما خلق فجوة وهمية بين ما يعرض أي ما هو مأمول وما هو واقع معيش، وقد يكون ارتفاع معدَّلات الطَّلاق بين المتزوجين حديثا أحد نتائج هذا الانفتاح الإعلامي الهائل، والتَّسويق لأفكار ضد القيم المجتمعية هو كذلك عنف رمزي يهدد الوحدة الهوياتيَّة للمجتمع، العنف المالي الذي يمارسه سواء الزوج أو الابن أو الأب بحيث لا تستطيع المرأة التَّصرُّف في

مالها بحُرّيَّة، وكذا تسجيل البيت باسم الزَّوج رغم مشاركة الزوجة فيه كلها أشكال عنف رمزي غالبا ما تشرعن لعنف نفسي ومادي يقع فيما بعد.

إنَّ استغلال الرأسمال الرَّمزي (العادات والتقاليد المتوارثة أو بمصطلح بورديو الهابتوس Habitus) لصالح المفاهيم الاجتماعيَّة التي تجعل المرأة في المرتبة الثَّانية، هذه المرتبة ليست مرتبة حماية لها وتحميل المسؤولية للرَّجل، بقدر ما هي مرتبة تُعبّرُ عن الأفضلية والقيمة، والمرأة نفسها تؤمن بهذا وتعتقده، ولعلّه من الأمثلة التي يمكنها توضيح وشرح هذا الطرح نظام المحاصصة أو (الكوطا) في الانتخابات وبعده نظام المناصفة في 2021 وهذا يعدُّ من أشكال العنف الرَّمزي المبرَّر لدى المشرع فلعلمه مسبقا أنَّ المرأة لا تؤمن بقدراتها السياسيَّة وأن المجتمع ككل لا يتيحُ لها فرصة التّقدم السّياسي، اضطر المشرّع لحماية الحق بالمحاصصة ثم بالمناصفة التي لم تطبق حتى عند أحزاب الأغلبيَّة البرلمانيَّة، ولذلك لاحظنا تراجعا في التَّمثيل النيابي سواء في البرلمان أو في المجالس الولائية وكذا البلدية مقارنة بنظام الكوطا، فالأول كان يعتمد على التَّرتيب في القوائم مع فرض نسبة 30% نساء بينما الثاني يعتمد على عدد الأصوات المحصل وهذا أظهر أنه حتى المرأة لم تمنح أصواتها للمرأة (في حين لو لم يكن هناك رأسمال رمزي مستغل ومسيطر مسبقا كان يمكن للنظام الانتخابي أن يكون مفتوحا للجميع) لا محاصصة ولا مناصفة وغيرها من الأمثلة.

4.دور الجمعيَّات النِّسائيَّة في الحماية الاجتماعيَّة:

يكون دور الجمعيَّات والمنظَّمات في حماية المرأة بارزًا وواضحًا في حالة العنف المادي (الجسدي أو اللفظي) وذلك عن طريق آليات ووسائل عديدة إلا أنَّه في حالة العنف الرّمزي فالأمر مختلف تماما وصعب، والصعوبة تكمن -كما ذكرنا سابقا- في عدم القدرة على إثباته أو رصده بأدلة مادّية، وعليه تكون مهمَّة الجمعيَّات في هذه الحالة مهمَّة استباقية بالتَّوعية وتوضيح أشكاله والتَّعريف به؛ لأنَّنا جميعا معرّضون له وجميعنا نمارسه بقصد وبغير قصد، بورديو يُؤَكِّدُ على أنَّ العنف مرتبط بالسُّلطة (سلطة سياسية، اقتصادية، ثقافية) والعنف الرَّمزي يتجلَّى أكثر في النِّظام التربوي من خلال السُّلطة التَّربويَّة والتي يمكنها شرعنة العنف وكما أسلفنا ليس كلّ العنف

سلبي؛ لكن حين يؤدِّي للإلغاء والإقصاء ثم الإيذاء المباشر هنا يكون سلبيًّا ووجب الحماية منه.

وفي دراسة ميدانيَّة تمثَّلت في التَّواصل مع الجمعيَّات النِّسائيَّة وقفنا عند ثلاث جمعيَّات لها اهتمام حقوقي بقضايا المرأة، جمعية الخنساء الولائية -بتلمسان- جمعيَّة نور للمرأة والطفل والأسرة الولائية -العاصمة- جمعيَّة حورية للمرأة الجزائرية -جمعية وطنية- الذي تشترك فيه جمعيَّة نور وحورية هو فتحهما لخلايا الإصغاء المخصَّصة للنساء المعنَّفات من أجل دعمهن وتشجيعهن على رفض ما يتعرضن له من عنف، وقد أسَّست جمعيَّة نور مجالس وسيطة دورها احتواء المشكلات الأسريَّة قبل تطورها وقد تبدأ المشكلات الأسريَّة بعنف رمزي غير محسوس يُؤدِّي مع مرور الوقت إلى عنف مادي، والرَّقم الذي صرحت به رئيسة الجمعيَّة صادم إلى حد ما، حيث تستقبل الجمعيَّة تسعين شكوى شهريا وما يعادل ألف شكوى عنف سنويًّا مع الأخذ بعين الاعتبار عدد النّساء اللَّواتي يمتنعن عن التَّبليغ وبقية النِّساء اللواتي يتوجّهن لجمعيات أخرى ناشطة في الميدان فيصبح تعنيف المرأة موضوعًا يدعوا للتَّحرك على عدّة مستويات، كما أطلقت الجمعيّة مشروعين لفائدة المرأة الأول: مشروع من أجل بيت آمن هدفه توعوي، فالمرأة حين تكون واعية بحقوقها وواجباتها وأدوارها يمكنها تحقيق بيت آمن ومنه مجتمع آمن ومستقر، والثاني: مشروع كفاف وهو مشروع له طابع تنموي اقتصادي يساعد النساء اللواتي فقدن المعيل أو من يعشن ظروفا صعبة على تحيق دخل واستقلالية مالية تضمن العيش الكريم وتمنع السؤال، أما بالنسبة لجمعية حورية للمرأة الجزائرية والتي تُعَدُّ عضوا بالمجلس الوطني للأسرة والمرأة الذي ترأسه أ.د فاطمة السبع، فلها نشاطات حقوقية كثيرة، فقد شاركت الجمعية في المبادرة الوطنية الموسومة بـ: الإستراتيجية الوطنية لتعزيز وحماية المرأة وترقية حقوقها التي أطلقتها وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة بتاريخ الخميس 13 فيفري 2025 بمقر الوزارة **(وزارة التصامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، 2025)** نشاط هذه الجمعيّة تركز حول المشاريع التّوعويَّة والحماية الفكريَّة للمرأة من المشاريع المضادة للقيم المجتمعية، والتي ساهمت في تقويض استقرار الأسرة وكذا حماية المرأة من

التّحرش والدعارة والأمّيَّة، تعمل الجمعيَّة كذلك على تنظيم دورات تدريبية لفائدة المقبلين على الزواج من الجنسين من خلال مشروع لبنة للتَّأهيل الزواجي، وذلك بالاستعانة بخبراء ومستشارين أسريين وقد تبنَّى المرصد الوطني للمجتمع المدني هذا المشروع بتاريخ: 06/05/2025 خلال لقاء بولاية المدية ضم فواعل المجتمع المدني من العنصر النّسوي، كما أسَّست الجمعية دار حورية لاستقبال النساء والفتيات اللواتي يعشن ظروفا صعبة.

بالنسبة للنموذج الثالث وهو جمعية الخنساء الولائية بتلمسان، فقد كان لها نشاط مختلف وهو الاهتمام بالمرأة التي تُؤدِّي عقوبة السجن والاهتمام بها وحمايتها أولا من مشاعر الإهمال ومساعدتها على الاندماج في الحياة بعد تأدية العقوبة من خلال دروس التكوين والتي ركزت على رفع الشُّعور بالوازع الديني، وهذا ما تعمل عليه المؤسسات العقابية أيضا، لذلك فتحت المجال لإشراك المجتمع المدني كشريك اجتماعي مهم.

خاتمة:

في ختام هذا البحث الذي ميَّزه التَّواصل مع الجمعيَّات النِّسائيَّة الفاعلة وجمعيات أخرى يمكن أن نسجّل النَّتائج والتَّوصيات التَّالية:

- العنف الرَّمزي منشؤه السّلطة ومرتبط بها ابتداء من سلطة الدّولة إلى السّلطة التربوية (المؤسسات التعليمية وفي الأسرة الاجتماعية) وصولا إلى السّلطة الرَّمزية (الرسامال الثقافي).
- الحماية الاجتماعيَّة هي في الأساس مسؤوليَّة الدَّولة بما تملكه من أدوات ووسائل، ولكن تحتاج إلى إشراك المجتمع المدني لتحقيق الحماية الاجتماعيَّة ليس للمرأة فقط، بل لكل الفئات الضعيفة في المجتمع.
- دور المؤسسات الرَّسميَّة وأيضا المجتمع المدني لا ينحصر في الحماية بعد العنف إنَّما التَّوعية والحماية قبل حدوث فعل العنف من خلال تصحيح البوصلة الاجتماعيَّة، فالمرأة نصف المجتمع وتلد النّصف الآخر، فهي المجتمع كله وعليه حمايتها هي حماية للمجتمع.

- حين ندرك أننا جميعا نمارس عنفا رمزيًّا ويمارس علينا في الوقت ذاته، هذا الوعي والإدراك كفيل بصناعة الفارق.
- إشراك مؤسسات المجتمع المدني في التغيير وصناعة القرار من شأنه أن يساهم في رفع مستوى الوعي لدى كل الفئات الاجتماعيَّة خاصة المرأة وتوعيتها بإنسانيتها وأنوثتها وانتمائها وأنَّها نموذج متفرّد ومختلف عن الرّجل، وتكمن قوتها وتميّزها في تكامل أدوارهما لا في تبادلهما وهذا الوعي بالدَّور يحمي الأسرة ويسهم في استقرار المجتمع.
- فكرة المساواة بين الرجل والمرأة في كلّ شيء ومحاولة إقناع المرأة أنَّه حق لها هو في الحقيقة عنف رمزي ضدَّها؛ لأنَّه يسحب المسؤوليات التي ينبغي للرَّجل القيام بها خدمة للمرأة (زوجة أو إما أو بنتا...) وتكليفها هي (والأصل أن هذه المسؤوليات مناط تكليف للرَّجل ويحاسب عليها أمام الشرع-بالنّسبة لنا كمسلمين-والقانون).
- تعزيز كل الجهود القانونيَّة والرَّدعيَّة وقبلها التَّوعوية لحماية الفئات الضَّعيفة خاصة المرأة والتي قد لا تستطيع حماية نفسها من حالات عنف رمزي غير واضح (كما أسلفنا الذكر عدم القدرة على إثبات ملكيّة ممتلكات البيت التي تكون المرأة قد ساهمت في توفيرها، الحرج من المطالبة بتسجيل البيت باسم الزوجة.... وغيرها من الحالات التي ترى فيها المرأة عارا اجتماعيًّا إن طالبت بها).

قائمة المراجع:

1. القرآن الكريم.
2. أ. بوقرن. (11 05, 2025). قسم الحوادث. تاريخ الاسترداد 05 05, 2025، من يومية البصر: https://www.annasronline.com/%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6%D8%A9/135512-7-70?utm_source=chatgpt.com
3. الأمم المتحدة. مفهوم الحماية الاجتماعية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 5 5، 2025، من MANARA: https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/%D8%A7%D9%84%D8%A

D%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9

4. اندريه لالاند. (بلا تاريخ). موسوعة لالاند الفلسفية المجلد 3 (t-v). بيروت: منشورات عويدات.
5. ترسيخ الحماية الاجتماعية في الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 5 5, 2025، من المنصة العربية للإدماج الرقمي ADIP: https://e-inclusion.unescwa.org/ar/book/1622
6. تعريف ومعنى الحماية في معجم المعاني الجامع -معجم عربي عربي. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 5 5, 2025، من المعاني الجامع: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9
7. تعريف ومعنى رمز في معجم المعاني الجامع -معجم عربي عربي. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 29 04, 2025، من معجم المعاني الجامع: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%B1%D9%85%D8%B2/?#:~:text=%D9%82%D8%A7%D9%85%D9%88%D8%B3%20%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%20%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A&text=%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8E%D9%91%D9%85%D9%92%D8%B2%D9%8F%20%3A%20%D8%AA%D8%B5%D9%88%D9%8A%D8%AA%20%D
8. تعريف ومعنى عنف في معجم المعاني الجامع -معجم عربي عربي. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 29 04, 2025، من معجم المعاني الجامع: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%B9%D9%86%D9%81/
9. رابح العروسي. (2007). المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر. المحمدية الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع.
10. رحاب هناء. (11 05، 2025). العنف المنزلي ضد النساء في الجزائر: ظاهرة متفاقمة تستدعي تدخلاً عاجلاً. تاريخ الاسترداد 11 05، 2025، من الوطنية news:

https://watanianews.dz/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B2%D9%84%D9%8A-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%B8%D8%A7%D9%87/?utm_source=chatgpt.com

11. السيد حافظ الأسود. (بلا تاريخ). الأنثروبولوجيا الرمزية. الإسكندرية: منشاة المعارف.

12. طرشاوي حساين عويشة رقية. (05، 2021). دور منظمات المجتمع المدني خلال جائحة كورونا. RIMAK journal، ص 242.

13. عبد الله موسى. (2009). الحقل الدلالي لمفهوم المجتمع المدني في فكر فريدريك هيجل. المجلة العربية لعلم اجتماع.

14. العنف ضد المرأة. (07 11, 2021). تاريخ الاسترداد 2025 05, 11، من وكالة الانباء الجزائرية:

https://www.aps.dz/ar/societe/115443-8-000?utm_source=chatgpt.com

15. ملتقى المنطقة العربية للحماية الاجتماعية. (بلا تاريخ). ملتقى المنطقة العربية للحماية الاجتماعية. تاريخ الاسترداد 4 5, 2025، من ملتقى المنطقة العربية للحماية الاجتماعية:

socialprotection.arabregionhub.net/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9%D8%9F/

16. وزارة التّضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة. (23 02, 2025). تاريخ الاسترداد 06 05, 2025، من إطلاق الاستراتيجية الوطنية في مجال تعزيز حماية المرأة وترقية حقوقها: https://www.msnfcf.gov.dz/activities.php?id=1519

ملاحق:

الملحق(1): سنعرض في الملاحق بعض الاحصائيَّات عن حالات العنف في المجتمع الجزائري ومن خلال هذه الإحصائيات يمكنُنا توقع حجم حالات العنف الرَّمزي الذي لا يمكن أصلًا إثباته ورصده أو تقديم شكوى ضده:

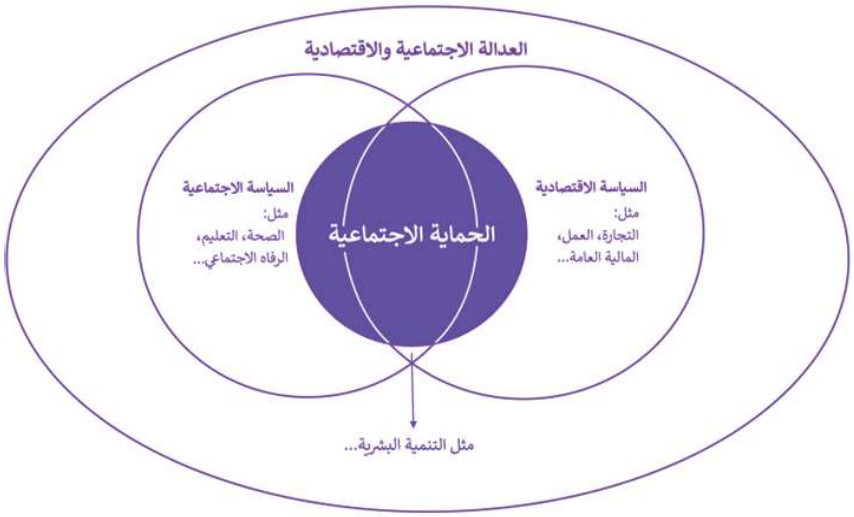
1. تسجيل 7000 اعتداء في الجزائر سنة 2024: 70 بالمئة من حالات العنف ضدَّ النّساء وقعت داخل الأسرة (أ.بوقرن، 2025).

2. عالجت مصالح الدرك الوطني حوالي 8.000 قضية تتعلَّق بالعنف ضدَّ المرأة سنة 2021 وحسب العمر 31 في المائة من ضحايا العنف تزيد أعمارهن عن 42 سنة و28 في المائة تتراوح أعمارهن بين 30 و42 سنة و24 في المائة تتراوح أعمارهن بين 18 و30 سنة وأخيرًا 17 في المائة في الفئة العمريَّة أقل من 18 سنة (العنف ضد المرأة، 2021).

3. 37 امرأة قُتلت في العام 2023 وحده، في حين تمَّ تسجيل مقتل 265 امرأة منذ عام 2019 وحتى نهاية 2023. ومن بين الضَّحايا، 16 امرأة حامل ما يعادل مقتل امرأة واحدة كل أسبوع، وفي عام 2019 قُتلت 74 امرأة، في حين بلغ عدد الضَّحايا 56 امرأة في 2020 و57 امرأة في 2021، مع تراجع نسبي في 2022 إلى 41 جريمة قتل وفي 2023 تم قتل ما يزيد عن 37 امرأة بطرق شنيعة.

كما كشف تقرير الجمعيّة أن ٪80 من هذه الجرائم ارتكبها أفراد من عائلة الضّحية، بينما كانت نسبة ٪61 من القتلة هم أزواج منهم ضباط شرطة أو جنود استخدموا أسلحتهم الرّسميّة لقتل زوجاتهم. (هناء، 2025).

الملحق(2): الصورة عبارة عن توضيح لمخطط الحماية الاجتماعيَّة كما ورد في توصيات ملتقى المنطقة العربيَّة للحماية الاجتماعية -مجموعة عمل من مؤسسات الفكر والرأي ووسائل الإعلام المستقلَّة التي تعمل عبر الحدود الوطنيَّة مع شبكة واسعة من المؤسَّسات وأصحاب المصلحة المتشابهين في التَّفكير-



شكل رقم 2: مخطط الحماية الاجتماعيَّة.



شكل رقم 3: تصنيف الحماية الاجتماعية.

ملحق (3): خاص بالجمعيات النِّسائيَّة الأنموذج:

- جمعية حورية للمرأة الجزائريَّة: جمعيَّة وطنيَّة تأسَّست عام 2013 حصلت على اعتمادها القانوني في 2014، طابعها حقوقي بالدَّرجة الأولى. عملت الجمعيَّة على عدَّة مشاريع تمَّ ذكرُها سابقا في المتن (مشروع لبنة للتَّأهيل الزَّواجي ويختص

بتأهيل المقبلين على الزواج، مشروع سند من خلال فتح خلايا إصغاء للمرافقة الاجتماعيَّة والنَّفسية لفائدة النِّساء خاصة المعنَّفات. الإرشاد الأسري: تقديم استشارات قانونيَّة اجتماعيَّة بالاستعانة بالخبراء. كان لها حضور قوي خاص خلال فترة كورونا. الجمعية حاليا عضو بالمرصد الوطني للمجتمع المدني وعضو بالمجلس الوطني للأسرة والمرأة، وتتوزع في أكثر من 40 ولاية.



شكل رقم 4: شعار جمعيّة حورية للمرأة الجزائريّة.

- جمعيّة نور للمرأة والطفل والأسرة: جمعية ولائية مقرّها بولاية الجزائر العاصمة طابعها حقوقي، كذلك تأسَّست 30 ماي 2019 وحصلت على الاعتماد الرَّسمي في سبتمبر 2019 وأولى نشاطات الجمعيَّة كان خلال جائحة كورونا (الحملات التضامنية بالعاصمة خاصة بالطرود الغذائية، حيث تمَّ توزيعُ 2000 طرد والكمامات ومواد التَّعقيم، إعانات دورية لـ: 40 أرملة ومطلقة، توزيع أضاحي العيد لـ: 35 أسرة، إعداد وجبات ساخنة لمفترشي الطرقات، التكفل بزواج بعض الفتيات ماديًّا وتأهيلًا من خلال عمل المرشدات الأسريَّات، تنشيط خلايا الإصغاء للمشكلات الأسرية متابعة لـ: 100 حالة شهريًّا، الدَّعم البسيكولوجي وحملات التَّحسيس والتَّوعية، لقاءات إلكترونية للمشاركة في مناقشة مسودَّة الدُّستور خاصة في المواد التي تتعلَّق بالمرأة والطفل والأسرة...) ولازالت كثير من هذه المشاريع قائمة وأطلقت مشاريع أخرى جديدة .



شكل رقم 5: شعار جمعية نور للمرأة والطفل والأسرة.

- جمعيَّة الخنساء الجزائريَّة: جمعيَّة ولائية بتلمسان تأسَّست في 13 جوان 2015 وحصلت على اعتمادها في السنة نفسها طابعها ثقافي توعوي لكن لها اهتمامات بالقضايا الاجتماعيَّة للمرأة هنا وعلى أرض فلسطين، حيث قامت الجمعيَّة بتوفير طرود غذائيَّة لعائلات فلسطينيَّة وتوثيق ذلك، وللجمعيَّة اهتمام آخر بفئة من النِّساء وهن المتواجدات بالمؤسَّسات العقابية -المحبوسات- من خلال حملات توعية وتثقيف وتخفيف الألم النَّفسي للعقوبة وإن كانت مستحقَّة.

المعلومات المحصل عليها من خلال التَّواصل مع رئيسات هذه الجمعيَّات.



شكل رقم 6: شعار جمعية الخنساء الجزائرية.

الآليات القانونية لحماية النِّساء من العنف المنزلي

د. قارة إيمان.
أستاذ محاضر.
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.
i.kara@univ-skikda.dz

ملخص:

يُعتَبَرُ العنف من الظَّواهر غير المرغوب فيها في مختلف المجتمعات ومهما اختلفت الديانات والمعتقدات، وجرَّمته جلّ الدول في العالم لما له من أضرار مادية ومعنويَّة خاصة حين يمارس على الفئات الهشَّة كالطفل والمرأة، وفي هاته الدّراسة سنسلِّط الضَّوء على العنف المنزلي الممارس ضد المرأة، وكيفيَّة تعامل المشرّع الجزائري مع هاته الجريمة، والآليات القانونيَّة التي كرَّسها للحدِّ من هاته الجريمة.

الكلمات المفتاحية: العنف المنزلي، المرأة، الحماية الاجتماعية، الآليات القانونية، الأسرة.

Abstract:

Violence is considered an undesirable phenomenon in all societies, regardless of their religions and beliefs. Most countries around the world have criminalized it due to its material and moral harm, especially when it is perpetrated against vulnerable groups such as children and women. In this study, we will shed light on domestic violence against women, how Algerian law has dealt with this crime, and the legal mechanisms it has established to curb it.

Keywords: Domestic violence, women, social protection, legal mechanisms, family.

مقدمة:

يُعتَبَرُ العنف ضدَّ المرأة من أكثر الظَّواهر المتفشِّية في السَّنوات الأخيرة، سواء في المجتمع بصفة عامَّة أو داخل الأسرة، بغضِّ النَّظر عن عوامل انتشاره سواء كانت نفسيَّة، أو اجتماعيَّة، أو اقتصادية، والتي ساهمت غالبًا في ارتفاع نسبة الطَّلاق في المحاكم بشكل رهيب، ويعدُّ العنف الموجه ضد أفراد الأسرة وخاصَّة المرأة والطفل هو سلوك متعمد ويأخذ عدَّة أشكال معنويَّة وجسدية وغالبًا ما يكون مصحوبًا بالعصبيَّة الجنسية، ويجب أن نشير أوَّلا إلى أنَّ التَّجربة الجزائرية في مجال النُّهوض بوضعية المرأة التي تبقى نموذجا متميزًا على الصَّعيد العربي والإسلامي، وذلك بالنّظر لجرأة التعديلات التي تبنَّتها الجزائر في تشريعاتها والتي شكَّلت نقلة نوعية بوأت المرأة المكانة اللائقة التي تستحقها، وقد تجسّد هذا الاهتمام في اتخاذ مجموعة من التَّدابير والإجراءات على المستويين التَّشريعي والمؤسَّساتي، وسنحاول في هذه المداخلة التَّطرق إلى مختلف الآليات التي جنَّدها المشرّع الجزائري بصفة خاصة والدَّولة الجزائريّة بصفة عامة لمحاربة جريمة العنف الأسري، كما سنتناول في هاته الدراسة موضوع الآليات القانونيَّة لحماية النّساء من العنف المنزلي، من جانبها العقابي بشقيه (مدني، جزائي)، من خلال معالجة الإشكال التّالي:

- ما هي الآليات التي كرَّسها المشرِّعُ الجزائري لمواجهة جريمة العنف ضد النساء؟ فيما تتمثَّل الآليات الحمائية من العنف المنزلي الممارس ضدّ النّساء؟ وهل وفق المشرّع الجزائري في تقنين العقوبات اللَّازمة للحدّ من هاته الممارسات؟

ولكي نتمكَّن من معالجة هذه الإشكالية اتبعنا الخطة التالية:

حيث قسَّمنا هذه الدِّراسة إلى مبحثين، المحور الأوَّل: بعنوان مفهوم جريمة العنف ضدّ المرأة والذي تطرَّقنا فيه إلى التعريف القانوني للعنف ضد المرأة كعنصر أول: التعريف القانوني العنف المرأة، والعنصر الثَّاني: تناولنا فيه الأركان التي يجب توفُّرها في جريمة العنف المرأة، والمحور الثَّاني: أوردنا فيه الآليات التي كرَّسها المشرّع الجزائري لمواجهة جريمة العنف ضد المرأة، كعنصر أوَّل: تطرَّقنا إلى الآليات النَّصِّيَّة لمكافحة العنف المرأة، وفي العنصر الثَّاني عرضنا الآليات الإجرائيَّة التي اتبعها المشرّع الجزائري

لمكافحة العنف ضدَّ المرأة.

خطة الدراسة:

- **المحور الأوَّل:** تجريم العنف المنزلي ضدَّ النساء في التَّشريع الجنائي الجزائري.
  - **العنصر الأول:** التكييف القانوني لجريمة العنف المنزلي.
  - **العنصر الثاني:** أركانها.
- **المحور الثاني**: الآليات النصية والإجرائية لمواجهة العنف المنزلي ضدَّ النّساء.
  - العنصر الأوَّل: الآليات النَّصيَّة.
  - العنصر الثَّاني: العقوبات الإجرائية.

- **المحور الأوَّل:** تجريم العنف المنزلي ضدَّ النّساء في التَّشريع الجزائري.

لقد اهتمَّ الباحثون في جميعِ المجالات بتعريف العنف بجميع أشكالِه وصوره، وفي هذا العنصر سنتناول تعريف جريمة العنف الأسري من جانبها القَانُوني.

العنصر الأوّل: التّكييف القانوني لجريمة العنف المنزلي ضدّ النّساء

يُشيرُ المعنى القانوني للعنف إلى القوَّة والإكراه والتَّهديد والتَّرويع، إذا كان العنف، إذا كان العنف وموجَّها ضدَّ الأشخاص ويُشير إلى مصطلحي التَّخريب والإتلاف إذا كان موجَّها ضد الأموال **(سعدي، د.ت، ص 3)**[1]، وعلى العموم فإنَّ المعنى القانوني للعنف في قانون العقوبات الجزائري نجد أنّه حصر العنف غير المشروع في جريمة الضَّرب والجرح في باب سمَّاه المُشَرّع أعمال العنف العمديَّة وتناول ذلك في المواد من 264 إلى 276 (سعدي، د.ت، ص 4)، وفي نظر المُشَرّع الجزائري، فإنَّ كلّ أشكال العنف المادِّي والمعنوي محرّمة ويعاقب عليها القانون حسب درجة خطورة الأفعال والتَّصرُّفات وما نتج عنها انعكاسات وخسائر بشرية ومادية وآثار نفسيَّة ومعنويَّة وحسب القانون رقم 06/ 23 المؤرخ في 2006/12/20م المتعلّق بقانون العقوبات حسب آخر تعديل له ينصّ على ما يلي:

- **المادة 1/266:**

كل من أحدث عمدًا جرحًا أو ضربًا بزوجه يعاقب كما يأتي:

- بالحبس من (1) سنة إلى (3) سنوات إذا لم ينشأ عن الجرح أو الضَّرب أي مرض أو عجز كلي عن العمل يفوق (15) يوما.

ف2:

- وتقوم الجريمة سواء كان الفاعل يقيم أو لا يقيم في المسكن نفسه مع الضَّحيَّة.

ف3:

- كما تقوم الجريمة أيضا إذا ارتكبت أعمال العنف من قبل الزَّوج السَّابق، وتبيّن أنّ الأفعال ذات الصّلة بالعلاقة الزَّوجيَّة السَّابقة.

ف4:

- يستفيدُ الفاعل من الظّروف التّخفيف إذا كانت الضّحية كاملا أو معاقة أو إذا ارتكبت الجريمة بحضور الأبناء القصر أو تحت التَّهديد بالسِّلاح (القانون رقم 15-19 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015م يعدّل ويتمّم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966م والمتضمّن قانون العقوبات، الجريدة الرَّسميَّة، ع 71، ص 3.)

كما تبنَّت الجمعيَّة العامّة للأمم المتَّحدة هذا الإعلان في ديسمبر 1993م، حيث عرف العنف ضدّ المرأة بأنَّه: أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس، ويترتّب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه أذى، أو معناه للمرأة، سواء من النَّاحية الجسمانية، أو الجنسية، أو النفسية، بما في ذلك التَّهديد بأفعال من هذا الفعل، أو القسر، أو الحرمان التَّعسفي من الحرية، سواء وقع ذلك في الحياة العامّة أو الخاصة (بن_عوالي، أفريل 2018، ص 322).

يعرف العنف ضد الأطفال -في هذا السياق- بأنّه أي فعل أو أي امتناع عن فعل يعرض حياة الطِّفل وسلامته وصحّته الجسديَّة والجنسيَّة والعقليَّة للخطر، كالقتل، الشروع في القتل، والإيذاء، والإهمال وكافَّة الاعتداءات الجنسيّة (جعرير، ص 63).

العنصر الثَّاني: أركان جريمة العنف المنزلي:

تتكوَّن الجرائم بصفة عامّة بقيام ثلاثة أركان، فإذا سقط ركن من هذه الأركان لا تقوم الجريمة، وتتمحور أركان جريمة العنف الأسري حول ثلاثة أركان وهي كالآتي:

أولا: الرُّكن الشَّرعي:

وهو أنْ ينصّ القانون على تجريم الفعل، كما جاء في المادّة 1 من قانون العقوبات الجزائري: (لا جريمة ولا عقوبة أو تدابير أمن بغير قانون) **(الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386هـ الموافق لـ: 8 يونيو سنة 1966م المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم)**، وبالنّسبة لفعل الضّرب والجرح العمدي ضدّ الزّوجة أو الزّوج نصت عليه المادة 266 مكرّر من قانون العقوبات الجزائري المعدل والمتمّم بالقانون رقم 15-19 المؤرخ في 2015/12/30م، ونشير أن العنف اللّفظي أو النّفسي معاقب عليه بالمادة 266 مكرر 01 من ذات التّعديل (كلفالي، سبتمبر 2017، ص 184).

ثانيا. الركن المادي:

يتمثّل في السّلوك الإجرامي وتقوم هذه الجريمة كلّما صدر اعتداء بالعنف طال سلامة جسم الإنسان وأحدث به ضرر، ومنه لا يتصوّر تأسيس هذه الجريمة دون القيام بعمل مادي المتمثّل في القتل أو الضّرب والجرح العنف والإيذاء (منصوري، 2013-2014، ص 46).

ويكون إمّا بالضّرب أو الجرح حيث نصّت المادّة 264 و268 من قانون العقوبات الجزائري، ويتمثّل في النَّشاط والفعل الذي يأتيه الجاني، أمّا النّتيجة فهي الأثر المترتب على الفعل من جرح أو ضرب أو قتل (صبحي -نجم، 2013، ص 98).

وغالبًا يكون العنف الموجَّه ضدّ المرأة هو عنف جسدي فهو نمط سلوكي يتمثَّل بإحداث المسيء لإصابات عمدية بجسد المرأة وهي من أشدّ مظاهر العنف ضدّ الزَّوجة، وهو فعل حاضر في العلاقة الزَّوجيَّة الذي يسودها التَّوتر ويُعتَبَرُ معيارًا لتقويم درجة العنف الممارس ضدّ الزَّوجة، فضرب الزّوجة يحط من قيمتها ويلحق بها الضَّرر النفسي والجسدي معا، ويؤدّي إلى تفسخ العلاقة الإنسانية بين الزوج والزّوجة (رحماني، 2011م2012-م، ص 51).

ثالثا. الرّكن المعنوي:

يتكوّن الرّكن المعنوي من عنصري العلم والإرادة، فعنصر العلم ضرورة أن يكون

الفاعل على علم بأركانها، أمّا الغرامة فهي وجوب أن تتوجّه نية الفاعل إلى ارتكاب الجريمة (رواحنة، ديسمبر 2016م، ص 280).

ويتحقّق الرّكن المعنوي في جرائم الضّرب والجرح أو أعمال العنف الأخرى إذا قام الجاني بفعل الجرح أو الضّرب عن إرادة وعلم بأنّ فعله هذا يترتَّب عليه المساس بسلامة جسم المجني عليه (المرأة)، وعلى ذلك يشترط توافر القصد الجنائي بنوعيه العام والخاص في حقه، وجرائم الضرب والجرح، وجرائم الضَّرب والجرح في القانون الجزائري قسمان:

- قسم نَصّ عليه القانون من قبل الجنح، ونص على ظروف مشدّدة للعقوبة عليه.
- وقسم اعتبره من الجنايات، ويشمل جنايات الضَّرب والجرح إلى الموت (صبحي_ نجم، 2013م، ص 51).

المبحث الثَّاني: آليات مكافحة العنف ضدّ النِّساء في التَّقنين الجزائري

أمام تنامِي ظاهرة العنف التي أضْحَت تشكِّل ظاهرَة مُقْلِقَة تلقي بظلالها على الاستقرار الأسري خصوصا والمجتمع بصفة عامَّة، كما أنَّه أصبح من الالتزامات الدَّولية الملقاة على عاتق الجزائر بعد مصادقتها على الاتفاقيات المتعلّقة بمكافحة العنف والتَّمييز ضد المرأة، حيث حرصت التَّشريعات الوطنيَّة الدَّاخلية بالموازاة مع الاتّفاقيات الدَّولية على غرار المشَرّع الجزائري إلى تضمين تشريعاتها الدَّاخلية سواء الدستورية منها أو العقابية أو على مستوى الأحوال الشَّخصيَّة بنصوص قانونيَّة تكفل للمرأة ضد كل من يعترضها والقضاء على كل أشكال التَّمييز ضدَّها.

المحور الأول: الآليات النَّصِّيَّة لمواجهة العنف ضدّ المرأة في التقنين الجزائري.

لقد دأب المُشَرّع الجزائري في سبيل مكافحة جريمة العنف ضدّ المرأة إلى تضمين القوانين ضمانات قانونيَّة لحماية الأسرة الجزائريَّة وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفرع.

العنصر الأول: مواجهة العنف المنزلي ضدّ النِّساء في القانون الدُّستوري.

تحفل الدَّساتير الجزائريَّة بعدَّة أحكام لحماية الأسرة مختلف المجالات، ويكفي

للوقوف على هذه الحقيقة الرّجوع إلى نصوص الدَّساتير، التي كرَّست بعض الثَّوابت ومن بينها الاعتراف بالأسرة هي الخلية الأساسيَّة للمجتمع، وقرَّرت ضرورة حمايتها من طرف الدَّولة والمجتمع في المادة 17 من دستور 1963م والمادة 65 من دستور 1976م، والمادة 55 من دستور 1989م، التي توسع في حماية الأسرة من خلال حماية الأسرة من خلال نص المادة 62 **(مفتاح، ص 16)**، ويُعْتَبَرُ الدستور الإطار المرجعي الثَّاني للإستراتيجيّة الوطنيّة لمحاربة العنف ضدّ النّساء، حيث حاول المُشَرِّع الجزائري من خلال الدَّساتير المتعاقبة على الجزائر منذ 1963م كأول دستور لآخر تعديل 2016م، حيث حظر ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهنية والمحاطة بالكرامة من خلال المادة 40 منه: «تضمن الدَّولة عدم انتهاك حرمة الإنسان، وتحظر أي عنف بدني أو معنوي أو أي مساس بالكرامة المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية التي يقمعها القانون» (القانون رقم 01/16 المؤرخ في 06 مارس 2016م المتضمن التّعديل الدُّستوري، جريدة رسمية، الصَّادرة بتاريخ 07 مارس 2016م).

أولا. مواجهة العنف المنزلي ضدّ النِّساء في قانون العقوبات:

بالرّغم من التَّعديلات الكثيرة التي مسَّت قانون العقوبات إلَّا أنَّها لم تتضمَّن معالجة نوعيَّة للجرائم التي تستهدف النِّساء لكونهن نساء، أي لاعتبارات تتعلّق بالنّوع الاجتماعي، وقد حاول المُشَرِّعُ الجزائري من خلال التَّعديل الأخير لقانون العقوبات التَّصدي لظاهرة العنف الأسري ككل، والعنف الموجه ضدَّ المرأة في بعض الحالات بشكل خاص، ومن أهمّ المؤشِّرات الإيجابيَّة التي تضمنها هذا القانون:

1. تشديد العقوبات الجزائيَّة فيما يتعلّق بجرائم الاعتداءات الجسديَّة ابتداء من تلك التي تسبب عجزا عن العمل يقل عن 15 يومًا إلى التي ينجم عنها وفاة الضَّحية[1]

---

(1) انظر في ذلك المادة 264 من القانون رقم 16-02 المؤرخ في 19 يونيو 2016 المعدل المتمم لقانون العقوبات، والتي تنص على ما يلي: «كل من أحدث عمدا جرحا أو ضربا بزوجه يعاقب كما يأتي:
بالحبس من سنة (1) إلى خمس (5) سنوات إذا نتج عن العنف المجرم عجز كلي عن العمل يفوق خمسة عشر (15) يوما.
بالحبس من ستة (6) أشهر إلى سنتين (2) إذا نتج عن العنف عجز كلي عن خمسة عشر (15) يوما.

وما يلاحظ على هذا التَّعديل القانوني أنه استعمل مصطلح «الزوج»، والذي ينطبق على المرأة والرَّجل في العلاقة الزَّوجية على حد سواء، إلا أنَّنا نشير في هذا الصَّدد إلى أنَّ أغلب جرائم الاعتداء بالضَّرب والجرح في العلاقة الزَّوجيَّة تكون ضحيتها المرأة.

2. النَّص لأول مرَّة على تجريم العنف اللَّفظي أو النَّفسي أو التَّعدي المتكرّر، وهو ما يشكل نقلة نوعيَّة في تجريم العنف ضد المرأة، وإن كانت المادة هنا تشير -كما سبق وأن وضحنا- إلى لفظ الزوج.

3. نص التَّعديل الجديد لقانون العقوبات على أن صفح الضَّحيَّة يضع حدًّا للمتابعة الجزائيَّة ضد الزَّوج المتَّهم وذلك في جرائم الاعتداء الجسماني التي يترتَّب عنها عجزًا كلِّيًّا عن العمل لمدَّة تقل أو تتجاوز 15 يومًا وفي حالات التَّعدِّي والعنف اللَّفظي أو النَّفسي، والعنف الاقتصادي، وهو ما من شأنه أن يساهم في الحفاظ على الأسرة في حالة ما إذا رغبت الضَّحيَّة في ذلك، أمَّا في حالة الضَّرب والجرح العمدي المفضي إلى عاهة مستديمة فقد جعل المُشَرِّع صفح الضَّحيَّة سببا من أسباب ظروف التَّخفيف فقط.

4. حرمان الزَّوج المعتدي من الاستفادة من ظروف التَّخفيف إذا كانت الضَّحيَّة حاملا أو معاقة او إذا ارتكبت الجريمة بحضور الأبناء القصر أو تحت التَّهديد بالسِّلاح.

5. تمَّ تعديل نص المادة 368 من قانون العقوبات بحذف السَّرقات التي تقع بين الأزواج من الحالات التي لا يعاقب عليها قانونا[1]، وبالتَّالي فكلّ سرقة تقع بين

بالسجن المؤقت من سنة (1) إلى عشر سنوات (10) كل من أحدث عمدا جرحا أو ضربا أو ارتكب أية أعمال عنف أو اعتداء أخرى من شأنها أن تسبب للمجني عليه مرضا أو عجزا عن الأشغال الشخصية لمدة تزيد عن خمسة عشر يوما.

وإذا نتج عن الضرب أو الجرح أو العنف أو الاعتداء المرتكب عمدا مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية لمدة تساوي خمسة عشر يوما أو تقل عنها أو لم يسبب أي مرض أو عجز عن العمل فيعاقب الجاني بالحبس من شهرين إلى سنة وبغرامة من 20.000 دج إلى 100.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

ويعاقب على الشروع في الجنحة المنصوص عليها في الفقرة السابقة بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 10.000 دج إلى 50.000 دج.

ويعاقب الجاني بالحبس من سنة إلى خمس سنوات إذا سبق الضرب أو الجرح أو العنف أو الاعتداء المنصوص عليه في الفقرة الأولى ترصد أو إذا نتج عنه فقد أو بتر أحد الأعضاء أو الإصابة بعاهة مستديمة أو أية إصابة أخرى.

ويعاقب الجاني بالحبس من سنتين إلى عشر سنوات إذا نتج عن الضرب أو الجرح أو العنف أو الاعتداء المرتكب عمدا إذا أدى بالكره أو البتر أو فقد أحد الأعضاء أو الإصابة بعاهة مستديمة أو أية إصابة أخرى.

وتقوم الجريمة سواء كان الجاني يقيم أو لا يقيم في المسكن مع الضحية.

كما تتقرر الحماية بالتجريم أيضا لكل طلب يقدم من أحد الزوجين ضد الآخر إذا كانت صلة بالعلاقة الزوجية السابقة...»

(1) وقد نصت المادة 368 من قانون العقوبات على أنه: «لا تطبق أحكام المادة 362 من هذا القانون على السرقات التي تحدث بين الأزواج إلا بالنسبة للأشياء التي انتزعت أثناء انفصال الجسمانية أو الطلاق.

لا يعتبر في مفهوم هذه المادة أن الأشياء قد انتزعت أثناء انفصال الجسمانية أو الطلاق إلا الأشياء التي يثبت أن الزوج السارق قد أخذها من المكان الذي كانت تقيم فيه الزوجة بعد مغادرتها إياه.

ولا تطبق أحكام هذه المادة على الأشياء المحجوزة بناء على طلب الزوجة في التعويض المدني: إلا إذا كان الحارس قد عين بناء على طلب الزوج وحده.

ولا تطبق أحكام هذه المادة على الأشياء التي يأخذها أحد الزوجين من الآخر أثناء قيام دعوى الطلاق أو الانفصال الجسماني أو بعد صدور الحكم بأحدهما إذا أدين بها الزوج السارق بصفته شريكا في سرقة ارتكبها أشخاص آخرون لفائدة الزوج المقترف ضده السرقة إلا إذا ثبت أن الأشياء المسروقة لا يمكن تقسيمها إلا بإدخال ضرر على حالتها.

وتقوم الجريمة سواء كان الجاني يقيم أو لا يقيم في المسكن مع الضحية.

كما تتقرر الحماية بالتجريم أيضا لكل طلب يقدم من أحد الزوجين ضد الآخر إذا كانت صلة بالعلاقة الزوجية السابقة...»

(1) وقد نصت المادة 368 من قانون العقوبات على أنه: «لا تطبق أحكام المادة 362 من هذا القانون على السرقات التي تحدث بين الأزواج إلا بالنسبة للأشياء التي انتزعت أثناء انفصال الجسمانية أو الطلاق وتحرر كما يلي:

لا يعتبر في مفهوم هذه المادة أن الأشياء قد انتزعت أثناء انفصال الجسمانية أو الطلاق إلا الأشياء التي يثبت أن الزوج السارق قد أخذها من المكان الذي كانت تقيم فيه الزوجة بعد مغادرتها إياه.

ولا تطبق أحكام هذه المادة على الأشياء المحجوزة بناء على طلب الزوجة في التعويض المدني: إلا إذا كان الحارس قد عين بناء على طلب الزوج وحده.

ولا تطبق أحكام هذه المادة على الأشياء التي يأخذها أحد الزوجين من الآخر أثناء قيام دعوى الطلاق أو الانفصال الجسماني أو بعد صدور الحكم بأحدهما إذا أدين بها الزوج السارق بصفته شريكا في سرقة ارتكبها أشخاص آخرون لفائدة الزوج المقترف ضده السرقة إلا إذا ثبت أن الأشياء المسروقة لا يمكن تقسيمها إلا بإدخال ضرر على حالتها.

الزَّوجين يعاقب عليها قانونا، غير أن إجراءات المتابعة في هذه الحالة لا تتّخذ إلا بناء على شكوى من الزَّوج المضرور، والتَّنازل عن الشَّكوى يضع حدًّا للمتابعة الجزائيَّة [1].

ثانيا. مواجهة العنف المنزلي ضدّ النِّساء في قانون الأسرة:

لقد عالج قانون الأسرة سبل الحماية وذلك بأن أقرَّ لهذه الزَّوجة حقوق كما فرض عليها واجبات، لهذا سنبين أهم الضَّمانات والآليات التي كرسها قانون الأسرة الجزائري، حيث وفّر المُشرّع الحماية للمرأة إذا لم تستمر الحياة الزَّوجيَّة أن يتمَّ حل هذا الزواج إما بإرادة الزوج أو بإرادتهما أو بإرادة الزَّوجة، فلها أن تطلب التَّطليق وفقا للأسباب التي حدّدتها المادة 53 كعدم النّفقة الواجبة التي حدّدتها المادة 73 (عنف اقتصادي أو الهجر في المضجع أو الغياب فوق العام بدون مبرر (عنف معنوي) الشقاق المستمر (عنف لفظي) كل ضرر معتبر (عنف جسدي أو بدني)، ارتكاب جريمة ماسة بالشَّرف (عنف جنسي)، لها أن تخالع نفسها بمقابل مالي (أمحمدي وأمينة، مارس 2016م، 85).

العنصر الثاني. الآليات الإجرائيَّة لمواجهة العنف المنزلي ضدّ النِّساء في التّقنين الجزائري:

اتَّخذت الدَّولة الجزائريَّة العديد من الآليات الإجرائيَّة لتفعيل الآليات النَّصِّيَّة لمكافحة جريمة العنف الأسري بشتى أنواعه ومن أهمِّها ما يلي:

أولا. تصدي سلطات الدَّولة لظاهرة العنف المنزلي ضدَّ النِّساء:

تصدي الإستراتيجية الوطنيَّة لمحاربة العنف ضدَّ المرأة على النَّهج متعدّد القطاعات، لكن الدور الهام هو الذي تقوم به الوزارة المنتدبة المكلَّفة بالمرأة ووزارة التَّضامن الوطني والأسرة، حيث تُعْنَى بإعداد الخطط والاستراتيجيَّات لترقية حقوق الإنسان كما تعمل اللَّجنة المعنيَّة بالعنف ضد المرأة المنشأة سنة 2006م والتابعة للوزارة المنتدبة على صياغة الاستراتيجيات ورصدها وتنفيذها وتقييمها (أمحمدي

(1) تقنا نص ن ا لمادة ف 8 0 ل ف كن ر ا ل ع ك ي م أ ن ا لم ا ع ق د ل 9 6 و ت م ن أ ا ل أ م ر ر ق م 6 6 - 1 5 6 و ت ج و ز ا ك خ ا ف أ إ ي ج ر ا « ا ل ا ي ت ا ل ا لم ت ا ب ع ة ع ل ق ا لم ر ج ل ا ت ي ق ا ل ب ي ت ق ع ب ي ن ا ل أ ز و ا ج و ا ل أ ق ا ر ب ل ف ا ل ي ة و ا ل ش ي ل ج ة ش ا ل ك ر و ب ع ق ا ل إ ش ا ل خ ب ن ظ ر ا ع ا ض ر و ر ، و ا ل ت ن ا ز ل ع ن ا ل ش ك و ى ي ض ع ح د ا ل ه ذ ه ا ل إ ج ر ا ء ا ت ».

وأمينة، مارس 2016م، ص 89).

ثانيا. إعادة تأهيل ضحايا العنف الأسري:

تُؤدِّي وزارة التَّضامن الوطني دورًا هامًّا لا يمكن إنكاره في مساعدة النِّساء النَّاجيات من ظاهرة العنف من خلال إنشاء مراكز الاستقبال والعناية النَّفسيَّة حسب المادة 5 من المرسوم التَّنفيذي رقم 182/04، حيث يتواجد المركزان الوطنيان لاستقبال الفتيات والنّساء ضحايا العنف في بوسماعيل ولاية تيبازة وبلدية تلمسان (بن-عطاالله، الموسم الجامعي 2013 - 2014، ص 153).

كما تقوم وزارتا الدَّاخلية والعدل والدّفاع بالتَّنسيق فيما بينها من خلال الضَّبطية القضائية بجمع الإحصاءات النّسويّة والفصليّة حول العنف الممارس ضدّ النّساء بواسطة الشّكاوى المقدمة من النّساء البالغات 18 سنة فما فوق، وتقسيمها إلى خمسة فئات هي العنف الجسدي النَّفسي، الممارسات الضارة، جرائم القتل والتحرش الجنسي (بن-عطاالله، الموسم الجامعي 2013 - 2014، ص 153).

ثالثا. تدخل الشُّرطة لمواجهة العنف والتَّصدي لمرتكبي هذه الجريمة:

تُساهم المديريَّة العامَّة للأمن الوطني في رعاية النّساء والأطفال ضحايا العنف بواسطة الاستماع والتّوجيه ولديها منذ 2001م إحصائيات ربع فصلية متعلّقة بالعنف على صعيد كل ولاية (راضي، 2013-2012م، ص ص 170-169).

رابعا. تدخّل هيئات المجتمع المدني للتَّصدي لمواجهة العنف المنزلي ضدَّ النِّساء:

تقوم منظَّمات المجتمع المدني بدور الوسيط بين الدَّولة والمجتمع ففي مجال مناهضة العنف ضد المرأة، تعتبر الجمعيَّات ممثّلة في لجنة العنف ضدّ المرأة المنشأة على مستوى الوزارة المنتدبة المكلّفة بالمرأة وقضايا الأسرة، كما أنَّها من بين الأعضاء المشكّلين للمجلس الوطني للأسرة والمرأة وشاركت في صياغة العنف ضدّ المرأة وترقية حقوقها على سد النّقص الموجود في المجال الوقائي من خلال مؤسّسات إيواء النّساء ضحايا العنف والتَّكفُّل بهن في الجانب النَّفساني وغيره... (بن-عطاالله، الموسم الجامعي2013 - 2014، ص ص 155-154).

خاتمة:

على ضوء ما تقدم عرضه نخلص في نهاية هذا المقال إلى ما يلي:

- الرُّجوع إلى تعاليم الدِّين الإسلامي في تنشئة الأبناء والتحلي بأخلاق النبي ﷺ وكيفيَّة معاملته لزوجاته وأهل بيته في معاملة الزَّوجة والأبناء.
- تشجيع الضَّحيَّة على الإبلاغ عن الجرم إذ يعتبر كثير من الباحثين القانونيين أن من أبرز الوسائل التي تخفّف من انتشار الجرائم هو إبلاغ الشّرطة عنها باعتبار أن ذلك من شأنِه أن يحول دون استمرار المجرمين للجريمة في حالة عدم الإبلاغ عنهم وتوقيع العقاب عليهم.
- الرّقابة على الإعلام، إذ تبين أن لمشاهد العنف التي تبثها وسائل الإعلام دور مهم في انتشار العنف، وهذه الرّقابة قد تستوجب توعية الأسر بنتائجه النَّفسيَّة والاجتماعيَّة وآثارها السّلبيَّة على المجتمع والفرد.
- الرُّجوع إلى تعاليم الدِّين الإسلامي في تنشئة الأبناء والتَّحلّي بأخلاق النبي ﷺ وكيفيّة معاملته لزوجاته وأهل بيته في معاملة الزّوجة والأبناء.
- ضرورة وضع مستشارين نفسانيين على مستوى المؤسّسات التَّعليميَّة التي يكون الطفل يتمدرس على مستواها، حيث يعمل هؤلاء على مراقبة الوضع النَّفسي والسّلوكي للأطفال داخل المؤسسات التَّعليميَّة.
- غلبة الهاجس الزجري على المقاربة التَّأهيلية: فالتعديلات الأخيرة لقانون العقوبات والموجهة لمكافحة العنف الأسري، اكتفت بتجريم مجموعة من الأفعال التي عدها المُشَرّع عنفا ضد المرأة، وتشديد العقوبة في أحوال أخرى، دون أن يهتدي المُشَرّع إلى ضرورة محاولة تأهيل مرتكبي الأفعال الإجراميّة من عنف أو تحرش بإلزامهم للخضوع إلى جلسات تأهيل تطبيقا لمبدأ العدالة التَّأهيليّة.

إنَّ مكافحةَ العنف ضد المرأة لا يجب أن يختزلَ في قانون العقوبات، وإنَّما كما سبق وأن أشرنا لا بدَّ من وضع إستراتيجيَّة وطنيَّة على مستوى العديد من الأصعدة والقوانين، منها قانون الإجراءات الجزائيّة الذي يجب أن يتضمَّن تعديلات تتعلَّق بالتَّعامل مع قضايا العنف ضدّ النِّساء وذلك عن طريق إنشاء قضاء متخصص إيجاد

أقسام متخصصة داخل المحاكم، تخصيص جلسات خاصة بقضايا العنف ضد المرأة.

قائمة المصادروالمراجع:

1. أمحمدي بوزينة أمينة، الآليات الدَّوليَّة والوطنيّة لتفعيل حماية المرأة من العنف الأسري بالجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، مجلة جيل حقوق الإنسان، ع 28، مارس 2016م.
2. الأمر رقم 156-66 المؤرخ في 18 صفر عام 1386هـ الموافق لـ: 8 يونيو سنة 1966م المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم.
3. بن عطا الله بن عليا، الآليات القانونيّة لمكافحة العنف ضد المرأة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص: حقوق الإنسان والحرّيَّات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسيَّة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، الموسم الجامعي2013 – 2014.
4. جعرير سليمة، العنف الأسري وعلاقته بالسلوك العدواني لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية -دراسة ميدانية لدى تلاميذ التعليم الابتدائي بولاية الشلف، جامعة الشلف.
5. خولة كلفالي، دور الطبيب الشرعي في الكشف عن جريمة الضرب والجرح العمدي ضد الزوجة في القانون الجزائري، مجلة الاجتهاد الفقهي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع 15، سبتمبر 2017م.
6. راضي حنان، الحماية القانونية للمرأة من العنف في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قانون الأسرة وحقوق الطفل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، السنة، 2012-2013م.
7. زوليخة رواحنة، الحماية الجنائية للمرأة من العنف اللفظي والنفسي في ضوء قانون 15/19، مجلة الاجتهاد القضائي، ع 13، ديسمبر 2016م، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 280.
8. سعدي محمد، سوسيولوجية الطفولة المعنفة والإجرام، مقاربات نظرية حول

آثار العنف الأسري على الطفولة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، د.ت.
9. عبد الجليل مفتاح، حماية الأسرة في الاتفاقيات الدَّولية والدساتير الجزائرية، مجلة الاجتهاد القضائي، عدد 7، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
10. علي بن عوالي، العنف ضد المرأة -دراسة تحليلية للمواد المضافة في قانون العقوبات الجزائري، مجلة الحضارة الإسلامية، ع1، مجلد 10، جامعة أحمد بن بلة، وهران1، أفريل 2018م.
11. القانون رقم 16/01 المؤرخ في 06 مارس 2016م المتضمن التَّعديل الدستوري، جريدة رسمية، الصادرة بتاريخ 07 مارس 2016م.
12. القانون رقم 15-19 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015م يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966م والمتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية، ع 71.
13. محمد صبحي نجم، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم الخاص، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر، 2013م.
14. منصوري مبروك، الجرائم الماسة بالأسرة في القوانين المغاربية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في القانون الخاص، 2014-2013م.
15. نعيمة رحماني، العنف الزوجي الممارس ضد المرأة بتلمسان، محكمة تلمسان نموذجا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: أنثروبولوجيا، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،2011م2012-م.

المؤسسات العقابيّة بين متطلّبات تحقيق التّوازن في تنفيذ العقوبة وحماية الحقوق الأساسية
-الرعاية الصحية للمرأة المحبوسة نموذجا-

ط.د وليد النّوي.
قانون جنائي للأعمال.
عمار ثلجي –الاغواط-
w.noui@lagh-univ.dz

د. طارق خنوش.
قانون الأعمال.
الشاذلي بن جديد -الطارف-.
t.khennouche@univ-eltarf.dz

ملخص:

تنصُّ المادة 50 من قانون تنظيم السُّجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين 04/05 على أن «يجب أن يستفيد كل محبوس من الرِّعاية الصِّحِّيَّة وتتكفَّل إدارة السِّجن بتوفير العلاجات اللَّازمة، سواء داخل المؤسسة العقابيّة أو بنقله إلى المؤسسات الاستشفائية عند الضَّرورة».

وتشكّل الرّعاية الصّحّيَّة للمرأة المحبوسة جزءا من الالتزامات الأساسيَّة للدَّولة لضمان احترام كرامة الأفراد، ممَّا يتطلَّب دراسة تحليليَّة لتطبيق الأحكام القانونيّة ذات الصِّلة ورصد أوجه القصور، وإقتراح حلول تضمن تحسين الخدمات الصحية داخل المؤسسات العقابية، بما يحقِّق العدالة وحقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية: قانون تنظيم السجون، الرعاية الصّحّيّة، المرأة المحبوسة، المؤسسات العقابية.

Abstract:

Article 50 of Law No. 05/04 on the Organization of Prisons and Social Reintegration of Prisoners stipulates that "every prisoner shall benefit from healthcare and the prison administration shall provide the necessary treatment, either within the penal institution or by transferring the prisoner to healthcare institutions when necessary." The healthcare of imprisoned

women is a fundamental obligation of the state to ensure respect for human dignity, which requires an analytical study of the application of relevant legal provisions and the identification of shortcomings, as well as proposing solutions to improve healthcare services within penal institutions, in order to achieve justice and human rights.

Keywords: Law on the Organization of Prisons, Healthcare, Imprisoned women, Penal institutions.

مقدمة:

لم تكن المؤسّسات العقابيّة في السّابق تراعي القواعد الصِّحِّيَّة، ممَّا أدَّى إلى انتشار الأمراض بين النُّزلاء داخل المؤسَّسات وكذلك بين أفراد المجتمع خارجها بعد الإفراج عنهم، وقد شكَّلت هذه الأوضاع انتهاكًا للحقوق الأساسيَّة للمحكوم عليهم، حيث أدَّى غياب الرّعاية الصِّحِّيَّة إلى تفشِّي الأوبئة وانتشار الأمراض المعدية، ممَّا أثَّر سلبًا على الصِّحَّة العامَّة.

مع تطور المفاهيم الحقوقيّة، والتّقدُّم في التَّشريعات باتت أهمِّيَّة الرِّعاية الصِّحِّيَّة للمحكوم عليهم داخل المؤسَّسات العقابية محط اهتمام متزايد، حيث أصبح توفير الخدمات الصِّحِّيَّة للمحبوسين جزءا أساسيًّا من مسؤوليَّة الدّول، ويرتبط ذلك مباشرة بإمكانية إصلاح المحكوم عليه وتأهيله، مما يستوجب إلتزام المؤسَّسات العقابيَّة بتقديم الرّعاية الصِّحِّيَّة اللَّازمة وضمان عدم انحراف الإدارة العقابيَّة عن دورها في صون كرامة السُّجناء.

إذ تعدُّ الرّعاية الصِّحِّيَّة داخل المؤسَّسات العقابيَّة حقًّا أساسيًّا للمحبوسين، يفرضه القانون والتَّشريعات الوطنيَّة والدَّوليَّة، وفي هذا الإطار، تحظى المرأة المحبوسة بحماية خاصة نظرًا لخصوصيَّة احتياجاتها الصِّحِّيَّة، ممَّا يستوجب توفير رعاية طبِّيَّة ملائمة تضمن الحفاظ على صحتها وسلامتها الجسدية والنَّفسيَّة.

بموجب قانون تنظيم السّجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين 04/05،

تلتزم إدارة المؤسَّسة العقابية بتوفير الرِّعاية الصِّحِّيَّة للمرأة المحبوسة وفقا للمعايير الطِّبِّيَّة المعتمدة، وتشمل الرعاية الفحوصات الدَّورية، تقديم العلاجات المناسبة، وضمان حصول النِّساء على الأدوية اللازمة بالإضافة إلى الرعاية الخاصة بالحالات الصحية الحرجة، مثل الأمراض المزمنة والحالات الطَّارِئَة.

كَمَا يَفْرِضُ القانون توفير رعاية خاصَّة للمرأة الحامل والمرضعة، من خلال ضمان المتابعة الطِّبِّيَّة المستمرَّة أثناء فترة الحمل، وتقديم الغذاء المناسب والرِّعاية النَّفسيَّة، بالإضافة إلى توفير ظروف ولادة ملائمة داخل المستشفيات المدنيَّة، وفق ما ينصُّ عليه القانون، كما يكفل للمرأة المرضعة الحقّ في البقاء مع طفلها وفقا للضَّوابط المحدَّدة بما يضمن صحَّة الأمّ والطّفل معًا.

وفي إطار إحترام الحقوق الأساسيَّة، تمنح المرأة المحبوسة الحقّ في طلب الرِّعاية الصِّحِّيَّة النَّفسيَّة، خاصة في الحالات التي تتطلَّب متابعة طبِّية نفسيَّة، ممَّا يساهم في دعم إستقرارها النَّفسي وتقليل الآثار السِّلبيَّة للعقوبة، كما يلزم القانون إدارة المؤسسة العقابيَّة، باتّخاذ التَّدابير الوقائية لحماية النّساء المحبوسات من الأمراض المعدية، وتوفير بيئة صحِّيَّة تضمن كرامتهن وتحترم حقوقهن.

وبذلك تشكّل الرّعاية الصِّحِّيَّة للمرأة المحبوسة التزامًا قانونيًّا على عاتق الدَّولة، يهدفُ إلى تحقيق التَّوازن بين تنفيذ العقوبة وحماية الحقوق الأساسيَّة، وفقا لأحكام قانون تنظيم السّجون الجزائري والاتّفاقيات الدَّولية ذات الصِّلَة.

أهمِّيَّة الموضوع:

تحظى الرِّعاية الصِّحِّيَّة للمحبوسين بأهمِّية بالغة في التَّشريعات الحديثة، حيث تشكِّل جزءًا أساسيًّا من حقوق الإنسان داخل المؤسّسات العقابيَّة، وتزداد الأهمِّيَّة بالنسبة للمرأة المحبوسة، نظرا لخصوصية وضعها الصحي والبيولوجي، مما يستوجب توفير رعاية طبِّيَّة متكاملة تتناسب مع احتياجاتها، خاصة خلال فترات الحمل، الولادة، الرضاعة، والحيض، بالإضافة إلى ضرورة توفير الرعاية النفسية نظرا للآثار النفسية والإجتماعية للعقوبة.

حيث أولى المُشَرّع الجزائري أهمّيَّة بالغة للمرأة المحبوسة وهذا من خلال نص المواد 50 و51 من قانون تنظيم السّجون التي تنصّ الأحكام المتعلّقة بالصِّحَّة داخل المؤسَّسات العقابيَّة، حيث ينصّ على حق المحبوسين في الرّعاية الصِّحّيَّة، بما يشمل الكشف الطِّبّي الدَّوري، العلاج، والتَّكفل بالحالات المرضية سواء أ كانت جسديَّة أم نفسيَّة ويُؤَكّدُ القانون على رعاية خاصَّة للنِّساء الحوامل والمرضعات، بما يضمن حماية صحَّتهن وصحَّة أطفالهن.

وتأتي أهمّيَّة دراسة هذا الموضوع، لتقيم مدى التزامات المؤسسات العقابيَّة بأحكام القانون في تقديم الرّعاية الصِّحّيَّة للمرأة المحبوسة، مع إبراز التَّحديات الصِّحّيَّة التي تواجه النِّساء داخل السُّجون ومدى توفّر الخدمات الطِّبّيَّة اللَّازمة، وتسليط الضَّوء على ضرورة احترام الحقوق الأساسيَّة للمرأة المحبوسة وفقًا للمعايير الوطنيَّة والدَّوليَّة.

جاء القانون 04/05 المتضمَّن قانون تنظيم السُّجون ليواكب المستجدات والتَّطورات التي نادى بها أغلب المفكرين والباحثين والحقوقيين، ومن هذا المنطلق انتهجت المؤسَّسات العقابيَّة في الجزائر العديد من السِّياسات والتَّوجُّهات والتي غيرت من مفهومها الزجري إلى المفهوم الإصلاحي التَّربوي والتَّأصيلي.

وهذا ما أقرته الدَّولة في برنامج إصلاح العدالة والذي جاء في محاوره الكبرى إصلاح السُّجون.

والإشكالية التي نحاول الإجابة عليها في هذا المقال في ظل الأحكام القانونيَّة المنظَّمة للرّعاية الصِّحّيَّة داخل السُّجون الجزائريَّة، يبرز التَّساؤل الرئيس التَّالي:

- إلى أي مدى تضمن أحكام قانون تنظيم السُّجون حق المرأة المحبوسة في الرّعاية الصِّحّيَّة، وما هي التَّحدِّيات التي تواجه تطبيق هذه الأحكام على أرض الواقع؟

ويتفرّع عن هذه الإشكاليَّة عدد من الأسئلة الفرعيَّة، منها:

- ما هي الأسس القانونيَّة التي يستند إليها الحقّ في الرّعاية الصِّحّيَّة للمرأة المحبوسة في القانون الجزائري؟

- ما هي أهم التَّحدِّيات والعراقيل التي تواجه تطبيق أحكام الرِّعاية الصِّحِّيَّة في السُّجون الجزائريَّة؟
- ما هي الآليات المقترحة لتحسين الرِّعاية الصِّحِّيَّة وضمان فاعليَّة تطبيقها وفقا للقانون والمعايير الدَّوليَّة؟

المبحث الأول. المؤسَّسة العقابيَّة ومتطلبات أنسنة التنفيذ العقابي:

المؤسَّسات العقابية هي تلك المؤسسات أو الأماكن أو المنشآت المعدَّة لإيواء الجناة، قصد تنفيذ العقوبات السَّالبة للحرِّيَّة المحكوم بها عليهم، فهي مرفق اجتماعي مهمتها إلى جانب الدّور الأمني في حراسة المحبوسين الذي تلعبه، نجدها كذلك توفر لهم نظاما تربويًّا يعتمد مناهج خاصة للتَّأهيل والتَّكوين لإعادة إدماجهم اجتماعيًّا، معتمدة على أساليب المعاملة العقابيَّة التي تُعَدُّ الوسيلة التي يمكن من خلالها إمَّا إصلاحهم وتأهيلهم، وإمَّا أن تحولهم إلى عدو دائم للمجتمع الذي عزلهم وأهانهم باسم مكافحة الجريمة (وداعي، 2016-2017، ص 50).

فقبل أن تعرف المؤسَّسات العقابيَّة بشكلها الحالي،كانت عبارة عن أماكن يوضع فيها الجناة انتظارًا لمحاكمتهم أو التَّخلّص منهم نهائيًّا، وهي عبارة عن أماكن مظلمة تتَّخذ من الكهوف أو المغارات مكانها، أو عبارة عن حفر عميقة تحت الأرض تفتقد لأدنى شروط الحياة، يتمّ فيها عزل الجناة عن العالم الخارجي وليس لها أي غرض تهدف إليه، وبتطوّر المجتمعات الإنسانيَّة وتطور السِّياسة العقابيَّة الحديثة تطوّرت معه المؤسسات العقابيَّة وأغراضها، فأصبحت أماكن يوضع فيها الجناة تتوفّر على جميع شروط الحياة، وأصبحت أماكن للعلاج والإصلاح وتأهيل المسجونين لإعادة إدماجهم في المجتمع (وداعي، 2016-2017، ص 50).

المطلب الأوَّل. التَّعريف بالمؤسَّسة العقابيَّة:

قبل التَّطرق إلى المؤسَّسات العقابيَّة سوف نقوم بوضع تعريف للسّجن باعتباره هو أوّل مؤسَّسة كانت تمارس فيها العقوبة.

أ.تعريف السّجن لغة:

يأتي معنى السّجن في اللغة بألفاظ متعددة، سجن، حبس، ووقف أمسك أثبت، حيث يقول الفيروز أبادي في القاموس في باب حبس: الحبس: المنع والمحبس كمقعد وحبسة يحبسه، وقال في مادّة سجن: سجه والسجن بالكسر المحبس وصاحبه سجان والسّجين المسجون.

ويقول ابن منظور في لسان العرب في مادة حبس، حبسه يحبسه حبسا فهو محبوس وحبيس واحتسبه أمسكه عن وجهه، والحبس ضدّ التَّخلية إلى أن قال: والحبس والمحبسة والمحبس اسم الموضع، وقال في مادّة سجن السّجن الحبس (عبد-الحميد-تبيه، 2008، ص 06).

ويقول الزبيدي في تاج العروس مادّة حبس: الحبس المنع والإمساك وهو ضدّ التّخلية، المحبس كمقعد، حبسه، يحبسه من حدّ ضرب حبسا فهو محبوس وحبيس، وقال في مادّة سجن سجنه يسجنه سجنا حبسه، والسجن بالكسر المحبس، وما يفهم من معنى السجن هو المنع عن التَّصرف أمَّا مقدار المنع ونوعه فغير ملحوظ (عبد-الحميد-تبيه، 2008، ص 07).

ب.السّجن في القرآن والسنّة النَّبويَّة:

السّجن في القرآن:

لقد نصّ القرآن الكريم على أنَّ السّجن قديم، حيث قال سبحانه وتعالى حكاية عن يوسف عليه السَّلام أنّه دخل السّجن ولبث فيه بضع سنين، قال تعالى: ﴿**...فَلَبِثَ فِي السِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ**﴾ (سورة يوسف، الآية 43)، كما تناولت القصّة القرآنيَّة المجيدة حكاية ووصف حال عليه السّلام في هذا السّجن وعلاقته برفاقه والحوارات المشتركة بينهم، وقال تعالى: ﴿**وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ ۖ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ۖ وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ ۖ نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ ۖ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ**﴾ (سورة يوسف، الآية 36)، وكيف كان خروجه من السّجن، وكيف كان خروجه من السّجن، وكيف أنّه وبعد خروجه من السّجن تقلد منصبًا مهمًّا، وقد أقر القرآن الكريم لعقوبة السّجن في سياق سرد تلك القصَّة لمن صدر عنه خطأ

الإنكار لاستخدام تلك العقوبة، في غير محلّها فيعاقب بها الأبرياء، أو أن يساء إلى نزلاء السّجون في معيشتهم أو أبدانهم أو كرامتهم أو يحال بينهم وبين المجتمع، كما أشارت الآيات إلى بعض الحقوق الطبيعيَّة التي يجب أن يتمتَّع بها السّجين مثل الحقّ في الطَّعام والشَّراب وحقّه في التَّعبير عن نفسه **(علي-الدين-الباز، 2016)**، وفي القرآن الكريم من الآيات الأخرى ما يستدل من خلالها على مشروعية السّجن منها قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾ (سورة المائدة، الآية 33).

ووجه الاستدلال قوله تعالى: ﴿ **أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ**﴾ حيث فسّر النَّفي بالسّجن، ذلك أن النّفي من جميع الأرض محال، والنّفي إلى بلد آخر فيه إيذاء لأهل هذا البلد، وهو ليس نفيًا من جميع الأرض، بل من بعضها، فلم يبقَ إلَّا الحبس (الدائلي، 1987، ص 17 وما بعدها).

مشروعيَّة السِّجن من السنَّة النبوية:

ورد في السّنة النَّبوية أحاديث كثيرة تبين أن الرّسول ﷺ حبس في التهمة حتّى يتبين أمر المتهم، وهو ما يسمّى الآن بالحبس الاحتياطي، كما حبس ﷺ في غير التّهمة ومن الأحاديث التي تبين ذلك ما روي أن الرّسول ﷺ حبس رجلا في تهمة بدم يوما وليلة وما روى عن ابن عمر رضي الله عنه، أن النّبي ﷺ قال: «إذا أمسك الرّجل وقتله الآخر يقتل الذي قتل، ويحبس الذي أمسك»، وفي الحديث دليل على أنّه ليس على الممسك سوى حبسه، ومدّة الحبس راجعة إلى نظر الحاكم.

تُشِيرُ هذه الأحاديث النبوية إلى جواز حبس الفرد عن المجتمع بجعله حبيس غُرْفَة أو مكان أو قيد، وهناك نوع آخر من الحبس طبقه النبي ﷺ على بعض أصحابه وهم الثّلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك، فقد ورد أنّ النّبي ﷺ أمر أصحابه ألّا يكلّمهم أحد أو يقترب منهم أو يخالطهم، فكانوا يسيرون في الطّرقات على أرجلهم وبأبدانهم لكنهم لا يجدون أنفسهم مع النّاس فقد انعزل عنهم النَّاس وان كانوا يرونهم ويسمعونهم، وهو نوع من الحبس أشد وطاءة من الحبس الانفرادي في زنزانة (علي-الدين-الباز، 2016،

ص 29 وما بعدها).

تعريف السّجن في الاصطلاح الفقهي:

اشتَهَرَ السّجن كموضع للعقاب في كثير من الجرائم والسّجن كعقوبة ومن هنا فقد عرف الفقهاء السِّجن باعتبار أنه نوع من الحبس بتعريفات متعدّدة.

عرّفه صاحب البدائع فقال: السّجن هو عبارة عن منع الشّخص من الخروج إلى أشغاله ومهماته الدّينيّة والاجتماعيّة (السيد-محمد، 2013).

أمَّا مفهوم الحبس في الاصطلاح الفقهي فيتدرج مفهومه ضمن مفهوم السّجن في الاصطلاح السَّابق ذكره.

التَّعريف الاصطلاحي للسّجن:

وردَت عدّة تعاريف للسّجن في المدارس والنَّظريَّات المختلفة، فقد عرفته المدرسة الوظيفيَّة بأنّه بناء مقفل يوضع فيه الأشخاص المتَّهمون في انتظار محاكمتهم أو تنفيذ الأحكام الصَّادرة ضدهم (اليوسف، 1999، ص 175).

ويقصدُ كذلك بمصطلح السّجن هو تلك المؤسسات المعدّة خصِّيصا لاستقبال المحكوم عليهم بعقوبات مقيَّدة الحرِّيَّة وسالبة لها، حيث يحرمون من الخروج أو متابعة الحياة بشكل عادي وفي أجواء طليقة والحيلولة دون ممارسة أي نشاط ما، وعادة ما يرتبط بالسّجون عدة مفاهيم وتسميات مثل الإصلاحيات أو مراكز التَّأديب، أو دور الإصلاح والتَّهذيب أو التقويم أو مؤسَّسات إعادة التَّربية (شريك، د.ت).

حيث نجدُ أنَّ كلّ من «ريتشارد ستار» و«بروس» و«لوفورد» في تعريفهم للمؤسَّسات الإصلاحيَّة، أنّها تُشيرُ إلى التَّطبيق الأساسي والرَّسمي للعقوبة التي يفرضها المجتمع، كما تعرف كذلك على أنَّها: «عبارة عن كيان بنائي منظّم يظم أشخاصًا مرتبطين ببعضهم البعض ومتفاعلين في نشاط أو أنشطة بعينها لتحقيق أهداف محدّدة هي في العادة أهداف محددة»، وتعرف كذلك على أنَّها: «الأماكن التي خصصها المجتمع لإيداع المحكوم عليهم بأحكام قانونيَّة سالبة للحرِّيَّة بغية إصلاحهم وتهذيبهم

وتأهيلهم» **(مبارك-طالب، 2003، ص ص 22-23)**، كما يمكن تعريف المسجون على أنّه: «الشّخص الذي ارتكب جريمة أو أكثر مخالفا لذلك نصًّا في القانون عمدًا ومودعا في إحدى المؤسَّسات العقابيَّة» (حسن-غانم، جوان 1994، ص 75).

كما جاء تعريف المحبوس في المادة 07 من قانون تنظيم السّجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين على أنّه: «يقصد بكلمة محبوس في مفهوم هذا القانون كل شخص تم إيداعه بمؤسّسة عقابيّة تنفيذًا لأمر، أو حكم أ أو قرار قضائي»، ويصنف المحبوسون إلى: محبوسين مؤقّتًا، وهم الأشخاص المتابعون جزائيًّا، والذين لم يصدر بشأنهم أمر، أو حكم، أو قرار قضائي نهائي.

1. محبوسين محكوم عليهم، وهم الأشخاص الذين صدر في حقهم حكم أو قرار أصبح نهائيًّا.
2. محبوسين تنفيذًا لإكراه بدني **(قانون رقم 04/05 المؤرخ في 27 ذي الحجة 1425 هـ الموافق 06 فبراير سنة 2005)**.

الفرع الأوَّل. التَّعريف بالمؤسَّسة العقابيَّة:

أولا. المفهوم الموسع للمؤسّسة العقابيّة:

يشملُ المفهوم الواسع للمؤسَّسة العقابيَّة كلّ الأنظمة العقابيّة المطبقة على المحكوم عليهم بعقوبات جزائية، فالمؤسّسة هنا ترد بمعنى النظام (système)، في حين تعادل كلمة مؤسّسة بالفرنسيّة أو بالإنجليزية كلمة (institution).

والنِّظام عبارة عن مجموعة عناصر مادّية وبشريَّة تُؤَلّف فيما بينها وحدة ذات أداء معيّن لتحقيق أهداف محدّدة (العوجي، د.ت، ص 28).

تخضعُ المؤسَّسة لنظام أساسي يراعي تركيبتها ويحدّد وسائلها وأهدافها ووظائفها كلّ حلقة من حلقاتها مع ما تفرضه من تكامل وتنسيق في أدائها، وبغية التَّعرف على النّظام المؤسسي.

ولد في عالمنا الحالي علم تحليل الأنظمة فساعد كثيرا في فهم العمل المؤسّسي وفي تقدير أهمِّيَّة التَّنظيم الدَّاخلي في المؤسّسات وتقييم الأداء والإنتاج وتحقيق الأهداف

ضمنها، كما ساهم بشكل فعال في تحديد مواقع السّلطة ضمن المؤسّسة وصناعة القرار من قبل المسؤولين فيها والعلاقة البشريّة والمادِّية القائمة بينهم وبين تابعيهم (بن-طيب ورزيوي، الدفعة 16 فترة التكوين 2005-2008، ص 10).

وبناءً على هذا المفهوم، فإنَّ جلّ التَّدابير العقابيَّة التي تتخذها المحاكم الجزائيَّة بحقّ المذنبين وبكافة أنواعها حلقات مرتبطة بالمؤسَّسة العقابيَّة.

وإذا كان السّجن يمثل الصّورة الأكثر بروزا ضمن المؤسّسات العقابية، إلا أنّه ليس الحلقة الوحيدة ضمنها فالمراكز المخصّصة للنّساء وللأحداث ومؤسّسات البيئة المفتوحة وشبه المفتوحة والورشات الخارجيّة بدائل العقوبة وطرق العلاج العقابي كل واحدة منها تشكِّل حلقة من حلقات المؤسّسة العقابيّة والتي هي بدورها خاضعة لفلسفة ولوجه نظام العدالة الجنائيّة في دولة معينة (بن-طيب ورزيوي، الدفعة 16 فترة التكوين 2005-2008، ص 10).

ثانيا. المفهوم الضّيق للمؤسّسة العقابيّة:

تتمتَع المؤسَّسة العقابيَّة بكيان مؤسّسي لها نظامها كما لها بنيَتها وهيكلتها وعناصرها المادِّيَّة والبشريَّة ووظائفها وأساليب أدائها لهذه الوظائف، كما لها مجتمعها الدَّاخلي الذي يضمّ موظفيها ونزلائها، ولكل منهم نظرته إلى هذه المؤسّسة ونظرته لنفسه ضمن هذه المؤسسة ولتفاعله معها كنسق حياتي مفروض بحكم نظامها (العوجي، د.ت، ص 30).

ما يسجّل على هذا المفهوم أنّه عرف المؤسّسة العقابيّة من خلال عناصرها ووظائفها وعرفها العرب والمسلمون على أنّها مكان لحجز من تحوم حوله الشّبهات بأنّه ارتكب جرما ريثما يحاكم ويعاقب بإنزال العقوبة الجسدية به (بهنسي، 1961، ص 192).

نُشيرُ إلى أنَّ العقوبةَ الجسديَّة هي العقوبة التي كانت سائدة في المجتمع العربي الأوّل، فكان السّجن عبارة عن تدبير وقائي يحتجز بموجبه السَّجين إلى أن يقدم إلى المحكمة ويحكم عليه، وكان هذا الحجزُ في المسجد أو في دهليز، وكان يوكّل إلى المدّعى أمر حراسة السّجين لمنعه من الفرار والاختلاط بالنَّاس إلى أن قام عمر بن الخطَّاب بشراء أرض بمكة واتخذها حُبسًا، ومن ثمّ قام علي بن أبي طالب ببناء سجن من قصب وسماه

نافعا، وجاء على لسان ابن قيم الجوزية: «أعلم أنَّ الحبسَ الشَّرعي ليس هو مكان ضيق وإنّما هو تعويق الشَّخص ومنعه من التَّصرف حيث شاء، سواء بيتا أو مسجدًا أو كان بتوكيل الغريم نفسه أو وكيله عليه أو ملازمته له» (بهنسي، 1961، ص 193).

وبالرُّجوع إلى المُشَرّع الجزائري، فإنَّ العقوبات السَّالبة للحرّيَّة التي تطبق على المحكوم عليه تهدف أساسًا إلى إصلاحه وتأهيله وليس عقابه، ويتمُّ ذلك داخل المؤسّسة العقابيّة، والتي عرفها المُشَرّع الجزائري بموجب قانون تنظيم السّجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين رقم: 04/05 المؤرخ في 06 فيفري 2005 كما يلي: «المؤسسة العقابيّة هي مكان للحبس تنفذ فيه وفقا للقانون العقوبات السَّالبة للحُرّيَّة، والأوامر الصَّادرة عن الجهات القضائيَّة، والإكراه البدني عند الاقتضاء» (أُنظر المادة 01/25 من القانون 04/05 المتضمن قانون تنظيم السجون).

نستشف من هذا التَّعريف الذي أورد المُشَرّع الجزائري في الباب الثالث المعنون بالمؤسّسات العقابيّة وأوضاع المحبوسين، أن المؤسّسة العقابيّة هي ذلك المكان المعد بصفة قانونيّة خصيصا لاستقبال طائفة المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحُرّيَّة، من أجلِ تنفيذها تحت إشراف إدارة المؤسَّسة والأعوان المؤهّلين لذلك، وتسمَّى هذه الأماكن بالسّجن أو مراكز التَّأديب وتأخذ أشكال معيّنة كالبيئة المفتوحة أو البيئة المغلقة وعليه، فالمؤسّسة العقابيّة كهيكل تنظيمي تحكمها ثلاث جوانب رئيسيّة:

- جانب قانون تنظيمي.
- جانب مادي هيكلي.
- جانب بشري إنساني (بن_طيب ورزيوي، الدفعة 16 فترة التكوين 2005-2008، ص 11).

وبالرّجوع إلى تعريف المؤسّسة العقابيّة الذي أورده المُشَرّع في الأمر 02/72 المتعلّق بتنظيم السّجون وإعادة تربية المساجين في مادّته الرّابعة والتي تنصّ على أنّ: «مؤسّسة السّجون هي مركز للاعتقال تابع لإدارة العدل يوضع فيه الأشخاص المعتقلّون طبقا للقانون» (الأمر رقم 72 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1391 هجرية الموافق لـ: 10 فيفري 1972).

وبمقارنته مع التعريف الذي أورده المُشَرّع الجزائري في قانون تنظيم السّجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين المستحدث يمكن القول إنَّه حسن ما فعل المُشَرّع عندما تخلّى عن التّعريف السّابق، الذي يوحي من خلال كلمات الاعتقال والمعتقلين بالقهر وأساليب المعاملة القاسية واستبعاد الجانب الإنساني في تنفيذ العقوبة، وهو الجانب المنافي للتَّوجهات العامَّة لحقوق الإنسان بينما التَّعريف الوارد في القانون المستحدث مستمد أساسًا من أن تطوّرا مهمًّا في موقع المؤسّسات العقابيّة في الجزائر إذ تغيرت المفاهيم التي كانت سائدة سابقًا حول هذه المؤسَّسات ووظيفتها وفلسفة وجودها، ذلك أن المجتمع المعاصر بالرّغم من تطور المفاهيم المحيطة بالأسلوب الإجرامي وبالظَّاهرة الإجراميّة ووقوفه على أسبابها والعوامل المهيأة لها، مازال يعتمد المؤسّسة العقابيّة بمفهومها الشّامل كإحدى الوسائل التي يوضّحها في سياسته الوقائيّة والإصلاحيّة، والتي يجب أن تقوم على تنظيم إداري محكم، ذلك أن المؤسّسة العقابيّة في الجزائر كهيكل تنظيمي تسير وفق تنظيم تعهّد فيه المهمّة الأساسيَّة لمدير المؤسّسة العقابيّة الذي يتولّى مهمّتي الإدارة والإشراف، وكذا مهمّة تسيير المحبوس، ومراقبة وتوجيه كتابة الضّبط للمؤسّسة ومراقبة مصلحة المقتصدة (بن-طيب ورزيوي، الدفعة 16 فترة التّكوين 2005-2008، ص 11)، ومصلحة المحاسبة ومصلحة الإدارة العامة، وكذا مصلحة الإدماج ومصلحة الاحتباس والأمن ومصلحة العيادة بقسميها الصحي والنفسي.

الفرع الثَّاني. المبادئ التي تقوم عليها المؤسّسات العقابيَّة والاهتمام بمبانيها:

سوف نعرض في النّقطة الأولى المبادئ التي تقوم عليها المؤسّسات العقابيَّة، والنّقطة الثَّانية نعرج إلى الاهتمام بمباني المؤسّسات العقابيّة كالآتي بيانه:

أولا. المبادئ التي تقوم عليها المؤسّسات العقابيَّة:

في إطار ممارسة الوظيفة الإصلاحيَّة للمؤسَّسات العقابيَّة، أصبحت هذه الأخيرة تعتمدُ على مجموعة من المبادئ التي هي:

1.أن مصلحة المجتمع ومصلحة الفرد المنحرف واحدة لا تتجزَّأ:

إنَّ الدِّفاعَ الاجتماعي الذي أقرّته الجماعة للحفاظ على مصالحها يكون في مواجهة

السّلوك المجرم ولا يكون في مواجهة الفرد المنحرف، الذي هو جزء من هذا المجتمع، وأنَّ الجريمة ليست الجاني وإنَّما السلوك الصّادر منه، وهو ما يتماشى مع فكرة التَّقويم والإصلاح، ومنه فإنَّ المؤسَّسات العقابيَّة لا تقوم على التَّعذيب والاهانة إلى جانب تماشي جميع هياكلها وأساليبها مع مبادئ الدّفاع الاجتماعي.

2.أنّ حماية المجتمع تقتضي حماية السّجين من العود الإجرامي:

إنَّ حماية المجتمع تأتي من حماية السّجين من عودته للإجرام مرّة ثانية وإصلاحه، والقضاء على عوامل الإجرام الكامنة لديه بكافة الوسائل المتاحة والمفيدة لحالته لعودته إلى حظيرة المجتمع مرّة ثانية، ولا يكون إلا بالاقتصاص منه نتيجة لما ارتكبه من سلوكيات مجرمة، ولا بعزله أو تعذيبه أو اهانته (وداعي، 2016-2017، ص 60).

3.تفريد المعاملة العقابيّة:

تفريد المعاملة العقابيَّة هو تشخيص حالة الشَّخص المنحرف للوصول إلى سبب انحرافه، ثم بعد ذلك تحديد العلاج المناسب له بوضع برنامج علاجي لإصلاحه وتقويمه، الذي يُؤَدِّي في النِّهاية إلى إزالة عوامل الإجرام منه والقضاء على الخطورة الإجراميَّة لديه، وعدم ارتكابه للسّلوك المجرم من جديد (طالب، النّظم الحديثة في ادارة المؤسسات العقابيَّة والإصلاحية، د.ت.ن، ص 24).

ثانيا. الاهتمام بمباني المؤسَّسات العقابيَّة:

يُعتَبَرُ الاهتمام بهياكل ومباني المؤسَّسَات العقابيَّة من أهمّ عناصر عمليَّة التَّطوير والتَّحديث للمؤسّسات العقابية، باعتبار أنّها تمثل الوعاء الذي تتمّ فيه عمليات إعادة التّأهيل والإصلاح للسّجناء، ولقد أدَّى التّغير الذي طرأ على النّظرة الفلسفيّة للعقاب إلى تغير الدور المناط بالمؤسّسات العقابيّة ذاتها بشكل جزري، سواء من حيث الوظائف أو حتى على مستوى بناء تلك المؤسّسات، كما تطلبت الفلسفة العقابيّة الحديثة ضرورة السّماح لمؤسّسات اجتماعيّة أخرى بمساعدة المؤسّسات العقابيّة في تنفيذ هذه السّياسة الإصلاحيّة الجديدة.

يقصدُ بمباني المؤسّسات العقابيَّة هنا المعنى الواسع من مبان ومرافق وأثاث وتجهيزات لازمة لمعيشة النّزلاء داخل المؤسّسات العقابية (علي-الدين-الباز، 2016، ص 102).

وعلى ذلك، فإنَّه وبمجرّد التَّفكير في إنشاء مؤسّسة عقابيَّة لا بدّ وقبل البدء في تنفيذ هذا البناء أن يتمّ التَّصميم على أسس فنِّيَّة وهندسيّة متطورة تتوافر فيها كافّة الشّروط الصِّحِّيَّة، التي تساعد النّزلاء على التّحوّل الحقيقي خلال فترة الإيداع بالمؤسّسة العقابيَّة، وفي الوقت نفسه تساعد الإدارة العقابيّة القائمة على عملية الإشراف على المؤسّسة على القيام بدورها تجاه النّزيل مع تحقيق السّيطرة على المؤسّسة العقابيَّة (علي-الدين-الباز، 2016، ص 103).

ثالثا. الشروط والمعايير الحديثة لبناء المؤسسات العقابيّة:

بمقتضى النَّظرة الحديثة لإصلاح المنظومة العقابيَّة، وجعل ظروف الحبس فيها تحمل طابعا إنسانيًّا وتحفظ كرامة المحبوسين، عدم إغفال المهمّة الأساسيّة للسّجن المتمثّلة في تقييد الحرِّيَّة وردع المجرمين بحيث يظهر ذلك جليًّا في مواصفات السّجن وهيكلته وهندسته ومرافقته (علي-الدين-الباز، 2016، ص 104).

ولمَّا كانت المؤسّسة العقابيّة تشكل مجتمعًا قائما بذاته، فقد باتَ من الضَّروري أن تأخذ تصاميم السّجون بعين الاعتبار خصوصيّات المجتمع المغلق الآهل بالسّكان وكلّ ما يتطلّبه ذلك من مرافق ضروريّة للحياة المعاصرة من محلَّات للنّوم والصِّحَّة والعلاج والعزل والعمل والدّراسة، وممارسة الأنشطة الرّياضية والثَّقافيَّة والتَّرفيهيَّة ومرافق النّظافة والاغتسال واستقبال الزوار، ومراعاة الفصل بين فئات المحبوسين وتصنيفهم حسب السّن وطبيعة وخطورة الأفعال المنسوبة إليهم ومدى تعودهم وانتكاسهم في الإجرام وتسهيل مهامهم من خلال تصميم مباني هذه المؤسّسات مع وجوب مراعاة كلّ الاحتياطات الأمنيَّة وخاصة في حالة الكوارث الطبيعيَّة والحرائق، لتصميم مخارج نجاة خلال تلك الكوارث، وسوف نتناول الشّروط والمعايير الحديثة لبناء المؤسّسات العقابيَّة من خلال النقاط الآتية: (علي-الدين-الباز، 2016، ص 105).

رابعا. موقع المؤسسة العقابية:

البداية الصّحيحة عند بناء المؤسّسات العقابيّة تكون بحسن اختيار موقع السّجن، ويفضل أن يكون الموقع المختار خارج الكتلة السّكنية، لأنَّ ذلك يحقّق توافر المكان المتَّسع الذي يسمح بممارسة الأنشطة الرّياضيَّة وأعمال الزّراعة وإنشاء الورش للمساجين.

وجميع السّجون يجب أن يراعى في اختيار مواقعها أنْ تكون في بقعة جيّدة للتّهوية.

كذلك يراعى عند اختيار مواقع السّجون مراعاة إعداد خريطة لتوزيع السّجون على مستوى الدّولة، يُراعى فيها تعداد السّكان بكل منطقة من المناطق ومعدل ارتفاع الجريمة بها ونوعها على أن يتمَّ ذلك على أسس علميَّة ودراسة وافية ووفق هذه الخريطة يتم الإعداد والتَّخطيط لبناء السّجون الجديدة على حسب احتياجات كل منطقة (علي-الدين-الباز، 2016، ص ص 105، 106).

خامسا. تصميم المؤسسات العقابية من الداخل:

بعدَ اختيار الموقع المناسب للمؤسّسة العقابيّة تأتي مرحلة تصميم السّجون التي لا بدَّ فيها وأن تتفق هندسة أبنية السّجون وتتناسب مع الفلسفة العقابية الحديثة، ونظرًا لأنّ السُّجون كانت تضم العديد من المجرمين الخطيرين كالقتلة وتجار المخدّرات، فقد أصبحت غير مناسبة ولا تتماشى مع الأفكار الحديثة في علم العقاب، لذا لا بدّ من التّفكير في إنشاء سجون حديثة تتوافر فيها كلّ مقومات الحياة الحديثة والكريمة وتتّفق مع الخطوط العامّة للسِّياسة العقابيّة الحديثة وأبعادها المختلفة، سواء الفنِّيَّة منها أو الهندسية أو الإدارية أو البشرية (علي-الدين-الباز، 2016، ص 107).

المطلب الثاني. تصنيف المؤسسات العقابيَّة في الجزائر:

المُشَرِّع الجزائري وبالرّجوع إلى نص القانون 04/05 المؤرخ في 06-02-2005 المتضمن قانون تنظيم السُّجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، نجد قد نصّ على تبنيه على نوعين من المؤسسات العقابيّة وهذا خلال ما نصَّت عليه المادَّة 02/25 منه **(أنظر المادة 02/25 من القانون 04/05 المؤرخ في 27 ذي الحجة 1425، الموافق 06 فبراير**

سنة 2005)، على أنَّ المؤسَّسات العقابيَّة في الجزائر تأخذ شكل البيئَة المغلقة أو شكل البيئة المفتوحة أي أنَّه نصّ على مؤسَّسات، ومراكز متخصّصة.

الفرع الأول. المؤسسات:

قسَّمَ المُشَرّع الجزائري المؤسسات ذات البيئة المغلقة إلى ثلاثة أقسام مؤسَّسات وقاية وتكون بدائرة اختصاص كلّ محكمة على مستوى التّراب الوطني، ومؤسّسات إعادة التَّربية وتكون بدائرة كل مجلس قضائي، ومؤسّسات إعادة التَّربية وإعادة التَّأهيل.

أولا. مؤسسة الوقاية: (l'établissement de prévention)

تقعُ بدائرة اختصاص كلّ محكمة، وهي مخصصة لاستقبال المحبوسين مؤقَّتًا والمحكوم عليهم نهائيًّا بعقوبة سالبة للحرّيَّة لمدَّة تساوي أو تقل عن سنتين، ومن بقي منهم لانقضاء مدة عقوبتهم سنتان أو أقلّ والمحبوسين لإكراه بدني[1].

ثانيا. مؤسّسة إعادة التَّربية: (l'établissement de rééducation):

تقعُ بدائرة اختصاص كل مجلس قضائي، وهي مخصصة لاستقبال المحبوسين مؤقّتًا، والمحكوم عليهم نهائيًّا بعقوبة سالبة للحرّية تساوي أو تقل عن خمس سنوات، ومن بقي منهم لانقضاء عقوبته خمس سنوات أو أقل والمحبوسين لإكراه بدني [2].

ثالثا. مؤسّسة إعادة التّأهيل: (l'établissement de réadaptation):

يطلقُ عليها أحيانًا المؤسّسات المركزية (les centrales) وهي معدّة لحبس المحكوم عليهم نهائيًّا بعقوبة الحبس لمدة تفوق 05 سنوات وبعقوبة السّجن والمحكوم عليهم الخطيرين ومعتادي الإجرام مهما تكن مدة العقوبة المحكوم بها عليهم وكذا المحكوم عليهم بالإعدام، وهي تحتوي على أجنحة التّقويم والتي هي عبارة عن أجنحة مدعمة

---

(1) كما يمكن أن تخصص هذه المؤسسات أو أجنحة فيها لوضع المحبوسين مؤقتا الذين تكون مدة العقوبة المحكوم بها عليهم أو المتبقية من مدة العقوبة تساوي أو تقل عن ثلاثة أشهر، أنظر المادة 26/02 من الأمر 72/02.

(2) كما يمكن أن تخصص أجنحة في المؤسسات المذكورة في الفقرة السابقة لوضع المحبوسين مؤقتا الذين تكون مدة العقوبة المحكوم بها عليهم أو المتبقية من مدة العقوبة تساوي أو تقل عن سنتين، المادة 26/02 من الأمر 72/02.

أمنيا لاستقبال المحبوسين الخطرين الذين لم تجد معهم طرق إعادة التّربية المعتادة ووسائل الأمن العاديّة وهو مكان يطلق عليه بمؤسسات التّقويم في الأمر 72/02 وعلى الأخص المادّة 27 منه.

الفرع الثّاني. المراكز المتخصّصة: (les centre spécialisés).

أولا. مراكز متخصصة للنساء: (les centre spécialisés pour femmes):

هذا النّوع من المراكز مخصّص لاستقبال النّساء المحبوسات مؤقّتًا، والمحكوم عليهن نهائيا بعقوبة سالبة للحرّيّة مهما تكن مدتها، والمحبوسات لإكراه بدني، إن الجديد الذي جاء به القانون 05/04 من قانون تنظيم السجون في مادته 29 **(أنظر المادة 29 من القانون 05/04 المتضمن قانون تنظيم السجون)**، هو إمكانيّة تخصيص أجنحة عند اللّزوم تكون منفصلة لاستقبال المحبوسات، وذلك في المؤسّسات المذكورة سابقًا لا سيما مؤسّسات الوقاية ومؤسسات إعادة التّربيّة.

ثانيا. مراكز متخصصة للأحداث: (centre spécialisés pour mineurs):

في هذَا النوع من المراكز يتمّ استقبال الأحداث الذي تقلّ أعمارهم عن 18 سنة والمحكوم عليهم مهما كانت مدّة العقوبة الصّادرة بحقهم، كما أن هناك إمكانية عند اللزوم لتخصيص أجنحة في مؤسسات الوقاية ومؤسسات إعادة التربية لاستقبال هؤلاء الأحداث وهذا راجع إلى قلة المراكز التي تستقبل الأحداث من جهة ومن جهة أخرى بروز ظواهر إجرامية لدى الأحداث بشكل يجعل هذه الفئة في تزايد مستمر (أنظر المادة 29 من القانون 05/04 المتضمن قانون تنظيم السجون).

المبحث الثاني. الرعاية الصحية للمحبوسة على ضوء أحكام قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين:

المطلب الأول: أغراض الرعاية الصحية للمرأة المحبوسة:

تهدفُ الرّعاية الصّحيَّة داخل المؤسَّسات العقابيَّة إلى تحقيق مجموعة من الأغراض الأساسيَّة، خاصة فيما يتعلّق بالمرأة المحبوسة، ومن أبرز هذه الأغراض.

أولا. الوقاية الصِّحِّيَّة العامَّة:

تمثّل الوقاية الصِّحِّيَّة إحدى الأولويات داخل المؤسّسات العقابيَّة، حيث إنَّ عدمَ اتّخاذ التَّدابير الوقائيَّة اللَّازمة لحماية النّساء المحبوسات من الأمراض قد يُؤَدِّي إلى انتشار العدوى بينهن داخل أجنحة الاحتباس وداخل القاعات المخصصة لهن، ومن ثمّ إنتقالها إلى المجتمع بعد الإفراج عنهن، سواء بشكل مؤقّت أثناء الإجازات أو بشكل دائم بعد إنتهاء مدّة العقوبة، ويرجع ذلك إلى أنَّ المرأة المحبوسَة لا تنقطع صلتها بالمجتمع، ممّا يجعل الرِّعاية الصِّحِّيَّة ضرورة للحدِّ من المخاطر التي قد تؤَثِّر على الصِّحة العامّة.

ثانيا. المنع من العود إلى الجريمة:

يُعَدُّ منع العود إلى الجريمة أحد الأهداف الأساسيَّة لتنفيذ العقوبة، ويتحقَّق ذلك من خلال تقديم الرِّعاية الصِّحِّيَّة اللَّازمة للمرأة المحبوسة أثناء فترة العقوبَة، ممَّا يضمن عدم تدهور حالتها الصِّحِّيَّة داخل المؤسَّسة العقابيَّة، إذ أنَّ الإهمال الصِّحِّي قد يجعلها عرضة للأمراض المزمنة أو النَّفسيَّة، الأمر الذي قد يُؤَدِّي إلى صعوبة اندماجها في المجتمع بعد الإفراج عنها، كما أنَّ تدهور الصِّحَّة الجسديَّة أو النفسية قد يؤثر على قدرتها على العمل أو استكمال تعليمها، مما يزيد من احتمالات التَّشرد أو البطالة، وهي عوامل قد تدفعها إلى العودة إلى الجريمة.

ثالثا. التَّهذيب وإعادة التَّأهيل:

تُشيرُ الدِّراسات إلى أنَّ بعض المشكلات الصِّحِّيَّة، سواء الجسدية أو النَّفسيَّة، قد تكون من العوامل المهيَّئة للجريمة، ومن هنا، فإنَّ توفير العلاج اللَّازم للمرأة المحبوسة يساهم في تأهيلِها وإعدادها للعودة إلى المجتمع بشكل سليم، فالرّعاية الصِّحِّيَّة تساهم في تحقيق التَّوازن النَّفسي والجسدي، ممّا يُعَزِّزُ من فرص إعادة إدماجها كمواطنة صالحة تحترم القانون وتتجنّب العودة إلى السّلوك الإجرامي، كما أنَّ الصِّحَّة السَّليمة تُؤَثِّرُ بشكل مباشر على قدرة المحبوسات على التَّفكير السليم واتّخاذ القرارات الصَّائبة ممَّا يقلّل من احتمال وقوعهن في الانحراف مجدَّدا (القهوجي، 1984، 295).

رابعا. الحدُّ من صدمات السّجن وتأثيره النَّفسي:

يُمَثّل الإيداع في المؤسَّسة العقابية، تجربة قاسية قد تترك آثارًا نفسيَّة عميقة على المرأة المحبوسة، حيث تُؤَدّي القيود المفروضة داخل النّظام السّجني والابتعاد عن الأسرة والمجتمع إلى حدوث اضطرابات نفسيَّة مثل القلق والتوتر، وإذا لم تحظ المحبوسة برعاية صحيَّة ونفسيَّة مناسبة، فقد تتفاقم هذه المشكلات وتؤدّي إلى اضطرابات نفسيَّة حادَّة، تُؤَدّي إلى إيذاء الذَّات وأحيانا محاولة الانتحار، وقد ترافقها هاته الحالة وتستمر حتَّى بعد الإفراج عنها، ممَّا يُؤَثّرُ سلبًا على إعادة إندماجها في المجتمع، لذا فإنَّ توفير العلاج النَّفسي والدَّعم الصِّحّي داخل المؤسَّسات العقابيَّة يُعَدُّ أمرًا ضروريًّا لضمان خروجها من المؤسَّسة في حالة نفسيَّة مستقرة قادرة على إستئناف حياتها بشكل طبيعي.

المطلب الثَّاني. الرّعاية الصِّحِّيَّة:

إنَّ من أساليب المعاملة العقابيَّة للمساجين الرّعاية الصِّحِّيَّة التي تقدّم لهم إذ بلغت درجة من الأهمِّيَّة بصورة لم تعدْ فقط أحد عناصر المعملة فحسب، بل أصبحت حقّا للمسجون وهذا الحقّ يسند إلى عدَّة إعتبارات منها أنَّ بعض الأمراض قد تعدُّ عاملا دافعا إلى الإجرام، وبالتَّالي، فإنَّ علاج المجرمين منها يُؤَدّي إلى القضاء على أحد العوامل الدَّافعة إلى الجريمة.

لذا، تُعْتَبَرُ الرّعاية الصِّحِّيَّة حقًّا للمحكوم عليهم والتزامًا على الدَّولة ممثّلة في المؤسَّسة العقابية يجب عليها تأمينها لهم، وهذا الالتزام من جانب الدّولة لايمثل فقط وفاء من جانبها في حقّهم الإنساني في التَّمتُّع بهذه الرّعاية والخدمات فحسب، وإنَّما هو في الوقت نفسه وفاء من جانبهم لالتزامها بوقاية المجتمع الحر من الأمراض المعدية والأوبئة.

وتتنوّع صور الرّعاية الصِّحّيَّة، فتأخذ أحيانا الرّعاية الوقائيّة وأحيانًا أخرى الرّعاية العلاجيّة.

أولا. الرّعاية الوقائيَّة:

ويقصد بها كلّ الإجراءات التي تتّخذها المؤسّسة العقابيّة وتشمل ما يلي:

1.الاحتياطات المتعلّقة بالمؤسّسة العقابيّة:

بحث يجب أنْ تشملَ على جميع متطلبات الحياة الصِّحِّيَّة السَّليمة ليس فقط للنُّزلاء وإنَّما لجميع الأشخاص من إداريين وحراس وسجناء وهذا لا يأتي إلا من خلال تزويد السّجن بالتَّهوية والإنارة الضَّروريَّة وأن يخصّص لكلّ سجين سرير مزود بالأغطية التي تتناسب مع فصول السّنة وأن تزويد السّجون بدورات مياه وحمامات نظيفة، لذلك فهي تتطلَّب أنْ تقام مباني المؤسَّسة العقابية على أصول الفنّ الهندسي لكي تشمل أماكن مخصّصة للعمل وأخرى للرِّياضة وأخرى للمطالعة، بحيث تكون جميع الأمكنة معرضة للشَّمس والهواء الطَّلق (منصور، د.ت.ن، ص 200).

كما يستدعي التَّصنيف العلمي الهادف إلى إقرار نموذج تصاميم معماريَّة؛ لأنَّ نسبَة المؤسَّسات العقابيَّة لا تكون قادرة على تنفيذ مختلف الأساليب الإصلاحيَّة المتقدّمة وتحول دون اختلاط المساجين أو أن يكون عددهم أكبر من الطَّاقة الاستعابيَّة للمؤسَّسة وذلك للحيلولة دون تكدّس المساجين فيها، ومن قبيل التَّدابير الوقائيَّة التي نصّ عليها ما جاء في المادَّة 62 من القانون 04/05 والتي تنصّ على أن يتَّخذ مدير المؤسَّسة العقابيَّة بالتَّنسيق مع الطَّبيب، وإذا اقتضى الأمر مع السُّلطات العموميَّة المؤهّلة، كل التَّدابير الضَّروريَّة للوقاية من ظهور وانتشار الأوبئة، أو الأمراض المعدية بالمؤسَّسة العقابيَّة.

وتترتَّب على مخالفة الأحكام المتعلّقة بالصِّحَّة في الوسط العقابي المسؤوليَّة الجزائيَّة، حيث يعاقب بالحبس من شهرين وبغرامة 10.000 دج إلى 50.000 دج كل مستخدم تابع لإدارة السّجون تسبب بتهاونه أو عدم حيطته أو عدم مراعات الأنظمة في تعريض صحّة المسجونين للخطر (المادة 167 من القانون رقم 05-04).

2.نظافة المحكوم عليهم:

وتشملُ نظافة المحكوم عليه في بدنه وملابسه التي يرتديها، فيجب أن يتزوَّد بالأدوات اللَّازمة لاستحمامه في أوقات دوريّة منتظمة كما يجب عليه الاهتمام بنظافة شكله الخارجي ويجب على الدولة تزويدهم بملابس ملائمة لكل فصل ووسائل تنظيف لتلك الملابس، وأنْ توفر لهم كذلك الملابس الخاصَّة بالأعمال التي يزاولونها، ومن ثمّ

يجب عليهم استبدالها حال إنشافها وهذا ما قررته القواعد من 12 إلى 16 من مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة السّجناء.

ثانيا. الغذاء:

وهو مطلب أساسي من مطالب الرّعاية الصِّحِّيَّة، إذ أنَّ الأكل الصَّحيح يُوفِّرُ الجسد السَّليم ومن ثم يجب أن يكون متوازنًا وذو قيمة غذائيَّة كافية (المادة 63 من القانون رقم 05-04)، وإذا كانت الحالة الصِّحِّيَّة لأحد النُّزلاء تستدعي توفير غذاء معين، كأن يكون مرضا وأن تكونة سجينة حاملا فيجب تقديمه بناءا على أمر وطلب الطبيب.

وإذا أراد المحبوس الدُّخول في إضراب عن الطَّعام يجب أن يقدّمَ تصريحًا مكتوب من السّجين يوجّه إلى مدير المؤسّسة العقابية يبيّن فيه أسباب اللّجوء إلى الإضراب (المادة 1/64 من القانون رقم: 05-04)، وفي هذه الحالة يتمُّ وضعه في النّظام الانفرادي كإجراء وقائي، وفي حالة ما أصبحت حياته معرضة للخطر فيجب إخضاعه للعلاج الضروري تحت مراقبة طبية مستمرَّة (المادة 3/64 من القانون رقم: 05-04)، وهنا يلاحظ جليا اهتمام المُشَرّع بصحَّة السَّجين حيث أنَّها توضع فوق كلّ اعتبار آخر.

ثالثا. الرّعاية العلاجيَّة:

لا تقتصر الرّعاية الصِّحِّيَّة على أساليب الوقاية؛ بل أنَّها تشتمل أيضا أساليب العلاج، فترك المحكوم عيه دون علاج يعني تحميله ألمًا جديدًا لايتَّفق مع المبادىء الإنسانيَّة والسِّياسة العقابيَّة الحديثة، فأصبح لزامًا على الدَّولة أن تعالجَ المحكوم عليه من مرضه بتوفير طبيب له في المؤسَّسة العقابيَّة.

وتتمثَّل صور الرّعاية العلاجيَّة في:

1.الفحص الأولي للمحكوم عليه:

هو عبارة عن إجراء وجوبي يقوم به الطَّبيب أو ما يدخل المحكوم عليه المؤسّسة العقابيَّة وهذا عملا بالمادة 58 من القانون 04/05 فالهدف من وراء هذا الفحص كما سبق الإشارة إليه هو الوقوف على الحالة الصِّحِّيَّة للمحكوم عليه، فيما إذا كان

سليمًا أو يعاني من أمراض مزمنة أو معدية تستدعي إحالته إلى جناح خاص (المادة 58 من القانون رقم: 05-04).

2.علاج المحكوم عليه:

يتمُّ علاجُ المحكوم عليه بالأساليب المتَّبعة في علاج الأفراد خارج المؤسَّسة العقابيَّة وهو يشمل علاج الأمراض العضويَّة والإضطرابات النَّفسيَّة والعقليَّة، وفي هذا الشَّأن تنصُّ المادَّة 59 من القانون رقم 05/04 على أن تقدّم الإسعافات والعلاجات الضَّروريَّة للمحبوس، وتجري له الفحوصات الطِّبِّيَّة اللَّازمة والتَّحاليل والتَّلقيحات للوقاية من الأمراض المتنقّلة والمعدية تلقائيًّا (المادة 59 من القانون رقم: 04-05).

3.ممارسة المحكوم عليه للرياضة:

ينبغي أن يتوفّر بالمؤسّسة العقابيَّة الأماكن والأدوات اللّازمة للقيام ببعض التّمارين والتّدريبات الرياضية، والتي من شأنها أن تضفي جوا من الحماسة والتّرفيه على المحكوم عليهم، كما أنَّها وسيلة فعّالة لمحاربة الأمراض وصحّة الأبدان والعقول، فالعقل السّليم في الجسم السّليم.

4.توفير الرّعاية الصِّحِّيَّة الخاصَّة بالحوامل:

خص المُشَرِّعُ المرأة المحبوسة بالرّعاية الخاصة في الحالة التي تكون فيها حاملا وذلك في المادة 50 و51 من القانون رقم 05/04، حيث نصَّ على أنَّه في الحالة التي يكون المحبوس فيها إمرأة حامل، فإنَّ رعايتها الصِّحِّيَّة تتطلَّب اهتمامًا من نوع خاص لاسيما من حيث التَّغذية المتوازنة والرّعاية الطِّبِّيَّة المستمرّة فلا تكلّف بأعمال شاقة ترهقها أو تضعف مقوّمات تكوين الجنين تكوينًا سليمًا وفي حالة الوضع تسهر المؤسَّسة العقابية على إيجاد جهة تتكفل بالمولود وتربيته بالتَّنسيق مع المصالح المختصَّة بالشُّؤون الاجتماعيَّة وفي حال تعذر ذلك يسمح للمرأة الاحتفاظ بمولودها معها إلى غاية بلوغه ثلاث سنوات مع إحاطتها بظروف احتباس ملائمة (عبد-الستار، د.ت.ن، 259)، أمّا إذا استدعت حالة المسجون العقلية نقله إلى مستشفى متخصّص فيتم ذلك بناءً على مقرّر يصدره النّائب العام المختص بناءً على رأي سبب يدلي به طبيب مختص، أو ما في حالة الاستعجال بناءً على شهادة طبِّيَّة لطبيب المؤسَّسة (المادة 61

من القانون 04-05).

5.تقديم التقارير الطبية:

يلتزمُ الطبيب بتقديم تقارير طبّيَّة دورية عن حالة السّجون من حيث النَّظافة والتَّهوية وكذا حالة المسجونين الصِّحِّيَّة وما طرأ عليها من أمراض وكذا عن حال التَّغذية في المؤسَّسة واقتراح مايلزم بشأن نظافة وكفاية المواد الغذائيَّة التي تقدم النّزلاء، وينبغي على مدير المؤسَّسة العقابيَّة أخذ هذه التَّقارير بعين الإهتمام، واتّخاذ كلّ التَّعابير الضَّروريَّة الرَّامية إلى تحسين الوضع الصِّحِّي، ومنع انتشار الأوبئة أو الأمراض المعدية داخل المؤسَّسة العقابيَّة ويكون هذا بالتَّنسيق مع الطبيب أو إذا اقتضى الأمر مع السُّلطات العموميَّة المؤهّلة (المادَّة 62 من القانون 04-05).

خاتمة:

وبناءً على ما سبق خلصت دراستنا إلى النَّتائج التَّالية:

- تُعْتَبَرُ المؤسّسات العقابيّة مؤسَّسات اجتماعيَّة ذات طابع تربوي إصلاحي تسمح بإعادة تأهيل المحبوسين وفق نظام مؤسّساتي عقابي إصلاحي حسب نوع كلّ مؤسَّسة وحسب نظام حبس يتماشى والسّياسات العقابية الحديثة التي تهدف إلى التّهذيب والإصلاح بعيدًا عن الإيلام والانتقام.
- التَّدابير التي جاء بها المُشَرّع الجزائري والمتمثّلة في استحداث مؤسَّسات عقابيَّة نموذجية وتطوير أساليب المعاملة فيها، جاء نتيجة مراجعة شاملة قائمة على أسس علميَّة واقعيَّة مستمدَّة من حقائق علوم الإجرام والعقاب، وذلك للقضاء على الجمود الذي كان يسيطر على مفهوم الأنظمة العقابية، وهذا من أجل أن تتوافق وتتلاحم وتسير نحو اتِّجاهات عصرنة العقوبة.
- كذلك كان على المُشَرّع في تعديله وإصلاحاته لقانون 04/05 أن يعمل على الحفاظ على الجانب الإنساني ومراعاة كرامة المحبوس عند تنفيذ العقوبة.
- بات الدّور الحديث للمؤسَّسات العقابية دورًا اجتماعيًّا أو مرفقًا اجتماعيًّا، لها دور مهمّ تجاه المحكوم عليه خلال فترة قضاء العقوبة، وهو الأمر الذي يتطلّب من تلك المؤسَّسة الاستعانة بالعديد من الخبراء والعمل على التَّحقق من مدى

صلاحية العاملين بها لتحقيق الهدف العقابي وهو الإصلاح والتَّأهيل في النّهاية.

- إعطاء معاملة عقابيَّة خاصة لفئة النّساء المحبوسات، وخاصة من جانب الرّعاية الصّحِّيَّة والنَّفسيَّة وتقديم أفضل خدمات الرِّعاية الصِّحِّيَّة.
- سهر مدير المؤسسة العقابيّة وكل طاقم العيادة على استقبال المحبوسات، وخاصة المريضات أو المرضعات والحوامل.
- تساهم الرعاية الصِّحِّيَّة في التَّقليص من الآثار الضَّارة النَّاتجة عن سلب الحرِّيَّة.
- تساعد الرِّعاية الصِّحِّيَّة على علاج المحبوسة لما تعانيه من علل وأمراض بدنيَّة ونفسيَّة.
- العمل على توعية وتحسيس المجتمع المدني وتعريفه بمختلف الأنظمة المستحدثة لتحقيق سياسة إعادة الإدماج الاجتماعي باستعمال كافّة الوسائل المتاحة لتحقيق ذلك حتى يتلقى رعاية لاحقة عن طريق تمديد الوصاية العقابيّة.

قطعت الدَّولة الجزائريَّة أشواطًا كبيرة تماشيًّا مع الرّكب الحديث للفكر العقابي وهذا من خلال إدخال هذه الإصلاحات الهامّة والتي لا ينكرها العاقل، فقد أدخلت الدّولة من خلال هذا القانون الجديد ايجابيات كثيرة لقطاع السّجون، حيث تكلّفت الدّولة بالجوانب المعماريّة والأبنية وتشييد مؤسسات نموذجية تسهر على أنسنة المعاملة العقابية وتوفر كل المتطلبات العلميّة والفكريّة والصِّحِّيَّة وفق ما تفرضه الاتّفاقيات الدَّولية وحقوق الإنسان.

فمن خلال الإصلاحات وحسب تطبيقها تكون بذلك الإدارة العقابيّة والمؤسسات التّابعة لها قد قامت بجميع أهدافها والتي هي إنسانية وعقابيّة ووقائيَّة ورقابيَّة تخول المعاملة الجيّدة للسَّجينة وتساعد في تقويمها وإصلاحها لتصبح امرأة صالحة عند الخروج.

قائمة المراجع:

1. أحسن مبارك طالب، العمل الطوعي لنزلاء المؤسسات الإصلاحية، الطبعة الأولى، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2003.
2. أحسن مبارك طالب، النظم الحديثة في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية، د،

ط أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض د، ت، ن.

3. أحمد الدائلي، أحكام السجون بين الشريعة والقانون، دار الكتب للمطبوعات بيروت، الطبعة الثالثة 1987.
4. احمد بهنسي، العقوبة في الفقه الإسلامي، مكتبة دار العروبة سنة 1961.
5. الأمر رقم 72 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1391 هجرية الموافق لـ: 10 فيفري 1972 ميلادية المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة التربية.
6. الآية الثالثة والأربعون من سورة يوسف.
7. الآية الثالثة والثلاثون من سورة المائدة.
8. الآية السادسة والثلاثون من سورة يوسف.
9. بن طيب سعيد، رزيوي هوارية، مركز المحبوسين ورسالة إعادة الإدماج الاجتماعي في ميزان حقوق الإنسان، مذكرة التخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء الدفعة 16 فترة التكوين 2005-2008.
10. جمعة زكرياء السيد محمد، أساليب المعاملة العقابية للسجناء في القانون الجنائي والفقه الإسلامي، دراسة مقارنة ط،1 مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2013.
11. شرين عبد الحميد تبيه، السجون في ميزان العدالة والقانون .د.ط، منشأة المعارف الإسكندرية 2008.
12. عبد الله عبد العزيز اليوسف، واقع المؤسسات العقابية والإصلاحية وأساليب تحديث نظمها الإدارية في العالم العربي، دار الفكر العربي، بدون مكان النشر، 1999.
13. عز الدين وداعي، رعاية نزلاء المؤسسة العقابية في الجزائر في ظل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2016-2017.
14. عزالدين وداعي، رعاية نزلاء المؤسسات العقابية في الجزائر في ظل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، أطروحة دكتوراه تخصص علم الإجرام وعلم العقاب، كلية الحقوق، جامعة باتنة 01، الحاج لخضر، السنة الجامعية 2016-2017.
15. علي عبد القادر القهوجي علم الإجرام والعقاب- الدار الجامعية للطباعة والنشر-

بيروت ـ opcit, Fuller،1984 .

16. علي عز الدين الباز، نحو مؤسسات عقابية حديثة، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، ط 1،2016.

17. قانون رقم 04/05 المؤرخ في 27 ذي الحجة 1425 هـ الموافق 06 فبراير سنة 2005 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 12، مؤرخة في 13 فبراير 2005.

18. كانت مخصصة لاستقبال المتهمون أولئك المحكوم عليهم المطبق في شأنهم إجراء الإكراه البدني والمحكوم عليهم بعقوبة أقصاها سنة، وكذا الذين لم يبقى على قضاء عقوبتهم سوى سنة أو أقل، المادة 02/26 من الأمر 02/72.

19. كانت مخصصة لاستقبال المتهمون وأولئك المحكوم عليهم المطبق في شأنهم إجراء الإكراه البدني والمحكوم عليهم بعقوبة أقصاها ثلاثة أشهر، وكذا الذين لم يبقى على قضاء عقوبتهم سوى ثلاثة أشهر فأقل، أُنظر المادة 01/26 من الأمر 02/72.

20. المادة 01/25 من القانون 04/05 المتضمن قانون تنظيم السجون.

21. المادة 02/25 من القانون 04/05 المؤرخ في 27 ذي الحجة 1425، الموافق 06 فبراير سنة 2005 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، الجريدة الرسمية، العدد 12، مؤرخة في 13 فبراير 2005.

22. المادة 29 من القانون 04/05 المتضمن قانون تنظيم السجون.

23. محمد حسن غانم، ديناميكيات صورة السلطة لدى المسجونين، مجلة الثقافة النَّفسيَّة بيروت العدد 19، المجلد 05، جوان 1994.

24. مصطفى العوجي، التأهيل الاجتماعي في المؤسسات العقابية، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع بيروت،لبنان الطبعة الأولى.

25. مصطفى شريك، أنظمة السجون، لمدارس والنظريات المفسرة لها، مجلة الفقه والقانون المأخوذة من الموقع الالكتروني:
http:www.file:///c:users/admin/downloods/1-soyoun77%20(1)pdf.

التَّأصيل النَّظري للحماية الاجتماعيَّة للنِّساء المعنَّفَات منزليًّا في ضوء مقاصيد الشَّرِيعَة.

مرغاد زينب.
أستاذ محاضر-أ-.
علم الاجتماع الثقافة والمجتمع.
جامعة عباس لغرور خنشلة.
merghad.zineb@univ-khenchela.dz

الملخص باللُّغة العربيَّة:

تتناولُ هذه المداخلة موضوع الحماية الاجتماعيَّة للنِّساء المعنَّفَات منزليًّا في الشَّريعة الإسلامية، من خلال مقاربة نظريَّة تأصيليّة تستند إلى نصوص الكتاب والسُّنة، وإلى فقه المقاصد باعتباره أداة لفهم الغايات الكلّيَّة للتَّشريع الإسلامي إذ يُعَدُّ العنف المنزلي ضدَّ المرأة من الظَّواهر الاجتماعيَّة المتنامية التي أصبحت تشكِّل تهديدًا حقيقيًّا على كيان الأسرة واستقرار المجتمع، ما يستدعي العودة إلى المرجعيات الدينيَّة لفهم كيفيَّة تعاطي الشَّرِيعَة الإسلاميَّة مع هذا النَّوع من الإيذاء، وما توفّره من حماية للفئات الضَّعيفة داخل النَّسق الأسري.

وترتكز هذه الدّراسة على تحليل مفاهيم الحماية الاجتماعيَّة في الشَّريعَة، انطلاقًا من كون الإسلام دينًا يؤسس للكرامة والعدل والمساواة، ويرفض جميع أشكال العنف، خاصَّة داخل الأسرة، وقد تمَّ التَّركيز على المقاصد الشَّرعيَّة الكبرى، لاسيما مقصد حفظ النَّفس وحفظ الكرامة الإنسانيَّة، باعتبارهما أساسين مهمين في بناء أي حماية شرعيَّة للمرأة.

كما تتعرَّض المداخلة إلى جملة من النّصوص القرآنيَّة والحديثيَّة التي تبيّن موقف الإسلام من العنف ضدَّ النِّساء، خاصَّة في إطار العلاقة الزَّوجيَّة، مع تحليل مواقف بعض الفقهاء القدامى والمعاصرين في تفسير هذه النُّصوص وتهدف المداخلة إلى

إعادة الاعتبار للمنظور الشَّرعي في معالجة قضايا العنف المنزلي، وتقديم رؤية شاملة للحماية الاجتماعيَّة في ضوء المبادئ الإسلاميَّة، مع إبراز مسؤوليات الفرد والمجتمع والدَّولة في توفير بيئة أسرية آمنة وخالية من العنف.

وتُختتم الدِّراسة بتوصيات تُؤَكِّدُ على ضرورة تفعيل المرجعيَّة الدِّينيَّة في السِّياسات الاجتماعيَّة، ونشر ثقافة المقاصد كآلية لفهم أعمق لحماية المرأة في الإسلام.

الكلمات المفتاحية:

الحماية الاجتماعيَّة، النِّساء المعنَّفات، العنف المنزلي، الشَّريعة الإسلاميَّة، مقاصد الشَّريعة، الكرامة الإنسانيَّة، الأسرة، الفقه الإسلامي.

Abstract in English:

This paper addresses the issue of **social protection for women victims of domestic violence in Islamic Sharia**, through a theoretical and jurisprudential approach rooted in the Qur'an, the Sunnah, and the objectives of Islamic law (Maqāṣid al-Sharīʿa) Domestic violence against women is a growing social phenomenon that poses a serious threat to the stability of the family and society This necessitates a return to religious sources to understand how Islamic law deals with such abuse and what kind of protection it provides to vulnerable members of the family structure.

The study analyzes the concept of social protection within Islam, considering that the Islamic legal system is founded on values of dignity, justice, and equality It firmly rejects all forms of violence, especially within the family Particular focus is placed on the higher objectives of Sharia, especially the protection of **life** and **human dignity**, as essential foundations for any legitimate protection framework for women.

This intervention also examines several Qur'anic verses and prophetic

traditions that clarify Islam's stance on violence against women, particularly within marital relationships It includes analysis of interpretations by both classical and contemporary scholars The aim is to rehabilitate the Sharia-based perspective in addressing domestic violence, and to offer a comprehensive vision of social protection grounded in Islamic values.

The paper highlights the roles and responsibilities of individuals, communities, and the state in ensuring a safe, violence-free family environment It concludes with recommendations emphasizing the importance of integrating religious principles into social policies and promoting the culture of Sharia objectives as a means for deeper understanding and more effective protection of women in Islam.

Keywords: Social protection, Abused women, Domestic violence, Islamic Sharia, Maqāṣid al-Sharīʿa, Human dignity, Family, Islamic jurisprudence.

مقدمة:

تُعدُّ ظاهرة العنف المنزلي من أبرَز الظَّواهر الاجتماعيَّة المعاصرة التي تُؤثّر بشكل كبير على استقرار الأسر والمجتمعات فمن خلال الإحصائيَّات والدّراسات الاجتماعيّة الحديثة، تبيّن أنّ العنف الموجه ضد المرأة في داخل الأسرة يُشكِّل أحد التَّحدِّيات الكبرى التي تواجه المجتمع في العديد من دول العالم هذا العنف لا يقتصر فقط على الأذى الجسدي، بل يشمل أيضًا العنف النَّفسي والعاطفي، ممَّا يؤدِّي إلى آثار سلبيَّة على الحالة النَّفسيَّة والصِّحِّيَّة للنِّساء المعنَّفات وقد أصبحت هذه الظَّاهرة تُهَدِّدُ تماسك الأسرة واستقرارها، وبالتَّالي تتطلَّب معالجة شاملة تبدأ من فهم الأسباب والآثار وصولًا إلى تطوير سياسات فعّالة لحماية النساء من هذا العنف.

ومن هنا، تبرزُ أهمِّيَّة العودة إلى المرجعيَّات الدِّينيَّة لتقديم الحلول المناسبة لهذا الإشكال، وخاصة الشَّريعة الإسلاميَّة التي تُعْتَبَرُ مصدَرًا رئيسيًّا لتوجيه المسلمين في

مختلف جوانب حياتهم، لقد اهتمَّت الشَّريعة الإسلامية بشكل كبيرٍ بمكانة المرأة في المجتمع، وركّزت على حقوقها وحمايتها من جميع أشكال العنف، ففي العديد من النّصوص القرآنيَّة والحديثيّة، نجد تأكيدًا على كرامة المرأة وحقّها في العيش بسلام داخل الأسرة، وهو ما يضع الشَّريعة الإسلاميَّة في مكانة مرموقة باعتبارها مرجعيّة أساسيّة في حماية النِّساء من التَّعرض لأيّ نوع من العنف، سواء أكانَ جسديًّا أم معنويًّا.

ويعدُّ مفهوم الحماية الاجتماعيَّة أحد المفاهيم الجوهريَّة التي ترتبط بشكل وثيق بالعنف المنزلي، إذ يتطلَّب توفير بيئة اجتماعيَّة آمنة تحترم حقوق النّساء وتضمن حمايتهن من العنف والإيذاء وفي هذا الإطار، فإنَّ الشَّريعة الإسلاميَّة تُقدم إطارًا واضحًا لحماية النِّساء من مختلف أشكال العنف، انطلاقًا من مقاصدها الكبرى، مثل حفظ النَّفس وحفظ الكرامة الإنسانيَّة هذه المقاصد تتطلَّب من المجتمع المسلم أن يلتزم بتوفير الحماية للمرأة من خلال سياسات وتوجهات تضمن حياتها الكريمة والآمنة.

وتعدُّ التَّأصيل الشَّرعي للحماية الاجتماعيَّة للنِّساء المعنَّفَات أمرًا ضروريًّا، حيث أنَّه يوفِّر إطارًا فقهيًّا يحدِّد المبادئ الأساسيَّة لحماية المرأة وفقًا للمفاهيم الإسلاميَّة، هذه الحماية لا تقتصر على جوانب قانونيَّة فقط، بل تشملُ أيضًا الجوانب الأخلاقيَّة والاجتماعيَّة التي تعزِّزُ من مكانة المرأة في المجتمع وتساهم في الحدّ من العنف ضدّها الشّريعة الإسلاميَّة تؤكد على أنَّ العنف ضد المرأة هو عمل غير مقبول من الناحية الشرعية، ممَّا يستدعي وضع آليات فعّالة للتَّصدِّي له، سواء على المستوى الفردي أو المؤسساتي.

يتطلَّب هذا الموضوع منَّا تقديم دراسة معمَّقة حول كيفيَّة تأصيل الحماية الاجتماعيَّة للنّساء المعنَّفات من خلال النَّظر في النّصوص الشّرعيَّة وآراء الفقهاء، وتحليل مدى توافق السّياسات الاجتماعيّة الحديثة مع المبادئ الشَّرعيَّة المتعلّقة بحماية المرأة كما أنّه من المهم فهم دور مقاصد الشَّريعة الإسلاميَّة في ضمان حماية النِّساء من العنف، سواء في إطار العلاقة الزَّوجيَّة أو في نطاق الأسرة بشكل عام.

الهدف من هذه المداخلة هو تقديم رؤية فقهيَّة ونظرية تأصيليَّة لمفهوم الحماية

الاجتماعيَّة للنّساء المعنَّفات منزليًّا في الشَّريعة الإسلاميَّة سيتمّ تحليل النّصوص الدينيَّة المتعلّقة بحماية النِّساء من العنف، وكذلك استعراض بعض الآراء الفقهيَّة التي تبيّن موقف الشَّريعة من العنف ضدّ المرأة كما تسعى هذه المداخلة إلى إبراز أهمِّيَّة تأصيل الحماية الاجتماعيَّة من منطلق شرعي، وتقديم توصيات بشأن كيفيَّة تفعيل هذه الحماية على المستوى المجتمعي والوطني.

في الختام، تُعتَبَرُ هذه المداخلة محاولة لتسليط الضَّوء على دور الشَّرِيعَة الإسلاميَّة في معالجة قضايا العنف المنزلي، وتقديم إسهام في تعزيز الوعي المجتمعي حول أهمِّية حماية المرأة داخل الأسرة، وفقًا للمبادئ الإسلاميَّة كما تسعى إلى إبراز أهمِّيَّة تكامل الأبعاد الشَّرعيَّة مع الجهود الاجتماعيَّة والمجتمعيَّة للتّصدي لهذه الظَّاهرة.

1.إشكاليّة المداخلة وتساؤلاتها:

يُعدُّ العنف المنزلي ضدّ المرأة من الظَّواهر الاجتماعيَّة التي تبرزُ بشكل جلي في المجتمعات المعاصرة، ويشكّل تهديدًا خطيرًا لاستقرار الأسرة والمجتمع بشكل عام، تتعدّد أشكال العنف ضد المرأة داخل المنزل، بدءًا من العنف الجسدي مرورًا بالعنف النَّفسي والعاطفي، ممَّا يترك آثارًا سلبيَّة على صحَّة المرأة الجسديَّة والنَّفسيَّة على حد سواء هذه الظّاهرة تمتدُّ تأثيراتها إلى المجتمع ككل، حيث تساهم في زيادة المشاكل الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة، وتُؤَثِّرُ على الأجيال القادمة بشكل غير مباشر.

وفي ظلّ هذه المعطيات، تبرزُ أهمِّيَّة البحث في كيفيَّة معالجة الشَّرِيعَة الإسلاميَّة لهذه الظَّاهرة، فقد أولت الشَّريعَة الإسلاميَّة اهتمامًا بالغًا بحقوق المرأة وأقرّت مكانتها في المجتمع، بل ووضعت قوانين وتوجيهات تهدفُ إلى حمايتها من جميع أنواع الإيذاء، إنَّ الفهمَ العميق للنّصوص الشَّرعيَّة المتعلّقة بحقوق المرأة وتفسيرها في السّياق المعاصر يُعدّ من المسائل الجوهريَّة لفهم دور الشَّريعة في محاربة العنف الأسري.

وعليه، تطرح هذه المداخلة إشكاليَّة محوريَّة تتعلَّق بكيفيَّة تعامل الشَّريعَة الإسلاميَّة مع العنف المنزلي ضدّ المرأة، مع التَّركيز على الأسس التي توفّرها الشَّريعة في مجال الحماية الاجتماعيَّة للنِّساء المعنَّفَات وتكمن الأهمِّيَّة في محاولة فهم أبعاد هذه

المعالجة الشَّرعيَّة، التي تستند إلى النّصوص القرآنية والأحاديث النَّبوية الشَّريفة، في تقديم حلول فعّالة لمكافحة هذه الظَّاهرة لهذا نطرح مجموعة من الأسئلة التي ستساعدنا في فهم هذه الظَّاهرة:

- كيف عالجت الشريعة الإسلامية العنف المنزلي ضدّ المرأة؟ يتناول هذا السؤال كيفيَّة فهم الشَّريعة الإسلامية للعنف الأسري، وما هي الحلول التي تقدمها للحد من هذه الظَّاهرة من خلال دراسة النُّصوص الدينيَّة مثل القرآن الكريم والحديث الشَّريف، يمكننا استخراج المعايير التي وضعتها الشَّريعة للتَّعامل مع العنف الأسري بشكل عام ما هي المواقف الشَّرعيَّة التي تحظر العنف ضد المرأة؟ وكيف يمكن تفسير هذه النّصوص في سياق العصر الحديث؟.
- ما هي الأطُر النَّظريَّة للحماية الاجتماعيَّة في الفقه الإسلامي؟ يتطلَّب هذا السُّؤال الوقوف على المفاهيم الشَّرعيَّة التي تحدّد كيف ينبغي للمجتمع الإسلامي أن يوفِّرَ حماية اجتماعيَّة للمرأة فمن خلال استعراض مبادئ العدالة والمساواة التي يؤكّد عليها الفقه الإسلامي، يمكننا تحديد الأطر الفقهيَّة التي تضمن للمرأة حقوقها وتحميها من جميع أشكال العنف الأسري، ما هي الوسائل التي يطرحها الفقه الإسلامي للحفاظ على كرامة المرأة وضمان حقوقها في الزَّواج والعلاقات الأسريَّة؟
- ما دور مقاصد الشَّرِيعَة في بناء حماية اجتماعيّة فعّالة للنّساء المعنَّفَات؟ تتبنى الشريعة الإسلامية مجموعة من المقاصد الكبرى التي تهدف إلى حفظ النَّفس وحفظ الكرامة الإنسانية، بالإضافة إلى الحفاظ على حقوق الأفراد في المجتمع هذا التَّساؤل يطرح كيفيَّة توظيف مقاصد الشَّريعة في بناء نظام حماية اجتماعيَّة فعَّال يعالجُ العنف الأسري كيف تساهم هذه المقاصد في تطوير سياسات تحمي النّساء المعنَّفات في المجتمع؟ وهل يمكن تطبيق هذه المقاصد لتوفير حلول عمليَّة لمكافحة العنف ضدّ المرأة؟

ستعتمد هذه المداخلة على منهج تأصيلي نظري يقوم على الاستناد إلى النُّصوص الشَّرعيَّة من القرآن الكريم والسُّنّة النَّبويَّة الشَّريفة، بالإضافة إلى المصادر الفقهية التي تبرزُ مواقف الشَّريعة الإسلاميَّة تجاه حقوق المرأة وضرورة حمايتها من العنف الأسري.

كما يتمُّ استخدام منهج تحليلي لدراسة مفاهيم الحماية الاجتماعيَّة ومقاصد الشَّرِيعَة، من خلال تحليل النُّصوص الشَّرعيَّة والفقهيَّة التي تتعلَّق بحقوق المرأة ودورها في المجتمع، وكيفيَّة تطبيق هذه المفاهيم في سياق معالجة العنف الأسري وضمان حماية المرأة.

2.أهداف المداخلة:

تهدفُ هذه المداخلة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسهم في فهم العلاقة بين الحماية الاجتماعيَّة للمرأة والشَّرِيعَة الإسلاميَّة في مواجهة العنف المنزلي:

1. تأصيل مفهوم الحماية الاجتماعيَّة للمرأة من المنظور الشَّرعي: يسعى هذا الهدف إلى توضيح كيف تناولت الشَّريعة الإسلاميَّة موضوع الحماية الاجتماعيَّة للمرأة سنقوم بالتَّركيز على النُّصوص الدِّينيَّة التي تبرزُ حقوق المرأة وتدعم مكانتها في المجتمع، مع توضيح كيفية تضمين الحماية الاجتماعيَّة للمرأة في تعاليم الإسلام، يتمُّ ذلك من خلال تفسير المفاهيم القرآنيَّة والحديثيَّة المتعلّقة بحقوق المرأة وواجبات المجتمع في توفير الحماية لها.
2. إبراز كيفيات تصدي الشَّريعة للعنف المنزلي: من خلال هذا الهدف، سيتمّ الكشف عن الطرق التي تقدّمها الشَّريعة الإسلاميَّة لمكافحة العنف الأسري ضد المرأة سنتناول النصوص والأحكام التي تحظر جميع أشكال العنف ضد المرأة سواء كان جسديًّا أو معنويًّا، وكيف يمكن تطبيق هذه النّصوص في الواقع المعاصر للتّعامل مع هذه الظّاهرة السّلبيَّة في المجتمع.
3. إظهار دور مقاصد الشَّرِيعَة في حماية المرأة وتعزيز كرامتها: يهدف هذا الهدف إلى دراسة كيف تساهم مقاصد الشَّرِيعَة الإسلاميَّة في تعزيز حماية المرأة من العنف، وذلك من خلال أهداف الشَّرِيعَة الكبرى مثل حفظ النَّفس وحفظ الكرامة الإنسانيَّة سنعرض كيفيَّة تطبيق هذه المقاصد على أرض الواقع من خلال تشريعات وسياسات اجتماعيّة تهدف إلى توفير بيئة آمنة للمرأة وحمايتها من العنف الأسري.

3.أهمية المداخلة:

تُعتبرُ هذه المداخلة ذات أهمّيّة بالغة في ظلّ انتشار ظاهرَة العنف المنزلي ضدّ المرأة التي أصبحت تشكل تحدّيًا كبيرًا للمجتمعات الحديثة تكتسب هذه المداخلة أهمّيتها من عدّة جوانب، منها:

1. **التوعية المجتمعيَّة:** من خلال مناقشة دور الشَّرِيعة الإسلاميَّة في مكافحة العنف الأسري، تسعى المداخلة إلى تقديم التَّوعية للمجتمع الإسلامي حول حقوق المرأة وكيفيَّة حماية تلك الحقوق من خلال الأحكام الشَّرعيَّة كما تسهم في إزالة أي لبس حول كيفيَّة معالجة العنف ضد المرأة وفقًا للتَّعاليم الإسلاميَّة.
2. **تعزيز فهم مقاصد الشَّرِيعَة:** تساهم هذه المداخلة في فهم مقاصد الشَّريعَة الإسلاميَّة، مثل حفظ النَّفس والكرامة، وكيفيَّة تطبيق هذه المقاصد في السّياسات الاجتماعيَّة الحديثة هذا الفهم يُعزّزُ القدرة على تطوير حلول عمليّة لحماية النِّساء في المجتمعات الإسلاميَّة.
3. **الدور الفاعل للمؤسسات الاجتماعيَّة:** تُسلّط المداخلة الضَّوء على دور المؤسَّسات الاجتماعيَّة والحكوميَّة في تطبيق المبادئ الإسلاميَّة الخاصَّة بالحماية الاجتماعيَّة للمرأة من خلال هذه المداخلة، سيتمُّ التَّأكيد على أهمِّيَّة التَّنسيق بين القطاع الديني والقطاع الاجتماعي لضمان تحقيق الحماية الكاملة للنِّساء المعنَّفات.
4. **المساهمة في بناء مجتمع عادل:** من خلال تسليط الضَّوء على كيفيَّة تصدّي الشَّريعة الإسلاميَّة للعنف ضدَّ المرأة، تساهم هذه المداخلة في تعزيز العدالة الاجتماعيَّة يساعد هذا في بناء مجتمع يتمتَّع بالإنصاف والمساواة، ويحترم حقوق الأفراد دون تمييز، ممَّا يسهم في خلق بيئة خالية من العنف.
5. **التفاعل بين الشَّريعة والمجتمع المعاصر:** من خلال تحليل العلاقة بين الشَّريعة الإسلاميَّة ومتطلَّبات المجتمع المعاصر، تساهم المدَاخلة في التَّوفيق بين القيم الشَّرعِيَّة وحاجات المجتمع الحديث في مجال حماية المرأة، وبالتَّالي تقديم حلول معاصرة للمشاكل المستمرَّة.

المحور الأول. مفاهيم الدّراسة:

1.مفهوم العنف المنزلي ضدّ المرأة:

أولًا. تعريف العنف المنزلي:

أ. لغويًّا:

- العنف في اللّغة مأخوذ من الفعل «عَنُفَ»، ويعني الخُرْقُ والشِّدَّة والقسوة في القول أو الفعل يقال: «عَنُفَ به» أي اشتد عليه وقسا (ابن منظور، 2003) والعنف ضد المرأة هو كل ما ينطوي على إيذاء نفسي أو جسدي أو لفظي يتنافى مع اللين والرحمة في التعامل وقد ارتبط اللفظ في اللغة العربية بدلالات التّسلط والقهر، ويُستعمل أحيانًا للدلالة على كل تصرّف يتجاوز حدود الاعتدال والرفق.

ب. اصطلاحا:

- يُقصد بالعنف المنزلي في الاصطلاح تلك الأفعال العدوانيّة التي تقع داخل الإطار الأسري، والتي تُمارَس ضد أحد أفراد الأسرة، خاصة النساء، وتشمل الاعتداء الجسدي، النفسي، اللفظي، الجنسي، أو الاقتصادي، من قبل الزوج أو أحد الأقارب (عبد الحليم، 2018) ويُعتبر العنف المنزلي ظاهرة اجتماعيّة مركّبة تتقاطع فيها مجموعة من العوامل النَّفسية، الثَّقافيَّة والدينية، ممَّا يجعله من أكثر أنماط العنف صعوبة في الكشف والمعالجة.

هـ. تعريف العلماء للعنف المنزلي:

- عَرَّفَتْ منظَّمة الصِّحَّة العالميَّة العنف المنزلي بأنَّه «نمط من السّلوكيات القسرية والعنيفة تُستخدم من قبل أحد أفراد الأسرة للسَّيطرة على فرد آخر في علاقة حميمة" (WHO, 2021)
- أما الباحثة فاطمة المرنيسي فترى أنَّ العنفَ المنزلي انعكاس لعلاقات القوى غير المتكافئة داخل الأسرة، تتجلَّى في إخضاع المرأة وحرمانها من حقوقها الطَّبيعية (المرنيسي، 2001).
- ويُعرِّفُه عبد الله النجار بأنَّه «استخدام أحد الزوجين للقوَّة أو التَّهديد أو التَّرهيب لفرض سيطرته على الطَّرف الآخر، مع تكرار هذا السلوك لدرجة أنه يصبح وسيلة

للتعامل اليومي» (النجار، 2010) من جانبه، يرى يوسف القرضاوي أنَّ العنفَ داخل الأسرة هو «مظهر من مظاهر الجهل بمقاصد الزَّواج الشَّرعيَّة المبنية على السَّكن والمودة والرَّحمة، وأنه خروج عن مقاصد الشريعة» (القرضاوي، 2000).

ثانيًا. أنواع العنف المنزلي ضد المرأة:

يصنَّف العنف المنزلي ضدَّ المرأة إلى عدّة أنواع تختلف في طبيعتها وأثرها، ومن أهم هذه الأنواع:

1.العنف الجسدي:

يتمثَّل في الضَّرب، الرَّكل، الدفع، استخدام الأدوات الحادَّة أو السّلاح، وكل فعل يُؤدِّي إلى إيذاء جسدي مباشر وهو من أكثر أنواع العنف وضوحًا وأشدها ضررًا، ويخالف قوله تعالى: ﴿...**وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ**...﴾ (النساء: 19).

2.العنف النَّفسي:

يتجلَّى في الإهانة المستمرة، الإذلال، الشَّتم، الصّراخ، التهديد، التحقير، والعزلة الاجتماعية وغالبًا ما يكون تأثيره طويل المدى، إذ يزعزع ثقة المرأة بنفسها ويؤثر في صحَّتها النَّفسيَّة (يونيفيم، 2009).

3.العنف الاقتصادي:

يتمثَّل في حرمان المرأة من مواردها المالية أو التَّحكم في دخلها، ومنعها من العمل أو التَّعليم، أو مصادرة ممتلكاتها، ويخالف هذا النَّوع من العنف مبدأ الاستقلال المالي الذي كفلته الشَّرِيعَة للمرأة (القرطبي، 2003).

4.العنف الجنسي:

وهو الإكراه على العلاقة الزَّوجيَّة دون رضا، أو ممارسة سلوكيات مهينة أو محرّمة، أو التحرش داخل الإطار الأسري وهذا النَّوع يُعَدُّ من أشدّ أشكال العنف إيذاءً للمرأة نفسيًّا وجسديًّا.

5.العنف الاجتماعي:

يتجسَّد في عزل المرأة عن أهلها أو أصدقائها، أو مراقبتها باستمرار، أو منعها من

الخروج من المنزل ويُعتَبَرُ هذا النَّوع شكلًا من أشكال السَّيطرة والتَّحكُّم.

ثالثًا. أبعاد العنف المنزلي:

1.البُعد النَّفسي:

يُحْدِثُ العنف المنزلي آثارًا نفسيَّة مدمّرة على المرأة، تبدأ من التَّوتر والاكتئاب، وصولًا إلى اضطرابات القلق الحاد واضطراب ما بعد الصدمة (PTSD) تتأثّر قدرة المرأة على التَّفاعل الاجتماعي، وتُصاب بنوبات من العزلة أو الخوف المرضي من الآخرين تشير دراسات نفسيَّة إلى أنَّ النِّساء المعنَّفات أكثر عرضة لمحاولات الانتحار، أو الإصابة باضطرابات الأكل والنوم **(أحمد، 2017)**.

يؤثّر العنف أيضًا في تقدير المرأة لذاتها، إذ تُصبح تشك في قدراتها، وتُحمّل نفسها مسؤوليّة التَّعنيف، ما يُؤدّي إلى انهيار شخصيتها تدريجيًّا وتُظهر الدّراسات أنَّ الأثر النَّفسي للعنف يستمرُّ حتَّى بعد انتهاء العلاقة العنيفَة، وهو ما يُعرف بـ: «الصَّدمة النَّفسيَّة المتأخِّرة» (Gelles, 1993).

2.البُعد الاجتماعي:

ينعكسُ العنف المنزلي على الأسرة والمجتمع، إذ يُؤدّي إلى تفكّك الرَّوابط الأسريَّة، وتفشّي ظواهر مثل الطّلاق، العزوف عن الزّواج، وتنامي ظاهرة الأطفال في وضعيّات هشاشة اجتماعيّة كما يؤثّر في نظرة المرأة لمحيطها، ويُضعف قدرتها على الاندماج الاجتماعي، والمساهمة الفعَّالة في التَّنمية المجتمعيَّة (UNFPA، 2015).

أظهرت دراسات سوسيولوجية أنَّ المجتمعات التي تنتشر فيها معدَّلات العنف الأسري، تشهد ضعفًا في البنية القيميَّة، وزيادة في الجرائم الأسريَّة، ممَّا يهدّد السّلم الاجتماعي (الزواوي، 2020).

3.البُعد الدِّيني:

من منظور إسلامي، يُعَدُّ العنف المنزلي خروجًا عن المقاصد الشَّرْعيَّة للزَّواج التي تقوم على **السكن والمودة والرحمة** (النساء: 21).

الإسلام دين يدعو إلى المعاملة الحسنة، والرفق بالنِّساء، كما ورد في حديث النبي

ﷺ: «استوصوا بالنساء خيرًا» **(البخاري، 2002).**

وقد حثَّت الشَّريعَة الإسلاميَّة على الحماية الاجتماعيَّة للأسرة، وشرّعت آليات للحدّ من الأذى والظّلم داخل البيت، منها: الطَّلاق كخيار أخير، والوعظ، والهجر، والتَّحكيم الأسري وبالتَّالي، فإنَّ تعنيف المرأة لا ينسجم مع الفهم المقاصدي للتَّشريع الإسلامي.

وتُؤكِّد الدّراسات الشَّرعيَّة أنَّ الاستمرار في العنف يتنافى مع روح الإسلام، ويمثل اعتداءً على النّفس والكرامة، وهو ما يتنافى مع قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِتَعْتَدُوا﴾ (البقرة: 231).

المحور الثاني. الحماية الاجتماعيَّة في الشَّرِيعَة الإسلاميَّة:

أولًا. مفهوم الحماية الاجتماعيَّة:

1.لغةً:

الحماية في اللغة مأخوذة من «حمى»، يُقال: «حمى الشيءَ» أي منعه ودفع عنه الأذى، و»الحِمى» هو ما لا يُستباح، أي يُصان ويُدافع عنه **(ابن منظور، 2003)** وتُفيد مادة «ح-م-ى» معنى الرعاية والمنع والذود عن شيءٍ ما، أي وضع حاجز يحول بين الشيء والأذى أما «الاجتماعية» فهي من «اجتمع»، أي تلاقت العناصر البشرية في نسقٍ واحد وعليه فإن «الحماية الاجتماعية» لغةً تدل على الرعاية المجتمعية المنظمة والمقصودة التي تهدف إلى دفع الضرر عن الأفراد.

2.شرعًا:

في الشرع، تُفهم الحماية الاجتماعيّة بوصفها جملة من الأحكام والقواعد التي شرّعها الله عز وجل لحماية الإنسان من كل مظاهر الضعف والعوز، سواء أ كان ذلك ماديا أم معنويا ويظهر ذلك في تشريع الزكاة، والوقف، والصدقات، وكفالة اليتيم، والإحسان للفقير، والتّكافل الأسري، وغيرها من صور الرعاية.

- قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾ (التوبة: 60)، وهو نصٌّ صريح في تخصيص موارد مالية من الدولة والمجتمع لرعاية الفئات الضعيفة كما أمر الله

عز وجل بكفالة اليتيم: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ (الضحى: 9)، وجعل الإحسان إلى المرأة واجبًا: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (النساء: 19).

- في السنة النبوية، قال رسول الله ﷺ: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا» (رواه البخاري، 2002)، وقال أيضًا: «من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته» (رواه مسلم، 2003).

وبالتَّالي، فإنَّ الحماية الاجتماعيَّة في الإسلام ليست مجرّد فعل اختياري، بل هي جزء من منظومة متكاملة من الواجبات التي تحقِّق العدالة والرَّحمة داخل المجتمع.

3.اصطلاحًا:

يقصد بالحماية الاجتماعيَّة اصطلاحًا: «مجموع السّياسات والتَّدابير والتَّشريعات التي تهدف إلى ضمان حد أدنى من الحياة الكريمة للأفراد، وتوفير الدَّعم والرِّعاية للفئات الهشة والضَّعيفة في المجتمع»، مثل النّساء، الأطفال، الأرامل، والمرضى (عبد القادر، 2019) وهي تشمل شبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي والنفسي التي تُفعّل من خلال الدَّولة والأسرة والمجتمع المدني، لضمان التَّوازن الاجتماعي وتخفيف مظاهر الإقصاء والتهميش

ثانيًا. أدوات وآليات الحماية في القرآن والسنة:

لقد أقرَّ القرآن الكريم والسنة النبويَّة آليات متكاملة لحماية المرأة اجتماعيًّا، ومن أهمِّها:

الزكاة والصدقات:

تشكِّلُ موردًا ماليًّا لدعم المحتاجات من النّساء، سواء كنّ أرامل أو مطلقات أو فقيرات قال تعالى: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ (الذاريات: 19).

الإرث والنفقة:

أوجب الإسلام للمرأة نصيبًا في الميراث، وفرض على الزَّوج الإنفاق عليها دون منٍّ أو أذى قال تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ﴾ (سورة النساء، الآية 7).

الستر والمعاملة الحسنة:

قال النَّبي ﷺ: «خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي» (رواه الترمذي، 2004).

التَّحريم الصَّريح للعنف والإكراه: كقوله ﷺ: «لا تضربوا إماء الله» (رواه أبو داود، 2001)، ما يدلُّ على تحريم العنف ضدَّ النِّساء.

ثالثًا. دور الأسرة في الحماية الاجتماعيَّة:

الأسرة في الشَّريعَة الإسلاميَّة هي الحصن الأوَّل لحماية المرأة، وهي تقوم على المودة والرَّحمة، لا على القهر والسيطرة يقول الله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ (الروم: 21).

فالأب مسؤول عن توفير الأمن المادي والمعنوي، والزوج مطالب برعاية زوجته وإكرامها، والأبناء مأمورون ببرّ أمهم.

كما حثَّت الشَّريعَة على الإحسان داخل الأسرة، وحذَّرت من الظُّلم داخل البيت، حيث قال رسول الله ﷺ: «كفى بالمرء إثمًا أن يضيع من يعول» (رواه أبو داود، 2001).

فالأسرة الصالحة تساهم في وقاية المرأة من العنف، وتوفر لها الدّعم النَّفسي والاجتماعي، وهي الخليّة الأولى التي تتشكّل فيها القيم، وتُمارس فيها الرَّحمة والتَّكافل.

رابعًا. دور المجتمع في الحماية الاجتماعية:

المجتمع المسلم مسؤول شرعي وأخلاقي عن حماية المرأة من كل أشكال العنف والتَّهميش، من خلال مؤسساته، ومبادراته، وآليات التَّضامن الجماعي قال النبي ﷺ: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو، تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى» (رواه البخاري، 2002).

ويشمل دور المجتمع:

- التَّوعية بحقوق المرأة.
- إنشاء مراكز إيواء للمعَنَّفات.
- سن القوانين التي تردعُ المعتدين.

- تفعيل دور الجمعيَّات والمجتمع المدني.
- التَّبليغ عن العنف ورفضه علنًا.

كل ذلك يساهم في بناء مجتمع آمن يضمن للمرأة كرامتها وحقوقها الشَّرعيَّة، ويُعزّزُ القيم الإسلامية في التراحم والتكافل.

خامسًا. دور السلطة الشرعية:

الدَّولة في الإسلام مكلفة بحماية الضّعفاء، وفي مقدمتهم النّساء، عبر آليات قانونية ومؤسساتية وقد كان النبي ﷺ يقضي للمظلوم، ويوقف المعتدي، ويقر عقوبات شرعية على من يسيء قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ (النساء: 58).

وتتمثّل مسؤوليات الدولة في:

- تشريع قوانين تجرّم العنف ضد المرأة.
- إنشاء محاكم أسرية متخصصة.
- توفير مؤسسات الإيواء والإرشاد.
- ضمان التَّعليم والعمل للنساء.
- فرض العقوبات الرادعة بحق المعتدين.

وقد نصَّت الشَّريعة على تدخّل وليّ الأمر لحماية من لا تستطيع الدفاع عن نفسها، ومن ذلك حديث النبي ﷺ: «إنَّما الإمام جُنَّة يُقاتل من ورائه ويُتقى به» (رواه مسلم، 2003).

الدولة العادلة هي التي تقيم القسط، وتمنع الظلم، وتضمن للمرأة حقها في الأمن الاجتماعي والمعنوي والاقتصادي.

المحور الثالث. مقاصد الشريعة الإسلاميَّة ودورها في الحماية:

أولًا. مقاصد الشريعة الكبرى:

مقاصد الشريعة الإسلامية هي الغايات العليا التي شرع الله الأحكام لتحقيقها، وهي الأساس في التشريع الإسلامي وقد أجمع العلماء على أن أعظم هذه المقاصد خمسة، وهي: حفظ الدين، النفس، العقل، النسل، والمال (الشافعي، 2001).

1.حفظ الدين:

شرَّعت الشَّريعة الإسلام لتثبيت عقيدة التَّوحيد، ومنعت كل ما من شأنه الإكراه أو التَّشكيك في الإيمان ويشمل حفظ الدّين حماية حرّيَّة الاعتقاد وممارسة الشَّعائر، وعدم استخدام الدّين كوسيلة للهيمنة أو التسلط قال تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (البقرة: 256) فالدين يُصان من التمييع، كما يُصان الإنسان من أن يُكره على ما لا يعتقده.

2.حفظ النفس:

النَّفس البشريَّة مقدَّسة في الشَّريعة، وتحريم قتلها أو إيذائها من أعظم الكبائر قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ (الإسراء: 33) وأي اعتداء جسدي على المرأة يدخل ضمن هذا الاعتداء على النَّفس، ما يستوجب الحماية والتَّجريم وقد حذّر النبي ﷺ من الإيذاء، فقال: «لا ضرر ولا ضرار» (رواه ابن ماجه، 2002).

3.حفظ العقل:

العقل هو مناط التَّكليف، لذا شرَّعت الشَّريعة ما يحفظه، كتحريم المسكرات والمخدّرات، وأمرت بالتَّفكُّر والتَّأمُّل كما أكَّدت على تعليم المرأة وتمكينها فكريًّا، قال النبي ﷺ: «طلب العلم فريضة على كل مسلم» (رواه ابن ماجه، 2002).

4.حفظ النسل:

حفظ النَّسل لا يقتصر على إنجاب الأطفال، بل يشمل حماية العلاقات الأسريّة، وصيانة الأعراض، ومنع الاعتداءات الجنسيّة، وتثبيت النسب، وتحريم الزّنا والاغتصاب والتَّحرش قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ (الإسراء: 32)

5.حفظ المال:

شرَّعَت الشَّريعة حفظ المال من التبذير والسَّرقة والاستغلال، وأقرَّت للمرأة ذمّة مالية مستقلة قال تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ﴾ (النساء: 7) فلا يجوز لأحد أن يستحوذ على مال المرأة أو يمنعها من التَّصرُّف فيه.

هذه المقاصد ليست منفصلة، بل مترابطة تعمل كمنظومة متكاملة لضمان الكرامة الإنسانية والعدل الاجتماعي (ابن عاشور، 2006).

ثانيًا. كيف تسهم هذه المقاصد في حماية المرأة من العنف:

تعمل مقاصد الشَّريعَة الإسلاميَّة على تشكيل إطار وقائي شامل يحمي المرأة من جميع أشكال العنف:

- حفظ النَّفس يمنع الاعتداء الجسدي واللَّفظي، ويجرّم القتل والضَّرب والإهانة.
- حفظ العقل يمنع التَّجهيل والتَّضليل، ويدعو إلى تعليم المرأة وصيانة فكرها من الهيمنة الذّكوريَّة أو الغلو الدّيني.
- حفظ النسل يردع التَّحرّش، والزِّنا، والاعتداءات الجنسيَّة، ويشرّع العقوبات على المغتصبين والمتحرّشين.
- حفظ المال يحظر الاستغلال الاقتصادي للمرأة، سواء عبر الحرمان من الميراث أو أخذ أجرها دون رضاها.
- حفظ الدين يحميها من استغلال الدين لتبرير العنف ضدَّها أو فرض وصاية دينية عليها باسم الشَّرِيعَة.

وهكذا، تسهم هذه المقاصد في إقامة جدار قانوني وأخلاقي يمنع التَّجاوز على المرأة، ويضمن لها حقها في العيش بكرامة، داخل الأسرة والمجتمع والدَّولة (القرضاوي، 2007).

ثالثًا.الربط بين حفظ النّفس والكرامة الإنسانية:

إنَّ الكرامةَ الإنسانيَّة هي جوهر الرسالة الإسلاميَّة، وقد قرَّر القرآن ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ (الإسراء: 70).

وحفظ النَّفس في الشَّريعة ليس حفظًا جسديًّا فحسب، بل هو حفظٌ لحرمة الإنسان، ولحقه في الأمن، والطمأنينة، والاحترام، وعدم الإهانة.

فالمرأة في الإسلام كائن مكرم، لا يجوز احتقارها أو التَّقليل من شأنها، بل أمر الإسلام بإكرامها ومعاملتها برفق قال النبي ﷺ: «استوصوا بالنِّساء خيرًا» (رواه

البخاري، 2002).

إنَّ أي انتقاص من كرامة المرأة، سواء بالضّرب، أو السّب، أو الإذلال، هو خرق صريح لمقصد حفظ النّفس، وهو كذلك انتهاك لحق من حقوق الإنسان.

وحين شرعت الشريعة القصاص والحدود، فإنما كان ذلك لتأمين الكرامة، وصيانة الدماء، وتأكيد أن الإنسان لا يُهان ولا يُذل، لا امرأة ولا رجلًا.

فكرامة الإنسان -ومنه المرأة - ليست منحة اجتماعية، بل هي أمر إلهي واجب الصون والحماية

المحور الرابع. قراءة فقهيّة في نصوص تحظر العنف وتؤسِّس للحماية:

أولًا. تحليل بعض النُّصوص القرآنيّة والحديثيَّة ذات الصّلة:

إنّ النُّصوص الشَّرعيَّة الإسلاميَّة جاءت محذّرة من الظّلم والعنف، وداعية إلى الرحمة والمعاشرة بالمعروف، خصوصًا في العلاقة الزَّوجية التي هي ميثاق غليظ، قال تعالى: ﴿ وَأَخَذْنَ مِنْكُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا﴾ (النساء: 21). فالزواج ليس علاقة سلطة أو قهر، بل هو عقد يقوم على السكن والمودة والرحمة كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾ (الروم: 21).

ومن النُّصوص القرآنيَّة التي نهت عن الإيذاء الجسدي أو النَّفسي قوله تعالى: ﴿فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ (البقرة: 229)، وهو توجيه مباشر للرّجل إما أن يحسن العشرة أو يُطلق المرأة بإحسان لا بإهانة أو عنف.

وقد حذَّرت السُّنَّة النَّبويَّة الشَّريفَة من ضرب النِّساء، بل اعتبر النبي ﷺ ذلك من سوء الخلق، فقال: «لا يضرب خياركم»، وفي حديث آخر: «لا تضربوا إماء الله»، فلمَّا بلغه أن بعضهم ضرب نساءهم قال: «أولئك ليسوا بخياركم» (البخاري، 2002).

وقال النبي ﷺ أيضًا: «**خياركم خياركم لأهله وأنا خيركم لأهلي**» (ابن ماجه، 2002) وهذا يدلّ على أن حسن المعاملة هو المقياس الحقيقي للرجل الصالح، وليس السيطرة أو التسلط.

إن هذه النُّصوص تُؤسّس لمنظومة حماية تستند إلى القيم الأخلاقيَّة قبل أن تكون تشريعيَّة، وتجعل من الرَّحمة معيارًا للسُّلطة داخل الأسرة، لا القهر أو العنف.

ثانيًا. مواقف الفقهاء من العنف ضدَّ الزَّوجة:

اتَّفق جمهور الفقهاء على أنَّ العنف الجسدي غير المبرّر ضدّ المرأة محرَّم شرعًا، وأنَّه لا يجوز ضرب المرأة بقصد الإيذاء أو الإهانة.

وقد اختلفوا في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَ﴾ (النساء: 34)، حيث فهم بعضهم أن «الضَّرب» هنا هو آخر وسائل الإصلاح، ولا يكون مؤذيًا أو مهينًا.

قال ابن عاشور: «الضّرب في الآية ليس للإيلام، بل هو رمز للتَّأديب الأدبي، ولا يكون إلا بعد استنفاد الوعظ والهجر، ويشترط فيه ألا يُخلّف أثرًا ولا يُهين» (ابن عاشور، 2006، ص 392).

وقال الإمام الشافعي إنَّ ضربَ الزَّوجة إن كان فيه ضرر أو كسر أو تشويه، فهو موجب للتعزير، بل يفتح الباب للمرأة للمطالبة بالطلاق لوقوع الضرر (الشافعي، 2001).

وأكَّد المالكيّة أنَّ كلَّ إيذاء بدني غير مبرر من الزّوج يدخل في باب «الضّرر» الذي يوجب للمرأة حق الفسخ القضائي للعقد، وهو ما نص عليه ابن رشد الحفيد في كتابه «بداية المجتهد» (ابن رشد، 1992).

ورأى ابن حزم الظَّاهري أن ضرب النِّساء محرم مطلقًا إلا في حال الضرورة القصوى، ووفق ضوابط صارمة لا تلغي إنسانية المرأة (ابن حزم، 1998).

إنَّ موقف الفقهاء عمومًا يقوم على مراعاة مقاصد الشَّرِيعَة في الحفاظ على النَّفس والكرامة والسّكينة الأسريَّة، بما ينسجم مع روح النّصوص وليس حرفيتها فقط وعليه، فإنَّ أي استعمال للعنف دون ضرورة يُعدُّ مخالفة صريحة لروح الشَّريعَة ومقاصدها العليا.

المحور الخامس. تعزيز الحماية الاجتماعيّة للنّساء المعنّفات من خلال التّفسير المقاصدي المعاصر:

يُعدّ التَّفسير المقاصدي للقرآن الكريم والسّنة النَّبويَّة أحد أهمّ الأساليب المعاصرة لفهم النّصوص الشَّرعيَّة بما ينسجم مع مقاصد الإسلام الكبرى التي ترمي إلى تحقيق العدل، الرحمة وصيانة الكرامة الإنسانية ومن هنا، فإن قراءة قضايا العنف ضد المرأة داخل الأسرة من هذا المنظور توفر مدخلًا حيويًّا لفهم النّصوص المؤطرة للعلاقات الزوجية والمجتمعية، بما يعزز الحماية الاجتماعية للنساء المعنّفَات.

أشار العلماء المعاصرون إلى أنّ كثيرًا من المفاهيم الدينيّة أُسيء توظيفها، ما أدّى إلى شيوع سلوكيات لا تمتّ إلى روح الإسلام بصلة، وعلى رأسها تبرير العنف ضدَّ النساء باسم القوامة أو حق التّأديب غير أن التّفسير المقاصدي يُبرز أن هذه المفاهيم إنما وُضعت لتحقيق السكينة لا السيطرة، والإصلاح لا الإضرار، كما أكد ذلك ابن عاشور حين قال إن «مقصد الشريعة من الزواج هو الاستقرار والمودة، وأيّ فعل يُخِلّ بذلك فهو باطل» (ابن عاشور، 2006، ص 403).

ويُركّز التفسير المقاصدي على فقه الواقع في فهم النصوص، فلا يُؤخذ النّصّ بمعزل عن سياقه التاريخي والاجتماعي، بل يُعاد قراءته في ضوء المتغيرات الراهنة، بما يضمن استمرارية الشّريعة ومواكبتها للعصر، دون التَّفريط في مبادئها فعلى سبيل المثال، فإنّ آية الضرب في سورة النساء، إذا قُرئت في ضوء مقاصد الشّريعة، يُفهم منها أن الضرب هو إجراء شكلي لا يُلجأ إليه إلا كآخر حل، وبشروط تضمن كرامة المرأة، وأن مقصده التَّأديب الرمزي لا الإيذاء الجسدي (القرطبي، 2003، ج 5، ص 172).

وقد أكّد علماء المقاصد كالشاطبي وابن بيه وطه عبد الرحمن أنّ حفظ النّفس والكرامة من أعظم مقاصد الشريعة، ولا يجوز في أي حال من الأحوال أن يُفسّر النص بطريقة تتيح العدوان أو التحقير، بل يجب أن تُقرأ الآيات ضمن نسق تكاملي ينطلق من قاعدة «لا ضرر ولا ضرار» (مالك، 1994).

ويُؤكّد التفسير المقاصدي أن المجتمع مسؤول عن حماية المرأة من كل أشكال

الإيذاء، من خلال سنّ قوانين رادعة تتماشى مع روح الشريعة، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا كما أنَّ السُّلطة الشّرعيّة، ممثلة في الدولة، مُطالبة بتوفير مؤسسات وقائية تضمن سلامة المرأة وتحقيق العدل داخل الأسرة، كما نصّت عليه قاعدة «دفع المفسدة مقدم على جلب المصلحة» (الجويني، 1997).

ومن جهة أخرى، فإنّ تطبيق مقاصد الشّريعة في الحماية الاجتماعيَّة يتطلّب تفعيل مبدأ الاجتهاد الجماعي في المؤسّسات الدينيَّة والفقهية، لإنتاج فتاوى وسياسات تشريعيّة تحمي النّساء من العنف الأسري، وتؤصّل لثقافة قائمة على الرحمة والتكافل، لا على الهيمنة والإخضاع.

ويُعدُّ تفسير النصوص الشّرعية وفقًا للمقاصد منطلقًا حيويًّا لتجديد الخطاب الديني في موضوع الأسرة، حيث يضع المرأة في موقع الكرامة لا التّبعية، ويؤسس لحماية اجتماعية نابعة من الدين نفسه، لا دخيلة عليه وهذا يفتح المجال أمام الفقه الإسلامي ليكون شريكًا فعالًا في الحد من العنف المنزلي، عبر تفكيك القراءات التراثية المتشددة، وتقديم فقه موازن بين النّص والمقصد، بين الثّابت والمتغيّر، وبين النّص وروح العصر (العروي، 2012).

إنّ تعزيز الحماية الاجتماعيّة للنساء المعنَّفات يتطلّب إعادة بناء الفقه الأسري وفق المقاصد الكبرى، لا سيما مقصد حفظ النفس ومقصد الكرامة، باعتبارهما مرتكزين أساسيين لأي نظام حماية فعال كما يُوجب ذلك إشراك العلماء والدعاة في نشر هذا الوعي المقاصدي، ليصل إلى عامة الناس ويغيّر المواقف والسلوكيات السّلبيّة تجاه المرأة.

وبذلك، لا يكون الفقه المعاصر مجرد اجترار لأقوال القدماء، بل يكون مساهمًا في بناء واقع أسري أكثر توازنًا وعدلًا، يعكس القيم العليا للإسلام، ويصون كرامة المرأة وحقوقها، ويؤسِّس لحماية اجتماعيّة فعالة تتجاوز الإطار القانوني لتبلغ المستوى القيمي والتربوي.

خاتمة:

لقدْ تناولت هذه المداخلة موضوع الحماية الاجتماعيّة للنّساء المعنَّفَات منزليًّا من منظور الشّريعة الإسلامية، وذلك في ظل تصاعد ظاهرة العنف الأسري في المجتمعات المعاصرة، وما ترتّب عنها من آثار نفسيّة واجتماعيّة تمسّ كرامة المرأة واستقرار الأسرة والمجتمع ككل وقد أبرزنا من خلال هذه الدراسة أنّ الشَّريعَة الإسلاميّة لم تغفل هذا الجانب، بل أولته أهمية كبرى، نظرًا لصلته الوثيقَة بمقاصدها الكلِّيَّة في صيانة النَّفس والكرامة والعدل.

وانطلاقًا من المنهج التّأصيلي والتّحليلي، تمّ الوقوف على مفهوم العنف المنزلي في اللغة والاصطلاح، وعرض أنواعه وأبعاده النّفسيّة والاجتماعية والدينية، بما يبرز حجم الضرر الذي يلحق بالمرأة والأسرة والمجتمع، ويوضح الحاجة الملحة إلى بناء آليات فقهية وأخلاقيّة وقانونية للتَّصدي لهذه الظَّاهرة.

كما بيَّنت الدراسة كيف أن الحماية الاجتماعيَّة في الشَّرِيعَة ليست مجرد نصوص دينيَّة ساكنة، بل هي منظومة متكاملة تتوزع بين النّصوص المؤسَّسة في القرآن الكريم والسُّنَّة النَّبويَّة، وبين الآليات المجتمعية والسّلطويَّة الموجهة لحفظ مصالح الأفراد، وخاصة الفئات الهشَّة مثل النّساء فالشَّرِيعَة الإسلاميّة تقيم بنيانها على العدالة والرحمة والتّكافل، وهي كلّها مبادئ تتعارض مع أي شكل من أشكال العنف أو الإيذاء، لا سيما داخل الفضاء الأسري وقد أظهرت المداخلة أن مقاصد الشَّريعة الكبرى -وخاصة حفظ النفس والنسل والكرامة- تشكل أساسًا متينًا لبناء حماية اجتماعيّة متوازنة تُراعي حقوق المرأة وتحميها من الاستغلال والتَّعنيف ويُعدّ التفسير المقاصدي للنّصوص الشَّرعيَّة مدخلًا حيويًّا لتفعيل هذه الحماية، من خلال إعادة قراءة النّصوص بما يحقّق مراد الشَّارع في تحقيق السّكينة والمودة، لا السيطرة والإكراه ومن خلال القراءة الفقهية للنصوص القرآنية والحديثية، واطلاعنا على مواقف العلماء، لاحظنا وجود مساحة واسعة داخل الفقه الإسلامي تسمح بتطوير تصورات معاصرة لحماية المرأة، وتجاوز القراءات التي كرّست دونية المرأة أو شَرْعَنَتْ العنف ضدَّها، وهي قراءات تتنافى مع روح الإسلام ومبادئه العليا.

وخلصت الدّراسة إلى أن تعزيز الحماية الاجتماعية للنّساء المعنَّفَات يتطلّب تفعيل الاجتهاد المقاصدي، وسَنّ تشريعات تتماشى مع مبادئ الشَّريعة وحقوق الإنسان، وتوجيه الخطاب الديني نحو ثقافة الاحترام المتبادل والمساواة الإنسانيَّة، وهو ما يستوجب تعاونًا بين الفقهاء والمشرعين والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين.

كما يجب أن يُصاحب هذا التَّوجه توعية مجتمعية شاملة تقوم على نشر الوعي بحقوق المرأة كما قررتها الشريعة، وتعزيز ثقافة نبذ العنف والتسامح داخل الأسر، وبناء مؤسسات دعم ومرافقة للضَّحايا، إنَّ الإسلام لا يشرعن العنف، بل يجرّمه في مواضع كثيرة، ويحصر «التأديب» في أضيق حدوده المشروطَة، بما لا يُلغي إنسانية المرأة ولا يمس كرامتها وبناءً عليه، فإنَّ مسؤولية العلماء والمثقفين والأكاديميين في هذا السياق كبيرة، من حيث إعادة توجيه فقه الأسرة نحو قيم الرحمة والعدل، وتقديم خطاب فقهي مقاصدي، يسهم في بناء بيئة أسرية خالية من العنف، تحفظ للمرأة مكانتها وتحقق استقرار المجتمع.

وفي ضوء ما سبق، فإن الحماية الاجتماعية في الشريعة الإسلامية ليست مجرَّد إطار نظري، بل مشروع حضاري متكامل، يحتاج إلى استثمار مقاصد الدين في الإصلاح الاجتماعي، من أجل مجتمع أكثر عدلًا، ورحمة، وتوازنًا.

التوصيات:

في ضوء ما تمّ عرضه وتحليله خلال هذه المداخلة حول الحماية الاجتماعية للنساء المعنَّفَات منزليًّا من منظور الشَّرِيعَة الإسلاميَّة، يمكن الخروج بجملة من التَّوصيات العمليَّة والنَّظرية التي يمكن أن تسهم في تعزيز مكانة المرأة، وتوفير بيئة أسرية آمنة، ومجتمع أكثر توازنًا وعدالة، وذلك كما يلي:

1. ضرورة إعادة قراءة النصوص الشَّرعيَّة المتعلّقة بالعنف الأسري ضمن مقاربة مقاصديَّة تراعي روح الشَّريعة في العدل والرحمة، وتبتعد عن الفهم الحرفي المجتزأ أو التّوظيف الثّقافي السّلبي للنّصوص.
2. العمل على ترسيخ مفهوم الحماية الاجتماعيّة في المناهج التّربوية والدِّينيَّة بما

يعزّز وعي الأفراد بمكانة المرأة وحقوقها داخل الأسرة والمجتمع.

3. إدماج مقاصد الشَّرِيعَة الإسلاميَّة في السِّياسات الاجتماعيَّة الخاصَّة بحماية المرأة، باعتبارها مرجعيَّة شرعيّة تُؤَسِّسُ لكرامة الإنسان وتصون النَّفس من الإيذاء والامتهان.
4. تشجيع الفقهاء والباحثين على الاجتهاد المعاصر في قضايا العنف الأسري، من خلال استحضار مقاصد الشَّرِيعَة، والتَّفاعل مع المعطيات النَّفسيَّة والاجتماعيَّة الحديثة.
5. الدعوة إلى تفعيل دور المؤسسات الدينية والاجتماعيَّة في التَّوعية بخطورة العنف المنزلي، وفي تقديم الدعم والاستشارة للأسر التي تعاني من اختلالات.
6. تعزيز دور الإعلام في نشر ثقافة نبذ العنف الأسري، وتسليط الضّوء على النماذج الإيجابيّة في العلاقات الأسريَّة المبنيَّة على المودة والرَّحمة.
7. ضرورة تشريع قوانين حماية تستلهم من الشَّريعة الإسلاميَّة وتحترم مقاصدها، وتوفر ضمانات قانونيَّة للمرأة المعنَّفَة دون الإخلال بالتَّوازن الأسري.
8. تطوير مراكز الاستماع والمرافقة النَّفسيَّة والاجتماعيَّة للنِّساء المعنَّفات، وتكوين أطر بشرية مدرّبة تراعي الخصوصية الثقافية والدينية.
9. دمج خطب الجمعة والدروس الدِّينية بمواضيع تتناول حماية المرأة، ونبذ العنف، وتبيان موقف الإسلام من السلوكيات المؤذية داخل الأسرة.
10. دعوة الجامعات ومراكز البحث العلمي إلى تبني دراسات معمّقة حول العنف الأسري، وتحليل خطاب الفقه التَّقليدي والمعاصر في ضوء المتغيرات الاجتماعيَّة.
11. دعم مشاريع الزَّواج والتَّكوين الأسري وفق رؤية إسلاميَّة متوازنة، تُركز على الحقوق المتبادلة والمقاصد العليا للعلاقة الزَّوجيَّة.
12. تشجيع النِّساء على التَّبليغ عن العنف الأسري من خلال توفير بيئات قانونية واجتماعيَّة آمنة تراعي الجانب النَّفسي والكرامة الإنسانيَّة للمرأة.
13. مراجعة الخطاب الدِّيني التَّقليدي الذي يشرعن بعض مظاهر العنف ضدّ النّساء، والعمل على تطوير خطاب مقاصدي إصلاحي.
14. ربط حماية المرأة بالمفهوم القرآني للتَّكريم الإنساني، من خلال التَّركيز على قيم

الرحمة والمودة في علاقة الرجل بالمرأة.

15. وأخيرًا، ضرورة تنسيق الجهود بين الفاعلين في الحقل الدّيني، والقانوني، والاجتماعي لوضع إستراتيجيّة شاملة تنطلق من روح الشَّرِيعَة الإسلاميَّة لبناء مجتمع متراحم خالٍ من العنف، يحترم المرأة ويضمن لها كرامتها وأمنها الأسري والاجتماعي.

قائمة المراجع:

1. ابن عاشور، محمد الطاهر. مقاصد الشريعة الإسلاميّة تونس: دار سحنون (2001).
2. ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب بيروت: دار صادر (2003).
3. أبو زهرة، محمد. أصول الفقه القاهرة: دار الفكر العربي (1996).
4. الرازي، فخر الدين. التفسير الكبير بيروت: دار إحياء التراث العربي (1999).
5. الزحيلي، وهبة. الفقه الإسلامي وأدلته (الطبعة الرابعة) دمشق: دار الفكر (2006).
6. الشاطبي، إبراهيم بن موسى. الموافقات في أصول الشريعة (تحقيق: مشهور آل سلمان) بيروت: دار ابن عفان (2004).
7. الطبرسي، فضل بن الحسن. مجمع البيان في تفسير القرآن بيروت: مؤسسة الأعلمي (1995).
8. الغزالي، محمد. السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث القاهرة: دار الشروق (1992).
9. القرضاوي، يوسف. الصحوة الإسلامية بين الجحود والتّطرف القاهرة: مكتبة وهبة (1997).
10. القرضاوي، يوسف. فقه الأولويات القاهرة: مكتبة وهبة (2000).
11. المبارك، محمد المختار. قضايا المرأة من منظور إسلامي جدة: دار الشروق (1984).
12. المعلمي، أحمد بن علي. العنف الأسري أسبابه وآثاره وسبل علاجه الرياض: دار الوطن (2008).

13. المودودي، أبو الأعلى. الحجاب بيروت: دار الفكر (1999)
14. النووي، يحيى بن شرف. شرح صحيح مسلم بيروت: دار إحياء التراث العربي (1996).
15. وهبة، محمد مصطفى. المرأة في التشريع الإسلامي القاهرة: دار السلام (2005).
16. يوسف، عبد الله. دور مقاصد الشريعة في حماية حقوق الإنسان عمان: دار الحامد (2010).

الحماية القانونيَّة للمرأة من العنف الزوجي العنف الاقتصادي

-أنموذجا-

د. وردة ناصري
تخصص القانون العام
جامعة الجزائر -01-
ourdanasri91@gmail.com

الملخص:

نبيّن من خلال هذه الدِّراسة بأن العنفَ الممارس ضدّ المرأة ظاهرة اجتماعيّة عرفت انتشارًا واسعًا خلال السَّنوات الأخيرة منذ بداية هذه الألفيَّة، إذ أصبح العنف بمختلف صوره يشكِّل تهديدًا حقيقيًّا لكلّ الفئات الهشَّة في المجتمعات، كما اعتبر العنف ضدَّ المرأة بجميع أشكاله لاسيما الاقتصادي منه جريمة يعاقب عليها القانون، مما يتطلّب مناهضته وتجريمه والتّشديد على مرتكبيه.

الكلمات المفتاحية: المرأة، العنف، الحماية القانونية، العنف الزوجي، العنف الاقتصادي، القانون.

مقدمة:

يُعَدُّ العنف ضدّ المرأة صورة حقيقيَّة لظاهرة اجتماعيَّة عرفت انتشارًا واسعًا خلال السنوات الأخيرة منذ بداية هذه الألفيَّة، إذ أصبح العنف بمختلف صوره يشكّل تهديدًا حقيقيًّا لكل الفئات الهشَّة في المجتمعات، كما اعتبر العنف ضدَّ المرأة بجميع أشكاله لا سيما الاقتصادي منه جريمة يعاقب عليها القانون، مما يتطلَّب مناهضته وتجريمه والتَّشديد على مرتكبيه.

أهمِّيَّة الدِّراسة:

تتجلَّى أهمِّيَّة الدِّراسة من خلال طبيعة الموضوع نفسه، حيث يُعَدُّ من المواضيع

الهامَّة خاصة في هذه المرحلة التي يمرُّ بها المجتمع الجزائري، والتي تميّزت في معظمها بانتشار العنف الممارس ضدّ المرأة بمختلف أشكاله خاصة منها الاقتصادي، وبالتَّالي تتَّضح خطورة الظَّاهرة في شموليتها وفي تعدّد أشكالها وما لها من آثار نفسيَّة واجتماعيَّة واقتصاديَّة، ممَّا يعني أهمِّيَّة دراستها وتحليلها للوصول إلى الحلول الممكنة في ظل التغيرات التي يعيشها المجتمع.

أهداف الدراسة:

نريد من خلال هذه الدِّراسَة تحقيق الأهداف الآتية:

- تسليط الضوء على مضمون العنف الاقتصادي الممارس ضدّ المرأة.
- الكشف عن الآليات التي تبناها المُشَرّع الجزائري إثر التَّعديلات الأخيرة الحاصلة في قانون العقوبات من أجل مناهضة العنف والحدّ من حدَّة هذه الظَّاهرة.
- وضع المقترحات اللازمة للحد من انتشار العنف ضدّ المرأة كظاهرة اجتماعيَّة.

إشكاليَّة الدِّراسة:

بما أنَّ العنف ضدَّ المرأة جريمة معترف بها اليوم محلِّيًّا ودوليًّا، فإنَّ أغلب القوانين والتَّشريعات باتت تدينه وتقرّ بخطورته وآثاره الصِّحِّيَّة والنَّفسيَّة على المرأة، خاصة وأن انتشار العنف الزّوجي الاقتصادي في المجتمعات الإسلاميَّة يصاحبه عجز الزَّوجة عن التَّبليغ عنه قضائيًّا لاعتبارات عديدة تحول دون ذلك، لذا نحاول من خلال هذا البحث تسليط الضَّوء على مضمون العنف الاقتصادي الممارس ضدَّها، والتعرف على الآليات التي تبناها المُشَرّع الجزائري إثر التَّعديلات الأخيرة الحاصلة في قانون العقوبات من أجل مناهضة العنف.

وبناءً على ما سبق نطرح الإشكاليَّة التَّالية:

- ما مضمون العنف الاقتصادي الممارس ضدَّ الزَّوجة؟
- وما مدى فعاليَّة الحماية القانونيَّة التي أقرَّها المُشَرّع للزَّوجة ضدَّ هذا العنف؟

المناهج المستخدمة في الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي فيما يخصّ تحديد أهمّ

المفاهيم المرتبطة بظاهرة العنف الاقتصادي ضدّ الزَّوجة وخلفياتها، وكذا على المنهج التَّحليلي والمنهج الاستقرائي فيما يخصُّ تحليل واستقراء لمختلف النُّصوص القانونيَّة والتّعديلات التي تضمنتها الدّراسة حول هذه الظَّاهرة وآليات مكافحتها لاسيما قانون الأسرة وقانون العقوبات.

هيكلة وتقسيم الدِّراسة:

وعلى ضوء الإشكاليَّة المطروحة نقترح معالجة الموضوع من خلال التَّطرق إلى محورين: المحور الأوَّل نتناول فيه الإطار النَّظري للدِّراسة، حيث نتناول فيه مفهوم العنف، العنف ضد المرأة، العنف الاقتصادي، وفي المحور الثاني نتناول فيه الحماية القانونيَّة للزَّوجة من العنف الاقتصادي.

المحور الأوَّل. المفاهيم النَّظريَّة للدِّراسة: العنف، العنف ضدَّ المرأة، العنف الزوجي:

نظرًا لأهمِّيَّة تحديد المفاهيم في العمل الأكاديمي، فإنَّ هذا الإطار خصّص لضبط مفهوم العنف لغة واصطلاحا)الفقرة الأولى(ثم نتطرّق إلى مفهوم العنف ضدّ المرأة) الفقرة الثانية(، وأخيرًا نعرف العنف الزّوجي)الفقرة الثالثة) على النّحو التّالي:

أولا. تحديد مصطلح العنف:

إنَّ كلمة العنف في حدِّ ذاتها كلمة لاتينية الأصل بمعني (violentai)، التي تحدّد الصفات الوحشية بما يدلّ عن معاني القوَّة والخشونة والتدنيس والانتهاك والمخالفة والمرتبطة بكلمة vis التي تعني القوّة الفاعلة والمؤثرة، يتمّ من خلالها إرغام الآخرين (Michaud, 1988, p 03).

وكلمة عنف كما ورد في معجم «المورد» لها عدة معاني ودلالات، فهي تعني «أذى، اغتصاب، شدة وقسوة»، بمعنى سلوك عدواني يقوم على القوة والقهر يوجه لفرد أو مجموعة أفراد (المورد، قاموس انجليزي عربي، 1982، ص 13).

وجاء قاموس علم الاجتماع يصفُ العنف بأنَّه «التَّعبير الصَّادر عن القوَّة التي تمارس لإجبار فرد أو جماعة، ويُعَبّرُ عن القوَّة حين تتَّخذ أسلوب الضَّرب أو الحبس أو الإعدام، وقد يأخذ صورة الضغط الاجتماعي وتعتمد مشروعيته على اعتراف المجتمع

به» (إبراهيم، 2006، ص 15).

ويحدّد قاموس «ويبستر» سبعة معاني على الأقل لمعنى العنف، تتراوح ما بين المعنى الدَّقيق نسبيًّا والذي يشير إلى استخدام القوَّة الفيزيقية بقصد الإيذاء أو الإضرار، والمعنى العام المرتبط بالحرمان من الحقوق عن طرق الاستخدام غير العادل للسُّلطة أو القوَّة، مرورا بمعان أخرى تشير جميعها إلى الهجوم والعدوان واستخدام الطَّاقة الجسديَّة ورفض الآخرين بصور مختلفة (حسن، 2005، ص 36).

أمَّا من النَّاحية الفقهيَّة، فقد تولَّى جانب منه تقديم العديد من التَّعريفات التي تُبْرِزُ حقيقة العنف وتصوّره، فهناك من ينظر إلى العنف بأنَّه ممارسة القوَّة البدنيَّة لإنزال الأذى بالأشخاص أو الممتلكات، وهو يتمثّل في الضَّرب والمشاجرة والتَّعدِّي على الآخرين، كما أنَّه سلوك أو فعل يتّسم بالعدوانيَّة، يصدر عن طرف قد يكون فردا أو جماعة أو طبقة اجتماعيَّة أو دولة، بهدف استغلال وإخضاع طرف آخر في إطار علاقة غير متكافئة اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا، مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسيَّة لفرد أو جماعة أو طبقة أو دولة أخرى (ليلي، 1994، ص 36).

ويرى البعض الآخر بأنَّ العنف كل سلوك فعلي متعمد يعاقب عليه القانون، يتضمَّن استخدامًا للقوَّة أو تهديدا باستخدامها لإلحاق الأذى والضَّرر بالذَّات أو بالآخرين أو بممتلكاتهم (الحداد، 2000، ص 109).

ويمكن أن ننظر إلى العنف من منظورات ثلاثة وهي (سيد_فهمي، 2011، ص 175):

- العنف من منظور الشَّخص القائم بالسّلوك العنيف.
- العنف من منظور الشَّخص الذي يقع عليه أثر السّلوك العنيف.
- العنف من وجهة نظر الأفراد الذين لا دخل لهم بسلوك العنف، والذين قد يتحوّلوا إلى ضحايا جراء السّلوك العنيف.

يمكن -بناءً على ما تقدّم- القول إنَّ العنف هو سلوك أو فعل إنساني يتَّسم بالقوَّة والإكراه والعدوانيَّة، صادر عن طرف قد يكون فردًا أو جماعة أو دولة، وموجه ضدّ الآخر بهدف إخضاعه واستغلاله في إطار علاقة قوَّة غير متكافئة ممَّا يتسبَّب في

إحداث أضرار مادِّيَّة أو معنويَّة لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعيَّة أو دولة أخرى.

ثانيا. مفهوم العنف ضد المرأة:

يُعَرَّفُ العنفُ ضدّ المرأة في الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة الذي وقعته الأمم المتّحدة عام 1993 بأنَّه «أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسميَّة أو جنسيَّة أو نفسيَّة للمرأة، بما في ذلك التَّهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التَّعسفي من الحريَّة، سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة، كما يشمل كذلك العنف الذي ترتكبه الدَّولة أو تتغاضى عنه (الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ 20 كانون أول، سنة 1993)».

ويُؤَكِّدُ المؤتمر العالمي الرَّابع للمرأة المنعقد في بكين عام 1995، إلى أنَّ العنفَ ضدَّ النّساء هو أي عنف مرتبط بنوع الجنس، يُؤَدِّي على الأرجح إلى وقوع ضرر جسدي أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة بما في ذلك التَّهديد بمثل تلك الأفعال، والحرمان من الحرِّيَّة قسرا أو تعسُّفا سواء حدث ذلك في مكان عام أو في الحياة الخاصة (لعواد وحوبه، المؤتمر العالمي الرابع للمرأة للأمم المتحدة، 04 سبتمبر 1993).

كما عَرَّفَ عبد الله عطوي العنف في كتابه «السّكان والتَّنمية البشرية» بأنه «العنف القائم على أساس نوع الجنس يشمل مجموعة متنوعة من الأفعال المختلفة التي تعرض للخطر حياة المرأة أو جسمها أو سلامتها النفسية أو حرّيتها والتي تُؤدِّي عموما، نتيجة للقصد أو بفعل أثرها، إلى إدامة سلطة الذكر وسيطرته» (عطوي، 2004، ص 590).

وعليه وفقا لهذه التَّعاريف، فالعنف ضدَّ المرأة هو سلوك عنيف مُتعمَّد مُوجّه نحو المرأة، ويأخذ عدة أشكال سواء كانت معنويّة أو جسدية، والمدفوع بالعصبيّة الجنسيّة، مما يؤدّي إلى معاناة وأذى يلحق المرأة في الجوانب الجسديّة والنّفسيّة والجنسيّة، ويُعدّ التهديد بأي شكل من الأشكال والحرمان والحد من حرية المرأة في حياتها الخاصة أو العامة، أو هو أي عمل أو تصرف عدائي أو مؤذ أو مهين يرتكب بأيّة

وسيلة وبحق أية امرأة لكونها امرأة، يخلق معاناة جسديّة، جنسيَّة ونفسيَّة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال الخداع أو التَّهديد أو الاستغلال أو التَّحرش أو الإكراه أو العقاب أو إجبارها على البغاء أو أية وسيلة أخرى (دردیش، جوان 2017، ص 168).

ثالثا. مفهوم العنف الزوجي:

ممَّا لا شكّ فيه أنَّ العنف الزَّوجي يُعْتَبَرُ مشكلة اجتماعيَّة خطيرة تعيق التَّنمية الحقيقيَّة داخل الأسرة، ممَّا يجعل البحث في أسبابها وإيجاد الحلول الملائمة للحد منها، بل البحث في أساليب الوقاية منها قبل حدوثها على نحو يحافظ على كيان الأسرة واستمرار بقائها (خشيبة، 2023، ص 90).

وقد عرفت المنظمة العالمية للصِّحة (O.M.S) سنة 2002 العنف الزَّوجي بأنَّه" سلوك يصدر في إطار علاقة حميمية، يسبب أضرارا وآلاما جسدية أو جنسية لأطراف تلك العلاقة ويتعلّق الأمر بالتَّصرُّفات التَّالية:

- أعمال الاعتداء الجسدي كاللكمات، والصفعات، والضرب بالأرجل... إلخ.
- أعمال العنف النَّفسي كاللّجوء إلى الإهانة والحط من قيمة الشَّريك وإشعاره بالخجل -ودفعه إلى الانطواء أو فقدان الثقة بالنَّفس... إلخ
- أعمال العنف الجنسي ويم ل كل أشكال الاتّصال الجنسي المفروضة تحت الإكراه -وضد رغبة الآخر وكذا مختلف الممارسات الجنسيّة التي تحدث الضّرر.
- العنف الذي يشمل مختلف التَّصرفات السّلطويَّة والجائرة كعزل الزَّوجة عن محيطها العائلي وأصدقائها والحد من أية إمكانية لحصولها على مساعدة من مصدر خارجي (خشيبة، 2023، ص 90).

ويتَّضحُ من خلال هذا التَّعريف أن أشكال العنف الزَّوجي تتصوّر بأربعة صور العنف الجسدي من خلال الضرب والجرح المتعمدين، العنف النفسي والجنسي، العنف الاقتصادي الذي يندرج في إطاره كل ما يضر بالحقوق الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة للمرأة (وهو ما يهمنا في موضوع الدّراسة والذي سنتطرق إليه في النقطة الموالية)، وهي الأشكال التي تتّفق مع ما جاء به المُشَرّع الجزائري في القانون قانون العقوبات رقم 15-19.

المحور الثاني. الحماية القانونيَّة المقرَّرة للزَّوجة من العنف الاقتصادي:

سنتطرق من خلال هذا المحور إلى الحماية التي خص بها القانون الجزائري الزَّوجة ضحيَّة العنف الاقتصادي في تقنين الأسرة والعقوبات(أولا) لكن قبل ذلك يجب التَّعرض إلى مفهوم العنف الاقتصادي ضدّ الزَّوجة (ثانيا).

أولا. مفهوم العنف الاقتصادي ضدَّ الزَّوجة:

يعدُّ العنف الاقتصادي من أقوى وأشدّ أنواع العنف ضدّ المرأة، وبين الأزواج وهو استعمال الزوج للموارد الاقتصاديَّة الخاصة بالزَّوجة وحرمانها من مرتبها الشَّهري أو أخذ إرثها غصبا عنها أو سرقة ممتلكاتها من الأثاث والمجوهرات الخاصة بها، وقد تعدّدت التّعاريف حول مفهوم العنف الاقتصادي، حيث عرفه المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين بأنَّه» أي فعل أو سلوك يتسبب في ضرر اقتصادي للفرد»، كما يعرف بأنه «حرمان المرأة من التَّصرف بالموارد الاقتصاديَّة أو المساهمة في اتِّخاذ القرارات المالية التي تهمّها وتؤثر في مستقبلها والتي تجعلها معتمدة كلِّيًّا على غيرها» (تواتي وحسيني، أفريل 2022، ص 99).

ويُعَرَّفُ العنف الاقتصادي أيضا «بأنه محصلة الفجوة غير المحتملة بين رضا النَّاس لحاجاتهم المتوقعة وبين رضاهم لحاجاتهم الفعليَّة أو بمعني آخر هو الفرق بين الواقع والمتوقع من النَّاحية الاقتصادية» (شحاتة_أبو_زيد، 2008، ص 67). كما يُعَرّفُ على أنَّه هو: «كلّ سلوك يقلّل أو يقضي على الاستقلال المالي للمرأة وقدرتها علي اتّخاذ القرارات فيما يتعلّق بالمال (نهب أموالها وإرغامها علي التوقيع، إخفاء الموارد المالية للأسرة عليها حرمانها من الميراث... إلخ)» (شحاتة-أبو-زيد، 2008، ص 67).

ويُعْتَبَرُ العنف الاقتصادي نوعًا جديدًا من أنواع العنف، ظهر بفعل التَّغير الاجتماعي والاقتصادي ودخول المرأة عالم الشُّغل، حيث كانت المرأة تساعد عائلتها سابقا دون أجر، حاليا ومع ظهور العمل المأجور ظهر استغلال أجرها، سواء من طرف زوجها أو والدها، وهو عنف اقتصادي غير ظاهر (لزغد، نوفمبر 2017، ص 253).

وتكمن المشكلة في هذا النَّوع من العنف بأنَّه يؤدِّي إلى تهميش دور المرأة والتّقليل

من مشاركتها الاقتصاديَّة ويأخذ هذا العنف أشكال عديدة كحرمانها من العمل حتى وإن كانت مؤهَّلة لذلك، أمَّا في حالة السَّماح لها بالعمل، فإنَّها لا تتمتَّع بالحرِّيَّة الكاملة في التَّصرف بالعائد، وللحفاظ على السَّيطرة المالية يلجأ الرَّجل إلى فحص العائد المالي لزوجته أو ابنته، ورفضه إعطاءها المال الكافي، وغالبا ما يبرّرُ الرَّجل هذا الضَّغط الاقتصادي برغبته في ضمان التَّسيير السَّليم لإيرادات الأسرة (مونية، 2022، ص 1453).

يتمثّل العنف الاقتصادي -كذلك- في الاستيلاء على معاش الزَّوجة وحرمانها من راتبها، وتوريطها في قضايا ديون لدى البنوك، بل والأدهى من ذلك الاستيلاء على المنزل، الذي تكون الزَّوجة قد ساهمت في تسديد أقساط قرضه إلى البنك، كما قد يستخدم العنف الجسدي أو التَّهديد لإجبار الزَّوجة على إعطاء أموالها التي قد تكتسبها من مجهودها الشّخصي إذا كانت عاملة بإجبارها على التّنازل على ممتلكاتها راتب أو قطعة أرض)عقار(أو منزل تمتلكه وكذا حرمانها من الميراث (مونية، 2022، ص 1453).

كما يتمثّل كذلك العنف الاقتصادي بعدم الإنفاق عليها، وحرمانها من احتياجاتها الضّرورية كالملبس والمأكل، حيث أن النَّفقة والتي تعدُّ حقّ من حقوق الزَّوجة وواجب من واجبات الزَّوج على زوجته وعائلته بمجرد الدّخول بالزَّوجة تصبح النَّفقة واجبة في حقّ الزَّوج على زوجته وأولاده من بعد، غير أنَّه قد تحرم المرأة وتضطهد وتعنف في حقِّها هذا من طرف الزَّوج أو أحد أفراد عائلتها التي تعيش معها خاصة إذا كان لها مورد مالي تنفق منه على نفسها وعلى أولادها (مونية، 2022، ص 1453).

كما قد يأخذ العنف الاقتصادي ضدّ المرأة الريفيَّة شكلًا آخرا مقارنة بشكله بالمرأة في المدينة، حيث قد تضطرّ الظُّروف الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة المرأة الريفيَّة للعمل، لكن تتعرّض إلى الاستغلال عن طريق إشراكهن في العمل في الأراضي الزراعيَّة بأجر زهيد أو حتى دون أجر)قد يكون المقابل مجموعة مواد غذائية) تكون تلك المرأة في أمسّ الحاجة إليها في بعض الأحيان دون مراعاة الحالة الصِّحِّيَّة لها أو ظروف العمل القاسية أو حتى سنها الذي لا يسمح في بعض الأحيان لها ممارسة أي عمل، كأن تكون قاصرًا دون سن العمل، أو امرأة كبيرة في السِّنِّ اضطرَّتها ظروفها المعيشيَّة لكسب لقمة عيشها بنفسها، أي أن الرجال الذين يملكون وسائل الإنتاج ويحتلون قمة الهرم

الاجتماعي يمارسون العنف المرافق للاستغلال للنِّساء الذين لا يملكون أدنى شروط المعيشة، كما قد تستغل المرأة في العمل المنزلي من تنظيف ورعاية الأطفال الخدمات الأخرى المتعلِّقة بالأسرة دون أجر (تواتي وحسيني، أفريل 2022، ص 99).

ولعلَّ أهم صورة من صور العنف الاقتصادي الموجه للمرأة على مستوى العالم هو العنف في سوق العمل، حيث تمارس النِّساء مهنة الخدمة في المنازل، أكدت ذلك دراسة أعدَّتها جامعة كولومبو جاء فيها أنَّ «سريلانكا» تُعَدُّ من أكثر دول العالم تصديرا للعاملات المنزليات وأنَّ 25% من «السريلانكيات» واجهن مشاكل من خلال ممارسة هذه المهنة مثل الاعتداء عليهن أو عدم دفع أجورهن (تواتي وحسيني، أفريل 2022، ص 101).

ثانيا. تجريم العنف الاقتصادي الممارس ضدَّ الزَّوجة وعقوبته:

لقد أبدى المُشَرِّعُ الجزائري اهتماما بالغًا لحماية المرأة من العنف الممارس ضدّها وخاصَّة العنف الاقتصادي منه، وذلك نلتمسه من خلال تعديله لقانون العقوبات سنة 2015 بموجب القانون رقم 15-19 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 **(القانون رقم 15-19 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، المعدل والمتمم للأمر 156/66 المتضمن قانون العقوبات الجزائري، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2015)**، إذ تمَّ استحداثُ مادَّة جديدة تُعَدُّ بمثابة امتياز وحماية في الوقت نفسه للزَّوجة من العنف الاقتصادي، فجاء في مضمون المادَّة 330 مكرّر منه بما يلي: "يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين كل من مارس على زوجته أي شكل من أشكال الإكراه أو التَّخويف ليتصرَّف في ممتلكاتها أو مواردها المالية»، فهذه المادَّة أقرَّها المُشَرِّع لحماية الزَّوجة المتعرِّضة للإكراه أو التخويف من الحرمان من ممتلكاتها ومواردها الماليَّة.

ويقصد بالإكراه والتَّخويف الذي يُعْتَبَر شرطًا أساسيًّا لقيام هذه الجريمة أنّه: «كل عمل غير مشروع صادر من إنسان بقصد حمل الغير على قيام بعمل، أو الامتناع عن فعل، والإكراه من شأنه أن يبقي على إرادة المكره ولكنّه ينقص من حرِّيَّة الاختيار، وهو نوعان إكراه مادي وإكراه معنوي (بوزيد وعماري، 2021، ص 1961).

إنَّ الوصف القانوني جنحة حسب المادَّة سالفة الذِّكر، وقرر لها عقوبة الحبس الذي يتراوح بين 06 أشهر إلى سنتين، كما أنَّ صفح الضَّحيَّة يُعَدُّ سببا من الأسباب التي تُؤَدِّي إلى وضع حدا للمتابعة الجزائية، أي سبب من أسباب انقضاء الدعوى العموميَّة، وهذا حفاظا لتماسك الأسرة.

أمَّا بخصوص السَّرقة التي قد تحدث حتى بين الأزواج، فالمُشَرّع ومن خلال المادة 369 من قانون العقوبات تناول هذا الجانب، حيث تنص: «لا يجوز اتّخاذ إجراءات المتابعة الجزائيَّة بالنِّسبة للسَّرقات التي تقع بين الأزواج والأقارب والحواشي والأصهار لغاية الدرجة الرَّابعة إلا بناء على شكوى الشَّخص المضرور، والتنازل عن هذه الشَّكوى يضع حدا لهذه الإجراءات»، وبهذا أصبحت السَّرقة بين الأزواج جريمة يعاقب عليها القانون لكن بناء على شكوى الزَّوج المضرور بعدما كان المُشَرّع الجزائري لا يرتب عليها سوى الحقّ في التَّعويض، وتخضع لعقوبات جريمة السرقة نفسها في القواعد العامَّة وظروف التشديد نفسها بموجب المواد من 350 إلى 371 مكرر من قانون العقوبات، بحيث تتمثَّل عقوبة السَّرقة البسيطة في الحبس من سنة إلى خمس سنوات وغرامة من 100.000 د.ج إلى 500.000 د.ج حسب المادة 350 من نفس القانون (بوزيد وعماري، 2021، ص 1963).

ودائما في إطار سياسة التَّجريم المنتهجة لحماية الزَّوجة من جميع مظاهر العنف الاقتصادي، جرم المُشَرّع الجزائري امتناع الزَّوج عن أداء واجب النَّفقة المستحقَّة للزَّوجة بموجب المادة 331 منه وقد صنَّفها ضمن خانة الجنح، وقد نصَّت هذه المادَّة على «يعاقب بالحبس من ستّة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة تقدر من 50.000.00 د.ج إلى 300.000.00 د.ج كلّ من امتنع عمدًا ولمدة تتجاوز الشَّهرين عن دفع المبالغ المقررة قضاء لإعالة أسرته، وعن أداء قيمة النَّفقة المقرّرة عليه إلى زوجته أو أصوله أو فروعه، وذلك رغم صدور حكم ضدّه بإلزامه بدفع النّفقة إليهم، ويفترض أن عدم الدّفع ألعمدي ما لم يثبت العكس، ولا يُعْتَبَرُ الإعسار عن الاعتياد على سوء السلوك أو الكسل أو السكر عذرا مقبولا من المدين في أية حالة من الأحوال».

خاتمة:

من خلال تحليل عناصر هذه الدّراسة توصلنا لجملة من النَّتائج:

- يُعَدُّ العنف الاقتصادي نوعًا جديدًا من أنواع العنف، ظهر بفعل التَّغيّر الاجتماعي والاقتصادي ودخول المرأة عالم الشّغل، حيث كانت المرأة تساعد عائلتها سابقا دون أجر، حاليًّا ومع ظهور العمل المأجور ظهر استغلال أجرها، سواء من طرف زوجها أو والدها، وهو عنف اقتصادي غير ظاهر.
- تصدي المُشَرّع الجزائري لظاهرة العنف الاقتصادي من خلال استحداثه نصّ جديد بموجب التعديل قانون العقوبات سنة 2015، إذ أنه أعطى نوع من الحماية للزوجة على ممتلكاتها في المقابل اقر عقوبات على الزوج المعتدي عليها.
- قصور النُّصوص التَّشريعيَّة التي تُعالج ظاهرة العنف الاقتصادي ضدّ الزَّوجة، فلم يدرج المُشَرّع سوى مادَّة واحدة بهذا الخصوص فيما أنَّ هذه الظَّاهرة في تطور مستمرّ وتحتاج إلى نصوص أخرى أكثر صرامة.

قائمة المصادروالمراجع:

أولا. النّصوص القانونيّة:

1. الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضدّ المرأة، الصادر عن الجمعيَّة العامَّة للأمم المتَّحدة، بتاريخ 20 كانون أول، سنة 1993.

2. القانون رقم 15-19 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، المعدل والمتمم للأمر 156/66 المتضمن قانون العقوبات الجزائري، ج.ر، العدد 71، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2015.

3. المؤتمر العالمي الرَّابع للمرأة، نظَّمته الأمم المتَّحدة ببكين في 04 سبتمبر 1993.

ثانيا. الكتب:

4. Yves. Michaud, La violence, Collection que sais je?, Ed: P.U.F, 2éme édition, Paris , 1988.

5. احمد فاروق احمد حسن، اتجاهات الشباب نحو الإرهاب: دراسة ميدانية مقارنة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ط 01، القاهرة، 2005.

6. رشدي شحاتة أبو زيد العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة 01، 2008.
7. عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، ط 01، 2004.
8. عبد الوهاب ليلي، العنف الأسري، الجريمة والعنف ضد المرأة، دار الهدى للثقافة والنشر، بيروت، 1994 .
9. محمد سيد فهمي، الجريمة والعقاب، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2011.
10. محمود سعيد إبراهيم، العنف في موقع الحياة اليومية، دار مكتبة الإسراء، 2006.
11. المورد، قاموس انجليزي عربي، دار العلم للملايين، بيروت، 1982.

ثالثا: المقالات

12. بن بو عبد الله مونية، التدابير القانونية لمواجهة ظاهرة العنف ضد الزوجة في التشريع الجزائري- الوقاية والتجريم-، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية العدد 01، المجلد 05، السنة 2022.
13. تواتي فضيلة وحسيني عزيزة، حماية المرأة من جميع أشكال العنف بين الشَّرِيعة والقانون، مجلة الأستاذ الباحث للدِّراسات القانونيَّة والسِّياسيَّة، المجلد 07، أفريل 2022.
14. الحداد محمد، التَّغيّر الاجتماعي والعنف الجنائي: حالة المجتمع الكويتي، دراسة ميدانيَّة، حوليات آداب عين الشَّمس، مجلد 30، الأردن، 2000.
15. خشيبة حنان، حماية المرأة من العنف الزوجي (دراسة في ضوء القانون 15-19 المتضمن تعديل قانون العقوبات الجزائري)، مجلة نوميروس الأكاديمية، المجلد 04، العدد 01، 2023.
16. دردیش أحمد، الحماية القانونيَّة للمرأة ضحيَّة العنف، الأكاديميَّة للدِّراسات الاجتماعيَّة والإنسانية، قسم العلوم الاقتصاديَّة والقانونية، العدد 18، جوان

.2017

17. فاطمة بوزيد وإبراهيم عماري، الحماية القانونية للمرأة من العنف الزوجي العنف الاقتصادي أنموذجا، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 07، العدد 01، 2021.

18. فتيحة لعواد وعبد القادر حوبه، العنف ضدَّ المرأة صوره وآليات الحماية القانونيَّة منه على ضوء القانون رقم 15-19 لسنة 2015، مجلة العلوم القانونية والسياسيَّة، المجلد 11، العدد 3، ديسمبر 2020.

19. فيروز لزغد، العنف ضد المرأة بين الموروث الثقافي وتحديات القانون الجديد، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 27، نوفمبر 2017، جامعة الأغواط، الجزائر.

واقع حماية الأسرة والبيئة الاجتماعيَّة للزَّوجة المعنَّفة في المجتمع الجزائري. (دراسة ميدانية في بلدية وهران)

The reality of family and social environment Protection for Abused wives in Algerian society: A Field Study in City of Oran

د.بوجملين نوال
علم السكان
جامعة وهران -2- محمد بن احمد
boudjemline333nawel@gmail.com

د.بختاوي آسيا
علم السكان
جامعة وهران -2- محمد بن احمد
assia-31-@hotmail.fr

ملخص:

تَهدِفُ هذه الورقة البحثيَّة إلى معرفة واقع الحماية التي توفِّرها الأسرة والبيئة الاجتماعيَّة التي تنتمي إليها الزَّوجة المعنَّفة في المجتمع الجزائري، وهذا باستخدام دراسة ميدانيَّة على مستوى مدينة وهران، لتأتي النَّتائج على أنَّ الزَّوجات تتعرَّضن لأشكال مختلفة من العنف وأكثرها العنف الجسدي واللَّفظي، والضَّغط النَّفسي الذي يمارسه الزوج على زوجته ليتمكن من السيطرة والتَّنمّر عليها، وتلجأ الزَّوجات في معظم الأحيان إلى أفراد أسرهم لطلب المساعدة، لكن تبقى تدخلات الأسرة والمحيط الاجتماعي الذي تعشن فيه محتشمة، لا يمكنها الحد من هذا العنف ممَّا يُؤَدِّي إلى كثرة انتشاره واستمراره مع الوقت.

الكلمات المفتاحية: العنف، الأسرة، البيئة الاجتماعية، الزوجة المعنفة.

Abstract:

This study aims to examine the reality of the protection provided by the family and the social environment to which abused wives belong. it is based on the findings of a field study in city of Oran. The results indicate

that wives are subjected to various forms of violence, most notably physical and verbal abuse, along with psychological pressure used by husbands to dominate and intimidate them. In most cases, the wives' resort to members of their families to seek help and support. However, the interventions of the family and the social environment remain limited and modest, which make it difficult to curb this violence. On the contrary, such weak responses often contribute to its continued spread and persistence over time.

Keywords: Violence, family, social environment, abused wife.

1.مقدمة:

يُعْتَبَرُ العنف الممارس ضدّ المرأة من قبل شريك حياتها جزءًا من العنف ضدّ المرأة، هذا النَّوع من العنف الذي يُشَكِّلُ خطورة على النِّساء المعنَّفات لما يسبِّبه من عواقب لاسيما من الناحية الصِّحِّيَّة سواء كانت البدنية أو النَّفسيَّة بالإضافة الجانب المادي، فهو يدخل في إطار العنف بين الأشخاص أي العنف الذي يأخذ الزوج دور الشخص الذي يمارس العنف والزَّوجة تأخذ فيه دور الضَّحيَّة الممارس عليها العنف، هذا النَّوع من العنف يحدث في إطار شكل العنف الحميم أي داخل المنزل الزَّوجيَّة وحتى في بعض الأحيان يكون خارجه وما أكسبه صفة الحميميَّة هو في علاقة أطرافه من علاقة حميمة، تكمن خصائص هذا النَّوع من العنف في آليته فهنالك أربع أنواع لهذا العنف وصفها لأوَّل مرَّة عالم الاجتماع الأمريكي بـ جونسون في تسعينيات القرن العشرين والعقد الأول من الحادي والعشرين على أنه **الإرهاب الحميمي، والعنف الظرفي** بين الأزواج **والعنف المتبادل** والمقاومة العنيفة أو **العنف الدفاعي**. (Johnson,2008, p,256).

فالعنف الحميمي هو عنف قصري يستخدم فيه العنف كإستراتيجية للسيطرة على الآخر، ومرتكبو هذا النَّوع من العنف في الغالب هم الرّجال والضَّحايا هن النّساء، ويحدث هذا النَّوع من العنف في أماكن الرِّعاية كالمنزل الزَّوجيَّة، ويمارس هذا العنف بعدَّة طرق والمتمثّلة في العنف الجسدي المباشر والتَّهديدات العزلة والسيطرة النَّفسيَّة أو الاقتصادية، ويتميَّز بالاستمرارية في والتَّفاقم وكنوع من التَّسلط على الطرف الآخر

في العلاقة الزَّوجيَّة، أما العنف الظَّرْفي فهو أقل حدَّة من العنف الحميمي ويحدث نتيجة حدوث خلافات ونزاعات مؤقَّتة وغير مستمرَّة، العنف المتبادل والذي يسعى فيه أحد الشَّريكين إلى السَّيطرة على الآخر باستخدام العنف، وفي الأخير العنف المقاوم أو الدّفاعي ويُعْتَبَرُ هذا العنف كردّ فعل دفاعي أو رفض الضّحيّة بعنف وضع العنف أو السيطرة التي تعيشها والذي يُؤَدِّي بدوره إلى ارتكاب أعمال عنف قويَّة بما في ذلك خطورة تصاعد التَّصرُّف العدواني بين الزَّوجين الذي يُؤَدِّي في بعض الحالات إلى القتل.

أصبح العنف القائم على النَّوع الاجتماعي وخاصة المرأة محورًا أساسيًّا لقضايا مجتمعيَّة مهمَّة تحظى بحملات تحسيسيَّة من المجتمع المدني والحكومات، وتغطيَّة إعلاميَّة واسعة واستراتيجيات سياسيَّة مهمَّة في مختلف مناطق العالم ككلّ والعالم العربي ومنها المجتمع الجزائري، تعمل جميعها للحدّ من هذه النَّوع من السّلوك الإجرامي والمنحرف كضرورة ملحة لمكافحة العنف ضدّ المرأة ودعم ضحاياه.

تطرَّقت مجموعة كبيرة من الدِّراسات إلى موضوع العنف ضدّ المرأة بصفة عامة والزوجة المعنَّفة بصفة خاصة لأهمِّيَّة هذه الفئة من المجتمع التي تعاني من عدَّة محفّزات لانتشار هذه الظاهرة الاجتماعيَّة المنحرفة، من بين هذه المحفَّزات الأعراف الاجتماعيَّة المتحيّزة إلى النَّوع الذكوري وإعطائه صفة المسيطر والمتسلّط في العلاقة الزَّوجيَّة في المجتمعات العربيَّة، وطابوهات تصدي المرأة المتزوجة للعنف الذي يمارس عليها من طرف شريكها لاعتباره نوع من التَّمرد، بسبب مكانتها الاجتماعيَّة التي رسمتها لها البيئة الاجتماعيَّة المحيطة بها، بوضع الأطفال كمصدر عجز لرهن مستقبلهم ووضعه بين المحك لخطورة عواقبه الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة وحتى النَّفسيَّة عليهم، دون أخذ المرأة بعين الاعتبار في هذه المعادلة التي تُؤخذ كطرف منعدم القيمة.

ومنه جاء موضوع هذه الدّراسة بطرح الإشكاليَّة التَّالية:

- إلى أي مدى يحمي المجتمع الجزائري والأسرة الجزائريَّة الزَّوجة المعنَّفة؟

مع مجموعة من الأسئلة الفرعيَّة:

- هل توفر البيئة الاجتماعيَّة التي تعيش فيها المرأة الجزائرية الحماية اللازمة للزوجة

المعنفة؟

- ما دور أسرة الزوجة المعنفة في حمايتها من العنف الممارس عليها من طرف زوجها في المجتمع الجزائري؟

الفرضيات:

بحكم الواقع المعاش والاحتكاك بمجموعة من التَّجارب التي تسرد هذا النَّوع من العنف تمَّ طرحُ الفرضيات التَّالية:

- يُعْتَبَرُ التَّصدِّي للعنف الممارس على المرأة المتزوّجة من قبل زوجها كخطوة أولى إلى الطَّلاق، الأمر الذي يحدّ من تدخلات أفراد المجتمع الآخرين وخاصة أسرتها، خوفًا من تداعياته على الزَّوجة والأطفال بشكل خاص من النَّاحية الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة.
- يجد أفراد المحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه الزَّوجة المعنَّفة نفسهم أمام واجهة عدم التَّدخل في هذا الصِّراع باعتباره أمور شخصيَّة بين الزَّوجين، لهذا تكون تدخّلاتهم وردود أفعالهم محتشمة وغير مباشرة، ممَّا يجعل الزَّوج يتمادى ويستمرّ في ممارسة التَّعنيف على زوجته حتى لو كانت هذه الممارسات عدوانيَّة وخطيرة.
- تبقى الزَّوجة المعنَّفة وحدها في مواجهة هذا العنف في اغلب الأحيان مما يجعلها ترضخ له، كنوع من الاستسلام والتعايش معه، للمحافظة على حياتها الزوجية وحياة أطفالها ومكانتها الاجتماعية بأخذ صفة المرأة المتزوجة.

أهداف الدراسة:

قامت هذه الدِّراسة على تحقيق مجموعة من الأهداف المسطَّرة والمتمثّلة فيما يلي:

- وصف ردَّة فعل البيئة الاجتماعيَّة التي تنتمي إليها الزَّوجة المعنَّفة في الجزائر.
- معرفة كيفيَّة تعامل أفراد أسرة الزَّوجة المعنَّفَة.
- معرفة مستوى وعي أفراد المجتمع الجزائري في حماية النِّساء المعنَّفَات من طرف أزواجهن.

منهج الدِّراسة:

اعتمدت هذه الورقة البحثيَّة على المنهج الوصفي التَّحليلي في دراسة ظاهرة العنف

في الحياة الزَّوجيَّة خاصة الممارس تجاه الزَّوجة من طرف شريكها ووصف ردود أفعال أفراد المجتمع المحيط بها وكيفيَّة حمايتها منه.

أدوات الدِّراسة:

استعانت الدِّراسة الحالية على المقاربة الكمِّية باستخدام الاستبيان كأداة لجمع معطياتها، وهذا عن طريق استمارة احتوت على مجموعة من الأسئلة في سياق الموضوع، لتحقيق الأهداف المسطّرة ومعالجة ومناقشة الفرضيَّات المطروحة.

عينة الدِّراسة وطريقة جمع المعطيات:

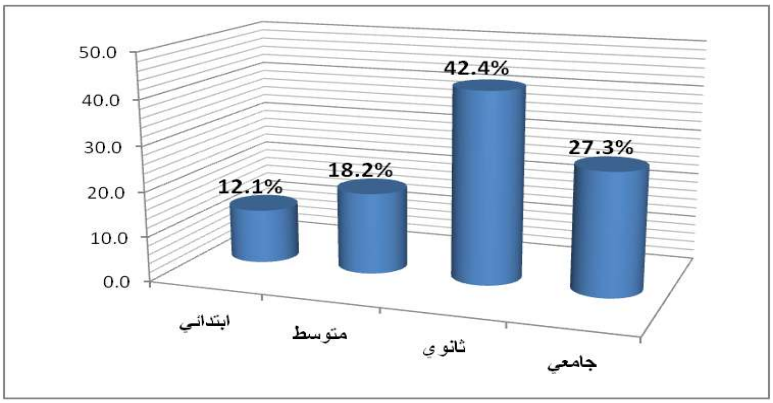
شملت الدّراسة الميدانية على عينة مكونة من 50 امرأة متزوّجة تعرَّضت أو تتعرض للعنف من طرف الزَّوج في الفترة الزَّمنيَّة ما بين 20 فيفري إلى 15 مارس من سنة 2025 على مستوى مدينة وهران، وتمَّ جمع وحدات العينة عن طريق طريقة كرة الثلج، نظرًا لعدم توافر وحدات عينة الدراسة وسرِّيَّة وعدم الجهر بحالة التَّعنيف الذي تتعرضن إليه، ففي بادئ الأمر تمَّ التَّنقُّلُ إلى المحاكم والتي كان يتمّ استقبال قاضي التّحقيق إلى القضايا كل يوم ثلاثاء، بهدف العثور على النِّساء المعنَّفات والتي كان معظمهم لم تكن متواجدَة في قضيّة التّعنيف الزّوجي وإنّما لقضايا الإهمال الأسري للزّوج، وإلى الطّب الشّرعي على مستوى المستشفى الجامعي الذي لم تتواجد فيه إلا الضّحايا المعنّفات جسديًّا، إلا أنّه لم يكن كافي فالدّراسة مهتمة بالوحدات المتمثلة في النّساء اللّواتي في رابطة زوجيّة مستمرّة وليس لديهن النّيَّة في الطلاق، لهذا تمَّ التَّوجّه إلى أماكن أخرى مثل التَّجمعات النّسائيَّة مثل المدارس وأماكن أخرى، والبحث على هذه الوحدات التي تقوم بدورها إلى توجهنا إلى وحدات جديدة تستجيب إلى الاستجواب وإعطاء أجوبة لاستمارة الدراسة التي تجسد تجربتها في هذا الموضوع.

مناقشة النَّتائج الدِّراسة:

1.المميزات السوسيوديمغرافية لوحدات العينة:

تميَّزت النِّساء المستجوات بمجموعة من المميّزات السوسيوديمغرافية من حيث العمر والمستوى التَّعليمي ووضعيتهن تجاه العمل، وكانت لهن خصوصيّة من حيث التَّوزيع خاصة وضعيتهن تجاه العمل، فيما يخصُّ العمر فكان متوسّط عمر وحدات

العينة 32 سنة، وأغلبيتهن من فئتي 25- 30 سنة و30-35 سنة، مع عدد أطفال بمتوسط ما بين 2 إلى 3 أطفال، وكانت معظمهن تعشن في أسر نوويَّة، أمَّا المستوى التَّعليم الذي تميّزت به فكانت معظمهن ذات مستوى دراسي لا بئس به من مستوى الثَّانوي والجامعي، وهذا بنسبة 42,4% منهن ذات مستوى ثانوي وبعده الجامعي بنسبة 27%.



شكل رقم 7: الرَّسم البياني التَّوزيع النّسبي لوحدات العينة حسب المستوى الدّراسي.
(المصدر: نتائج الدّراسة الميدانيَّة).

كانت نساء العينة أغلبهن ماكثات بالبيت 80,8% تتميّز بالتَّبعيَّة المادّية لأزواجهن، والذي يُعْتَبَرُ نقطة محفزة لتعرضهن للعنف، بسبب تخوفهن من مواجهة المشاكل المادّيَّة بعد الطلاق والانفصال عن الزَّوج.

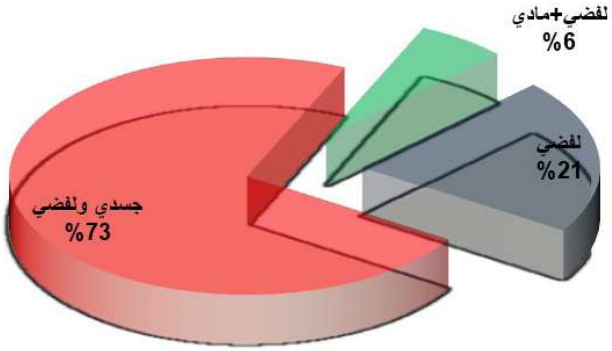
أمَّا عن وضعيَّة الزَّوج تجاه العمل فقد تنوّعت ولكن النّسبة الأكثر في حالة الزوج الذي يعمل بشكل غير دائم أو موسمي أي غير مستقرّ مادِّيًّا ربما يكون ذلك كتأثير نفسي للزوج ليفرغ هذه الحالة من عدم الاستقرار المادِّي كنوع من الغضب والعنف الذي يمارسه على زوجته، ومن هنا، فإنَّ الفقرَ وقلّة الدَّخل وممَّا يُؤَدِّي إلى زيادة الضَّغط على الأسرة، وكلّما تفاقم شح الموارد صارت المرأة أكثر عرضة لخطر العنف. (محمد السيد فرج الماظ، 2021، ص، 17).

2.العنف الزوجي:

في هذا النَّوع من العنف الممارس ضدّ المرأة تكون الخصوصيَّة الزَّوجيَّة بؤرة للعنف، ففي خصوصيَّة الحياة الزَّوجيَّة ترتكب معظم أشكال العنف ويشمل ذلك الاعتداء اللَّفظي والتَّهديد، كما يشمل كذلك الضَّغط النَّفسي الذي يمثّل العنف الرَّمزي المبطن، كأفعال السّيطرة مثل المطالبة بمعرفة كل تفاصيل تصرّفات الزَّوجة ابن كانت ومع من، ومنعها من مقابلة الأصدقاء أو أفراد العائلة أو التَّحدّث مع الآخرين، وفرض عليها أسلوب لباس معيّن وتصفيف شعر، والإهانة في الأماكن العامَّة، وأخيرًا الاعتداء الجسدي الذي ينتج عنه في بعض الأحيان عاهات مستديمة لديّ الزَّوجة، ويكون في بعض الأحيان خطيرًا ليصل حتى الشّروع في القتل. (Maryse, 2001, p,3).

1.2. أشكال العنف المباشر:

فيما يخصّ العنف المباشر الذي تميّز بالعنف الجسدي لدى أغلبيَّة النِّساء، والذي كان مصحوب دائما بالعنف اللّفظي بنسبة 73%، مقابل الأشكال الأخرى التي شكلت نسب أقل منه، فالعنف اللّفظي كسلوك منعزل عن العنف الجسدي لم يسجل نسبة مهمَّة مقارنة بما سجلها وهو مصحوب بالعنف الجسدي (21%)، كما نلاحظ العنف المادي الذي كان له حصّة أقل من هذين الشَّكلين السَّابقين والذي انتشر لدي الزّوجات العاملات فقط، بسبب طمع أزواجهن في دخلهن ومحاولة سلبهن إياه.



شكل رقم 8: الرّسم البياني التَّوزيع النّسبي لوحدات العينة حسب أشكال العنف الممارس. (**المصدر:** نتائج الدراسة الميدانية).

2.2.العنف الغير مباشر (العنف الرمزي):

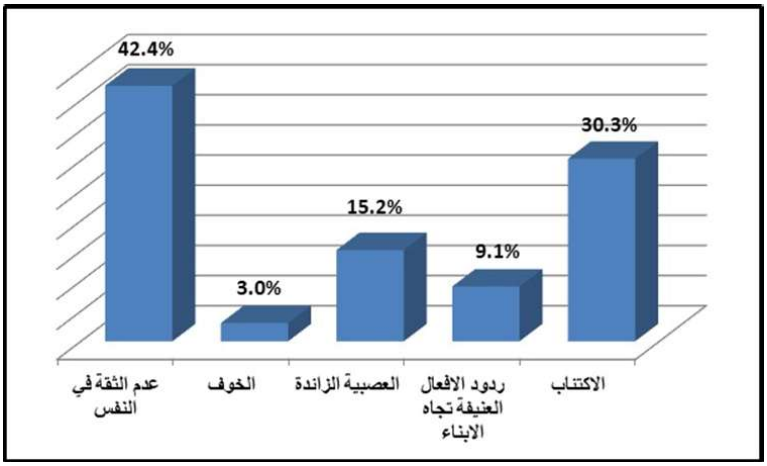
العنف الرّمزي هو عبارة عن ممارسة العنف بطريقة غير مباشرة من طرف الزّوج تجاه زوجته ويكون ذلك عن طريق الضَّغط النَّفسي، وقد استخدمت الدّراسة مجموعة من الأسئلة التي احتوتها الاستمارة للاستفسار عن هذا الجانب من العنف، وكان ذلك بطرح عشرة أسئلة بخصوص هذا العنف المبطن، كمحاولة لمعرفة مدى محاولة السّيطرة التي يمارسها الزّوج بمنعها من القيام بمجموعة من السّلوكات والتّنمر والاستهزاء بزوجته وكانت النّتائج على الشّكل التّالي:

1. عدم مقابلة أو الكلام مع أحد أفراد أسرتها أو الأقارب الذي أكدت حدوثه نسبة 39,3% من وحدات العينة.
2. عدم التَّحدث مع رجال آخرين بنسبة 84% من الزَّوجات اللَّواتي يعانين من هذا التَّصرف.
3. ينتقد أو يقلل من أعمالها أو تصرفاتها بنسبة 90%.
4. يقوم بتعليقات ساخرة على مظهرها الخارجي (تنمر) بنسبة 66,7%، الأمر الذي أكَّدت الزَّوجات أنه يُؤَثِّرُ في مسألة ثقتها بنفسها.
5. يفرض عليها طريقة صارمة في ارتداء ملابسها وتصفيف شعرها بنسبة 78,8% اللواتي أكدن ذلك.
6. يتحكم في تصرّفاتها ويحرجها أمام الآخرين خارج المنزل وتجمعات الأقارب بنسبة 69%.
7. يمنع عنها المال لتلبية أبسط حاجياتها الأساسية (84,8%).
8. يمتنع عن الكلام معها بدون سبب لفترة من الزّمن أو الصمت العقابي (48%)، وهنا تُؤكّد الزّوجات أنه لو امتنع الزوج عن الكلام فلا يمكنه ممارسة العنف عليها.
9. يطلب منها تقرير مفصل عما تعمله في غيابه بنسبة 76%.
10. يتجسّس على هاتفها بنسبة 79% والذي يعتبر تعدي على خصوصيتها وقلة احترام من الزوج بهذا التصرف.

كما أكَّدت النَّتائج على أن 75.2% من الزَّوجات يعانين على الأقل من 8 من هذه

التّصرفات على الرغم من أنه عند ممارسة 3 من هذه التصرفات يعتبر عنف أخلاقي. (Maryse, 2001, p 3).

3.2. الانعكاسات النفسية للعنف:



شكل رقم 9: الرسم البياني التوزيع النسبي لوحدات العينة حسب متغير الانعكاسات النفسيّة للعنف الزوجي. **(المصدر:** نتائج الدراسة الميدانية**).**

من أخطر انعكاسات هذا النَّوع من العنف، نجد الانعكاسات النَّفسيَّة، وهذا ما تمَّ تأكيدُه من إجابات المستجوبات اللّواتي يعانين مشاكل نفسيّة نتيجته من أهمها الشّعور بعدم الثّقة في النّفس والاكتئاب بالدّرجة الأولى منه مجموعة أخرى من المشاكل النَّفسيَّة، وهنا نلاحظ ارتفاعه عند عدم الثّقة (42.4%).

فالعنف الزَّوجي المستمرّ يُؤَدّي إلى انخفاض في تقديرها لذاتها وعدم الثّقة في النّفس، ممّا يجعلها تشك في قدراتها واتخاذها لقرار الخروج من هذه العلاقة. (يونس، 2019، ص87).

يأتي بعده أثر الاكتئاب والانعزال بنسبة 30.3%، وهذا بشعور المرأة بالخجل وفقدان تواصلها الاجتماعي بسب عدم قدرتها على التحدث او مواجهة هذا العنف الزّوجي. (Briere et Jordan, 2004, p. 402).

ونجد كذلك العصبية الزَّائدة وردود الأفعال العنيفة والخوف التي تعاني منها

المعنّفات، والتي ترتبط بذكريات مؤلمة مزمنة تؤثر على نوعية الحياة النّفسيّة للزّوجة مما ينعكس على أطفالها وباقي علاقاتها الاجتماعيّة. (عبد الرحمن، 2020، ص. 134).

3.مواقف البيئة الاجتماعية للزوجة المعنَّفة:

تُعْتَبَرُ مواقف المحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه الزَّوجة المعنَّفة أساس انتشار هذه الظَّاهرة في المجتمع الجزائري، وهذا لما نلاحظه في حياتنا الاجتماعيّة من مواقف مخيبة للآمال، من ردود مقيّدة بعادات وثقافات شائعة عن سيطرة العنصر الذكوري في المجتمع، على الرغم من التّغَيُّرَات والتَّطوُّرات السوسيوثقافية التي طرأت عليه، إلَّا أنَّه يبقى متمسكًا بصفة المجتمع الذّكوري الذي يساند الرجل على حساب المرأة، وهذا ما يحدث في ظاهرة العنف الزوجي وانتشار مختلف أشكالها في المجتمع الجزائري.

1.3.مواقف أسرة الزّوجة المعنّفة:

فيما يخصّ موافق أسرة الزَّوجة المعنَّفة من قبل زوجها على أنَّ الزَّوجة أوَّل من تلجأ إليه هو أسرتها، ولكن مواقفهم لم تكنْ كافية لإبعاد الأذى الذي تتعرَّض إليه كفاية، ربَّما يعود ذلك إلى تخوفهم من تفاقم المشاكل بينها وبين زوجها والوصول إلى النّتيجة غير مرغوب فيها وهي الطَّلاق، وهذا حسب النَّتائج التَّالية:

1. أكَّدت 90% من هاته النّساء المعنَّفات على أنَّ أوَّل شخص **أخبرته** عن التَّعنيف الذي تعاني منه من طرف زوجها هو أحد أفراد أسرتها، وفي غالب الحالات كانت الأم أو الأخت.
2. كما أن 97% منهن كان أوَّل شخص طلبن منه **المساعدة** والتَّدخل هو كذلك شخص من أفراد أسرتها، على الرّغم من أنَّ هذه التَّدخُّلات لم تكن لها نتيجة، ممَّا جعلهم ينسحبون من هذا الصِّراع مع الزَّوج مع مرور الوقت.
3. ولكن على الرّغم من ذلك، صرَّحت معظم المستجوبات (80,6%) على أنَّ الحماية أو الدَّعم الأسري لم تكن كافية لحمايتها من هذا العنف.
4. وكانت تُنْصح دائمًا بالصَّبر والتَّحمُّل، وغالبًا الضَّغط عليها من طرف أفراد أسرتها لتبقى متمسّكة ببيتها على أمل أن يتغيّر الزَّوج من أجل الحفاظ على أسرتها وأولادها بالدَّرجة الأولى.

5. إلا انه يوجد فئة منهن قد لاقت اللوم من طرف أفراد أسرتها لعدم نجاحها في احتواء زوجها وتغيير سلوكاته العدوانية مع الوقت من عشرتها معه.

2.3. مواقف المحيط الاجتماعي للزوجة المعنفة:

1.الجيران:

فيما يخصّ تدخّلات الجيران جاءت تصريحات معظم الزّوجات المعنّفات على أن جيرانهن كانوا على دراية تامة بتعنيف أزواجهن لهن 76%، لكن فضّلوا الصَّمت والتَّجاهل، لأسباب تمنعهم من ذلك منها عدم التَّدخّل بين الزَّوج وزوجته وقلّة الوعي باعتقادهم أنَّ العنفَ بين الزَّوجين مسألة خاص، وعدم وجود ثقافة التَّبليغ في حالة تعرض الزَّوجة إلى الخطر نتيجة هذا التَّعنيف.

2. الأصدقاء:

أظهرت الإجابات على الاستبيان على أن الأصدقاء (نقصد الصّديقات) كانوا الأشخاص الذين تلجأ إليهم النّساء بعد أفراد أسرهم، ليجدوا منهم الدّعم النَّفسي فقط، والذي لم يكن كافيًا لتجاوز مشاكلهن الزّوجيّة، فكان دعم الأصدقاء رمزيًّا لا يغيّر من معاناتهن، أما فيما يخصّ زملاء العمل فقد كانت نسبة النّساء العاملات قليلة لهذا لم تظهر النّتائج وجود دعم من طرف زملاء العمل.

الخلاصة:

تظهرُ النّتائج بوضوح واقع الحماية المقدمة من الأسرة والبيئة الاجتماعيّة المحيطة بالزّوجة المعنّفة في المجتمع الجزائري، مدينة وهران نموذجًا، على أنّه يوجد تقصير في حماية هذه الشَّريحة من النّساء.

وهذا نتيجة للتّحدِّيات التي تشكِّلها الأعراف الاجتماعيَّة من أهمّها مكانة الرَّجل في المجتمع الجزائري الذي تسمح للزَّوج بالتَّحكم في زوجته لدرجة تعنيفها.

قلّة الوعي وثقافة السكوت تجاه العنف الزوجي باعتقاد أن التّدخّل فيه يعتبرُ انتهاكًا لحرمة البيت الزَّوجيَّة.

الخوف من وصم الطَّلاق الذي له تداعيات اجتماعيَّة واقتصاديَّة، تجد أسرة

الزَّوجة المعنَّفة صعوبة في تحمّلها، الأمر الذي يدفع المرأة المعنّفة إلى خيبة الأمل من المحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه كما أكّدته نسبة 98%من المستجوبات.

مع الوقت تجد الزّوجة المعنّفة وحدها أمام هذه المعاناة لتكتفي بالصّبر والتّحمل والصّمت وتتعامل مع الوضعيّة على أنّه هو الطّبيعي، وهذا هو الزّواج يدخل في روتينه التّعنيف من قبل الزوج، كحماية لأبنائها بالدّرجة الأولى والحفاظ على مكانتها الاجتماعيّة كامرأة متزوّجة، وتصبح هي بحد ذاتها سببا من أسباب هذا العنف الممارس عليها.

خاتمة:

في ختام هذه الورقة العلميَّة التي تناولت مواقف المحيط الاجتماعي المتمثّل في الأسرة والجيران والأصدقاء، من ظاهرة العنف الزّوجي الممارس على الزَّوجة، تبيّن أنّ هذه المواقف مازالت تحكمها ثقافة اجتماعيّة تقليديّة تسود فيها ثقافة التّبرير والسّكوت والتّقليل من خطورة هذا العنف الأمر الذي يزيد من استمراره وكثرة انتشاره.

فأسرة الزّوجة المعنّفة تميل دائما إلى تبرير العنف كنوع من الحفاظ على استقرار الحياة الأسريّة لابنتهم وتجنب الطّلاق الذي تخيفهم نتائجه، أمَّا الجيران فقد سادت بينهم مواقف بالتَّردُّد وعدم التَّدخُّل وانعدام ثقافة التَّبليغ في حين تفاقمت الأمور، لاعتبارهم أن هذه المشاكل لا تخصهم وتعتبر مشاكل شخصيّة بين الزّوج وزوجته، إلّا أنّ الأصدقاء الذين اقتصروا على المساندة المعنويّة التي لم تكن كافية للحدِّ من العنف.

لهذا توصي هذه الدِّراسة بنشر الوعي الاجتماعي بين أفراد المجتمع الجزائري، ولا يكون ذلك إلَّا بتعزيز الحملات التَّوعويَّة، وهنا يظهر دور الإعلام والمجتمع المدني والمؤسَّسات التَّربويَّة، إلى نشر ثقافة الحدّ من هذه الظّاهرة التي لها بعد اجتماعي خطير يُؤَدّي إلى عدَّة مشاكل في المجتمع، ولا يكون ذلك إلّا ببناء ثقافة قائمة على احترام المرأة والمساواة بين الجنسين، ورفض كلّ أشكال العنف في المجتمع الجزائري.

المراجع:

1. عبد الرحمن، نجلاء. 2020. الآثار النفسية للعنف الأسري: دراسة في الصحة النفسية للمرأة المعنفة. دار اليازوري العلمية. بيروت.

2. محمد السيد فرج الماظ، 2021، رؤية تربوية مقترحة لمواجهة العنف ضد المرأة في الريف المصري «دراسة اثنوجرافية»، مجلة كلية التربية ببنها، العدد 162 افريل ج 1، كلية التربية ببنها، مصر.
3. يونس، سامية. 2019. العنف الأسري ضد المرأة وأثاره النفسية. دار الفكر العربي. القاهرة.
4. Briere, J . Et Jordan, C,E. 2004. Violence against women: Outcome complexity and implications for assessment and treatment. Journal of Interpersonal Violence, 16(11).p.1252-1276.
5. Johnson, M.P.(2008).A Typology of Domistic Violence: Intimate Terrorism, Violent Resistance, and Situational couple Violence, Northeastern University press.
6. Maryse Jaspared et L'équipe Enveff, Janvier 2001, Nommer et Compter Les Violences Envers Les Femmes: une première enquête nationale en France, population et sociétés N^0 364, INED, Paris, France.

نحو تمكين المرأة المعنَّفة منزليًّا: بين الحاجة إلى الحماية النَّفسيَّة الاجتماعيَّة ودور العمل

"Towards the Empowerment of Women Subjected to Domestic Violence: Between the Need for Psychosocial Protection and the Role of Employment"

د/ دوارفاطمة الزهراء. fatimazohradouar@gmail.com

د/ لصفررضا. reda.lasfer@univ-tiaret.dz

الملخص:

يتناولُ هذا البحث قضيَّة العنف المنزلي ضدَّ المرأة، بوصفها ظاهرة متجذّرة في الأعراف الجندرية والقيم المجتمعيّة التي تكرّس تبعيَّة المرأة مقارنة بالرّجل، ويعتمدُ البحث على مقاربات نفسيَّة واجتماعيَّة، حيث يستعرض أبرز النَّظريات التّفسيريّة التي تسعى إلى فهم العوامل المؤدية إلى العنف ضدّ النِّساء، كما يتطرّق إلى الآثار النّفسيّة المترتبة على العنف الممارس من قِبل الزّوج، والعوامل المؤثّرة في قرار المرأة بالبقاء في علاقة مسيئة أو الخروج منها.

يستقصي -علاوة على ذلك- المقال العلاقة المحتملة بين مستوى تعليم المرأة وتعرّضها للعنف من الزّوج، كما يبحث في تأثير هذا العنف على مشاركتها في سوق العمل، وفي الختام، يعرض المقال أبرز نظم الحماية الاجتماعيّة المتاحة للنّساء ضحايا العنف الأسري، واستراتيجيات مكافحة العنف.

Abstract:

This study addresses the issue of domestic violence against women, viewingit as a phenomen on deeply rooted in gender norms and societal values that reinforce women's subordination to men. The research adopts psychological and sociological approaches, presenting key explanatory

theories aimed at identifying the underlying factors contributing to violence against women. It also examines the psychological consequences of abuse perpetrated by the husband, as well as the factors influencing women'sdecisions to remain in or leave abusive relationships.

Further more, the article explores the potential correlation between a woman's level of education and her exposure to spousal violence. It also analyzes the impact of such violence on women's participation in the labor market. Finally, the study outlines the main social protection systems available to women survivors of domestic violence, alongwith relevant strategies to combat it.

المقدمة:

شهدت العقود الأخيرة، تصاعدًا ملحوظًا في الاهتمام بظاهرة العنف المنزلي باعتباره انتهاكًا لحقوق المرأة، وتهديدًا مباشرًا لاستقرار الأسرة والمجتمع على حدّ سواء، وتشير تقديرات الأمم المتَّحدة إلى أن736 مليون امرأة حول العالم تعرّضن لشكل من أشكال العنف من قبل الشّريك أو غيره مرّة واحدة على الأقل في حياتهن، وتتعرّض 87% من هذه الحالات إلى العنف المنزلي (Marium, S., 2014, p.40)، ويُعدّ العنف المنزلي ضدّ المرأة مشكلة صحيّة عامة واسعة الانتشار، ومتجذّرة ثقافيًّا واجتماعيًّا في مختلف المجتمعات، بغضّ النّظر عن الخلفيات الثّقافيَّة أو الاقتصاديّة أو السياسية، حيث تشير تقديرات منظمة الصّحة العالمية إلى أن واحدةً من كلّ ثلاث نساء حول العالم -أي نحو 30% تعرّضت للعنف الجسدي و/أوالجنسي من قبل الشريك .(World health organization, 2024, para.2)

لطالما جرى تصوير المرأة على أنّها الطّرف الأضعف والأكثر عرضةً للاستغلال، في ظلّ تطبيع مجتمعي للعنف ضدّها، ورغم أنّ العوامل الثّقافيّة والدّينيّة والاقتصاديّة والسياسيّة قد تُشكّل بيئة مهيّأة لظهور العنف المنزلي واستمراره، فإنّ ممارسة العنف تبقى في جوهرها سلوكًا اختياريًّا يتخذه الفرد ضمن بدائل متعدّدة.»

غالبًا ما ينظر الأزواج الذين يمارسون العنف ضدّ زوجاتهم إلى هذا السّلوك باعتباره تعبيرًا عن حقّ مكتسب، ووسيلة لحفظ النّظام داخل الأسرة، كما تعاقب الزّوجة في حال تقصيرها أو تجاوزها للدّور التّقليدي (Kaur, R., Garg, S., 2008)، إلّا أنّ للعنف المنزلي آثارًا خطيرة على الصِّحّة العامّة، إذ ينعكس سلبًا على السّلامة البدنيّة والنّفسيّة للمرأة، وقد تمتدّ تداعياته لتشمل الأجيال القادمة، ومن هنا، ظهرت العديد من الأطر والبُنى النّظرية التي تعنى بهذه الظّاهرة (على سبيل المثال،Mills, 1984; Suitor et al. 1990; Bachman et al.1995; Schuler et al. 1996; Haj-Yahia 2000; Coid et al., 2003; Babu & Kar, 2009; Bhattacharya et al., 2011; Wide, 2016; Serrano-Montilla, et al.,2020; Bedaso, F.J., 2024) على الرّغم من الأثر الكبير للمعايير الثّقافيّة والاجتماعيّة كالأعراف الأبويّة، والصور النّمطيّة المرتبطة بالجنسانيّة، والمعتقدات التي تُضفي شرعيّة على العنف القائم على النّوع الاجتماعي، فإنّ العوامل الفرديّة تظل مؤثّرة بدورها، إذ تُظهر الأبحاث أنّ التّعرّض لمشاهد العنف بين الوالدين في مرحلة الطّفولة، يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتكرار هذا السّلوك لاحقًا (Kaur, R., Garg,S., 2008)، ومع تطور المجتمعات، باتت هياكل السّلطة التّقليديّة والأدوار الجندريّة موضع مساءلة وتحدٍّ، ما ساهم في رفع مستوى الوعي بالعنف القائم على النّوع الاجتماعي، وفي الوقت ذاته أفرز أنماطًا جديدة من هذا العنف، ويستوجب ذلك مقاربة تحليليّة دقيقة لفهم كيفيّة تأثير التحولات الاجتماعيّة على العنف المنزلي ضد المرأة، والبحث في سبل معالجته بفعاليّة ضمن السّياقات المتغيّر، لقد هدفت هذه الورقة البحثيّة إلى:

- أوّلاً، مناقشة بعض الأشكال الشّائعة للعنف المنزلي التي تتعرّض لها المرأة، والسّعي إلى فهم الآليات النّفسيّة المفسّرة للعنف.
- ثانيًا، استكشاف مظاهر العنف ضدّ المرأة في السّياق الاجتماعي، من خلال تحليل عوامل الخطر الاجتماعيّة كتدني المستوى التّعليمي، ونقص الموارد الاقتصاديّة، كما يستعرض البحث دور الفقر ونقص الموارد الاقتصاديّة في إضعاف قدرة المرأة المعنّفة منزليًّا على مغادرة العلاقة العنيفة، بعد ذلك، يُناقش البحث المحددات التي تُؤثّر على قرارات النّساء فيما يتعلّق بالبقاء في علاقة مسيئة أو الانفصال عنها.

- وأخيراً، يُقدّم تصوّرًا حول سبل تمكين المرأة من تعديل موازين القوّة داخل العلاقة الزّوجيّة، بما يساهم في الحدّ من العنف وتعزيز الاستقلاليّة.

1. تعريف العنف المنزلي ضدّ المرأة:

تُعَرّف منظّمة الصِّحَّة العالميّة (WHO, 1996) العنف المنزلي بأنّه: «أي شكل من أشكال العنف الجسدي أو النّفسي أو الجنسي يُمارس ضدّ الأشخاص الذين تجمعهم أو جمعتهم سابقًا علاقة حميميّة، أو بين الأزواج، أو بين الأفراد الذين تربطهم علاقات أبوية أو عاطفيّة داخل الأسرة «(Wide., 2016)، وتُعرّف الجمعيّة العامّة للأمم المتَّحدة، في إعلانها بشأن القضاء على العنف ضدّ المرأة (1993)، العنف ضدّ المرأة بأنّه «:أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس، من شأنه أن يُلحق بالمرأة أذى أو معاناة جسديّة أو جنسيّة أو نفسيّة، أو يُحتمل أنْ يُؤَدّي إلى ذلك، بما في ذلك التّهديد بمثل هذه الأفعال أو الإكراه أو الحرمان التّعسفي من الحرّيَّة، سواءً حدث ذلك في المجال العام أو في الحياة الخاصة (Kumar, A., Nizamie,H., Srivastava, N. K., 2013, p.5)

2. الأشكال الشائعة للعنف المنزلي ضد المرأة:

يُشَكِّلُ العنف، أينما حدث وبأي شكل تجلّى، عاملًا ضارًّا يُؤَثّرُ سلبًا على الضّحايا، مخلّفًا آثارا متعدّدة على الضّحِّيّة، سواءً كانت نفسيّة، جسديّة، اجتماعيّة، أو اقتصاديّة (Bojaruniec, M., 2023, p.305)

يُعدُّ العنف الأسري، في أغلب الحالات، عنفًا موجّهًا ضدّ المرأة من قبل أحد أفراد الأسرة التي تقيم فيها، سواءً أ كان الزوج أم أحد والديه أم إخوته أم أي شخص آخر له سلطة ظاهرة أو خفيّة داخل المنزل، بحيث يمارَس عليها أفعال تُلحِق بها معاناة جسديَّة أو نفسيَّة (Kaur, M., Kaur, L., 2019, p.151)، ويشمل ذلك التَّهديدات المباشرة وغير المباشرة بالاعتداء الجسدي أو الاعتداء الجنسي أو الإيذاء العاطفي والنفسي، إضافةً إلى السيطرة الاقتصادية، والعزلة الاجتماعيّة، وغير ذلك من السّلوكيّات المشابهة أو ذات الصّلة، التي تُجبر المرأة على العيش في حالة من الخوف المستمر (Ekweonu, C. L., 2020, p.2)، إلا أن الجانب الأبرز في هذا النَّوع من العنف يتمثَّل في كونه يحدث خلف الأبواب المغلقة، وغالبًا ما تنكره الضَّحيَّة نفسها، وهذا ما يجعل العنف الأسري

يختلف عن باقي أشكال العنف الاجتماعي (Kaur, M., Kaur, L., 2019, p.151).، إما بدافع الخوف أو الخجل أو الشعور بالذنب، إذ يتَّسم بالخفيّة والصّمت، ويصعب رصده أو التّبليغ عنه في كثير من الحالات.

- ومن بين الأشكال الشّائعة للعنف المنزلي ضدّ المرأة: الضّرب باليد، اللّكم، الدّفع، الرّكل، الاعتداء باستخدام مواد حارقة كإلقاء الحمض، الضّرب المبرح، القتل، وغيرها من الممارسات العنيفَة التي تنتهك جسد المرأة ونفسيتها وكرامتها. (Marium, S., 2014, p.40)

- يمكن ملاحظة نوع فرعي بالغ الأهمّية في سياق العنف الأسري، يتمثّل في العنف الاجتماعي الذي يمارسه الأزواج وأفراد الأسرة الآخرون ضدّ المرأة، ويتجلّى هذا النّوع من العنف في مراقبة صارمة ومستمرّة لجميع تفاعلات المرأة، سواءً مع أفراد أسرتها أو أصدقائها، إضافةً إلى تقييد حرِّيَّة تنقلها والحدّ من الوقت الذي تمضيه خارج المنزل، ومع تطور التكنولوجيا، اتخذ هذا العنف أشكالًا جديدة؛ حيث يُعدّ التّحكم في وسائل التّواصل الاجتماعي، وقراءة الرّسائل النّصِّيَّة، وتثبيت تطبيقات تجسسية لمراقبة أنشطتها الإلكترونيّة ومكالماتها الهاتفية، شكلًا من أشكال العنف الأسري الذي ينبغي الاعتراف به والتصدي له .(Bojaruniec, M., 2023, p.301)

- يُعدّ الخرَس الزّواجي أو الطلاق العاطفي أحد أشكال العنف النَّفسي الذي يُمارَس ضدّ المرأة، ويتجلّى في استمرار العلاقة الزَّوجيَّة ظاهريًّا أمام المجتمع، بينما يسودها في الواقع جفاف عاطفي وانفصال وجداني، ووفقًا لتقرير نشرته مجلة بونته الألمانية، فإنَّ 9 من كل 10 نساء يعانين من صمت أزواجهن وبرود المشاعر داخل العلاقات الزوجية التي مضى عليها أكثر من خمس سنوات (منصور، هالة، 2023، ص 7)، ويُشير هذا الشكل من العنف إلى غياب التَّواصل والانخراط العاطفي بين الزوجين، مما يُؤَدِّي إلى شعور المرأة بالإهمال والتَّهميش.

- توجد صلَة وثيقة بين هشاشة الوضع الاقتصادي والتَّعرض لمواقف العنف، حيث يُصعّب الاعتماد المالي على طرف آخر (كالأب أو الأخ أو الزوج) على النّاجيات من العنف اتّخاذ قرار الهروب أو الانفصال، وتُصنّف اتّفاقيّة مجلس أوروبا

لمكافحة العنف ضدّ المرأة والعنف المنزلي -المعروفة باتفاقية إسطنبول- العنف الاقتصادي كأحد أشكال العنف المنزلي، رغم غياب التَّدابير الفعَّالة الكفيلة بمواجهته حتى الآن .(Halimi, G., 2023, p.16)

3. الآثار النَّفسيَّة والاجتماعيَّة للعنف المنزلي ضدّ المرأة:

تتعدَّد الآثار الجسديَّة للإساءة، وتشمل كدمات عميقة، وكسورًا في العظام، وآلامًا مزمنة، إضافةً إلى اضطرابات في الجهاز الهضمي، وتُؤَدّي الصَّدمة الجسديَّة إلى تدهور الحالة الصِّحِّيَّة العامَّة، مما يحرم الضَّحِيَّة من عيش حياة اجتماعيَّة طبيعيَّة ومثمرة (Ofstehage, et al., 2011, p.2)، ولكن أحيانًا لا يُخلّف العنف آثارًا مرئيَّة أو قابلة للقياس، فلا تظهر كدمات أو خدوش على الجسد، إلا أنَّه يترك دمارًا عميقًا في نفسيَّة الضَّحيَّة .(Bojaruniec, M., 2023, p.305)

وفقًا لمنظمة الصِّحَّة العالميَّة (2013) والعديد من الدِّراسات البحثيَّة، هناك أدلة قويَّة تُثبت وجود روابط مباشرة بين تعرّض المرأة للعنف والنَّتائج الصِّحِّيَّة السِّلبيَّة، وقد كشفت تقارير المراجعة أنَّ العنفَ المنزلي ضدَّ المرأة قد يكون خطيرًا، وله آثار جسيمة على الصِّحَّة النَّفسيَّة، ويمسّ كرامتها وهويتها الذَّاتيَّة، ويُضعف من تقديرها لذاتها ورفاهها العام (Babu& Kar, 2009; Kumara, Nizamie, Srivastava, 2013)، كما قد يدفع العنف بعض الضحايا إلى الانخراط في تعاطي المخدرات (Fischbach, Herbert, 1997; Roberts et al., 1998; Humphreys, Joseph, 2004; Coid et al., 2003; Anderson, J. N., 2015; Nachi, K., Messaoudi, K., 2024). أو التفكير في إيذاء النفس، أو حتى الإقدام على محاولات انتحار .(Devrie, et al., 2011)

واستنادًا إلى تصنيفات الدّليل التَّشخيصي للاضطرابات النفسية (DSM-IV)، والتَّصنيف الدَّولي للأمراض (ICD)، حاول عدد من الباحثين بلورة تعريف تشخيصي لما يُعرف بـ»متلازمة المرأة المعنفة»، والتي تُشير إلى مجموعة من العلامات السّلوكية والنَّفسيَّة والمعرفيَّة من أبرزها: الاكتئاب، وانخفاض احترام الذّات، والعزلة الاجتماعيَّة التي تظهر لدى ضحايا العنف المنزلي نتيجة التَّعرض المتكرّر لأفعال عنيفة من قبل الزوج (Modjeska, O., 2013,p.6).

كشفت دراسة أجراها (Campbell et al, 2002) التي شملت 2535 امرأة تتراوح أعمارهن بين 21 و55 عامًا، أنَّ النِّساء المعنَّفات يعانين من زيادة تتراوح بين 50% و70% في المشكلات الصِّحِّيَّة؛ وتتعلّق بأمراض النِّساء، والجهاز العصبي المركزي، فضلًا عن التَّوتُّر والقلق المزمن (Anderson, J. N.,2015, p.71)، وفي السياق ذاته، أشارت العديد من الدراسات (Fisch, McKenzie, 1991; Dutton, 1992; Campbell, J. C., Kub, J., Rose, L., 1996) إلى أن العنف يُعدّ عاملًا مهمًا في ظهور الاكتئاب لدى النساء المعنّفات منزليًا، وأن شدة الإساءة وتكرارها ترتبطان ارتباطًا وثيقًا بارتفاع معدلات الاكتئاب."

غالبًا ما يُنظر إلى انخفاض فعاليَّة الذَّات بوصفه عجزًا مكتسبًا وصعوبة في التَّعامل مع المشاعر السِّلبيَّة، وقد أظهرت عدَّة دراسات (Mills, 1984; Shields and Hanneke, 1983) أنَّ النِّساء ضحايا العنف المنزلي يُعانين من انخفاض في مستوى تقدير الذات (Ward et al., 1995, p.31)، كما أنّهن أكثر عرضة للدُّخول في علاقات قصيرة الأمد (Chadha, N., 2019, p.604).

4. نظريات العنف ضد المرأة:

في واحدة من أشمل المراجعات للأدبيات النَّظريَّة حول العنف ضدَّ المرأة، أشار (Lewis Okun, 1986) إلى وجود ما لا يقل عن عشرين نظريَّة مختلفة تناولت قضايا العنف الأسري، وإساءة معاملة المرأة، أو أشكالًا أخرى من العنف في العلاقات الزَّوجية، وقد تمَّ تطويرُ واختبار العديد من وجهات النَّظر الأخرى في هذا المجال لاحقًا، ومع ذلك، لا تزال أي من هذه النَّظريات عاجزة عن تقديم تفسير شامل ومتكامل لظاهرة العنف ضدَّ المرأة (DeKeseredy, W. S., Schwartz, M. D., n.d, p.10) ما يُؤَكّد على تعقيد هذه الظَّاهرة وتشابك أبعادها الاجتماعيَّة والنَّفسيَّة والثَّقافيَّة والاقتصاديَّة.

بالتَّأكيد، لا يمكننا في هذا السِّياق استعراض جميع النَّظريات ذات الصّلة بتفسير العنف القائم على النَّوع الاجتماعي، نظرًا لتعدّدها وتشعّب منطلقاتها الفكرية، وبدلاً من ذلك، سنقتصر على تقديم أبرز الحجج التي تطرحها بعض التيارات النَّظريَّة المعاصرة الأكثر استشهادًا في الأدبيات، وتشمل:

1.4 نظريَّة التَّعلّم الاجتماعي:

تُعدُّ نظريَّة التَّعلُّم الاجتماعي من بين أبرز الأطر النَّظريَّة التي تناولت العنف المنزلي، وتقوم على فرضية رئيسة مفادُها أنَّ سلوكيات العنف والعدوان ليست فطرية أو متأصلة في الفرد، بل مكتسبة من خلال الملاحظة والتقليد، وعلى الرّغم من تعدّد التَّوجهات داخل هذه النَّظريَّة، فإنَّها تتَّفق جميعًا على أن البيئة الأسريَّة تُشكل مصدرًا أساسيًّا لتعلّم العنف، ففي إطار ما يُعرف بالتَّعلم بين الأجيال، يرى أنصار هذا الاتِّجاه أنَّ الأطفال، خصوصًا الذّكور، الذين يتعرَّضون للعنف من قبل آبائهم، أو يشهدون اعتداء آبائهم على أمهاتهم، يكونون أكثر عرضة لتكرار هذا النَّمط من السّلوك العدواني في علاقاتهم المستقبليَّة، مما يُكرّس حلقة مفرغة من العنف تنتقل من جيل إلى آخر (DeKeseredy, W. S., Schwartz, M. D., n.d, p.10)، يلاحظ الأطفال تصرّفات من حولهم ويتعلمون منها مختلف أنماط السّلوك، حتى تلك التي لا تحظى بقبول اجتماعي، ومن خلال هذه التَّجارب، قد يتعلّم الأطفال اللّجوء إلى العنف كوسيلة لحل النِّزاعات أو لإثبات رجولتهم ((Wide, 2016, p.4. في دراسة أجراها باندورا وآخرون (2006) استهدفت عينة من الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة، أظهرت النتائج أن الأطفال الذين شاهدوا نموذجًا لبالغين يُظهرون سلوكًا عدوانيًا، كانوا أكثر ميلًا لممارسة العدوان بشكل متكرر، حتى في غياب النموذج، مقارنةً بأقرانهم في المجموعة الضابطة ((Anczewska,et al. n.d., 252.

2.4 النظرية النسوية:

تُبرز النّظريّة النّسويّة دور النوع الاجتماعي (الجندر) واختلال توازن القوى بين الجنسين. ففي المجتمعات الأبوية، تعيق البُنى الهيكلية مشاركة النّساء على قدم المساواة في الحياة العامّة، الأمر الذي يُسهم في إعادة إنتاج هذه التّفاوتات داخل الأسرة. وبهذا، يستفيد الذّكور من العمل المنزلي غير مدفوع الأجر الذي تقوم به النساء((Anczewska, et al. n.d., 252، ويتمتّعون في المقابل بسلطة وامتياز اقتصادي متفوق، ويستخدمون العنف كوسيلة لتأكيد هذا التفوق والحفاظ عليه (DeKeseredy, W. S., Schwartz, M. D., n.d, p.11).

3.4 نظريَّة المساومة الأسريَّة:

تشير إلى أنَّ المشاركة الاقتصاديَّة للمرأة خارج المنزل تُعزِّز من قدرتها على التَّفاوض داخل الأسرة، وهو ما قد يُسهم في الحد من عنف الزوج، فكلّما زادت مساهمة المرأة في تأمين الموارد الاقتصاديّة، زادت قدرتها على التَّأثير واتّخاذ القرار، ممَّا ينعكس إيجابًا على رفاهِها داخل الأسرة.

كما يُمكن للعمل خارج المنزل أنْ يُعزّز من تقدير المرأة لذاتها وثقتها بنفسها، فيجعلها أقل استعدادًا لتقبّل السّلوك المُسيء، بالإضافة إلى ذلك، يمنحها الانخراط في سوق العمل فرصة لبناء علاقات اجتماعيّة وشبكات دعم تُسهم في حمايتها من العنف الأسري، وقد طوّر Tauchen et al. (1991) نموذجاً للمساومة في سياق العنف المنزلي، حيث افترضوا أن زيادة دخل الزوج تؤدي إلى ارتفاع مستويات العنف وتقليص حصة الزّوجة من الرفاهيّة، في حين أن زيادة دخل الزّوجة تسهم في الحد من العنف (Bedaso, F. J., 2024, p.5).

4.4 المقاربة النَّفسيَّة:

تُطرح تساؤلات عديدة حول الأسباب التي تدفع بعض الذُّكور إلى الاعتداء على النّساء اللواتي يحبونهن، ولعلّ من أكثر الإجابات شيوعًا أنَّ هؤلاء المعتدين يعانون من اضطرابات أو أمراض نفسيَّة. إذ يُستغرب كيف يمكن لشخص «سوي» أن يقوم بلكم أو ركل أو طعن أو اغتصاب أو حتى إطلاق النّار على امرأة يحبها ويعتمد عليها عاطفيً، تُسهم وسائل الإعلام، بدورها، في ترسيخ هذا التصور، حيث تُصوّر المعتدين على أنهم «مرضى نفسيون» فقدوا السيطرة على أنفسهم فجاءة، ويُلاحظ ذلك من خلال استخدام عبارات إعلامية من قبيل: "لا نعرف ما الذي حدث"، ما يُضفي على الجريمة غموضًا، ويُصورها كحادثة غير متوقّعة ناتجة عن اختلال لحظي في العقل أو الشعور، كما يُثار جدلٌ واسع في الأدبيات النَّفسيَّة حول مدى مساهمة اضطرابات الشَّخصيَّة الذّكوريَّة في تفسير سلوك العنف ضدّ المرأة (DeKeseredy, W. S., Schwartz, M. D., n.d, p.10).

5.4 نظريَّة ردّ الفعل الذّكوري:

تُشيرُ إلى أنَّ العنفَ المنزلي قد يكون استجابة مباشرة للتَّغيّرات في الأدوار الجندرية

وديناميكيات القوَّة داخل العلاقات الزَّوجيَّة، وفي هذا السياق، تصبح النساء العاملات أكثر عرضة لعنف الزوج مقارنة بغير العاملات، نظرًا لما قد يُمثّله استقلالهن الاقتصادي من تهديد لسلطته داخل العلاقة التي يسعى إلى فرضها والحفاظ عليها، ففي السِّياقات التَّقليديَّة التي تقيّد خيارات المرأة الخارجية، يُنظر إلى الزّوج المسؤول عن توفير الموارد المالية بوصفه المعيل، بينما تُناط بالزوجة مهام الإنتاج المنزلي، مثل رعاية الأطفال، والتّنظيف، وتحضير الطعام، ومن ثم، يُعدُّ الاستقلال الاقتصادي للمرأة تحدِّيًا لهيمنة الذكور المتجذّرة اجتماعيًّا وثقافيًّا، ويُنظر إليه كتهديد للأعراف التي تُكرّس تبعية النساء، مما قد يُثير ردّ فعل عدائيّ من الطرف الذكوري (Bedaso, F. J., 2024, p.5).

5. العنف الزواجي وتجلياته في السياق الاجتماعي:

لا يمكن اختزال العنف الزواجي ضد المرأة في سبب واحد، إذ يلجأ بعض الأزواج إلى استخدام العنف لأسباب متعدّدة ومتشابكة تتداخل فيها العوامل النَّفسيَّة والاجتماعيَّة والثَّقافيَّة.

1.5 السِّمات الاجتماعيَّة:

تشكِّل الخصائص الاجتماعيَّة مثل (الجنس، السن، المستوى التعليمي، الفقر) عوامل مؤثرة في تجربة العنف الزواجي، أوضحت مقالة منشورة على موقع Womenshealth.gov, (2011) أن العنف المنزلي لا يقتصر على فئة معينة، بل يطال الأفراد من مختلف الأعراق، والمستويات التعليمية، والفئات العمرية (Anderson, J. N., 2015, p.2) ما يدلّ على أن هذه الظَّاهرة شاملة وتخترق كافة البُنى الاجتماعيَّة، وفقًا للدليل المرجعي لمهنيّي الصِّحة الصادر عن منظمة الصحة العالمية (2005)، فإنَّ العنفَ القائم على النَّوع الاجتماعي ينشأ -جزئيًّا- من نظام علاقات جندرية يُفترض فيه تفوق الرّجل وهيمنته على المرأة بوصفه أمرًا طبيعيًّا ومقبولًا ثقافيًّا، ويُعدُّ هذا العنف انعكاسًا لمعايير وأدوار جندريَّة اجتماعيَّة البناء، تمنح الذكور امتيازات أكبر في الوصول إلى السلطة والموارد والتحكّم بها، وغالبا ما يتم تعزيز هذا التَّفاوت من خلال المؤسسات الاجتماعيّة مثل الأسرة، والمدرسة، ومكان العمل، والمؤسسات الدينية،

وفي كثير من السياقات تُكرّس الأنظمة القانونية بدورها هذه البُنى السلطوية (p.12)، من خلال إقرارها -ضمنيًا أو صراحة- لسلطة الرَّجل على الموارد والقرارات داخل المجال الأسري والاجتماعي، وما يميّز العنف القائم على النَّوع الاجتماعي ضدّ الفتيات والنّساء عن غيره من أشكال العنف هو أنّه غالبًا ما يسوغ اجتماعيًّا أو ثقافيًّا، حيث تُستخدم الأعراف والتقاليد لتبريره أو التخفيف من وطأته.

وأظهرت -في سياق مختلف- العديد من الدِّراسات (Suitor et al. 1990; Bachman et al.1995; Schuler et al. 1996; Haj-Yahia 2000; Black et al. 1999; Naved, Persson, 2005) أنَّ العمر النّسبي للمرأة، ولا سيما الفتيات الشَّابات أو النّساء الأصغر سنًّا مقارنةً بشركائهن، يُعدّ عاملَ خطرٍ مُهِمّ لوقوع العنف المنزلي إذ ترتفع احتمالات تعرضهن للعنف في سياقات يغيب فيها التَّوازن في التَّجربة أو السّلطة أو الموارد، ففي بنغلاديش مثلا تتزوج غالبيَّة الفتيات في سن المراهقة، وغالبًا ما تكون مكانتهن الاجتماعيَّة كزوجات صغيرات السنّ منخفضة داخل الأسرة، وبموجب المعايير الأبوية السَّائدة، تبدأ الأنثى حياتها الزَّوجيَّة في منزل أسرة الزَّوج، وهو فضاء عائلي جديد تخضع فيه الشَّابَّة لموقع اجتماعي أدنى يجعلها ذلك عرضةً لمخاطر متزايدة من العنف المنزلي مقارنةً بالنّساء الأكبر سنًا؛ اللَّواتي يتمتَّعن غالبًا بمكانة أكثر رسوخًا داخل هذا الهيكل الأسري .(Bedaso, F. J., 2024, p.15)

يتفاقم العنف المنزلي بسبب التّجارب الحياتيّة، وللتّعليم دور محوري في زيادة هذا العنف أو التَّخفيض منه، فتعليم الفتاة يُؤَثِّرُ بشكل مباشر على علاقتها الزَّوجيَّة، إذ يُسهم في تضييق فجوة التَّواصل بينها وبين زوجها، نتيجة لتعزيز قيم المساواة بين الجنسين، ويبدو أن تحسّن مستوى التواصل الزّواجي يرتبط بانخفاض معدلات العنف الأسري (Marium, S., 2014, p.43)، أما النساء غير المتعلّمات أكثر عرضةً لتجربة هذا النوع من العنف، في هذا الصَّدد تشير الدِّراسات السابقة (Indermaur, 2001; Weitzman, 2002; Wallis, 2006; Deardon and Jones, 2008,) إلى أنّ النّساء ذوات المستوى التعليمي المتدني أو المنعدِم أكثر عرضةً للعنف والقمع من قبل الذكور (Masaiti, et al. 2022).

ومع ذلك، فإن انحدار المرأة من أسرة تعاني من فقر مدقع سواء أسرتها الأصلية أو الزوجية، يُضعف من مستوى تمكينها، حتى وإن كانت قد أتمت تعليمها الثانوي وتمتعت بحقوق متساوية من حيث المبدأ، فالفقر يُعدُّ عاملاً معوقا للاستقلالية، ويزيد من قابلية تعرّض المرأة للإيذاء البدني والنفسي بشكل مستمر (Marium, S., 2014, p.42)فالعيش في أسرة فقيرة يرتبط ارتباطا إيجابيا في كثير من الأحيان بارتفاع معدلات العنف المنزلي .(Bedaso, F. J., 2024, p.16)

2.5 التبعيَّة الاقتصاديَّة ودورها في استمرار العلاقة العنيفة:

يُعدُّ العنف الاقتصادي أحد الأشكال الشَّائعة للعنف القائم على النَّوع الاجتماعي ضدّ المرأة، ويُعرّف بأنَّه أي فعل أو سلوك يُلحق ضررًا اقتصاديًّا بالضَّحيَّة، سواءً من خلال التَّقييد أو الاستغلال أو الحرمان المتعمد، ويتمثل هذا العنف في سيطرة المعتدي على قدرة المرأة على اكتساب الموارد الاقتصاديَّة أو استخدامها أو الاحتفاظ بها، ممّا يُهدّد أمنها الاقتصادي ويُقوّض قدرتها على تحقيق الاستقلاليّة والاكتفاء الذَّاتي، وغالبًا ما يقع العنف الاقتصادي ضمن إطار العلاقات الزَّوجية، وتُعدُّ السَّيطرة على الموارد الاقتصادية أحد العوامل الأساسيَّة التي تُعيقُ قدرة النّساء على مغادرة العلاقات العنيفة (European Institute for gender equality, 2023, p.2)، نظرًا لتبعيتهن المالية، حيث تُستخدم الهيمنة المالية كوسيلة للسّيطرة والإخضاع وضعف شبكات الدعم الخارجي.

يُسهم نقص الموارد الاقتصاديَّة في تفاقم هشاشة وضع المرأة وصعوبة خروجها من علاقة عنيفة، وفي المقابل، يُنظر إلى الاستقلاليّة الاقتصاديّة للمرأة على أنَّها تهديد للسُّلطة التّقليديَّة الذُّكوريَّة داخل الأسرة، ما قد يُؤَدِّي إلى تصاعد العنف، كردّ فعل لاستعادة السَّيطرة، ويُلاحظ بشكل خاص أن بطالة الرّجل تُضعف من سلطته الرَّمزيَّة القائمة على كونه «المُعيل». (Wide, 2016, p.4) ممَّا يدفع ببعض الذّكور إلى استخدام العنف كآليَّة بديلة لفرض الهيمنة والتَّوازن المختل في توزيع الأدوار داخل العلاقة الزوجية.

يُسهم عنف الشَّريك الحميم في إحداث آثار صحِّيَّة ونفسيَّة سلبيَّة عميقة على المرأة، الأمر الذي يُضعف من إنتاجيَّتها ويُعرقل قدرتها على الاستمرار في العمل أو كسب الدَّخل بشكل مستقرّ، ممَّا قد يُؤَدّي إلى عزلتها الاجتماعيَّة وتدهور قدرتها على رعاية نفسها وأطفالها (Loembe, D. N., 2020, p.7)، ما يُفضي في كثير من الحالات إلى حلقة مفرغة من التبعية الاقتصادية والعنف المتجدّد.

وفقا لـ Lindhorst et al., (2007)، غالبا ما تواجه النّساء النَّاجيات من العنف المنزلي أشكالا متعدّدة من الصدمة الاجتماعيَّة، تتجلَّى في اللَّوم المجتمعي، والوصم، والتهميش الاجتماعي، مما يُفضي إلى آثار سلبية مباشرة وغير مباشرة على قدرتهن الاقتصادية (Anczewska, et al. n.d., 253)، أظهرت الدراسات الحديثة نتائج متباينة بشأن العلاقة بين حالة عمل المرأة وتعرضها للعنف المنزلي. فقد توصل (Bhattacharya et al ,2011) إلى أن عمل المرأة يرتبط سلبًا بتعرضها لعنف الزوج، مما يشير إلى أن الانخراط في سوق العمل قد يوفر نوعًا من الحماية. في المقابل، خلص كل من(Cools & kotsadam, 2017; Tandray-Ragoobur, 2020) إلى وجود علاقة إيجابية بين عمل المرأة وتعرضها للعنف المنزلي، وفي السياق ذاته، أوضحت دراسة (Alonso-Borrego & Carrasco, 2017) أن عمل المرأة قد يسهم في زيادة خطر العنف المنزلي فقط في حال كان الزوج عاطلًا عن العمل . (Bedaso, F. J., 2024, p21)

ميزت الأدبيات السابقة (Erten & Keskin, 2018; Hsu, 2017; Eswaran & Malhotra, 2011) بين عدة تفسيرات نظرية مترابطة لفهم دوافع العنف الذي يمارسه الذكور ضد زوجاتهم. وتشير هذه التفسيرات إلى أن الذكور قد يستخدمون العنف كوسيلة للهيمنة والسيطرة على موارد النساء أو لانتزاعها، بما يحقق مصالحهم الخاصة، لا سيما في السياقات التي تكون فيها الخيارات المتاحة للنساء محدودة، مثل الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالطلاق، ففي هذه الحالات، يُوظَّف العنف أو التهديد به كأداة لفرض السيطرة على تخصيص الموارد داخل الأسرة وتحقيق الربع. وفضلًا عن ذلك، يُستخدم العنف أحيانًا كوسيلة دفاعية لإعادة تأكيد الهيمنة الذكورية عندما يشعر الرجل بأن مكانته مهددة .(Gedikli, C., Popli, G., Yilmaz, O., 2023, p.8)

وقد حظيت هذه الفكرة باهتمام واسع ضمن الأدبيات النسوية، التي ترى في العنف أداة بنيوية تُستخدم للحفاظ على هيمنة النظام الأبوي، من خلال الحدّ من وصول النساء إلى الموارد وتقييد أدوارهن ومكانتهن داخل المؤسسات المجتمعية والسياسية والاقتصادية(Gedikli, C., Popli, G., Yilmaz, O., 2023, p.9). ووفقًا لهذا المنظور، يُستخدم العنف ليس فقط كوسيلة فردية للسيطرة، بل كآلية اجتماعية لترسيخ التراتُبية الجندرية وضمان تبعية المرأة.

6. الثقافة الأسرية والمجتمعية ودورها في ترسيخ العلاقة العنيفة:

تحتفظ بعض المجتمعات بتاريخٍ عميق من الهيمنة الذكورية، حيث تنشأ النساء على الطاعة المطلقة لأزواجهن، وتقبّل أدوارهن الخاضعة داخل الأسرة، بل والخضوع لاحقًا لأبنائهن الذكور بعد وفاة الأزواج. ويُعدّ هذا انعكاسًا مباشراً للتقاليد الأبوية المتجذّرة في غالبية الثقافات البشرية، والتي ساهمت بدرجات متفاوتة في تهميش المرأة وإقصائها من مراكز القرار الاجتماعي والأسري. وتُفضي هذه البنى الثقافية إلى جعل العنف المنزلي ظاهرةً شائعة ومقبولة اجتماعيًا في بعض السياقات .(Kaur, M., Kaur, L., 2019, p.152) .أجرت منظمة الصحة العالمية (2020) دراسة واسعة النطاق حول صحة المرأة وعنف الزوج، واستندت إلى بيانات تم جمعها من أكثر من 24000 امرأة في عشر دول مختلفة. وقد كشفت النتائج أن استمرار النساء في علاقات عنيفة يرتبط بعدة عوامل متداخلة، من أبرزها الخوف من فقدان حضانة الأطفال أثناء إجراءات الطلاق. كما تبيّن أن النساء اللائي يعتمدن اقتصاديًا على أزواجهن، أو يفتقرن إلى الدعم الأسري والاجتماعي، يواجهن صعوبة في مغادرة العلاقة بسبب غياب البدائل العملية أو مصادر الدخل. ومن العوامل الأخرى التي تمنع النساء من الانفصال، الخوف من الانتقام من قبل الزوج. إلى جانب ذلك، تبقى بعض النساء في العلاقة بدافع الأمل في تغيير سلوك الزوج .(Loembe, D. N., 2020, p.7)

في حالات النزاع الزواجي والأسري، يُلقي المجتمع غالبًا باللوم حصريًا على المرأة، مُحمّلًا إياها مسؤولية الفشل في بناء أسرة مستقرة، أو في الحفاظ على السلام والتسامح داخل البيئة الأسرية. ونتيجة لذلك، تتردد العديد من النساء في الإبلاغ

عن العنف المنزلي أو رفع دعاوى قضائية ضد أزواجهن خوفًا من الوصم الاجتماعي. ويُضاف إلى ذلك أن ندرة البدائل السكنية المتاحة تدفع الكثير من النساء إلى البقاء في منزل الزوج، رغم ما يواجهنه من عنف، لعدم وجود ملاذ آمن آخر .(Marium, S., 2014, p.43)

كشف جويل وإيمبيت (2018) مدى تأثير إدراك الأفراد لرغبة شركائهم في العلاقة عند اتخاذ قرار الانفصال. إذ أن الأشخاص لا يُقيّمون علاقتهم فقط بناءً على رغباتهم الشخصية، بل يأخذون في الحسبان مدى اعتقادهم بحاجة الشريك لاستمرار العلاقة. وكلما ازداد هذا الإدراك، قلّت احتمالية اتخاذ قرار الانفصال. وتُشير هذه الدراسة أن القرارات المرتبطة بإنهاء علاقة غير مُرضية قد تنطوي على بُعد إيثاري. إلا أن هذا النوع من الإيثار قد يحمل آثارًا مزدوجة؛ فإذا تحسّنت العلاقة لاحقًا، فإن قرار البقاء يكون مبررًا، أما إذا استمرت العلاقة في التدهور، فقد يؤدي ذلك إلى إطالة أمد المعاناة في علاقة غير صحية .(Hager, D. M.,2001)

7. معيقات ولوج المرأة المعنفة منزليا إلى سوق العمل:

رغم الأهمية البالغة لتمكين المرأة اجتماعيًا واقتصاديًا، إلا أن هذا المسار يواجه عدة تحديات متجذرة في البنى الثقافية والاجتماعية. من بين أبرز هذه التحديات:

- تلك المتعلقة بالأعراف الجندرية الراسخة، والتي تفترض بأن المرأة يجب أن تتحمل الجزء الأكبر من أعمال الرعاية المنزلية وتربية الأطفال (Jayachandran, 2021, p.14). ويُعزز هذا التصور من خلال ما يُعرف بـ»أيديولوجية الأمومة المكثفة»، التي تؤكد على امتلاك النساء قدرات فطرية في الرعاية وتدبير شؤون الأسرة (Milkie et al., 2024, p.5) في هذا السياق، يصبح تحقيق التوازن بين المسؤوليات المهنية والأسرية تحديًا جوهريًا.وغالبًا ما تتحمّل النساء عبء التوفيق بين التزاماتهنّ المهنية ومتطلبات الرعاية المنزلية وتربية الأطفال .(El-Turkey, 2021, p.81) ما يعوق المسار التمكيني للمرأة ويحدّ من قدرتها على الاندماج الكامل في سوق العمل أو تقلّد مناصب قيادية، ويُفضي هذا العبء –الأعراف- إلى أوضاع عمل أقل استقرارًا من حيث عدد الساعات، مع حاجة أكبر إلى جداول زمنية

مرنة، وقدرة محدودة على التنقل أو السفر من أجل فرص العمل. هذه القيود البنيوية المرتبطة بالأدوار الاجتماعية تؤثر سلبًا على فرص النساء في الولوج إلى سوق العمل بشكل عادل، وتُقيد إمكانياتهنّ في النجاح المهني، خصوصًا مقارنة بنظرائهنّ من الذكور (Jayachandran, S.,2021, p.14).

- يشكّل القلق المتزايد بشأن التحرش والاعتداء الجنسي، سواء أثناء التنقل أو في أماكن العمل، أحد العوائق البارزة أمام توظيف النساء عمومًا، والنساء المعنّفات منزليًا على وجه الخصوص، لا سيما في السياقات الاجتماعية التي تنتشر فيها هذه الممارسات على نطاق واسع. وفي هذا السياق، قد تُفسَّر رغبة الأُسر، ولا سيما الآباء، في تقييد حرية المرأة على أنها نابعة من الحرص على سلامتها. كما أن بعض الوظائف، خصوصًا غير الرسمية أو الميدانية، يُنظر إليها باعتبارها تنطوي على مخاطر فعلية أو متصورة نتيجة تفاعلات المرأة المحتملة مع الذكور(Jayachandran, S.,2021, p.6)، مما يعزز منطق الحماية الأبوية ويُعمق من التمييز القائم على النوع الاجتماعي.
- يوجد معياران جنسانيان رئيسيان يؤثران في أدوار المرأة الاقتصادية داخل الأسرة والمجتمع، وهما معيار «من يُعدّ المُعيل الرئيسي للأسرة» و»شرعية ممارسة الذكور للعنف ضد زوجاتهم». ورغم اختلاف هذين المعيارين، فإن كليهما يُقيدان فرص المرأة في العمل والاستقلال الاقتصادي. أولًا، يقف معيار استبعاد المرأة من دور المُعيل الرئيسي عائقًا أمام العديد من النساء، فيمنعهن من دخول سوق العمل أو يُسهم في تقليص طموحاتهن نحو وظائف ذات أجر مرتفع. ثانيًا، إن عنف الزوج يُضعف القدرة الوظيفية للمرأة، لا سيما أن النساء اللائي يتعرضن لهذا العنف غالبًا ما يعانين من تدهور في الأداء الوظيفي أو فقدان للعمل بسبب الانعكاسات النفسية والجسدية لهذا العنف.
- وفي بعض الحالات، لا يكون العنف نتيجة التفاوت الاقتصادي، بل كرد فعل على «انتهاك» المرأة للأعراف الاجتماعية التقليدية، كأن تتولى هي دور المُعيل الأساسي في الأسرة (Jayachandran, S.,2021, p.14)، وحتى في ظل معاناة الزوج من ضائقة مالية، واعتماد الأسرة على دخل المرأة بشكل كبير، فإن تولي المرأة لدور اقتصادي

محوري لا يعني بالضرورة تمتعها باستقلال اقتصادي فعلي ضمن العلاقة الزوجية، (Drago, R., Black, D., Wooden, M., 2005, p. 3).

- من بين المعيقات التي تواجهها النساء المعنّفات منزليًا في سعيهن لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، مطالبة بعض أفراد الأسرة الذكور بالتحكم في موارد المرأة، إضافة إلى غياب الفصل الواضح بين عمل المرأة خارج البيت وممتلكات الأسرة. ويُعدّ هذا تحديًا خاصًا للنساء المعنفات منزليا ذوات القوة التفاوضية المحدودة، فحسب De Mel et al. (2009) غالبًا ما يُستحوذ على الموارد المالية الممنوحة للنساء من قبل أفراد آخرين من الأسرة، بما يتماشى مع الأعراف التي تكرّس سلطة الذكور كصنّاع القرار الماليين الرئيسيين. وبالتالي، كثيرًا ما يُتوقع من النساء توجيه دخلِهن إلى أزواجهن للتحكم فيه (Jayachandran, S.,2021, p.10)، ومن بين الاستراتيجيات التي تلجأ إليها بعض النساء في محاولة للحفاظ على قدر من السيطرة على مواردهن المالية، إخفاء جزء من أموالهن عن أزواجهن، إلا أنه قد يؤدي، في حال اكتشافه، إلى تصعيد حدة العنف داخل الأسرة، مما يعمق من هشاشة وضع المرأة ويقوّض محاولاتها للتمكين.
- قد تواجه النساء المُعيلات لأسرهن حواجز تحدّ من فرص تقدمهن المهني، مثل ضعف الوصول إلى الترقيات، وقلة تمثيلهن في مناصب القيادة وصنع القرار، وهذا يمكن أن يعيق تحقيق النمو المهني والاستقلال المالي، ما يدفع بعضهن إلى التردد أو التريث في دخول سوق العمل أو الاستمرار فيه.
- غالبًا ما تتعرض المرأة المُعيلة لأشكال متعددة من التحيز والتمييز القائم على النوع الاجتماعي، سواء في بيئة العمل أو في المجتمع، بل وحتى ضمن محيطها الأسري. وتشمل هذه التحديات عدم المساواة في الأجور، وفرصًا محدودة للترقي الوظيفي، فضلاً عن الصور النمطية السائدة التي تقلل من كفاءتها وتُقوّض دورها كمعيلة للأسرة» ((El-Turkey, E. F., 2021, pp.81-82.

8. التمكين للمرأة المعنفة منزليا:

يُعدّ تمكين ضحايا العنف المنزلي عنصرًا حاسمًا لإعادة اندماجهم الفعّال في

المجتمع. ويتمثل الهدف الجوهري لهذا التمكين في تعزيز احترام الذات وبناء الثقة لدى النساء، بما يمكّنهن من اتخاذ قرارات شخصية مستنيرة تُراعي مصالحهن واحتياجاتهن. ويُعتبر هذا التمكين أداة أساسية في التصدي للعنف الأسري وتجاوز العوائق الثقافية والاجتماعية، التي تحد من مشاركة المرأة المعنفة في سوق العمل، وتحول دون تحقيقها للنجاح المهني والاستقلال الاقتصادي.

تركّز استراتيجيات التمكين على بناء قدرات الأفراد، وتُوجّهنا نحو التفكير من منظور الصحة بدلاً من المرض، والكفاءة بدلاً من العجز، والقوة بدلاً من الضعف. فالمقاربة التمكينية تُعرّف المساعدة بشكل إيجابي، وتُعزز الأمل، وتعتمد على استكشاف القدرات والإمكانات الفردية وتنميتها (Anczewska, et al. n.d., 252) ويتجلّى التمكين بالنسبة للنساء المعنّفات في عدة أبعاد، نراها تنعكس في الجوانب النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية، ممّا يُسهم في تعزيز قدرتهن على استعادة السيطرة على حياتهن وتحقيق الاستقلال والكرامة.

يُعدّ الوصول إلى الفرص الاقتصادية وتحقيق الاستقلال المالي شرطًا جوهريًا للحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وذلك بالتوازي مع جهود إعادة بناء الذات لمعالجة الآثار النفسية والاجتماعية الناجمة عن التعرض للعنف. ويتطلب التمكين الاقتصادي للنساء مواجهة الأعراف والممارسات التمييزية، من خلال التأثير على النظام البيئي المحيط بهنّ (Halimi, G., 2023, p.49).

يمثل التصدي للأعراف والأنماط الجندرية التقليدية عنصرًا محوريًا في تمكين المرأة اجتماعيًا واقتصاديًا، لا سيّما في دورها كمُعيلة. فمناهضة الأدوار الجندرية النمطية وتعزيز قيم المساواة بين الجنسين، إلى جانب رفع الوعي بأهمية مساهمات المرأة الاقتصادية، يسهم في إعادة تشكيل التصورات والمواقف المجتمعية تجاه المرأة. كما يُمثل إشراك الرجال والفتيان كحلفاء وداعمين في مسار التمكين ضرورة أساسية لتحقيق العدالة الجندرية وبناء مجتمع أكثر إنصافًا وتكافؤًا (El-turkey, E. F., 2021, p.80)، مما قد يوفّر للنساء المعنّفات بدائل أفضل، ويمنحهن خيار مغادرة منزل الزوج أثناء النزاعات الزوجية الحادّة. فعلى سبيل المثال، يصبح تهديد

المرأة بإنهاء العلاقة المسيئة أكثر مصداقية حين تكون النساء في المجتمع منخرطات في أنشطة مدرّة للدخل، ويتمتعن بمستويات أجور مرتفعة، الأمر الذي يُسهم في تقليص معدلات العنف الزواجي بشكل ملحوظ (Marium, S., 2014, p.42)، ويتماشى ذلك مع تنبؤات نماذج نظرية الألعاب للعنف المنزلي (The game theoretic models of domestic violence)، التي تفترض أن التعرض للعنف قد يحفز النساء على تحسين أوضاعهن الاقتصادية، وتعزيز قدرتهن التفاوضية داخل الأسرة، بل وقد يدفعهن في نهاية المطاف إلى مغادرة العلاقة المسيئة، خاصة في ظل توفر فرص العمل المناسبة (Gedikli, C., Popli, G., Yilmaz, O., 2023, p.10)، وفي هذا السياق، يُعاد التأكيد على أهمية تعليم المرأة، باعتباره أداة فعالة في تقويض الأعراف الاجتماعية السلبية التي تُسهم في اضطهادها؛ فالنساء المتعلمات يتمتعن بقدرة أكبر على استخدام الموارد التكنولوجية والاجتماعية، ولديهن وعي أعلى بمفاهيم المساواة بين الجنسين والانخراط في الشبكات الاجتماعية. ولذلك، يُظهر التعليم ارتباطا عكسيا بالعنف المنزلي، خصوصا في السياقات المجتمعية التي تكون فيها الظروف مواتية لتمكين النساء .(Marium, S., 2014, p.42)

9. الحماية الاجتماعية

تشير الحماية الاجتماعية إلى مجموعة السياسات المصممة للحد من الفقر والهشاشة ومنعهما طوال دورة الحياة، مما يُسهم في الوقاية من التشرد . (Bierbaum, M., Behrendt, C., Schmitt, V., 2019, p.1) ويمكن تقديم هذه الحماية عبر مجموعة متنوعة من الآليات، بما في ذلك المنافع النقدية أو العينية، والبرامج القائمة على الاشتراك أو غير القائمة عليه، وكذلك البرامج التي تهدف إلى تعزيز رأس المال البشري، والأصول الإنتاجية، وإتاحة فرص العمل (Loewe,Schüring, E. M., 2021, p.1).

وقد أصبح البحث المتعلق بالديناميات الجندرية في سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية، لاسيما فيما يخص التمكين الاقتصادي للنساء، بحثًا متينًا ومتطورًا، خصوصًا فيما يتعلق ببرامج المساعدات الاجتماعية (Cooksona, T. P., Fuentesb, L.,Bitterly, J., 2025, p.2).

مسارات تدخل الحماية الاجتماعية للحد من العنف المنزلي:

تظهر دراسة (Cooksona, T. P., Fuentesb, L.,Bitterly, J., 2025) وجود أربعة مسارات تدخل رئيسية لمكافحة العنف ضد النساء من خلال نظم الحماية الاجتماعية:

- **الدعم الاقتصادي المباشر:** أثبتت برامج التحويلات النقدية ومشاريع العمل مقابل الأجر فعاليتها في الحد من العنف الأسري عبر تخفيف الضغوط الاقتصادية، في حين يُسهم دعم الدخل ومساعدات السكن في تمكين النساء من مغادرة العلاقات العنيفة وتقليل التبعية الاقتصادية.
- **الإجازات الخاصة بالعنف المنزلي:** تُعدّ الإجازات المدفوعة للناجيات من العنف أداة دعم حيوية، تُمكّن النساء من الابتعاد المؤقت عن بيئة العمل بهدف التعافي أو ترتيب أوضاعهن الشخصية. وغالبًا ما تُموّل هذه الإجازات عبر أنظمة التأمين الاجتماعي، مع دعم حكومي في بعض السياقات، كما هو الحال في أستراليا وكندا ونيوزيلندا والفلبين.

تُسهم إجازات الأمومة والأبوة في الوقاية من عنف الزوج، عبر تقليل الضغوط المرتبطة بفقدان الدخل وتوزيع أعباء الرعاية بشكل متوازن. وقد بيّنت دراسة أسترالية أن الإجازة المدفوعة للأمهات تقلل احتمالية التعرّض للعنف بنسبة ٪58 خلال السنة الأولى بعد الولادة.

- **البرامج المرافقة:** تُعدّ نماذج المرافقة، التي تعتمد على دعم مباشر من العاملين المجتمعيين مع الأسر في مجالات الصحة والتغذية والتربية، من الآليات الفعالة لتعزيز الاستجابة للعنف ضد المرأة، خاصة عند دمجها مع التحويلات النقدية وخدمات الدعم. حيث أن تدريب المنفذين على التعرف على العنف وتيسير الإحالة إلى الخدمات، شريطة مراعاة الخصوصيات الثقافية، يُعزّز من فعالية برامج الحماية الاجتماعية.»
- **التنسيق بين القطاعات لتعزيز استجابة شاملة:** يمثل الجمع بين الحوافز المقدمة لأصحاب العقارات-خلال تأجير وحداتهم لضحايا العنف- والمساعدات المالية المرنة، أداة فعالة لحماية النساء من خطر الطرد المرتبط بسلوك المعتدي

(مثل الامتناع عن دفع الإيجار أو إتلاف الممتلكات)، سواء في السكن العمومي أو السكن الخاص.

بعض آليات الحماية الاجتماعية للمرأة المعنفة في الجزائر:

في خطوة مهمة نحو مكافحة العنف المنزلي ضد المرأة أطلقت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة في الجزائر الرقم المجاني 10 26 المخصص لدعم النساء ضحايا العنف الأسري. تأتي هذه المبادرة استجابةً للارتفاع المقلق في عدد حالات العنف، إذ تشير الإحصائيات الحديثة إلى زيادة بنسبة ٪100 في الحالات المُبلغ عنها ما بين عامي 2022 و2023، يهدف هذا الرقم إلى تقديم الدعم النفسي الأساسي والإرشاد القانوني للضحايا. ويُمكّن هذا الخط المجاني النساء من التواصل مع متخصصين مدرّبين لتقديم المساعدة الفورية. وفي حال الضرورة، يمكن توجيه المكالمات إلى تدخل الشرطة أو إحالة إلى مراكز الإيواء الطارئة، لضمان الاستجابة السريعة في الحالات المهدّدة للحياة، يمثل إطلاق هذا الرقم المجاني مبادرة ضرورية تتيح للنساء المعنفات وسيلة آمنة لطلب المساعدة. ومع ذلك، يشدد الخبراء على ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات، خصوصًا فيما يتعلق بتعزيز الدعم النفسي طويل المدى، وتشديد العقوبات القانونية ضد المعتدين، وتغيير العقليات الاجتماعية التي تُطبع مع العنف.

- تعزيز شبكات الدعم الحكومية: لطالما كانت منظمات المجتمع المدني مثل «رابطة وسيلة» و«جمعية SOS نساء في محنة» في طليعة جهود الدعم للنساء المعنفات، ومع إطلاق هذا الرقم الحكومي، أصبح الوصول إلى المساعدة أكثر تنظيمًا وتوفّرًا (Ang., 2025, para.1-2,5).

- قيام المديرية العامة للأسرة وقضايا المرأة والتلاحم الاجتماعي بتنظيم دورات تكوينية في التأهيل قبل الزواج (هواري، إلهام، 2025، فقرة.15،9).

- تجدر الإشارة إلى أنه يمكن إنشاء مؤسسة دار الأمان للرعاية الاجتماعية، والتي يمكنها أن توفر ملجأ لإيواء المرأة المعنَفة وأولادها الصغار، ولعاملات المنازل المعنَفات، على غرار ما هو موجود في بعض الدول العربية كدولة البحرين.

10. الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة:

ترتكز هذه الإستراتيجية على أربعة محاور رئيسية متكاملة:

- **محور الوقاية:**

يركّز على تغيير الثقافة المجتمعية من خلال التوعية والتعليم، والخطاب الديني الذي يدعو إلى السلم وكرامة المرأة ويصحح المفاهيم الخاطئة التي تستخدم لتبرير العنف، وتحليل الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للعنف، وتنقيح القوانين التي تكرّس العنف، واستخدام الإعلام والتكنولوجيا لمكافحته.

- **محور الحماية:**

يهدف إلى تطوير القوانين المناهضة للعنف، وتعزيز تنفيذها عبر آليات تنسيق فعّالة، وتيسير الوصول إلى الخدمات القانونية، وتهيئة بيئة آمنة للنساء للإبلاغ والاستفادة من برامج الحماية.

- **محور التدخلات:**

يتضمن تقديم الدعم الصحي والنفسي للضحايا، وإنشاء مراكز استضافة، وتطوير برامج إعادة تأهيل الجناة، وتوفير مساعدات اقتصادية، وتوسيع نطاق الخدمات المتخصصة (مثل الخطوط الساخنة والاستشارات).

- **محور الملاحقة القانونية:**

يُعنى بتطوير تدابير وقائية منسجمة مع الاتفاقيات الدولية، وتخصيص دوائر قضائية مختصة بالعنف ضد المرأة، مع تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات لتحقيق العدالة السريعة والفعالة (د.م.، 2015، ص ص.20-21).

الخاتمة:

يُعدّ العنف الزوجي ظاهرةً صحيةً عامة بالغة الخطورة تمتد آثارها على الصعيدين الفردي والمجتمعي في مختلف أنحاء العالم.لما ينجر عنها من آثار سلبية على المستويات الجسدية والنفسية والاجتماعية، وحتى الاقتصادية؛ ففي الولايات المتحدة، قُدّر العبء الاقتصادي الإجمالي للعنف الزوجي بنحو 3.6 تريليون دولار أمريكي على مدى

حياة الضحايا، كما تشير البيانات إلى أن تكلفة العنف مدى الحياة لكل ضحية من الإناث تتجاوز 100,000 دولار أمريكي، وتشمل هذه التكاليف: الرعاية الطبية، وخدمات الصحة النفسية، وانخفاض الإنتاجية، بالإضافة إلى نفقات نظام العدالة الجنائية.

علاوة على ذلك، قد يتسبب العنف الزواجي بالنسبة للمرأة العاملة في عواقب وخيمة متعلقة بالعمل مثل: التغيب عن العمل بسبب المرض أو الإصابة أو مشاكل الصحة النفسية؛ وانخفاض ساعات العمل والإنتاجية نتيجة الغياب أو صعوبة التركيز؛ وتدخل الجاني في العمل (مثل التأثير على قدرة الموظف على الوصول إلى العمل أو البقاء فيه)؛ والاستقالات؛ وإنهاء الخدمة.

أمام هذه الآثار العميقة والمتشعبة للعنف المنزلي، تبرز الحاجة الملحة إلى تبني إستراتيجية متعددة المحاور للتصدي للعنف من جذوره عبر تغيير الثقافة المجتمعية وتفكيك البُنى المولّدة له، مع التركيز على العدالة الجندرية، ومكافحة الصور النمطية، وتوفير بيئة داعمة في سوق العمل؛ إذ تُظهر الأدبيات الحديثة أن بيئة العمل تمثل فضاءً واعدًا لتعزيز الحماية الاجتماعية للنساء المعنفات منزليًا، من خلال الاعتماد على سياسات وبروتوكولات محددة للتعامل مع حالات العنف من قبل الزوج مثل: منح إجازات مرنة، وتوفير دعم مباشر من جهة العمل، ضمان الأمن الوظيفي والمرونة. وهو أمر بالغ الأهمية للنساء اللواتي يفكرن في الانفصال عن الزوج العنيف دون أن يخسرن مصدر رزقهن كما ينبغي مراعاة الخصوصية والسرّية، وتعزيز الوصول إلى المعلومات والموارد المتاحة للضحايا من خلال التدريب الجيد للموظفين .والتركيز على توفير خدمات متكاملة لدعم النساء المعنفات وإعادة تأهيل مرتكبي العنف، وكذا ضمان حماية قانونية ومؤسساتية فعالة للنساء المعنفات.

كما يتضح من خلال المعطيات النظرية والدراسات التجريبية أن التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعنفة لا يمكن فصله عن منظومة شاملة للحماية الاجتماعية، فتمكين النساء من الوصول إلى الموارد، والمشاركة الفعلية في صنع القرار، يُعدّ عاملًا وقائيًا حيويًا ضد العنف، وخطوة أساسية نحو إعادة إدماج الضحايا

داخل المجتمع بطريقة تحفظ كرامتهن وتُعزز استقلاليتهن. من خلال توفير سياسات عمومية تُراعي خصوصية النساء المعنفات، من حيث التعليم، والحماية القانونية، والعمل اللائق، والرعاية الصحية والدعم النفسي.

قائمة المراجع:

1. د.م. (2015). الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (2015-2020).تم استرجاعه من:
https://nwm.unescwa.org/sites/default/files/2023-04/Egypt-National-Strategy-for-Combating-VAW-2015-Arabic.pdf
2. عبدي فاطمة. (2023). ماهية العنف: مفهومه، أنواعه، مظاهره، وأهم النظريات المفسرة له. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 24(1)، 29-42.
3. منصور، هالة. (2023).العنف ضد المرأة: دراسة ميدانية عن تأثير الخرس الزوجي على المرأة. حوليات آداب عين الشمس، 51(5)، 1-30.
4. هواري، إلهام. (2025، فبراير). وزارة التضامن تعلن تدابير حازمة لحماية المرأة ومناهضة العنف. تم استرجاعها من: https://www.awras.com/ وزارة-التضامن-تضع-إجراءات-جديدة-لحماي/
5. Anczewska, et al.(n.d.).Empowering women with domestic violence experience. Retrieved from https://files.eric.ed.gov/fulltext/ ED567107.pdf
6. Anderson, J. N.(2015).Effects of Education on Victims of Domestic Violence. Dissertation Doctoral Walden University. Retrieved from https://scholarworks.waldenu.edu/cgi/ viewcontent.cgi? article = 1345 & context = dissertations.
7. Ang.(2025, March, 18).Hausse alarmante des violences conjugales: l'Algérie lance une ligne d'assistance téléphonique gratuite pour les femmes victimes de violences. Retrieved from https://www.

algerianewsgate.com/post/alarming-rise-in-domestic-violence-algeria-launches-toll-free-helpline-for-abused-women.

8. Bedaso, F. J.(2024).Her Job, her Safety? Domestic Violence and Women's Economic Empowerment: Evidence from Ethiopia, GLO Discussion Paper, No. 1436, Global Labor Organization (GLO), Essen.
9. Bierbaum, M., Behrendt, C., Schmitt, V.(2019).Social protection systems for all to prevent homelessness and facilitate access to adequate housing. Retrieved from https://www.un.org/development/desa/dspd/wp-content/uploads/sites/22/2020/01 /55706.pdf
10. Bojaruniec, M.(2023).Is this already violence? defining violence and domestic violence and it's impacts on awareness of the problem. Journal of modern science, 291-307. DOI: doi.org/10.13166/jms/177203
11. Campbell, J.C., Kub, J., Rose, L.(1996).Depression in battered women. Journal of the American Medical Women's Association, 51(3),106-110.
12. Chadha, N.(2019).Why Women Stay In Dysfunctional Relationships. Journal of Emerging Technologies and Innovative Research, 6(5), 603-607.
13. Cooksona, T. P., Fuentesb, L.,Bitterly, J.(2025).Addressing gender-based violence through social protection: a scoping review. Development in Practice, 35(3), 305–320. https://doi.org/10.1080/09614524.2023.2290438
14. DeKeseredy, W. S., Schwartz, M. D.(n.d).Theoretical and Definitional Issues in Violence Against Women. Retrieved from https://us.sagepub.com/sites/default/files/upm-binaries/35614 _Chapter1.pdf
15. Devrie, et al.(2011).Violence against women is strongly associated with suicide attempts: Evidence from the WHO multi-country study on

women's health and domestic violence against women. Social Science & Medicine 73(1), 79-86. DOI:10.1016/ j.socscimed.2011.05.006

16. Drago, R., Black, D., Wooden, M.(2005).Female Breadwinner Families: Their Existence, Persistence and Sources. Journal of Sociology, 41(4), 343-362 .DOI:10.1177/144078 3305058465
17. Ekweonu, C. L.(2020).Newspaper coverage of domestic violence against women during covid 19 lockdown. Journal of Communication and Media Studies, 1(2), 1-14. DOI:10.4 7851/naujocommed.v1i2.85.
18. El-Turkey, E. F.(2021).Social and economic empowerment of women with breadwinners. International Journal of modern Agriculture and environement, 1(1), 79-116.
19. European Institute for Gender Equality.(2023).Understanding Economic Violence against Women The need for harmonised definitions and data in the EU. Retrieved from https://eige.europa.eu/sites/default/files/documents/EIGE_Factsheet_EconomicViolence.pdf.
20. Gedikli, C., Popli, G., Yilmaz, O. (2023) The impact of intimate partner violence on women's labour market outcomes. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2022.106166.
21. Hager, D. M.(2001).He drove me mad. An investigation into the relationship between domestic violence and mental illness. Retrieved from https://files.vine.org.nz/koha-files/Debbie%20Hager.pdf.
22. Jayachandran, S.(2021).Social Norms as a Barrier to Women's Employment in Developing Countries. IMF Economic Review https://doi.org/10.1057/s41308-021-00140-w
23. Kaur, M., Kaur, L.(2019).Domestic violence against women. 4th International conference on new frontiers of engineering management

social science and humanities, India, 151-156.

24. Kaur, R., Garg, S.(2008).Addressing Domestic Violence Against Women: An Unfinished Agenda.Indian J Community Med, 33(2), 73–76. doi: 10.4103/0970-0218.40871

25. Kumar, A., Nizamie, H., Srivastava, N. K.(2013).Violence against women and mental health. Mental Health & Prevention, 1, 4–10. DOI:10.1016/j.mhp.2013.06.002.

26. Loembe, D. N.(2020).Association between women's level of education and their experience of intimate partner violence in Nigeria. Retrieved from https://www.diva-portal.org/ smash/get/diva2:1472860/ FULLTEXT01.pdf

27. Loewe, Schüring, E., M.(2021).Introduction to the Handbook on Social Protection Systems. 1–35. DOI: https://doi. org/10.4337/9781839109119.00011

28. Marium, S.(2014).Women's Level of Education and Its Effect on Domestic Violence in Rural Bangladesh. Journal of Humanities and Social Science 19(5), 40-45. DOI:10.9790/ 0837-19534045.

29. Masaiti, et al.(2022).The Relationship between Spousal Violence and Levels of Education. International Journal of African Higher Education 9(1), 1-20. DOI:10.6017/ijahe.v9i1 .15229. .

30. Milkie, et al.(2024).Who's Doing the Housework and Childcare in America Now? Differential Convergence in 21st-century Gender Gaps in Home Tasks.

31. Modjeska, O.(2013).Battered Woman Syndrome and Intimate Partner Homicide.Retrieved from: https://www.academia.edu/29336521/Battered_Woman_Syndrome_

and_Inti mate_Partner_Homicide.

32. Nachi, K., Messaoudi, K.(2024). Drug abuse and violence against women in Algeria the case of Tebessa province. Journal of Sociology Bulletin of Yerevan University 15(2), 54-66. DOI:10.46991/ BYSU:F/2024.15.1.054.

33. Ofstehage, et al.(2011).Empowering victims of domestic violence. Retrieved from https://rootcause.org/wp-content/uploads/2019/05/ Empowering-Victims-of-Domestic-Violence-Social-Issue-Report.pdf

34. Ward et al.(1995).Explaining some characteristics of battered women a cognitive deconstructionist approach. New Zealand Journal of Psychology, 24(1), 28-36

35. Wide.(2016).Domestic violence characteristics cause and consequence. Retrieved from https://ec.europa.eu/programmes/erasmus-plus/ project-result-content/50448cdf-fbe0-49d0-9c76-fba665ae62ff/O2_ Domestic_Violence_ENG_COMPL.pdf.

36. World health organization.(2024, March, 25).Violence against women. Retrieved from https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/ violence-against-women

الضوابط الأخلاقية في الإسلام ودورها في تفعيل الحماية الاجتماعية للنساء المعنفات منزليًا في الجزائر

د.حساين عويشة

علم الاجتماع.

جامعة محمد بن أحمد وهران 2.

oumelbanet@outlook.fr

ملخص:

تتناول هذه الدراسة إشكالية توظيف الضوابط الأخلاقية الإسلامية في تعزيز الحماية الاجتماعية للنساء ضحايا العنف المنزلي في الجزائر. وقد كشفت الدراسة عن وجود فجوة عميقة بين المنظومة الأخلاقية الإسلامية الأصيلة القائمة على مبادئ الكرامة الإنسانية والعدل والمودة وحفظ النفس، وبين الممارسات الاجتماعية المتأثرة بالموروث الثقافي والعنف الرمزي والتأويلات المغلوطة للنصوص الدينية. وخلصت الدراسة إلى ضرورة التمييز المنهجي بين الضوابط الشرعية والموروث الثقافي من خلال المقاربات المقاصدية والتاريخية والتشاركية، مع استثمار المرجعية الإسلامية في مكافحة ثقافة الصمت وتفعيل دور المؤسسات الدينية في نشر الوعي. وقد اقترحت الدراسة استراتيجيات متكاملة على المستويات المعرفية والمؤسسية والقانونية، تهدف إلى إعادة قراءة النصوص الدينية في سياقها المقاصدي، وتطوير الشراكات بين المؤسسات الدينية والاجتماعية، ومراجعة المنظومة القانونية بما ينسجم مع القيم الإسلامية الأصيلة، مع مواجهة تحديات الهابيتوس الاجتماعي والعنف الرمزي المتجذر في المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الضوابط الأخلاقية الإسلامية، العنف الرمزي، الهابيتوس، الموروث الثقافي،

Abstract:

This study addresses the issue of employing Islamic ethical guidelines to enhance social protection for women victims of domestic violence in Algeria. The research reveals a profound gap between authentic Islamic ethical values based on human dignity, justice, compassion, and preservation of life, and social practices influenced by cultural heritage, symbolic violence, and misinterpretations of religious texts. The study concludes that there is a need for methodological distinction between religious principles and cultural heritage through purposive (Maqasid), historical, and participatory approaches, while utilizing Islamic framework to combat the culture of silence and activating the role of religious institutions in raising awareness. The study proposes integrated strategies at cognitive, institutional, and legal levels, aiming to reinterpret religious texts within their purposive context, develop partnerships between religious and social institutions, and review the legal system in alignment with authentic Islamic values, while confronting the challenges of social habitus and symbolic violence deeply rooted in Algerian society.

Keywords: Islamic ethical guidelines, domestic violencesymbolic violence, habitus, cultural heritage,.

مقدمة

شكلت قضية العنف ضد المرأة تحدياً إنسانياً مستمراً عبر العصور، تتقاطع فيه الأبعاد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والدينية. فرغم التطور الذي شهدته المجتمعات البشرية في مجال حقوق الإنسان، وما تحقق من مكتسبات في ميدان حقوق المرأة، إلا أن ظاهرة العنف المنزلي ضد النساء لا تزال تمثل جرحاً غائراً في جسد الإنسانية، وتحدياً يختبر مدى التزام المجتمعات بقيم العدالة والكرامة الإنسانية.

في خضم هذا الواقع المعقد، يبرز النموذج الإسلامي كمنظومة متكاملة من الضوابط الأخلاقية التي تؤسس لعلاقات أسرية صحية ومتوازنة، وتوفر إطاراً قيمياً وتشريعياً لحماية المرأة من كافة أشكال العنف والإساءة. فقد كرّم الإسلام المرأة ورفع من مكانتها، وأرسى قواعد راسخة للتعامل معها بالمعروف، كما تجلى في قوله تعالى: «وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ» (النساء: 19)، وفي وصية النبي صلى الله عليه وسلم في خطبة الوداع: «استوصوا بالنساء خيراً».

غير أن الفجوة بين النصوص التشريعية الإسلامية من جهة، والممارسات الاجتماعية والثقافية من جهة أخرى، ظلت قائمة في العديد من المجتمعات الإسلامية، ومنها المجتمع الجزائري. فقد تداخلت العادات والتقاليد مع التعاليم الدينية، وشكلت في بعض الأحيان غطاءً لممارسات تتنافى مع جوهر الإسلام وقيمه السامية في احترام المرأة وصون كرامتها. هذا التداخل أدى إلى استمرار أشكال مختلفة من العنف المنزلي ضد النساء، رغم التطور التشريعي والمؤسسي الذي شهدته الجزائر في مجال حماية المرأة.

في هذا السياق، تبرز أهمية البحث في دور الضوابط الأخلاقية الإسلامية في تفعيل الحماية الاجتماعية للنساء المعنفات منزلياً في الجزائر. فهذه الضوابط، إذا ما تم فهمها وتطبيقها بشكل صحيح، يمكن أن تشكل رافعة قوية لتعزيز آليات الحماية الاجتماعية، وردم الفجوة بين النص والتطبيق، والجمع بين الأصالة والمعاصرة في مقاربة هذه القضية الحساسة.

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإطار النظري للضوابط الأخلاقية الإسلامية المتعلقة بحماية المرأة، واستكشاف آليات تفعيلها في السياق الجزائري المعاصر، بما يستجيب للتحديات الراهنة، ويراعي الخصوصية الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري. كما تهدف إلى تقديم رؤية متكاملة تجمع بين المرجعية الإسلامية وآليات الحماية الاجتماعية الحديثة، في إطار يحقق التوازن بين الحفاظ على استقرار الأسرة من جهة، وضمان حقوق المرأة وكرامتها من جهة أخرى.

إن معالجة موضوع العنف المنزلي ضد النساء من منظور الضوابط الأخلاقية

الإسلامية، لا يعني بأي حال من الأحوال التقليل من أهمية المقاربات القانونية والاجتماعية والنفسية الأخرى، بل يهدف إلى إثراء هذه المقاربات، وتوفير إطار مرجعي يتسق مع الهوية الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري، ويعزز فعالية برامج الحماية الاجتماعية للنساء المعنفات.

ومن هنا تنبع الإشكالية المحورية لهذا البحث، والتي يمكن صياغتها في السؤال الآتي:

- **كيف يمكن توظيف الضوابط الأخلاقية الإسلامية لتفعيل آليات الحماية الاجتماعية للنساء المعنفات منزلياً في الجزائر؟**

وتتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدة تساؤلات فرعية، هي:

1. ما هي الضوابط الأخلاقية الإسلامية المتعلقة بالعلاقات الأسرية وحماية المرأة من العنف؟
2. ما هي الفجوات القائمة بين النصوص الشرعية والممارسات الاجتماعية في التعامل مع قضايا العنف المنزلي؟
3. كيف يمكن الاستفادة من المنظومة الأخلاقية الإسلامية في تطوير آليات فعالة للحماية الاجتماعية للنساء المعنفات؟
4. ما هي التحديات التي تواجه تطبيق الضوابط الأخلاقية الإسلامية في مجال حماية المرأة من العنف المنزلي في السياق الجزائري المعاصر؟

تمثل دراسة العلاقة بين الضوابط الأخلاقية الإسلامية وآليات الحماية الاجتماعية للنساء المعنفات في الجزائر ضرورة علمية وعملية ملحة، في ظل استمرار ظاهرة العنف المنزلي رغم التطور التشريعي والمؤسسي. وانطلاقاً من الإشكالية المطروحة حول كيفية توظيف هذه الضوابط لتفعيل منظومة الحماية، يسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والعملية المتمثلة في:

أهداف البحث:

- **علمياً:** التأصيل الشرعي للضوابط الأخلاقية الإسلامية لحماية المرأة، تحليل توافق التشريعات الجزائرية معها، ودراسة العوامل الاجتماعية المؤثرة في تطبيقها.

- **عملياً:** اقتراح آليات لتفعيل هذه الضوابط في منظومة الحماية الاجتماعية، تعزيز الشراكة بين المؤسسات المعنية، ونشر الوعي المجتمعي بالموقف الإسلامي الصحيح.

أما أهمية البحث تتمثل في:

- **نظرياً:** سد فجوة معرفية في الدراسات المتخصصة، تصحيح المفاهيم المغلوطة، والتأصيل المعاصر للنصوص الشرعية.
- **تطبيقياً:** تطوير سياسات وبرامج حماية تراعي خصوصية المجتمع الجزائري، وتعزيز فعالية برامج الحماية القائمة.
- **اجتماعياً:** حماية النساء، تعزيز استقرار الأسرة، والمساهمة في تنمية المجتمع وتطوير الخطاب الديني.

ولتحقيق هذه الغايات، يعتمد البحث منهجية متكاملة تجمع بين الوصف والتحليل والاستقراء والمقارنة والنقد، بما يمكن من فهم عميق للظاهرة وتقديم مقترحات علمية قابلة للتطبيق، تراعي خصوصية المجتمع الجزائري وتستجيب لتحدياته المعاصرة، وتحقق التوازن المنشود بين الحفاظ على استقرار الأسرة وضمان حقوق المرأة وكرامتها.

أولا: الضوابط الأخلاقية الإسلامية وأسسها:

1.المصادر الشرعية (القرآن، السنة، المقاصد):

تمثل الضوابط الأخلاقية الإسلامية منظومة متكاملة من القيم والمبادئ التي تؤسس لعلاقات أسرية صحية ومتوازنة. وتستمد هذه الضوابط شرعيتها من المصادر الأساسية للتشريع الإسلامي، حيث يُعد القرآن الكريم المصدر الأول والأساسي لهذه الضوابط، كما يتجلى في قوله تعالى: «وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ» (النساء: 19). هذه الآية تؤسس لقاعدة أخلاقية واضحة تُلزم الزوج بالمعاملة الحسنة والعشرة بالمعروف، وتمنع أي شكل من أشكال العنف أو الإساءة. وقد أجمع المفسرون على أن المعاشرة بالمعروف تتضمن حسن الصحبة وطيب المعاملة وكف الأذى، وهذا يتنافى مع أي شكل من أشكال العنف الجسدي أو النفسي أو أي نوع من أنواع العنف. يقول ابن كثير

في تفسيره لهذه الآية: «أي طيبوا أقوالكم لهن، وحسنوا أفعالكم وهيئاتكم بحسب قدرتكم، كما تحب ذلك منها، فافعل أنت بها مثله» (ابن كثير، 1999). ويقول القرطبي: «أي خالقوهن بإحسان المصاحبة وحسن المشاركة» (القرطبي، 1964).

ومن الآيات المهمة أيضاً قوله تعالى: «وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ» (البقرة: 228)، التي تؤكد على مبدأ التكافؤ في الحقوق والواجبات بين الزوجين.

وتأتي السنة النبوية الشريفة لتعزز هذه المبادئ وتوضحها، من خلال قوله صلى الله عليه وسلم: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي»، الذي يربط بين خيرية الإنسان وبين حسن معاملته لأسرته، مما يجعل من الإحسان للأهل معياراً للفضل والتقوى. كما أكد النبي صلى الله عليه وسلم على هذا المعنى في قوله: «اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا»، وهي وصية جامعة بحسن معاملة النساء والرفق بهن. وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم قدوة عملية في ذلك، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: «مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَادِماً لَهُ قَطُّ، وَلَا امْرَأَةً»، وفي هذا دلالة واضحة على رفض العنف ضد المرأة. ويؤكد الشيخ محمد الغزالي أن ضرب النساء لا يليق بمكارم الأخلاق التي جاء بها الإسلام، ويقول: «الرجل الكريم لا يضرب المرأة، والضرب شعار النفوس الخسيسة وأصحاب الطباع الغليظة» (الغزالي، 2005).

تنطلق الضوابط الأخلاقية الإسلامية من مقاصد الشريعة الإسلامية الكبرى التي تهدف إلى حفظ كرامة الإنسان وتحقيق العدالة ومنع الظلم. فحماية المرأة من العنف تحقق مقصد حفظ النفس من خلال منع الإيذاء الجسدي، الذي هو من الضروريات الخمس التي جاءت الشريعة لحفظها. يقول الدكتور أحمد الريسوني: «إن حفظ النفس لا يقتصر على منع القتل فحسب، بل يشمل منع كل أشكال الاعتداء والإيذاء الجسدي، ومنع كل ما يؤدي إلى الهلاك أو الضرر» (الريسوني، 2013). وتحريم العنف النفسي والإهانة والتحقير يحقق مقصد حفظ العرض، الذي يعني صيانة كرامة الإنسان وسمعته من الانتهاك. يقول الدكتور عبد المجيد النجار: «إن حفظ العرض يتضمن حفظ كرامة الإنسان وسمعته وشرفه، وهو ما يتعارض مع كل أشكال الإهانة والتحقير والإيذاء النفسي» (النجار، 2008)، كما أن تحريم العنف الاقتصادي يحقق

مقصد حفظ المال، من خلال صيانة حق المرأة في التملك والتصرف في مالها، ومنع الاعتداء عليه. يقول الدكتور نور الدين الخادمي: «إن حفظ المال يقتضي منع كل صور الاعتداء عليه، سواء بالغصب أو السرقة أو الاستيلاء أو الإكراه، وهذا يشمل مال المرأة كما يشمل مال الرجل» (الخادمي، 2010).

كما أن توفير بيئة أسرية آمنة ومستقرة يساهم في سلامة العقل والصحة النفسية، مما يحقق مقصد حفظ العقل. يقول الدكتور جاسر عودة: «إن حفظ العقل لا يقتصر على منع المسكرات فحسب، بل يشمل توفير البيئة المناسبة للصحة النفسية والعقلية، وهو ما يتعارض مع العنف بكافة أشكاله» (عودة، 2012).

ويعد استقرار الأسرة ووقايتها من التفكك الناتج عن العنف مقصدا من مقاصد الشريعة وهو مقصد حفظ النسل، من خلال توفير البيئة المناسبة لتربية الأبناء وتنشئتهم تنشئة سليمة. يقول الدكتور محمد الزحيلي: «إن حفظ النسل لا يقتصر على منع الزنا فحسب، بل يشمل كل ما يؤدي إلى استقرار الأسرة وسلامتها، وهو ما يتعارض مع العنف الأسري بكافة صوره» (الزحيلي، 2009).

وبهذا يتضح أن تحريم العنف ضد المرأة في الإسلام ليس مجرد حكم جزئي، بل هو جزء من منظومة متكاملة تهدف إلى تحقيق مقاصد الشريعة الكبرى، وإقامة مجتمع قائم على العدل والإحسان والرحمة.

2 -القواعد الفقهية المتعلقة بحماية المرأة

تستند منظومة حماية المرأة في الإسلام إلى مجموعة من القواعد الفقهية المهمة، أبرزها قاعدة «لا ضرر ولا ضرار» التي تمنع إيقاع أي ضرر بالآخرين، سواء كان مادياً أو معنوياً. وقد استدل الفقهاء بهذه القاعدة على تحريم الضرب المبرح والإهانة والتحقير (الزحيلي، 2006). كما أن قاعدة «دفع المفاسد مقدم على جلب المصالح» تؤسس لأولوية حماية المرأة من العنف على أي مصلحة أخرى (ابن نجيم، 1999). وتأتي قاعدة «الضرر يُزال» لتوجب إزالة الضرر الواقع على المرأة، سواء كان ذلك من خلال التدخل القضائي أو الاجتماعي (السيوطي، 1990). وتسمح قاعدة «العادة محكمة» بتطور

مفهوم الحماية وفق تطور المجتمعات، من خلال تحديد مفهوم العنف والإساءة وفق العرف السائد (الزرقا، 1989).

يتمحور جوهر الضوابط الأخلاقية الإسلامية حول تحريم العنف بكافة أشكاله ضد المرأة، سواء كان عنفاً جسدياً أو نفسياً أو اقتصادياً. فالإسلام يمنع منعاً باتاً الإيذاء البدني للمرأة، ويرفض الإهانة والتحقير والإكراه النفسي، لقوله تعالى في سورة النساء «:﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 19]، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الإيذاء النفسي للمرأة بشكل صريح، فقال: «لَا يَفْرَكْ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ» (مسلم). وفي هذا توجيه نبوي كريم بعدم اتخاذ عيوب المرأة سبباً لإيذائها أو إهانتها أو تحقيرها.

كما حذر الإسلام من احتقار المرأة أو الإساءة إليها لفظياً، فقال: «مَا أَكْرَمَهُنَّ إِلَّا كَرِيمٌ، وَمَا أَهَانَهُنَّ إِلَّا لَئِيمٌ» (ابن عساكر،1998). وفي هذا دلالة واضحة على أن الكرامة والإحسان هما أساس التعامل مع المرأة في الإسلام، وأن إهانتها وتحقيرها من صفات اللئام.

وقد أكدت الدكتورة سعاد صالح، أستاذة الفقه المقارن، أن العنف النفسي ضد المرأة محرم شرعاً، وأنه قد يكون أشد إيذاءً من العنف الجسدي، لأنه يترك آثاراً نفسية عميقة قد تستمر طويلاً (صالح، 2010).

ويحرم الاستيلاء على مالها أو منعها من التصرف في ممتلكاتها. وقد جاء هذا التحريم صريحاً في القرآن والسنة، وتتعدد الأدلة الشرعية على تحريم هذا النوع من العنف، ومنها:

قول الله تعالى: «وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا» (النساء: 4). وفي هذه الآية دلالة واضحة على وجوب إعطاء المرأة مهرها كاملاً، وعدم جواز أخذ شيء منه إلا برضاها واختيارها، مما يؤكد استقلالية ذمتها المالية وحرمة الاعتداء عليها. يقول الإمام الزمخشري في تفسير هذه الآية: «والنحلة: العطية عن طيب نفس، وذلك أنّ الله جعل الصداق حقاً واجباً للنساء على

الرجال، وحكماً محتوماً غير متهاون فيه» (الزمخشري، 1987).

ويقول الله تعالى: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ» (البقرة: 188). وهذا نهي عام عن أكل أموال الناس بالباطل، وهو يشمل أموال النساء، سواء كن زوجات أو بنات أو أخوات. وقد أكد النبي صلى الله عليه وسلم على حرمة أكل مال المرأة بغير حق، فقال: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا» (البخاري ومسلم). وهذا الحديث يؤسس لمبدأ عام في حرمة الاعتداء على الأموال، ويشمل ذلك أموال النساء.

كما أقر الإسلام مبدأ استقلال الذمة المالية للمرأة، فلها حق التملك والتصرف في مالها كما تشاء، دون تدخل من زوج أو أب أو أخ، طالما كان تصرفها رشيداً. يقول الدكتور يوسف القرضاوي: «من المقرر في الشريعة الإسلامية استقلال ذمة المرأة المالية عن ذمة الرجل، سواء كان أباً أو زوجاً أو أخاً أو ابناً، فلها الحق في أن تمتلك وتبيع وتشتري وتهب وتوصي وتتصدق، مثلها مثل الرجل سواء بسواء» (القرضاوي، 2007).

ويرى الدكتور محمد رأفت عثمان أن من صور العنف الاقتصادي المحرمة: إجبار المرأة على العمل واستغلال دخلها، وحرمانها من النفقة الواجبة لها، وإجبارها على التنازل عن حقوقها المالية في الميراث، والاستيلاء على ممتلكاتها الخاصة (عثمان، 2015).

ومن الضروري تصحيح مفهوم القوامة الذي أساء فهمه الكثيرون، فالقوامة في الإسلام تعني الرعاية والمسؤولية والإنفاق، وليست التسلط أو السيطرة أو الإكراه. قال تعالى: «الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ» (النساء: 34). وهذه الآية تربط القوامة بالإنفاق والرعاية، مما يعني أنها مسؤولية وليست سلطة مطلقة. فالقوامة في حقيقتها هي حماية وصيانة، وقيادة تشاورية في إطار الشورى والتراضي، وليست الاستبداد بالرأي (الزحيلي، 2006). وقد أكد المفسرون المعاصرون أن سياق آية القوامة يجب أن يُفهم في ضوء آيات أخرى تؤكد على المعاشرة بالمعروف والإحسان والرحمة (ابن عاشور، 1984).

وضع الإسلام ضوابط أخلاقية مهمة لحل النزاعات الأسرية، تتمثل في التدرج في

الإصلاح، بدءاً بالوعظ، ثم الهجر، ثم التحكيم، دون اللجوء إلى العنف (القرطبي، 1964). كما أقر مبدأ الوساطة والتحكيم من خلال الحكمين من أهل الزوجين، للوصول إلى حل عادل (ابن كثير، 1999). وأعطى الإسلام للمرأة حق طلب الخلع إذا تضررت من استمرار العلاقة الزوجية (ابن رشد، 2004)، كما أقر الفقهاء مبدأ التعويض عن الضرر الواقع على المرأة نتيجة العنف أو سوء المعاملة (الشاطبي، 1997). وتضمن هذه الضوابط حق المرأة في المطالبة بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن العنف، سواء من خلال النفقة في حال الطلاق، أو التعويض المالي عن الضرر النفسي والجسدي.

تشكل هذه المنظومة المتكاملة من الضوابط الأخلاقية الإسلامية إطاراً شاملاً لحماية المرأة من العنف، وضمان حقوقها الشرعية، وتحقيق العدالة والكرامة لها. وهي تؤكد على أن الإسلام يرفض بشكل قاطع أي شكل من أشكال العنف ضد المرأة، ويعده مخالفة صريحة لمقاصد الشريعة وقواعدها الأخلاقية.

ثانيا: واقع العنف الأسري في المجتمع الجزائري

-1الحقل الديني والصراع على تفسير النصوص المتعلقة بالمرأة

يشكل الحقل الديني في الجزائر ساحة صراع رمزي مستمر حول السلطة التأويلية للنصوص الدينية، خاصة تلك المتعلقة بالمرأة والأسرة. ويمكن تحليل هذا الصراع من خلال مفهوم «الحقل» الذي طوره عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو، حيث يتنافس الفاعلون على امتلاك «رأس المال الرمزي» الذي يخولهم شرعية التفسير والتوجيه (بورديو، 1994، ص. 45-47).

تعدد الفواعل في المشهد الديني الجزائري بصورة تعكس التنوع المجتمعي والتحولات التاريخية التي مرت بها البلاد. فمن ناحية، تتولى المؤسسات الرسمية ممثلة في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والمجلس الإسلامي الأعلى إدارة الخطاب الديني الرسمي، حيث تسعى إلى تبني خطاب يجمع بين الأصالة والمعاصرة، ومن ناحية أخرى، تنشط على الساحة تيارات دينية متنوعة تتراوح بين الاتجاهات المحافظة والتوجهات الإصلاحية، إضافة إلى تيارات وسطية تحاول إيجاد مساحة لها في هذا المشهد المتنوع

(مزياني، 2018، ص. 112-115).

ومن خلال ما سبق يمكن تحليل العلاقة بين التفسيرات الدينية والممارسات الاجتماعية «للعنف الرمزي» الذي طوره بورديو فقد أظهرت الدراسات الميدانية كيف تترسخ بعض التفسيرات للنصوص الدينية في البنية الاجتماعية والثقافية عبر الزمن، لتصبح جزءاً من المنظومة التقليدية والأعراف الاجتماعية. وفي هذا السياق، يمكن فهم كيف يتم إضفاء طابع القداسة على تأويلات بشرية، مما يؤدي إلى تشكيل أنماط سلوكية معينة (بورديو، 1994، ص. 110-112).

بينما تشير الدراسات السوسيولوجية الحديثة إلى أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع الجزائري، خاصة ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة ودخولها سوق العمل، قد أثرت على بنية الحقل الديني نفسه. فقد أدت هذه التحولات إلى ظهور فاعلات جديدات من النساء المتخصصات في الدراسات الإسلامية، اللواتي يقدمن مقاربات جديدة لتفسير النصوص الدينية المتعلقة بالمرأة (لكحل، 2022، ص. 215-218).

فيظل الحقل الديني في الجزائر محل تفاعل بين مختلف القراءات والتفسيرات، مما يعكس التنوع الثقافي والفكري للمجتمع الجزائري. وتبرز أهمية المقاربة التعددية في فهم هذا الحقل، بعيداً عن التصنيفات الثنائية المبسطة. كما تظهر أهمية الحوار بين مختلف المقاربات التفسيرية، من أجل بناء خطاب ديني متجدد يستجيب لتحديات العصر، ويساهم في تعزيز قيم العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية.

-2الهابيتوس والعنف المستبطن

يعد مفهوم «الهابيتوس» (Habitus) في نظرية بورديو مدخلاً مهماً لفهم استمرارية العنف الأسري في المجتمع الجزائري وتجذره. فالهابيتوس، باعتباره نسقاً من الاستعدادات المكتسبة والدائمة التي تتشكل عبر التنشئة الاجتماعية، يفسر كيف يتم استبطان العنف وإعادة إنتاجه كممارسة اجتماعية «طبيعية» (زهية، 2021).

كشفت العديد من الدراسات الميدانية في المجتمع الجزائري خصوصا والمجتمع

العربي عموما عن آليات تشكل هابيتوس العنف الأسري منذ مراحل التنشئة الأولى. فقد أظهرت أن الأطفال الذين يشهدون مظاهر العنف الأسري في أسرهم يميلون إلى استبطان هذه الممارسات واعتبارها جزءاً من الحياة الأسرية الطبيعية، وأشاروا ان نسب كبيرة من الرجال الذين يمارسون العنف ضد زوجاتهم قد شهدوا ممارسات مماثلة في أسرهم الأصلية، مما يعكس انتقال هابيتوس العنف عبر الأجيال، وهو انتقال لا يقتصر على تقليد السلوكيات فحسب، بل يشمل أيضاً تبني منظومة من التصورات والقيم التي تبرر العنف وتضفي عليه طابعاً من المشروعية الاجتماعية، تدعمه أحياناً مجموعة من الأمثال الشعبية المتداولة التي تكرّس الهيمنة الذكورية وتبرّر العنف ضد المرأة، رغم أنها لا تمتّ بصلة إلى التعاليم الدينية الصحيحة.

ويمكن فهم العنف المستبطن بوصفه شكلاً من أشكال «العنف الرمزي» الذي تحدث عنه بورديو، حيث تتواطأ الضحية مع المعتدي في إنتاج العلاقة القهرية، من خلال قبولها للتصورات والمعايير التي تبرر خضوعها. وقد أكدت دراسة ميدانية أجريت في منطقة القبائل أن 53% من النساء المعنفات يعتقدن أن «الزوج له الحق في تأديب زوجته إذا قصرت في واجباتها»، مما يعكس استبطان المرأة نفسها لمنطق العنف ومشروعيته. (لوناس، 2020).

تتجلى آليات إعادة إنتاج هابيتوس العنف في الممارسات اليومية داخل الأسرة الجزائرية، بدءاً من التمييز في التنشئة بين الذكور والإناث. فالتربية التقليدية تميل إلى تعزيز قيم الهيمنة والسيطرة لدى الذكور، مقابل الطاعة والخضوع لدى الإناث، مما يهيئ الأرضية لعلاقات غير متكافئة داخل الأسرة فالنظرة الدونية والقيمة المنحطة والخاطئة المتجذرة في الثقافة الشعبية تأتي في مقدمة الأسباب التي ساعدت في تنامي ظاهرة العنف ضد المرأة وانتشارها وذلك لما يرتبط بهذه الثقافة من تمييز سلبي قادر على أن ينتج امرأة مستسلمة خاضعة يمكن أن يمارس عليها العنف، وتقوم على انتاج نضام تهميشي تمييزي ينتج الهيمنة والسلطة ويحرص على اعادة انتاجها عبر قنوات التنشئة الاجتماعية (حطاب، درويش،2022).

وقد لاحظ بعض الباحثين أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع

الجزائري المعاصر تؤدي إلى «صراع الهابيتوسات»، حيث يتنازع هابيتوس تقليدي يبرر العنف الأسري، وهابيتوس حداثي يرفضه ويعتبره انتهاكاً لحقوق الإنسان. وتظهر هذه الصراعات بشكل أوضح في الأوساط الحضرية والفئات المتعلمة، حيث تتعرض البنى التقليدية لمساءلة مستمرة.

تُظهر المبادرات المجتمعية لمناهضة العنف الأسري في الجزائر إلى أن تغيير هابيتوس العنف يتطلب استراتيجية شاملة تستهدف إعادة تشكيل المنظومة القيمية والتصورية، وليس فقط التركيز على الجوانب القانونية والعقابية. وقد نجحت بعض التجارب التي اعتمدت مقاربة تشاركية تستهدف إشراك الرجال والنساء معاً في إعادة التفكير في العلاقات الأسرية من منظور يجمع بين القيم الدينية الأصيلة والحقوق الإنسانية (سعدي، 2021).

-3العنف الرمزي وإضفاء الشرعية على العنف الأسري

يعتبر مفهوم «العنف الرمزي» من أهم المفاهيم التي قدمها بيير بورديو لفهم آليات الهيمنة الاجتماعية. ويتجلى هذا المفهوم بوضوح في سياق العنف الأسري بالمجتمع الجزائري، حيث تُستخدم أنظمة رمزية متنوعة لإضفاء الشرعية على ممارسات العنف وجعلها مقبولة اجتماعياً، بل وضرورية أحياناً (بورديو، 2009).

تكشف نتائج دراسة أجراها بعض الباحثين أن الخطاب الديني في المجتمع الجزائري يشهد تداخلاً مع أنماط متعددة من التمثل الاجتماعي، ما يجعله عرضة للتوظيف الانتقائي في سياقات تبريرية لممارسات تتعارض مع القيم الدينية الجوهرية. وقد أظهرت الدراسة، التي اعتمدت على تحليل عينات ميدانية متعددة من الشباب في الجزائر، أن عدداً كبيراً من الأفراد يميلون إلى طلب الفتوى أو تأويل النصوص الدينية بشكل يخدم مواقفهم المسبقة، بما في ذلك تبرير السيطرة الذكورية أو فرض الطاعة الأسرية. وهذا يشير إلى أن العنف الرمزي داخل الأسرة الجزائرية لا يُمارس فحسب من خلال اللغة أو التصورات، بل يمتد ليشمل آليات دينية مغلوطة تُستعمل لإضفاء المشروعية على الهيمنة الذكورية، ما يعزز من استمرار هابيتوس القمع والتفاوت الجندري في الفضاء الأسري. (المستاري ونوار ومجاهدي،2022).

ويُعد التنميط الاجتماعي أحد أبرز تجليات العنف الرمزي ضد المرأة، حيث تُختزل أدوارها في حدود الطاعة والرعاية، بينما يُرسَّخ في وعيها الجمعي أن الخضوع للسلطة الذكورية فضيلة دينية. وتؤدي هذه التصورات إلى قبول غير واعٍ للتمييز وعدم المساواة، مما يسهم في إعادة إنتاج البنية الاجتماعية غير المتكافئة داخل الأسرة والمجتمع.

4-الخلط بين الموروث الثقافي والضوابط الشرعية

يشكل الخلط بين الموروث الثقافي والضوابط الشرعية ظاهرة بارزة في المجتمع الجزائري، حيث يتم إضفاء صبغة دينية على ممارسات وتقاليد هي في أصلها نتاج سياقات اجتماعية وتاريخية محددة. ويؤكد الباحث بن عمارة أن هذا الخلط يمثل آلية محورية لإضفاء القداسة على الموروث الثقافي، وبالتالي حمايته من النقد والمساءلة. (بن عمارة ،2019).

تبرز هذه الظاهرة بوضوح في قضايا مثل «الضرب التأديبي» للزوجة، حيث كشفت دراسة تحليلية للخطاب الشعبي أن العديد من المقولات المتداولة مثل «العصا لمن عصى» و«المرأة كالزيتونة لا تلين إلا بالضرب» يتم تداولها على أنها «حكمة شرعية»، رغم تعارضها الواضح مع روح التشريع الإسلامي القائم على الرحمة والمودة (مسعودي، 2020).

وفي هذا السياق، تشير الدراسة التي قام بها المكي إلى أن الخلط بين العادات والتقاليد من جهة، والضوابط الشرعية من جهة أخرى، يتجلى بوضوح في مفهوم «الشرف» وارتباطه بسلوك المرأة. فبينما يرتبط مفهوم الشرف في الإسلام بقيم أخلاقية عامة تشمل الرجل والمرأة على حد سواء، نجد أن المفهوم الثقافي السائد يحصر الشرف في سلوك المرأة فقط، مما يبرر ممارسة أشكال مختلفة من الرقابة والقمع باسم «حماية الشرف». (المكي، 2022).

كما لوحظ أن آلية الخلط هذه تعمل في اتجاهين: فمن ناحية، يتم إضفاء صبغة دينية على ممارسات ثقافية قمعية لتأمين قبولها؛ ومن ناحية أخرى، يتم تهميش النصوص والمبادئ الدينية التي تؤكد على العدالة والمساواة بوصفها «غير واقعية»

أو «مثالية». وهذا ما يفسر التناقض الصارخ بين الخطاب الديني المثالي والممارسات الاجتماعية الفعلية. بالطبع، إليك إعادة صياغة الفقرة بإزاحة اسم الباحث إلى نهاية النص:

لوحظ أن آلية الخلط بين الديني والثقافي تعمل في اتجاهين: فمن ناحية، يتم إضفاء صبغة دينية على ممارسات ثقافية قمعية لتأمين قبولها؛ ومن ناحية أخرى، يتم تهميش النصوص والمبادئ الدينية التي تؤكد على العدالة والمساواة بوصفها «غير واقعية» أو «مثالية». وهذا ما يفسر التناقض الصارخ بين الخطاب الديني المثالي والممارسات الاجتماعية الفعلية (لعروسي، 2021).

-5آليات تبرير العنف والسيطرة من خلال الخطاب الديني المحرف

يتخذ تحريف الخطاب الديني لتبرير العنف والسيطرة أشكالاً متعددة في المجتمع الجزائري، ويمكن رصد عدة آليات رئيسية في هذا السياق:

- أولاً، الاجتزاء والانتقائية في التعامل مع النصوص الدينية، حيث يتم اقتطاع النصوص من سياقها العام وتوظيفها بشكل يخدم منطق الهيمنة. فعلى سبيل المثال، تشير دراسة تحليلية للخطاب الديني الشعبي إلى أن مفهوم «القوامة» يتم تفسيره غالباً بمعنى «السلطة المطلقة»، مع تجاهل كامل للسياق القرآني الذي يربط القوامة بالمسؤولية والإنفاق، وليس بالتسلط والقهر (عيساوي، 2019).
- ثانياً، تضخيم النصوص التي يمكن تأويلها بما يدعم السلطة الذكورية، مقابل تهميش النصوص الأخرى التي تؤكد على المساواة والعدالة.
- ثالثاً، الاعتماد على الإسرائيليات والروايات الضعيفة لتدعيم الخطاب المحافظ، خاصة فيما يتعلق بقضايا المرأة. وقد رصدت دراسة لربيعي انتشار العديد من الروايات غير الصحيحة في الخطاب الديني الشعبي، مثل حديث «خلقت المرأة من ضلع أعوج» الذي يتم توظيفه لتبرير دونية المرأة، رغم أن العديد من علماء الحديث قد ضعفوه أو أشاروا إلى ضرورة فهمه في سياقه. (ربيعي،2021)
- رابعاً، تبني تفسيرات متشددة للنصوص الدينية، تتجاهل مقاصد الشريعة العامة وقيمها الإنسانية، يؤدي إلى تكريس الهيمنة الذكورية وتبرير العنف، من خلال

التركيز على ظاهر النص وتجاهل السياق التاريخي والاجتماعي. وتلعب التيارات السلفية المتشددة دوراً كبيراً في نشر هذا النمط من التفسير (بوزيان، 2022)

إن هذا النوع من العنف الرمزي يكتسب فعاليته القصوى عندما يصبح «لا مرئي» حتى بالنسبة للضحايا، الذين يتبنون وجهة نظر المهيمن ويطبقونها على علاقاتهم الاجتماعية، بما في ذلك العلاقات التي تخضعهم للهيمنة. وهذا ما يفسر مقاومة بعض النساء لمحاولات التغيير الاجتماعي التي تستهدف تحررهن من العنف. (بوعزيز، 2020).

فمواجهة العنف الرمزي يتطلب، عملاً ثقافياً ومعرفياً عميقاً يستهدف تفكيك آليات إضفاء الشرعية على العنف، من خلال إعادة قراءة التراث الديني بمنهجية نقدية، وكشف التحريفات والاجتزاءات التي تعرضت لها النصوص، مع التأكيد على القيم الدينية الأصيلة المتمثلة في العدالة والمساواة الإنسانية والكرامة. (مختار، 2023).

ثالثا-آليات تفعيل الضوابط الأخلاقية الإسلامية في منظومة الحماية الاجتماعية

تعاني المجتمعات العربية عموماً والمجتمع الجزائري خصوصاً من تناقض صارخ بين المثل الدينية العليا التي تؤكد على كرامة الإنسان وحرمته، وبين واقع اجتماعي يشهد أشكالاً متعددة من العنف الأسري، خاصة ضد المرأة. وتكشف المقاربة البورديوية عن دور العنف الرمزي في إضفاء الشرعية على هذه الممارسات من خلال توظيف محرف للخطاب الديني. ولتفعيل آليات متكاملة للضوابط الأخلاقية الإسلامية في منظومة الحماية الاجتماعية، يجب العمل على ثلاثة مستويات رئيسية: المعرفي والمؤسسي والقانوني.

-1المستوى المعرفي: تصحيح المفاهيم وإعادة تشكيل الهابيتوس

يشكل المستوى المعرفي القاعدة الأساسية لأي تغيير مجتمعي، فالتصورات والقناعات هي التي توجه السلوك وتحدد أنماط العلاقات. ومن هذا المنطلق، فإن تصحيح المفاهيم المغلوطة وإعادة تشكيل هابيتوس جديد يستند إلى القيم الإسلامية الأصيلة يمثل الخطوة الأولى نحو مجتمع أكثر عدالة وإنصافاً.

1-1استراتيجيات مواجهة العنف الرمزي من خلال الخطاب الديني المستنير

تتطلب مواجهة العنف الرمزي استراتيجيات متعددة تستهدف تفكيك آليات إضفاء الشرعية على العنف وإعادة بناء خطاب ديني مستنير يؤكد على قيم العدالة والمساواة الإنسانية. ويمكن تحديد عدة استراتيجيات في هذا السياق:

1-1-1: إعادة قراءة النصوص الدينية في سياقها المقاصدي

تشكل إعادة قراءة النصوص الدينية المتعلقة بالمرأة والأسرة في ضوء سياق مقاصد الشريعة العامة خطوة أساسية لتصحيح التفسيرات المحرفة. وقد قدمت العديد من الدراسات الحديثة قراءات تجديدية لمفاهيم أساسية مثل «القوامة» و«الدرجة» و«التأديب»، تبين أن التفسيرات التقليدية لهذه المفاهيم قد تأثرت بالسياق الثقافي والاجتماعي للمفسرين، وابتعدت عن روح النص القرآني ومقاصده (كريم، 2020).

فعلى سبيل المثال، أظهرت دراسة الباحثة عائشة المري أن مفهوم «القوامة» في القرآن الكريم يرتبط بالمسؤولية والرعاية والإنفاق، وليس بالسلطة المطلقة أو التسلط، وأن سياق الآية يربط القوامة بالإنفاق المالي، وليس بتفوق جوهري للرجل على المرأة. (عائشة، 2018)

1-1-2: تطوير خطاب ديني يبرز القيم الإسلامية في معاملة المرأة

يتطلب تجاوز العنف الرمزي تطوير خطاب ديني متوازن يبرز القيم الإسلامية الأصيلة في معاملة المرأة، ويستند إلى النصوص الصحيحة والصريحة. فالقرآن الكريم والسنة النبوية يزخران بنصوص تؤكد على كرامة المرأة وحقوقها، وتحض على حسن معاملتها، مثل قوله تعالى: «وعاشروهن بالمعروف» (النساء: 19)، وقوله صلى الله عليه وسلم: «خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي» (رواه الترمذي).

1-1-3: التمييز الواضح بين الموروث الثقافي والضوابط الشرعية

من الأهمية بمكان تطوير خطاب نقدي يميز بوضوح بين الموروث الثقافي والضوابط الشرعية، ويكشف عن التداخل والخلط الذي حدث بينهما عبر التاريخ. فالعديد من الممارسات التي تبرر باسم الدين، مثل حرمان المرأة من التعليم أو العمل، أو إجبارها

على الزواج، أو تقييد حريتها في الحركة، تستند في الواقع إلى أعراف وتقاليد اجتماعية لا علاقة لها بالتشريع الإسلامي الأصيل.

1-1-4: توظيف وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي لنشر الخطاب الديني المستنير

تلعب وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي دوراً محورياً في تشكيل الوعي المجتمعي، ومن ثم فإن توظيفها لنشر الخطاب الديني المستنير يمثل استراتيجية فعالة لمواجهة العنف الرمزي. وقد أظهرت تجربة برنامج «فقه الأسرة» الذي تبثه القناة الجزائرية الثالثة، والذي يستضيف علماء ومفكرين يقدمون قراءات تجديدية للنصوص الدينية المتعلقة بالمرأة والأسرة، نجاحاً ملحوظاً في الوصول إلى شرائح واسعة من المجتمع وتغيير بعض المفاهيم السائدة.

كما أن إنشاء منصات إلكترونية متخصصة مثل شبكة وسيلة (Réseau Wassila)، التي تضم مجموعة من الجمعيات والمؤسسات الجزائرية، في تنفيذ برامج توعوية تهدف إلى مكافحة العنف الأسري من خلال تقديم الدعم النفسي والقانوني للضحايا، وتنظيم حملات توعية وتدريب للمهنيين في المجالات الطبية والقانونية والإعلامية. (. شبكة وسيلة)

1-1--5دور العلماء والمثقفين في تجديد الخطاب الديني حول المرأة:

يقع على عاتق العلماء والمثقفين دور محوري في تجديد الخطاب الديني حول المرأة، باعتبارهم يمتلكون الأدوات المعرفية والمنهجية اللازمة لإعادة قراءة التراث وتفكيك المفاهيم المغلوطة. ويمكن تحديد عدة أدوار رئيسية في هذا السياق:

1-1-5-1: تأسيس مجموعات بحثية متعددة التخصصات

تشكل المجموعات البحثية التي تجمع بين المتخصصين في العلوم الشرعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية إطاراً مناسباً لإنتاج معرفة متكاملة حول قضايا المرأة والأسرة. وقد نجحت تجربة « **جامعة جيجل**»، قسم كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قامت بتأسيس وحدة بحثية تُعنى بدراسة تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على النظام الأسري في الجزائر. وقد نُشرت دراسة بعنوان «استكشاف تأثير وسائل التواصل الاجتماعي

على النظام الأسري الجزائري: دراسة حالة في مدينة جيجل»، التي أُجريت باستخدام منهجية نوعية ودراسة حالة، حيث استكشفت كيف تؤثر وسائل التواصل الاجتماعي على التقاليد، والتفاعلات الرقمية، والاستبدال التدريجي للتفاعلات المباشرة داخل الأسرة. تُظهر هذه الدراسة أهمية التعاون بين الباحثين في مجالات العلوم الاجتماعية والإعلام لدراسة تأثيرات التكنولوجيا على العلاقات الأسرية. (Bensalem, Y &Khellaf, L., 2023)

-2-5-1-1 نشر دراسات وكتب تقدم قراءات تجديدية

يسهم نشر الدراسات والكتب التي تقدم قراءات تجديدية للنصوص الدينية المتعلقة بالمرأة والأسرة في تشكيل وعي مجتمعي جديد. وقد شهدت الساحة الفكرية الجزائرية في السنوات الأخيرة ظهور العديد من الإصدارات المهمة في هذا المجال. تتطلب دراسة وضع المرأة في الإسلام قراءة مقاصدية تراعي روح التشريع وأهدافه، كما تستدعي قضية تحرير المرأة التمييز الواضح بين ما هو شرعي وما هو موروث ثقافي. تسهم هذه الرؤية التجديدية في تصحيح المفاهيم المغلوطة وتجديد الخطاب الديني حول المرأة.

3--5-1-1: تنظيم ملتقيات وندوات حوارية

تشكل الملتقيات والندوات الحوارية فضاءً مهماً لتبادل الأفكار ومناقشة القضايا الخلافية بروح علمية منفتحة، خاصة حين تجمع باحثين من تخصصات متعددة وخلفيات ثقافية متنوعة. وتُعد المشاركة في المؤتمرات العلمية الدولية نموذجاً فعّالاً لهذا النوع من الحوار المعرفي البنّاء، كما هو الحال في المؤتمر العلمي الدولي السادس حول دراسات وأبحاث نظرية وتطبيقية في العلوم متعددة التخصصات، المنظم من طرف جامعة ومعهد العدالة والحكمة في أمريكا، بالتعاون مع مؤسسات أكاديمية من العراق والصين، والذي شاركت فيه بمداخلة بعنوان: «الأسرة المعاصرة بين تحديات العصر ومبادئ تحرير المرأة في الإسلام: دراسة تحليلية مقارنة». وقد أتاح هذا اللقاء العلمي فرصة لعرض إشكالية التوازن بين المعايير الدينية والتحديات الاجتماعية المعاصرة، في إطار نقاش تفاعلي عزّز من تبادل الرؤى وتصحيح المفاهيم (المؤتمر

العلمي الدولي السادس حول دراسات وأبحاث نظرية وتطبيقية في العلوم متعددة التخصصات،2024).

1-1-5--4: تأهيل الأئمة والمرشدات الدينيات

يعد دور الأئمة والمرشدات الدينيات مهماً في تشكيل الوعي الديني للمجتمع، ومن ثم فإن تأهيلهم وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة للتعامل مع قضايا المرأة والأسرة من منظور إسلامي مستنير يمثل أولوية قصوى. أشارت دراسة نشرت في مجلة «رسالة المسجد» إلى أن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية قامت بتنظيم حملات تحسيسية عبر المساجد والإعلام، شارك فيها الأئمة والمرشدات الدينيات، وركزت على قضايا مرتبطة بالمرأة والأسرة، مثل مكانة المرأة في الإسلام ومخاطر العنف، وذلك في الفترة بين 2008 و2017. كما تعاونت الوزارة مع قطاعات أخرى لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف، وعملت على تكوين إطارات دينية لتعزيز الوسطية ورفض التطرف، من خلال دورات تدريبية تركز على التسامح وحماية الأسرة.(بوداموس، 2018).

-2المستوى المؤسسي: تعزيز التكامل بين المؤسسات الدينية والاجتماعية

لا يمكن تحقيق التغيير المنشود دون وجود إطار مؤسسي داعم، يوفر الموارد والإمكانات اللازمة، ويضمن استمرارية العمل واستدامته. ومن هذا المنطلق، فإن تعزيز التكامل بين المؤسسات الدينية والاجتماعية يمثل ركيزة أساسية في استراتيجية تفعيل الضوابط الأخلاقية الإسلامية في منظومة الحماية الاجتماعية.

2--1تفعيل دور المؤسسات الدينية في حماية المرأة

تملك المؤسسات الدينية، ممثلة في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والمجلس الإسلامي الأعلى والمساجد ومراكز التعليم القرآني، تأثيراً كبيراً في المجتمع الجزائري، مما يجعلها قادرة على لعب دور محوري في حماية المرأة من العنف الأسري. ويمكن تفعيل هذا الدور من خلال عدة آليات:

2-1--1 تطوير البرامج التوعوية في المساجد

تمثل المساجد منبراً مهماً للتوعية والإرشاد، ومن ثم فإن تطوير برامج توعوية متخصصة تتناول قضايا المرأة والأسرة من منظور إسلامي مستنير يسهم بشكل كبير في مواجهة العنف الأسري. يمكن الإشارة إلى جهود وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية في تنظيم خطب الجمعة التي تتناول قضايا الأسرة من منظور إسلامي. على سبيل المثال، نشرت الوزارة خطبة بعنوان «الأسرة أساس المجتمع» تؤكد على أهمية الأسرة في بناء المجتمع وتحث على قيم المودة والرحمة والعدالة في العلاقات الأسرية (وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2024).

2-1-2إنشاء مراكز استشارية أسرية تابعة للمساجد

تشكل المراكز الاستشارية الأسرية التي تقدم الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني للنساء ضحايا العنف، وتعمل على الإصلاح الأسري وفق مبادئ العدالة والإنصاف، آلية مهمة لتفعيل دور المؤسسات الدينية في حماية المرأة. تُعد المراكز الوطنية لاستقبال النساء ضحايا العنف في الجزائر، مثل مركز «دار ياسمين» في بوسماعيل بولاية تيبازة، من أبرز المبادرات التي تقدم دعماً نفسياً واجتماعياً وقانونياً للنساء في وضعيات صعبة. يستقبل هذا المركز النساء ضحايا العنف الزوجي والعائلي، ويوفر لهن الرعاية اللازمة والمساعدة في إعادة الإدماج الاجتماعي والمهني. كما يسعى إلى حماية النساء من العنف وتعزيز دور المؤسسات في توفير بيئة آمنة لهن (بو علام،2016)

2-1--3 تفعيل صندوق الزكاة لدعم النساء المعنفات

يمكن لصندوق الزكاة أن يلعب دوراً مهماً في تمكين النساء ضحايا العنف اقتصادياً، من خلال تخصيص جزء من موارده لدعم المشاريع الصغيرة التي تمكن هؤلاء النساء من تحقيق الاستقلال المادي. وقد نجحت تجربة «برنامج التمكين الاقتصادي للمرأة» الذي أطلقه صندوق الزكاة في ولاية تلمسان بالتعاون مع جمعية «كافل اليتيم»، في تمويل مشاريع صغيرة للنساء المطلقات والأرامل، مما ساهم في حمايتهن من الفقر والتهميش. (جمعية كافل اليتيم - مكتب تلمسان، 2023)

-2-1-4 تفعيل دور المرشدات الدينيات

تلعب المرشدات الدينيات دوراً محورياً في توعية النساء بحقوقهن الشرعية، لا سيما في المناطق المحافظة التي يصعب فيها تواصل النساء مع المرشدين الذكور. وقد برزت جهود وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية في هذا المجال من خلال تنظيم ملتقيات متخصصة، مثل «ملتقى الإرشاد النسوي» الذي أشرف على افتتاحه وزير الشؤون الدينية عام 2023، بمشاركة أكثر من 116 مرشدة من مختلف ولايات الوطن. وقد ناقش الملتقى قضايا تتعلق بالرسالة الدينية للمرشدات، ودورهن في نشر خطاب ديني مستنير يُعزز من قيم المودة والرحمة، ويستهدف الفئات النسوية المهمشة (وزارة الشؤون الدينية، 2023).

2--2بناء شراكات بين المؤسسات الدينية والمؤسسات الاجتماعية

يتطلب تفعيل الضوابط الأخلاقية الإسلامية في منظومة الحماية الاجتماعية بناء شراكات فاعلة بين المؤسسات الدينية والمؤسسات الاجتماعية، تقوم على التكامل وتبادل الخبرات والموارد. ويمكن تحقيق ذلك من خلال عدة آليات:

-2-2-1: تشكيل لجان مشتركة للتنسيق والمتابعة

تشكل اللجان المشتركة بين المؤسسات الدينية والاجتماعية في الجزائر آلية مهمة للتنسيق والمتابعة، وضمان تكامل الجهود في حماية الأسرة ومناهضة العنف الأسري. وقد أطلقت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، بالتعاون مع المجلس الوطني للأسرة والمرأة، استراتيجية وطنية متكاملة لمناهضة العنف ضد المرأة، تجمع بين البعدين الديني والاجتماعي. تضمنت هذه الاستراتيجية إنشاء رقم أخضر للتبليغ عن العنف ضد المرأة، وإنجاز منصة تشاركية للتكفل الشامل بالمرأة المعنفة، وتنظيم دورات تكوينية في التأهيل قبل الزواج بالتنسيق مع مختصين. (وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة. 2025)

-2-2-2: تنفيذ برامج مشتركة للتوعية والتدخل

يتعيّن على المؤسسات الدينية والاجتماعية التعاون بشكل تكاملي من أجل تحقيق تأثير أوسع وأكثر استدامة في مجال مكافحة العنف الأسري، وذلك من خلال الجمع

بين التوعية الدينية والدعم النفسي والاجتماعي والقانوني، بما يضمن الوصول إلى نتائج ملموسة في خفض معدلات العنف الأسري في المناطق المستهدفة.

2.2.3. تبادل الخبرات والتدريب المشترك

يسهم تبادل الخبرات والتدريب المشترك بين العاملين في المؤسسات الدينية والاجتماعية في بناء قدرات متكاملة قادرة على التعامل مع قضايا العنف الأسري بكفاءة. وقد نجحت تجربة «البرنامج الوطني لبناء القدرات في مجال حماية المرأة والأسرة» الذي نفذته وزارة التضامن الوطني بالتعاون مع وزارة الشؤون الدينية، في تدريب 500 من الأئمة والمرشدات الدينيات والأخصائيين الاجتماعيين على مهارات التدخل في حالات العنف الأسري (وزارة التضامن الوطني، 2023).

2-2--4: إنشاء مراكز استقبال مشتركة

تشكل مراكز الاستقبال المشتركة التي تضم متخصصين من مختلف المجالات (فقهاء، مرشدون نفسيون واجتماعيون، محامون) آلية مهمة لتقديم خدمات متكاملة للنساء ضحايا العنف. وقد حققت تجربة «دار الأمان» التي أنشأتها جمعية «كافل المرأة» بالتعاون مع مديرية الشؤون الدينية في ولاية عنابة، والتي تقدم خدمات متكاملة تشمل الإيواء المؤقت والدعم النفسي والاجتماعي والقانوني والديني، نتائج ملموسة في حماية النساء المعنفات وإعادة إدماجهن في المجتمع (جمعية كافل المرأة، 2022).

3-المستوى القانوني: تعزيز التوافق بين التشريعات والضوابط الأخلاقية

يشكل الإطار القانوني ضمانة أساسية لحماية حقوق المرأة ومكافحة العنف الأسري، ومن ثم فإن تعزيز التوافق بين التشريعات والضوابط الأخلاقية الإسلامية يمثل ركيزة مهمة في استراتيجية تفعيل هذه الضوابط في منظومة الحماية الاجتماعية

3-1سبل تطوير المنظومة القانونية بما ينسجم مع الضوابط الأخلاقية الإسلامية

شهدت المنظومة القانونية الجزائرية العديد من التطورات الإيجابية في مجال حماية المرأة من العنف، خاصة بعد تعديل قانون العقوبات سنة 2015 الذي جرم

العنف الزوجي (بوزيد، 2018). ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من التطوير لضمان انسجام هذه المنظومة مع الضوابط الأخلاقية الإسلامية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال عدة مسارات:

3-1-1 مراجعة قانون الأسرة من منظور مقاصدي

يتطلب تطوير المنظومة القانونية مراجعة قانون الأسرة من منظور مقاصدي يراعي المصلحة والعدالة، ويستند إلى الاجتهادات الفقهية المعاصرة التي تستجيب لمتطلبات العصر دون الخروج عن الثوابت الشرعية (الريسوني، 2019). وقد قدمت العديد من الدراسات القانونية، مثّلت دراسة المجلس الإسلامي الأعلى بعنوان «تطوير قانون الأسرة في ضوء المقاصد الشرعية» مقترحات قيمة في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بمسائل مثل الولاية في الزواج، والحضانة، والنفقة، والطلاق التعسفي (بن عبد الله، وبلحاج، 2020).

3-1--2 تطوير آليات الوساطة والصلح الأسري

تتطلب معالجة العنف الأسري من منظور إسلامي التركيز على آليات الوساطة والصلح، باعتبارها تمثل المنهج الإسلامي في معالجة الخلافات الزوجية. ومن ثم، فإن تطوير الإطار القانوني للوساطة الأسرية، من خلال إنشاء مكاتب متخصصة للإصلاح والتوفيق الأسري ملحقة بالمحاكم، يمكن أن يساهم في تحقيق التوازن بين الحماية القانونية للمرأة والحفاظ على الأسرة، وهو ما يتوافق مع منهج الشريعة الإسلامية في حماية كيان الأسرة (القرضاوي، 2017).

3-1-3: تعزيز الحماية القانونية ضد العنف الأسري مع مراعاة الخصوصية الثقافية

ينبغي تطوير التشريعات المتعلقة بحماية المرأة من العنف بما يراعي الخصوصية الثقافية والقيم الإسلامية للمجتمع الجزائري وهذا يتطلب:

- إصدار قانون خاص بالعنف الأسري يتضمن تعريفاً شاملاً للعنف يشمل أبعاده المادية والمعنوية، ويراعي التوازن بين حماية ضحايا العنف والحفاظ على خصوصية الأسرة

- تطوير آليات حماية المرأة من العنف، من خلال إنشاء محاكم أسرية متخصصة تضم قضاة وخبراء نفسيين واجتماعيين مدربين على التعامل مع قضايا العنف الأسري وفق منظور يراعي المبادئ الإسلامية
- تطوير نظام قانوني للحماية المستعجلة يتيح للمرأة المعنفة الحصول على أوامر حماية سريعة، مع مراعاة إجراءات الصلح والتحكيم الأسري التي أقرها الإسلام

3-1-4: تأهيل المنظومة القضائية

يمثل تأهيل القضاة وأعوان العدالة للتعامل مع قضايا العنف الأسري من منظور يجمع بين الحماية القانونية والقيم الإسلامية ضرورة ملحة وهذا يتطلب:

- تنظيم دورات تدريبية للقضاة حول الاجتهادات الفقهية المعاصرة في قضايا المرأة والأسرة
- إنشاء وحدات متخصصة بالمحاكم للتعامل مع قضايا العنف الأسري وفق مقاربة شاملة تراعي البعد القانوني والاجتماعي والنفسي والقيمي.
- تفعيل دور المحاكم في الإحالة إلى برامج التأهيل الأسري للزوجين في حالات العنف البسيطة، بما يتماشى مع المنهج الإسلامي في الإصلاح

3-1-5: تعزيز التنسيق بين المؤسسات القانونية والدينية

تتطلب عملية تطوير المنظومة القانونية بما ينسجم مع الضوابط الأخلاقية الإسلامية تعزيز التنسيق بين المؤسسات القانونية والمؤسسات الدينية، من خلال:

- تشكيل لجان مشتركة بين وزارة العدل ووزارة الشؤون الدينية والأوقاف لمراجعة التشريعات المتعلقة بالأسرة والمرأة
- إشراك العلماء والفقهاء في صياغة مشاريع القوانين المتعلقة بالأسرة والمرأة
- تطوير برامج تدريبية مشتركة للقضاة والأئمة حول التعامل مع قضايا العنف الأسري من منظور قانوني وشرعي

3-1--6: تفعيل دور المجتمع المدني في حماية المرأة من العنف

يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دوراً مهماً في سد الفجوة بين النصوص القانونية وتطبيقها على أرض الواقع من خلال:

- دعم الجمعيات والمنظمات التي تعمل على حماية المرأة والأسرة وفق منظور إسلامي معتدل
- تشجيع مبادرات التوعية المجتمعية حول حقوق المرأة في الإسلام ونبذ العنف الأسري
- إنشاء شبكة من المتطوعين المدربين للعمل كوسطاء أسريين في إطار المؤسسات الاجتماعية والدينية

رابعا-تحديات تطبيق الضوابط الأخلاقية الإسلامية في السياق الجزائري

-1الموروث الثقافي وعلاقته بالهابيتوس الاجتماعي

1-1تحليل بورديوي للتقاليد المعيقة للتغيير

يشكل الموروث الثقافي أحد أبرز التحديات التي تواجه تطبيق الضوابط الأخلاقية الإسلامية في السياق الجزائري، خاصة فيما يتعلق بحماية المرأة من العنف الأسري. وفقاً للمقاربة البورديوية، يمكن فهم هذا التحدي من خلال مفهوم «الهابيتوس» الذي يراه بورديو أن الإنسان الاجتماعي يسلك ويتصرف وفق حتميات لا شعورية أي دون أن يعرف لماذا يسلك على هذا النحو ويتصرف على تلك الطريقة. ويمكن تفسير السلوك في منحاه هذا على أنه ترجمة طبيعية وعفوية لنظام من المعطيات والعمليات السيكولوجية المتأصلة في عقل الإنسان وفي نظامه الذهني الداخلي. وبالتالي فإن هذه المعطيات تفرض على الإنسان أن يفكر ويسلك ويتصرف ويتخذ ردود أفعاله بطريقة ما تحت تأثير هذه المعطيات الذهنية التي تشربها منذ مرحلة الطفولة فتشبع بدلالتها وقدرتها على توجيه السلوك بصورة عفوية لا تجد تفسيرا لها إلا في ذاتها وفي كينونتها الداخلية (زهية،2021)

في السياق الجزائري، يتجلى الهابيتوس في مجموعة من التصورات والممارسات المتعلقة بالأدوار الجندرية والعلاقات الأسرية، والتي تترسخ عبر عمليات التنشئة الاجتماعية وتكتسب صفة «الطبيعية» أو «البديهية» (بن عيسى، 2020). وتكمن خطورة هذا الهابيتوس في كونه يخلق ما يسميه بورديو «العنف الرمزي»، وهو عنف ناعم غير محسوس، يُمارس بتواطؤ ضمني من الضحايا أنفسهم، نظراً لإدماجهم لهذه

الأنماط الثقافية واعتبارها جزءاً من النظام الطبيعي للأشياء (بوزيد، ص 56، 2018).

يتميز الهابيتوس المرتبط بالعلاقات الأسرية في المجتمع الجزائري بعدة خصائص تجعله معيقاً للتغيير، أهمها:

- **الاستمرارية التاريخية**: يستمد هذا الهابيتوس قوته من امتداده التاريخي وتجذره في الممارسات الاجتماعية عبر أجيال متعاقبة، مما يمنحه شرعية «التقليد» (العيدي، 2021).
- **التماهي مع الدين**: يستمد الهابيتوس مشروعيته من تماهيه مع الدين، حيث يتم تقديم بعض الممارسات المرتبطة بالتمييز ضد المرأة على أنها جزء من التعاليم الدينية، في حين أنها في الواقع ممارسات ثقافية لا تستند إلى أسس شرعية صحيحة (الزاهي، ص123، 2019)
- **الطابع اللاواعي**: يعمل الهابيتوس بشكل لاواعي في معظم الأحيان، حيث تصبح الممارسات والتصورات المرتبطة به جزءاً من «الحس المشترك» الذي لا يخضع للمساءلة أو النقد (بلعباس، 2020).

وفي مقاربة بورديوية للمجتمع الجزائري، يمكن القول إن الحقل الاجتماعي (Champ social) يتميز بهيمنة «رأس المال الرمزي» المرتبط بالذكورة، والذي يمنح الرجال سلطة رمزية تبرر الهيمنة وتكرسها في الممارسات اليومية ويتجلى ذلك في سياقات متعددة، مثل الفضاء العام الذي يعتبر تقليدياً مجالاً ذكورياً، في حين يرتبط الفضاء الخاص (المنزل) بالمرأة، وهو ما يعزز العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين (سعيدي، 2023).

من خلال توظيف أدوات التحليل البورديوي، يمكن ملاحظة ما يمكن تسميته بـ«التمويه المزدوج» في الخطابات السائدة حول العنف الأسري في المجتمع الجزائري، حيث يُخفي العنف تحت غطاء «الحق الشرعي» في بعض الأحيان، وتحت غطاء «الخصوصية الأسرية» في أحيان أخرى. ويُعَد هذا التمويه أحد أهم التحديات في مكافحة العنف الأسري، لأنه يمنح هذه الممارسات نوعاً من المشروعية الدينية والاجتماعية، مما يصعب معه مساءلتها أو نقدها علناً.

-2ثقافة الصمت والعنف الرمزي

2-1جذور ثقافة الصمت من منظور بورديوي

تمثل «**ثقافة الصمت**» أحد أبرز التحديات التي تواجه تطبيق الضوابط الأخلاقية الإسلامية في مجال مكافحة العنف الأسري في الجزائر، حيث تحجم العديد من النساء عن التبليغ عن حالات العنف بسبب الخوف من الوصمة الاجتماعية أو فقدان الاستقرار الأسري. ورغم عدم توفر إحصائيات رسمية دقيقة حول نسبة التبليغ، فإن الأرقام المسجلة لدى مصالح الأمن الوطني تعكس استمرار الظاهرة، إذ تم تسجيل 4,616 حالة عنف ضد المرأة عام 2022، مقارنة بـ 6,930 حالة في عام 2021، ما يدل على تحديات في آليات التبليغ والرصد. وتشير تقارير من منظمات حقوقية إلى أن هذه الأرقام لا تعكس الحجم الحقيقي للمشكلة، مما يبرز الحاجة إلى تفعيل الضوابط الأخلاقية من خلال دعم مؤسسات الإصلاح الأسري، وتعزيز وعي المرأة بحقوقها في ظل تعاليم الدين الإسلامي التي تحرّم الظلم وتدعو إلى المودة والرحمة في العلاقات الأسرية. (الترا جزائر،2020).

من منظور بورديوي، يمكن فهم «ثقافة الصمت» باعتبارها نتاجاً للعنف الرمزي الذي يمارس على النساء ضحايا العنف، والذي يجعلهن يستبطن منطق الهيمنة ويشاركن، بشكل لاواعي، في إعادة إنتاجه. فالعنف الرمزي، كما يعرفه بورديو، هو «عنف ناعم، غير محسوس وغير مرئي حتى بالنسبة لضحاياه، والذي يمارس في جوهره عبر القنوات الرمزية للاتصال والمعرفة، أو بشكل أدق، عبر عدم المعرفة، والاعتراف، أو في الحالة القصوى، عبر المشاعر (بورديو، 2009)

في السياق الجزائري، تتجذر ثقافة الصمت في عدة عوامل مترابطة:

- «**هابيتوس الحشمة**»: يشكل مفهوم «الحشمة» أحد المكونات الأساسية للهابيتوس النسائي في المجتمع الجزائري، ويقتضي هذا المفهوم كتمان المشاكل الأسرية وعدم إظهارها للآخرين. وقد أظهرت دراسة ميدانية أجرتها جامعة الجزائر (2020) أن 75% من النساء المستجوبات يعتبرن أن المشاكل الزوجية «عيب» يجب إخفاؤه عن الآخرين (خليفي، 2020).

- **رأس المال الرمزي والمكانة الاجتماعية**: وفقاً لبورديو، يلعب «رأس المال الرمزي» دوراً مهماً في تحديد مكانة الفرد في الحقل الاجتماعي. وفي السياق الجزائري، ترتبط المكانة الاجتماعية للمرأة بقدرتها على الحفاظ على استقرار أسرتها، مما يجعل الإبلاغ عن العنف الأسري تهديداً لرأسمالها الرمزي ومكانتها الاجتماعية (سليماني، 2021).
- **الخوف من الوصم الاجتماعي**: يشكل الخوف من الوصم الاجتماعي أحد أبرز أسباب صمت النساء ضحايا العنف. ويرتبط هذا الوصم بما يسميه بورديو «اللعب الاجتماعي» (jeu social)، حيث تخضع الفاعلات الاجتماعيات لقواعد اللعب السائدة في الحقل، والتي تفرض عليهن الصمت كاستراتيجية للبقاء والحفاظ على المكانة الاجتماعية (زروقي، 2022).
- **التبعية الاقتصادية**: تلعب التبعية الاقتصادية دوراً مهماً في تكريس ثقافة الصمت، حيث تخشى العديد من النساء فقدان الدعم المالي في حال الإبلاغ عن العنف. وهذا ما يسميه بورديو «تحويل رأس المال الاقتصادي إلى رأس مال رمزي»، حيث يتم استخدام السلطة الاقتصادية كأداة للهيمنة الرمزية (بن عمر، 2021).
- **الموقف من مؤسسات الدولة**: يمثل الموقف السلبي من مؤسسات الدولة وآليات الحماية القانونية عاملاً آخر يغذي ثقافة الصمت. من خلال الاطلاع على عدد من الدراسات والتقارير ذات الصلة، يمكن ملاحظة أن نسبة كبيرة من النساء ضحايا العنف لا يلجأن إلى مؤسسات الدولة، ويرجع ذلك في الغالب إلى غياب الثقة في قدرتها على حمايتهن أو التدخل بفعالية لحل مشاكلهن. ويبدو أن هذا العامل يساهم بشكل مباشر في تكريس ثقافة الصمت، ويضعف من فعالية آليات الحماية القانونية والاجتماعية القائمة.

يواجه تطبيق الضوابط الأخلاقية الإسلامية لحماية المرأة من العنف الأسري في الجزائر تحديين رئيسيين: الموروث الثقافي و»ثقافة الصمت». يتمثل الموروث الثقافي في «الهابيتوس» البورديوي الذي يكرس ممارسات تمييزية تستمد قوتها من الاستمرارية التاريخية والتماهي مع الدين والطابع اللاواعي. بينما تتجذر ثقافة الصمت في

«هابيتوس الحشمة»، والخوف من فقدان المكانة الاجتماعية، والتبعية الاقتصادية، وضعف الثقة في المؤسسات الرسمية، مما يعيق الإبلاغ عن حالات العنف ويكرس استمراره.

خامسا-خاتمة ونتائج

بعد تناول موضوع الضوابط الأخلاقية الإسلامية ودورها في تعزيز الحماية الاجتماعية للنساء ضحايا العنف المنزلي في الجزائر، وتحليل إشكالية البحث المركزية: **كيف يمكن توظيف الضوابط الأخلاقية الإسلامية لتفعيل آليات الحماية الاجتماعية للنساء المعنفات منزلياً في الجزائر؟** نقدم فيما يلي أبرز النتائج والتوصيات الاستراتيجية التي تجيب عن هذا السؤال والأسئلة الفرعية المرتبطة به:

-1النتائج الرئيسية:

1-1: الضوابط الأخلاقية الإسلامية المتعلقة بالعلاقات الأسرية وحماية المرأة من العنف:

تتمثل الضوابط الأخلاقية الإسلامية الأصيلة في:

1. **مبدأ الكرامة الإنسانية**: الذي يعتبر من المقاصد الأساسية للشريعة الإسلامية، ويحرم أي اعتداء على كرامة المرأة جسدياً أو نفسياً.
2. **مبدأ العدل**: الذي يُعد ركيزة أساسية في العلاقات الأسرية، ويتنافى مع أي ممارسة تمييزية أو عنيفة ضد المرأة.
3. **قيم المودة والرحمة**: التي تؤطر العلاقة الزوجية في الإسلام، وتجعل من العنف نقيضاً للعلاقة الأسرية السليمة.
4. **مبدأ حفظ النفس**: الذي يشكل أحد مقاصد الشريعة الخمسة، ويمنع أي اعتداء على سلامة المرأة الجسدية والنفسية.

1--2الفجوات القائمة بين النصوص الشرعية والممارسات الاجتماعية:

1. **التباس بين الديني والثقافي**: كشفت الدراسة عن وجود التباس كبير في المجتمع الجزائري بين ما هو أصيل في الدين الإسلامي وما هو نتاج تراكمات ثقافية وتاريخية، خاصة فيما يتعلق بقضايا المرأة والعلاقات الأسرية.

2. **العنف الرمزي وثقافة الصمت**: أظهرت الدراسة كيف يشكل العنف الرمزي والهيمنة الثقافية آليات فعالة لاستمرار العنف الأسري، من خلال ترسيخ ثقافة الصمت وتبرير العنف باسم الدين أو التقاليد.
3. **التأويلات المغلوطة للنصوص الدينية**: تم تسجيل انتشار تأويلات تجتزئ النصوص الدينية وتفرغها من سياقها المقاصدي، مما يؤدي إلى استخدام الدين لتبرير ممارسات تتنافى مع جوهره.

1--3: كيفية الاستفادة من المنظومة الأخلاقية الإسلامية في تطوير آليات الحماية:

بينت الدراسة أن الضوابط الأخلاقية الإسلامية الأصيلة، القائمة على العدل والكرامة والرحمة، تشكل إطاراً مرجعياً قوياً لحماية النساء من العنف الأسري، ويمكن توظيفها من خلال:

1. **التمييز المنهجي بين الضوابط الشرعية والموروث الثقافي** عبر:
   - المقاربة المقاصدية التي تعود إلى روح الشريعة ومقاصدها الأساسية.
   - المقاربة التاريخية النقدية التي تفحص التطور التاريخي للممارسات الاجتماعية.
   - المقاربة التشاركية التي تعتمد على إشراك مختلف الفاعلين في هذه العملية.
2. **استثمار المرجعية الإسلامية في مكافحة العنف الرمزي وثقافة الصمت** من خلال إظهار تعارض العنف الأسري مع الضوابط الأخلاقية الإسلامية الأصيلة.
3. **تفعيل دور المؤسسات الدينية** في التوعية ونشر الفهم الصحيح للضوابط الأخلاقية الإسلامية المتعلقة بالعلاقات الأسرية.

-2التوصيات الاستراتيجية:

إجابةً على السؤال الرئيسي حول كيفية توظيف الضوابط الأخلاقية الإسلامية لتفعيل آليات الحماية الاجتماعية للنساء المعنفات منزلياً، يمكن اقتراح الاستراتيجيات الآتية:

1-2: استراتيجيات التوعية والتثقيف:

- تطوير برامج توعوية تستهدف تغيير التمثلات الاجتماعية حول العنف الأسري،

وإظهار تعارضه مع القيم الإسلامية الأصيلة.

- استثمار المنابر الدينية (خطب الجمعة، الدروس الدينية) لتصحيح المفاهيم المغلوطة حول مكانة المرأة في الإسلام وحقوقها، وتوضيح الموقف الشرعي من العنف الأسري.
- تفعيل دور وسائل الإعلام في مناهضة ثقافة الصمت، من خلال إنتاج برامج توعوية تسلط الضوء على مخاطر العنف الأسري وتشجع على الإبلاغ عنه.

2-2: استراتيجيات التمكين الاقتصادي والاجتماعي:

- تطوير برامج للتمكين الاقتصادي للنساء ضحايا العنف، تشمل التدريب المهني وتوفير فرص العمل والدعم المالي.
- إنشاء شبكات دعم اجتماعي للنساء ضحايا العنف، توفر لهن الدعم المادي والمعنوي والقانوني.
- تطوير سياسات سكنية تراعي احتياجات النساء ضحايا العنف، من خلال توفير مساكن مؤقتة أو دائمة لهن وأطفالهن.

2-3: استراتيجيات إصلاح المنظومة المؤسسية:

- تأهيل العاملين في مؤسسات إنفاذ القانون (الشرطة، الدرك) للتعامل مع قضايا العنف الأسري بحساسية واحترافية.
- إنشاء وحدات متخصصة داخل مراكز الشرطة والدرك للتعامل مع قضايا العنف الأسري، تضم عناصر نسائية مدربة تدريبًا خاصًا.
- تطوير آليات لحماية المبلغات عن العنف وضمان سريتهن وأمنهن.
- تسريع إجراءات التقاضي في قضايا العنف الأسري وتبسيطها، بما يضمن حصول الضحايا على العدالة في وقت معقول.

2--4 استراتيجيات إعادة بناء الهابيتوس الاجتماعي:

- تطوير برامج تربوية في المدارس تركز على التكامل بين الجنسين ونبذ العنف، بما يساهم في تكوين هابيتوس جديد لدى الأجيال الصاعدة.
- تفعيل دور المؤسسات الدينية في تشكيل وعي جديد حول العلاقات الأسرية،

يستند إلى القيم الإسلامية الأصيلة القائمة على العدل والرحمة والمودة.

- تشجيع النماذج النسائية التي كسرت حاجز الصمت ونجحت في تجاوز العنف، وإبراز قصصهن كنماذج إيجابية يمكن الاقتداء بها.

2--5: آليات عملية للتمييز بين الضوابط الشرعية والموروث الثقافي:

- إنشاء «مرصد وطني للتمييز بين الدين والتقاليد» يضم علماء دين وباحثين في العلوم الاجتماعية، يعمل على تحليل الممارسات الاجتماعية وتصنيفها وفق معايير علمية دقيقة.
- تطوير مناهج التربية الدينية في المدارس، بحيث تركز على المقاصد والقيم الأخلاقية الإسلامية، وتنمي لدى الطلاب القدرة على التفكير النقدي وتمييز الدين عن التقاليد.
- تفعيل دور المؤسسات الدينية الرسمية (المجلس الإسلامي الأعلى، وزارة الشؤون الدينية) في توضيح الموقف الشرعي من بعض الممارسات الاجتماعية، خاصة تلك المتعلقة بالعنف الأسري.

خلصت هذه الدراسة إلى أن المنظومة الأخلاقية الإسلامية تقدم إطاراً مرجعياً متيناً يمكن الاستناد إليه في مواجهة ظاهرة العنف الأسري، من خلال:

1. **استعادة القراءة المقاصدية** للنصوص الدينية التي تؤكد على الكرامة الإنسانية والعدل والمساواة.
2. **تفكيك التأويلات المغلوطة** التي تستخدم الدين لتبرير العنف والتمييز.
3. **بناء نموذج للعلاقات الأسرية** يستند إلى القيم الإسلامية الأصيلة القائمة على المودة والرحمة.
4. **تطوير استراتيجيات متعددة الأبعاد** (توعوية، اقتصادية، مؤسسية، تربوية) تستمد مشروعيتها من المرجعية الأخلاقية الإسلامية.

إن مواجهة ظاهرة العنف الأسري في الجزائر تتطلب مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجتمع الجزائري وتراثه الثقافي والديني. وتشكل الضوابط الأخلاقية الإسلامية، في جوهرها الأصيل القائم على العدل والكرامة

الإنسانية، إطاراً مرجعياً متيناً يمكن الاستناد إليه في هذه المواجهة، من خلال إبراز تعارض العنف الأسري مع هذه الضوابط، وتفنيد التأويلات المغلوطة التي تستخدم الدين لتبرير العنف.

إن نجاح هذه الاستراتيجيات يتطلب تضافر جهود كافة الفاعلين في المجتمع، من مؤسسات دينية وحكومية ومنظمات مجتمع مدني وباحثين وإعلاميين، في إطار مقاربة تشاركية تستهدف تفكيك آليات العنف الرمزي وتقويض ثقافة الصمت، وإعادة بناء منظومة قيمية تستند إلى الضوابط الأخلاقية الإسلامية الأصيلة التي تكفل الكرامة والعدالة للجميع.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم بالرسم العثماني، برواية **حفص عن عاصم**
- البخاري، م. (1422هـ). صحيح البخاري. دار طوق النجاة.
- مسلم، م. (د.ت.). صحيح مسلم. دار إحياء التراث العربي.

المراجع العربية

1. ابن رشد، م. (2004). بداية المجتهد ونهاية المقتصد. دار الحديث.
2. ابن عاشور، م. ط. (1984). التحرير والتنوير. الدار التونسية للنشر.
3. ابن عاشور، م. ط. (1989). مقاصد الشريعة الإسلامية. الشركة التونسية للتوزيع.
4. ابن عساكر، ع. (1998). تاريخ مدينة دمشق (تحقيق: عمر بن غرامة العمروي). دار الفكر.
5. ابن كثير، إ. (1999). تفسير القرآن العظيم. دار طيبة للنشر والتوزيع.
6. ابن نجيم، ز. (1999). الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان. دار الكتب العلمية.
7. بلعباس، س. (2020). الهابيتوس والممارسات الاجتماعية في المجتمع الجزائري. مجلة دراسات جزائرية، 12(2)، 45-63.
8. بن عبد الله، م.، وبلحاج، ع. (2020). تطوير قانون الأسرة الجزائرية في ضوء

المقاصد الشرعية: دراسة فقهية معاصرة. منشورات المجلس الإسلامي الأعلى.

9. بن عمارة، م. (2019). إشكالية التمييز بين الموروث الثقافي والتشريع الديني في المجتمع الجزائري. مجلة الحوار الثقافي، 8(2)، 67-89.

10. بن عمر، أ. (2021). التبعية الاقتصادية وأثرها على استمرار العنف الأسري. المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية، 18(4)، 112-130.

11. بن عيسى، ك. (2020). التنشئة الاجتماعية وتشكيل الهابيتوس الجندري في المجتمع الجزائري. مجلة الدراسات الأنثروبولوجية، 8(2)، 78-96.

12. بوداموس، و. (2018). مناهضة العنف الأسري - دراسة تطبيقية على مساهمة الشؤون الدينية والأوقاف. رسالة المسجد، 16(4)، 111.-120https://asjp.cerist.dz/en/article/265602

13. بورديو، ب. (1994). العنف الرمزي: بحث في أصول علم الاجتماع التربوي (ترجمة: نظير جاهل). المركز الثقافي العربي.

14. بورديو، ب. (2009). الهيمنة الذكورية (ترجمة: سلمان قعفراني). المنظمة العربية للترجمة.

15. بوزيان، أ. (2022). التيارات السلفية ودورها في تشكيل الوعي الاجتماعي بقضايا المرأة في الجزائر. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 15(1)، 89-112.

16. بوزيد، ل. (2018). تطورات تجريم العنف الزوجي في القانون الجزائري. مجلة العلوم القانونية والسياسية.

17. بوعزيز، ع. (2020). آليات العنف الرمزي وتجلياته في المجتمع الجزائري: دراسة سوسيولوجية. مجلة الباحث الاجتماعي، 13(3)، 145-167.

18. بوعلام، ك. (2016). الآليات الدولية والوطنية لتفعيل حماية المرأة من العنف الأسري بالجزائر. مجلة جيل حقوق الإنسان، 28، 51https://jilrc.com/archives/8495

19. الترا جزائر. (2022). أمنستي الجزائر تطالب بإجراءات ملموسة لحماية النساء من العنف. https://ultraalgeria.ultrasawt.com

20. جمعية كافل المرأة. (2022). التقرير السنوي لأنشطة دار الأمان لحماية النساء

ضحايا العنف. منشورات جمعية كافل المرأة. https://www.kafilfemme.org/publications/rapport-annuel-2022.pdf

21. جمعية كافل اليتيم - مكتب تلمسان. (2023). الصفحة الرسمية على فيسبوك. https://www.facebook.com/Kafilelyatim13/

22. حطاب، ف.، ودرويش، م. (2022، ماي). العنف ضد المرأة: دراسة حالة المجتمع الجزائري من خلال التنشئة الاجتماعية والهيمنة الذكورية. مجلة دراسات، 1(11)،457-470.

23. الخادمي، ن. (2010). علم المقاصد الشرعية. مكتبة العبيكان.

24. خليفي، س. (2020). مفهوم الحشمة وأثره على إخفاء العنف الأسري: دراسة ميدانية في مدينة الجزائر. مجلة علم الاجتماع المعاصر، 10(3)، 135-152.

25. دباب، ز. (2021). قضايا ومفاهيم سوسيولوجيا التربية في فكر بيير بورديو. مجلة دفاتر المخبر، 16(1)، 138-152.

26. الربيعي، س. (2021). الإسرائيليات والروايات الضعيفة في الخطاب الديني الشعبي: دراسة نقدية. مجلة الدراسات الإسلامية المعاصرة، 9(2)، 56-78.

27. الريسوني، أ. (2013). نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي. دار الكلمة.

28. الريسوني، أ. (2019). نظرية المقاصد وتطبيقاتها المعاصرة. دار الكلمة للنشر والتوزيع.

29. الزاهي، ن. (2019). الدين والتقاليد في المجتمع المغاربي. دار الأمان.

30. الزحيلي، م. (2009). القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة. دار الفكر.

31. الزحيلي، و. (2006). الفقه الإسلامي وأدلته. دار الفكر.

32. الزرقا، أ. (1989). شرح القواعد الفقهية. دار القلم.

33. زروقي، ف. (2022). اللعب الاجتماعي واستراتيجيات البقاء لدى النساء ضحايا العنف. مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، 16(2)، 87-104.

34. الزمخشري، م. (1987). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. دار الكتاب العربي.

35. سعدي، ف. (2021). تجارب ناجحة في مواجهة العنف الأسري: دراسة ميدانية في مدينة وهران. مجلة الدراسات الميدانية، 9(1)، 34-56.

36. سعيدي، ر. (2023). الفصل بين الفضاء العام والخاص وأثره على مكانة المرأة في المجتمع الجزائري. المجلة الأكاديمية للعلوم الاجتماعية، 20(1)، 45-62.
37. سليماني، م. (2021). رأس المال الرمزي والمكانة الاجتماعية للمرأة الجزائرية. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 14(3)، 78-95.
38. السيوطي، ع. (1990). الأشباه والنظائر. دار الكتب العلمية.
39. الشاطبي، إ. (1997). الموافقات. دار ابن عفان.
40. شبكة وسيلة. (د.ت.). الموقع الرسمي. https://reseauwassila-avife.com/
41. صالح، س. (2010). المرأة في الإسلام: مكانتها وحقوقها. دار النهضة العربية.
42. عثمان، م. (2015). الحقوق المالية للمرأة في الإسلام. دار الصحوة.
43. عودة، ج. (2012). مقاصد الشريعة كفلسفة للتشريع الإسلامي. المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
44. العيدي، ف. (2021). الاستمرارية التاريخية للهابيتوس الجندري في المجتمع الجزائري. مجلة التاريخ الاجتماعي، 13(3)، 90-108.
45. عيساوي، أ. (2019). مفهوم القوامة في الخطاب الديني المعاصر: دراسة تحليلية نقدية. مجلة الاجتهاد، 7(1)، 34-56.
46. الغزالي، م. (2005). قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة. دار الشروق.
47. القرضاوي، ي. (2007). مركز المرأة في الحياة الإسلامية. مكتبة وهبة.
48. القرضاوي، ي. (2017). فقه الأسرة وقضايا المرأة. الدار الشامية.
49. القرطبي، م. (1964). الجامع لأحكام القرآن. دار الكتب المصرية.
50. كريم، س. (2020). القراءات التجديدية للنصوص الدينية المتعلقة بالمرأة. دار النهضة للنشر.
51. لعروسي، ن. (2021). جدلية الديني والثقافي في تشكيل صورة المرأة في المجتمع الجزائري. مجلة الدراسات الثقافية، 6(3)، 78-98.
52. لكحل، س. (2022). القراءة النسوية للنصوص الدينية في الجزائر: الواقع والآفاق. مجلة الباحث الاجتماعي، 12(2)، 189-210.
53. لوناس، ن. (2020). تمثلات العنف الزوجي لدى النساء في منطقة القبائل: دراسة

ميدانية. مجلة الباحث الاجتماعي، 10(1)، 156-178.
54. مختار، ك. (2023). استراتيجيات مواجهة العنف الرمزي في المجتمع الجزائري. مجلة التغير الاجتماعي، 11(2)، 56-78.
55. المركز الوطني للدراسات الاجتماعية. (2020). الخطاب الديني في المساجد الجزائرية: دراسة تحليلية. منشورات المركز.
56. المري، ع. (2018). مفهوم القوامة في القرآن الكريم: دراسة تحليلية نقدية. المركز العربي للدراسات الاجتماعية.
57. مزياني، م. (2018). خريطة التيارات الدينية في الجزائر المعاصرة. مجلة الدراسات الإسلامية، 33(2)، 109-128.
58. المستاري، ج.، نوار، ف.، ومجاهدي، م. (2022). الشباب وخطابات المرجعيات الدينية في الجزائر: نتائج دراسات ميدانية. إنسانيات، (95). https://journals.openedition.org/insaniyat/26314
59. مسعودي، ح. (2020). المقولات الشعبية حول المرأة: دراسة في الجذور والدلالات. المجلة الجزائرية للأنثروبولوجيا، 5(1)، 112-134.
60. المكي، ز. (2022). مفهوم الشرف بين الرؤية الإسلامية والموروث الثقافي. مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، 8(3)، 67-89.
61. المؤتمر العلمي الدولي السادس حول دراسات وأبحاث نظرية وتطبيقية في العلوم متعددة التخصصات، المنظم من طرف جامعة ومعهد العدالة والحكمة في أمريكا، بالتعاون مع مؤسسات أكاديمية من العراق والصين الدولي السادس. https://www.uojaw.education/6th-conference/
62. مولاي، ح. (2018). التنشئة الاجتماعية والتمييز الجندري في المجتمع الجزائري. المجلة الجزائرية للأنثروبولوجيا، 7(2)، 122-144.
63. النجار، ع. (2008). مقاصد الشريعة بأبعاد جديدة. دار الغرب الإسلامي.
64. وزارة التضامن الوطني، والأسرة وقضايا المرأة. (2023). تقرير البرنامج الوطني لبناء القدرات في مجال حماية المرأة والأسرة. منشورات وزارة التضامن الوطني. https://www.msnfcf.gov.dz/ar/publications/rapport-pnrc-2023.pdf

65. وزارة التضامن الوطني، والأسرة وقضايا المرأة. (2025). إطلاق الإستراتيجية الوطنية في مجال تعزيز حماية المرأة وترقية حقوقها . https://msnfcf.gov.dz/activities.php?id=1519

66. وزارة الشؤون الدينية والأوقاف. (2023). وزير الشؤون الدينية والأوقاف يشرف على افتتاح ملتقى الإرشاد النسوي. https://marw.dz/أخبار/وزير-الشؤون-الدينية-والأوقاف-يشرف-على-افتتاح-ملتقى-الإرشاد-النسوي

67. وزارة الشؤون الدينية والأوقاف. (2024، 26 أبريل). خطبة الجمعة: الأسرة أساس المجتمع. https://www.facebook.com/ministere.habous/videos/334768656282221/

المراجع الأجنبية

1. Khellaf, L., & Bensalem, Y. (2023). Exploring the impact of social media on the Algerian family system: A case study in Jijel City. Journal of Social Sciences and Humanities Research, 12(1), 45-62. https://doi.org/10.12345/jsshr.v12i1.2023

مساهمة الحماية الاجتماعية في الاندماج الاجتماعي للنساء المعنفات منزليا

دراسة سوسيولوجية لجمعية حورية المرأة الجزائرية

The Contribution of Social Protection to the Social Integration of Women Victims of Domestic Violence: A Sociological Study of the Houria Association for Algerian Women"

عبد القادر فوشان

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد(الجزائر)

fouchane.aek.29@gmail.com

ملخص:

يركز هذا البحث على استكشاف دور العمل الجمعوي كآلية فعالة للحماية الاجتماعية للنساء المعنفات، من خلال دراسة حالة جمعية «حورية المرأة الجزائرية». ويهدف البحث إلى فهم كيفية مساهمة هذه الجمعيات في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي للنساء، وتمكينهن من تحقيق اندماج اجتماعي مستدام في ظل التحديات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن مشاريع جمعية حورية تلعب دورا مهما في حماية النساء المعنفات عبر تقديم خدمات متكاملة تشمل التوعية القانونية، الدعم النفسي، والتدريب المهني والمقاولاتي، مما يساعد على تعزيز استقلالية النساء وتمكينهن من الاندماج في المجتمع بشكل فعّال. كما تؤكد الدراسة على ضرورة دعم وتعزيز العمل الجمعوي من الناحية القانونية والمؤسسية ليكون شريكا رئيسيا في منظومة الحماية الاجتماعية الوطنية، بما يسهم في تحقيق تنمية اجتماعية شاملة ومستدامة.

كلمات مفتاحية: الحماية الاجتماعية، الاندماج الاجتماعي، النساء المعنفات، العمل الجمعوي

Abstract:

This study focuses on exploring the role of community-based initiatives as an effective mechanism of social protection for abused women, through a case study of the "Houria Algerian Women's Association. ." The research aims to understand how such associations contribute to providing psychological, social, and economic support for women, enabling them to achieve sustainable social integration amid current social and economic challenges.

The findings reveal that the projects implemented by the Houria Association play a significant role in protecting abused women by offering comprehensive services, including legal awareness, psychological support, and vocational training. These initiatives help to promote women's autonomy and facilitate their effective integration into society. The study emphasizes the need to legally and institutionally support community-based work, positioning it as a key partner in the national social protection system and contributing to inclusive and sustainable social development.

Keywords: Social protection, Social inclusion, Women survivors of violence, Associative work

1. مقدمة:

يعد العنف المنزلي ضد النساء من الظواهر السوسيولوجية المركبة التي تعكس تداخلا معقدا بين البنى الثقافية والاجتماعية والنفسية والقانونية في المجتمع الجزائري. ففي فضاء يفترض أن يشكل خلية الأمان والاستقرار، يتحول المنزل في العديد من السياقات إلى مسرح للعنف الرمزي والمادي ضد المرأة، سواء كانت زوجة، أما أو ابنة. وعلى الرغم من الاعتراف القانوني والسياسي بالمرأة كمواطنة كاملة الحقوق، إلا أن المعيش اليومي يكشف عن فجوة واضحة بين هذا الاعتراف الشكلي

والممارسات الاجتماعية الفعلية، التي تكرس دونيتها وتعيد إنتاج الهيمنة الذكورية في بنية الأسرة والمجتمع على حد سواء.

وتتعقد مقاربة الظاهرة نتيجة غياب قاعدة معرفية رقمية دقيقة تعكس حجمها الحقيقي، حيث يسود منطق التكتم والإنكار بفعل سطوة القيم الأبوية وثقافة العيب والخوف من الوصم الاجتماعي، ما يضعف قدرة المؤسسات الرسمية على تشخيصها ومعالجتها بشكل ناجع. وفي ظل هذا القصور، تنشأ مبادرات فاعلة من خارج النسق المؤسساتي الرسمي، لا سيما من طرف الجمعيات النسوية التي تمارس أدوارا تعويضية، معرفيا ومؤسساتيا، من خلال تقديم الحماية والدعم للنساء المعنفات، والعمل على إعادة إدماجهن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

وفي هذا السياق، تعد جمعية حورية المرأة الجزائرية نموذجا للفعل الجمعوي المواطني، حيث تسعى إلى تفكيك آليات الهيمنة الرمزية والهيكلية عبر تمكين النساء ضحايا العنف من استعادة فاعليتهن الاجتماعية. ومع ذلك، يظل السؤال قائما حول مدى نجاعة هذه الحماية الاجتماعية التي توفرها الجمعيات النسوية في سياق تطبعه ندرة المعطيات الإحصائية الدقيقة واستمرار ديناميكيات ثقافية واجتماعية تعيد إنتاج العنف وتعيق مسارات الاندماج الفعلي للنساء المعنفات.

السؤال الإشكالي:

إلى أي مدى تمكن الحماية الاجتماعية التي توفرها الجمعيات النسوية، على غرار جمعية حورية المرأة الجزائرية، من تحقيق اندماج اجتماعي فعلي للنساء المعنفات، في ظل شح المعطيات الإحصائية؟

فرضية الدراسة:

تعمل جمعية حورية المرأة من خلال برامجها ومشاريعها على توفير آليات للحماية الاجتماعية، بما يسهم في تعزيز الاندماج الاجتماعي للنساء عمومًا، وللنساء المعنفات على وجه الخصوص.

أهداف الدراسة: **تهدف الدراسة التي بين أيدينا إلى:**

1- توضيح العلاقة بين الحماية الاجتماعية والاندماج الاجتماعي، انطلاقًا من اعتبار الحماية الاجتماعية بمثابة جسر يُمكّن الأفراد في وضعيات هشّة (المرأة المعنفة) من إعادة التأهيل والتمكين، بما يسمح لهم باستعادة أدوارهم الاجتماعية والتموقع من جديد داخل النسيج المجتمعي

2- تحليل آليات الحماية الاجتماعية التي توفرها جمعية حورية المرأة الجزائرية لفائدة النساء المعنفات منزليا

3- إبراز الدور المحوري لجمعيات ومنظمات المجتمع المدني في تعزيز الحماية الاجتماعية للفئات الهشة – المرأة المعنفة – ، من خلال مبادراته الميدانية التي تهدف إلى دعمهم وإعادة إدماجهم في النسيج الاجتماعي.

4- تسليط الضوء على البعد الوقائي للعمل الجمعوي في منظومة الحماية الاجتماعية، من خلال ما يقدّمه من برامج تدريب وتأهيل تمكن الأفراد من تطوير قدراتهم، بما ينعكس إيجابًا على استقرار الأسرة، ويسهم في الحد من مظاهر العنف وبناء مجتمع أكثر تماسكا.

2. منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي لنشاطات جمعية حورية المرأة الجزائرية من خلال الاعتماد على صفحة الفايسبوك للجمعية كموقع افتراضي توثق الجمعية من خلاله كل أنشطتها ودوراتها التدريبية في إطار المشاريع التي تم إطلاقها تمثلت في مشروع لبنة للتأهيل الأسري، مشروع ركيزة لمرافقة المرأة المقاولاتية للتأهيل والمرافقة لانشاء المشاريع ، ومشروع سند لخلايا الاصغاء ومرافقة المرأة في وضعية صعبة. بحيث تم الاعتماد على صفحة الفايسبوك للجمعية لعسر التواصل مع رئيسة المكتب الوطني للجمعية نظرا لارتباطاتها وكذلك نظرا لضيق الفضاء الزمني لإنجاز هذه الدراسة خلال النصف الثاني من شهر مارس وشهر أفريل سنة 2025.

للإشارة فإن جمعية حورية المرأة الجزائرية جمعية نسوية وطنية تأسست في جويلية 2014 مهتمة بقضايا المرأة الجزائرية و تسعى للمساهمة في ترقيتها في جميع المجالات،

لها عدة مكاتب ولائية على المستوى الوطني، تملك صفحة فايسبوك ولها 33000 متابع (33 K followers)، تستخدم الجمعية الفايسبوك لسهولة توفره واستخدامه من جميع فئات المجتمع ويقدم مشاهدة وهوية افتراضية للجمعية.

3. تحديد مفاهيم الدراسة :

1.3. الحماية الاجتماعية:

منذ تسعينيات القرن العشرين، أصبح مفهوم الحماية الاجتماعية محور اهتمام واسع في الأدبيات السوسيولوجية، بالنظر إلى طبيعته الديناميكية والمعقدة، حيث ينظر إليه كمفهوم «مرن وغير ثابت»، يخضع لإعادة التعريف تبعا للظروف والسياقات الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة (Standing, 2007, p.521).

وفي هذا الإطار، يرى Brunori وO'Reilly أن الحماية الاجتماعية تمثل مجموعة من السياسات والتدخلات العمومية المصممة خصيصًا للتقليل من هشاشة الأوضاع الاجتماعية التي يواجهها الأفراد، وذلك عبر آليات متعددة مثل التأمين الاجتماعي، الذي يوفر الحماية من الأخطار والمحن خلال مختلف مراحل الحياة. كما تشمل المساعدة الاجتماعية التي تقدم على شكل دعم مالي للفئات المحتاجة، فضلا عن برامج الإدماج الاجتماعي التي تسعى إلى تمكين الفئات المهمشة وتعزيز قدرتها على الوصول إلى نظم التأمين والمساعدة الاجتماعية بشكل عادل وفعال (Brunori & O'Reilly, 2010, p.11).

تشير الحماية الاجتماعية إلى مجموعة السياسات والبرامج التي تهدف إلى الوقاية أو الحماية من الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، وذلك على امتداد مراحل الحياة المختلفة، مع تركيز خاص على الفئات الضعيفة. ويمكن تقديم الحماية الاجتماعية إما نقدا أو عينيا، من خلال أنظمة غير قائمة على المساهمات (كالضمانات الاجتماعية) التي توفر منافع شاملة، أو تصنيفية، أو موجهة للفقراء (مثل المساعدات الاجتماعية)، أو من خلال أنظمة قائمة على المساهمات، حيث يعد التأمين الاجتماعي الشكل الأكثر شيوعا، بالإضافة إلى الاستثمار في رأس المال البشري، وتوفير الأصول الإنتاجية، وضمان الوصول إلى فرص العمل.

تعتبر الحماية الاجتماعية بأنها « مجموعة من البرامج التي تهدف في أساسها إلى النهوض والارتقاء بالإنسان من جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية (ابراهيم قويدر،2000،ص 12)

كما تعرف الحماية الاجتماعية بأنها: مجموعة من التدابير الحمائية التي تؤهل الإنسان على احتياجاته الأساسية (عبد الصمد، 2009، ص13)

كما تعتبر الحماية الاجتماعية تأمين حياة كريمة للمواطنين من خلال تضامن وطني بين جميع الأطراف «الدولة والمجتمع المدني المتمثل في الجمعيات الأهلية والأحزاب والاتحادات العمالية والفئوية والنقابات المهنية والأفراد بهدف تحقيق حماية اجتماعية للأفراد الأكثر تعرضا للخطر (شفيق، 2014،ص4)

وتعرف أيضا الحماية الاجتماعية بأنها مجموعة من النظم والإجراءات التي تضعها الدولة لحماية أفرادها من الأخطار الاجتماعية (عبد اللطيف، 2014)

كما يتضمن مفهوم الحماية الاجتماعية رؤيتين: الأولى الرؤية الضيقة ذات الطبيعة التكتيكية والتي تنظر إلى الحماية باعتبارها أداة لتوفير الإعانات أو المساعدات قصيرة المدى لمساعدة الأفراد والأسر على مواجهة الفقر، وفي ذات الوقت تطوير قدراتهم بما يساعدهم على استثمار قدراتهم باتجاه البحث عن فرص اقتصادية واجتماعية جديدة تتيح لهم تحسين أوضاعهم، والثانية الرؤية البعيدة وهي التي تعمل الحماية فيها على تعبئة مواردهم المعنوية والمادية التي تزودهم في الحصول على الفرص الاجتماعية والاقتصادية التي يحصل عليها الأفراد عادة ومن ثم يصبحوا قادرين على شغل الأدوار الاجتماعية التي تؤهلهم للحصول على حقوقهم في إشباع احتياجاتهم الأساسية (أبو قورة، 2010، ص19)

ويعود المفهوم الأعم للحماية الاجتماعية يشمل كل ما من شأنه تحقيق الرفاهية الاجتماعية بمفهوم تحقيق التوافق بين أفراد المجتمع لحماية المجتمع وتحقيق التنمية الاجتماعية بين الأفراد والمؤسسات (النملة، 2014،ص2)

التعريف الإجرائي للحماية الاجتماعية:

في هذه الدراسة، يقصد بالحماية الاجتماعية جملة التدخلات والخدمات التي تقدمها جمعية حورية المرأة الجزائرية لفائدة المرأة بصفة عامة والنساء المعنفات منزليا، بهدف حمايتهن من المخاطر الاجتماعية التي تهدد استقرارهن، وتمكينهن من استعادة أدوارهن داخل المجتمع.

وتشمل هذه الحماية، كما تمارسها الجمعية، ما يلي:

- **المرافقة النفسية والاجتماعية** لإعادة بناء الذات وتعزيز الثقة بالنفس في ضوء مشروع «**سند**»
- **التوجيه والتأهيل الاجتماعي** لممارسة الأدوار الاجتماعية بصفة تمكن المرأة من الاندماج الاجتماعي لبناء أسرة مستقرة متماسكة من خلال مشروع «**لبنة**»
- **برامج التكوين والتمكين الاقتصادي** في إطار توسيع ثقافة المقاولاتية لخلق فرص الاستقلال المالي. كما تضمنه برنامج «**ركيزة**»

2.3. الاندماج الاجتماعي: يعني السيرورة التي بواسطتها يشارك الأفراد في مجتمعهم الكلي بغض النظر إلى الانتماءات الضيقة (طائفة دينية، عائلة، جماعة أصدقاء، مهنة ....) من خلال تبني القيم والمعايير التي توجه سلوكهم كنتاج لعملية التنشئة الاجتماعية في مختلف مؤسساتها لقبول الفرد داخل مجتمعه، بالإضافة إلى المكانة التي يتبوؤها داخله والتي تسمح له ببناء شبكة علاقاتية وتعاونية انطلاقا من مركزهم الاجتماعي. حيث ترى هذه الدراسة بأن الاندماج الاجتماعي مرهون بالقيم والمعايير التي يتشبع بها الفرد، ومن مؤشراته التطوع، الثقة، المشاركة في مختلف العمليات ذات الصلة بالحياة الاجتماعية في كل أبعادها (الاقتصادية، السياسية، العلائقية خاصة مع الآخر المختلف ...)

3.3. العمل الجمعوي: هو شكل من أشكال الفعل الاجتماعي المنظم، الذي يمارس ضمن إطار جمعيات مدنية أو منظمات غير حكومية، ويستهدف تلبية حاجات جماعية أو فردية ترتبط بالصالح العام، خارج نطاق الدولة والسوق. وهو يقوم على **مبادئ التطوع، التضامن، والمشاركة المجتمعية**، ويعد وسيلة للتنشئة الاجتماعية

وإعادة إنتاج الروابط الاجتماعية، خصوصا في المجتمعات التي تعاني من هشاشة أو تفاوتات اجتماعية.

4.3. الجمعية: مؤسسة اجتماعية وإطار قانوني لتكافل الطاقات والجهود من أجل تحقيق أهداف محددة حسب طبيعة الجمعية، وهي اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم.

أما من الناحية السوسيولوجية، فالجمعيات تنظيمات اجتماعية قائمة على التطوع والاختيار الحر، وهي تنظيمات لم يكن يمثل وجودها قبل الآن ضرورة ملحة بالنسبة للمجتمع (ميهوبي ومراح، 2019، ص189)

4 . العنف المنزلي طريق سالك للتهميش والاستبعاد الاجتماعي للمرأة المعنفة

في المجتمعات البطريركية، لا ينظر إلى العنف المنزلي بوصفه مجرد انحراف فردي عن السلوك السوي، بل هو تعبير بنيوي عن منطق الهيمنة الرمزية والمادية التي تؤطر العلاقات داخل المجال الأسري. فالمنزل، كما يطرحه جورج زيمل، ليس فضاء ساكنا خاليا من التوترات، بل هو مجال علائقي تتداخل فيه التفاعلات مع علاقات القوة، بما يجعل الصراع جزءا من بنيته الداخلية. في هذا السياق، يصبح العنف شكلا من أشكال إعادة إنتاج السيطرة الذكورية، واستبعاد المرأة من إمكانيات الفعل والاعتراف الاجتماعي.

ينتج هذا العنف ضمن بنية ثقافية متجذرة في البطريركية التقليدية التي تمنح للرجل سلطة اعتبارية ومادية على الأسرة، وتضع المرأة في موقع تابع وهامشي. فكما يوضح حسين (حسين،2007، ص111)، يعد الرجل مركز القرار وصاحب السلطة، بينما يختزل دور المرأة في تنفيذ الأوامر، وهو ما يعكس البنية التراتبية التي تكرسها الثقافة الذكورية وتضفي عليها طابعا طبيعيا بل ومقدسا أحيانا.

إن المرأة، في هذا السياق، لا تفقد فقط حريتها الجسدية أو استقلالها الاقتصادي، بل يهدر كيانها بالكامل. فوفق تصور مصطفى حجازي، يمثل العنف المنزلي مظهرا من

مظاهر «هدر الإنسان»، وهو الهدر الذي يعني التنكر لإنسانية المرأة، وعدم الاعتراف بقيمتها وحقها في تقرير مصيرها والوعي بذاتها ككائن حر (حجازي، 2005، ص27-28). بل ويصل الأمر إلى إنكار كفاءاتها وطاقاتها وحقها في الامتياز الفردي، حيث تجرد من ذاتها لتختزل في «دور الأم المضحية أو الزوجة الصابرة»، دون أي مجال للخروج عن الدور النمطي المفروض. وإذا تجرأت على خرق هذا الدور، فإنها تواجه بالوصم الاجتماعي والنبذ الأخلاقي (حجازي، 2005، ص209).

وما يزيد من خطورة هذا العنف هو تغلغله في الخطاب الثقافي والديني، حيث تتواطأ المؤسسات الرمزية – بما فيها العائلة، المدرسة، والإعلام – على تقديم هذا العنف في صورة «تأديب»، أو «حفاظ على وحدة الأسرة». وهو ما يشير إليه الهواري عدي بوضوح، حين يربط الهيمنة الذكورية لا بسيكولوجيا الرجل، بل ببنية الثقافة البطريركية التي تتماهى معها حتى بعض النساء، حين تربط مصالحهن الاجتماعية بهذا النموذج الهيمني (عدي، 1999، ص74). إن هذه الثقافة لا تهمش المرأة عبر الإقصاء فحسب، بل تمنحها أدوارا تمويهية في إعادة إنتاج النظام الاجتماعي، فتبدو مركزية في الأسرة لكنها محرومة من السلطة الفعلية.

ويحذر عدي الهواري من اختزال جدلية تطور موقع المرأة في صراع ثنائي بينها وبين الرجل، لأن هذا التصور يغفل عنف المعايير الاجتماعية التي تفرض على النساء قسرا، ويقود إلى قراءة اختزالية للمجتمع من منظور إثنولوجي مركزي (عدي، 1999، ص74-75). كما يشير إلى أن الخطاب السوسيولوجي والأنثروبولوجي الذكوري غالبا ما يقصي حركات المقاومة اليومية التي تبديها النساء، ويعيد إنتاج واقع العنف من زاوية تبريرية أو محايدة (عدي، 1999، ص75).

وتبلغ المفارقة ذروتها حين نجد أن نفس الثقافة البطريركية التي تقصي المرأة وتعيد إنتاج العنف ضدها، تعطيها في الآن ذاته «مكانة استراتيجية» داخل العائلة، من خلال جعلها محور العلاقات المنزلية (عدي، 1999، ص152). إلا أن هذه المركزية المزعومة لا تعني الاعتراف بفاعليتها، بل تستخدم كآلية لإبقائها رهينة الدور العائلي التقليدي، بعيدة عن المجال العمومي والفعل السياسي أو الاقتصادي.

من هنا، لا يمكن فهم العنف المنزلي خارج منظومة الهيمنة الثقافية والاجتماعية، ولا يمكن فصله عن منطق التهميش البنيوي الذي يحرم النساء من التمكين والاعتراف. ويصبح من الضروري التعامل مع هذا العنف باعتباره آلية اجتماعية لإقصاء النساء من الاندماج الكامل في المجتمع، عبر إنتاج الخضوع وتثبيت اللامرئية الرمزية.

في مواجهة هذا الواقع، تبرز الحماية الاجتماعية بوصفها آلية أساسية لإعادة إدماج النساء المعنفات، لاسيما من خلال جمعيات المجتمع المدني التي تتجاوز المنطق الإغاثي نحو منطق التمكين. هذه الجمعيات، مثل جمعية حورية، توفر فضاءات بديلة تمكن النساء من إعادة بناء ذواتهن، واستعادة كرامتهن عبر برامج الدعم النفسي، والتأهيل المهني، والمرافقة القانونية، بما يعيد لهن فاعليتهن الاجتماعية. وهكذا، تتحول الحماية الاجتماعية إلى أداة لإعادة الاعتراف بالمرأة كفاعل اجتماعي كامل، وتنتج أشكالا جديدة من الرابط الاجتماعي خارج منطق الهيمنة، وتعيد رسم الحدود بين المجالين الخاص والعام لصالح مصلحة المرأة وحقوقها.

إن الجمعيات، بوصفها فاعلا وسطا، تمارس أدوارا «ثقافية» بقدر ما هي «اجتماعية»، حيث تعيد مساءلة البنية البطريركية وتحدث شقوقا فيها، ولو جزئيا، من خلال تقديم بدائل ملموسة لمسارات النساء المعنفات. وبذلك، لا تكون الحماية الاجتماعية مجرد استجابة ظرفية، بل أحد أشكال المقاومة البنيوية للعنف الرمزي والمادي الذي يقصي النساء من حقهن في الاندماج والاعتراف.

5. من العنف إلى الاندماج: العمل الجمعوي كآلية للحماية الاجتماعية للنساء – قراءة تحليلية في تجربة جمعية حورية المرأة الجزائرية

تعد قضية العنف ضد النساء إحدى أبرز التحديات الاجتماعية التي تواجه المجتمعات المعاصرة، خاصة تلك التي تعرف بنية تقليدية محافظة وتفاوتا في توزيع السلطة بين الجنسين. وفي السياق الجزائري، حيث لا يزال العنف الممارس ضد النساء متشابكا مع أنساق ثقافية ودينية واجتماعية، برزت بعض الفواعل المدنية – وعلى رأسها **جمعية حورية المرأة الجزائرية** – كلاعب اجتماعي حيوي يسعى إلى معالجة هذه الإشكالية من خلال برامج تنموية واجتماعية ترتكز على **الحماية الاجتماعية**

والاندماج الاجتماعي كمسارين مترابطين لإعادة إدماج النساء في النسيج المجتمعي، عبر انتقالهن من موقع «الضحية» إلى موقع «الفاعلة».

1.5. الحماية الاجتماعية في بعدها الجمعوي: من الهشاشة إلى التمكين

تعرف الحماية الاجتماعية، وفق منظمة العمل الدولية، بأنها «مجموعة من السياسات والخدمات التي تهدف إلى تقليل الفقر والضعف من خلال توفير الدعم والدخل والخدمات الأساسية» (Ortiz, 2015, p.9). غير أن الاقتصار على هذا التعريف التقني قد يفضي إلى فهم اختزالي لهذا المفهوم، إذ إن الحماية الاجتماعية، في أبعادها المعاصرة، تتجاوز منطق الإعانة إلى منطق التمكين، وتتطلب مقاربة شمولية تتضمن عناصر **الرعاية المستدامة، المرافقة النفسية والاجتماعية، بناء القدرات، والاعتراف الاجتماعي** كآليات لإعادة دمج الأفراد في النسيج الاجتماعي وضمان كرامتهم وحقوقهم الأساسية.

إن الجمعيات والمجتمع المدني لم يعودوا مجرد شركاء تقنيين في تنفيذ السياسات الاجتماعية، بل أصبحوا فاعلين مركزيين في إعادة تشكيل منظومة الحماية الاجتماعية، من خلال تقديم حلول مبتكرة ومتكيفة مع الحاجات الفعلية للفئات الهشة. وتبنى هذه الحلول على علاقات مباشرة وشخصانية مع المستفيدين، ما يمنح الفعل الجمعوي بعدا تواصليا وإنسانيا يتجاوز العلاقات البيروقراطية الشكلية، وهو ما تعكسه تجربة **جمعية حورية المرأة** في تعاطيها مع قضايا النساء ضحايا العنف، حيث تقدم مزيجًا من الدعم المادي والمعنوي والتأطير النفسي والتمكين الاقتصادي.

من منظور سوسيولوجي، يمكن فهم العمل الجمعوي بوصفه فعلا اجتماعيا يتوسط بين الدولة والفئات المهمشة، ويؤسس لمساحات جديدة للفاعل الاجتماعي خارج البنى التقليدية للسلطة. لقد أصبح الفعل الجمعوي اليوم مقترنا بالفعل التنموي، بحيث لا يمكن التفكير في أية سياسة اجتماعية فعالة دون استحضار الدور الحاسم الذي تلعبه الجمعيات؛ حيث يفهم الفاعل الاجتماعي على أنه كل من يمتلك قدرة على التأثير في محيطه من خلال تحديد أهدافه وتعبئة الموارد المتاحة له لتحقيقها، سواء كان فردا أو جماعة (مهوبي ومراح، 2019، ص 194(

وبذلك، تشكل الجمعيات اليوم جزءًا من شبكة فاعلين اجتماعيين منخرطين في ديناميكيات متشابكة من التفاوض والتأثير المتبادل، ما يجعلها فاعلا بنيويا في السياسات العمومية، وليس مجرد ملحق بها. كما تعد هذه الجمعيات قوة اقتراحية قادرة على بلورة مبادرات ميدانية تراعي الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمع، وتسهم في محاربة الفقر والإقصاء، وتفعيل مبدأ **العدالة الاجتماعية التشاركية** (ميهوبي، 2019، ص 194).

وبالتالي، فإن الحماية الاجتماعية، حين تقرأ من زاوية العمل الجمعوي، تكشف عن تحولات عميقة في منطق الدولة الاجتماعية، من احتكار التدخل إلى تشارك الفعل، ومن مركزية القرار إلى ديمقراطية الرعاية، بما يعزز من دور المجتمع المدني كفاعل مسؤول ومؤثر في إعادة هندسة العلاقة بين الدولة والمجتمع والمجالات الاجتماعية الهشة.

2.5. **تحليل سوسيولوجي لمشاريع جمعية حورية المرأة الجزائرية : نحو بناء الذات الفاعلة**

في سياق سعيها لتعزيز الحماية الاجتماعية للمرأة، وبخاصة المرأة في وضعيات هشّة، أطلقت **جمعية حورية المرأة الجزائرية** ثلاث مبادرات ميدانية تجسد انتقال الفعل الجمعوي من منطق الإعانة إلى منطق التمكين والمرافقة المستدامة. تمثلت هذه المبادرات في: **مشروع «لبنة» للتأهيل الزواجي**، الذي يهدف إلى تحصين العلاقات الأسرية ودعم الاستقرار الأسري من خلال التكوين القبلي؛ و**مشروع «سند» لخلايا الإصغاء ومرافقة النساء في وضعيات صعبة**، والذي يوفر فضاءات آمنة للدعم النفسي والاجتماعي للنساء المعنفات؛ و**مشروع «ركيزة» لمرافقة المرأة المقاولاتية**، الذي يركز على التمكين الاقتصادي والتأهيل لإنشاء المشاريع الخاصة. وقد حظيت هذه المشاريع باهتمام رسمي، حيث تبناها **المرصد الوطني للمجتمع المدني**، ما يعكس اعترافا مؤسسيا بفعالية المقاربة التي تعتمدها الجمعية في معالجة قضايا النساء من منظور الحماية الاجتماعية الشاملة.

1.2.5. مشروع «لبنة»: نحو هندسة اجتماعية وقائية للأسرة

يعد مشروع «لبنة» مبادرة سوسيولوجية وقائية تسعى إلى إعادة بناء التماسك الأسري من خلال تكوين مدربات في الإرشاد الأسري ومرافقة المقبلين على الزواج. لا يقتصر المشروع على البعد التربوي، بل ينخرط في مقاربة شمولية تعنى بإعادة هيكلة العلاقات داخل الأسرة، بما يعزز من رأس المال الاجتماعي ويحد من إنتاج العنف الرمزي. فوفقا لبورديو، تُعتبر الأسرة إحدى أهم مؤسسات إنتاج وإعادة إنتاج العنف الرمزي، خاصة من خلال ترسيخ التراتبيات والهيمنة الذكورية. وفي هذا السياق، يمثل «لبنة» محاولة لتفكيك هذه البنية الرمزية، عبر تكريس قيم الحوار، والتكافؤ، والمساواة في اتخاذ القرار داخل الفضاء الأسري، ما يسمح بتقليص سلطة الهيمنة الرمزية للرجل، ويؤسس لعلاقات أكثر توازنا بين أفراد الأسرة.

وفي ارتباطه بمنظومة الحماية الاجتماعية، يمكن اعتبار مشروع «لبنة» آلية وقائية مكملة للسياسات العمومية، إذ يسعى إلى تحصين الأسرة من العنف والتفكك قبل حدوث الأزمات، عكس التدخلات التقليدية للحماية الاجتماعية التي غالبا ما تكون علاجية أو لاحقة لوقوع الضرر. فالمشروع يشتغل على البنية القاعدية للمجتمع، أي الأسرة، بوصفها النواة الأساسية لإنتاج المواطنة، والتضامن، والانتماء، وبالتالي فإنه يعزز من فعالية الحماية الاجتماعية من خلال تقوية الروابط والعلاقات الداخلية للأسر، وتزويدها بمهارات التفاعل والتواصل.

ومن زاوية أوسع، يسهم مشروع «لبنة» في دعم الاندماج الاجتماعي، لكونه يعالج أحد أبرز معوقات هذا الاندماج، وهو العنف المنزلي، خصوصا ضد النساء. فالعنف الأسري يؤدي إلى العزلة، وتدهور الصحة النفسية، وإضعاف القدرة على المشاركة الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يعمق الإقصاء الاجتماعي ويكرس التهميش، لا سيما لدى الفئات الهشة. وعليه، فإن تقوية الأسرة من الداخل، وتوفير شروط العدالة والاحترام المتبادل بين أفرادها، من شأنه أن يحولها من فضاء منتج للعنف إلى بيئة حاضنة للاندماج الاجتماعي.

إن مشروع «لبنة»، في جوهره، يمثل نموذجا للهندسة الاجتماعية الوقائية، حيث

يسهم في إعادة تشكيل الثقافة الأسرية، ويعزز من الرأسمال الاجتماعي في شكله التضامني والتواصلي، ويدعم سياسات الحماية الاجتماعية من الأسفل، عبر تمكين الأسر من آليات التفهم، وتوازن السلطة، والاحترام، وبالتالي يفتح أفقًا جديدًا لمجابهة العنف الأسري وتحقيق الاندماج الاجتماعي المستدام.

2.2.5. مشروع «ركيزة»: الاقتصاد كوسيلة للاندماج والتحرر

يجسد مشروع «ركيزة» مقاربة اقتصادية تنموية تهدف إلى تمكين النساء اقتصاديا، عبر توفير برامج تكوين ومرافقة لإنشاء مشاريع مصغرة ومدرة للدخل. لا يكتفي المشروع بتقديم الدعم بوصفه شكلا من أشكال المساعدة الاجتماعية، بل ينقل الحماية الاجتماعية من منطق الإعالة إلى منطق التحرر والتمكين، ما يجعله يتقاطع مع المقاربات الحديثة للتمكين الاجتماعي-الاقتصادي، التي تعتبر الاستقلالية المالية شرطا بنيويا ضروريا لتجاوز علاقات التبعية والعنف البنيوي، وخاصة داخل الأسرة.

في هذا الإطار، تعمل «ركيزة» على تفكيك صورة المرأة كمستفيدة سلبية من المساعدات، لتعيد إنتاجها كفاعل اقتصادي مستقل، قادر على اتخاذ القرار، وإدارة موارده، والمساهمة في الاقتصاد المحلي. هذا التحول يعيد تشكيل تمثلات المرأة لذاتها، ويمنحها موقعا جديدا في الحقل الاجتماعي، قائما على المواطنة الاقتصادية، لا على التبعية أو الدور الهامشي.

ومن هذا المنظور، لا ينحصر مشروع «ركيزة» في بعده الاقتصادي البحت، بل ينطوي على بعد تحويلي عميق، حيث يعيد تعريف العلاقة بين المرأة والدولة من علاقة رعاية إلى علاقة شراكة، ويعيد بناء الصلة بينها وبين المجتمع على أسس المشاركة الفعلية والاندماج الإنتاجي. كما يتيح المشروع مساحات جديدة للنساء في المجال العام، من خلال ولوج عالم ريادة الأعمال، وهو ما يسهم في إعادة توزيع رمزي للسلطة داخل المجتمع، بما يعزز من توازن العلاقات الاجتماعية والأسرية.

إن مشروع «ركيزة»، شأنه شأن مشروع «لبنة»، يمثل نموذجا للهندسة الاجتماعية الوقائية والتحويلية، إذ يشتغل على مكامن القصور البنيوي التي تؤدي إلى العنف

والتهميش، ويقدم أدوات عملية لتجاوزها من خلال التمكين الاقتصادي. فحين تكتسب المرأة وسائل الاستقلال المالي، تكتسب في الوقت ذاته أدوات الدفاع عن كرامتها، وحقها في اتخاذ القرار، وفضاء أوسع للاندماج الاجتماعي. وهنا يصبح الاقتصاد ليس غاية في حد ذاته، بل وسيلة للتحرر، ولإعادة رسم موقع النساء داخل النسق الاجتماعي العام.

3.2.5. مشروع «سند»: من الاعتراف بالمعاناة إلى استرجاع الذات الاجتماعية

يشكل مشروع «سند» أحد المحاور الأساسية في مقاربة جمعية حورية للحماية الاجتماعية، إذ يجسد البعد النفسي-الاجتماعي لهذه الحماية من خلال تأسيس خلايا إصغاء ومرافقة موجهة خصيصا للنساء اللواتي يواجهن وضعيات هشة، مثل ضحايا العنف الأسري، والمطلقات، والنساء في حالة تشرد أو انقطاع عن الروابط العائلية.

غير أن ما يمنح هذا المشروع عمقه السوسيولوجي هو طبيعته الرمزية، التي تتجاوز الدعم العلاجي إلى ترميم **العلاقة المهتزة بين الذات والآخر** داخل الفضاء الاجتماعي. في هذا السياق، يمكن استثمار أطروحة أكسل هونيث Axel Honneth حول «الاعتراف»، والتي تفيد بأن التهميش الاجتماعي لا يتمثل فقط في الحرمان من الموارد المادية، بل يتجلى أيضا في إنكار الكرامة الشخصية والمكانة الاجتماعية للفرد، مما يضعف من شعوره بالانتماء ويقلل من قدرته على الفعل داخل المجتمع (بومنير، 2022؛ فرفودة، 2021). ف»الاعتراف» عند هونيث هو أساس الاندماج الاجتماعي، إذ لا يمكن للفرد أن يحقق ذاته ويشعر بالانتماء دون تفاعلات اجتماعية يعترف فيها بإنسانيته ووجوده الرمزي.

وفي السياق نفسه، لم يكتف هونيث بربط الاندماج الاجتماعي بالاعتراف المتبادل في إطار التفاعل بين الذوات، بل ذهب أبعد من ذلك حين أبرز أن العلاقات الاجتماعية مشروطة بصراعات دائمة من أجل الاعتراف، حيث تسعى الفئات المهمشة إلى انتزاع الاعتراف بوجودها ومكانتها في فضاءات تطبعها الإقصاء والتمييز (بومنير، 2022، ص. 94). وهو ما يجعل من مشروع «سند» ليس مجرد مبادرة للرعاية، بل فضاء للمقاومة الرمزية وإعادة تموقع المرأة داخل المجتمع كفاعل اجتماعي كامل الحقوق.

وفي ظل هذا المنظور، لا يعد الإصغاء في «سند» مجرد تقنية علاجية، بل هو **إعادة بناء رمزي للمكانة الاجتماعية** للنساء المهمشات. فكل عملية مرافقة نفسية تعد اعترافا ضمنيا بالمعاناة والكرامة، وتفتح أفقا جديدا أمام النساء لإعادة تصور ذواتهن، ليس كضحايا معزولات، بل كأشخاص يستحقون الحماية، الاعتراف، والفرصة في استئناف مشروع حياة مستقل.

التحول من **«الضحية» إلى «الناجية الفاعلة»** يتم هنا على مراحل تبدأ بكسر جدار الصمت والعزلة، وتمر عبر استعادة الثقة بالذات، لتصل إلى إعادة تشكيل روابط جديدة بالمجتمع المحيط، سواء عبر الأسرة أو الجمعيات أو سوق العمل. وهذا ما يتقاطع مع ما أسماه السوسيولوجي **Goffman** بـ»إدارة الهوية الاجتماعية»، حيث تصبح المرافقة وسيلة لإعادة صياغة الصورة الذاتية والاجتماعية للفرد.

في هذا المشروع، يمكن أيضا ملاحظة توظيف الجمعية لمنطق «التطبيب الاجتماعي»، حيث يتم التعامل مع المعاناة النفسية كعرض لسياقات اجتماعية مختلة، لا كخلل فردي معزول. وهذا ما يجعل «سند» آلية لإعادة إدماج النساء لا فقط من خلال العلاج، بل من خلال **إعادة إنتاج الذات الاجتماعية ضمن سياقات جديدة تعترف بحقهن في الحماية، التقدير، والمشاركة.**

6. خاتمة:

إنّ التحولات العميقة التي يشهدها العالم المعاصر – من تطور تكنولوجي متسارع، وتغيرات ديمغرافية ومناخية، إلى تنامي الهجرة والتفاوتات الاجتماعية – تفرض تحديات كبرى على منظومات الحماية الاجتماعية التقليدية، وتدفع نحو ضرورة إعادة التفكير في آلياتها ومجالات تدخلها. في هذا السياق، يبرز العمل الجمعوي كأحد الفواعل البديلة والمكمّلة، القادرة على الاستجابة الفورية والميدانية لحاجات الفئات الهشة، وعلى رأسها النساء المعنفات، ليس فقط من باب التكفل، بل من منظور أوسع يسعى إلى الإدماج الاجتماعي الشامل.

وقد أظهرت تجربة جمعية «حورية المرأة الجزائرية» بوضوح فعالية العمل الجمعوي

عندما يستند إلى رؤية مؤسساتية وتضامنية، حيث بادرت الجمعية إلى تجسيد مشاريع متعددة تصب في حماية النساء المعنفات ومرافقتهن عبر مسارات شاملة تشمل الدعم النفسي، التكوين المهني المقاولاتي، والمرافقة الاجتماعية. هذه المشاريع، التي تنبع من فهم عميق لخصوصية السياق المحلي، تمثل نموذجا حيّا لكيفية تحويل منطق الحماية من مجرد تكفل ظرفي إلى مسار إدماج فعلي يعيد للنساء كرامتهن ومكانتهن الاجتماعية والاقتصادية.

إن المقاربة الشمولية للحماية الاجتماعية حسب تصور كاستل Castel تتضمن التعليم والتأهيل وكذلك التمكين وخلق فرص العمل للمجموعات التي قد تكون عرضة للصدمات والمخاطر، فالفرد ليس معطى بل هو بناء، والتاريخ الاجتماعي يبين بوضوح أن هذا البناء للفرد حديث مستقل أصبح ممكنا إلى حد كبير من خلال تعميم الحماية الاجتماعية وبهذا المعنى يمكننا أن نتحدث عن البعد الاجتماعي والأنثروبولوجي للحماية الاجتماعية (Castel,2008) .

ومن خلال هذه التجربة، تتأكد أهمية تعزيز دور الجمعيات وتمكينها ضمن إطار قانوني ومؤسساتي مستقر، ودعم قدراتها التنظيمية والتمويلية، بما يجعلها شريكا فعالا في منظومة الحماية الاجتماعية، ويساهم في إرساء نموذج تنموي عادل وشامل، يرتكز على مبادئ الكرامة، والعدالة الاجتماعية، والمشاركة المجتمعية.

6. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- قويدر ابراهيم .(2000). الحماية الاجتماعية: الماهية والمفهوم رؤية شمولية. القاهرة. مطابع جامعة الدول العربية.
- أبو قورة خضر عبد العظيم. (2010). نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في مصر. معهد التخطيط القومي. مركز دراسات التنمية البشرية. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية.
- طه عبد العظيم حسين. (2007). سيكولوجية العنف العائلي والمدرسي. الاسكندرية. دار الجامعة الجديدة.

- مصطفى حجازي . (2005). الإنسان المهدور: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية. لبنان. المركز الثقافي العربي.
- مصطفى حجازي . (2005).التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور. لبنان. المركز الثقافي العربي
- عدي الهواري. (1999). تحولات المجتمع الجزائري: العائلة والرابط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة. ترجمة ميلود طواهري. باريس. منشورات la découverte
- حمادة رجب مسلم عثمان. (2022). آليات التخطيط الاجتماعي لتحقيق الحماية الاجتماعية للاجئين في مصر. جامعة أسوان.
- Brunori, P., & O'Reilly, M. (2010). Social protection for development: A review of definitions. European University Institute, Paper No 29495. Firenze, Italy
- Ortiz, Isabel (2015): Social Protection for Children- Key Policy Trends and Statistics/ International Labour Office, Social Protection Department, First Published, Geneva: ILO.

المقالات:

- مهوبي اسماعيل ومراح نور الهدى. (2019). دور العمل الجمعوي في تفعيل المواطنة لدى الأفراد. مجلة تاريخ العلوم. العدد 12. 179-201.
- با محمد رحمة (2018). الجمعيات الخيرية وسبل تطويرها (الموارد والأهداف). مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية. مجلد 12. عدد 01. 258-278.
- اسماعيل أيت باسو وآخرون. (2021) . مفهوم الحماية الاجتماعية مقاربة سوسيو تاريخية. مجلة العلوم الاجتماعية. المركز الديمقراطي العربي. ألمانيا. برلين. العدد 21. 262-275
- بومنير كمال. (2022). الاعتراف وسؤال الهوية عند أكسيل هونيث. قطر. مجلة تبين للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. العدد 41. المجلد 11. 93-107

- Castel, R. (2008). 4. Qu'est-ce qu'être protégé? La dimension socio anthropologique de laprotection sociale. In Où va la protection sociale ? (pp. 101–117). Presses Universitaires de France. Cairn.info. https://doi.org/10.3917/puf.guill.2008.01.0101.
- Standing, G. (2007). Social protection. Development in Practice, 17(4–5), (pp.511 522) .https://doi.org/10.1080/09614520701469435

المداخلات:

- عبد اللطيف رشاد. (2014). مقومات الحماية الاجتماعية بالوطن العربي. مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية . جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- النملة علي بن ابراهيم . (2014). مفهوم الحماية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض.
- عبد الصمد زياد.(2009). دور المجتمع المدني في الحماية الاجتماعية. بيروت. هيئة تنمية المجتمع. المنتدى العربي للسياسات الاجتماعية في الفترة 28-29 أكتوبر



This document was created with the Win2PDF “print to PDF” printer available at
http://www.win2pdf.com

This version of Win2PDF 10 is for evaluation and non-commercial use only.

This page will not be added after purchasing Win2PDF.

http://www.win2pdf.com/purchase/